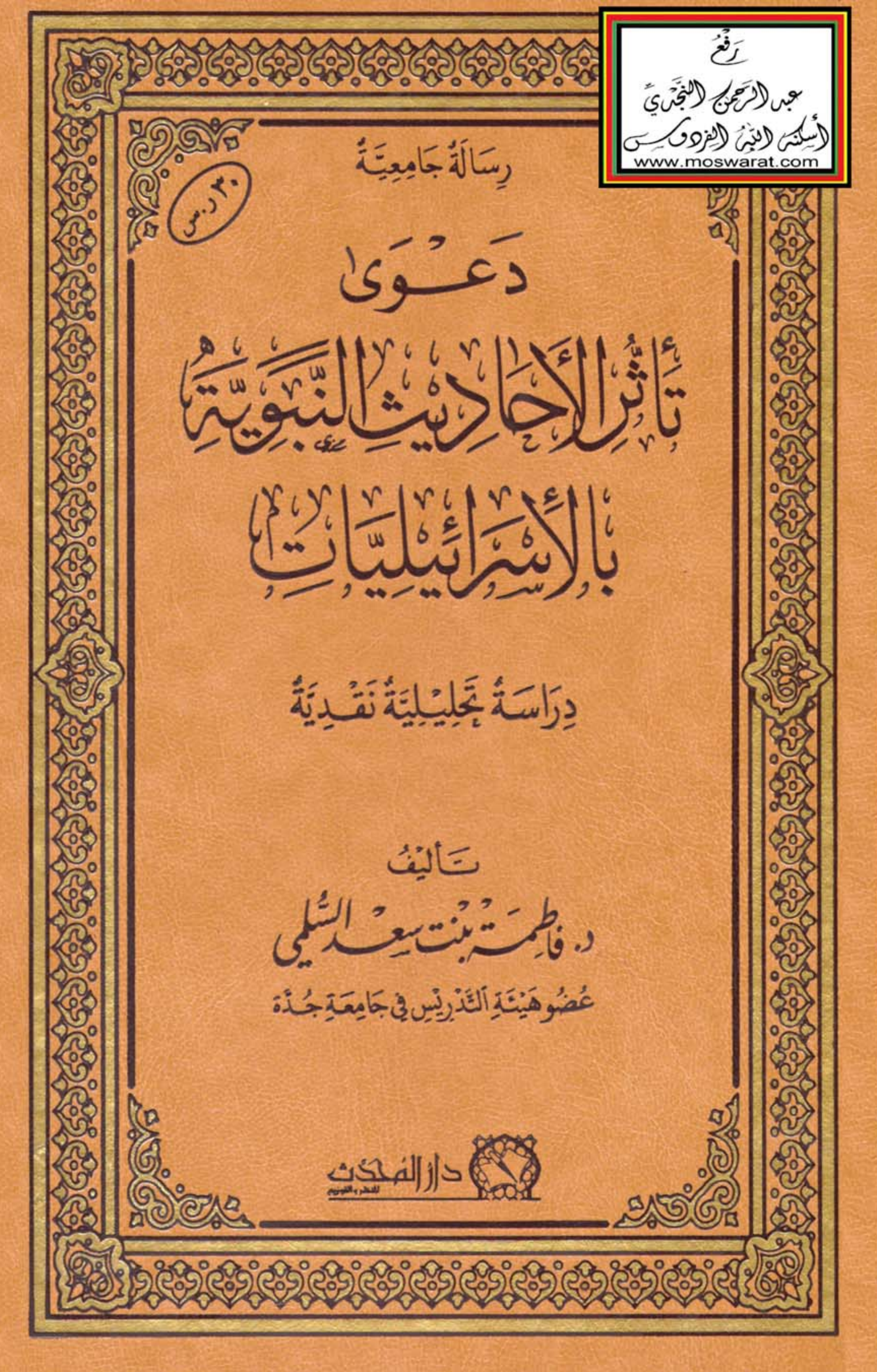
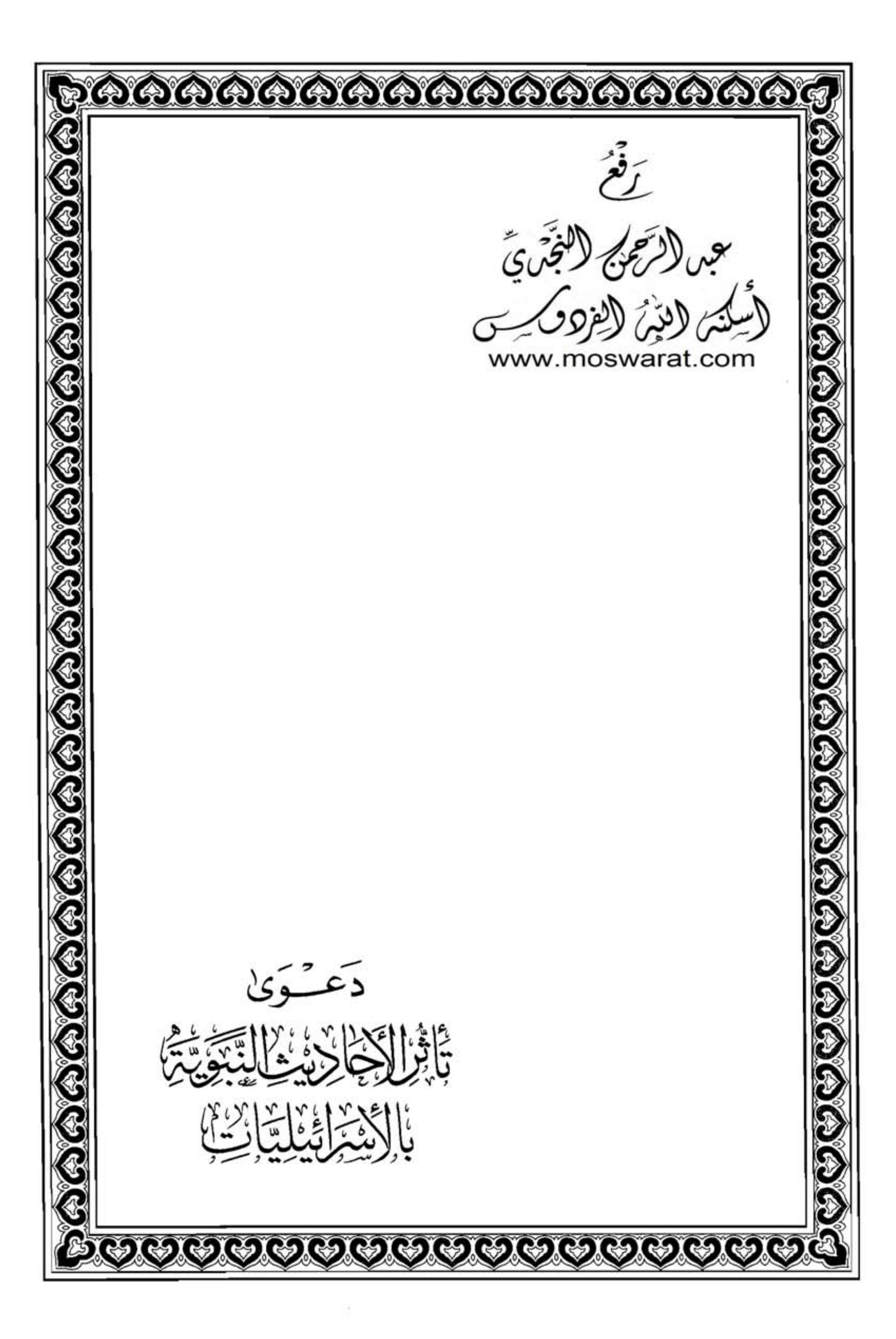


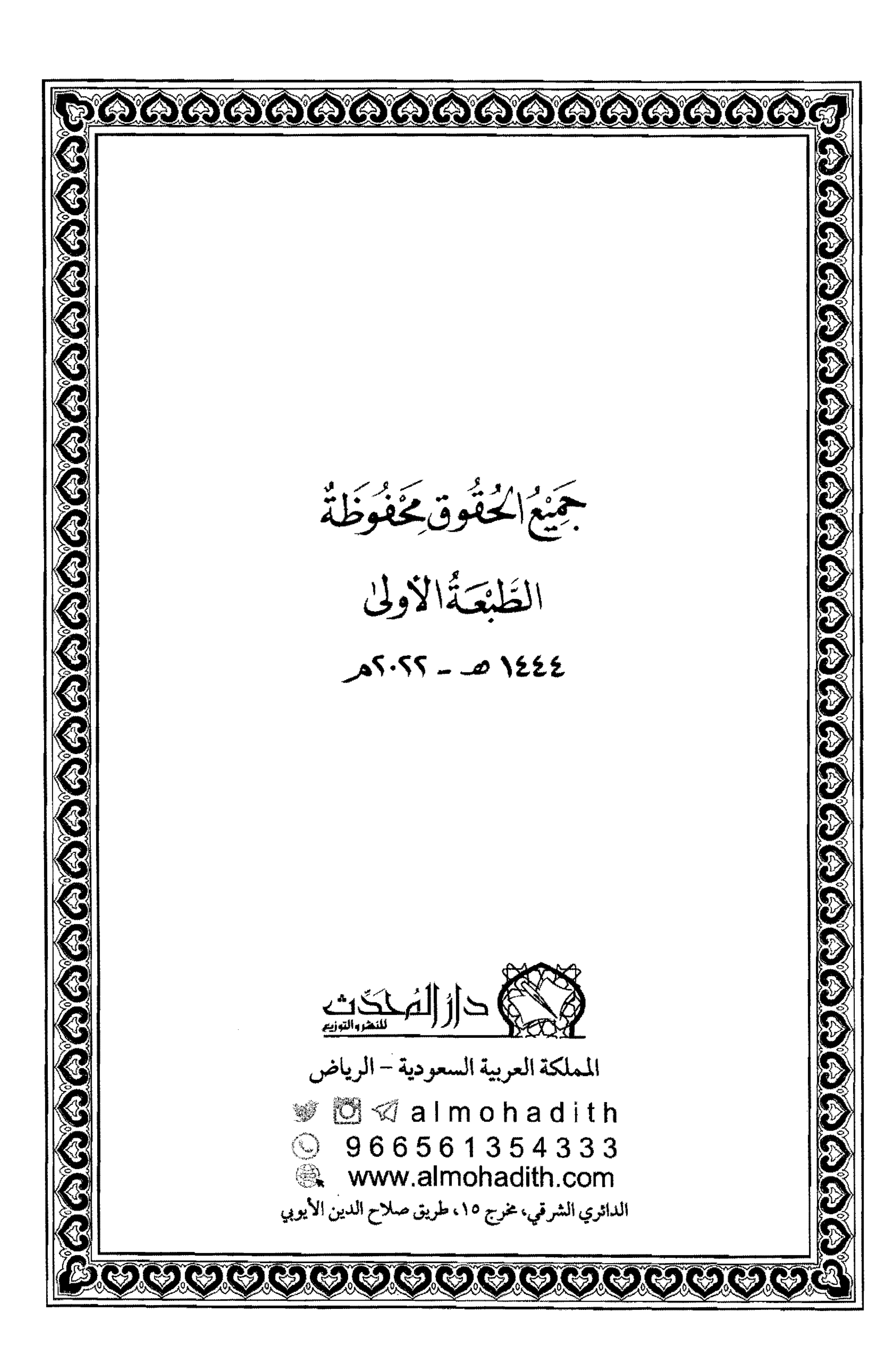
رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
رسالة جامعية
دعوى
تأثر الأحاديث النبوية
بالإسرائيليات
دراسة تحليلية نقدية
تأليف
د. فاطمة بنت سعد السلمي
عضو هيئة التدريس في جامعة جدة
دار المحدث


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



دعوى

تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات



الطَّبْعَةُ الأولى

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٢م

دار المحدث للنشر والتوزيع

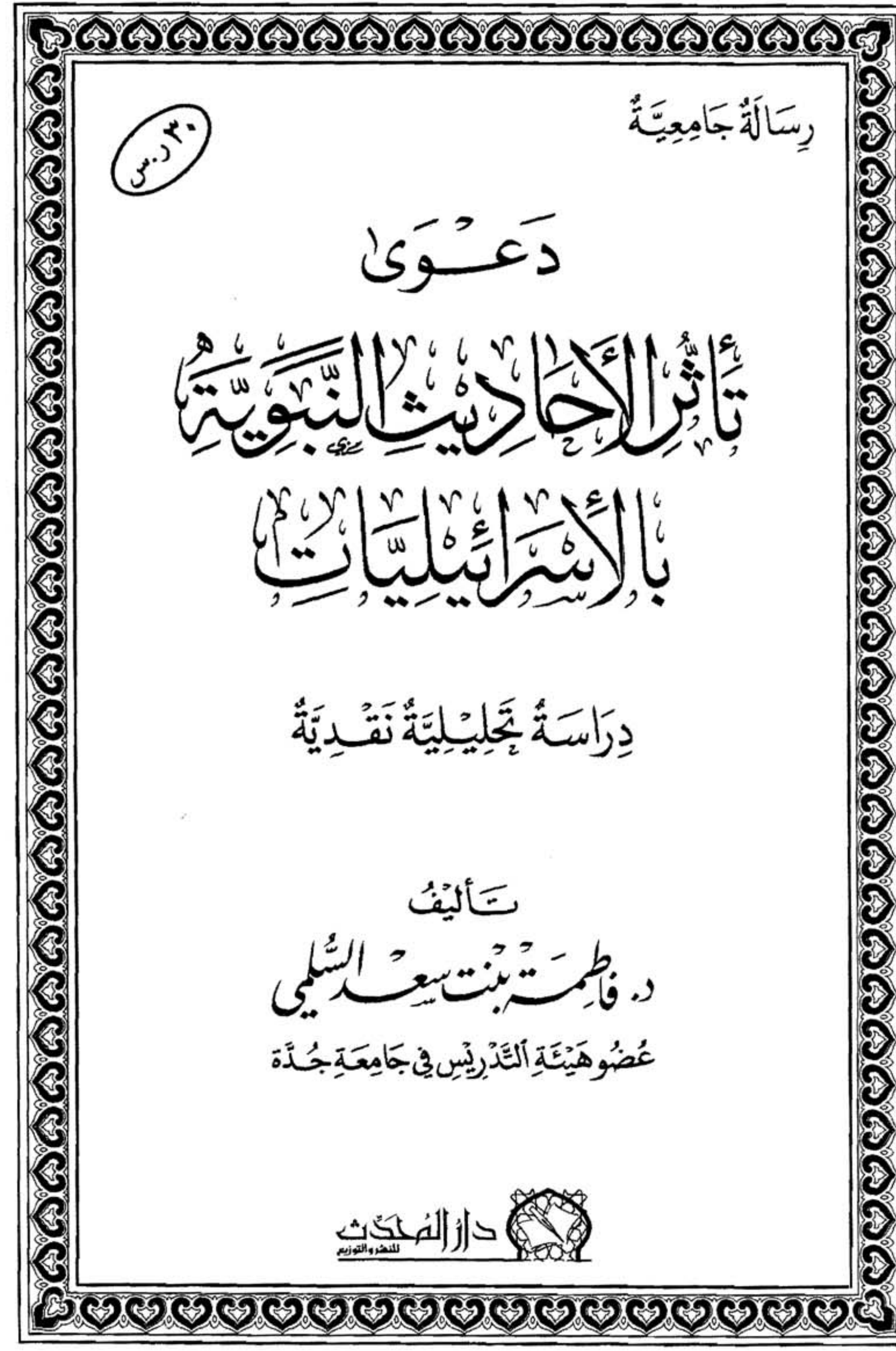
المملكة العربية السعودية - الرياض

almohadith

966561354333

www.almohadith.com

الدائري الشرقي، مخرج ١٥، طريق صلاح الدين الأيوبي



رسالة جامعية

٣٠ ر.س

دعوى
تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات

دراسة تحليلية نقدية

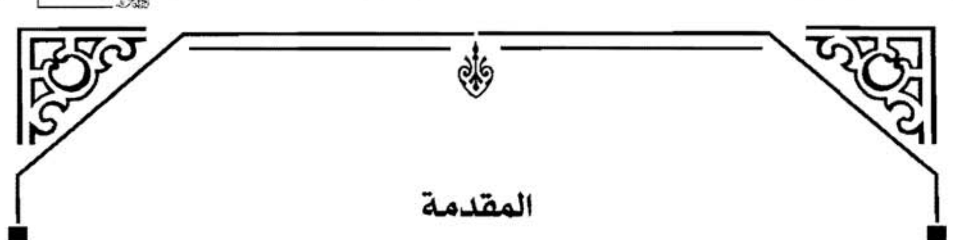
تأليف
د. فاطمة بنت سعد السلمي
عضو هيئة التدريس في جامعة جدة

دار المحدث للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا الكتاب رسالة علمية نوقشت في جامعة الملك سعود بتاريخ ١٥/١٠/١٤٤٢هـ الموافق ٢٧/٥/٢٠٢١م وقد نالت الباحثة بها درجة الدكتوراه في الحديث والتفسير بتقدير ممتاز.





المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام الأتمَّانِ الأكملان على سيد المرسلين، نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين، **أما بعد**:

فإن من أعظم ما اختص الله به هذه الأمة وفضَّلها به على سائر الأمم حفظه لهذا الدين، المتمثل في حفظه لكتابه وسُنَّة نبيّه ﷺ؛ قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩]، وللسُّنَّة النبوية مكانة عظمى في هذا الدين؛ فهي المصدر التشريعي الذي أمر الله باتباعه مع كتابه، فقال ﷻ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، وهي كذلك وحيٌ من الله؛ كما أخبر سبحانه بقوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٤]، وقد أدرك أعداءُ الإسلام أن تمسُّك المسلمين بهذين المصدرين ـ القرآن والسُّنَّة ـ هو أعظم أسباب قوتهم، ولما استعصى عليهم تحريف القرآن وتبديله، وتبيَّن لهم أنه ليس إلى ذلك من سبيل: أقبلوا على النظر في السُّنة يرُومون التشكيك فيها، ويثيرون الشُّبه للطعن في الأحاديث الصحيحة، وفي رواتها، ومن أخطر هذه الشُّبه المثارة حول السُّنَّة ـ وخاصة في العصر الحديث ـ: ادِّعاء تأثُّر الأحاديث النبوية بمصادر أهل الكتاب، وأسفارهم؛ مما أدى ـ بزعمهم ـ إلى اختلاط تلك الأحاديث بأقوال أهل الكتاب، فأصبح من الصعب التمييز بينها؛ فكانت النتيجة أن أسقطوا الاستدلال بالسُّنة، أو كثيرٍ منها.

هذا، وقد تعدد القائلون بهذه الدعوى، وتنوعت أطروحاتهم، وكثُرتْ أبحاثهم في تقريرها، يقول المستشرق جولد زيهر[1] في تقرير هذه الشبهة: «وهذا ما نراه

(١) إجنتس جولد زيهر (Goldziher 1850-1921) مستشرق يهودي من بلاد المجر، عمل أستاذًا في جامعة بودابست، ثم ابتُعِث إلى بلاد الشرق وتنقّل بين مصر وسوريا وفلسطين، فتعلم اللغة العربية واهتم بالدراسات العربية والإسلامية، اشتهر بكثرة أبحاثه ومؤلفاته، ومن أخطرها =

بشكل واضح في الأحاديث والنصوص الإسلامية التي ظهرت في وقت مبكر من ظهور الإسلام، حيث تعتبر تلك الأحاديث بمثابة المصادر الغنية التي توضح لنا الطريقة التي قام مِن خلالها مؤسسو الإسلام بأخذ واقتباس النصوص من الديانة المسيحية»[١].

بل إن جيمس روبسون[٢] (James Robson 1890-1981) ـ وهو أحد كبار المستشرقين الذين لهم عناية بدراسة الحديث النبوي ـ كتب بحثينِ في هذا الموضوع، ونشرهما في إحدى أشهر المجلات[٣]، وقد تأثَّر بهما واتَّكأ عليهما كلُّ من جاء بعده من المستشرقين، وقد قرر في ذينك البحثين اعتماد (الكتب الستة) على المصادر الكتابية، وأن الكتاب المقدس يُعَد المصدر الأساس لهذه المتون، مستدلًّا على ذلك بحثِّ النبي ﷺ على التحديث والأخذ عن بني إسرائيل، ووجود أثر ذلك في هذه الأحاديث[٤].

وتبلغ خطورةُ هذه الدعوى ذروتها إذا ما أريد بها الطعن في أصح كتب السُّنَّة وأعلاها منزلةً، يقول حسن حنفي وهو يقرر القول بدخول الإسرائيليات في أصح كتب السُّنَّة «صحيح البخاري»: «وهو أول الإصحاحات[٥] الخمس أو الست،

= وأكثرها أثرًا على كل من جاء بعده ونقل عنه من المستشرقين وغيرهم وبخاصة فيما يتعلق بالبحث في الحديث النبوي: كتاب «دراسات إسلامية» وقد جعل له ملاحق مهمة منها: «الحديث والعهد الجديد» وهو أحد المراجع المهمة في هذه الدراسة. انظر: موسوعة المستشرقين، عبد الرحمٰن بدوي (١٩٧) والمستشرقون، العقيقي (٣/ ٩٠٦).

(١) The Hadith and The New Testament, Muslim Studies by Ignaz Goldziher, Vol. 2. P 346.
(الحديث والعهد الجديد) ملحق بكتاب: دراسات محمدية، إجناتس جولد زيهر (٢/ ٣٤٦).

(٢) جيمس روبسون (James Robson 1890-1981) مستشرق بريطاني درس اللغات الشرقية وعمل أستاذًا للعربية في جامعة مانشستر، له مؤلفات كثيرة في الحديث النبوي، منها: المدخل إلى علم الحديث، والإسناد في الحديث عند المسلمين، وهل تكلم الكتاب المقدس عن النبي محمد؟ والأساس الثاني الإسلام: الحديث، والإسناد عند ابن إسحاق، ومادة الحديث، وغيرها. انظر: المستشرقون (٢/ ٥٤٧).

(٣) The Muslim World.
مجلة العالم الإسلامي.

(٤) Robson, James, The Material of Tradition II, p.266.
(مادة الأحاديث ٢، جيمس روبسون، ص: ٢٦٦).

(٥) كذا! والصواب: الصحاح.

وأصحها عند الخاصة والعامة... في حين أنه أكثرها إيغالًا في الغَيْبيات والإسرائيليات والخرافات»[١].

ويقول إسماعيل أدهم[٢]: «إن البحث التنقيبي في مجموعة الأحاديث التي رُوِيت عنه[٣] يكشف بصورة جلية أنه اعتمد على المصادر المسيحية في وضع الأحاديث؛ إذ النصرانية بآرائها وأساطيرها ومعتقداتها جليةٌ في مجموعة أحاديثه، حتى إنه وضع على لسان الرسول [ﷺ] بعض فقرات الإنجيل، ولم يتورع من أن يسند إليه الشيء الكثير من أساطير المسيحية»[٤].

ولأجل الوقوف على حقيقة هذه الدعوى، وجمع أقوال القائلين بها، وحُجَجهم، وتحليلها، وبيان آثارها الخطيرة، ودحضها، وذِكر جهود المحدثين في ذلك: فقد تقدمت بهذا الموضوع لأطروحة الدكتوراه، بعنوان: **(دعوى تأثُّر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات: دراسة تحليلية نقدية)**.

مشكلة البحث:

من المقرر عند علماء الحديث ثبوت الإذن من النبي ﷺ في الرواية والتحديث عن أهل الكتاب[٥]، فكان عددٌ من أهل الكتاب الذين دخلوا في الإسلام يحدثون بشيء من أخبار بني إسرائيل، وقد حدَّث النبي ﷺ عنهم، وأقرَّهم على بعض ذلك، وكذلك حدَّث عدد من الصحابة ﷺ والتابعين عن مُسلِمة أهل الكتاب، وروَوْا عنهم، كما وُجد لدى بعض الصحابة ﷺ عدد من صحف أهل الكتاب، فكل ما سبق مع وجود شيء من الاتفاق أو التشابه بين بعض الأحاديث النبوية وما في مصادر وأسفار أهل الكتاب أورَثَ إشكالات عدة؛ مما أوجب النظر في هذا

---

(١) من النقل إلى العقل، من نقد السند إلى نقد المتن، حسن حنفي (٢١).

(٢) إسماعيل أحمد بك أدهم، وُلد في ١٩١١م لأب تركي مسلم وأم ألمانية مسيحية، عاش متنقلًا بين مصر وتركيا وروسيا، عُرِف بسعة اطّلاعه، وشكوكه وإلحاده، وله عدة مؤلفات بلغات مختلفة نُشر منها بالعربية (من مصادر التاريخ الإسلامي)، ومن مقدمته اقتبست هذه الترجمة. انظر: ص (٢٣ ـ ٤٢) مات منتحرًا غرقًا في البحر سنة ١٩٤٠م.

(٣) يعني: أبا هريرة ﷺ.

(٤) من مصادر التاريخ الإسلامي، إسماعيل أحمد أدهم (٢٤، ٢٥).

(٥) كما في قوله ﷺ: «**بلغوا عني ولو آية، وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج...**». أخرجه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمرو ﷺ (٤/ ١٧٠) برقم (٣٤٦١).

التشابه، ومدى حقيقته، وفي نوع الصلة والعلاقة بين الإسرائيليات والأحاديث النبوية.

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

١ ـ خطورة هذه الدعوى على السُّنَّة النبوية؛ حيث تقتضي رَدَّ تلك الأحاديثِ، والطعنَ في رواتها الثقات.

٢ ـ تأثُّر بعض الفضلاء من أهل العلم بشيء من أوضار هذه الدعوى، وقولهم بها[١].

٣ ـ رد كثير من المسائل الاعتقادية والأحكام الفقهية، اتكاءً على هذه الدعوى[٢].

٤ ـ تعدُّد أصناف القائلين بهذه الدعوى، وكثرة مؤلفاتهم وكتاباتهم المنحرفة التي تناولتها.

٥ ـ أن هناك عدة دراسات وأبحاث تناولت موضوع ادّعاء تأثُّر القرآن الكريم بمصادر أهل الكتاب[٣]، بينما لا توجد دراسات مماثلة في رد دعوى تأثُّر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات.

٦ ـ عدم تنبُّه كثير ممن كتبوا في مناهج المستشرقين لخطورة هذه الدعوى،

---

(١) مثل: الشيخ محمد رشيد رضا، انظر: مجلة المنار (٢٦/٧١٨)، و(٢٧/٥٤١، ٧٨٣)، و(١/٢٣٢)، والشيخ الغزالي، انظر: السُّنَّة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث له (٣٤ ـ ٣٨)، وغيرهما.

(٢) كحديث: «**خلق الله آدم على صورته، طوله ستون ذراعًا**»، وحديث عائشة ﵂: «أن يهودية دخلت عليها فذكرت عذاب القبر...»، وأحاديث أشراط الساعة، وصفات الله تعالى، وأحوال الآخرة والجنة والنار، وهذا مبثوثٌ في عامة كتبهم التي تناولوا فيها هذه القضية.

(٣) منها: كتاب «هل القرآن مقتبس من اليهودية والنصرانية؟» للباحث: سامي عامري، نقد فيه أقدم شبهة للمنصرين والمستشرقين؛ وهي: (القول باقتباس القرآن من اليهودية والنصرانية)، وهي وإن كانت شبهة قديمة فما من مستشرق إلا دندن عليها، إلا أن أبرز مَن تزعَّمها المستشرقُ اليهودي الألماني (أبراهام جايجر) في كتابه «ماذا أخذ محمد من اليهودية؟»، وقد كتبه باللغة الألمانية، ثم ترجم إلى الإنجليزية تحت عنوان: «اليهودية والإسلام» (Judasm and Islam)، فجاء هذا الكتاب ناقدًا وناقضًا لهذه الشبهة بالأدلة العلمية، والبراهين العقلية، والحقائق التاريخية.

عدا إشارات يسيرة لدى بعض الباحثين، مع كونِها أحد الطعون الكبرى لديهم في السُّنَّة النبوية.

٧ ـ مع وجود عدد من الرسائل والكتابات حول مواقف المنحرفين عن السُّنَّة، فإن أكثرها لم يتنبه لخطورة هذا الموضوع، وإنما أشار إليه بعضهم دون تفصيل.

٨ ـ أن هذا الموضوع لم يبحث في رسالة علمية أو بحث مفرد فيما اطَّلعتُ عليه.

أهداف البحث:

١ ـ حصر الأحاديث الصحيحة التي قامت عليها هذه الدعوى، وردُّ الطعونات عنها.

٢ ـ تحرير معنى الإسرائيليات، وإطلاقاتها، ومصادرها.

٣ ـ بيان تاريخية دعوى (تأثُّر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات)، وأشهر القائلين بها، ومدى خطورتها على السُّنَّة النبوية.

٤ ـ مناقشة الشبهات التي قامت عليها هذه الدعوى.

٥ ـ بيان حقيقة ومعنى وجود التشابه بين نصوص الكتب والأخبار في الشرائع السماوية.

٦ ـ دفع الطعونات الموجهة إلى رواة الحديث من الصحابة ومَن دونهم بسبب هذه الدعوى.

٧ ـ بيان جهود المحدِّثين، وأثرها في تمييز المرويات ونقدها، والكشف عن الإسرائيليات.

أسئلة البحث:

١ ـ ما الأحاديث التي قامت عليها هذه الدعوى؟ وكيف يمكن الإجابة عنها؟

٢ ـ ما المراد بالإسرائيليات؟ وما إطلاقاتها؟ وما مصادرها؟

٣ ـ ما تاريخ هذه الدعوى؟ ومن أشهر من قال بها؟ وما مدى خطورتها؟

٤ ـ ما الشبهات التي قامت عليها هذه الدعوى؟ وكيف يمكن إبطالها؟

٥ ـ ما حقيقة وجود التشابه بين نصوص الكتب والأخبار في الشرائع السماوية؟

٦ ـ ما الطعونات الموجهة إلى رواة الحديث الثقات؟ وكيف يمكن دفعها عنهم؟

٧ ـ ما أبرز جهود المحدثين في الكشف عن الإسرائيليات؟ وما المعايير التي اعتمدوها لقَبولها أو ردها؟

حدود البحث:

يتناول البحث قضية تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات من حيث بيان حقيقة هذه الدعوى، وتاريخها، وأصناف القائلين بها، وأغراضهم في ذلك، مع بيان الشبه التي تذرّعوا بها في الاحتجاج لهذه الدعوى، ودراسة تلك الشُّبَه والطعون دراسة تحليلية نقدية تطبيقية من خلال الأحاديث التي تناولوها بالطعن وهي في الصحيحين، أو أحدهما[1].

الدراسات السابقة:

بعد البحث ومراسلة المراكز البحثية، وسؤال أهل العلم والمختصين: تبيَّن أن الموضوع لم يكتب فيه استقلالًا، ولم يسجل في رسالة علمية، وإنما تناوله بعض أهل العلم والباحثين عرَضًا، وكانت إشارات مجملة عامة، والدراسات والكتب التي وقفت عليها في هذا الموضوع تنقسم إلى قسمين:

الأول: قسم متعلق بالموضوع:

١ ـ **«الرد القويم على المجرم الأثيم»**: لمؤلفه الشيخ حمود بن عبد الله بن حمود التويجري رَحِمَهُ اللهُ، وأصل الكتاب كان ردًّا على صالح أبو بكر في كتابه «الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها»، وقد جعل صالح أبو بكر كتابه هذا على قسمين: **القسم الأول**: مقدمات نظرية تناول فيها رواية

---

(١) المراد هنا أنني اقتصرت ـ في جوابي عن الطعون المتجهة للأحاديث ـ على الأحاديث التي انتقدها المنحرفون وهي في الصحيحين، أو أحدهما. أما من حيث التنظير والجواب عن الشبهات المتعلقة بالدعوى فقد أوردت كلامهم على الأحاديث ولو كانت في غير الصحيحين وأفدت من ذلك في الكشف عن تاريخ القول بتلك الدعوى، وأسباب القول بها عند القائلين بها، وأساليبهم، وأغراضهم، والشبهات التي قامت عليها هذه الدعوى والجواب عنها وغير ذلك مما يتعلق بالجانبِ التأصيلي للدعوى.

الحديث بالمعنى، والوضع في الحديث، والنهي عن كتابته، وعدالة الصحابة، وما يتعلق بأبي هريرة وعبد الله بن سلَام ﷺ، وكعب الأحبار وابن منبِّه، وروايتهم للإسرائيليات، ثم ذكر بعض الأحاديث التي طعن فيها بكونها إسرائيلية مستدلًّا على قوله ببعض الشُّبه الباطلة، وأما **القسم الثاني** من كتابه: فقد سرد فيه مائة وعشرين حديثًا من صحيح البخاري مدَّعيًا كونها من الإسرائيليات، فجاء كتاب الشيخ حمود رَحِمَهُ اللَّهُ ردًّا على هذا الكتاب، متناولًا لهذه المقدمات وما يتعلق بها من أحاديث، مؤكدًا وجوب الإيمان بالأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، ومبيِّنًا جرأة المؤلف على الطعن في الصحابة ﷺ، وأجاب عن الأحاديث التي استدل بها المؤلف في القسم الأول، إلا أنه لم يكمل الرد على القسم الثاني من الكتاب المتعلق بالأحاديث الصحيحة التي طعن فيها؛ ولذا فإن كتاب «الرد القويم» لم يستوعب جميع ما في كتاب «الأضواء القرآنية» بالرد، كما أنه لم يتعرض لقضية الإسرائيليات تأصيلًا من حيث بيانُ أصل الدعوى، والشُّبه التي قامت عليها، وحُجَج القائلين بها، ومناقشتها؛ **فهو يفترق عن بحثي من جانبين مهمين**:

الأول: الجانب التأصيلي من حيث بيان أصل الدعوى، ومناقشتها، والشبهات التي قامت عليها.

الثاني: جمع الأحاديث التي قامت عليها الدعوى، وتوضيح الطعون الموجهة إليها، والعمل على دفعها بالبرهان العلمي.

٢ ـ **دعوى اشتمال الصحيحين على إسرائيليات (دراسة نقدية)**: رسالة علمية غير مطبوعة، تقدم بها الباحث: مناف توفيق سليمان مريان لنيل درجة الدكتوراه في الحديث النبوي الشريف من الجامعة الأردنية لعام ٢٠١٢م، وقد جاءت الرسالة في ثلاثة فصول، **الفصل الأول** بعنوان: (الإسرائيليات وقواعد العلماء في التعامل معها): تحدث فيه عن مفهوم الإسرائيليات، وأقسامها، وحكم الرواية عن أهل الكتاب، ومنهج العلماء في التعامل مع الإسرائيليات، **والفصل الثاني** بعنوان: (اتجاهات الطاعنين في أحاديث الصحيحين بدعوى أنها من الإسرائيليات، والأسس التي اعتمدوها، ونقدها): تناول فيه بعض أصناف الطاعنين وأسسهم في الطعن، والفصل الثالث بعنوان: (مجالات الأحاديث المنتقدة على الصحيحين بدعوى أنها من الإسرائيليات، والجواب عنها): ذكر فيه عشرة أحاديث فقط من أحاديث

الصحيحين المنتقدة بدعوى أنها من الإسرائيليات، وأجاب عنها، **ويختلف بحثي عن هذه الرسالة من عدة جوانب:**

الأول: موضوع البحث؛ فقد اقتصر موضوع الدراسة أعلاه على دعوى وجود الإسرائيليات في الصحيحين كما هو ظاهر من عنوانها، أما بحثي فهو دعوى تأثُّر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، فموضوعي أشمل وأعم(١).

الثاني: الجانب التأصيلي للدعوى؛ من حيث بيان أصل الدعوى، وتاريخها، وأصناف القائلين بها، والشُّبه التي قامت عليها، وقد تطرق الباحث لشيء يسير منها باختصار، فلم يستوعب مباحثها ومتعلقاتها.

الثالث: جمع الأحاديث التي قامت عليها الدعوى، والإجابة عنها؛ فالباحث لم يحصر الأحاديث، وإنما ذكَر عشرة أحاديث فقط كنماذج للاستدلال، وقد وقفت على أكثر من ٦٠ حديثًا طُعِن فيها بكونها من الإسرائيليات، كلها في الصحيحين، أو أحدهما.

الرابع: الوقوف على منهج المحدثين الدقيق في تمييز المرويات الإسرائيلية باستقراء أهم كتب علوم الحديث والعلل والرجال، واستخراج الأحاديث التي أعلها المحدثون بكونها من الإسرائيليات، ودراستها.

٣ ـ **«شبهة الإسرائيليات في صحيح البخاري، والرد عليها»**: بحث منشور في الأكاديمية الإسلامية للدراسات الإسلامية بجامعة ملايا بماليزيا، للباحثة: فائزة بنت أحمد سالم بافرج، الأستاذ المشارك بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، وقد جاء بحثها في اثنتينِ وعشرين صفحة، قسمته إلى تمهيد ومبحثين، قدمت له في صفحتين، واستغرق التمهيد نحو ثماني صفحات في التعريف بالإسرائيليات وحكم روايتها وأقسامها، والمبحث الأول في التعريف بالإمام البخاري وصحيحه ومكانته وأهميته في ست صفحات، ثم المبحث الثالث الذي خصصته للكلام في الشبهة والرد عليها فيما لا يزيد عن ست صفحات، فجاء عرضُها للشبهة مختصرًا، فلم تتعرض لأصل الشبهة، ولم تذكر أحدًا ممن قال بها وأصَّل لها، واقتصرت على ذكر ثلاثة أوجه لإيراد الشبهة، وثلاثة أحاديث، وأجابت عنها باختصار.

---

(١) راجع بيان هذا الأمر في حاشية حدود البحث.

الثاني: قسم عام وفيه إشارة إلى الموضوع:

١ ـ «**الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السُّنَّة» من الزلل والتضليل والمجازفة**»: للعلَّامة عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي ﷺ، ردَّ فيه على كتاب محمود أبو رية المسمى «أضواء على السُّنَّة المحمدية»، وهو كتاب ـ كما وصفه المعلمي ـ «جمع وترتيب وتكميل للمطاعن في السُّنَّة، وبعض أمور المصطلح»[(١)]، وقد أفرد فيه أبو رية فصلًا للإسرائيليات، وآخر للمسيحيّات، تهجَّم فيهما على بعض رواة الحديث من الصحابة ومُسلِمة أهل الكتاب، وبعض الأحاديث الصحيحة، وغيرها، فجاء الرد على هذين الفصلين ضمن كتاب «الأنوار الكاشفة»، أجاب فيه المعلمي عن هذه الطعون، فأفاد وأجاد، وقد كان رد الشيخ المعلمي خاصًّا بكتاب أبي رية فحسب، مع ما لكتابه من أهمية، وقد أفدت منه في مواضع عدة.

٢ ـ «**دفاع عن السُّنَّة ورد شُبَه المستشرقين والكُتاب المعاصرين**»: للأستاذ الدكتور محمد محمد أبو شهبة ﷺ، رد فيه على كتاب محمود أبو رية «أضواء على السُّنَّة المحمدية» المذكور آنفًا، وتناول ما جاء فيه في فصلَي الإسرائيليات والمسيحيّات بالنقض والجواب، ثم عرض فيه بعض شُبَه المستشرقين حول السُّنَّة، وذكر منها شبهة (إدخال مُسلِمة أهل الكتاب أقوالًا من الإنجيل على أنها أحاديث)، فتكلم عنها في خمس صفحات فقط.

٣ ـ «**موقف المدرسة العقلية من السُّنَّة النبوية**»: للدكتور الأمين الصادق الأمين، وهو رسالة علمية مطبوعة، نال بها المؤلف درجة الماجستير من كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤١٤هـ، تحدث فيه عن المدرسة العقلية قديمًا، وموقف المستشرقين من السُّنَّة النبوية، والمدرسة العقلية الحديثة، واعتمادها على كل من المدرسة العقلية القديمة من جهة، وما أثاره المستشرقون من شُبَهٍ حول السُّنَّة النبوية من جهة أخرى، وتطرق الباحث إلى أثر اليهودية والنصرانية في الوحي، فذكر مما يتعلق بالموضوع دعوى تأثُّر النبي ﷺ بالراهب بَحيرا، وورقة بن نوفل، ومسلمة أهل الكتاب، وكان كلامه عامًّا للوحي، غير مختص بالحديث النبوي، ولم تكن الدعوى واضحةً عنده، ولم يورد من الأحاديث المتعلقة

---

(١) الأنوار الكاشفة (٤).

بالدعوى إلا حديثًا واحدًا، وذكر عددًا من الأحاديث، وجعل ردَّها من جهة العقل، ولم يذكر لها صلة بالإسرائيليات.

٤ ـ **«المستشرق جولد زيهر والسُّنَّة النبوية ـ دراسة نقدية»**: رسالة علمية مطبوعة، تقدم بها الباحث أمين عمر مصطفى محمد لنيل درجة الدكتوراه من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة اليرموك بالأردن عام ٢٠٠٩م، قام الباحث فيها بجمع آراء جولد زيهر وشبهاته حول السُّنَّة النبوية من خلال كتبه، ودراستها ونقدها، وقد تناول في بحثه مسألة أثر اليهودية والمسيحية في الحديث النبوي عند جولد زيهر، وكان بحثه لهذا الموضوع في ثلاث وعشرين صفحة، نقل فيها بعض النصوص من كتب جولد زيهر وبحوثه[١]، وناقَشها باختصار، فكان بحثه مقتصرًا على آراء جولد زيهر فقط، ثم إنه لم يستوفِ جميع ما لديه مما يتعلق بهذه الدعوى.

٥ ـ **«موقف المستشرق البريطاني جيمس روبسون من الكتب الستة ـ دراسة تحليلية نقدية»**: رسالة علمية غير مطبوعة، تقدمت بها الطالبة سيرين عبد الرحمٰن سالم عالية لنيل درجة الماجستير من الجامعة الأردنية بعمان عام ٢٠١٠م، اعتنت فيها الباحثة بدراسة منهج المستشرق روبسون، الذي يُعَد أحد أبرز القائلين بدعوى وجود الأثر الإسرائيلي في الأحاديث النبوية، وتناولت في بحثها دعواه اطلاعَ النبي ﷺ على الكتاب المقدس، وحثَّه على الأخذ والتحديث عن بني إسرائيل، وأثر ذلك في الأحاديث، إلا أنها لم تعتنِ بمسائل مهمة في منهجه مما يتعلق بوجود الأثر اليهودي والمسيحي في الأحاديث النبوية، كما أن البحث اقتصر على أقوال روبسون في هذه القضية ـ وهو نطاق بحثها ـ دون أقوال غيره من المستشرقين ممن سأذكرهم في بحثي.

٦ ـ **«الحداثة وموقفها من السُّنَّة»**: رسالة علمية مطبوعة، تقدم بها الباحث

---

(١) هناك بحث مهم لجولد زيهر بعنوان: «الحديث والعهد الجديد»، وهو مختص بتقرير هذه الدعوى، وقد طُبع ضمن ملاحق كتاب «دراسات محمدية»، ولم يُترجم ضمن الترجمة التي قام بها الدكتور الصديق بشير نصر، ومع أهميته لم يبرزه الباحث ضمن الكتب والبحوث التي ذكرها في مقدمته واعتمَدها في استخراج آراء جولد زيهر وشُبَهه حول السُّنَّة؛ بل نقل منه نقولًا يسيرة على أنه جزء من كتاب «دراسات محمدية»؛ والسبب في ذلك: أن كتاب «دراسات محمدية» تُرجِم له؛ كما ذكَر هو في مقدمة بحثه، فلعل المترجِم لم يستوفِ الكتاب، أو لم يبين له ماهية هذا البحث.

الحارث فخري عيسى عبد الله لنيل درجة الدكتوراه في الحديث وعلومه من الجامعة الأردنية، بيَّن الباحث فيها مفهوم الحداثة، ومصادرها، وموقفها من إنكار السُّنَّة، وإعادة نقدها، والأدوات الحداثية لنقد السُّنَّة والنص عمومًا، وذكر أن من وسائل الحداثيين لإنكار السُّنَّة تضخيمَ دخول الإسرائيليات والمسيحيات في الحديث النبوي، وذكر بعض أوجه استدلالهم بها لإنكار السُّنَّة، وكان كلامه عن الموضوع توصيفًا عامًّا مختصرًا جاء في أربع صفحات، ولم يفرق فيه بين دخول الإسرائيليات في التفسير وبين تأثيرها في الأحاديث النبوية.

٧ ـ **«الاتجاه العقلي وعلوم الحديث، جدلية المنهج والتأسيس»**: رسالة علمية مطبوعة، تقدم بها المؤلف: د. خالد أبا الخيل لنيل درجة الدكتوراه في السُّنَّة وعلومها من قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملك سعود، وقد جاءت الدراسة لبيان وجوه الإشكال المتعلقة بعلوم الحديث في إطار موقف الاتجاه العقلي من السُّنَّة، وتطرق فيها الباحث إلى موضوع إشكالية الإسرائيليات في الصحيحين في أربع عشرة صفحة، أشار فيها إشارة يسيرة إلى معنى الإسرائيليات وأقسامها، وذكر ثلاثة ضوابط، وجعلها أسبابًا لوصف الأحاديث بالإسرائيلية عند القائلين بهذه الشبهة، ثم أورد ثلاثة نماذج من الأحاديث التي استدلوا بها، وأجاب عنها، ثم أشار إلى بعض الرواة الذين عُنُوا برواية الإسرائيليات، فجاء حديثه عن الموضوع مختصرًا مناسبًا لبحثه.

٨ ـ **«المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين»**: رسالة علمية مطبوعة، تقدم بها المؤلف: د. محمد بن فريد زريوح لنيل درجة الدكتوراه من جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، تطرق فيها للحديث عن دعوى الإسرائيليات في فصل من فصول الرسالة بعنوان «نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين بدعوى أنها إسرائيليات»، عرَّفَ فيه بالإسرائيليات وأقسامها باختصار، وأشار إلى شيء يسير من أقوال القائلين بهذه الدعوى، وتكلم عن موقف الصحابة وأهل الحديث من الإسرائيليات باختصار، ثم ذكر أن للمعاصرين مسلكَيْنِ في دعوى اشتمال الصحيحين على الإسرائيليات: مسلك إسنادي، وآخر متني، ذكر فيهما بعض الشُّبَه المتعلقة بهذين المسلكين، وأجاب عنها باختصار، فكان عرضه للدعوى مختصرًا مناسبًا لبحثه.

ويلاحظ أن جميع هذه الدراسات لا تكاد تتجاوز الإشارة إلى أهمية الموضوع، أو إلى جزء منه، كما أنها لم تتناول الجانبَ التأصيلي للدعوى، ويختلف بحثي عنها من حيث العنايةُ بتأصيل هذه الدعوى، وبيان حقيقتها، وأصناف القائلين بها، وشُبَهِهم، وحُجَجِهم، وحصر الأحاديث التي ردوها بها ـ وهي في الصحيحين، أو أحدهما ـ، والجواب عنها، والوقوف على جهود المحدِّثين في تمييز المرويات، والكشف عنها في هذا الباب خاصة.

صعوبات الدراسة:

لا بد لكل باحث أن تعترضه بعض الصعوبات، وقد اعترضتني صعوبات كثيرة، ولولا توفيق الله ﷻ ورحمته وفضله لما استطعتُ إتمام هذا البحث؛ من هذه الصعوبات:

١ ـ تعلُّق البحث بموضوعات عدة، وأبواب متنوعة؛ مما تطّلب مني مراجعةَ كثيرٍ من المسائل العلمية في مصادر متنوعة.

٢ ـ كثرة مصادر الدراسة، وتنوعها.

٣ ـ صعوبة الحصول على كثير من مصادر هذه الدراسة؛ مما اضطرني إلى متابعة البحث والسؤال، ومراسلة دور النشر والمكتبات، والسفر والترحال أكثر من مرة لجمع المصادر المهمة التي تحتاج إليها الدراسة.

٤ ـ تعلُّق البحث بمصادرَ أجنبية غيرِ مترجمة من كتب المستشرقين وبحوثهم، ولا توجد إلا في مكتبات عالمية، وبمبالغ باهظة في الغالب، مع اختلاف أساليبهم اللغوية والمنهجية؛ مما يتطلب جهدًا مضاعفًا في معالجتها.

٥ ـ تعدُّد أصناف القائلين بالدعوى، وتنوع أساليبهم ومنطلقاتهم الفكرية وأصولهم العلمية؛ مما يجب معه استدعاء جميع هذه الاختلافات، واستحضار التنوع الفكري بينهم عند الرد عليهم، ونقد أقوالهم، وقد بلغ عدد هؤلاء الذين اطّلعتُ على كلامهم ونقلتُ عنهم وفنّدتُ أقوالهم أكثر من خمسين كاتبًا، على اختلاف مذاهبهم، وأصنافهم، ودرجاتهم من حيث الغلوّ في هذه الدعوى.

٦ ـ كثرة المؤلفات والكتابات المتعلقة بموضوع الدعوى التي يَغلِب عليها الطابع الإنشائي، فقد أقرأ كتابًا كاملًا ثم لا أجد فيه إلا نزرًا يسيرًا، أو أجده مجرد تكرارٍ ونقلٍ عمن سبقه وليس ثَم فائدة في النقل عنه.

٧ ـ عدم الأمانة العلمية لدى أغلب الطاعنين في الأحاديث النبوية، وكثرة تصرفهم في النصوص التي ينقُلونها محتجين بها أو عليها؛ مما يوجب مراجعةَ كل نص ينقلونه، وتتبُّع أخطائهم وعبثِهم.

٨ ـ كثرة الشبهات التي تنضح بها كتب القوم، مع الخوف الذي ينتابني عند معالجتها، لا سيما مع تحذير سلفنا الصالح من التعرض لشبهات المنحرفين، مع ما كانوا عليه من التضلع والرسوخ في العلم، فكيف بأمثالي ممن لم يجاوزوا أولى درجات العلم!

٩ ـ كثرة ما يقع فيه المنحرفون من الطعن في رسول الله ﷺ، وصحابته الكرام ﷺ؛ مما يكدِّر الخاطر، ويؤلِم القلب.

١٠ ـ تعلُّق البحث بمصادرَ يهودية ومسيحية لم أعتد على مطالعتِها، مع ما فيها من الكفر والضلال، وما يصاحب ذلك من صعوبة أساليبها، وغرابة مفرداتها[١]، وقد أطالع عدةَ كتب منها ولا أجد فيها ما يمكن الإفادة منه.

منهج البحث:

سلكتُ في هذه الدراسةِ المنهجَ الاستقرائي الاستنتاجي في تتبُّع أقوال القائلين بهذه الدعوى، وبيان شبهاتهم، والمنهجَ التحليلي النقدي في دراسة هذه الشبهات، والرد عليها.

إجراءات البحث:

١ ـ استقراء أهم كتب علوم الحديث، والعلل، والرجال؛ للوقوف على طريقة المحدِّثين في التعامل مع الروايات الإسرائيلية، واستخلاص منهجهم في ذلك.

٢ ـ استقراء كتب ومؤلفات القائلين بهذه الدعوى، وجمع أقوالهم، وحصر الشُّبَه والأحاديث التي قامت عليها هذه الدعوى.

٣ ـ طبيعة هذه الدراسة تقتضي عدم الإطالة في تخريج ودراسة كل حديث؛ ولهذا اكتفيت في أحاديث الصحيحين بعزوها إليهما مع الإجابة عما أُورِدَ على

(١) ليس المراد هنا غرابة المصطلحات الخاصة بالكتاب المقدس كالأسفار والأناجيل وغيرها، إنما المراد الأسلوب اللغوي والمفردات والألفاظ التي يُعبَّرُ بها في ترجمة نصوص الكتاب المقدس.

أحاديثهما من الطعن، وتوسعت في تخريج الأحاديث التي أعلها المحدثون، وأما الأحاديث العارضة في البحث فاكتفيت بالتخريج الإجمالي للحديث، ثم نقل أقوال وأحكام أهل الحديث عليه.

٤ ـ راعيت في مناقشة الطعون الواردة على الأحاديث الصحيحة **ما يلي**:

أ ـ أوردت الحديث الصحيح المطعون فيه بلفظه كما ورد في الصحيح، وإن لم يذكره الطاعن على وجهه.

ب ـ أوردت الطعونات المتعلقة بالأحاديث محل الدراسة من جهة تعلُّقها بدعوى تأثُّر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات؛ بمعنى أنه إذا طُعن في الحديث بأكثر من مطعن في أحد المصادر، فإني أقتصر على إيراد ما يتعلق منها بالدعوى محل الدراسة.

ت ـ وعليه؛ فقد اقتصرت في رد الطعونات المتجهة للحديث على ما ذُكر في الفقرة السابقة، وقد أشير في الحاشية إلى غيرها من الطعونات.

ث ـ إذا تعلَّق الطعن في الحديث بأكثر من شبهة بدعوى كونه من الإسرائيليات، فإني أورده في مبحث الشبهة الأظهر أو الأخطر بحسب ما يرد في قول الطاعن، إلا إذا ظهرت فائدة من تكراره في أكثر من موطن، فإني أكرره حينئذ، وأجيب عن الطعن في كل موطن بحسبه.

ج ـ أوردتُ أقوال الطاعنين من مصادرهم بنصوصها في الغالب، وقد أوردها بمعناها حسب ما يتطلب عرض الشبهة.

ح ـ عزوت النصوص التي يستدل بها الطاعنون إلى مصادرها الأصلية، سواء كانت من مصادر أهل الكتاب (كتبهم المقدسة) أو كانت من مصادر المسلمين، ولم يفتني من ذلك إلا ما لم أقف عليه بعد استفراغ الجهد.

خ ـ أوردت كل حديث متبوعًا بذكر الطعن الوارد عليه، ثم مناقشته، وقد أذكر عدة أحاديثٍ ثم أتبعها بذكر الطعون المتعلقة بها مجتمعة، ثم مناقشتها؛ لأن بعض الطاعنين يجمعون عدة أحاديث ويطعنون فيها بأمرٍ واحد، أو قد يتكرر الطعن بأمر واحد على عدة أحاديث في مصادر مختلفة، وقد أورد عدة أحاديثٍ مع ذكر الطعن الوارد على كل منها، ثم أُجمِل الرد والمناقشة عليها جميعًا؛ لأن المقام يقتضي الإجمال.

٥ ـ الترجمة للأعلام من غير الرواة، **وفق المنهج التالي**:

أ ـ عدم الترجمة للصحابة، إلا إن كان الصحابي أو الصحابية غير مشهورين لندرة تداول الاسم، أو تطلَّبَ الأمر توضيحًا حولهما، على أن تكون الترجمة موجَزة.

ب ـ ترجمت للأعلام غير المشهورين.

٦ ـ العزو والإحالة **وفق المنهج التالي**:

أ ـ بالنسبة لدواوين السُنَّة: إذا كان الحديث في الكتب التي تعتمد الترقيم للأحاديث، اكتفيت بذكر رقم الحديث، وإن كان في الكتب التي لا تعتمد الترقيم للأحاديث، ذكرت رقم الجزء والصفحة.

ب ـ بالنسبة لكتب التراجم: أحلت لرقم الجزء والصفحة.

ت ـ العزو للسور والآيات في المتن بجوار الآية.

ث ـ عند الإحالة لمرجع أجنبي ـ لأن هذه الرسالة مكتوبة باللغة العربية ـ فقد أحلت له باسمه الإنجليزي، ثم ترجمت اسمه واسم مؤلفه عند أول موضع يُذكر فيه، واكتفيت في المواضع التالية بذكره باسمه الأجنبي، مع إيراده باللغتين في قائمة المصادر والمراجع.

٧ ـ اعتمدت في نقل النصوص عن المصادر المكتوبة باللغة الإنجليزية ـ غير المترجمة ـ على ترجمتي الشخصية، وحرَصتُ أن أنقل عن الكاتب ما يطابق معنى قوله بحسب اجتهادي.

٨ ـ شرحت الغريب من الألفاظ الحديثية، بالرجوع لكتب الغريب، وشروح الأحاديث، والمعاجم اللغوية.

٩ ـ عرّفت بالأماكن والبلدان غير المشهورة، بالرجوع للمعاجم التاريخية.

١٠ ـ عند ورود اسم الرسول ﷺ في نصٍّ أنقله عن أحد المنحرفين فإني أُثبِت رمز الصلاة والسلام عليه ﷺ، ولو لم يرد ذلك في النص الأصلي، مع وضعه بين قوسين معقوفين [. . . .].

١١ ـ ذيلت البحث بالفهارس العلمية التي تخدم القيمة العلمية للبحث.

عناصر البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة **كالتالي**:

المقدمة.

وتشمل أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، والدراسات السابقة فيه، وأسئلته، وأهدافه، وحدوده، وصعوباته، ومنهجه، وإجراءاته.

التمهيد، وفيه:

- التعريف بالإسرائيليات، وإطلاقاتها.
- حكم رواية الإسرائيليات.
- مصادر الإسرائيليات ومظانها.

الباب الأول: تاريخية القول بتأثُّر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، وأصناف القائلين به، وأساليبهم، وأغراضهم:

الفصل الأول: تاريخية القول بتأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، وأصناف القائلين به.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تاريخية القول بتأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات.

المبحث الثاني: أصناف القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات.

الفصل الثاني: أساليب القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات.

وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة لتقرير الدعوى.

المبحث الثاني: الاستدلال الخاطئ بالأحاديث النبوية.

المبحث الثالث: التسوية بين نصوص الأحاديث النبوية ونصوص الكتب المقدسة.

المبحث الرابع: الاستخفاف والاستهزاء بالأحاديث النبوية.

المبحث الخامس: الرد بمجرد الاستشكال دون براهينَ.

المبحث السادس: الطعن في عدالة الصحابة وضبطِهم.

المبحث السابع: الطعن في عموم الرواة الثقات والمحدِّثين ومنهجهم النقدي.

المبحث الثامن: دعوى الغَيرة على جناب رسول الله ﷺ، وسُنته، والأنبياء السابقين.

المبحث التاسع: مجانبة المنهج العلمي في الاستدلال بالنصوص.

الفصل الثالث: **أغراض القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات.**

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: الطعن في كتب السُّنة.

المبحث الثاني: التشكيك في ثبوت السُّنَّة.

المبحث الثالث: تقرير بشرية السُّنَّة، ونزع صفة الوحي عنها.

المبحث الرابع: تقرير أن كثيرًا من شرائع الإسلام منتحَلة من اليهودية والنصرانية.

المبحث الخامس: إبطال ما تتضمنه تلك الأحاديث من العقائد والأحكام.

الباب الثاني: **الشُّبَه التي قامت عليها دعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات**:

الفصل الأول: **دعوى التشابه بين نصوص الأحاديث ونصوص الكتب المقدسة.**

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: دعوى التشابه اللفظي بين نصوص الأحاديث ونصوص الكتب المقدسة.

المبحث الثاني: دعوى التشابه المعنوي بين نصوص الأحاديث ونصوص الكتب المقدسة.

المبحث الثالث: دعوى التشابه الموضوعي بين نصوص الأحاديث ونصوص الكتب المقدسة.

المبحث الرابع: دعوى وجود أثر للتشابه بين أسماء رواة الحديث وبين أسماء أهل الكتاب.

الفصل الثاني: **دعوى صلة النبي ﷺ والصحابة بأهل الكتاب، وأخذهم عنهم.**

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: دعوى صلة النبي ﷺ باليهود والنصارى، وأخذِه عنهم.

المبحث الثاني: دعوى تأثُّر النبي ﷺ بمُسلِمة أهل الكتاب، وأخذه عنهم.

المبحث الثالث: دعوى تأثر الصحابة بمسلمة أهل الكتاب، والرواية عنهم.

المبحث الخامس: حصر المحدثين لرواة الإسرائيليات من غير الصحابة رضي الله عنهم.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: النص على رواة الإسرائيليات.

المطلب الثاني: تمييز الثقات من الضعفاء.

المطلب الثالث: تمييز المكثرين من المقلِّين.

المطلب الرابع: كون الراوي المعروف برواية الإسرائيليات مظنةً لإعلال الحديث عند وجود الشبهة.

المطلب الخامس: الإشعار بأثر الرواية عن أهل الكتاب في حديث الراوي أحيانًا.

الفصل الثاني: جهود المحدثين فيما يتعلق بالمتون.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عناية المحدثين بالنص على كون الرواية إسرائيلية.

المبحث الثاني: إعلال المحدثين للرواية الإسرائيلية.

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: إعلال الرواية بالوقف.

المطلب الثاني: إعلال الرواية بالإرسال.

المطلب الثالث: إعلال الرواية بالغرابة.

المطلب الرابع: إعلال الرواية بالنكارة.

المطلب الخامس: إعلال الرواية بالإدراج.

المطلب السادس: إعلال الرواية بالتفرد.

المبحث الثالث: إعلال المحدثين للرواية الحديثية بالشَّبَهِ بالرواية الإسرائيلية.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

الفهارس:

١ ـ فهرس الآيات.

٢ ـ فهرس الأحاديث.

٣ ـ فهرس أحاديث الصحيحين التي استدل بها القائلون بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات.

٤ ـ فهرس الآثار.

٥ ـ فهرس الفوائد العلمية.

٧ ـ فهرس المصادر والمراجع.

٨ ـ فهرس الموضوعات.

هذا وقد اجتهدت في هذا البحث جَهدي، وصرفت له جُلّ اهتمامي، ولم أدّخر في سبيل إتقانه وسعًا، ولم أبخل في ذلك بجهد أو مالٍ أو وقت، وعند الله أحتسب عنائي، ومنه أرجو الإعانة والقبول، وأسأله أن يغفر لي حظ النفس منه إنه جواد كريم. **وبعدُ**:

فهذا حصادُ خمس سنين دأبًا، فأحمد الله ذا النعم الجليلة، والمنن الوفيرة، الذي علمني ما لم أكن أعلم، وكان فضل الله عليّ عظيمًا، ووفقني لكتابة هذا البحث وأعانني عليه، وذلل لي طريقه، ويسّر لي عسيره، وأكرمني بأن أضرب بسهم في الذود عن سُنَّة نبيّنا ﷺ، فله الحمد في الأولى والآخرة حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه؛ كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

ثم إني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان، لمن لن أوفي حق شكرهما مهما أطنبت، إلى من كانت دعواتهما نورًا يحتويني، إلى من بذرا في قلبي حب العلم والسعي للمعالي، إلى أفضل وأجلّ وأول أستاذين في حياتي، إلى من لم يألُوَا جهدًا ولم يدّخرا وسعًا في حُسن تربيتي وتعليمي ورعايتي:

يا والديّ إذا تعذّر شاكرٌ ... وأبت له نُعماكُما أن يَشكُرا

فلِأنَّ حقَّكُما عظيمٌ ما وَفى ... بعشيرِهِ من باع فيه أو اشترى

لكنْ ثوابُكما غدًا عند الذي ... يجزي الثواب مضاعفًا ومكرَّرا

فجزاكما الرحمٰن خير جزائه ... وأراكما فيّ السنا كَيْ تَفخَرَا[1]

ثم شكرٌ خاص مُكلّلٌ بجميل الاعتذار عن التقصير، لعائلتي الصغيرة، إلى رفيق دربي، وشريك إنجازي ونجاحي، وسندي وعوني بعد الله ﷻ؛ زوجي الكريم

---

(١) الأبيات من قصيدة للشاعر فواز اللعبون.

الدكتور سامي السلمي، فالشكر لك شكرًا لا تفيه الحروف ولا الكلمات على بَذْلِك وتشجيعك ودعمك وعطائك، وجزاك الله خيرًا.

وبنياتي الحبيبات: غيداء وجنى ومارية، فكم صبرن على انشغالي عنهن، وهن في أمسّ الحاجة لتفرغي من أجلهن، وكم كُنّ عونًا لي على إتمام هذا العمل قدر استطاعتهن، شكرًا لكنَّ يا حبيبات القلب.

كما أشكر فضيلة الأستاذ الدكتور سلطان بن فهد الطبيشي المشرف العلمي على هذه البحث، فجزاه الله عني خيرًا على متابعته وعطائه، وتحمله لسؤالاتي دون ضجرٍ أو ملل، مع دماثة خُلُقه وحسن معاملته، وتيسيره لكل ما اعترضني من صعوبات، جَعَل الله ما قدمه في ميزان حسناته وبارك في علمه وعمله.

وأتوّج شكري بجميل الامتنان لصاحب الفضل والإحسان، الذي لا يجزيه على ما قدّم إلا الكريم المنّان، صاحب فكرة هذا البحث، والمرشد الأكاديمي أثناء إعداد خطته، الدكتور فهد بن عبد العزيز العسكر، الذي تفضّل بإرشادي لهذا الموضوع، فبيّن لي مبهمه، وحلّ لي مسائله، وأرشدني إلى دروبه، وذلّل لي وعورة مسالكه، فصنعني لهذا البحث خاصة ولعلم الحديث عامة، ولم يبخل علي بنصحٍ أو توجيه أو تعليم بما لا تفي بضع كلمات أو جُمَلٍ عن تسطيره، فتعلمتُ منه في مدةٍ قصيرة، ما يُتعلّمُ في سنوات، مما كان له عظيم الأثر علي؛ بل إني أفدت منه ما لا أحصي مما يتعلق بمهارات البحث، والتعريف بالمصادر والمراجع والكتب وطبعاتها ومظانّها، وغير ذلك من الفوائد والفرائد التي يصعب عليّ حصرها! ولا أذكر أنني سألته سؤالًا إلا وكان الجواب عنه مفتاحًا لكنوز علمية لا يُرْشِد إليها إلا من آتاه الله علمًا ووفقه لبذله سخيًّا نديًّا.

وهل وارد الغَمْرِ مِنْ عِدِّه يُقاسُ به مُستشفُّ البَرَض[1]!

فجزاه الله عني على ما بذل من وقته وجهده ناصحًا ومعلمًا وموجهًا خير ما

---

(١) بيت لابن زيدون من قصيدته «الضادية» ومطلعها:

«أثرتَ هِزَبْر الشرى إذ رَبَض ونبّهته إذ هدا فاغْتَمض»

انظر: ديوانه (١٤٧)

جزى معلمًا عن تلميذه، وأشركه الله في الأجر كما كان شريكًا في العمل، وجعل ما قدمه في ميزان حسناته وبارك له في علمه وعمله ووقته وأهله وذريته.

والشكر كذلك موصول غير مقطوع، ممدود غير مجذوذ، لكل من أفادني بفائدة أو تعلمت منه علمًا، وكل من كان سندًا وعونًا لي في هذه الرحلة المضنية، وكل من خصّني بدعوة أو تفقدني بسؤال، من إخوتي وأخواتي وصديقاتي فجزى الله الجميع عني خيرًا.

د. فَاطِمَة بِنْت سَعْد السُّلمِيّ

Fatmahs@gmail.com





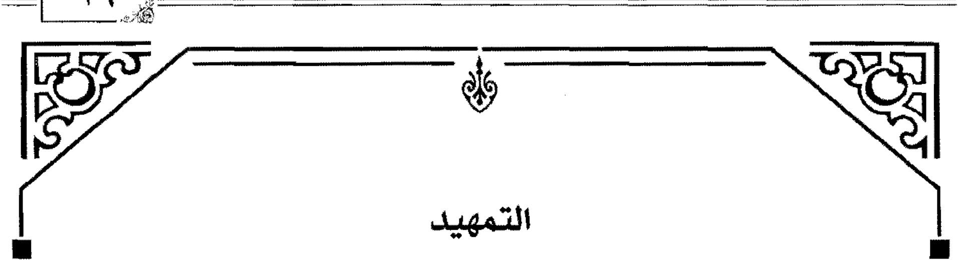
التمهيد

أولًا: التعريف بالإسرائيليات، وإطلاقاتها.

ثانيًا: حكم رواية الإسرائيليات.

ثالثًا: مصادر الإسرائيليات ومظانها.





التمهيد

أولًا: التعريف بالإسرائيليات وإطلاقاتها:

التعريف بالإسرائيليات:

الإسرائيليات في اللغة: إسرائيل: اسم، ويقال: هو مضاف إلى إيل، قال الأخفش: هو يهمز ولا يهمز، وفي لغة: يقال: إسرائين، بالنون، كما قالوا: جبرين وإسماعين[١]، وهو: جمعٌ، مفرده إسرائيلية، والنسبة فيها إلى إسرائيل، وهو يعقوب عليه السلام[٢].

أما في الاصطلاح، فالذي يظهر من خلال تتبُّع أقوال العلماء، واستعمالاتهم لهذا المصطلح، فإنهم يريدون به: **أقاويل أهل الكتاب التي يَرْوُونها، أو تُروى عنهم مما لم يخبر به النبي ﷺ**[٣].

وقد ذهب بعض الباحثين[٤] إلى أن المتقدمين لم يتطرقوا لتعريف الإسرائيليات، وأن هذا المصطلح لم يظهر إلا حديثًا عند الباحثين والدارسين؛ لكن

---

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور (١٤/ ٣٨٣) ومختار الصحاح للرازي (١٤٧).

(٢) انظر: الإسرائيليات في التفسير والحديث، محمد حسين الذهبي (١٣).

(٣) انظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية حول الإسرائيليات في: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦٦)، واقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (٢/ ٣٤٩، ٣٥١)، والاستغاثة في الرد على البكري (٩٦، ٩٧)، وابن كثير من خلال نقده للروايات الإسرائيلية، ينظر: التفسير (١/ ٣٣، ١٩٨) و(٢/ ٤٢٢) و(٦/ ٥٥٨)، والبداية والنهاية (١/ ٢٤، ٩٦)، والشوكاني في تفسيره (٣/ ٤٠٢)، وقد أشار لهذا المعنى من المعاصرين العلامة فضيلة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله في أصول في التفسير (٥٣).

(٤) انظر: الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير، رمزي نعناعة (٧٣)، وموقف الصحابة من رواية الإسرائيليات في التفسير، رسالة ماجستير للباحثة نور بنت محمد باصمد، من قسم التفسير وعلوم القرآن بجامعة أم القرى ١٤٢٨هـ، ودعوى اشتمال الصحيحين على الإسرائيليات، رسالة دكتوراه للباحث مناف توفيق سليمان، من الجامعة الأردنية ٢٠١٢م.

لا يُسلَّم بهذا الإطلاق؛ فإن المتقدمين، وإن لم يضعوا له حدًّا اصطلاحيًّا، فإن معناه كان حاضرًا عندهم، وكأنهم استغنوا بظهوره عن تعريفه؛ بدلالة بيانهم لحكم الإسرائيليات وأقسامها ـ كما سيأتي.

ومن تطرق لموضوع الإسرائيليات من الباحثين والكتَّاب المعاصرين، فإن منهم من تجاوز بمصدر الإسرائيليات، فجعلها كل ما رُوي عن مصدر يهودي أو نصراني أو غيرهما(١)، وأضاف بعضهم ما كان له مصدر عربي مما أضافه القُصَّاص الذين تأثروا بطريقة أهل الكتاب(٢)، وهذان يُدخِلان في الإسرائيليات ما ليس منها.

ومنهم من قصرها على ما كان له مصدر يهودي(٣)، وهذا عكس السابقين؛ فهو يُخرج منها ما هو منها؛ إذ إن النسبة فيها لإسرائيل للتغليب، وليست للحصر.

ومنهم من قيَّدها بالأخبار التي تحدَّث بها أهل الكتاب الذين دخلوا في الإسلام(٤)، وهذا غير صحيح؛ فالرواية عن أهل الكتاب تكون عمن أسلم منهم، أو عمن لم يسلم، أو عن كتبهم وصحفهم، والرواة عنهم قد يكونون منهم، أو من غيرهم.

ومنهم من جعل لها قيدًا آخر، وهو أن تفسر بها نصوص قرآنية أو حديثية(٥)، وهذا لا يُسلّم به، فمرويات أهل الكتاب وأخبارهم قد تُفَسَّرُ بها نصوص قرآنية وحديثية، وقد لا تكون كذلك.

لذا؛ فإنه يمكن الخلوص إلى تعريف مُطابق لمفهوم الإسرائيليات بحسب استعمال العلماء السابقين، ويكون جامعًا مانعًا على طريقة الحدود والتعريفات، بأن يُقال: إن الإسرائيليات هي: **المرويات المنقولة عن أهل الكتاب، أو عن مصادرهم.**

فلفظ «**المرويات**»: يشمل كل ما رُوي عنهم من أخبار، وقصص، وأحكام، وغيرها.

---

(١) انظر: الإسرائيليات في التفسير والحديث، محمد حسين الذهبي (١٤، ١٥)، والموسوعة العربية العالمية (١/ ٧٥٨)، وموقف الصحابة من رواية الإسرائيليات، للباحثة نور بنت محمد باصمد.

(٢) انظر: كعب الأحبار وأثره في التفسير، خليل إسماعيل إلياس (١٠٨).

(٣) انظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، محمد أبو شهبة (١٢، ١٣)، والإسرائيليات في تفسير الطبري دراسة في اللغة والمصادر العبرية، آمال ربيع (٢٦).

(٤) انظر: مباحث في علوم القرآن، لمناع القطان (٣٦٥).

(٥) انظر: أثر التطور الفكري في التفسير في العصر العباسي، مساعد مسلم آل جعفر (١٢٠).

ولفظ «**المنقولة**»: يشمل كل ما نُقل عنهم بواسطة سائر نَقَلة هذه الأخبار، سواء كان من مسلمة أهل الكتاب، أو ممن لم يدخل الإسلام منهم، أو من غيرهم ممن اطَّلع على مصادرهم، أو نقل عنهم.

ولفظ «**أهل الكتاب**»: يشمل اليهود والنصارى.

ولفظ «**مصادرهم**»: يشمل جميع مصادرهم[1] المعتمدة وغير المعتمدة لديهم، ويخرج به ما جاءنا به الوحي مما أخبر به النبي ﷺ، فالأخبار التي جاء بها الوحي هي من أخبار بني إسرائيل من حيث الموضوعُ، وإن كانت لا تدخل فيها من حيث المصدرُ.

وهذا هو التعريف الذي سأسير عليه وأعتمده في بحثي إن شاء الله، ووَفْقَه ستكون المناقشة لأقوال القائلين بالدعوى.

إطلاقات الإسرائيليات:

تحسُن الإشارة إلى أنه قد يقع الخلط ـ وقد يكون مقصودًا لدى البعض ـ بين الإسرائيليات وبين ما أخبر به النبي ﷺ عن بني إسرائيل، ولكون بعض أهل العلم أطلق على هذه الأخبار أنها أخبار بني إسرائيل؛ كان من اللازم أن يقال: إن الإسرائيلياتِ ـ بناءً على هذا ـ **على نوعين**:

١ ـ ما أخبر به النبي ﷺ عن أهل الكتاب[2]:

هي أخبار بني إسرائيل الصحيحة التي أخبر بها النبي ﷺ، ومنها ما كان إقرارًا منه ﷺ لما سمعه من أهل الكتاب، ولهذا نجد المحدثين يجعلون بابًا خاصًّا بهذه الأحاديث، ويطلقون عليه أحاديث بني إسرائيل[3].

فمما أخبر به النبي ﷺ ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**لَمْ يَتَكَلَّمْ**

---

(١) سيأتي الكلام في بيان هذه المصادر بعد قليل.

(٢) هذا إيراد على سبيل التنبيه والبيان على أن هذا النوع يعتبر من أخبار بني إسرائيل من حيث الموضوعُ، لا من حيث المصدرُ والحكمُ.

(٣) ينظر على سبيل المثال: «صحيح البخاري»، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذُكر عن بني إسرائيل (٤/ ١٦٨)، و«سنن أبي داود»، كتاب: العلم، باب: الحديث عن بني إسرائيل (٣/ ٣٦١).

فِي الْمَهْدِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ...» الحديث[(١)].

ومنه ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**إِنَّ ثَلَاثَةً فِي بَنِي إِسرائِيلَ أَبْرَصَ وَأَقْرَعَ وَأَعْمَى، بَدَا للهِ عز وجل أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ مَلَكًا...**» الحديث[(٢)].

ومما أقرَّهم عليه ما رواه البخاري وغيره عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: جاء حبر من الأحبار إلى رسول الله ﷺ فقال: يا محمد، إنا نجد أن الله يجعل السمٰوات على إصبع، وسائر الخلائق على إصبع، فيقول: أنا الملك. فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه؛ تصديقًا لقول الحبر، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزمر: ٦٧][(٣)].

فهذه الأحاديث وأمثالها هي وحي من الله إلى رسوله ﷺ وهي من أخبار بني إسرائيل من حيث الموضوعُ لا المصدر والحكم، فهي من جنس الآيات الواردة في القرآن التي يخبرنا الله فيها عن أخبارهم، فكما أن هذه الآياتِ وحي من الله، فكذلك هذه الأحاديث وحي من الله تعالى، وقد أخطأ من زعم أنها من الإسرائيليات الصحيحة؛ ولهذا وجب التنبيه على هذا النوع من الأحاديث الصحيحة، وأنها ليست من الإسرائيليات؛ فهو إيراد على وجه التنبيه والبيان.

٢ ـ ما نُقِل عن أهل الكتاب وعن كتبهم:

وهذا النوع هو المراد بالإسرائيليات عند الإطلاق ـ كما تقدَّم في التعريف ـ ويراد بها: كل ما نُقِل عن أهل الكتاب أو عن كتبهم من سائر نَقَلة هذه الأخبار، سواء كان من مسلمة أهل الكتاب، أو ممن لم يدخل الإسلام منهم، أو من غيرهم ممن اطَّلَع على مصادرهم، أو نقل عنهم، فهذا كُلُّه يُعَدُّ من الإسرائيليات التي منها ما هو حق، ومنها ما هو باطل، ومنها ما لا نعلم صدقه من كذبه.

وقد بيّن رسول الله ﷺ الطريقة الصحيحة في التعامل مع هذه الإسرائيليات في

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٤٨٢) و(٣٤٣٦)، ومسلم في «صحيحه» (٢٥٥٠)، وأحمد في «مسنده» (٨١٨٦) و(٨١٨٧) و(٩١١٦).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٤٦٤) و(٦٦٥٣)، ومسلم في «صحيحه» (٢٩٦٤).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٨١١)، ومسلم في «صحيحه» (٢٧٨٦)

الحديث الصحيح؛ فعن أبي هريرة ﷺ قال: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «**لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا** ﴿... ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا...﴾» [البقرة: ١٣٦][(١)].

أما مفهوم الإسرائيليات عند القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، فهو يختلف عن هذا المفهوم الذي ذكرته آنفًا؛ بل هو يشمل هذا المعنى وأعمَّ منه، وهذا من إشكالات هذه الدعوى، ومن الصعوبات في بحثها في آن واحد؛ وذلك أنهم يختلفون كثيرًا في تحديد مفهوم الإسرائيليات؛ ولأجل ذلك طعنوا في كثير من الأحاديث التي لا علاقة لها بالإسرائيليات البتَّة، ويمكن حصر مراداتهم بالإسرائيليات في **المعاني الآتية**:

١ ـ ما كان من أخبار بني إسرائيل والأمم السابقة، أو كان مشابهًا لما في كتب أهل الكتاب[(٢)] دون التفريق بين ما أخبر به النبي ﷺ من طريق الوحي وغيره.

٢ ـ ما كان يُشِيعُهُ اليهود بين المسلمين في زمن النبي ﷺ من أساطيرَ وأكاذيب وعقائد محرَّفةٍ؛ بغرض محاربة الدين الجديد[(٣)].

٣ ـ ما خالف ـ في زعمهم ـ القرآن، أو العقل، أو النظريات العلمية الحديثة[(٤)].

٤ ـ ما خالف أصول معتقد الباحث ـ صاحب الدعوى ـ أو مذهبه[(٥)].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٤٨٥).

(٢) وهذا المفهوم يظهر بجلاء عند جل المستشرقين القائلين بالدعوى، والملاحدة، وبعض القرآنيين، ولا يكاد يخلو مؤلفٌ من مؤلفاتهم من تناول الدعوى بحسب هذا المعنى.

(٣) انظر: المواجهة بين القرآن والإسرائيليات، حسني يوسف الأطير (١٣).

(٤) وأكثر من يمثل هذا المفهوم صالح أبو بكر في كتابه «الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية»، ينظر على سبيل المثال: الصفحات (١٣٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٣، ١٨٣، ٢٤٤).

(٥) وهذا يظهر في كتابات الشيعة وتناولهم لموضوع الإسرائيليات، ينظر على سبيل المثال: ابن تيمية ومنهجه في الحديث، أبو محمد النعيمي (١٤٧). لذا؛ نجدهم يجعلون رواة الإسرائيليات ممن هم من خصوم علي ﷺ عندهم، ومن ذلك أن باسمًا الحِلّي أورد إحدى الروايات الإسرائيلية التي أوردها ابن كثير في تفسيره، وعزاها لابن عباس، ثم قال الحِلّي: «وقد تقول: إن ابن عباس ليس من خصوم علي، فكيف ينتهج منهج الإسرائيليات؛ مع أن هذا ـ بحسب الفرض ـ هو منهج الخصوم؟ قلنا: المبدأ العام في رواية الإسرائيليات لخصوم علي، =

٥ ـ الأخبار التي تكون أسماءُ رواتها مطابقةً، أو مشابهةً لأسماء أهل الكتاب[١].

وأكثر هذه المعاني ظهورًا في كتابات القائلين بالدعوى هو المعنى الأول، ثم المعنى الثالث والرابع.

وسيأتي بيان الأثر المترتِّب على هذه المعاني، والشُّبَه التي نشأت عنها في الباب الثاني إن شاء الله.

ثانيًا: حكم رواية الإسرائيليات:

سبق أن ذكرنا أن ما أخبر به النبي ﷺ من أخبار بني إسرائيل هي من الوحي الذي أوحاه الله إليه، فهي من ديننا، وحكم روايتها كحكم رواية غيرها مما جاء به الشرع المأمور بتبليغه.

أما الرواية عن أهل الكتاب وعن صحفهم، فقد وردت عدَّة نصوص من الكتاب والسُّنَّة وآثار السلف في إباحة الرواية والأخذ عن أهل الكتاب، كما وردت نصوص وآثار تمنع ذلك.

فمن النصوص الدالة على جواز ذلك:

١ ـ الآيات الدالة على جواز سؤال اليهود عما ورد في كتبهم مما يوافق القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ (٩٣)﴾ [آل عمران: ٩٣].

٢ ـ الأحاديث الواردة في الإذن بالتحديث عن بني إسرائيل، **ومنها**:

ـ ما رواه عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمدًا، فليتبوأ مقعده من النار**»[٢].

ـ ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «**لا تصدقوا أهل الكتاب**

= فهم من أكثر فيها إلى ما هو أبعد من حدِّ الإسراف، وهذا يكفي لتحقيق مصداقية ما افترضناه» سُنَّة الرسول المصطفى وأبجديات التحريف، باسم الحلي (٦٠٣).

(١) انظر: دين السلطان، نيازي عز الدين (١٢٠ ـ ١٢٣).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٤٦١).

ولا تكذبوهم، وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا...﴾» [البقرة: ١٣٦][(١)].

٣ ـ فعل جماعة من الصحابة في الأخذ عن بعض أهل الكتاب؛ مثل: أخذهم عن كعب الأحبار، وعبد الله بن سلام، وغيرهم.

ومن النصوص التي تمنع ذلك:

١ ـ الآيات الدالة على تحريف أهل الكتاب لكتبهم، **ومن ذلك**:

ـ قول الله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣].

ـ وقول الله تعالى: ﴿يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٩].

ـ وقول الله تعالى: ﴿أَفَتَطۡمَعُونَ أَن يُؤۡمِنُواْ لَكُمۡ وَقَدۡ كَانَ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۡ يَسۡمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعۡدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ۝٧٥﴾ [البقرة: ٧٥].

فهذه الآيات تدل على أنهم حرفوا كتبهم، وما كان محرَّفًا لا يمكن الوثوق به، وما لا يوثق به لا تحل روايته.

٢ ـ الأحاديث والآثار الواردة في النهي عن الأخذ عن أهل الكتاب، **ومنها**:

ـ ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن عمر بن الخطاب أتى النبي ﷺ بكتاب أصابه من بعض أهل الكتب، فقرأه على النبي ﷺ فغضب وقال: «**أَمُتَهَوِّكُون**[(٢)] **فيها يا بن الخطاب، والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به، أو بباطل فتصدقوا به، والذي نفسي بيده لو أن موسى كان حيًّا، ما وسعه إلا أن يتبعني**»[(٣)].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «التهوك: السقوط في هوة الردى». لسان العرب (١٠/٥٠٨) والمعنى: «أمتحيرون أنتم في الإسلام لا تعرفون دينكم حتى تأخذوه من اليهود والنصارى». غريب الحديث لأبي عبيد (٣/٢٩).

(٣) أخرجه الدارمي في «مسنده» (٤٤٩)، وأحمد في «مسنده» (١٤٨٥٦) و(١٥٣٨٨) واللفظ له، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٦٩٤٩)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢١٣٥)، والبيهقي في «سننه الكبير» (٢٢٧٥) من طريق مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه بهذا اللفظ، وبمثله، وبنحوه مختصرًا، وبمعناه مطولًا. قال ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/٣٣٤): «رجاله موثقون إلا أن في مجالد ضعفًا»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/١٧٣): «وفيه مجالد بن سعيد، ضعفه أحمد، ويحيى بن سعيد، وغيرهما»، وله شاهد من حديث عمر بن الخطاب، أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٠١٦٣) و(٢٠٠٦٢)، =

- ما أخرجه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل على رسول الله ﷺ أحدث، تقرؤونه محضًا لم يشب، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدلوا كتاب الله وغيروه، وكتبوا بأيديهم الكتاب وقالوا: هو من عند الله ليشتروا به ثمنًا قليلًا، ألا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم، لا والله، ما رأينا منهم رجلًا يسألكم عن الذي أنزل عليكم»[1].

وقد تناول عدد من أهل العلم هذه النصوص، وحاولوا التوفيق بينها على قولين:

١ - الجمع بينها:

بأن يُقال: إن الإسرائيليات على **ثلاثة أقسام**:

- ما وافق شرعنا فعلمنا صدقه، وهذا مما تجوز روايته.
- ما خالف شرعنا فعلمنا كذبه، وهذا مما لا تحل روايته.
- ما سكت عنه شرعنا، فلم نعلم صدقه من كذبه، وهذا مما لا حرج في روايته للاعتبار دون الجزم بصدقه أو كذبه[2].

٢ - القول بالنسخ:

وأن الأخبار الدالة على النهي كانت في أول الإسلام، ثم أُذن بذلك بعدُ[3].

والذي يظهر أن الجمع أولى من القول بالنسخ؛ لأن فيه العمل بالدليلين جميعًا؛ فتكون الإباحة بالتحديث عن أهل الكتاب فيما لا يُعلم كذبه، وما لا يخالف شرعنا، والمنع لما كان خلاف ذلك.

ومما يحسُن التنبيه عليه هنا أن ما أبيح روايته من هذه الإسرائيليات فهو مما لا يثبت بها شيء في شرعنا، ولا تذكر على سبيل الاحتجاج بها، ولا يستدل بها في

= والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١١٥)، وأورده ابن حجر في «المطالب العالية» (٣٠٣٤).

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٦٨٥).

(٢) انظر: الرسالة، الشافعي (٣٩٧ - ٤٠٠)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي (١/ ١٢٥، ١٢٦) شرح ابن بطال (١٠/ ٣٩١)، مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية (٤٢)، مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦٦)، البداية والنهاية (١/ ٧).

(٣) انظر: فتح الباري، ابن حجر (٦/ ٤٩٨، ٤٩٩).

الحلال والحرام؛ وإنما تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد، كما قرر ذلك أهل العلم[١]، وتُروى كما تُروى الأحاديث الضعيفة على سبيل الاستئناس، وفي أبواب الترغيب والترهيب، فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «الإسرائيليات والمنامات لا يجوز أن يثبت بها حكم شرعي، لا استحباب ولا غيره، ولكن يجوز ذكره في الترغيب والترهيب فيما لو عُلِم حُسْنُه أو قُبْحه بأدلة الشرع؛ فإنه ينفع ولا يضر، واعتقاد موجبه قدر ثواب وعقاب يتوقف على الدليل الشرعي»[٢].

وقال العلامة ابن مفلح رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال الشيخ تقي الدين عن قول أحمد، وعن قول العلماء، في العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، قال: العمل به؛ بمعنى: أن النفس ترجو ذلك الثواب، أو تخاف ذلك العقاب، ومثال ذلك الترغيب والترهيب بالإسرائيليات والمنامات، وكلمات السلف والعلماء، ووقائع العالم، ونحو ذلك: مما لا يجوز إثبات حكم شرعي به، لا استحباب ولا غيره؛ لكن يجوز أن يذكر في الترغيب والترهيب فيما عُلم حُسنه أو قبحه بأدلة الشرع، فإن ذلك ينفع ولا يضر، وسواء كان في نفس الأمر حقًّا أو باطلًا... إلى أن قال: فالحاصل أن هذا الباب يُروى ويعمل به في الترغيب والترهيب، لا في الاستحباب، ثم اعتقاد موجبه، وهو مقادير الثواب والعقاب، يتوقف على الدليل الشرعي»[٣].

ثالثًا: مصادر الإسرائيليات ومظانها:

مصادر الإسرائيليات: وهي صُحُف أهل الكتاب وكتبهم، وقد يُعبَّرُ عنها أحيانًا عند المسلمين بالتوراة كما جاء حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين سأله عطاء بن يسار عن صفة رسول الله ﷺ في التوراة فقال: «أجل، والله إنه لموصوف في التوراة ببعض صفته في القرآن: يا أيها النبي، إنا أرسلناك شاهدًا ومبشرًا ونذيرًا وحرزًا للأميين...»[٤].

وقد بيَّن ابن تيمية وابن القيم - رحمهما الله - أن المراد بالتوراة في هذا

---

(١) انظر: مقدمة في أصول التفسير (٤٢)، والأقوال القويمة في حكم النقل من الكتب القديمة، البقاعي (١٧٩ - ١٨١).
(٢) مصائب الإنسان من مكائد الشيطان، إبراهيم بن محمد بن مفلح (١٧٣).
(٣) الآداب الشرعية، ابن مفلح (٢/ ٢٨٩، ٢٩٠)، وانظر: الاستغاثة في الرد على البكري (٩٦، ٩٧).
(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢١٢٥).

الحديث التوراة المعروفة التي أُنزلت على موسى، وقد يراد بها جنس كتب أهل الكتاب. وهو الظاهر؛ لأن هذا الكلام عن صفة رسول الله ﷺ مذكور في نبوة أشعيا، ومزامير داود، وكتاب دانيال، فدل ذلك على أن المراد هنا جنس كتب أهل الكتاب(١).

وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ مؤكدًا هذا المعنى: «التوراة في اصطلاحهم اسم جنس لكل كتاب متقدم يدخل فيه توراة موسى، وما بعدها من كتب الأنبياء»(٢)، فكل ما كان من صحفهم وكتبهم فهو من مصادر الإسرائيليات سواء اتفقوا عليه أم لم يتفقوا كما سيتبين معنا قريبًا.

ويجمع هذه المصادر الآن ما يُسمّى لديهم بـ(**الكتاب المقدس** Holy Bible) وينقسم إلى قسمين رئيسين، هما: العهد القديم (Old Testament) والعهد الجديد (New Testament)، و«كل منهما يحتوي على أسفار، وفي كل سفر إصحاحات، وتشتمل الإصحاحات على فقرات»(٣).

وإضافة لفظ المقدس له باعتباره مقدسًا عندهم، لا باعتباره مقدسًا مطلقًا، كما أن تسميته بالكتاب المقدس هي تسمية خاصة بالنصارى؛ لأن اليهود يعترفون فقط بالعهد القديم، الذي يشمل مصادر اليهودية، ولا يعترفون بالعهد الجديد، وسأبيِّن فيما يلي ما يتضمنه كل قسم من **هذين القسمين**:

العهد القديم: وهو اصطلاح يستخدمه المسيحيون للإشارة لكتاب اليهود المقدس، أما اليهود فيستخدمون لفظ (تناخ)(٤)، وأحيانًا (المقرا)(٥)، ويشتمل العهد

---

(١) انظر: الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح، ابن تيمية (٥/ ١٥٧)، وهداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، ابن القيم (٢/ ٣٦٩ ـ ٣٧٧).

(٢) جامع المسانيد والسنن (٤/ ٣٤١).

(٣) مصادر النصرانية، عبد الرزاق بن عبد المجيد ألارو (١/ ١٢٢).

(٤) وهو الاسم العبري لكتاب اليهود، وهو اختصار لثلاث كلمات عبرية، هي: التوراة (أسفار موسى الخمسة)، ونغيئيم (أسفار الأنبياء)، وكتوبيم (المزامير، وسفر الأمثال، ونشيد الأنشاد، وبقية أسفار الحكمة)، ويفضل اليهود استخدام هذا الاصطلاح على عبارة العهد القديم؛ لأن العبارة الأخيرة تفيد أن العهد الجديد قد أكمل كتاب اليهود المقدس، وحل محله، أما اصطلاح تناخ، فهو اصطلاح وصفي وحسب، ليس فيه أي اعتراف ضمني بقدم كتاب اليهود المقدس. ينظر: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية ـ رؤية نقدية، عبد الوهاب المسيري (ص١٤٣).

(٥) باعتبار أن العهد القديم هو الشريعة المكتوبة التي تقرأ. ينظر: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية (ص٢٧٣، ٣٦٥).

القديم على **ثلاثة أقسام**[١]:

١ ـ **التوراة**: وهي أسفار موسى الخمسة (التكوين، الخروج، اللاويين، العدد، التثنية)، فليست التوراة إلا جزءًا من العهد القديم، وتطلق على جميع الأسفار من باب إطلاق الجزء على الكل[٢][٣].

٢ ـ **أسفار الأنبياء**: وهي واحد وعشرون سفرًا، وتتحدث عن الأنبياء الأول في ستة أسفار، والأنبياء المتأخرين في خمسةَ عَشَرَ سفرًا[٤].

٣ ـ **أسفار الكتبة أو الكتابات والأشعار**: وتضم القصص والأناشيد، والحكم والأمثال والمزامير، وفيها ثلاثة عشر سفرًا[٥].

وبجانب «هذه الأسفار التي يتألف منها العهد القديم، توجد أسفار يهودية قديمة أخرى لم يُدخلها اليهود في أسفار هذا العهد، ويُطلقون عليها اسم «الأسفار الخفية»، وبعض هذه الأسفار الخفية غير مقدس ولا معتمد في نظرهم؛ بل رأى أحبارهم وجوب إخفائه، وقرروا أنه لا يجوز أن يقف عليه الجمهور، ولا أن يُدرج في أسفار العهد القديم»[٦].

---

(١) وهناك من يجعلها أربعة أقسام: (أسفار الشريعة أو التوراة، وأسفار الأنبياء، والأسفار الشعرية والأناشيد، والأسفار التاريخية). ينظر: المصادر المقدسة عند اليهود عرض ونقد ـ نقد التوراة، نظير محمد عياد (٣٦)، وتاريخ المتون والكتب المقدسة، صابر عبد المنعم البلتاجي (١٢٤). والمتتبع لمثل هذه المصادر التي عُنيت بالحديث عن مصادر اليهودية والمسيحية على السواء، والكتب التي عُنيت بموضوع تاريخ الأديان ـ انظر على سبيل المثال: موجز تاريخ الأديان لفيلسيان شالي، ترجمة: حافظ الجمالي (١٥٦ وما بعدها) ـ يلاحظ الاختلافات الكثيرة في أقسامها ومسمياتها، ووقت تدوينها ومدونيها وترجماتها... إلخ.

(٢) وكذا كان يستخدمها السلف كما سبق ذكره قريبًا. وينظر الإشارة لهذا أيضًا في: التفسير والمفسرون للذهبي (١/ ١٢١) ومصادر النصرانية، عبد الرزاق ألارو (١/ ١٣٢، ١٣٣).

(٣) اليهودية، أحمد شلبي (٢٣٠). وللاستزادة حول هذا؛ راجع: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية (ص١٤٣، ١٤٤)، والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (٢/ ١٠٣١)، والمصادر المقدسة عند اليهود عرض ونقد ـ نقد التوراة، نظير محمد عياد (٦٤).

(٤) انظر: تاريخ المتون والكتب المقدسة (١٢٣).

(٥) انظر: المصدر السابق (١٢٤).

(٦) الأسفار المقدسة قبل الإسلام، علي عبد الواحد وافي (٣٢).

ولم يكن هذا التقسيم لأسفار العهد القديم محل اتفاق بين الطوائف الدينية من اليهود والنصارى، فبينما يؤمن اليهود بتسعة وثلاثين سفرًا، ويوافقهم عليها البروتستانت من النصارى، أضاف الكاثوليك إلى هذه الأسفار سبعة أخرى، ويطلق البروتستانت على هذه الأسفار الزائدة لدى الكاثوليك اسم «الأبوكريفا» أو المنحولة[١]، بينما يطلق عليها الكاثوليك الأسفار القانونية الثانية[٢].

ولا يقتصر تقديس اليهود على هذه الأسفار التي يتكوَّن منها العهد القديم على اختلافهم في عددها؛ بل يقدسون أيضًا ما يطلقون عليه **التلمود**[٣]، الذي يعد تفسيرًا للتوراة؛ وذلك أن اليهود يؤمنون بأن هناك التوراة المكتوبة أو «الشريعة المكتوبة»، وهي التي أنزلها الله مكتوبة على موسى، وهناك التوراة الشفوية أو «الشريعة الشفوية»، وهي مجموعة فتاوى وأحكام، وأساطير وحكايات وخرافات، وُضِعت لشرح وتأويل نصوص أسفار العهد القديم، وتناقلها الحاخامات شفهيًّا، ثم جُمعت ودوِّنت فيما يسمى بالتلمود[٤].

ويتكوَّن التلمود من **المشنا** و**الجمارا**[٥]:

أما **المشنا**: فهي كلمة مشتقة من الفعل «شانا» العبري؛ بمعنى: يثني[٦]،

---

(١) وذلك أن المسيحيين يطلقون كلمة «الخفي» «Apocryphe» على كل سفر يرون أنه غير مقدس؛ أي: غير موحى به، سواء كان في نظرهم صحيحًا في حقائقه وفي نسبته إلى مؤلفه، أم كان غير صحيح، أما عند اليهود، فقد يكون خفيًّا ومقدسًا في آن واحد؛ ولهذا نجد بعض الاختلاف بين الاصطلاح اليهودي والمسيحي في مدلول كلمة «الخفي» «Apocryphe». ينظر: الأسفار المقدسة قبل الإسلام (٣٢).

(٢) انظر: الأناجيل الأربعة ـ دراسة نقدية، حفيظ اسليماني (٦٧).

(٣) أشار لذلك حسين الذهبي في «التفسير والمفسرون» (١/ ١٢١) فقال: «وكان لليهود بجانب التوراة سنن ونصائح وشروح لم تؤخذ عن موسى بطريق الكتابة؛ وإنما تحمَّلوها ونقلوها بطريق المشافهة، ثم نمت على مرور الزمن وتعاقب الأجيال، ثم دُوِّنت وعُرِفت باسم التلمود، ووُجِد بجوار ذلك كثير من الأدب اليهودي، والقصص، والتاريخ، والتشريع، والأساطير».

(٤) انظر: المصادر المقدسة عند اليهود ـ التلمود، نظير محمد عياد (١٤، ١٥)، وتاريخ المتون والكتب المقدسة (١٤٦)، وللاستزادة؛ راجع: اليهودية، لأحمد شلبي (٢٦٥).

(٥) موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية (ص١٤١، ١٤٢).

(٦) ولذلك؛ يطلق عليها السلف لفظ المثناة، ففي غريب الحديث لأبي عبيد (٥/ ٣٠٨) قال: «فسألت رجلًا من أهل العلم بالكتب الأول، قد عرفها وقرأها، عن المثناة فقال: إن الأحبار =

والفعل «تانا» الآرامي؛ بمعنى: يدرس، وهي كتاب يتضمن مجموعة من الشرائع اليهودية التي دوَّنها معلمو الشريعة، وتعد مصدرًا من مصادر الشريعة، وهي أحد مكوِّنات التلمود[1].

وأما **الجمارا**: فهي كلمة آرامية تعني: «الإكمال» أو «الدراسة»، وهي عبارة عن التعليقات والشروح والتفسيرات التي وضعها فقهاء الحاخامات على المشنا، وهي المكوِّن الثاني للتلمود[2].

وتتكوَّن نصوص المشنا والجمارا من **الهالاخاه** و**الهجاداه**، وهما مصطلحان متقابلان لوصف هذه النصوص، **فالهالاخاه**: كلمة تشير للجانب التشريعي لليهودية، **والهجاداه**: لفظة بمعنى: سرد وقصّ وحكى، وتُستخدم للإشارة للفقرات التلمودية التي تعالج الجوانب الأخلاقية أو القصصية[3].

وهناك ما يطلقون عليه **المدراش**: من الكلمة العبرية «درش»؛ أي: استطلع أو بحث، وهو: المنهج المتَّبع في تفسير العهد القديم[4].

فيتضح من هذا العرض الموجز أن جميع هذه المصطلحات الخمسة تعود إلى التلمود ما بين النص الأساسي «المشنا»، وشرحه «الجمارا»، وأوصاف النصوص المكوِّنة لهما «الهالاخاه والهاجاداه»، والمنهج المتَّبع في هذه الشروح «المدراش».

العهد الجديد: وهو القسم الثاني من الكتاب المقدس، ويشتمل على سبعة وعشرين كتابًا، وتقسم هذه الكتب إلى **ثلاثة أقسام**[5]:

= والرهبان من بني إسرائيل بعد موسى وضعوا كتابًا فيما بينهم على ما أرادوا من غير كتاب الله تبارك وتعالى فسموه المثناة»، وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٤/ ١١٢): «وعندهم النبوات التي هي مئتان وعشرون، وكتاب المثنوي الذي معناه المثناة»، وقال ابن القيم في جلاء الأفهام (١٩٨): «ويقولون للكتب: المشنا، ومعناها بلغة العرب: المثناة، التي تثنى؛ أي: تُقرأ مرة بعد مرة».

(١) موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية (ص٣٦٥، ٣٦٦).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٥١).

(٣) المصدر السابق (١/ ٤٠٧، ٤٠٩).

(٤) المصدر السابق (١/ ٣٦٠).

(٥) ومنهم من يقسمها إلى أربعة أقسام، فيجعل سفر أعمال الرسل قسمًا مستقلًا. ينظر: مصادر النصرانية (٣٥٦).

١ ـ **الأسفار التاريخية**: وهي الأناجيل الأربعة (متى، ومرقس، ولوقا، ويوحنا)، بالإضافة إلى سفر أعمال الرسل.

٢ ـ **الأسفار التعليمية**: وهي عبارة عن مجموعة رسائل عددها إحدى وعشرون رسالة، منها أربع عشرة رسالة لبولس، وثلاث ليوحنا، ورسالتان لبطرس، ورسالة واحدة لكل من يعقوب ويهوذا.

٣ ـ **الأسفار الأحلامية**: ويندرج تحتها سفر واحد فقط، هو: سفر الرؤيا، أو رؤيا يوحنا اللاهوتي.

وجميع هذه الكتب ليس منها شيء ينسب إلى المسيح عليه السلام؛ وإنما ينسب بعضها إلى بعض تلامذته ـ بصرف النظر عن صحة النسبة أو عدمها ـ وبعضها ينسب إلى أناس لم يشاهدوا المسيح، فضلًا عن السماع منه قط(١).

وكما ذكرنا من وجود الأسفار الخفية أو المنحولة في العهد القديم، فكذلك الحال فيما يتعلق بالعهد الجديد، فهناك نصوص وأسفار غير معترف بها لدى النصارى، وتخضع قدسيتها لمنظور كل كنيسة على حِدَةٍ، وهي التي تسمى أبوكريفا(٢) العهد الجديد(٣).

مظانُّ الإسرائيليات:

يراد بها المصنفات التي يكثر فيها النقل عن الإسرائيليات؛ ككتب أهل الأهواء والبدع، وبعض كتب التفسير، وكتب المبتدأ والتاريخ، وقصص الأنبياء، والفضائل، والملاحم، والزهد والرقاق؛ فقد جاء عن الإمام أحمد رحمه الله قوله: «ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي والملاحم والتفسير»(٤)، قال الخطيب البغدادي رحمه الله: «وهذا الكلام محمول على وجه، وهو أن المراد به كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة، غير معتمد عليها، ولا موثوق بصحتها؛ لسوء أحوال مصنفيها، وعدم عدالة ناقليها، وزيادات القُصَّاص فيها. فأما كتب الملاحم، فجميعها بهذه الصفة، وليس

---

(١) انظر: مصادر النصرانية (٣٥٥)، والأسفار المقدسة قبل الإسلام (٩٥).

(٢) للاستزادة حول هذا الموضوع؛ راجع: الأناجيل المنحولة، إسكندر شفيق (١٣ ـ ١٨).

(٣) تاريخ المتون والكتب المقدسة (١٩١). وللاستزادة؛ راجع: نفس المصدر (١٩٨)، ومصادر النصرانية (١/ ٥٣٦ وما بعدها).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (٢/ ١٦٢).

يصح في ذكر الملاحم المرتقبة والفتن المنتظرة غير أحاديث يسيرة[١] اتصلت أسانيدها إلى الرسول ﷺ من وجوه مرضية، وطرق واضحة جلية، وأما الكتب المصنفة في تفسير القرآن، فمن أشهرها كتابا الكلبي ومقاتل بن سليمان»[٢].

وقال ابن تيمية رحمه الله بعد أن نقل قول الإمام أحمد هذا: «ومعنى ذلك أن الغالب عليها أنها مرسلة ومنقطعة»[٣]، وقال في موطن آخر: «المنقول في التفسير أكثره كالمنقول في المغازي والملاحم»[٤]، كما أشار لوجود الإسرائيليات في كتب الفضائل بقوله: «وقد صنف طائفة من الناس مصنفات من فضائل بيت المقدس، وغيره من البقاع التي بالشام، وذكروا فيها من الآثار المنقولة عن أهل الكتاب، وعمن أخذ عنهم ما لا يحل للمسلمين أن يبنوا عليه دينهم»[٥].

وقال ابن حجر رحمه الله بعد أن نقل قول الإمام أحمد السابق: «ينبغي أن يضاف إليها الفضائل، فهذه أودية الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ إذ كانت العمدة في المغازي على مثل الواقدي، وفي التفسير على مثل مقاتل والكلبي، وفي الملاحم على الإسرائيليات، وأما الفضائل، فلا تحصى كم وضع الرافضة في فضل أهل البيت، وعارضهم جهلة أهل السُّنَّة بفضائل معاوية، وبفضائل الشيخين، وقد أغناهما الله وأعلى مرتبتهما»[٦].

فهذه النقول المتضافرة عن هؤلاء العلماء الأجلاء دالة على وجود الإسرائيليات في مثل هذه الأنواع من المصنفات، وأنهم عالمون بها، متنبهون لمصادرها، غير غافلين عنها، ولا مخدوعين بها.

ومما ينبغي التنبه له: أن ورود الإسرائيليات في مثل هذه المصنفات يختلف باختلاف مناهج مؤلفيها، ما بين مكثر ومُقلٍّ، وما بين ناقد وناقل فحسب، ومن كان منهم من أهل العلم والفضل من السلف الصالح؛ كبعض جهابذة المفسرين، إنما أوردوها بقصد وعلم، وليس عن غفلة وجهل، فهم غالبًا إما أنهم يوردونها لأجل

(١) وهذه الأحاديث هي ما رويت في الصحيحين.
(٢) المرجع السابق (٢/ ١٦٢).
(٣) الرد على البكري (١٦، ١٧).
(٤) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٤٦).
(٥) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (٢/ ٣٤٩).
(٦) لسان الميزان (١/ ١٣).

التنبيه عليها؛ كما فعل الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في تفسيره، فهو كثير التعقُّب لما يورده من روايات إسرائيلية في تفسيره، وإما أنهم يوردونها من باب إيراد كل ما ورد في الباب من صحيح وغيره.

لذا؛ نجد أن كثيرًا من الإسرائيليات والأحاديث الضعيفة المذكورة في كتب أهل العلم، لها أصل صحيح قدَّموه قبل ذكرها، من آية أو حديث، ومقصودهم من روايتهم لها: إيراد ما ورد في ذلك الباب من صحيح وضعيف، والاستدلال ـ من حيث الجملة ـ بالقدر المشترك بين الأحاديث الصحاح وغيرها من الضعاف والإسرائيليات، لا بما انفردت به، وعمدتهم في ذلك ما ثبت عن النبي ﷺ من الإذن في التحديث عن أهل الكتاب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في معرض حديثه عما يرويه أبو نعيم وغيره، من أحاديث صحيحة وضعيفة ومنكرة، في الفضائل وغيرها: «وكان رجلًا عالمًا بالحديث فيما ينقله؛ لكن هو وأمثاله يَرْوُون ما في الباب ليُعرف أنه رُوي؛ كالمفسر الذي ينقل أقوال الناس في التفسير، والفقيه الذي يذكر الأقوال في الفقه، والمصنف الذي يذكر حجج الناس؛ ليذكر ما ذكروه، وإن كان كثيرٌ من ذلك لا يعتقد صحته؛ بل يعتقد ضعفه؛ لأنه يقول: «أنا نقلت ما ذكر غيري»، فالعهدة على القائل، لا على الناقل.

وهكذا كثير ممن صنف في فضائل العبادات، وفضائل الأوقات، وغير ذلك: يذكرون أحاديث كثيرة وهي ضعيفة؛ بل موضوعة باتفاق أهل العلم»[١].

وهذا لا يمنع من القول بأن كثيرًا من المصنفات لم تكن مشحونة بالإسرائيليات فحسب؛ بل حتى بالأكاذيب والأباطيل، ولم يكن العلماء في غفلة عن هذا؛ بل حذَّروا من مثل هذه المصنفات، من تفاسير وغيرها؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وما يرويه أبو نعيم في الحلية، أو في فضائل الصحابة، والنقاش، والثعلبي، والواحدي، ونحوهم في التفسير، قد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن فيما يروونه كثيرًا من الكذب الموضوع»[٢].

وقال في موضع آخر في سياق حديثه عما يرويه الثعلبي والواحدي وأمثالهما:

---

(١) منهاج السُّنَّة (٧/ ٣٨، ٣٩).

(٢) منهاج السُّنَّة (٧/ ٣٤).

«وهؤلاء من عادتهم يَرْوُون ما رواه غيرهم، وكثير من ذلك لا يعرفون هل هو صحيح أم ضعيف، ويروون من الأحاديث الإسرائيليات ما يعلم غيرهم أنه باطل في نفس الأمر؛ لأن وصفهم النقل لما نقل أو حكاية أقوال الناس، وإن كان كثير من هذا وهذا باطلًا، وربما تكلموا على صحة بعض المنقولات وضعفها؛ ولكن لا يطردون هذا، ولا يلتزمونه»[1].

ويقول الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا أعلم في التفسير كتابًا مصنفًا سلم من علة فيه، أو عَرِي من مطعن عليه، وأما المغازي، فمن المشتهرين بتصنيفها وصرف العناية إليها محمد بن إسحاق المطلبي، ومحمد بن عمر الواقدي، فأما ابن إسحاق، فقد تقدمت منا الحكاية عنه أنه كان يأخذ عن أهل الكتاب أخبارهم ويضمِّنها كتبه»[2].

وأخرج بإسناده إلى يونس بن عبد الأعلى[3] «قال: قال لي الشافعي: كتب الواقدي كذب»[4] ثم قال: «وليس في المغازي أصح من كتاب موسى بن عقبة مع صغره، وخلوه من أكثر ما يُذكر في كتب غيره. فما رُوي من هذه الأشياء عمن اشتهر تصنيفه، وعرف بجمعه وتأليفه، هذا حكمه»[5].

هذا ما يتعلق بمظانِّ الإسرائيليات في مصنفات المسلمين، وما كان عليه العلماء من علمٍ وإدراكٍ بها؛ ولكن الخطأ الجسيم الذي وقع فيه جُلُّ القائلين بدعوى تأثر الأحاديثِ النبوية بالإسرائيليات هو الاستدلال بما ثبت من رواية المفسرين للإسرائيليات على وجود الانتحال والخلط بين الإسرائيليات والأحاديث النبوية الصحيحة، **ومن المواضع التي تُظْهِر هذا الفَهم الخاطئ** ما ذكره محمد زهير الأدهمي في سياق تقريره لدعوى تأثر الأحاديث النبوية الصحيحة بالإسرائيليات، حيث يقول: «أما في زمن التابعين فقد تضخم الحديث المروي عن الإسرائيليات والمسيحيّات

(١) منهاج السُّنَّة (٧/ ١١٧).
(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (٢/ ١٦٣).
(٣) يونس بن عبد الأعلى ابن ميسرة الصدفي، أبو موسى المصري، ثقة مات سنة أربع وستين ومائتين. تهذيب التهذيب (١١/ ٤٤٠)، تقريب التهذيب (٦١٣)
(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٦٤).
(٥) المرجع السابق (٢/ ١٦٤).

بشكل هائل؛ لكثرة من دخل منهم الإسلام، ومع أن الإمام الشافعي فيما رواه عنه ابن عبد الحكم يقرر أنه «لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلا شبيه بمئة حديث»، وما روي عنه كان سيلًا من الأحاديث رواه التابعون من أمثال مجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة مولى ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح، ولم يكن هؤلاء التابعون على مستوى واحد من الثقة؛ يدل على ذلك ما أشرنا إليه من سيل الأحاديث الذي رواه هؤلاء عن ابن عباس، فبعض العلماء لا يأخذ بتفسير مجاهد؛ لأنه كان كثير الاعتماد على أهل الكتاب»[(١)].

فالمسألة التي يتحدث عنها لا صلة لها بقضية اختلاط الأحاديث النبوية بالإسرائيليات البَتَّةَ، وحتى قول الشافعي الذي أقحمه في سياق حديثه، لا علاقة له بالأحاديث؛ بل هو فيما يتعلق بالآثار المروية عن ابن عباس ﷺ في التفسير، والذي يظهر أن الأدهمي لا يفرق بين الآثار المروية عن الصحابة والتابعين، وبين الأحاديث المرفوعة للنبي ﷺ فاجتمع لديه سُقم الفَهم، وسوء الاستدلال.

ومثل ذلك ما ذكره ابن خلدون في مقدمته عن تضخم مصنفات التفسير بالمأثور، وأنها جاءت مشحونة بالإسرائيليات، فاتكأ على قوله هذا، واعتمد عليه جُلُّ القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية الصحيحة بالإسرائيليات، وسيأتي[(٢)] عرضُ قول ابن خلدون هذا، وما كان له من أثر بارز في تبنِّي هذه الدعوى لدى كثير من المنحرفين.

مما سبق يتضح أن وجود الإسرائيليات في بعض مصنفات المسلمين أمر ثابت لا يمكن إنكاره، وأن العلماء الذين رَوَوها في مصنفاتهم كانوا بها عالمين، وعنها غير غافلين؛ ولكن الدراسات النقدية المعاصرة التي تناولت موضوع الإسرائيليات في كتب التفسير ونحوها أهملت جانبًا مهمًّا كان يجب مراعاته، ألا وهو «الامتداد الحاصل للإسرائيليات زمانيًّا واستعماليًّا، فأما الامتداد الزماني لها في التفسير، فلم ينحسر في قرنٍ أو قرنين؛ بل هو ممتد عبر القرون، بَدءًا من القرون الخيرية فما بعدها، كما أن الامتداد الاستعمالي لنقلها وروايتها لم يكن فرديًّا؛ بل كان جماعيًّا،

(١) قراءة في منهج البخاري ومسلم (١٤٢)

(٢) في الفصل الأول من الباب الأول عند الحديث عن أسباب القول بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات.

بَدءًا من عصر الصحابة والتابعين وأتباعهم، ثم كبار المفسرين فمن دونهم، وهذا الامتداد الزماني والاستعمالي وعدم الانفكاك عنه طوال تلك القرون، يؤكد أن رواية الإسرائيليات لم تكن مسلكًا خاصًا بفرد أو بزمن؛ بل كانت روايتها منهجًا انتهجته كل تلك الأجيال في مجالات معينة، وعلى درجات متفاوتة، ولأغراض ومقاصد ينبغي أن تُفقه وتُعرف، وإذا كان الخطأ جائزًا على الأفراد، فإنه لا يُتصور من المجموع، وإذا كانت الغفلة جائزة على البعض، فإن تتابع الكل عليها غير جائز، وإذا كان السكوت عن نقد الخطأ سائغًا في زمن، فلا يُتصور استمراره في كل الأزمان، وإذا كانت الخرافة تروج على بعض العقول، فإنه من المحال رواجها على كل العقول في كل تلك العصور، وإذا كان العجز عن نقد الخطأ لكثرة المرويات والأخبار سائغًا في زمن، فلا يُتصور عجز الأمة عنه في كل تلك الأزمان، خاصَّة أن أول رواتها ونقلتها هم من شاهدوا الوحي والتنزيل، وسمعوا روايات التحذير والتجويز، فتحررت عندهم مقامات الإقدام والإحجام، ثم كان من بعدهم حملة العلم ونقلته في كل زمان، بَدءًا من جيل التابعين فمن بعدهم على المسلك نفسه»[1]، وهذا ما فقهه العلماء الأجلاء ـ كشيخ الإسلام ابن تيمية وغيره ـ الذين سبق نقل أقوالهم في هذه المسألة.

هذا ما يتعلق برواية الإسرائيليات في كتب التفسير ونحوها من المصنفات، وأما اختلاط هذه الإسرائيليات بالأحاديث النبوية الصحيحة، وعدم التمييز بينها، وتأثر الأحاديث بتلك الإسرائيليات، فهذه هي الدعوى الخطيرة الجامحة، وهي محل بحثي هذا.



(١) مراجعات في الإسرائيليات، نخبة من الباحثين (١٠، ١١).



الباب الأول

تاريخية القول بتأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، وأصناف القائلين به، وأساليبهم، وأغراضهم



الفصل الأول

تاريخية القول بتأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، وأصناف القائلين به

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: **تاريخية القول بتأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات.**
- المبحث الثاني: **أصناف القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات.**



المبحث الأول

تاريخية القول بتأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات

من أهم الأمور التي يجب مراعاتها عند التصدي لرد الشبهات: البحث والنظر في تاريخ الشُّبهة، ومعرفة أول من فاه بها؛ للوقوف على أسبابها ومعرفة مرتكزاتها، فكثير من الشبهات في حقيقتها استمرار أو استكمال لشبهات سابقة، أو متفرعة عنها، ونقض الشبهة الأصل يفضي بدوره إلى نقض كل ما تفرع عنها، ومعرفة أسباب الشبهة والحجج التي قامت عليها ونشأت منها، مما يُعين على نقضها وإزالتها.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن لم يعرف أسباب المقالات ـ وإن كانت باطلة ـ لم يتمكن من مداواة أصحابها وإزالة شبهاتهم»[1].

لذا؛ كان من أهم ما يُبدأ به في هذا الباب البحث في تاريخية القول بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات.

لقد دأب أعداء الإسلام منذ عهد النبي ﷺ على إثارة الشبهات للطعن في صدق النبي ﷺ وأصالة ما جاء به، فزعموا أنه يتعلم القرآن من غلام نصراني أو رومي؛ يقول الحق ﷻ: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾ [النحل: ١٠٣].

يقول الإمام الطبري في تفسيره: «وذلك أنهم فيما ذُكر كانوا يزعمون أن الذي يعلِّم محمدًا هذا القرآن عبد روميٌّ»[2].

وتبع كفَّارَ قريش في مقولتهم هذه جُلُّ المستشرقين[3] فزعموا أن القرآن ملفَّق

---

(١) الاستغاثة في الرد على البكري (١١٥).

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن (١٧/ ٢٩٨).

(٣) فما من مستشرق إلا ودندن حولها، إلا أن أبرز من تزعمها المستشرق اليهودي الألماني (أبراهام جايجر) في كتابه (ماذا أخذ محمد من اليهودية؟) وقد كتبه باللغة الألمانية، ثم تُرجم إلى الإنجليزية تحت عنوان: اليهودية والإسلام (Judasm and Islam) ثم إلى العربية بعنوان: اليهودية =

من اليهودية والنصرانية، ثم توالت إثر هذه الشبهة كثير من الشبهات التي تزعم في مجملها ردَّ كل مفاهيم الدين الإسلامي التشريعية والسلوكية إلى الثقافات السابقة للإسلام، من يهودية ونصرانية وغيرها، ومن ذلك ما زعمه جولد زيهر من تأثر الإسلام بالثقافات السابقة، وأن هذا التأثر ظاهر في كل المجالات، فزعم أن «نمو الإسلام مصطبغ ـ نوعًا ما ـ بالأفكار والآراء الهيلينستية، ونظامه الفقهي الدقيق يشعر بأثر القانون الروماني، ونظامه السياسي كما تكون في عصر الخلفاء العباسيين يدل على عمل الأفكار والنظريات السياسية الفارسية، وتصوفه ليس إلا تمثلًا لتيارات الآراء الهندية والأفلاطونية الجديدة الفلسفية. على أن من الحق أن نقرر أن الإسلام في كل هذه الميادين قد أكد استعداده وقدرته على امتصاص هذه الآراء وتمثلها، كما أكد قدرته كذلك على صهر تلك العناصر الأدبية كلها في بوتقة واحدة، فأصبحت لا تبدو على حقيقتها إلا إذا حُلِّلت تحليلًا عميقًا، وبُحثت بحثًا نقديًّا دقيقًا. وهذا الطابع العام يحمله الإسلام مطبوعًا على جبهته منذ ولادته، فمحمد [ﷺ] مؤسسه لم يبشر بجديد من الأفكار»[١].

ويقول: «فتبشير النبي العربي ليس إلا مزيجًا منتخبًا من معارف وآراء دينية، عرفها أو استقاها بسبب اتصاله بالعناصر اليهودية والمسيحية وغيرها، التي تأثر بها تأثرًا عميقًا»[٢].

ويرى رودي باريت[٣] في سياق تأكيده على دعوى التأثير اليهودي والمسيحي

= والإسلام، وكتب الباحث الدكتور سامي عامري ردًّا على هذا الكتاب في كتاب بعنوان: (هل القرآن مقتبس من اليهودية والنصرانية؟)، فجاء كتابه ناقدًا وناقضًا لهذه الشبهة بالأدلة العلمية، والبراهين العقلية، والحقائق التاريخية.

(١) العقيدة والشريعة في الإسلام، أجناتس جولد زيهر، ترجمة: محمد يوسف موسى (١٩، ٢٠)، وانظر: (٧٧).

(٢) العقيدة والشريعة في الإسلام (٢٠). وللاستزادة حول الأقوال الواردة في هذا الموضوع، والرد عليها؛ ينظر: مناهج المستشرقين ومواقفهم من النبي ﷺ، رياض بن حمد العمري (٢/ ٦١٨ ـ ٦٢٨)، وتميز الأمة الإسلامية مع دراسة نقدية لموقف المسلمين منه (١/ ٤٣١ وما بعدها).

(٣) رودي باريت (Rudi Paret, 1901-1983) مستشرق ألماني ترجم القرآن إلى الألمانية، ويُعدّ أهم أعماله، له: محمد والقرآن، والإسلام والتراث الثقافي اليوناني. انظر: موسوعة المستشرقين (٦٢).

على الإسلام ـ أن النبي محمدًا ﷺ نفسه أدرك هذا التشابه، فيقول: «ظل النبي [ﷺ] يؤكد على التلاقي والتماثُل مع الدين اليهودي، ويعتبر أنّ الإسلام في معالمه الرئيسة مُتطابقٌ مع اليهودية، من خلال عرض التشابُهات، والتأكيد عليها في مجال الشعائر على الخصوص»(١).

بل تجاوزوا ذلك فادَّعَوا أن القرآن في أصله دعوة للنصرانية، وأن محمدًا ﷺ كان نصرانيًا؛ بل المعلم الأول للنصارى في الإسلام(٢)!

أولية القول بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات:

بعد استعراض أقوال القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، وجدت أن أول من تزعم القول بها من المتقدمين المعتزلي بشر المريسي(٣) حيث طعن في عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وزعم أن له زاملتين أخذهما عن أهل الكتاب، فهو يروي ما فيهما عن النبي ﷺ، فأدخل في حديث رسول الله ﷺ ما ليس منه(٤).

وممن قال بها من المتقدمين أيضًا: الكعبي(٥)؛ حيث نصّ عليها في كتابه «قبول الأخبار ومعرفة الرجال» فطعن فيه في عدد من الصحابة والتابعين بكونهم

---

(١) محمد والقرآن، رودي باريت، ترجمة: رضوان السيد (١٨٨).

(٢) حاول جاهدًا بائسًا إثبات هذا السخف، النصراني: يوسف الحداد في كتابه «القرآن دعوة نصرانية» والكتاب كله من أوله إلى آخره يدندن حول هذا، وقد رد عليه د. سامي عصاصة في كتابه «القرآن ليس دعوة نصرانية».

(٣) الْمَرِيسِيُّ: بفتح الميم وكسر الراء وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها سين مهملة، هو: أبو عبد الرحمن بشر بن غياث بن أبي كريمة، أحد فقهاء الحنفية، اشتغل بالكلام، وكان يقول بخلق القرآن، قال عنه الذهبي في السير (١٠/ ٢٠٠): «نظر في الكلام، فغلب عليه، وانسلخ من الورع والتقوى، وجرد القول بخلق القرآن، ودعا إليه، حتى كان عين الجهمية في عصره وعالمهم، فمقته أهل العلم، وكفَّره عدة، ولم يدرك جهم بن صفوان؛ بل تلقف مقالاته من أتباعه»، توفي سنة ٢١٨هـ، وقيل: ٢١٩هـ في بغداد. انظر: وفيات الأعيان (١/ ٢٧٧، ٢٧٨).

(٤) نقضُ الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد (٢/ ٦٣٤).

(٥) هو: عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي الكعبي، من متكلمي المعتزلة، صنف في الكلام كتبًا كثيرة، توفي سنة ٣١٩هـ. انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (١١/ ٢٥) طبقات المعتزلة، ابن المرتضى (١/ ٨٨)

يروون عن رسول الله ﷺ ما يأخذونه عن أهل الكتاب[١]، وأشار لها ابن أبي الحديد[٢] في «شرح نهج البلاغة»[٣].

ثم جاء المستشرقون، فزعموا أن كثيرًا من الأحاديث الصحيحة التي تُروى عن النبي ﷺ، أو أحاديث الكتب الستة، أو أحاديث صحيحي البخاري ومسلم على وجه الخصوص، منتحلة من كتب اليهود والنصارى، أو منقولة عن رواة الإسرائيليات، أو أن النبي ﷺ أخذها عن اليهود والنصارى الذين التقى بهم، سواء من أسلم منهم، أو من لم يسلم.

وأول ما ظهرت هذه الدعوى في كتابات المستشرقين لدى المستشرق الفرنسي بارتيلمي هربلو[٤]، فادّعى أن كثيرًا من الأحاديث ذات أصول يهودية[٥].

ثم ظهر في عام ١٨٨٩م كتاب (دراسات محمدية) للمستشرق جولد زيهر تطرق في الفصل الخامس من الجزء الثاني منه لهذه الدعوى، ثم خصص لها ملحقًا في آخر الكتاب بعنوان (الحديث والعهد الجديد)، طعن فيه في عدد من أحاديث الصحيحين وغيرها، وزعم أنها مقتبسة من الإنجيل، فكان عمدة في القول بهذه الدعوى لكل من جاء بعده من المستشرقين وغيرهم، وما من مستشرق إلا ونقل عنه، سواء صرّح بالنقل عنه أو لم يُصرّح.

وجاء بعده المستشرق البريطاني ألفرد جيوم[٦] (Alfred Guillaume 1888-1965) الذي اشتهر بكتاباته عن الإسلام، ويظهر من خلال ما نُسب له من

---

(١) انظر: قبول الأخبار ومعرفة الرجال (١/ ١٧٤، ١٩٣)

(٢) عبد الحميد بن هبة الله بن أبي الحديد، كان شيعيًّا معتزليًّا، فقيهًا شاعرًا، له «شرح نهج البلاغة» للرضي أبي الحسن الموسوي في عشرين مجلّدًا، توفي سنة ٦٥٥هـ. انظر: تاريخ الإسلام (٤٨/ ٢٠٢)، والوافي بالوفيات (١٨/ ٤٦)، والبداية والنهاية (١٧/ ٣٥٤).

(٣) شرح نهج البلاغة (٣/ ١٤٢)

(٤) بارتيلمي هربلو (Barthélemy d'Herbelot 1625-1695) مستشرق فرنسي قديم تعلم عدة لغات، ومن أهم كتبه بالفرنسية «مكتبة شرقية» انظر: موسوعة المستشرقين (٦٠٣)

(٥) انظر: Literature on hadith in European languages a bibliography, by: Ahmad von danver. P.14. (الكتابات حول الحديث باللغات الأوروبية لأحمد فون دنفر، ص: ١٤)

(٦) ألفرد جيوم (Alfred Guillaume 1888-1965) مستشرق بريطاني اشتهر بالتعصب ضد الإسلام، من مؤلفاته: تراث الإسلام، وأثر اليهودية في الإسلام، ومدخل إلى علم الحديث، وغيرها. انظر: موسوعة المستشرقين اليهود، مصطفى عبد المعبود (٩٧).

مؤلفات[(١)] اهتمامه بالمقارنات بين الديانات الكتابية والإسلام، وله في هذا «أثر اليهودية على الإسلام»، و«فقرات من الأناجيل استعملت في المدينة»[(٢)]، ولم يأت بجديد في ما يختص بهذه الدعوى؛ إذ هو يعيد ما جاء به سلفه جولد زيهر[(٣)].

وفي عام ١٩٤٣م نشرت مجلة العالم الإسلامي بحث بعنوان «البخاري والهجاداه» للمستشرق البريطاني تايلور[(٤)]، طعن فيه في صحيح البخاري؛ بدعوى أن من أحاديثه ما هو منقول من نصوص المشنا والتلمود والمدراشات، وساق عدة أحاديث[(٥)] مع ما يزعم مشابهتها لها من نصوص الهجادة، ثم ختم بحثة الذي كتبه في ثنتي عشرة صفحة بنتيجة قال فيها: «يبدو أن الذين كتبوا الحديث هم الذين قاموا بتحديد الضوابط للممارسات الدينية؛ ولكن لم يكن بوسعهم تفسير تلك الضوابط، إلا من خلال الرجوع الى المصادر اليهودية، ومن الواضح أن علماء الدين في الإسلام، على الرغم من ادّعائهم الاكتفاء الذاتي، كانوا يتتبعون الديانة اليهودية في كل صغيرة وكبيرة؛ وهذا بسبب الشعور الغريزي بأن ثَمَّةَ ترابطًا مجتمعيًّا بين الإسلام واليهودية، ناهيك عن وجود العديد من الدلائل التي تربط ما بين هاتين الديانتين»[(٦)].

ثم نُشِر في نفس المجلة عام ١٩٥١م بحثين للمستشرق البريطاني جيمس روبسون بعنوان (مادة الأحاديث)، وقد قرر في ذَيْنِكَ البحثين اعتماد (الكتب الستة)

---

(١) انظر: المستشرقون، للعقيقي (٢/ ٥٤٣).

(٢) بذلت جهدي للحصول على هذين البحثين ولم أجدهما.

(٣) The Traditions of Islam,-An Introduction to The Study of The Hadith Literature, by Alfred Guillaume, P. 134,135,136.

(الحديث في الإسلام ـ مقدمة لدراسة علم الحديث، ألفريد جيوم (١٣٤، ١٣٥، ١٣٦).

(٤) جون دبليو. آر. تايلور (W.R. Taylor 1922-1999) انظر: صفحة مقاله «البخاري والهجادة» على موقع (Wiley Online Library)

https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1478-1913.1943.tb01299.x

(٥) سرد فيه خمسة عشر حديثًا يظهر فيها التكلف الشديد، والافتراء الواضح لاستدعاء وجود التشابه.

(٦) W.R. Taylor, "Al-Bukhari and the Aggadah" Moslem World, volume 3, issue 3 (1943) P. (202).

تايلور، البخاري والهجادة، مجلة العالم الإسلامي، المجلد ٣، العدد ٣ (١٩٤٣)، ص: (٢٠٢).

على المصادر الكتابية، وأن الكتاب المقدس يُعد المصدر الأساس لهذه المتون، مستدلًّا على ذلك بحثّ النبي ﷺ على التحديث والأخذ عن بني إسرائيل، ووجود أثر ذلك في هذه الأحاديث، وتكلم عن الأحاديث القدسية مدَّعيًا ظهور الأثر الكتابي فيها واضحًا، وقد استشهد في كثير من المواطن بما سبقه إليه جولد زيهر وجيوم، وزاد عليهما.

وفي عام ١٩٧٧م طُبعت رسالة الدكتوراه للمستشرق الأمريكي المعاصر ويليام ألبرت جراهام(١) بعنوان: (الكلمة الإلٰهية والكلمة النبوية في الإسلام المبكر)، وزعم فيها أن العديد من الأحاديث القدسية يرجع مصدرها إلى القصص الأسطورية في الديانات التي كانت سائدة قبل الإسلام، لا سيما الإسرائيليات والمدراشات، وغالبًا ما ترتبط هذه القصص باليهوديَّيْنِ اللذيْنِ دخلا في الإسلام، وهما كعب الأحبار، ووهب بن منبه(٢).

ثم سلك سبيلَ المستشرقين أصنافٌ شتى من القائلين بهذه الدعوى، من الملاحدة، وأهل البدع، والعقلانيين، والعصرانيين، والقرآنين، حتى ظهرت - للأسف - آثار هذه الدعوى على بعض المشتغلين بالعلم الشرعي، فاغترَّ بهم من جاء بعدهم، واعتمدوا على أقوالهم، وأول من ظهرت عنده آثارها من هؤلاء الشيخ محمد رشيد رضا، فطعن في كعب الأحبار، ووهب بن منبه، ووصفهما بعبارات شنيعة، واتهمهما بدسِّ الإسرائيليات(٣)، وهو متأثر في هذا بشيخه محمد عبده؛ إذ

---

(١) ويليام ألبرت جراهام (Wiliam A. Graham 1943) مستشرق أمريكي معاصر متخصص في دراسات الشرق الأوسط، ومهتم بالدراسات المتعلقة بتاريخ الإسلام المبكر والقرآن والحديث، شغل عدد من المناصب في جامعة هارفارد إلى جانب البحث والتدريس، حصل كتابه الكلمة الإلٰهية والكلمة النبوية في الإسلام المبكر على جائزة المجلس الأمريكي للمجتمعات المتعلمة في تاريخ الأديان في عام ١٩٧٨م، له عدد من الكتب، منها: تراث الحضارات العالمية، وما وراء الكلمة المكتوبة: الجوانب الشفوية للكتاب المقدس في تاريخ الدين، وثلاث ديانات - إلٰه واحد، ونُشرت له عدد من المقالات والأبحاث، منها: النور في القرآن والتفسير الإسلامي المبكر، وغيره. انظر سيرته الذاتية على: الموقع الإلكتروني لجامعة هارفارد https://hds.harvard.edu/people/william-graham

(٢) Divine Word and Prophetic Word in Early Islam, by William A. Graham, P. 68, 69.
(الأحاديث القدسية والأحاديث النبوية في الإسلام المبكر، وليام ألبرت جراهام، ص: ٦٨، ٦٩).

(٣) انظر على سبيل المثال: مجلة المنار (٢٧/ ٧٨٣) و(٢٨/ ٧٥٢) وسيأتي عزو مواطنَ أخرى في ثنايا البحث.

إنه أشار له في غير ما موضع[(١)]، والشيخ رشيد رضا، وإن لم يكن من القائلين بهذه الدعوى على إطلاقها، أو الزاعمين لها، فإنه لم يسلم من أوضارها، ولمكانته وجلالة قدره؛ كان خطر تأثره بها أعظم من تأثر غيره، لذا؛ استند لرأيه هذا كثير من القائلين بها.

ثم جاء أبو رية، وهو من أكثر المتأثرين برشيد رضا، كما كان متأثرًا ببعض شبهات المستشرقين وأقوال المفكرين، فقرر هذه الدعوى[(٢)] بشيء من التفصيل في كتابه (أضواء على السُّنَّة المحمدية)[(٣)]، فعقد لها فصلين، عنون لأحدهما بالإسرائيليات، وللآخر بالمسيحيات، وطعن في بعض الصحابة والتابعين، فكان ما كتبه مستَنَدًا لكل من جاء من بعده، سواء من صرّح منهم بالنقل عنه، أو من لم يصرح، ثم أعاد عرضها في كتابه الآخر (شيخ المضيرة) الذي خصصه للطعن في الصحابي الجليل أبي هريرة ﷺ، وأسرف في الطعن فيه، واتهمه بنقل الإسرائيليات عن كعب الأحبار، وإدخالها في مروياته عن النبي ﷺ.

وفي سنة ١٩٧٤م ظهر كتاب (الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها)[(٤)] لصالح أبو بكر، فكان أول كتاب يُخصص بكامله لتقرير هذه الدعوى، وقد اعتمد فيه على كتاب أبي رية السابق، وعدّ فيه مائة وعشرين حديثًا من صحيح البخاري، زعم أنها من الإسرائيليات[(٥)].

---

(١) انظر على سبيل المثال: تفسير المنار (٩/ ٣١٥).

(٢) انظر: أضواء على السُّنَّة (١١٨، ١٣٧، ١٥٤، ١٥٥) وغيرها كثير مما سيأتي ذكره في ثنايا البحث.

(٣) وقد رد عليه العلامة يحيى المعلمي في كتابه: «الأنوار الكاشفة»، فأفاد وأجاد رحمه الله وقد أفدت منه كثيرًا ـ وكذا الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة في كتابه: «ظلمات أبي رية أمام أضواء السُّنَّة المحمدية»، والدكتور مصطفى السباعي في كتابه: «السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي»، والدكتور محمد أبو شهبه في كتابه: «دفاع عن السُّنَّة ورد شبه المستشرقين والكُتَّاب المعاصرين»، وقد أفدت منهم جميعًا، رحمهم الله تعالى.

(٤) وقد رد عليه الشيخ حمود التويجري بكتاب سمّاه: «الرد القويم على المجرم الأثيم»، طُبع منه المجلد الأول فقط، ويتضمن الرد على القسم الأول من الكتاب، وهو في الكلام على منزلة السُّنَّة، وفضل الصحابة، ومكانتهم، أما الجواب عن الأحاديث المطعون فيها، فلعل الشيخ أراده أن يكون في الجزء الثاني الذي سيتبع من الكتاب.

(٥) وعند تتبع هذه الأحاديث التي ذكرها، وجدتُ أنها في الحقيقة لا تصل لهذا العدد؛ ذلك أنه =

ثم ظهر في سنة ١٩٩١م كتاب (البدايات الأولى للإسرائيليات في الإسلام) لحسني يوسف الأطير، فبالغ فيه في تقرير هذه الدعوى إذ يقول: «علينا إذن أن نتعرف على تلك الظهارة من الإسرائيليات التي قارنت ظهور الإسلام، كيف كانت؟ وإلام صارت؟ وعلينا أيضًا أن نتعرف على مسالكها الخفية التي تسللت إلى المرويات من حديث الرسول ﷺ فأضافت إليه، وحورت فيه، حتى إذا كان منتصف القرن الثالث، رأينا بعض الإسرائيليات قد استحالت إلى حديث صحيح يوضع وضعًا على لسان الرسول ﷺ في البخاري ومسلم وغيرهما، وتُختلق له الأسانيد اختلاقًا؛ ليصير حقيقة مسلَّمة عند المسلمين، وبذلك فرضت الإسرائيليات سلطانها على الإسلام»[(١)]، وطعن في كتابه المذكور في بعض الصحابة؛ كأبي هريرة رضي الله عنه وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ثم زاد في الطعن في الأخير منهما، حتى كتب كتابه (ابن عباس وتحريف منهج القرآن)، وخصصه للطعن فيه رضي الله عنه واتهمه بإدخال الإسرائيليات في الإسلام، ولم يكتف بذلك كله؛ إذ كانت دعوى أثر الإسرائيليات في كتب الإسلام همَّه الأكبر، فقد كتب كتابًا ثالثًا وسماه (المواجهة بين القرآن والإسرائيليات).

ثم توالت بعد ذلك كتابات الطاعنين ـ على اختلاف وتنوع أصنافهم ـ في السُّنَّة النبوية عامة، وفي الصحيحين خاصة، وما من كتاب منها ـ تيسر لي الاطلاع عليه ـ إلا ووجدت فيه إشارة لهذه الدعوى، ومتكأ عليها للطعن في الأحاديث الصحيحة، ومن هذه الكتابات ـ على سبيل التمثيل لا الحصر ـ: «دين السلطان» لنيازي عز الدين، و«من مصادر التاريخ الإسلامي» لإسماعيل أدهم، و«صحيح البخاري رؤية معاصرة» لحسن الصباغ، و«في نقد البخاري كان بينه وبين الحق حجاب» لخديجة البطار، و«الفكر الإسلامي في الرد على النصارى» لعبد المجيد الشرفي، و«قراءة في منهج البخاري ومسلم» لمحمد زهير الأدهمي، و«المعجزة أو سبات

= يَعُدُّ تَكرار الحديث عند البخاري أحاديث متعددة، ويذكر بعض أقوال الصحابة، ويعدّها أحاديث، كما أن كثيرًا من الأحاديث التي ذكرها لا علاقة لها بموضوع الإسرائيليات البتة؛ ولكنه يقحمها فيه إقحامًا، وسيتضح ذلك عند الاستدلال ببعض ما ذكره في كتابه، لا سيما ما ستأتي الإشارة له في الفصل الخامس من الباب الثاني.

(١) البدايات الأولى للإسرائيليات، حسني يوسف الأطير (٧، ٨).

العقل في الإسلام» لجورج طرابيشي، و«التأثير المسيحي في تفسير القرآن» لمصطفى بو هندي، و«الإسلام السُّني» لبسام الجمل، و«المسيحية في الأحاديث النبوية» لعبد الرزاق الدغري، وغيرها كثيرٌ جدًّا.

أما الرافضة فلِما عُلم عنهم من طعنهم في كثير من الصحابة، ومنهم أبو هريرة ﷺ ـ وهو أكثرهم حديثًا ـ فإنه لم يخلُ مؤلف من مؤلفاتهم التي نصبوها للطعن في السُّنَّة إلا وتطرقوا فيها لدعوى تأثر الأحاديث النبوية الصحيحة بالإسرائيليات، مستندين في الغالب إلى الطعن في أبي هريرة ﷺ وتهمته بالتتلمذ على كعب الأحبار وروايته للإسرائيليات عنه، ومن أبرز مؤلفاتهم في هذا: «أبو هريرة» لعبد الحسين الموسوي، و«الإمام البخاري وصحيحه الجامع المختصر» لحسين الهرساوي، و«أضواء على الصحيحين» لمحمد صادق النجمي، و«كشف المتواري في صحيح البخاري» لمحمد جواد خليل، و«أبو هريرة وأحاديثه في الميزان» لنور الدين أبو لحية، و«جولة في صحيح البخاري» لعبد الحسين العبيدي، و«سُنَّة الرسول المصطفى وأبجديات التحريف» لباسم الحلّي، وغيرها.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ بل بلغت خطورة هذه الدعوى أن ظهرت كتابات حديثة لبعض الباحثين المسلمين في الجامعات الأجنبية، ممن يتبنون هذه الدعوى، فجعلوها موضوعًا لأطروحاتهم في تلك الجامعات.

ومن ذلك: رسالة للباحث «خليل إقبال محمد»، حيث قدم رسالته لنيل درجة الماجستير من جامعة كونكورديا في مدينة مونتريال الكندية، وجعل موضوعها: «التأثيرات اليهودية والمسيحية على تصورات نهاية العالم[١] في صحيح مسلم» درس فيها ـ بحسب الباحث ـ الأحاديث المتعلقة بالقبر، وعودة المسيح، والمسيح الدجال، والملاحم ونهاية الزمان، والبعث والجنة، وناقش فيها ستة ومائة حديث من صحيح مسلم، وزعم بأنها ذات أصول إما يهودية أو مسيحية؛ بحجة أنها تعارض ما جاء في القرآن حول هذه الموضوعات، أو أنها ليست مما ورد في القرآن.

ومما ذكره في أهمية رسالته: أن الدراسات الغربية التي كُتبت في هذا

(١) يمكن التعبير عنها أيضًا بعبارة (الصور الأخروية) أو (أحوال الآخرة)

الموضوع من قبل العلماء الغربيين بريادة جايجر، كانت مرفوضة من قبل العلماء المسلمين؛ لافتقارها لأسس البحث العلمي؛ حيث إن أولئك الباحثين الغربيين الذين انتقدوا علم الحديث، لم يستفيدوا من التدريب الكلاسيكي[١]، وليسوا كذلك على دراية كافية بعلوم الحديث. أما هذه الأطروحة، فهي فريدة من نوعها في هذا الموضوع، فبحسب أفضل ما لديه من معلومات؛ هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها فحص مجموعة كبيرة من الأحاديث للبحث عن التأثيرات اليهودية والمسيحية فيها، من قبل شخص لديه تدريب في كل من العلوم الإسلامية والغربية[٢].

وطريقة الباحث التي سلكها في بحثه فيها جسارة عظيمة على الأحاديث الصحيحة، ورد للسنن الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ وتطلّبٍ لأصولها في كتب السابقين ولو بغير وجه حق.

هذا وقد ظهرت بعض المؤلفات والرسائل العلمية والبحوث التي تطرقت لموضوع دعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، منها ما ذكرته من الردود التي تناولت جزءًا من الموضوع ككتاب العلامة المعلمي وغيره، ومنها بعض الرسائل والبحوث التي أشرت لها في الدراسات السابقة في مقدمة البحث، إلا أن جميع هذه الدراسات إما أنها لا تكاد تتجاوز الإشارة إلى أهمية الموضوع أو إلى جزء منه، أو أنها لم تتناول الجانب التأصيلي للدعوى، ولم تعالجها معالجة علمية تفصيلية وافية رغم خطورتها وانتشارها وظهور أثرها.

ومما يحسُنُ بيانه في مقام استعراض تاريخ القول بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، بيان الأسباب التي أدت إلى القول بهذه الدعوى عند أصحابها، ومن ذلك:

---

(١) يعني: أن بحوثهم لم تكن مبنية على أسس البحث العلمي المعتمد الآن لدى الدراسات الغربية.

(٢) The Jewish and Christian influences of Eschatological Imagery of Sahih Muslim. By: Kaleelul Iqbal Mohammed, A Theses in The Department of Religion for the Degree of Master from Concordia University, Motorial-Canada 1997. P. 3.

(التأثيرات اليهودية والمسيحية على تصورات نهاية العالم في صحيح مسلم، خليل إقبال محمد، رسالة علمية تقدم بها الباحث لنيل درجة الماجستير من جامعة كونكورديا في مدينة مونتريال في كندا لعام ١٩٩٧م. ص: ٣).

١ ـ اختلاط العرب بالأمم المجاورة من اليهود والنصارى على ما كانوا عليه من الأُمية والجهل:

يرى كثير من القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات أن سبب دخول الإسرائيليات في كتب التفسير والحديث يعود إلى ما كان عليه العرب آنذاك من الأُمية والجهل، فلما اختلطوا بالأمم المجاورة من اليهود والنصارى وكانوا أهل كتاب، أصبحوا يتشوفون لمعرفة ما عندهم مما في كتبهم، وما ينقلونه عن أسلافهم من أخبار بدء الخليقة، وأخبار الأمم السابقة مما أشار له القرآن ولم يتعرض لتفاصيله، فنقلوا عنهم كثيرًا من الإسرائيليات التي اختلطت بأقوال المفسرين والأحاديث النبوية، وغدت أحاديث تروى عن النبي ﷺ.

وهم في ذلك يستندون إلى ما ذكره ابن خلدون في مقدمته، حيث قال في سياق حديثه عن التفسير النقلي المستند إلى الآثار: «وقد جمع المتقدمون في ذلك وأوعوا، إلا أن كتبهم ومنقولاتهم تشتمل على الغث والسمين، والمقبول والمردود، والسبب في ذلك أن العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم؛ وإنما غلبت عليهم البداوة والأُمية، وإذا تشوقوا إلى معرفة شيء مما تشوق إليه النفوس البشرية في أسباب المكونات، وبدء الخليقة، وأسرار الوجود، فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم ويستفيدونه منهم، وهم أهل التوراة من اليهود ومن تبع دينهم من النصارى. وأهل التوراة الذين بين العرب يومئذٍ بادية مثلهم، ولا يعرفون من ذلك إلا ما تعرفه العامة من أهل الكتاب، ومعظمهم من حِمْيَر الذين أخذوا بدين اليهودية، فلما أسلموا بقوا على ما كان عندهم مما لا تعلق له بالأحكام الشرعية التي يحتاطون لها؛ مثل أخبار بدء الخليقة، وما يرجع إلى الحدثان والملاحم وأمثال ذلك، وهؤلاء مثل كعب الأحبار، ووهب بن منبه، وعبد الله بن سلام وأمثالهم، فامتلأت التفاسير من المنقولات عندهم في أمثال هذه الأغراض أخبارًا موقوفة عليهم وليست مما يرجع إلى الأحكام فيتحرى فيها الصحة التي يجب بها العمل، وتساهل المفسرون في مثل ذلك، وملؤوا كتب التفسير بهذه المنقولات»[1].

فكلام ابن خلدون على عِلّاته وإشكالاته ـ التي سأبيِّنها ـ لم يتطرق لدخول

(١) مقدمة ابن خلدون (٣/ ٩٣٦).

الإسرائيليات في الحديث؛ وإنما كان حديثه عن دخولها في كتب التفسير، ولكن الطاعنين في الأحاديث الصحيحة لجهلهم لا يفرقون بين الأمرين، والفرق بينهما واضح، وقد بيّنته عند الحديث عن مظان الإسرائيليات في التمهيد لهذا البحث.

هذا وقد استدلّ بقول ابن خلدون السابق عدد من القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات في كتاباتهم، منهم: محمود أبو رية[١]، وهاشم معروف الحسيني[٢]، وصالح أبو بكر[٣]، وعبد الرزاق عيد[٤]، ومحمد زهير الأدهمي[٥]، ومحمد عابد الجابري[٦]، وحسين الهرساوي[٧][٨].

بل حتى الباحثون في موضوع الإسرائيليات في السُّنَّة، وفي التفسير، ذكره بعضهم في مؤلفاتهم وبحوثهم دون التعقيب عليه، وغفلوا عن التعميم الذي فيه، ومن هؤلاء الدكتور حسين الذهبي[٩]، والباحثة آمال ربيع[١٠]، والباحث محمد الناصر الزهايري[١١]، والباحث عمّار الصياصنة[١٢]، لذا؛ لزِم الوقوف عند هذا النص، وبيان ما فيه من خطل وخلل؛ حتى يظهر فساد الاستدلال به.

---

(١) أضواء على السُّنَّة (١١٩).

(٢) الموضوعات في الأحاديث والأخبار (١٠٧).

(٣) الأضواء القرآنية (٥١). (٤) سدنة هياكل الوهم (٩٣).

(٥) قراءة في منهج البخاري ومسلم في الصحيحين (٢٥٠).

(٦) تكوين العقل العربي (١٨٩).

(٧) الإمام البخاري وصحيحه الجامع المختصر (٢٦٣).

(٨) في إحدى القنوات الفضائية استشهد بعضهم بقول ابن خلدون هذا؛ ففي برنامج (مختلف عليه) على قناة الحرة ـ وهو منشور على اليوتيوب ـ وُجّه سؤال لضيف البرنامج عن سبب وجود الإسرائيليات في التراث الإسلامي وسبب حاجة الدين الإسلامي لها ـ زعموا ـ فأجاب بما ذكره ابن خلدون في مقدمته، وكأنما جاء بالقول الفصل.
https://m.youtube.com/watch?v=h5QXW-ru98w.

(٩) الإسرائيليات في التفسير والحديث (٢٥) فأورد قول ابن خلدون ولم يعقب عليه بشيء، والتفسير والمفسرون (١/ ١٢٩).

(١٠) الإسرائيليات في تفسير الطبري ـ دراسة في اللغة والمصادر العبرية (٢٩).

(١١) انظر رسالته للدكتوراه على موقع المكتبة الرقمية، بعنوان: «الإسرائيليات في السُّنَّة»، من جامعة تونس عام ١٩٩٦م، الباب الأول، ص: (٣٣).

(١٢) المرفوع حكمًا، عمّار أحمد الصياصنة (٤٥٠).

نقد كلام ابن خلدون وبيان خطأ الاستدلال به في القول بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات:

أولًا: زعم ابن خلدون أن «**العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم؛ وإنما غلبت عليهم البداوة والأمية، وإذا تشوقوا إلى معرفة شيء مما تشوق إليه النفوس البشرية في أسباب المكونات، وبدء الخليقة، وأسرار الوجود، فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم ويستفيدونه منهم**». ولا يسلّم له بهذا، فهم وإن كانوا كذلك قبل الإسلام، فقد أرسل الله لهم خير رسله ﷺ، وأنزل عليهم أفضل كتبه، فأضحوا بذلك أهل خير الكتب، وأبينها، وأكملها. فهداهم الله به من الضلالة، وبصّرهم به من العمى؛ فكيف يُقال عنهم: لم يكونوا أهل كتاب ولا علم؟! وما يقول ابن خلدون في قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾ [آل عمران: ١٦٤]، وقول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾﴾ [الجمعة: ٢]؟

وابن خلدون لا يعني هنا العرب قبل الإسلام؛ إذ هو يتحدث عن الصحابة والتابعين الذين اختلطوا بمسلمة أهل الكتاب، من الصحابة والتابعين، حتى إن بعض من استدلوا بنص ابن خلدون هذا، طعنوا في الصحابة والتابعين مستندين إليه.

يقول الأدهمي بعد نقله لقول ابن خلدون: «وما يقوله ابن خلدون يُظهر أنه الحقيقة التي كانت وراء اعتماد بعض الصحابة، ومن بعدهم التابعين، على روايات الكتاب المقدس، غير عابئين بما نص عليه الرسول ﷺ من حكم دقيق وتقييم صحيح لما ورد فيه»[1]! فقد خُيّل للأدهمي أن الصحابة أولئك الذين قال الله فيهم: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [الأعراف: ١٥٧] والتابعين من بعدهم؛ لم يعبؤوا بقول الرسول ﷺ! ليأتي هو وشرذمة آخرون يفهمون عن رسول الله ﷺ قوله، ويقدروا له قدره!

---

(١) قراءة في منهج البخاري ومسلم (١٣٩)

لقد كان المسلمون يعتزون بكتابهم أيما اعتزاز، ويحرصون على ألا يخلطوه بشيء، ولهذه العلة كره بعض الصحابة كتابة الحديث في أول الأمر، ثم لما زالت العلة كتبوا الحديث.

نعم، لقد بعث الله نبيّه ﷺ أميًا، في قوم أميين؛ لتتحقق معجزته العظيمة ـ هذا الكتاب المبين ـ ولكن كانت أول آياته التي أنزلها على رسوله تدعو إلى القراءة، وتنبئ بأهمية الكتابة وشأنها، بالإشارة إلى أهم أدواتها[١]، ثم أنزل الله على رسوله كثيرًا من الآيات التي تدعو إلى العلم، وترفع من شأنه وشأن أهله، ثم تضافرت الأحاديث في إعلاء شأن العلم، ما بين الترغيب فيه، ووجوب تبليغه، والتحذير من كتمانه، وكان أول الممتثلين لهذا هم الذين يصفهم ابن خلدون بالجهل والسذاجة!

ولهذا يشير ابن القيم رحمه الله إلى فضل الصحابة رضي الله عنهم وما آتاهم الله من العلم والحكمة في سياق رده على من زعم أن المسلمين بنوا أساس دينهم على رواية عوامّ من الصحابة، فيقول: «فإنهم وإن كانوا أُميين، فمذ بعث الله فيهم رسوله، زكاهم وعلمهم الكتاب والحكمة، وفضلهم في العلم والهدى، والمعارف الإلٰهية، والعلوم النافعة المكملة للنفوس على جميع الأمم، فلم تبق أمة من الأمم تدانيهم في فضلهم وعلومهم وأعمالهم ومعارفهم، فلو قيس ما عند جميع الأمم من معرفة وعلم وهدى وبصيرة، إلى ما عندهم، لم يظهر له نسبة إليه بوجه ما، وإن كان غيرهم من الأمم أعلم بالحساب والهندسة، والكم المتصل، والكم المنفصل. . .»[٢] إلى أن قال: «وكيف يكونون عوامَّ في ذلك، وهم أذكى الناس فطرة، وأزكاهم نفوسًا؟! هم يتلقونه غضًا طريًّا، ومحضًا لم يشب عن نبيِّهم، وهم أحرص الناس عليه، وأشوقهم إليه، وخبر السماء يأتيهم على لسانه في ساعات الليل والنهار، والحضر والسفر، وكتابهم قد اشتمل على علوم الأولين والآخرين، وعلم ما كان من المبدأ، وتخليق العالم، وأحوال الأمم الماضية، والأنبياء وسيرهم وأحوالهم مع أممهم، ودرجاتهم

(١) راجع فيما يتعلق بتعليم القراءة والكتابة في عهد النبي ﷺ والصحابة من بعده: دلائل التوثيق المبكر للسُّنَّة والحديث، امتياز أحمد، ترجمة: عبد المعطي أمين قلعجي (٢٣١ ـ ٢٣٥)، وعن أثر البعثة النبوية في الكتابة، راجع: الكتابة العربية من النقوش إلى الكتاب المخطوط، صالح بن إبراهيم الحسن (٥٠، ٥١).

(٢) هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، ابن القيم (٢٧٥، ٢٧٦).

ومنازلهم عند الله، وعددهم، وعدد المرسلين منهم، وذكر كتبهم، وأنواع العقوبات التي عذب الله بها أعداءهم، وما أكرم به أتباعهم، وذكر الملائكة وأصنافهم وأنواعهم، وما وكلوا به واستعملوا فيه، وذكر اليوم الآخر وتفاصيل أحواله، وذكر الجنة وتفاصيل نعيمها، والنار وتفاصيل عذابها، وذكر البرزخ وتفاصيل أحوال الخلق فيه، وذكر أشراط الساعة والإخبار بها مفصلًا بما لم يتضمنه كتاب غيره، من حين قامت الدنيا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها»[(١)]، وكلام العلّامة ابن القيم رحمه الله في غاية البيان لهذه القضية، وفيه أكمل ردٍّ على هذه الدعوى.

ثانيًا: أن ابن خلدون في هذا النص يتحدث عن العرب، وقد أخذ عدد من دارسي المقدمة على ابن خلدون تحامله على العرب، فقال بعضهم: «إن استعمال ابن خلدون لكلمة (العرب) يشوبه شيء من الغموض، وشيء من التشاؤم»[(٢)]، وإن كان هناك من اعتذر لابن خلدون في هذا، فزعم أن هؤلاء لم يُمعنوا النظر فيما كتبه ابن خلدون[(٣)]؛ ولكن الحقيقة أن هذه النزعة تظهر عند ابن خلدون في مواطن أخرى من مقدمته، فنجده يعنون فصلًا في مقدمته بقوله: (فصل في أن حملة العلم في الإسلام أكثرهم العجم) ثم يقول تحته ما نصه: «من الغريب الواقع أن حملة العلم في الملة الإسلامية أكثرهم العجم، لا من العلوم الشرعية، ولا من العلوم العقلية، إلا في القليل النادر، وإن كان منهم العربي في نسبته، فهو عجمي في لغته ومرباه ومشيخته، مع أن الملة عربية، وصاحب شريعتها عربي، والسبب في ذلك أن الملة في أولها لم يكن فيها علم ولا صناعة لمقتضى أحوال السذاجة والبداوة»[(٤)].

كما أن الحديث عن العرب بصفة العموم هذه فيه إجحاف ومجانبة للصواب؛ فالعرب قبل الإسلام ليسوا كالعرب بعد الإسلام؛ لأن الإسلام جاء فهذَّبهم وعلمهم وزكاهم، ومنهم الأعراب، وغير الأعراب، فكان يجب اعتبار أمثال هذه الفروقات، والاختلافات، وقد تكلم غير واحد على رأي ابن خلدون في العرب، ووصفوه

---

(١) هداية الحيارى (٢٧٧).

(٢) نصوص مختارة من مقدمة ابن خلدون، محمد العبدة (٤٦)، وانظر: ابن خلدون.. حياته وتراثه الفكري، محمد عبد الله عنان (١٢١، ١٢٢)، وأخطاء المؤرخ ابن خلدون في كتابه المقدمة، خالد كبير علّال (١٤٥).

(٣) انظر: مقدمة المحقق علي عبد الواحد وافي، في تحقيقه للمقدمة (١/ ٢٣٤).

(٤) المقدمة (٣/ ١١٢٢).

بالاضطراب وعدم الإنصاف، ومن هؤلاء أحمد أمين، فذكر أن ابن خلدون أخطأ في عدم تحديد العربي الذي يصفه، ثم قال: «فنحن نعتقد أن عربي الجاهلية يخالف في أمور كثيرة عربي الإسلام؛ بل عربي الجاهلية نفسه متحضرًا غيره باديًا، وبدو اليوم يخالفون في أمور كثيرة بدو الجاهلية، وابن خلدون مع دقته في بحثه لم يحدد بالضبط معنى العربي الذي يصفه، وهذا ما جعله يضطرب»(١).

ويقول د. جواد علي: «وقد بحث بعض العلماء والكتّاب المحدثين في العقلية العربية، فتكلموا عليها بصورة عامة، بدوية وحضرية، جاهلية وإسلامية، فجاء تعميمهم هذا مغلوطًا، وجاءت أحكامهم في الغالب خاطئة، وقد كان عليهم التمييز بين العرب الجاهليين والعرب الإسلاميين، وبين الأعراب والعرب، والتفريق بين سكان البواطن ـ أي: بواطن البوادي ـ وسكان الأرياف، وسكان أسياف بلاد الحضارة، ثم كان عليهم البحث عن العوامل والأسباب التي جبلت العرب من النوعين: أهل الوبر، وأهل الحضر، تلك الجبلة، من عوامل إقليمية وعوامل طبيعية أثرت فيهم، فطبعتهم بطابع خاص، ميّزهم عن غيرهم من الناس»(٢).

هذا وقد تكلّم في مسألة عروبة العلماء، وفنّد مقولة ابن خلدون هذه، الدكتور ناجي معروف في كتابه «عروبة العلماء المنسوبين إلى البلدان الأعجمية»، فقال: «إن الرأي الذي ذكره ابن خلدون وردَّده من بعده عدد من العلماء، لا يخلو من جهلٍ بأصول العلماء العرب وأنسابهم؛ لأن اعتقاد البعض منهم بعجمة العلماء المنسوبين إلى البلدان الأعجمية، وعدم اكتراثهم بثقافتهم العربية، ونتاجهم باللغة العربية، وولائهم للعرب والإسلام، وغير ذلك مما يُخرجهم من عجمتهم، حتى لو كانت أصولهم غير عربية، كل ذلك أوقعهم في هذا الوهم؛ فكيف إذا كانت أصولهم عربية صميمة، وكانوا عربًا صليبة، لا ثقافة فقط؟!»(٣).

ثالثًا: زعم ابن خلدون أن «أهل التوراة الذين بين العرب يومئذٍ بادية مثلهم، ولا يعرفون من ذلك إلا ما تعرفه العامة من أهل الكتاب»، وهذه دعوى عريّة عن الدليل؛ فقد كان عدد من مسلمة أهل الكتاب من علمائهم؛ مثل عبد الله بن

---

(١) فجر الإسلام (٦٧).

(٢) المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام، علي جواد (١/ ٢٦٢).

(٣) عروبة العلماء (١/ ١٠٤).

سلام ﷺ، فقد كان عالمًا من علماء اليهود، وحبرًا من أحبارهم، وكذلك كعب الأحبار الذي شهد له بالعلم بعض الصحابة، كمعاوية[١] وأبي الدرداء ﷺ[٢].

والذي لا يخفى على أحد أن ابن خلدون مؤرخ، وليس بمختصٍّ فيما استُدِلَّ بقوله عليه، وما فعله هؤلاء المنحرفون إنما هو احتجاج بغير حجة[٣]، واستغلال لعثرات غير المختصين، ووضع للأمور في غير نصابها.

ولابن خلدون آراء خطيرة تستحق أن تُفرد ببحث لما أحدثته من أخطاء ومشكلات وقد اتّكأ عليها عدد من المنحرفين؛ **فمن ذلك**: قوله عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله في سياق حديثه عن تفاوت الأئمة في إقلالهم وإكثارهم من رواية الحديث، حيث قال: «فأبو حنيفة ﷺ يقال: إنه إنما بلغت روايته إلى سبعة عشر حديثًا أو نحوها إلى خمسين»[٤]، ثم جاء أبو رية فرحًا مسرورًا بهذا القول، فنقله في كتابه.

قال المعلمي رحمه الله: «هذه مجازفة قبيحة وتفريط شائن، أفما كان ابن خلدون يجد عالمًا يسأله؟! الأحاديث المروية عن أبي حنيفة تُعدّ بالمئات، ومع ذلك لم يُروَ عنه إلا بعض ما عنده؛ لأنه لم يتصدّ لإسماع الحديث»[٥]، ثم ذكر المعلمي عدة مجازفات لابن خلدون في هذا الباب مشيرًا إلى خطورة أخطاءه الحديثية.

ومن أمثلة ذلك عند ابن خلدون أيضًا: قوله عن الأحاديث الواردة في الطب: «والطب المنقول في الشرعيات من هذا القبيل[٦]، وليس من الوحي في شيء؛ وإنما هو أمر كان عاديًّا للعرب، فإنه ﷺ إنما بُعِث ليعلمنا الشرائع، ولم يبعث لتعريف الطب ولا غيره من العاديات، وقد وقع له في شأن تلقيح النخل ما وقع فقال: «**أنتم أعلم بأمور دنياكم**»، فلا ينبغي أن يحمل شيء من الطب الذي وقع في الأحاديث الصحيحة المنقولة على أنه مشروع»[٧].

---

(١) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٢/ ٢٧٣).
(٢) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٣١٠).
(٣) وهذا النوع من البرهنة أحد الأخطاء المنهجية في التفكير والاستدلال. انظر: ورقات في البحث والكتابة (٦٠).
(٤) المقدمة (٣/ ٩٤٥).
(٥) الأنوار الكاشفة (٣٩٩).
(٦) أي: الطب المبني على التجربة.
(٧) المقدمة (٣/ ١٠٢٧).

وهذا غير صحيح، فما ثبت عن النبي ﷺ هو وحي من الله، وقد استغل بعض العصرانيين زلة ابن خلدون هذه «لتأييد فكرتهم بأن «**أمور دنياكم**» تشمل نظم الحكم، وكل ما يتعلق بالحكم والسياسة وتطبيق الشريعة»[١].

ومنها أيضًا إنكاره للمهدي[٢]، وقد ردّ عليه أحمد الغماري في كتابه: «إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون».

وعلى كل حال، ففي المقدمة ثغرات، ولابن خلدون آراء لا يوافق عليها، وليس القصد هنا الكلام على المقدمة؛ ولا استقصاء هاتيك الآراء، وإنما القصد بيان عوار هذا القول الذي طار به المغرضون، وحسبوا أنهم لمرادهم واردون.

وبهذا يتضح فساد الاستدلال بما ذكره ابن خلدون على دخول الإسرائيليات في الأحاديث النبوية وتأثرها بها، وإنما أطلت الكلام في بيان بطلان الاستدلال به؛ لما سبق ذكره من استناد جُلِّ القائلين بالدعوى إليه، واعتمادهم على مقولته هذه.

٢ ـ فشو الإسرائيليات في جزيرة العرب قبل الإسلام، وإقبال صغار الصحابة عليها بعد وفاة النبي ﷺ متأثرين بكعب الأحبار:

يقول حسني الأطير: «الإسرائيليات كانت فاشية في مكة والمدينة وسائر جزيرة العرب قبل الإسلام، فاليهود كانوا في المدينة واليمن ومناطق أخرى على أطراف الجزيرة، والنصرانية كانت هي الأخرى في اليمن، وفي قبائل شتى في أقطار الجزيرة، حتى بمكة نفسها، وكل هؤلاء كانوا عناصر نشر واختلاق لتلك الخرافات والآثار والأساطير التي سميت فيما بعد بالإسرائيليات... وتساقط صغار الصحابة وأحداثهم متهافتين على تلك الإسرائيليات... وتصادف في تلك المرحلة المشؤومة أن قدم إلى المدينة ذلك المدعو كعب الأحبار،... المعلم الأول للإسرائيليات في الإسلام، فقد رأى كوكبة من شباب الصحابة وأحداثهم توسم فيهم البذرة الصالحة لما كان يريد من كيد لهذا الدين وكتابه»[٣].

وفي هذا القول عدة مغالطات ومجازفات وتجنِّيات **أبيِّنها فيما يلي**:

---

(١) نصوص مختارة من مقدمة ابن خلدون، محمد العبدة (٢٤).
(٢) انظر: المقدمة (٢/ ٧٣٥).
(٣) ابن عباس وتحريف منهج القرآن (٩٥ ـ ٩٧) (بتصرف يسير).

الزعم بأن الإسرائيليات كانت فاشية في الجزيرة العربية وفي مكة والمدينة خاصة.

الطعن على صحابة رسول الله ﷺ وكأنما يتحدث عن رؤوس المنافقين.

الطعن في كعب الأحبار وفي صدق إيمانه.

أما ما يتعلق بالطعن في الصحابة رضي الله عنهم والطعن في كعب الأحبار، فسيأتي الكلام عليه مفصلًا في مواطن لاحقة من البحث(١).

وأما ما يتعلق بفشو الإسرائيليات في مكة والمدينة وكافة أنحاء الجزيرة العربية قبل الإسلام، فغيرُ صحيح بهذا الإطلاق؛ ذلك أن اليهودية والنصرانية، وإن كانت قد دخلت لأنحاء من جزيرة العرب قبل الإسلام، فإن الوثنية كانت هي الغالبة، خاصة في مكة، وحتى من يرى من المؤرخين غلبة النصرانية على بعض قبائل العرب، نراهم يؤكدون أن مُضَر لم تعرف اليهودية ولا المجوسية، ولم تفشُ فيها النصرانية، ولم تعرف إلا دين العرب ثم الإسلام(٢)، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فإن كل من تكلموا عن انتشار الإسرائيليات في تاريخ الجزيرة العربية، يرون أن أول من نشرها مسلمة أهل الكتاب الذين أسلموا؛ أمثال كعب الأحبار، ووهب بن منبه، وذلك بعد الإسلام وليس قبله؛ بل يؤكد بعضهم أنه لم يظهر من يهود اليمن في الإسلام ممن عرفوا برواية الإسرائيليات سوى رجلين، هما: كعب الأحبار، ووهب بن منبه(٣).

لذا؛ فإن الزعم بأن الإسرائيليات كانت فاشية في الجزيرة العربية، وفي مكة والمدينة خاصة، زعم باطل لا يستند إلى دليل علمي.

٣ ـ تأخر كتابة الحديث:

يزعم القائلون بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، أن من أسباب دخول الإسرائيليات في الحديث واختلاطها بالأحاديث النبوية، تأخُّرَ كتابة الحديث لعدة قرون بعد وفاة النبي ﷺ، هكذا يؤرخ لنا عدنان الرفاعي تدوين سُنَّة النبي ﷺ،

---

(١) في المبحث الثالث من الفصل الثاني من الباب الثاني.
(٢) المختار في الرد على النصارى، الجاحظ (٦١).
(٣) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (١٢/ ١٤٠).

فيقول: «إن عدم تدوين روايات الأحاديث لفترة من الزمن تقدر بالقرون، أفسح مجالًا للكذب على الرسول ﷺ، انتصارًا للأهواء، والعصبيات المذهبية، والقبلية، ولتحقيق أغراض ذلك من جهة، ولتلبية الحاجات المستجدة للمسلمين من جهة أخرى، فلماذا لا تكون الأحاديث المنسوبة إلى الرسول ﷺ قد اختلطت مع الإسرائيليات، فتدوينها بعد موت النبي ﷺ بمدة تقدر بالقرون ساعد في هذا الخلط»[(١)].

وبعضهم حددها بمنتصف القرن الثالث للهجرة، فيقول حسني الأطير: «وكان مما أملى لهم في ذلك تأخر تدوين الحديث، وعدم اعتماد نسخة صحيحة له إلى منتصف القرن الثالث للهجرة، مما أتاح فرصة زمنية واسعة لشيوع الإسرائيليات وفشوها بين المسلمين، والاجتراء على نسبة كثير منها إلى الرسول [ﷺ] نفسه، الأمر الذي تعذر معه تنقية الحديث الصحيح، أو تطهير التراث الإسلامي من تلك الإسرائيليات، حتى إذا كان منتصف القرن الثالث عند وضع كتاب البخاري وكتاب مسلم اللذين حملا اسم «الجامع الصحيح» لكل منهما، كانت كثير من الإسرائيليات قد ترسخت تمامًا في الوجدان الإسلامي، والتراث الديني، وغدت أصولًا صحيحة في التفسير، والتاريخ، والقصص الديني، سواء عن وعي صحيح بأصولها الحقيقية عند أهل الكتاب، أو بغير وعي، كما انعكس ذلك واضحًا عند كل من ابن قتيبة ثم الطبري، واشتمل الجامعان على نماذج من ذلك»[(٢)].

وبعضهم قيد ذلك بزمن الصحابة رضي الله عنهم، فزعم أن السبب في دخول الإسرائيليات للحديث هو قعود الطبقة الأولى من الصحابة عن كتابة الحديث، فيقول في هذا هاشم الحسيني: «والذي لا يمكن التنكر له أن فتور الطبقة الأولى من الصحابة عن تدوين الأحاديث مهما كانت أسبابه، قد يسَّر للعناصر الفاسدة التي اندسَّت في صفوف المسلمين من اليهودية والنصرانية وغيرها، من مشركي مكة وغيرها، ممن لم يدخل الإسلام قلبهم، قد يسَّر لهم الدس والكذب على الرسول، وإدخال الكثير من القصص وأخبار الأمم السابقة، وبخاصة اليهودية حسبما روتها التوراة وشروحها، وأضافوا قسمًا من تلك الأساطير إلى تفسير القرآن، ومن بين

---

(١) محطات في سبيل الحكمة، عدنان الرفاعي (٢٩٣).

(٢) المواجهة بين القرآن والإسرائيليات، حسني يوسف الأطير (٢١، ٢٢).

أولئك عبد الله بن سلام...، ولعل أول من تعاطى هذه المهنة تميم الداري... فانطلق يحدث في المسجد والمجتمعات بما لذ له وطاب، بدون وازع من دين، أو رقابة من أحد»[1].

وهذا كلام عارٍ عن الصحة والدليل، ومسألة تأخر كتابة السُّنَّة دعوى يرددها كثير من الطاعنين في السُّنَّة؛ بغية إنكار السُّنَّة كليًّا كما هو حال بعض المستشرقين والملاحدة والخوارج، أو جزئيًّا كالمعتزلة والعلمانيين والعصرانيين، وبطلان هذه الدعوى الفاسدة يظهر في **عدة أمور**:

أولًا: أن العناية بالسُّنَّة بدأت منذ عهد النبي ﷺ، وعهد الصحابة ﭫ، وكانت جهود هذا الجيل المبارك هي الأساسَ الأول في تدوين السُّنَّة وحفظها ونقلها إلى الأمة، فقد كان لبعض الصحابة ﭫ صحف يكتبون فيها أحاديث رسول الله ﷺ كما جاءت بذلك الأحاديث، **ومن ذلك**:

- صحيفة أبي بكر الصديق ﭬ، فقد أخرج البخاري بسنده إلى أنس بن مالك ﭬ أن أبا بكر ﭬ، كتب له هذا الكتاب، لما وجهه إلى البحرين: بسم الله الرحمٰن الرحيم هذه فريضة الصدقة، التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله، فمن سُئلها من المسلمين على وجهها فليعطها، ومن سئل فوقها فلا يعط... الحديث»[2].

- وصحيفة علي بن أبي طالب ﭬ، فقد روى البخاري بسنده إلى إبراهيم التيمي قال: حدثني أبي قال: خطبنا علي ﭬ على منبر من آجر، وعليه سيف فيه صحيفة معلّقة، فقال: والله ما عندنا من كتاب يُقرأ إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة، فنشرها، فإذا فيها أسنان الإبل، وإذا فيها المدينة حرم من عير إلى كذا، فمن أحدث فيها حدثًا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلًا، وإذا فيها: ذمة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم، فمن أخفر مسلمًا، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلًا.

---

(١) الموضوعات في الآثار والأخبار، هاشم معروف الحسيني (٢٢، ٢٣).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٤٥٤)، وأبو داود في «سننه» (١٥٦٧)، والنسائي في «المجتبى» (٣/٢٤٤٦)، وابن ماجه في «سننه» (١٨٠٠)، وأحمد في «مسنده» (٧٣) من حديث أنس ﭬ بلفظه، وبنحوه مختصرًا.

وإذا فيها: من والى قومًا بغير إذن مواليه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلًا[(١)].

- وصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه التي تُدعى الصادقة[(٢)]، كما ثبت عنه رضي الله عنه كتابته للحديث عن رسول الله ﷺ، فقد أخرج أبو داود بسنده إلى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه، ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا؟! فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك إلى رسول الله ﷺ، فأومأ بإصبعه إلى فيه، فقال: «**اكتب؛ فوالذي نفسي بيده، ما يخرج منه إلا حق**»[(٣)].

هذا والدلائل كثيرة على عناية الصحابة رضي الله عنهم بحديث رسول الله ﷺ[(٤)].

ثانيًا: أن مما اغترَّ به بعض هؤلاء الطاعنين مما ورد من نهي بعض الصحابة عن كتابة الحديث، أو كراهتهم للكتابة، لم يكن على إطلاقه؛ وإنما كانت له أسبابه وعلله التي رآها من ورد عنه النهي، ولَمَّا زالت العلة، انتشرت الكتابة، وأصبح ما دُوِّن في ذلك العصر هو النواةَ لتصنيف المصنفات فيما بعد.

يقول الخطيب البغدادي: «فقد ثبت أن كراهة من كره الكتاب من الصدر الأول إنما هي لئلا يضاهى بكتاب الله تعالى غيره، أو يشتغل عن القرآن بسواه، ونهي عن

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٣٠٠)، ومسلم في «صحيحه» (١٣٧٠)، والنسائي في «المجتبى» (١/٤٤٣٤)، وأبو داود في «سننه» (٢٠٣٤)، والترمذي في «جامعه» (٢١٢٧)، وابن ماجه في «سننه» (٢٦٥٨)، والدارمي في «مسنده» (٢٤٠١)، وأحمد في «مسنده» من طرق عدة، بلفظه، وبنحوه، وبمعناه مختصرًا.

(٢) انظر: تقييد العلم للخطيب البغدادي (٨٤)، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (١/٣٠٥).

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه» (٣٦٤٦)، وسكت عنه، والدارمي في «مسنده» (٥٠١)، وأحمد في «مسنده» (٦٦٢١)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٦٩٥٧)، والبزار في «مسنده» (٢٤٧٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٧١٢٨)، والطبراني في «الكبير» (١٤٢٦٤)، وفي «الأوسط» (١٥٥٣)، والحاكم في «مستدركه» (٣٥٧) من طريق: يوسف بن ماهك، ومجاهد بن جبر المخزومي، وعبد الواحد الأفطس، وشعيب بن محمد السهمي، أربعتُهم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، بمثله وبنحوه مختصرًا.

(٤) راجع: تقييد العلم (٧٤ وما بعدها)، وجامع بيان العلم وفضله (١/٢٩٨)، والأنوار الكاشفة للمعلمي (٤٥ وما بعدها)، ودراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه للأعظمي (٨٤ وما بعدها)، والشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السُّنَّة لعبد العظيم المطعني (٣٨).

الكتب القديمة أن تُتَّخذ؛ لأنه لا يعرف حقها من باطلها، وصحيحها من فاسدها، مع أن القرآن كفى منها، وصار مهيمنًا عليها، ونهي عن كتب العلم في صدر الإسلام وجدَّته؛ لقلة الفقهاء في ذلك الوقت، والمميزين بين الوحي وغيره؛ لأن أكثر الأعراب لم يكونوا فقهوا في الدين، ولا جالسوا العلماء العارفين، فلم يؤمن أن يلحقوا ما يجدون من الصحف بالقرآن، ويعتقدوا أن ما اشتملت عليه كلام الرحمٰن»[(١)].

ويقول العلامة المعلمي: «ما رُوي عن عمر وأبي موسى من الكراهة إنما كان كما صرَّحا به؛ خشية أن يكبَّ الناس على الكتب ويدَعوا القرآن، وأما من عاش بعدهما من الصحابة، فمنهم أبو سعيد بقي على الامتناع، ومنهم ابن عباس امتنع ورخّص، ومنهم من رأى أنه قد زال المانع كما قال عروة الراوي امتناع عمر: «إن كتاب الله قد استمرت مريرته»، وقد مر ذلك، ورأوا أن الحاجة إلى الكتابة قد قويت؛ لأن الصحابة قد قلُّوا، وبقاء الأحاديث تتناقل بالسماع والحفظ فقط، لا يؤمن معه الخلل، فرأوا للناس الكتابة... وأما التابعون فغلبت فيهم الكتابة، إلا أن من كان ذا حافظة نادرة؛ كالشعبي والزهري وقتادة، كانوا لا يرون إبقاء الكتب؛ لكن يكتب ما يسمع ثم يتحفظه، فإذا أتقنه محاه، وأكثرهم كانت كتبه باقية عنده»[(٢)].

ثالثًا: أن المدَّعين لشبهة تأخر تدوين الحديث لا يفرقون بين معنى التدوين، ومعنى التصنيف، فظنوا أن أول تدوين للأحاديث كان حينما صنفت المصنفات المرتبة من الجوامع والمسانيد والسنن وغيرها، وهذا غير صحيح كما تقدم؛ للفرق بين المعنيين، فالتدوين في اللغة: الديوان بالكسر، مجتمع الصحف، ويُجمع على دواوين[(٣)]، «كان يُطلق في الأول على كتاب يُجمع فيه أسامي الجيش وأهل العطية من بيت المال، وأول من وضعه عمر، ثم نقل عنه إلى جمع المسائل في الصحف والكراريس»[(٤)]، فمطلق الكتابة في الصحف تُسمّى تدوينًا.

---

(١) تقييد العلم (٥٧) وانظر: دلائل التوثيق المبكر للسُّنَّة والحديث (٢٦٢).
(٢) الأنوار الكاشفة (٥٥، ٥٦).
(٣) انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي (١١٩٧) وتاج العروس للزبيدي (٣٥/ ٣٤).
(٤) الكليات للكفوي (٣٠٩).

أما التصنيف، فهو: تمييز الأشياء بعضها عن بعض، ومنه تصنيف الكتب، وصنف الأمر تصنيفًا: أدرك بعضه دون بعض. ولون بعضه دون بعض[١]، وبهذا يكون التصنيف أخص وأدقّ من التدوين؛ فالتدوين بدأ في وقت مبكر منذ عهد النبي ﷺ والصحابة والتابعين من بعدهم، أما التصنيف فكان متأخِّرًا حينما صنفت المجامع والمسانيد وغيرها.

٤ ـ الفتنة التي حصلت بين المسلمين في عهد عثمان ﷺ:

فزعموا أن ما آل إليه حال المسلمين بعد الفتنة أدّى إلى انتشار الإسرائيليات وفشوها بين المسلمين؛ يقول صالح أبو بكر: «إن فتنة المسلمين ببعضهم منذ أن قتل عثمان ﷺ كانت هي السبب في نشاط الفكر الإسرائيلي وابتكاره للحديث الدخيل على كلام النبي ﷺ، وقد عاون على تغلل هذا الفكر أن المسلمين كانوا يعيشون في غم دائم وحزن عميق بسبب القتال الذي أشعل الشيطان ناره بين الأمويين والعلويين»[٢].

وهذا كلام ليس له مستند تاريخي ولا عقلي، **ويبطل من ناحيتين:**

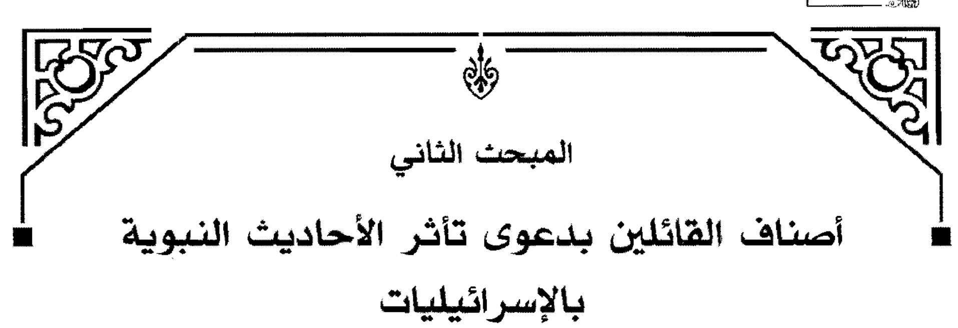
الأولى: أن أحد أشهر مفترياتهم، ودعائم دعواهم، هو الطعن في كعب الأحبار، باعتباره أشد رواة الإسرائيليات خطورة، وأن جُلَّ الإسرائيليات إنما نُقِلت عنه، وقد توفي كعب قبل وفاة عثمان بن عفان ﷺ بثلاث سنين، وإنما كانت الفتنة بعد وفاة عثمان ﷺ.

الثانية: نُقل عن ابن سيرين ﷺ قوله: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمُّوا لنا رجالكم»[٣]، وهذا دليل على أن النقد والنظر في الأسانيد والمتون ونقلتها، إنما كان أشد بعد الفتنة لا قبلها، فكيف يكون زمن التشدد في قبول الأخبار زمنًا لفشو الإسرائيليات ودخولها للأحاديث؟!

هذه أشهر أسباب دخول الإسرائيليات عند القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، وقد تبيَّن لنا أنها أسباب واهية، لا تستند إلى أدلةٍ ولا براهينَ صحيحةٍ؛ وإنما هي تخرُّصات؛ ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ۝٥﴾ [الكهف: ٥].

---

(١) انظر: مقاييس اللغة للرازي (٣/٣١٣)، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (٩٨).
(٢) الأضواء القرآنية (١١).
(٣) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١١).



المبحث الثاني

أصناف القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات

مما يحسُن بيانه عند البحث في تاريخية الدعوى: معرفة القائلين بها، ومعرفة منطلقاتهم التي ينطلقون منها، وكلما كثُر عدد القائلين بالدعوى، ازداد خطرها، ووجب التصدي لها.

وقد تعددت أصناف القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، فلا يكاد يوجد نوع من أنواع المنحرفين إلا وقد قال بها على اختلاف مناهجهم ومكتسباتهم المعرفية؛ مما أدّى إلى تنوُّع أساليبهم وأغراضهم، وفي هذا المبحث سيكون الحديث عن أصنافهم، ثم في الفصلين التاليين سيكون الحديث عن أساليبهم وأغراضهم.

المطلب الأول

المستشرقون

أصل هذا المصطلح مشتق من كلمة «**شرق**»: أخذ ناحية المشرق، واستشرق: طلب علوم أهل الشرق ولغاتهم «مولّدة عصرية»، يقال لمن يُعنى بذلك من علماء الفرنجة[(١)].

والمستشرق: كل من يعمل بالتدريس أو الكتابة، أو إجراء البحوث في موضوعات خاصة بالشرق، سواء كان ذلك في علم الأنثروبولوجيا ـ أي: علم الإنسان ـ أو علم الاجتماع، أو التاريخ، أو فقه اللغة، وسواء كان ذلك يتصل بجوانب الشرق العامة أو الخاصة.

والاستشراق وصف لهذا العمل[(٢)]، فالمفهوم العام للاستشراق هو تلك

(١) انظر: معجم متن اللغة، أحمد رضا (٣/ ٣١٠).

(٢) الاستشراق، إدوارد سعيد، ترجمة: محمد عناني (٤٤).

الدراسات والمباحث التي قام بها الغربيون لمعرفة الشرق من جميع جوانبه(١).

ويُعَدُّ المستشرقون من أوائل من ادَّعى الأثر الكتابي في الأحاديث النبوية في القرون المتأخرة كما سبق بيانه في المبحث السابق، وعنهم نقل، وبهم تأثر، كل من جاء بعدهم ممن قال بهذه الدعوى.

ومما يُلحظ على دراسات المستشرقين المتعلقة بهذه الدعوى(٢) **ما يلي**:

■ سوء القصد وفساد الغرض، وهذه السمة وإن كانت ظاهرة في أبحاثهم المتعلقة بالدعوى محل البحث، إلا أنها ليست خاصة بها، فغالب أبحاثهم المتعلقة بالدراسات الإسلامية تتسم بهذه السمة، أما تحقيقاتهم فغالبًا ما تكون مجرّد إخراج يتفاوت في جودته بحسب الأشخاص مع ظهور صفة الانتقائية فيها، فغالب المصنفات التي يخرجونها تكون خادمة لأبحاثهم.

■ الجهل لدى هؤلاء المستشرقين، ويتجلّى هذا الجهل في أمور كثيرة؛ كجهلهم بوقائع السيرة الصحيحة، وجهلهم بمعاني الأحاديث النبوية، وجهلهم بمناهج وأساليب التأليف والتصنيف في السُّنَّة النبوية، وجهلهم بعلوم الحديث وأصوله، وجهلهم باللغة العربية ودلالات الألفاظ ومعانيها. لذا؛ يقول عبد الرحمٰن بدوي عن جهل المستشرقين باللغة العربية ـ وهو الخبير بهم ـ: «إن معرفة هؤلاء المستشرقين للغة العربية من الناحية الأدبية أو الفنية يشوبها الضعف، ويمكن القول: إن هذه الملاحظة تخصهم جميعًا تقريبًا، وإن معلوماتهم جميعها المستقاة من مصادر عربية جزئية ناقصة وضحلة، وغير كافية»(٣).

■ أكثر الشبهات ـ التي نشأ عنها القول بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات ـ ظهورًا في كتابات المستشرقين هي شبهة وجود التشابه بين بعض نصوص الأحاديث النبوية ونصوص الكتب المقدسة، وهو امتداد لزعمهم بوجود التشابه

---

(١) نقد الخطاب الاستشراقي، ساسي سالم الحاج (١/ ٢٢).

(٢) السمات المتعلقة بدراسات المستشرقين حول السُّنَّة النبوية خاصة، والإسلام عامة، كثيرة؛ كالجهل والتعصب والحقد، وعدم الموضوعية، وغيرها من السمات، وهي مبثوثة في الكتابات المتعلقة بمناهج المستشرقين؛ ولكني اقتصرت هنا على ذكر ما ظهر لي واضحًا جليًّا في دراساتهم المتعلقة بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات.

(٣) دفاع عن القرآن ضد منتقديه (٣٨).

بين بعض ما جاء به القرآن الكريم وما ورد في كتب السابقين كدليل على اقتباس الدين الإسلامي من الأديان السابقة، وهذا لا يعني عدم ظهور الشبهات الأخرى في أقوالهم؛ وإنما المراد أنّ هذه الشبهة أكثرها ظهورًا ووضوحًا وحضورًا في كتاباتهم.

- كثرة النقل عن بعضهم البعض، والتَّكرار في أقوالهم، حتى إنهم يكرِّرون الأمثلة نفسها التي يستدلون بها، وقد سبقت الإشارة لهذا الأمر عند الكلام حول تاريخية الدعوى.

المطلب الثاني

الملاحدة

الإلحاد في اللغة: «المَيْلُ عَنِ القصْد. ولَحَدَ عليَّ فِي شَهَادَتِهِ يَلْحَدُ لَحْدًا: أَثِمَ. ولحَدَ إليه بِلِسَانِهِ: مَال»[١].

أما شرعًا[٢]: فلفظ الإلحاد يقتضي ميلًا عن شيء إلى شيء بباطل، فهو الميل عما يجب اعتقاده أو عمله، والإلحاد المصطلح عليه في هذا العصر هو إنكار وجود الله، والقول بأن الكون وُجد بلا خالق، وأن المادة أزلية أبدية، واعتبار تغيرات الكون قد تمَّت بالمصادفة، أو بمقتضى طبيعة المادة وقوانينها.

وقد ظهر القول بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات لدى بعض من ينتمون إلى هذا الصنف، وحيث إنهم لا يؤمنون بأي دين؛ فإن الدعوى عندهم قائمة على التشكيك في الدين من أصله.

وأبرز من يمثل هذا الصنف من القائلين بالدعوى الكاتب إسماعيل أدهم، ولؤي عشري في كتاباته الإلحادية على شبكة المعلومات العنكبوتية (الإنترنت).

المطلب الثالث

الرافضة

الرفض في اللغة: يراد به الترك والرمي والتفرق[٣]، والرفض من كل شيء: ما

---

(١) لسان العرب (٣/ ٣٨٩).
(٢) موسوعة العقيدة والأديان والفرق والمذاهب المعاصرة، مجموعة من الباحثين (١/ ٣٣٠).
(٣) انظر: تاج العروس (١٨/ ٣٤٨ ـ ٣٥٠).

تكسَّر وتفرَّق، والرافضة: طائفة من الجند تركت قائدها، وبه تُنبذ طائفة من الشيعة، كانوا في جيش زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وأظهروا الطعن على أبي بكر وعمر، فمنعهم من ذلك، وأنكر عليهم، فرفضوه(١)، وتركوه، فسُمُّوا بالرافضة، وكان ذلك أول ظهور لاسم الرفض في الإسلام.

أما اصطلاحًا: فقد أطلق اسم الرافضة على عموم فرق الشيعة(٢) لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر ﭬ ورفضهم أكثر الصحابة ﭫ وتبرُّئهم منهم، وإظهارهم الغلو في علي ﭬ بدعوى الإمامة، والنص عليه، وادعاء العصمة له(٣).

ولم يخلُ مؤلف من مؤلفات الرافضة(٤) التي نصبوها للطعن في السُّنَّة، إلا وتطرقوا فيها للقول بتأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، ومن أبرز ما يُلاحظ على طريقتهم في عرض هذه الدعوى **ما يلي**:

- الطعن في أبي هريرة ﭬ واتهامه برواية الإسرائيليات عن كعب الأحبار ونسبتها للنبي ﷺ.
- الطعن في كعب الأحبار والتشكيك في إسلامه.
- ادّعاء الأثر السياسي لدخول الإسرائيليات في الأحاديث المروية عن النبي ﷺ بالطعن في معاوية ﭬ بتهمة استغلاله لروايات كعب في تثبيت دولته.
- الطعن في صحيح البخاري خاصة، ودعوى إخراجه لروايات التشبيه والتجسيم المروية عن اليهود.

المطلب الخامس

القرآنيون

القرآنيون: اسم يطلق على فرقة تدَّعي الاكتفاء بالقرآن الكريم وحده مصدرًا للتشريع في الإسلام، وبذا فهم ينكرون حجية السُّنَّة، ولا يرون مصدريتها في

---

(١) انظر: معجم متن اللغة (٢/ ٦٢٠).

(٢) باستثناء الزيدية ما عدا فرقة الجارودية منها؛ لأن الجارودية سلكت مسلك الروافض. انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، القفاري (١/ ٩٥).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٤/ ٤٣٥)، وأصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية (١/ ٩٥، ١٠٨).

(٤) ذكرتُ أمثلة عليها في مبحث تاريخية الدعوى المتقدم في هذا الفصل.

التشريع، ظهرت أصولهم في القرن الثاني، وناظرهم الشافعي رَحِمَهُ اللهُ[١]، ثم كان أول ظهورها كفرقة لها زعماؤها وأتباعها في الهند[٢] في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي[٣]، فصرحوا بإنكار السُّنَّة كلها، وأخذوا يدْعون إليها كحركة علمية ثقافية تقدُّمية، فاغترَّ بالانضمام إليها بعض البُلْهِ، ومن لا صلة له بالعلوم الدينية من العامة والمثقفين[٤].

ومن أبرز الشبهات التي أثارها القرآنيون[٥]:

١ ـ أن الله جعل القرآن تبيانًا لكل شيء؛ فقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وقال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، والقول بالحاجة لمصدر آخر معه يقضي بتكذيب هذه الآيات.

٢ ـ أن الله تكفل بحفظ القرآن فقط، ولو كانت السُّنَّة حجة لتكفل بحفظها.

٣ ـ أن النبي ﷺ نهى عن كتابة شيء آخر غير القرآن، لذا؛ فقد تأخر تدوين الأحاديث إلى القرن الثاني الهجري.

٤ ـ أن المحدثين عُنوا بنقد السند دون نقد المتن.

وفيما يتعلق بعدِّ القرآنيين من أصناف القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات؛ فلأن هذه الشبهات التي ينادي بها القرآنيون تظهر في تعليلاتهم للطعن في الأحاديث الصحيحة وعدّها من الإسرائيليات، وكثيرًا ما يستندون إلى شبهة مخالفة

---

(١) قال الشافعي: «باب حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها»، ثم ذكر مناظرة بينه وبين أحدهم انتهت برجوع الرجل إلى الحق. جماع العلم (٤).

(٢) كما ظهر من يدعو إليها في البلدان العربية كمصر وغيرها، ومن ذلك ما نشره توفيق صدقي في مجلة المنار في العددين (٧، ٩) من السنة التاسعة تحت عنوان «القرآن هو الإسلام وحده»؛ ولكنها أصبحت مؤامرة محبوكة لها زعماؤها وأتباعها في شبه القارة الهندية. انظر: اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم، للدكتور محمد لقمان السلفي (٤٥٤، ٤٥٥).

(٣) انظر: القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة، خادم حسين إلهي بخش (١٩).

(٤) المصدر السابق (١٠٠).

(٥) راجع: اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا (٤٥٨، ٤٥٩)، وإنكار السُّنَّة تاريخه وفرقه ودوافعه، سيد عبد الماجد الغوري (٨٧)، وهذه الشبهات منثورة وظاهرة وجلية وصريحة في كتاباتهم ومؤلفاتهم.

الحديث لما ورد في القرآن، أو اشتمال الحديث على أمر أو حكم لم يرد في القرآن، أو تضمن الحديث لتفصيل لم يرد في القرآن، وهكذا حتى طعنوا في كثير من الأحاديث الصحيحة بهذه التعليلات ونحوها، وردّوا لأجل ذلك كثيرًا من أحكام الشرع الثابتة.

وأكثر من يظهر لديه هذا المنهج المنحرف واضحًا من القائلين بالدعوى ـ على سبيل المثال ـ: نيازي، وحسني الأطير، وصالح أبو بكر، وابن قرناس.

المطلب السادس

العقلانيون

العقل في اللغة: يراد به: الحِجْرُ والنُّهْيَة، والعَقْلُ: ضِدُّ الحُمق، والجمع عقول[1]. وهو الحابس عن ذميم القول والفعل[2]، وقيل: العلم بصفات الأشياء من حُسنها وقبحها، وكمالها ونقصانها، أو هو العلم بخير الخيرين وشرِّ الشرَّين، أو مطلقٌ لأمور، أو لقوة بها يكون التمييز بين القبح والحسن[3].

والعقلانيون نسبة إلى العقلانية، وهي: الاتجاهات والمذاهب التي تجعل العقل المصدر الأول، أو الأساس، أو المقدم في مصادر المعرفة والفكر والدين، أو تقدمه وتحكمه على الوحي[4].

وهم من حيث تناولهم لدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات صنفان: المتكلمون من الجهمية والمعتزلة، الذين يعتمدون العقلانيات، ويقدمونها على كلام الله تعالى، وكلام رسوله، وهؤلاء هم أصحاب المدرسة العقلانية القديمة.

والصنف الثاني: أصحاب الاتجاهات العقلانية الحديثة، وهم من مشارب شتى، بعضها امتداد للقديمة من المتأثرين بها على اختلاف بينهم في الأصول، وهم أرباب المدرسة العقلية الحديثة، وبعضها مقلّد للاتجاهات الغربية، وبعضها يمثل إفرازًا للشيوعية والإلحاد؛ العلمانيين والحداثيين والوجوديين والعصرانيين، ونحوهم

---

(١) لسان العرب (١١/ ٤٥٨).
(٢) مقاييس اللغة (٤/ ٦٩).
(٣) تاج العروس (٣٠/ ١٨).
(٤) الاتجاهات العقلانية الحديثة، ناصر عبد الكريم العقل (١٥، ١٦) وانظر: العصرانية مفهومها وجذورها ومسيرتها ومعالمها وآثارها، عبد العزيز بن سعد القرني (٢١ ـ ٢٧)، والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (٢/ ٧٩٦).

من الأخلاط المتناقضة التي يجمعها النزوع إلى تقديم أحكام البشر الناقص الفاني الجاهل على أحكام الله تعالى العليم الخبير[١].

أما الصنف الأول، فيمثلهم في القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بشر المريسي، وهو أول من فاه بها[٢].

وأما الصنف الثاني، فينتمي له كثير منهم، على اختلاف وتباين بينهم في القرب والبعد من تمثل هذا المنهج وظهوره في كتاباتهم.

المطلب السابع
بعض الباحثين والكُتَّاب الإسلاميين

من دلائل خطورة هذه الدعوى: ظهور آثارها على بعض من عُرفوا بدفاعهم عن الإسلام، ومن لهم جهود مشكورة في ذلك، فكان أثر تأثرهم بها على غيرهم أشد خطرًا من أثر الذين يصرحون بتبنيها والقول بها؛ ذلك أن هؤلاء المتأثرين بها يُحسبون ممن يُجِلُّ حديث رسول الله ﷺ ويدافع عن حياض سُنَّته، فإذا نُقل عنهم شيء من هذه الشبهات، طار به المغرضون، واتَّخذوه سندًا لهم في افتراءاتهم.

ومن هؤلاء الذين ظهرت عليهم بعض أوضار هذه الدعوى: محمد رشيد رضا رحمه الله، فظهرت له مقالات في مجلة المنار[٣] يطعن فيها في كعب الأحبار ووهب بن منبه، فأسرف في الطعن فيهما بحجة تسببهما في نقل الإسرائيليات للمسلمين وتراثهم، وكان من أثر ذلك أن طعن في بعض أحاديث الصحيح، ونسبها للإسرائيليات[٤].

كما ظهر في الآونة الأخيرة بعض الكتّاب[٥] الذين لم يفهموا حقيقة هذه الدعوى، ولم يُحسنوا التعامل مع قضية الرد والتعليل بهذه العلة، فأعلُّوا بها بعض الأحاديث الصحيحة وغيرها، وهذا من أخطر آثار دعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات.

---

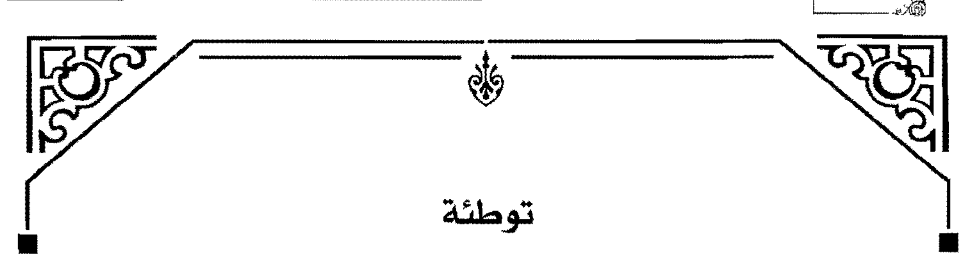
(١) انظر: الاتجاهات العقلانية الحديثة (١٧).
(٢) انظر: نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد (٢/ ٦٣٤).
(٣) مجلة المنار (٢٧/ ٦١٠).
(٤) انظر: تفسير المنار (٩/ ٣١٥، ٤١٥، ٤١٦).
(٥) انظر: أحاديث فضائل الشام، صلاح الدين الأدلبي (٥٦)، والإسرائيليات في فتح الباري، محمد جلاء إدريس (١٦٦، ١٦٨).

الفصل الثاني

أساليب القائلين
بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات

وفيه تسعة مباحث:

- المبحث الأول: **الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة لتقرير الدعوى.**
- المبحث الثاني: **الاستدلال الخاطئ بالأحاديث النبوية.**
- المبحث الثالث: **التسوية بين نصوص الأحاديث النبوية ونصوص الكتب المقدسة.**
- المبحث الرابع: **الاستخفاف والاستهزاء بالأحاديث النبوية.**
- المبحث الخامس: **الرد بمجرد الاستشكال دون براهينَ.**
- المبحث السادس: **الطعن في عدالة الصحابة وضبطِهم.**
- المبحث السابع: **الطعن في عموم الرواة الثقات والمحدِّثين ومنهجهم النقدي.**
- المبحث الثامن: **دعوى الغَيرة على جناب رسول الله ﷺ، وسُنته، والأنبياء السابقين.**
- المبحث التاسع: **مجانبة المنهج العلمي في الاستدلال بالنصوص.**



توطئة

الأسلوب في اللغة: الطريق تأخذ فيه، ويجمع أساليب[١]، وهو على أسلوب من أساليب القوم؛ أي: على طريق من طرقهم[٢].

ويراد بالأساليب هنا: الطرق التي يسلكها المنحرفون؛ لتقرير دعواهم في القول بتأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، وقد حاولت استخراجها من خلال تقريرهم لهذه الدعوى، وتأسيسهم لها.

وفيما يلي ذكر هذه الأساليب[٣]، مع التمثيل لكل منها بما يبين المراد منه، ويثبت استعماله عندهم[٤].



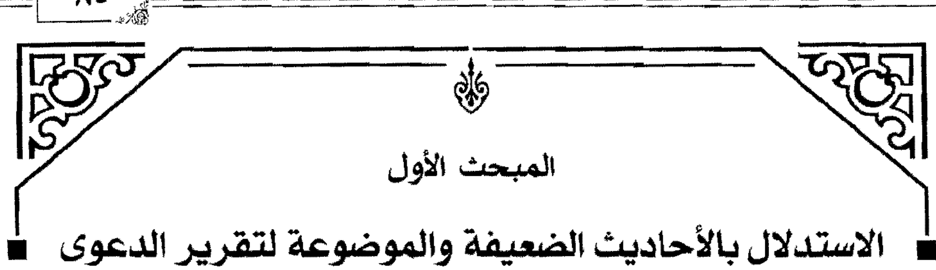
---

(١) لسان العرب (١/ ٤٧٣).

(٢) المصباح المنير (١/ ٢٨٤).

(٣) فرّق ابن منظور بين الأسلوب والمنهج، فجعل الأول بمعنى الطريق، والثاني بمعنى الطريق الواضح. لسان العرب (٢/ ٣٨٣). ولأن المنحرفين الطاعنين في الأحاديث الصحيحة القائلين بهذه الدعوى ليس لهم منهج واضح يسيرون عليه؛ وإنما يسلكون كل مضيق، ويركبون كل طريق لتقرير دعواهم، وهم في ذلك يتخبطون أحيانًا، وينقضون أصول المنهج العلمي في أحايين كثيرة؛ فلأجل هذا رأيت أن استعمال لفظ «الأساليب» هنا أولى من استعمال لفظ «المناهج».

(٤) الأمثلة على استعمال المنحرفين الطاعنين في الأحاديث النبوية لهذه الأساليب كثيرة جدًّا؛ ولكنني هنا في بحثي سأقتصر على التمثيل بما ورد منها في سياق القول بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات.



المبحث الأول

الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة لتقرير الدعوى

يعمد كثير من المنحرفين إلى الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ لتقرير دعاواهم الباطلة، وهي طريقة يلجأ إليها من يعوزه الدليل والبرهان للتدليل على فكرته ومقولته، وهذا منشؤه التقصير في الاستفادة من جهود النقّاد والمحدثين، والجهل بمسائل علم النقد الحديثي؛ مما أدّى بهؤلاء الطاعنين إلى سوق هذه الأحاديث؛ رغبة في حشد الأدلة على تقرير الدعوى، رغم أن المحدثين قد سبقوهم لتضعيفها أو تكذيبها.

وقد عُرف هذا عن كثير من أصحاب المقالات في جميع العصور؛ فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ يشير لمثل هذا في حديثه عن المتكلمين المخالفين للسُّنَّة والجماعة، فيقول: «إن من عجيب الأمر أن هؤلاء المتكلمين المدَّعين لحقائق الأمور العلمية والدينية، المخالفين للسُّنَّة والجماعة، يحتج كل منهم بما يقع له من حديث موضوع، أو مجمل لا يفهم معناه، وكلما وجد أثرًا فيه إجمال، نزَّله على رأيه»[١].

فهم من أجهل الناس بحديث رسول الله ﷺ لا يفرقون بين حديث صحيح وحديث ضعيف، ولا بين ما هو حديث مرفوع للنبي ﷺ وما ليس بحديث.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن المعلوم أن المعظِّمين للفلسفة والكلام المعتقدين لمضمونهما[٢] أبعد عن معرفة الحديث واتباعه من هؤلاء[٣]. وهذا أمر محسوس؛ بل إذا كشفت أحوالهم، وجدتهم من أجهل الناس بأقواله ﷺ وأحواله وبواطن أموره وظاهرها، حتى تجد كثيرًا من العامة أعلم بذلك منهم.

---

(١) الانتصار لأهل الأثر (١٢٣، ١٢٤).

(٢) وكثير من الطاعنين في الأحاديث الصحيحة، القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، من العقلانيين والعصرانيين ممن سار على نهج هؤلاء المتكلمين، وتأثر بهم.

(٣) يريد أهل الحديث.

ولا يميزون بين ما قاله الرسول ﷺ وبين ما لم يقله؛ بل قد لا يفرقون بين حديث متواتر عنه، وحديث مكذوب موضوع عليه؛ وإنما يعتمدون في موافقته على ما يوافق قولهم، سواء كان موضوعًا أو غير موضوع، فيعدلون إلى أحاديث يعلم خاصة الرسول بالضرورة اليقينية أنها مكذوبة عليه، عن أحاديث يعلم خاصة الرسول بالضرورة اليقينية أنها قوله»[(١)].

ويقول ابن الوزير رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا دأب المبتدعة، ينقلون القدح في الأخبار ورواتها عمن لا يوثق به، ويقدحون في الآحاد الصحاح بالآحاد البواطل؛ كناقش الشوكة بالشوكة، وكيف يقوم الظل والعود أعوج؟!»[(٢)].

ومن الأمثلة على استدلال القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، بالأحاديث الضعيفة والموضوعة وما يلحق بها لتقرير أصل الدعوى **ما يلي**:

• استدل كل من جولد زيهر[(٣)] ووليام جولدساك[(٤)] (William Goldsack-1871-1957) بحديث: «**واضع العلم عند غير أهله كمقلد الخنازير الجوهر واللؤلؤ والذهب**»[(٥)]، فزعما أن هذا الحديث مشابه لأحد أقوال المسيح الواردة في إنجيل

---

(١) الانتصار لأهل الأثر (١٤١) (بتصرف يسير جدًّا)، وذكر مثل ذلك في حديثه عن الرافضة ـ وهم أحد أصناف القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات ـ في منهاج السُّنَّة النبوية (٣/ ٧٤٣) فقال: «وأما الحديث، فهم أبعد الناس عن معرفته، لا إسناده ولا متنه، ولا يعرفون الرسول وأحواله. ولهذا لو نقلوا شيئًا من الحديث لكانوا من أجهل الناس به، وأي كتاب وجدوا فيه ما يوافق هواهم نقلوه، من غير معرفة بالحديث». وانظر أيضًا: (١/ ٦).

(٢) العواصم والقواصم في الذب عن سُنَّة أبي القاسم (٢/ ٦٣).

(٣) The Hadith and The New Testament, Vol. 2, P.355.

(٤) Tradition and The Bible, Chapter 4.
(الحديث والكتاب المقدس، انظر: الفصل الرابع من الكتاب).

(٥) أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٢٢٤) بلفظ: «**طلب العلم فريضة على كل مسلم، وواضع العلم عند غير أهله كمقلد الخنازير الجوهر واللؤلؤ والذهب**» قال: حدثنا هشام بن عمار، حدثنا حفص بن سليمان، حدثنا كثير بن شنظير، عن محمد بن سيرين، عن أنس بن مالك به، والحديث ورد من طُرقٍ أخرى عن أنس بلفظ: «**طلب العلم فريضة على كل مسلم**» دون هذه الزيادة وهي زيادة منكرة، فقد تفرد بها هشام وهو صدوق، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح، توفي في سنة ٢٤٥هـ. (تهذيب التهذيب: ٧٢٩٧)، وأخرجه الدارقطني في «أطراف الغرائب والأفراد» (١٢٥٨) بلفظ: «لا تطرحوا الدر في أفواه الكلاب» وابن الجوزي =

متى، وهذا التشابه دليل على محاولة المسلمين تقليد أقوال المسيح ووضعها في صورة أحاديث مروية عن محمد [ﷺ].

والحديث موضوع، والذي يظهر أنه من كلام أحد التابعين، فقد رُوِي مثله عن الأعمش، قيل له: يا أبا محمد، لو حدثت هؤلاء المساكين؟ فقال الأعمش: «من يعلق الدر على الخنازير؟!»[(١)].

• ومما يتصل بذلك الاستدلال بالروايات الإسرائيلية التي رُويت عن كعب وابن منبه وغيرهما، ووردت في كتب التفاسير والتواريخ والأدب منسوبة إلى رواتها، فيستدلون بها على خطورة الرواية عن مسلمة أهل الكتاب، وضرورة التنبه لمروياتهم التي اختلطت بالأحاديث الصحيحة[(٢)]، وهذه قلة حيلة منهم، فهم حينما أعوزهم وجود الدليل الصحيح على دعواهم، ذهبوا يستدلون بما لا مراء في إسرائيليته[(٣)]، ومن مصادر بيّن العلماء قديمًا أنها مظانٌّ لوجود الإسرائيليات فيها، فما الجديد الذي أتوا به؟!

ومن أظهر الأمثلة على ذلك: ما فعله أبو رية في كتابه «أضواء على السُّنَّة»، فقد عقد فيه فصلًا عن الإسرائيليات، وزعم فيه أن كعب الأحبار، ووهب بن منبه، وعبد الله بن سلام، هم من تزعموا إدخال الإسرائيليات في الأحاديث النبوية، ثم

= في «الموضوعات» بلفظ: «لا تُعلّقوا الدر في أعناق الخنازير» كلاهما من طريق يحيى بن عقبة عن محمد بن جحادة عن أنس. قال الدارقطني: «تفرد به يحيى بن عقبة بن أبي العيزار». قال ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن أبي حاتم: يفتعل الحديث، وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن أقوام أثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال من الأحوال. انظر: التاريخ الكبير (٨/ ٢٩٧)، والمجروحين (٢/ ٣٧٧) وميزان الاعتدال (٥/ ١٣٤).

(١) حلية الأولياء (٥/ ٥٢).

(٢) انظر: الأضواء القرآنية (٥٦، ٥٧).

(٣) وهذا منشؤه عدم الفقه بمنهج العلماء النقاد، والتقصير في الاطلاع على أحكامهم وفهمها، ويظهر هذا عند جُلّ المنحرفين الطاعنين في الأحاديث الصحيحة؛ يقول الدكتور عبد الرحمٰن بدوي، وهو يتحدث عن القصور المنهجي عند المستشرقين: «وهم يرمون بأنفسهم في مغامرة طرح فرضيات خطيرة وخاطئة، يعتقدون أنهم أول من توصلوا إليها، دون تكليف أنفسهم عناء التقصي لدى تلك المصادر عن نفس المعضلات التي يثيرونها؛ إذ تطرق الكُتَّاب المسلمون في حقيقة الأمر لهذه الفرضيات، واعترضوا عليها» دفاعًا عن القرآن ضد منتقديه، عبد الرحمٰن بدوي (٣٨).

لما أراد أن يستدل لقوله هذا، وضع عنوانًا: «ما بثه كعب ووهب من الإسرائيليات»، وسرد تحته عددًا من الأخبار التي رُويت عنهما منسوبة إليهما في كتب التفاسير والتواريخ(١)!

ومن ذلك طعنُ سليمان حريتاني بمسلمة أهل الكتاب من الصحابة والتابعين، ودعواه أن النبي ﷺ إنما حذر من الكذب عليه؛ لإحساسه بوجود هؤلاء الكذبة حوله، فقال: «وبخاصة إذا علمنا أن عددًا من الذين اعتُبروا من الصحابة، أو دخلوا الإسلام في تلك الفترة، وبعد وفاة الرسول [ﷺ] مباشرة، كانوا من النصارى واليهود والمجوس؛ أمثال التابعي كعب الأحبار، ووهب بن منبه، والصحابي عبد الله بن سلام الإسرائيلي، وغيرهم، من الذين لبسوا المسوح، وتظاهروا بالإسلام؛ قصد التشويش والتخريب، وكان سلاحهم هو إدخال الأساطير والخرافات بين تعاليم الإسلام وأحاديث الرسول»(٢).

ثم لما أراد سوق الدليل على دعواه العريضة تلك، نقل قولًا في وصف حملة العرش رُوي عن وهب بن منبه، منسوبًا إليه صراحة، فجاء دليله بعيدًا كل البعد عما أراد الاستدلال له.

فتأمل كيف بلغ بهم الأمر إلى التشبث بأوهى الأدلة وأضعفها؛ بل أكذبها؛ لرد الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ!



(١) انظر: أضواء على السُّنَّة (١١٨ ـ ١٣٤).
(٢) توظيف المحرّم (٨٦، ٨٧).



المبحث الثاني

الاستدلال الخاطئ بالأحاديث النبوية

من أبرز ما يلاحظ على كتابات القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات: الجهل بمعاني الأحاديث النبوية؛ مما ينشأ عنه الاستدلال الخاطئ بها، ولذلك أسباب كثيرة، منها: الافتقار لأدوات القراءة الصحيحة من معرفة باللغة، وإحاطة بأقوال السلف في بيان المعنى، والاستفادة من جهود العلماء السابقين وشراح الحديث في بيان معاني الأحاديث وتوضيح دلالاتها...

وقد أشار لذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في حديثه عن بعض أصناف المنحرفين، فذكر أن من سماتهم عدمَ علمهم بمراد رسول الله ﷺ من أقواله؛ بل إن غالبهم لا يعلمون معاني القرآن، فضلًا عن الحديث؛ بل كثير منهم لا يحفظون القرآن أصلًا[١].

وقال: «فمن لا يحفظ القرآن ولا يعرف معانيه، ولا يعرف الحديث ومعانيه، من أين يكون عارفًا بالحقائق المأخوذة عن الرسول ﷺ؟!»[٢].

ومن الأمثلة على هذا الأسلوب في كتابات القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات **ما يلي**:

• الفهم الخاطئ لحديث: «**حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**»[٣]، فقد استدل به روبسون على أن النبي ﷺ في هذا الحديث يحث أصحابه على النقل، والأخذ عن بني إسرائيل، فيخلص بنتيجة مفادها أن هناك أحاديث منحولة من الكتاب المقدس ومنقولة عنه[٤]، وزعم نيازي أن المراد بالحديث «أي: خذوا عنهم وعن كتبهم المحرفة ما تشاؤون، فالرسول والله قد سمحا بذلك، فهذا محض افتراء

(١) انظر: الانتصار لأهل الأثر (١٤١، ١٤٢).

(٢) المرجع السابق.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) The Material of Tradition II, P 266.

وكذب صريح على الدين الصحيح»[١].

فقد فهموا من قوله ﷺ: «**حدثوا**» أمر النبي ﷺ بهذا التحديث، مع أن المعنى المراد ليس كذلك؛ وإنما مراد رسول الله ﷺ كما بيّنه شُرّاح الحديث إباحة التحديث عنهم بما لا يُعلم كذبه[٢].

• الفهم الخاطئ لحديث أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ «أنه ذكر رجلًا من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار، فقال: ائتني بالشهداء أشهدهم، فقال: كفى بالله شهيدا...»[٣]، فادّعى صالح أبو بكر مخالفة الحديث لما جاء به القرآن من الأمر بكتابة الدين وإشهاد الشهود، وأن فيه تعطيل لأحكام الشرع المتعلقة بالمداينة، وجعل ذلك دليلًا على أن الحديث دخيل إسرائيلي على كلام النبي ﷺ[٤].

والصواب: أن هذا الحديث[٥] إنما هو إخبار من النبي ﷺ مما جاءه به الوحي من أخبار الأمم السابقة، كما يخبرنا الله عنهم في كثير من الآيات، وما كان من شرعهم لا يلزم كونه شرعًا لنا، كما أن كثيرًا مما شرعه الله لنا لم يكن شرعًا لهم.

• وفي حديث «**خلق الله آدم على صورته**»[٦] أورد أحدهم روايات الحديث من البخاري ومسلم، وقد فهِم من هذا الحديث أن فيه تشبيهًا لله بخلقه، فقال: «نستكشف من هذه الروايات ما يلي:

١ ـ تجسيم الله، وإثبات الوجه والصورة له تعالى وتقدس.

٢ ـ التشابه بين صورة الإنسان وصورة الله»[٧].

ثم زعم أن مضمون هذه الأحاديث منقول من العهد القديم.

---

(١) دين السلطان (٣٣٨).
(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (٦/٤٩٨، ٤٩٩)، ومعالم السنن للخطابي (٤/١٨٧).
(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٤٣٠).
(٤) الأضواء القرآنية (١٧٢).
(٥) سيأتي مزيد كلام عنه في المبحث الأول من الفصل الخامس في الباب الثاني.
(٦) سيأتي تخريجه في الفصل الأول من الباب الثاني.
(٧) أضواء على الصحيحين (١٦٧).

ومن المعلوم لدى عامة المسلمين أن إثبات صفات الله تعالى ـ من حيث الأصل ـ لا يلزم منه تشبيه ولا تمثيل.

وهذا الأسلوب يكاد يكون سمة غالبة على أغلب كتابات الطاعنين في الأحاديث النبوية من القدماء والمعاصرين؛ يقول العلامة أحمد شاكر رحمه الله: «ومن عجب أن تجد ما يقول هؤلاء المعاصرون، يكاد يرجع في أصوله ومعناه إلى ما قال أولئك الأقدمون، بفرق واحد فقط: أن أولئك الأقدمين ـ زائغين كانوا أم ملحدين ـ كانوا علماء مطلعين، أكثرهم ممن أضله الله على علم، أما هؤلاء المعاصرون، فليس إلا الجهل والجرأة، وامتضاغ ألفاظ يحسنونها، يقلدون فيها الكفر، ثم يتعالون على كل من حاول وضعهم على الطريق القويم»[١].



(١) مسند أحمد (٦/٥٢٣) من تعليقه في الحاشية.

المبحث الثالث

التسوية بين نصوص الأحاديث النبوية ونصوص الكتب المقدسة

نجد كثيرًا من الطاعنين في الأحاديث الصحيحة باعتبارها من الإسرائيليات، يسوّون بين نصوص الأحاديث النبوية ونصوص الكتب والأسفار المقدسة، فكل حديث صحيح وجدوا له ما يشابهه في الكتب السابقة، طعنوا فيه بكونه من الإسرائيليات التي دخلت الأحاديث الصحيحة، وهذا ناشئٌ عن عدم إدراكهم للفرق بين ما يرويه النبي ﷺ من أخبار بني إسرائيل ومصدرُه الوحي، وبين ما يُروى عن بني إسرائيل من أخبارهم، وكذلك عن عدم إدراكهم للتشابه أو التوافق الذي يكون بين الديانات السماوية مما لم ينله التحريف من كتب السابقين[(١)]، حتى إن بعضهم يسوق ما جاءت به الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ في أخبار بني إسرائيل، وما ورد في كتب أهل الكتاب في مساق واحد، محتجًا لدعواه بأن القرآن لم يأت بهذه التفاصيل التي نقلتها لنا كتب التراث[(٢)].

ويُعد المستشرقون والقرآنيون من أكثر أصناف القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات استخدامًا لهذا الأسلوب، **ومن الأمثلة عليه ما يلي:**

• في حديث: «**سبعة يظلهم الله في ظله...**»[(٣)] يزعم جولد زيهر أن قوله: «**ورجل تصدق، أخفى حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**» منقول من إنجيل متى: (٣:٦) حيث جاء فيه: «فإذا تصدقت فلا تعلم شمالك ما تخفي يمينك، لتكن

---

(١) وسيأتي في الفصل الأول من الباب الثاني إن شاء الله، مزيد بيان وتفصيل للشبهة التي نشأ عنها هذا الأسلوب، وهي: دعوى التشابه بين الأحاديث النبوية وما في أسفار الأمم السابقة.

(٢) انظر: داء الفصام بين الديني والوطني (الإسرائيليات في التفسير القرآني على ضوء تاريخية التوراة)، نضال عبد القادر الصالح (١١٤).

(٣) سيأتي تخريجه في الفصل الأول من الباب الثاني.

صدقتك في الخفية»[١].

• في الحديث القدسي: «**قال الله: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر...**»[٢] زعموا وجود التشابه الكبير بين نص الحديث وأحد نصوص سفر أشعياء[٣]، وأن كلماته تتطابق مع ما ورد في إنجيل توماس القبطي[٤]، وما ورد في بعض رسائل القديس بولس من أسفار العهد الجديد للمسيحيين، وبالتحديد في رسالة كورنثوس الأولى[٥].

• في حديث عائشة رضي الله عنها: «أنها اشترت نمرقة فيها تصاوير، فلما رآها رسول الله ﷺ قام على الباب فلم يدخل...»[٦]. يقول عبد الرزاق الدغري: «يعْتَبِرُ الحديث الصورة مظهرًا من مظاهر الشرك والوثنية، وهو في ذلك يتماثل مع النص التوراتي الوارد في سفر التثنية (٤/ ١٦)، والذي ينهى عن نحت التماثيل ورسم الصور»[٧].

• في حديث: «... **فإن المرأة خلقت من ضلع...**»[٨] يقول ابن قرناس: «ليس في القرآن ذكر لمسألة خلق المرأة من ضلع آدم؛ وإنما هي عقيدة يهودية تؤكد أن الراوي إما يهودي أو متأثر باليهودية، فجاء بهذا الادعاء من الرواية التوراتية التي تقول: «فأوقع الرب الإله سباتًا على آدم فنام، فأخذ واحدة من ضلاعه ملأ مكانها لحمًا، وبنى الرب الإله الضلع التي أخذها من آدم امرأة...»[٩].

وسيأتي في الفصل الأول من الباب الثاني إن شاء الله، مزيد بيان وتفصيل للشبهة التي نشأ عنها هذا الأسلوب، وهي: دعوى التشابه بين الأحاديث النبوية وما في أسفار الأمم السابقة.

---

(١) The Hadith and The New Testament, Vol. 2, P. 348.

(٢) سيأتي تخريجه في الفصل الأول من الباب الثاني.

(٣) The Material of Tradition II, p.2.

(٤) Divine Word and Prophetic Word in Early Islam, P. 8.

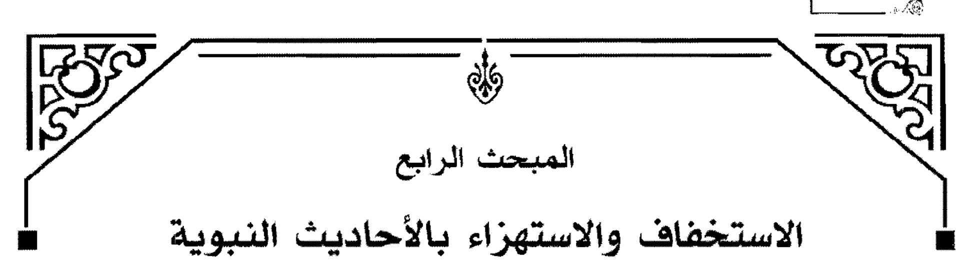
(٥) The Original sources of The Quran, by: W. ST. Clair Tisdall, P: 58.
المصادر الأصلية للقرآن، كلير تيسدل (٥٨)، وانظر: البدايات الأولى للإسرائيليات في الإسلام، حسني يوسف الأطير (٨٥).

(٦) سيأتي تخريجه في الفصل الأول من الباب الثاني.

(٧) المسيحية في الأحاديث النبوية، عبد الرزاق الدغري (٩٤، ٩٥).

(٨) سيأتي تخريجه في الفصل الرابع من الباب الثاني.

(٩) الحديث والقرآن، ابن قرناس (٣٦٨)، وانظر: قراءة في منهج البخاري ومسلم (١٩٣).



المبحث الرابع

الاستخفاف والاستهزاء بالأحاديث النبوية

من أخطر الأساليب التي يسلكها الطاعنون في الأحاديث النبوية؛ بدعوى تأثرها بالإسرائيليات: أسلوب الاستخفاف والاستهزاء بالأحاديث النبوية الصحيحة، والسخرية من معانيها ودلالاتها، وهو من أفعال المنافقين الذين قال الله ﷻ فيهم: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦]، فقضى الله ﷻ بكفرهم؛ لشناعة فعلهم، ومناقضته لأصول الإيمان بالله تعالى، فمن استهزأ بشيء فيه ذكر الله أو القرآن أو الرسول فهو كافر[١].

وفوق ما ذكرنا من شناعته في الدين، فهو يُعَدُّ أيضًا من المغالطات المنهجية في الحجاج، فإن «هذا الأسلوب[٢] على كثرة وروده في المحاورات فهو باطل، لا شك في ذلك؛ لأن مجرد الاستهزاء بأفكار الآخرين، وتصوير دعاويهم بصورة تبعث على السخرية، لا يعني أن هذه الأفكار باطلة»[٣].

ويظهر استعمال هذا الأسلوب لدى أغلب القائلين بهذه الدعوى، ومن الأمثلة على استعمال هذا الأسلوب عند القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات ما يلي:

• في حديث قصة جابر في غزوة الخندق[٤] يقول صالح أبو بكر: «إذا كان جابر بن عبد الله قد رأى أثر الجوع في وجه النبي ﷺ، ومعنى ذلك أنه بشر يجوع ويشبع، فكيف يعتريه الجوع ولعابه وبصاقه يجريان في فمه، وهما مصدر الشبع

---

(١) انظر: التوحيد لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب (١١٧، ١١٨)

(٢) يعني: أسلوب السخرية والاستهزاء.

(٣) الحجاج والمغالطة، رشيد الراضي (٣٠).

(٤) سيأتي تخريجه في المبحث الثالث من الفصل الأول في الباب الثاني.

لآلاف الجائعين من الرجال، أوليس من الغريب أن تبدأ القصة بظهور الجوع في وجه النبي [ﷺ]، ثم تنتهي ببركة بصاقه الذي أشبع الآلاف من الرجال؟! وكيف يجوع إذًا وهو صاحب هذا البصاق المغذي لآلاف الرجال؟!»[(١)].

• ويقول أيضًا في حديث تحنيك النبي ﷺ لعبد الله بن الزبير عند البخاري[(٢)]: «وإذا صدقنا بأن جوف النبي [ﷺ] كان مستودعًا للبركة، فأي وثنية نكون قد وقعنا فيها؟!»[(٣)].

• ويقول حسن حنفي في حديثه عن أحاديث الغيب: «وهناك علاقة بين الأحاديث الغيبية والأحاديث الطوال، فالأحاديث الغيبية طويلة، والأحاديث الطويلة غيبية، فالخيال يحتاج إلى مساحة، والتصور الفني لا حدود له»[(٤)]، فهو لا يؤمن بأحاديث الغيب، ويرى أنها مستمدة من الإسرائيليات وأساطير الشرق القديم[(٥)].

• ولا يترفّع حسن الصباغ عن الإسفاف في السخرية بحديث رسول الله ﷺ في تعليقه على حديث: «**بينا أنا نائم أطوف بالكعبة، فإذا رجل آدم سبط الشعر**...»[(٦)] فيقول: «هل تريد النصوص الإسلامية أن تقتل وتنهي إلى الأبد المسيح المؤلّه الذي لم تؤمن به.... ذلك المسيح المسيحي والمسلمون ينتظرون مسيحهم القرآني المخلّص يرفع عنهم النير، ويعيد لهم مكانتهم؟ هل كان مسيح المسيحية، مسيح الأناجيل، هو الدجال؟ وكم كان يشكّل ذاك المسيح هاجسًا قويًا في ذهن النبي محمد [ﷺ]! حتى يراهما معًا وفي وقت واحد ومكان واحد في منامه، ينبجس الواحد منهما من الآخر...»[(٧)].

• وفي حديث أبي هريرة ﷺ «**فقدت أمة من بني إسرائيل**...»[(٨)] يقول محمد جواد خليل: «يقول أبو هريرة أن أمة من بني إسرائيل مُسخت فأرًا، والدليل

(١) الأضواء القرآنية (١٥٦).
(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٤٦٩).
(٣) الأضواء القرآنية (١٥٣).
(٤) من النقل إلى العقل ـ من نقد السند إلى نقد المتن، حسن حنفي (٤٣٣).
(٥) من النقل إلى العقل ـ من نقد السند إلى نقد المتن (٢٥).
(٦) سيأتي تخريجه في المبحث الثاني من الفصل الرابع في الباب الثاني.
(٧) صحيح البخاري رؤية معاصرة (١١٦).
(٨) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٣٠٥).

على ذلك لأنهم إذا وضعوا لها لبن الإبل لم تشرب، وإذا وضع لها ألبان الشاء شربت. هل هذه الفئران الإسرائيلية الممسوخة لم تشرب لبن الإبل؛ وذلك لأن الله حرّمه عليها؟!»(١).

والأمثلة على ظهور هذا الأسلوب في كتابات القائلين بالدعوى كثيرة جدًّا؛ بل لا يكاد يخلو منه مؤلَّف من مؤلفاتهم.



(١) كشف المتواري في صحيح البخاري (٢/ ١٠٣).

المبحث الخامس

الرد بمجرد الاستشكال دون براهين

يكثر استخدام هذا الأسلوب عند القائلين بالدعوى، فبمجرد استشكال أحدهم لمعنى الحديث، نجده يُهرَع إلى التكذيب به، وإلصاق وصف الإسرائيليات به دون دليل ولا برهان.

• ففي حديث: «**لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات**...»[١] يتساءل محمد جواد خليل قائلًا: «ألم يعلم النبي إبراهيم الخليل أن في قوله: هذه المرأة أخته، سيطمع الملك في الاستيلاء عليها عَنوةً،... ففي هذا القول من الخلط العجيب ما ينبي عن الركاكة وفساد المعتقد والقريحة لهذا الراوي الوضاع الكذاب.... ولعمري إن هذه الرواية لمما يثبت انبثاق دين الوهابية عن الديانة اليهودية الصهيونية»[٢].

• وحول أحاديث الشفاعة يقول عبد الحسين العبيدي: «لقد اعتمدت هذه الروايات كسابقاتها على الأسطورة والخرافة، شأنها شأن أية مقطوعة من أدب الأساطير المبني على مفردات الإثارة والتشويق ومخالفة طبائع الأشياء؛ ليتمكن من لبِّ السامع، ويستحوذ عليه»[٣].

• وفي حديث قصة موسى ﷺ مع الحَجَر، يقول محمد جواد خليل: «من أين علموا أنه آدر؟... هل كانت زوجة النبي موسى هي التي قامت بفضح زوجها...؟ ثم ما سبب فرار الحجر بثوب موسى...؟ ولماذا يفضح الله نبيّه أمام قومه؟...ألا تشم أخي القارئ أن رائحة الوضع قد أزكمت أنوفنا من أستاذ أبي هريرة (كعب الأحبار) هذا الذي أدخل على روايات المسلمين الكثير من الإسرائيليات»[٤].

• وفي حديث أبي هريرة ﷺ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لم يتكلم في**

(١) سيأتي تخريجه في المبحث الثالث من الفصل الأول في الباب الثاني.
(٢) صحيح مسلم تحت المجهر، محمد جواد خليل (٢٤).
(٣) جولة في صحيح البخاري (١٦٩). (٤) صحيح مسلم تحت المجهر (٢٢).

المهد إلا ثلاثة...»[(١)] يقول ابن قرناس في محاولة منه لإظهار نفسه بمظهر المعظِّم لكلام الله، الواقف عند حدوده، الممتثل لأوامره، والمنتهي عن نواهيه: «هذه الخرافة غير مقبولة، حتى ولو كتبت في كتاب للأساطير الشعبية؛ لأنها من الخرافات الإسرائيلية التي نهى الله ـ سبحانه ـ المؤمنين أن يستمعوا لمثلها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ﴿١٠٠﴾﴾ [آل عمران: ١٠٠]، وقبل هذه الآية حذَّرنا القرآن منهم؛ لأن ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٨﴾﴾ [آل عمران: ٧٨]، ولكن يبدو أن القاصَّ لم يُعِرْ تحذير الله وتهديده أي اهتمام، فتشبه بهم، ولوى لسانه مثلهم بهذه القصة؛ لنحسبها منسوبة للرسول، ولا ندري إن كان القاص من أهل الكتاب الذين تظاهروا بالإسلام؛ ليبثوا مثل هذه الخزعْبِلات بين الناس»[(٢)].

• وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه: عن النبي ﷺ قال: «**إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مائة سنة**»[(٣)]، يزعم الأدهمي أن مما هو معروف عن أبي هريرة أخذه عن كعب الأحبار؛ فربما كانت روايته في هذا الحديث بوحي من كعب الأحبار، الذي ما إن سمع بروايته حتى قال: «صدق أبو هريرة...»[(٤)]. فالقضية عند الأدهمي إذن مجرد تخرص واحتمال! وكذا في جميع الأمثلة السابقة، لا تعدو التكذيب المجرد عن الدليل.

وهذا الاستشكال المجرد عن الدليل له أسباب، منها: الجهل بمعاني الأحاديث النبوية، والتعصب للمعتقدات عند أهل البدع، والانحراف الفكري عند بعض العلمانيين والعقلانيين، وغير ذلك.

وهو أسلوب يدل على جهل هؤلاء الطاعنين بطرق التعامل مع النصوص الشرعية؛ إذ إنه لا يلزم من صحة النص وثبوته أن لا يُشكِل فهمه على أحدٍ من الناس، ولو كان كذلك للزمهم الطعن في كثير من آيات القرآن الكريم التي يُشكِل

---

(١) سيأتي تخريجه في المبحث الأول من الفصل الثاني في الباب الثاني.

(٢) الحديث والقرآن، لابن قرناس (٨٠).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٨٨١).

(٤) قراءة في منهج البخاري ومسلم (٣٢٣).

فهمها على كثير من الناس، وهذا الإشكال الحاصل في بعض آيات القرآن[١] وبعض الأحاديث أمر مقصود للشارع؛ ليبتلي به عباده من مؤمن ومسلم بما أخبر به الشارع الحكيم، ومن معاند ومنكر لما استشكله عقله القاصر من الأخبار الصادقة عن الله ورسوله، وليفتح الله به للناس أبوابًا من العلم والتدبر في نصوص الشرع يرفعهم الله بها درجات في الدنيا والآخرة؛ ولهذا يقول المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا المعنى: «واعلم أن الناس تختلف مداركهم وأفهامهم وآراؤهم، ولا سيما في ما يتعلق بالأمور الدينية والغيبية؛ لقصور علم الناس في جانب علم الله تعالى وحكمته؛ ولهذا كان في القرآن آيات كثيرة يستشكلها كثير من الناس، وقد أُلِّفت في ذلك كتب. وكذلك استشكل كثير من الناس كثيرًا من الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ، . . . وبهذا يتبين أن استشكال النص لا يعني بطلانه. ووجود النصوص التي يستشكل ظاهرها لم يقع في الكتاب والسُّنَّة عفوًا؛ وإنما هو أمر مقصود شرعًا؛ ليبلو الله تعالى ما في النفوس، ويمتحن ما في الصدور، وييسر للعلماء أبوابًا من الجهاد يرفعهم الله به درجات»[٢].

فالحاصل إذن: أن الخلل الذي وقع فيه هؤلاء هو المغالاة في اعتماد النظر العقلي لنقد الأحاديث النبوية، فلم يعوا منشأ الإشكال الحاصل لديهم، ولم يسلكوا الطريق الصحيح للتعامل معه، فحصل من ذلك جهل مركَّب أوردهم رد نصوص الشرع الثابتة الصحيحة، استنادًا لعقولهم القاصرة، وسيأتي الكلام على شبهة رد الأحاديث بدعوى مخالفتها للعقل في الفصل الخامس من الباب الثاني.



---

(١) مما كتبه العلماء في مشكل القرآن على سبيل المثال: «تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة، و«مشكل إعراب القرآن» لمكي القيسي، و«باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن» للنيسابوري، و«تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء» لابن تيمية، وغيرها.

(٢) الأنوار الكاشفة (ص٣٠٨).



المبحث السادس

الطعن في عدالة الصحابة وضبطهم

«أجمع السلف والخلف من الأمة الإسلامية على فضل وإخلاص وأمانة الصحابة وعدالتهم»[١]؛ لما لهم من الفضل العظيم في حفظ هذا الدين ونشره، والجهاد بأنفسهم وأموالهم مع رسول الله ﷺ وبعده؛ لإعلاء كلمة الله، وقد رضي الله عنهم، وأعلى منزلتهم في كتابه؛ فقال: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

ووصفهم بأعظم الصفات وأجلِّها؛ فقال: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح: ٢٩].

وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تسبوا أصحابي، لا تسبوا أصحابي؛ فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أُحد ذهبًا ما أدرك مدَّ أحدهم ولا نصيفه**»[٢].

والطعن فيهم ليس كالطعن في غيرهم، فهم حملة هذا الدين ونَقَلته إلى الناس بعد رسول الله ﷺ، ومن طعن فيهم فقد طعن في الدين كله؛ قال أبو زرعة الرازي: «إذا رأيت الرّجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أنّ الرسول حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى ذلك كله إلينا الصحابة،

---

(١) أبو هريرة راوية الإسلام، محمد عجاج الخطيب (٣٤).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٦٧٣).

وهؤلاء الزّنادقة يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسُّنَّة، فالجرح بهم أولى»[١].

وروى الخطيب البغدادي بسنده إلى أبي داود السجستاني قال: «لما جاء الرشيد بشاكر رأس الزنادقة ليضرب عنقه، قَالَ: أَخْبِرني، لم تُعلّمون المتعلم منكم أول ما تعلمونه الرفض والقدر؟ قَالَ: أما قولنا بالرفض، فإنا نريد الطعن على الناقلة، فإذا بطلت الناقلة، أوشك أن يبطل المنقول...»[٢]؛ فلذا وجب إفراد الحديث عن الطعن فيهم بمبحث مستقل.

وعند استعراض كتابات الطاعنين في الأحاديث الصحيحة بدعوى تأثرها بالإسرائيليات على اختلاف أصنافهم، نجد أنه لا يكاد يخلو مؤلَف منها من التعرض لصحابة رسول الله ﷺ والطعن في عدالتهم وضبطهم؛ بل إن أول من قال بهذه الدعوى ـ بشر المريسي ـ كان مستنده الأساس: الطعن في عدالة الصحابي الجليل عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه وأنه يروي عن رسول الله ﷺ ما يأخذه عن أهل الكتاب[٣].

وممن طُعن فيه من الصحابة رضي الله عنهم بدعوى إدخالهم للإسرائيليات في أحاديث رسول الله ﷺ:

١ ـ **أبو هريرة** رضي الله عنه: وهو من أكثر الصحابة رضي الله عنهم تعرضًا للطعن في عدالته وضبطه؛ بدعوى تسببه في اختلاط الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، واستغلوا في ذلك ما ورد عنه في الأخذ عن كعب الأحبار، وحيث إنه أكثر الصحابة رضي الله عنهم رواية للحديث عن رسول الله ﷺ؛ فإن الطعن فيه رضي الله عنه يؤول إلى هدر جُلّ الأحاديث الصحيحة[٤].

٢ ـ **عبد الله بن عباس** رضي الله عنه: وقد اقترن اسمه بذكر الإسرائيليات عند جُلّ

(١) رواه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (١/ ١٧٥).
(٢) تاريخ بغداد (٥/ ٥٠٤).
(٣) انظر: نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي (٢/ ٦٣٤).
(٤) سيأتي الكلام حول هذا في الفصل التالي، عند الحديث عن أغراض القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات.

القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات[١] على اختلاف أصنافهم، محتجين في ذلك باعتماد جل المفسرين في ذكرهم للروايات الإسرائيلية على ما رُوي عنه رضي الله عنه.

٣ ـ **عبد الله بن عمرو بن العاص** رضي الله عنه: ومستندهم في الطعن فيه رضي الله عنه بهذه الدعوى ما ورد من حديث الزاملتين[٢]، فزعموا أنه كان يروي منها أخبار أهل الكتاب، وينسبها للنبي ﷺ.

٤ ـ **عبد الله بن سلام** رضي الله عنه: وذلك أنه كان على اليهودية قبل أن يسلم رضي الله عنه، فزعموا أنه نقل تعاليم اليهودية وأدخلها في الإسلام، فيقول أحدهم: «عبد الله بن سلام هو الآخر رمز من رموز الفكر الإسرائيلي»[٣].

٥ ـ **تميم الداري** رضي الله عنه: وذلك أنه كان على النصرانية قبل أن يسلم رضي الله عنه، فزعموا أنه نقل تعاليم النصرانية إلى الإسلام منذ أن قص على النبي ﷺ خبر الدجال والجساسة[٤]، يقول أبو رية: «وأول من تولى كبر هذه المسيحيّات تميم بن أوس الداري، وهو من نصارى اليمن»[٥]، ويقول سليمان حريتاني: «وكما اتخذت الإسرائيليات طريقها إلى الحديث بهدف إدراجها ضمن تعاليم الدين الإسلامي، وخلق نوع من التمازج الثقافي الأسطوري بين الأديان الكتابية، اتخذت المسيحيات النهج ذاته عن طريق تميم الداري، الذي كان يحدث بروايات وقصص عن الجساسة والدجال، وإبليس وملك الموت، والجنة والنار»[٦].

٦ ـ **عبد الله بن عمر** رضي الله عنه.

٧ ـ **أنس بن مالك** رضي الله عنه.

يقول حسني الأطير في سياق حديثه عن دخول الإسرائيليات في الأحاديث،

---

(١) أكثرهم إيغالًا في الطعن فيه الكاتب: (حسني يوسف الأطير) في كتابه: (ابن عباس وتحريف منهج القرآن في مبتدأ الدعوات الإلٰهية).

(٢) سيأتي تخريجه والكلام عليه في المبحث الثالث من الفصل الثالث في الباب الثاني.

(٣) سُنَّة الرسول المصطفى وأبجديات التحريف (٥٩٦).

(٤) سيأتي تخريجه في المبحث الثاني من الفصل الثاني في الباب الثاني.

(٥) أضواء على السُّنَّة المحمدية (١٥٤، ١٥٥).

(٦) توظيف المحرم (٨٩).

وأن دخولها كان على يد كعب الأحبار ومن روى عنه من صغار الصحابة: «لكن رسالة كعب وغايته تحققتا كما كان يريد على أيدي تلاميذه من صغار الصحابة: عبد الله بن عباس، أبي هريرة الدوسي، عبد الله بن عمر بن الخطاب، عبد الله بن عمرو بن العاص، أنس بن مالك، وشرذمة آخرين»[١].

وقد تعدَّدت صور الطعن في الصحابة ﷺ الواردة في كتاباتهم، **ويمكن إجمالها فيما يلي:**

ـ اتهام الصحابة ﷺ بالفتور والقعود عن كتابة الحديث، وعدّ ذلك من أهم أسباب دخول الإسرائيليات واختلاطها بالأحاديث، وفي هذا يقول هاشم الحسيني: «والذي لا يمكن التنكر له أن فتور الطبقة الأولى من الصحابة عن تدوين الأحاديث ـ مهما كانت أسبابه ـ قد يسَّر للعناصر الفاسدة التي اندست في صفوف المسلمين من اليهودية والنصرانية وغيرها من مشركي مكة وغيرها، ممن لم يدخل الإسلام قلبهم، قد يسر لهم الدس والكذب على الرسول، وإدخال الكثير من القصص وأخبار الأمم السابقة، وبخاصة اليهودية حسبما روتها التوراة وشروحها، وأضافوا قسمًا من تلك الأساطير إلى تفسير القرآن، ومن بين أولئك عبد الله بن سلام...، ولعل أول من تعاطى هذه المهنة تميم الداري... فانطلق يحدث في المسجد والمجتمعات بما لذَّ له وطاب بدون وازع من دين أو رقابة من أحد»[٢]، هكذا يتحدث عن صحابة رسول الله ﷺ وكأنما يتحدث عن أكذب الكذابين.

ـ اتهام الصحابة ﷺ بالجهل وعدم المعرفة، واحتياجهم لمن يبصِّرهم بأمور العلم والدين والعقيدة، ويعلِّلون ذلك بأنهم «يغلب عليهم رعي الشاء والماعز، وتجارة الإبل، وبعض الثمار، أو منتجات تلك البيئات المتخلفة، ومثل هؤلاء هم بطبيعة الحال لا شأن لهم بعلم أو معرفة، فضلًا عما يعيش فيه هؤلاء من خرافات وصدأ نفسي، وتخلف ذهني شديد[٣]، فهم من ثم أحوج ما يكونون إلى من يقودهم، ولا يستطيعون أن يعتمدوا على أنفسهم، خاصة في أمور العلم والعقيدة،

---

(١) ابن عباس وتحريف منهج القرآن (٨)

(٢) الموضوعات في الآثار والأخبار، هاشم معروف الحسيني (٢٢، ٢٣).

(٣) أستغفر الله من هذا الكلام لكني أنقله عن قائله ليُعلم خطرُ هذه الدعوى وشناعتها.

ولا يهتدون من دون غيرهم إلى سبيل»[١].

ـ اتهام بعض الصحابة ﷺ بالغفلة، واغترارهم بمرويات أهل الكتاب؛ يقول أبو رية: «رواية بعض الصحابة عن أحبار اليهود، كان من أثر وثوق الصحابة بمسلمة أهل الكتاب، واغترارهم بهم، أن صدقوهم فيما يقولون، ويروون عنهم ما يفترون»[٢]، ويقول: «وتلقى الصحابة ومن تبعهم كل ما يلقيه هؤلاء الدهاة[٣] بغير نقد أو تمحيص، معتبرين أنه صحيح لا ريب فيه»[٤]. ويؤكد رشيد رضا انخداع بعض الصحابة بكعب الأحبار وبما يرويه من الإسرائيليات في قوله: «وقد راجت دسيسته حتى انخدع به بعض الصحابة ورووا عنه، وصاروا يتناقلون قوله بدون إسناده إليه، حتى ظن بعض التابعين ومن بعدهم أنها مما سمعوه من النبي ﷺ، وأدخلها بعض المؤلفين في الموقوفات التي لها حكم المرفوع»[٥].

ـ الطعن في أمانتهم، وصدقهم، واتهامهم بالتدليس والكذب على رسول الله ﷺ، وتأثرهم بأهل الكتاب ومروياتهم ومصادرهم، فيقول إسماعيل أدهم في اتهام أبي هريرة ﷺ بإدخال الإسرائيليات إلى الحديث: «ويحتمل أنه كان نصرانيًّا قبل إسلامه، فشدة شغفه بمبادئ المسيحية إن دلت على شيء فإنما تدل على مسيحيته الأولى، وليس لدينا دليل يثبت لنا أنه كان صادقًا في إسلامه، أو أنه لازم الرسول مدة حياته... هذا إلى أن البحث التنقيبي في مجموعة الأحاديث التي رويت عنه يكشف بصورة جلية أنه اعتمد على المصادر المسيحية في وضع الأحاديث؛ إذ النصرانية بآرائها وأساطيرها ومعتقداتها جلية في مجموعة أحاديثه، حتى إنه وضع على لسان الرسول [ﷺ] بعض فقرات الإنجيل، ولم يتورع من أن يسند إليه الشيء الكثير من أساطير المسيحية»[٦]، ويقول عن ابن عباس ﷺ: «لقد استغل ابن عباس مركزه الاجتماعي في نشر مجموعة من الأحاديث منتحلة على الرسول [ﷺ] وكان

(١) ابن عباس وتحريف منهج القرآن (٩٥).
(٢) أضواء على السُّنَّة المحمدية (١٣٧).
(٣) يعني: مسلمة أهل الكتاب أمثال: عبد الله بن سلام ﷺ وكعب الأحبار.
(٤) أضواء على السُّنَّة المحمدية (١٢٠)، وانظر: الأضواء القرآنية (٥٢).
(٥) مجلة المنار (٢٨/٧٤٧).
(٦) من مصادر التاريخ الإسلامي، إسماعيل أحمد أدهم (٢٤، ٢٥).

مصدر اعتماده فيما اختلق الأساطير الإسرائيلية وما اتصل بها من الميثولوجيا القديمة»[(١)]، وعن مصادر ابن عباس يقول: «المصادر التي أخذ عبد الله بن عباس عنها معلوماته مجهولة لنا، غير أن النظر التنقيدي لمجموعة الأحاديث المنسوبة إليه على أنه راويها، لا يترك مجالًا للشك في أنها أتت من المصادر اليهودية؛ فلقد جمع ابن عباس كل ما يتفق والقرآن من الأساطير اليهودية ووضعها على لسان الرسول، ولم يفعل أكثر من ترديد ما في التوراة، مستمدًّا مادته من الأساطير الإسرائيلية التي تجمعت بين دفَّتي العهد القديم، حائكًا حول الإسرائيليات التي في تضاعيف القرآن»[(٢)]، ثم يستطرد مبيِّنًا الأسبابَ أو المسوِّغاتِ التي جعلت ابن عباس دون غيره من الصحابة يقوم لهذه الْمَهمة، أنه نشأ «في أواخر عهد الرسول [ﷺ] ولمس نتائج الانقلاب العظيم الذي أحدثه الرسول [ﷺ] في القبائل العربية، وعُمِّر إلى عصر الفتوحات، . . . ورأى مدينة البيزنطيين، ووقف على جانب من حضارة الأكاسرة، وعرف روح عصره وحاجات جيله، وأحس بجمود الإسلام إزاء الروح المرنة التي لمسها عند أبناء هذه الحضارات، فقام يعمل على التوفيق بين روح الإسلام وروح عصره، واقفًا نفسه على تكميل مَهمة النبي [ﷺ] الذي لم يقف على روح مدينة الأكاسرة والبيزنطيين وقوفًا صحيحًا»[(٣)].

وفي رميهم بالتدليس رضي الله عنهم يقول هاشم الحسيني: «إن الصحابة الذين انخدعوا بكعب الأحبار ووهب وغيرهما ممن اندسوا بين صفوف المسلمين؛ بقصد التخريب والتشويش، ورووا عنهما وعن غيرهما ـ قد أسندوا تلك المرويات إلى النبي ﷺ أو إلى أحد الصحابة، وبدون ذلك لا يقبلها أحد، ولا تتم الغاية من إدخالها بين المرويات عن النبي ﷺ ومما لا شك فيه بأن إسنادها إلى غير رواتها الأصليين هو من التدليس والتضليل اللذين أنكرهما السُّنَّة بين مرويات الصحابة، لا لشيء إلا لأن بعض هؤلاء المدلسين من الصحابة، وبعضهم الآخر قد اعتمد مروياتهم الشيخان البخاري ومسلم في صحيحيهما»[(٤)].

ـ الدعوة إلى ضرورة دراسة أحوال الصحابة مهما تكن منزلتهم، ومراجعة

---

(١) من مصادر التاريخ الإسلامي (٦٣). (٢) المصدر السابق (٦٤).
(٣) المصدر السابق (٦٣، ٦٤).
(٤) الموضوعات في الآثار والأخبار، هاشم الحسيني (٦٣).

مروياتهم؛ للكشف عن الإسرائيليات التي اختلطت بالأحاديث؛ فيقول يوسف الأطير: «إن مراجعة الإسرائيليات في الإسلام تكشف عن جانب كبير بالغ الخطر والأهمية من هذه الأسفار، نفذ إلى الرواة والمحدثين الأولين على نحو بلغ في بعض الأحيان من دقة النقل، ومطابقة الأصل، حدًّا يثير الدهشة، ويستوجب إعادة النظر بجدية وحزم في بعض الأحاديث والآثار التي ترفع إلى الرسول ﷺ واستئناف البحث بشأن بعض هؤلاء الرواة مهما تكن منزلتهم في الإسلام، ومن أخص هؤلاء ذلك الصحابي المشهور أبو هريرة الدوسي، الذي كان يزعم ـ فيما نقلوا عنه ـ أنه لا يقرأ ولا يكتب، فهل كان حقًّا لا يقرأ ولا يكتب؟»(١)؛ وذلك لأنه يرى أن الصحابة ﷺ هم البوّابة التي من خلالها نفذت الإسرائيليات للحديث؛ فيقول: «وانتصرت الإسرائيليات بعد رحيل محمد [ﷺ]، وجاء انتصارها على يد رجل من أهل بيته اسمه عبد الله بن عباس»(٢)، وفي موضع آخر يقول: «لكن رسالة كعب وغايته تحققتا كما كان يريد على أيدي تلاميذه من صغار الصحابة: عبد الله بن عباس، أبي هريرة الدوسي، عبد الله بن عمر بن الخطاب، عبد الله بن عمرو بن العاص، أنس بن مالك، وشرذمة آخرين»(٣).

والجواب عن هذه الطعون على سبيل الإجمال(٤) كالآتي:

أولًا: إن عدالة الصحابة ﷺ ثابتة بتعديل الله لهم وهو العليم بهم الخبير بأحوالهم، وبتعديل رسول الله ﷺ لهم، **فمن القرآن الكريم:**

قول الله تعالى: ﴿وَالسَّـٰبِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَـٰجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقول الله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَـٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾ [الفتح: ١٨].

---

(١) البدايات الأولى للإسرائيليات في الإسلام، حسني يوسف الأطير (ص٧٨).

(٢) ابن عباس وتحريف منهج القرآن (٨). (٣) المصدر السابق (٨).

(٤) سياتي الجواب على سبيل التفصيل عما رُمي به الصحابة المذكورون مما يتعلق برواية الإسرائيليات في الباب الثاني (المبحث الثاني من الفصل الثاني، والمبحث الثالث من الفصل الثالث).

وقول الله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحشر: ٨، ٩].

والآيات في هذا المعنى كثيرة وهي صريحة في إثبات عدالتهم وتزكيتهم ﷺ.

ووردت في السُّنَّة أحاديث كثيرة زكّى فيها النبي ﷺ أصحابه ﷺ وبيّن منزلتهم وفضلهم، ومن ذلك:

قوله ﷺ: «**ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب**»(١). قال ابن حبان: «وفي قوله ﷺ: «**ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب**»، أعظم الدليل على أن الصحابة كلهم عدول ليس فيهم مجروح ولا ضعيف إذ لو كان فيهم مجروح، أو ضعيف، أو كان فيهم أحد غير عدل، لاستثنى في قوله ﷺ، وقال: ألا ليبلغ فلان وفلان منكم الغائب. فلما أجملهم في الذكر بالأمر بالتبليغ من بعدهم، دل ذلك على أنهم كلهم عدول»(٢).

ومنها قوله ﷺ: «**خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم...**»(٣).

وقوله ﷺ: «**لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده، لو أنفق أحدكم مثل أُحد ذهبًا ما أدرك مدَّ أحدهم ولا نصيفه**»(٤).

فهذه الأدلة وغيرها تنصُّ على أن الصحابة ﷺ معدّلون بحكم الله ﷻ ورسوله ﷺ وكفى به حكمًا. قال الخطيب البغدادي بعد أن نقل عدّة أحاديث في هذا المعنى: «والأخبار في هذا المعنى تتسع، وكلها مطابقة لما ورد في نص القرآن، وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة، والقطع على تعديلهم ونزاهتهم، فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى لهم المطلع على بواطنهم إلى تعديل أحد من الخلق لهم»(٥).

ثانيًا: إن هذه العدالة الثابتة لهم ﷺ لا تعني العصمة من الوقوع في الخطأ،

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠٥)، ومسلم في «صحيحه» (١٦٧٩).
(٢) صحيح ابن حبان (١/ ١٦٢) (٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٦٥٠).
(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٦٧٣)، ومسلم في «صحيحه» (٢٥٤١).
(٥) الكفاية (١/ ١٧٤)

ولكن الواقع والحس يشهدان أنهم رضي الله عنهم لم يقع منهم الكذب، والعصمة لمجموعهم لا لأفرادهم فلا يُجمعون على خطأ.

ثالثًا: إن الله عز وجل اختارهم لحمل دينه وشريعته للناس، وحكمة الله تقتضي أن يكون من اختارهم لذلك هم أعلى هذه الأمة منزلة وفضلًا بعد رسوله صلى الله عليه وسلم، وأصدقهم إيمانًا، وأزكاهم نفوسًا، وأعلمهم وأعرفهم بدينه.

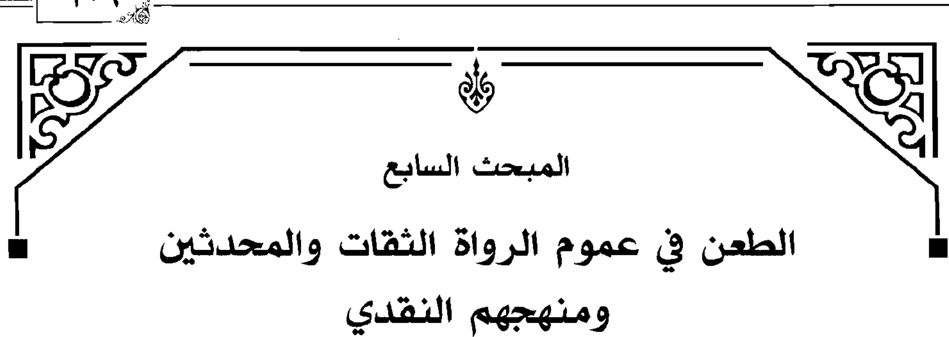
يقول شيخ الإسلام ابن تيمية متحدثًا عن قوة حفظ الصحابة رضي الله عنهم وفهمهم: «فهذه الطبقةُ كان لها قوَّةُ الحفظ والفهم والفقه في الدين والبصر بالتأويل، ففجَّرت من النصوص أنهارَ العلوم، واستنبطَت منها كنوزَها، ورُزِقَت فيها فهمًا خاصًّا»[1].

ويشير ابن القيم رحمه الله إلى فضل الصحابة رضي الله عنهم وما آتاهم الله من العلم والحكمة في سياق ردِّه على من زعم أن المسلمين بنوا أساس دينهم على رواية عوامٍّ من الصحابة، فيقول: «فإنهم وإن كانوا أُميين، فمذ بعث الله فيهم رسوله، زكاهم وعلمهم الكتاب والحكمة، وفضلهم في العلم والهدى، والمعارف الإلٰهية، والعلوم النافعة المكملة للنفوس على جميع الأمم، فلم تبق أمة من الأمم تدانيهم في فضلهم وعلومهم وأعمالهم ومعارفهم... وكيف يكونون عوامَّ في ذلك، وهم أذكى الناس فطرة، وأزكاهم نفوسًا؟! هم يتلقونه غضًّا طريًّا، ومحضًا لم يشب عن نبيِّهم، وهم أحرص الناس عليه، وأشوقهم إليه»[2].



(١) الانتصار لأهل الأثر (١٣٧).

(٢) هداية الحيارى (٢٧٥، ٢٧٦).



المبحث السابع

الطعن في عموم الرواة الثقات والمحدثين ومنهجهم النقدي

المطلب الأول

الطعن في عموم الرواة الثقات

إذا كان الصحابة ﷺ على جلالة قدرهم وعظيم فضلهم لم يسلموا من الطعن فيهم؛ بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، فكيف بمن دونهم من الرواة الثقات؟! فقد طعن القائلون بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات في عدد منهم بأبشع العبارات، حتى بلغ بهم أن اتهموا بعضهم بالكفر والزندقة دون دليل ولا برهان صحيح، وزعموا أنهم أسندوا الكثير من الإسرائيليات للنبي ﷺ.

يقول سليمان حريتاني في سياق حديثه عن كعب الأحبار ووهب بن منبه: «وتسربت إلى الحديث بواسطة هؤلاء وسواهم من اليهود الذين أسلموا طائفة من المرويات وأقاصيص التلمود ـ الإسرائيليات ـ التي ما لبثت أن أصبحت جزءًا من الأخبار الدينية والتاريخية، ولولا أنهم أسندوا تلك المرويات للنبي ﷺ أو إلى أحد الصحابة لأحبطت الغاية من إدخالها، ولم يقبل بها أحد»[1].

ومن هؤلاء الرواة الذين طُعن فيهم بتهمة إدخال الإسرائيليات للأحاديث النبوية ونسبتها للرسول ﷺ:

١ ـ **كعب الأحبار**[2]: وهو من أكثر التابعين تعرُّضًا للطعن فيه بدعوى تأثر

---

(١) توظيف المحرم (٨٨).

(٢) كعب بن ماتع الحميري، أبو إسحاق، المعروف بكعب الأحبار، ثقة من الثانية، كان على دين يهود فأسلم وقدم المدينة، ثم خرج إلى الشام، فسكن حمص حتى توفي بها سنة (٣٢هـ). وليس له في البخاري رواية إلا حكاية لمعاوية فيه، وله في مسلم رواية لأبي هريرة عنه من طريق الأعمش عن أبي صالح، روى عن النبي ﷺ مرسلًا، وعن عمر وصهيب =

الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، فلم يكتفوا بالطعن في عدالته وصدقه حتى شكّكوا في إيمانه؛ يقول الشيخ محمد رشيد رضا ـ وهو من أشد المتحاملين عليه ـ: «كعب الأحبار الذي أجزم بكذبه؛ بل لا أثق في إيمانه»[(١)]؛ بل صرّح باتّهامه بالزندقة في قوله: «وقد حققنا من قبلُ أن كعب الأحبار من زنادقة اليهود الذين أظهروا الإسلام والعبادة؛ لتُقبل أقوالهم في الدين، وتُحمل على الرواية عن أنبياء بني إسرائيل»[(٢)]، وفي حين أثنى بعض الصحابة ﷺ على علم كعب، وشهدوا له أنه أصدق المتحدثين عن كتب أهل الكتاب[(٣)]، نجد الشيخ رشيد رضا يخالفهم، فيزعم أنه شرُّ رواة الإسرائيليات، أو أشدهم تلبيسًا وخداعًا للمسلمين[(٤)].

هذا، وإن الناظر في كتابات القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، يجد أن جُلَّهم[(٥)] يعتمدون رأي رشيد رضا في كعب الأحبار،

= وعائشة، وعنه ابن امرأته تبيع الحميري ومعاوية وأبو هريرة وابن عباس ومالك بن أبي عامر الأصبحي وعطاء بن أبي رباح وآخرون. انظر: تهذيب التهذيب (٨/ ٤٣٨)، وتقريب التهذيب (٤٦١).

(١) مجلة المنار (٢٧/ ٦٩٧). (٢) مجلة المنار (٢٨/ ٧٥٢).

(٣) من ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه (٧٣٦١) قال: قال أبو اليمان: أخبرنا شعيب، عن الزهري: أخبرني حميد بن عبد الرحمٰن، سمع معاوية، يحدث رهطًا من قريش بالمدينة، وذكر كعب الأحبار فقال: «إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب»، وقول معاوية أيضًا عنه: «ألا إن كعب الأحبار أحد العلماء، إن كان عنده لعلم كالثمار، وإن كنا فيه لمفرطين» الطبقات الكبرى لابن سعد (٢/ ٢٧٣)، وقول أبي الدرداء ﷺ: «إن عند ابن الحميرية لعلمًا كثيرًا» الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٣١٠) وسيأتي مزيد ذكر لهذا، وبيان معنى الكذب في قول معاوية ﷺ في المبحث الثالث من الفصل الثاني في الباب الثاني.

(٤) مجلة المنار (٢٧/ ٧٨٣).

(٥) انظر: أضواء على السُّنَّة المحمدية، لأبي رية (١٤٧) إذ يقول ممتنًّا لرشيد رضا في تنبهه لأباطيل كعب: «ولم نجد في هذا العصر؛ بل في العصور المتأخرة، من فطن لدهاء كعب ووهب وكيدهما، مثل الفقيه المحدث السيد محمد رشيد رضا ﷺ» أضواء على السُّنَّة (١٤٧)، وأبو هريرة وأحاديثه في الميزان، نور الدين أبو لحية (٨٢، ٨٣) إذ يقول منوِّهًا لمكانة رشيد رضا عند أهل السُّنَّة: «وقد أشار الشيخ محمد رشيد رضا ـ وهو مرضي عنه لدى كثير من السلفيين ـ إلى الخطورة التي يشكّلها كعب الأحبار» ثم نقل عدة نصوص عن مجلة المنار. وانظر أيضًا: توظيف المحرم، سليمان حريتاني (٨٨) حيث يقول المؤلف: «ومن الذين فطنوا إلى دهاء كعب الأحبار ووهب بن منبه وكيدهما في العصور الحديثة الفقيه المحدث السيد محمد رشيد رضا»، ثم نقل عنه نقولًا في هذا.

ويعوّلون عليه، ويستدلون به، وإن كان قد سبقه من سبقه من المستشرقين إلى الطعن في كعب؛ أمثال جولد زيهر[١].

ويزعم نيازي أن كعبًا كان يختلق الأحاديث ويرويها عن النبي ﷺ فيقول: «كعب الأحبار ـ وهو من يهود المدينة ـ روى كثيرًا من الأحاديث، ودخلت على يديه الإسرائيليات إلى دين الإسلام، وبكثرة بعد أن نسبها إلى لسان الرسول الكريم افتراء»[٢].

وثمة نظرةٌ أخرى للمستشرقين في كعب، تختلف عما ذهب إليه جولد زيهر وغيره ممن نقلتُ أقوالهم آنفًا، وهي نظرة تتسم بالتبجيل والإكبار لكعب؛ ولكنها نظْرة تنطوي على كيد، حيث تهدف إلى إبراز أثره في نقل كثير من تعاليم الديانة اليهودية للإسلام، والتنويه بفضل العقلية اليهودية في إثراء الرواية الإسلامية، فيجعلون ذلك محمدة له، وممن تبنى هذه النظرة المستشرق إسرائيل ولفنسون[٣] في كتابه «كعب الأحبار» فيقول: «ولكن مما لا شك فيه أن (مسلمة بني إسرائيل) في الجزيرة العربية كانت من العوامل القوية في توجيه أنظار الصحابة والتابعين إلى المصادر اليهودية، حتى ظهرت آثار العقلية اليهودية في جملة مصنفات متصلة بالحديث والفقه والتفسير وقصص الأنبياء»[٤].

٢ ـ وهب بن منبه[٥]: وهو عند أصحاب هذه الدعوى قرين كعب الأحبار في تهمة إدخال الإسرائيليات في الأحاديث الصحيحة؛ إذ لا يكاد يأتي ذكر لكعب

---

(١) انظر: المذاهب الإسلامية في التفسير له (٧٢).

(٢) دين السلطان (١٢١).

(٣) إسرائيل ولفنسون (Wolfensohn Israel 1899-1980) مستشرق يهودي متخصص في الدراسات الإسلامية والتاريخ اليهودي، ذهب إلى مصر وحصل على الدكتوراه من جامعة القاهرة في «تاريخ اليهود في بلاد العرب وصدر الإسلام». انظر: موسوعة المستشرقين اليهود (٢٠٧).

(٤) كعب الأحبار ـ مسلمة أهل الكتاب في الإسلام، إسرائيل ولفنسون (١٥).

(٥) وهب بن منبه بن كامل اليماني، أبو عبد الله الأبناوي، روى عن بعض الصحابة؛ كأبي هريرة، وأبي سعيد، وابن عباس، وابن عمر، وابن عمرو بن العاص، وجابر، وأنس، وغيرهم، وعنه ابناه عبد الله وعبد الرحمٰن، وابنا أخيه عبد الصمد وعقيل، وعمرو بن دينار، وغيرهم، ثقة من الثالثة، قال الذهبي: «روايته للمسند قليلة، وإنما غزارة علمه في الإسرائيليات، ومن صحائف أهل الكتاب، مات سنة بضع عشرة ومائة». انظر: تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٦)، تقريب التهذيب (٥٨٥)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٤٤).

عندهم إلا ويُقرن معه وهب، ورغم أن وهبًا متأخر عن كعب، فقد ولد بعد وفاة كعب بسنتين؛ بَيْدَ أن أبا رية من فرْطِ غُلوه في هذه الدعوى وحماسه لها يُمعِن في الجهل، فيزعم رواية بعض الصحابة عن وهب[١]، مع أن وهبًا لم يُدرك أحدًا من الصحابة.

٣ ـ محمد بن إسحاق[٢]: فقد استغل الطاعنون ما ثبت عنه من روايته عن أهل الكتاب، فزعموا أنه أدخل الإسرائيليات في الأحاديث النبوية، وأنه يجعل ما يأخذه عن أهل الكتاب عن رسول الله ﷺ[٣].

٤ ـ عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج[٤]: يقول أبو رية: «وممن كان يبثُّ في الدين الإسلامي مما يخفيه قلبه: ابنُ جريج الرومي الذي مات سنة (١٥٠هـ)، وكان البخاري لا يوثِّقه، وهو على حق في ذلك؛ قال الذهبي في تذكرة الحفاظ: إنه من أصل رومي، فهو نصراني الأصل، ويقول عنه بعض العلماء: إنه كان يضع الحديث»[٥].

ولم يقل أحد من العلماء: إنه يضع الحديث، فهي من عنديات أبي رية، وما أكثر عندياته، وغاية ما ذكره الذهبي أنه يدلس، فقال: «كان ابن جريج ثبتًا؛ لكنه يدلس»[٦].

المطلب الثاني

الطعن في المحدثين ومنهجهم النقدي

لقد امتنَّ الله تعالى على هذه الأمة أن حفظ لها دينها، فتكفل بحفظ كتابه؛ فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩]، وهيَّأ لسُنَّة نبيّه رجالًا

---

(١) أضواء على السُّنَّة (١٢٣)، وهو في هذا يتبع أحمد أمين.

(٢) محمد بن إسحاق بن يسار المدني القرشي المطلبي مولاهم، أبو بكر، إمام المغازي، صدوق يدلس، ورُمي بالتشيع والقدر، توفي سنة (١٥٠هـ)، وقيل: بعدها. انظر: تهذيب التهذيب (٩/ ٣٨)، وتقريب التهذيب (٤٦٧).

(٣) انظر: المواجهة بين القرآن والإسرائيليات (٧٤).

(٤) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي، مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل كثير الحديث، وكان يدلس ويرسل، من السادسة، مات سنة (١٥٠هـ)، وقيل: بعدها. انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٤٠٢)، وتقريب التهذيب (٣٦٣).

(٥) أضواء على السُّنَّة (١٦٢).

(٦) تذكرة الحفاظ (١/ ١٢٨).

أفذاذًا أفنوا أعمارهم في خدمتها، وحفظها، وتمييز صحيحها من سقيمها، فالتمسوا «الحق من وجهته، وتتبعوه من مظانِّه، وتقربوا إلى الله تعالى باتباعهم سنن رسول الله ﷺ، وطلبهم لآثاره وأخباره، برًّا وبحرًا وشرقًا وغربًا.

يرحل الواحد منهم راجلًا مُقْويًا في طلب الخبر الواحد، أو السُّنَّة الواحدة، حتى يأخذها من الناقل لها مشافهة، ثم لم يزالوا في التنقير عن الأخبار والبحث لها، حتى فهموا صحيحها وسقيمها،... فنبّهوا على ذلك حتى نجم الحق بعد أن كان عافيًا، وبسق بعد أن كان دارسًا، واجتمع بعد أن كان متفرقًا، وانقاد للسنن من كان عنها معرضًا، وتنبه لها من كان عنها غافلا»[(١)].

ولكن أعداء السُّنَّة في كل زمان ومكان سلكوا سبيل الطعن في هؤلاء الأفذاذ؛ لأجل رد الأحاديث الصحيحة التي لم توافق أهواءهم، أو قصُرت عنها أفهامهم، وهكذا فعل أكثر القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، فرموهم بالغفلة والتساهل في قبول الأحاديث، يقول أحدهم بلغة الحريص المتأسف: «ما نأسف له حقًّا هو غفلة رجال الحديث وتساهلهم في قبول الحديث من كل من هبّ ودبّ دون دراسة أو تمحيص، وكان المفروض بالبخاري وغيره ممن تصدوا لرواية الحديث، الاحتماء من هذا المنزلق بدراسة تلك الروايات دراسة موضوعية ومحاكمتها وفقًا لكتاب الله، ولو أنهم تدبروا قليلًا، لانتهوا إلى نبذها وطرحها جميعًا؛ لأنها مما لا يقرُّه عقل، ولا يقبله وجدان»[(٢)].

ولجهل هؤلاء بالمنهج الصحيح الذي أذن به النبي ﷺ في الرواية عن أهل الكتاب؛ نجدهم يُشنّعون على كل من أورد هذه الروايات من المفسرين وشراح الحديث، ممتطين ذلك طريقًا للطعن في الأحاديث الصحيحة، فيزعم أحدهم متحدثًا عن ابن حجر رحمه الله أنه كان غافلًا عن خطورة الإسرائيليات فيقول: «من خلال استقراء الروايات الإسرائيلية الواردة في فتح الباري للإمام ابن حجر العسقلاني رحمه الله ومتابعة تعليقاته على هذه الروايات، بدا لنا بوضوح أن قضية «خطورة الإسرائيليات» لم تكن في ذهنه على الإطلاق، ومن ثم لم يكن له موقف تجاهها، الأمر الذي

(١) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (١٢٧، ١٢٨) (بتصرف يسير).

(٢) جولة في صحيح البخاري (٢٠١).

انعكس جليًا على ما أورده من روايات، وإن كان في سندها أحد من مسلمة بني إسرائيل»[١].

وقد جعل مثالًا لذلك الحديث الصحيح: «**خلق الله آدم على صورته**»[٢] فيقول: «والأعجب من هذا كله أن العسقلاني رَحِمَهُ اللَّهُ سعى لتبرير بعض هذه الروايات الإسرائيلية... بل نقل لنا ما قيل في رواية: «**إن الله خلق آدم على صورة الرحمٰن**» دون أن يعقّب بالرفض لهذه الرواية»[٣].

ويزعم عبد الرزاق الدغري ـ في حديثه عن أحاديث الشفاعة والجنة والنار ـ أن المسلمين حاولوا من خلال هذه الأحاديث رسم صورة مميزة لنبيِّهم في اليوم الآخر عندما وصفوه وهو جالس على يمين العرش، متأثرين في ذلك بالصورة التي ترسمها الأناجيل لعيسى وهو جالس على يمين الآب[٤]، ثم يستنتج من هذا استنقاص المسلمين للنصارى، ويعزو وجود مثل هذه الأحاديث في مجاميع الحديث إلى أن منهج المحدثين اعتنى بالسند أكثر من المتن، فيقول: «... فغلب على هذه الأحاديث منزع إيديولوجي مغالٍ من خلال رسم إلٰه مناصر للمسلمين وللنبوة المحمدية، واعتبار أن الجنة لهم دون سواهم، وتكفير الآخرين، وتؤكد هذه الأحاديث أن الصحيحين لا يخلوان من الروايات الموضوعة واللافتة للانتباه، وأن منهج الجمع والتصنيف اعتنى بالسند أكثر من المتن»[٥].

ويطعن عبد الحسين العبيدي في أحاديث الإسراء والمعراج زاعمًا أنها من الإسرائيليات فيقول: «إن استيعاب مثل هذه الروايات يستدعي تجميد العقل وإغفال المنطق، فقد تضمنت إساءات لكل ما هو قيّم ومقدس في عقيدة المسلم.. وقد اعترف بعض العقلاء من علماء العصور المتأخرة[٦] أن هذه الروايات وأشباهها إنما

---

(١) الإسرائيليات في فتح الباري، محمد جلاء إدريس (٢٢٥).
(٢) سيأتي تخريجه في الباب التالي عند الكلام على الطعن الوارد على الحديث، والشبهة التي نشأ عنها ذلك الطعن.
(٣) الإسرائيليات في فتح الباري، محمد جلاء إدريس (٢٢٧).
(٤) المسيحية في الأحاديث النبوية، عبد الرزاق الدغري (٩٩).
(٥) المسيحية في الأحاديث النبوية (١٠٤).
(٦) عجبًا لهذا! فالمنكرون للأحاديث الصحيحة في العصور المتأخرة هم عنده من العقلاء، والذين قال رسول الله ﷺ مثنيًا عليهم في الحديث الصحيح عند البخاري (٢٦٥٢): =

هي من الإسرائيليات التي أُدخلت على عقائد المسلمين وتراثهم»[(١)]، ثم يعزو دخول هذه الإسرائيليات إلى جهل الرواة وغفلة المحدثين وضعف أمانتهم قائلًا: «. . . فقد تسابق هؤلاء الرواة في استخراج أحاديث كثيرة غير معقولة من واقعة الإسراء والمعراج التي اتُّخِذت منها متكئًا وكيسًا يستخرجون منه ما يشاؤون ساعة ما يشاؤون؛ مما أفسد عقائد الناس، ودفعهم إلى متاهات الجهالة والضلال، سيّما وأن غالبية علماء المسلمين لم يقفوا موقفًا منسجمًا مع مسؤولياتهم الجسيمة أمام خلق الله، فمنهم من آثر السلامة وصدّق بكل شيء، وألقى بالتبعة على ذمة من كان قبله، ومنهم من تحرّج وتوقف ولم يبدِ رأيًا، . . . . ومنهم من يعرف؛ لكنه يخشى الناس أو السلطان، فارتأى أن يسكت ويتمتع بكل ملذات السكوت»[(٢)].

إن قومًا لم يتورعوا عن الطعن على أشرف هذه الأمة بعد رسولها ـ صحابته الكرام رضي الله عنهم ـ ماذا عساهم أن يقولوا فيمن جاء بعدهم؟ فها هو الحافظ، العالم، الفذ، الجهبذ، الإمام الذهبي يُطعن في أمانته بدعوى أثر الإسرائيليات على الأحاديث الصحيحة، فيقول أحدهم: «ومصيبة المصائب أن الإمام الذهبي يرى أن كل نسخ التوراة محرفة إلا النسخة التي كانت بحوزة هذا اليهودي. . . لكن الذي دعا الذهبي لذلك المزايدة على العقيدة، وحفظ ماء وجوه الصحابة الذين تركوا سُنَّة رسول الله [ﷺ] وأمعنوا في نشر الإسرائيليات التي استقوها عن هذا اليهودي»[(٣)].

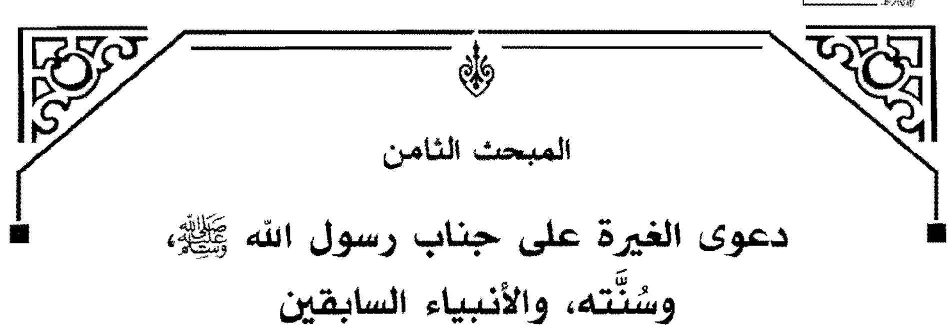
هذه نماذج من طعون القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات في المحدثين ومنهجهم النقدي، وسيأتي في الباب الثالث من هذا البحث الجواب عن هذه الطعون الآثمة، ويبين ما فيها من تُهم كاذبة، ومنهجية زائغة، وما نشأت عنه من جهل وقلة حيلة.

= **«خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»** هم عنده من الجهّال الذين ليس لهم ذمة ولا أمانة؛ ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ۝٢٢﴾ [النجم: ٢٢].

(١) جولة في صحيح البخاري، عبد الحسين عبد الهادي العبيدي (١٣٤).

(٢) جولة في صحيح البخاري (٢٠٧).

(٣) سُنَّة الرسول المصطفى وأبجديات التحريف (٥٩٧).



المبحث الثامن

دعوى الغيرة على جناب رسول الله ﷺ، وسُنَّته، والأنبياء السابقين

إن من أعجب العجب أن يكون المدَّعون للغيرة على جناب رسول الله ﷺ وسُنَّته، ومكانة الأنبياء، هم من يردُّون الأحاديث الصحيحة الثابتة عنه ﷺ، المسرفون في الطعن على صحابته ﷺ؛ ولكن كما تقدم آنفًا أن من يعوزه الدليل الصحيح على دعواه، فلا بد أن يتدثر بما يغطي به جنايته، ويُخفي به باطله.

والمتأمل في نصوص القوم يجدهم ينصُّون على هذا الادِّعاء في كتاباتهم، فيقول صالح أبو بكر: «وفي كتابنا هذا من تلك المفتريات الإسرائيلية على رسول الله [ﷺ] التي جمعناها من صحيح البخاري ما يملأ نفوس المؤمنين غيرة على نبيِّهم ودينهم، فيعلنون محاربتهم لها، وما يحمل الساكتين عن محاربتها وزر الكاتمين لما أنزل الله»[1].

ولم يكتفوا بادّعاء ذلك لأنفسهم زورًا وبهتانًا؛ بل انتقدوا على المحدثين تقصيرهم في حق رسول الله ﷺ - زعموا - وفي هذا يقول جمال البنا: «وبمطالعة الأحاديث التي أوردها البخاري توضح تمامًا أن تقديرنا للرسول [ﷺ][2] يفوق تقديرهم، وهذا التقدير الذي أثر فيه دون شك وجود مليون حديث مزيف، ونظم حكم مستبدة، وتأثر بثقافات وحضارات بعيدة عن الإسلام. . . . فهذه العوامل كلها - بالإضافة إلى المرض المتوطن لدى المحدثين جميعًا وهو الإسناد - جعل تقديرهم للرسول [ﷺ] ملتبسًا، وأفقده نقاءه»[3]، ويقول أيضًا: «إنه لمن أشد الأمور غرابة، وما يدل على أن المحدثين جميعًا - بما فيهم البخاري - قد أصبحوا أسرى

---

(١) الأضواء القرآنية (١٠).

(٢) مع ملاحظة أنه لم يصلِّ على النبي ﷺ في أكثر من موضع من كلامه، وهكذا يكون التقدير!

(٣) تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم (٢٠٨).

الإسناد، أنهم أوردوا أحاديث تمس الرسول ﷺ وتخل بعصمته، ولا تتناسب مع خلقه وسجاياه»[١]، ويقول آخر: «إن حدود الإساءة للنبي ﷺ بشكل خاص، وللأمة بشكل عام، لم تقف عند تصويره يرهن درعه من أجل الشعير لعياله؛ بل تعدت ذلك إلى أن هذا الرهن كان ليهودي...»[٢].

وفي حديث «فرار الحجر بثوب موسى ﷺ» عند البخاري[٣] يقول أحدهم: «ومن الطريف أن البخاري يعتبر هذه الواقعة من فضائل موسى - عليه السلام - ومناقبه! ولا ندري أي منقبة في إبداء العورة على الملأ، وإظهار موسى بمظهر لا يليق حتى برجل عادي، وهو نبي الله وكليمه ونجيُّه، ويكفيه ما خصه الله به في كتابه من خصاص حسنى»[٤]، ويقول في حديث موسى وملك الموت[٥]: «لقد امتلأ هذا الحديث بالثغرات، والتجاوز على ذات الله سبحانه، وأنبيائه المرسلين، وملائكته المقربين، وهو لا يحتاج إلى كثير عناء للوقوف على ما فيه من تهافتات، يمجُّها الذوق السليم، ويأنفها العقل القويم»[٦].

ويظهر هذا الأسلوب حتى في أسماء مؤلفاتهم، فقد سمى أبو رية كتابه «أضواء على السُّنَّة» وما هو إلا ظلمات وجهل وافتراء على السُّنَّة، يقول المعلمي رحمه الله عن كتاب أبي رية هذا: «فطالعته وتدبرته فوجدته جمعًا وترتيبًا وتكميلًا للمطاعن في السُّنَّة»[٧]، وسمى صالح أبو بكر كتابه «الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها»، وفي حقيقته كله شبهات وحملٌ لكتاب الله على غير محامله، وردٌّ للأحاديث الثابتة الصحيحة التي لا مطعن فيها بوجه من الوجوه، ويزعم أنها من الدس الإسرائيلي الذي يسيء لجناب النبي ﷺ وما هو إلا الجهل وسوء الفهم لمعاني الأحاديث النبوية ومناهج المحدثين[٨].

---

(١) تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، جمال البنا (٢٠٧).
(٢) محطات في سبيل الحكمة (٣٦٥).
(٣) سيأتي تخريجه في المبحث الثالث من الفصل الأول في الباب الثاني.
(٤) جولة في صحيح البخاري (٢٥٤).
(٥) سيأتي تخريجه في المبحث الثاني من الفصل الأول في الباب الثاني.
(٦) جولة في صحيح البخاري (٢٥٥). (٧) الأنوار الكاشفة (٥).
(٨) من ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر: طعنه في حديث بدء الوحي في قوله: «حتى حزن النبي ﷺ فيما بلغنا، حزنًا غدا منه مرارًا كي يتردى من رؤوس شواهق الجبال...» =

وقد ذكر في مقدمة كتابه هذا أن من دوافع تأليف كتابه: «تبرئة النبي ﷺ مما نسب له من أحاديث القول الزائد على البيان القرآني لصفات الله وأفعاله وأقداره وتصريفه لأمور خلقه، وما بيَّنه القرآن عن العالم العلوي، والروح، وأحوال ما بعد الموت، والعلم بالغيب، وموعد الساعة، وعن عالم الجن رؤية واتصالًا، وأحوال النبيين وأممهم؛ إذ المعروف أن النبي ﷺ لم يأت بشيء في تلك الأمور أكثر ما جاء في القرآن»[1]، ثم حاول تأكيد هذا الزعم بقوله: «وهو العليم الخبير بأن لا غاية لنا ولا قصد سوى تطهير سُنَّة النبي [ﷺ] من شوائب الكذب والضلال»[2].

ثم إنهم وإن زعموا أن مرادهم الدفاع عن السُّنَّة، فقد سلكوا مسلكًا لم يسلكه سلف الأمة قبلهم من القول في آيات الله بغير علم، وتحكيم عقولهم فيما لا مجال للعقل فيه، فضلُّوا من حيث أرادوا الهدى، وأضلوا من جاء بعدهم ممن سار على دربهم واستن بسُننهم، وهكذا كان أكثر أهل البدع الذين لا تزال آثارهم السيئة على

= فقال (ص١٢٤): «ما بهذا الحديث من فظيع العيب، وقبيح العوار في حق الله وحق رسوله [ﷺ]، يعتبر حجة ودليلًا على الأصابع الإسرائيلية»، وزعم «أن الناقلين لهذا الحديث، والقارئين له بغير فطنة إلى ما فيه من عظيم المنكر وشنيع الاتهام لخاتم الرسل بمحاولة الانتحار، قد باؤوا بغضب من الله»، ولو أنه عرف للفطنة مسلكًا، لعلم أن هذه من بلاغات الزهري، وهي ليست على شرط البخاري، وقد كفاه ابن حجر مؤنة بيان ذلك، لو كلف نفسه النظر في شرح هذا الحديث، إن كان جاهلًا بمنهج البخاري وطريقته في إيراد الأحاديث وشرطه في صحيحه. ومن ذلك أيضًا: طعنه في حديث «**بئس أخو العشيرة**» فزعم أن هذا الحديث فيه اتهام للنبي ﷺ بالنفاق؛ لأنه ينسب إليه ملاقاة الناس بوجه ثم يعقب خلفهم بوجه آخر؛ ولذلك فهو «أحد الأدلة على أن الأقلام الإسرائيلية هي صاحبة التخطيط والتأليف لتلك الروايات ودسها بين أحاديث النبي [ﷺ] في سيرته الشريفة الطاهرة **بما يسيء إليه وإلى شريعته**» (ص٣٧٠). والحق أن ليس في الحديث شيء مما فهمه صالح أبو بكر، فنص الحديث ينفي ذلك عن النبي في قوله ﷺ: «**يا عائشة، متى عهدتني فحاشًا، إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره**». وقد بيَّن الشرَّاح أن ما فعله النبي ﷺ من التطلق له من باب المداراة والتألف له، وما ذكره في حقه من باب بيان حاله والنصح للمسلمين. انظر: الفتح (١٠/ ٤٥٤)، ومثل ذلك يكثر عند «صالح أبو بكر» في كتابه. انظر: الصفحات (١٣٦، ١٦٠، ١٦١، ٢٨٨).

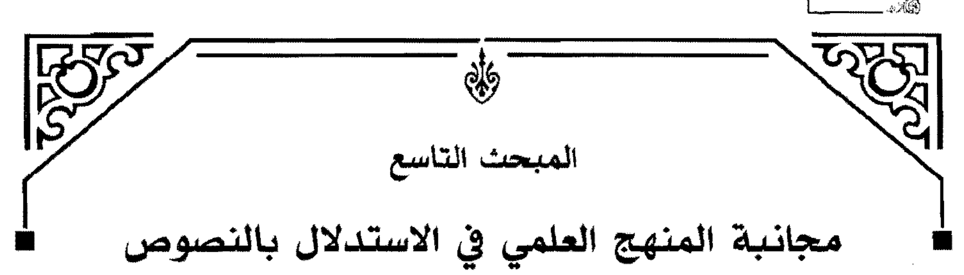
(١) الأضواء القرآنية (١٠).

(٢) الأضواء القرآنية (١١). وانظر: ما كتبه محمد جلاء إدريس في مقدمة كتابه «الإسرائيليات في فتح الباري» الذي وإن كان عنون له بهذا العنوان، فإنه تناول فيه أحاديث من صحيح البخاري، وطعن فيها بكونها من الإسرائيليات (٥١).

الإسلام والمسلمين حتى اليوم، ولهذا نجد أن ابن تيمية رحمه الله بعد أن بيَّن أن أصل ما أوقع المعتزلة في نفي الصفات والكلام والأفعال، والقول بخلق القرآن، وإنكار الرؤية، والعلو لله على خلقه، إنما هو مخالفتهم للكتاب والسُّنَّة والإجماع والمعقولات الصريحة التي لا تحتمل النقيض، قال: «وهم وإن كان لهم من نصر بعض الإسلام أقوال صحيحة، فهم فيما خالفوا به السُّنَّة سلطوا عليهم وعلى المسلمين أعداء الإسلام، فلا للإسلام نصروا، ولا للفلاسفة كسروا»(١).



(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٠٧).



المبحث التاسع

مجانبة المنهج العلمي في الاستدلال بالنصوص

تظهر كثير من الأخطاء العلمية والمنهجية عند القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات؛ بسبب مخالفتهم لطرائق الاستدلال الصحيحة، ومن ذلك:

الانتقائية في الاستدلال:

فتجد بعضهم يستدل بالحديث من صحيح البخاري إذا ما وافق رأيه، ويطعن في غيره من أحاديث صحيح البخاري بلا حجة ولا برهان صحيح؛ لمجرد ما يَرَاهُ من هوى.

ففي رد أحاديث أحوال الآخرة والجنة والنار وأشراط الساعة؛ بحجة أنها من علم الغيب الذي استأثر الله به، يقول الأدهمي: «أما عما ورد من أخبار عن علم رسول الله [ﷺ] ببعض الحوادث قبل وقوعها؛ كبعض الأحاديث الصحيحة، وبخاصة المتواترة منها، من يستشهد بهذه الحوادث ليقول بأن الرسول يعلم الغيب، فإنها مما أوحاه الله لرسوله ﷺ وليس فيها من الأخبار ما ورد نفيه في القرآن، كما كان الحال مع علامات الساعة وأشراطها على ما بيّنا»[1]، ولم لا تكون الأحاديث الغيبية الصحيحة كلها من وحي الله لرسوله ﷺ؟!

الخيانة العلمية في نقل النصوص:

وذلك إما ببترها[2]، أو الاستدلال بها على غير مراد كاتبيها، أو التصرف فيها دون بيان التصرف، أو نسبتها لأناس دون عزوها؛ تعسيرًا على القارئ طريق الرجوع إليها في مصادرها، **ومن ذلك:**

---

(١) قراءة في منهج البخاري ومسلم، الأدهمي (٢٦٨).

(٢) فمن آداب الاقتباس في المنهج العلمي «عدم قطع النص عن سياقه، بأن يكون مسبوقًا أو ملحقًا بتوضيح يجعل الاكتفاء بالنص المقتبس مخلًا بالفكرة، ومن هذا الإخلال الأخذ بأنصاف الحقائق، وهو أن ينقل الباحث معلومات صحيحة؛ ولكنها ناقصة» ورقات في البحث والكتابة، عبد الحميد الهرامة (٧٣، ٧٤).

• نقَل عبد الرزاق عيد عن ابن خلدون استنكاره لغزارة علم ابن عباس، في سياق حديثه[١] عن الحضور الكثيف لابن عباس في تفسير القرآن، ورواية الحديث، والإخبار عن الأوائل، مع غلبة السمة الميثولوجية على تفسيره ورواياته، فقال: «إن أول المتنبهين لهذا الحضور هو ابن خلدون؛ فقد عبّر عن هذه المفارقة بتساؤل لا يخلو من إظهار التهكم: من أين لابن عباس كل هذه العلوم إذا كان مصدر علومه كعب الأحبار اليهودي المتأسلم؟ فكعب الأحبار بدوي، وابن عباس كذلك؛ إذن فكعب الأحبار لم يصب من علوم العمران والحضر أي حظ. فالمفارقة هي أن بدويًّا ينقل عن بدوي، والفارق الوحيد بين الاثنين هو أن البدوي الأول (كعب) كان يهوديًّا مطلعًا على أساطير اليهود وعقائدهم الميثولوجية، فاستلهم منه البدوي الثاني (ابن عباس) هذه العلوم...»[٢] إلى آخر كلامه الذي يصله بنقل آخر عن ابن الأثير دون تمييز، ودون عزو لما نقله عن ابن خلدون!

والذي عند ابن خلدون[٣] في موضوع علوم التفسير ليس فيه ما ذكره عبد الرزاق عيد عن ابن عباس رضي الله عنه وإنما تحدث ابن خلدون عن تسرب الإسرائيليات إلى التفسير، وذكر شيئًا عن أسبابها من تشوف العرب لما عند الأمم السابقة من أخبار المعاد ونحوها، وقد سبق الكلام على ما ذكره ابن خلدون مع نقده في المبحث الأول من الفصل الأول من هذا الباب.

• نقَل أبو رية كلامًا أورده ابن حجر عن الزمخشري والفخر الرازي في حديث طعن الشيطان، ثم بعد أن طعن أبو رية في الحديث وراويه أبي هريرة رضي الله عنه، واستدل بطعن القس إبراهيم لوقا على الحديث في كتابه «المسيحية والإسلام»، قال أبو رية في الحاشية: «وحديث طعن الشيطان الذي رواه البخاري، قال فيه ابن حجر: وقد طعن صاحب الكشاف في هذا الحديث وتوقف في صحته، وكذلك طعن فيه الرازي وقال: إن الحديث خبر واحد ورد على خلاف الدليل»[٤].

---

(١) أي: عبد الرزاق عيد.

(٢) سدنة هياكل الوهم، عبد الرزاق عيد (٩٢).

(٣) قرأت مقدمة ابن خلدون كاملة ولم أجد فيها هذا القول لا بلفظه ولا بمعناه، وراجعت تاريخه أيضًا ولم أجده فيه.

(٤) أضواء على السُّنَّة المحمدية (١٥٩)، وانظر لنص ابن حجر: فتح الباري (٨/ ٢١٢).

أما نص كلام ابن حجر فسأورده كاملًا كي يتضح ما اجتمع لدى أبي رية من حشفٍ وسوء كيلة؛ الجهل والخيانة العلمية. قال ابن حجر: «وقد طعن صاحب الكشاف في معنى هذا الحديث وتوقف في صحته، فقال: إن صح هذا الحديث فمعناه: أن كل مولود يطمع الشيطان في إغوائه إلا مريم وابنها؛ فإنهما كانا معصومين، وكذلك من كان في صفتهما؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ۝٤٠﴾ [الحجر: ٤٠]، قال: واستهلال الصبي صارخًا من مس الشيطان تخييل لطمعه فيه كأنه يمسه ويضرب بيده عليه، ويقول: هذا ممن أغويه، وأما صفة النخس كما يتوهمه أهل الحشو، فلا، ولو ملك إبليس على الناس نخسهم، لامتلأت الدنيا صراخًا. انتهى.

وكلامه متعقب من وجوه، والذي يقتضيه لفظ الحديث لا إشكال في معناه، ولا مخالفة لما ثبت من عصمة الأنبياء؛ بل ظاهر الخبر أن إبليس ممكَّن من مس كل مولود عند ولادته؛ لكن من كان من عباد الله المخلصين لم يضرَّه ذلك المس أصلًا، واستثنى من المخلصين مريم وابنها؛ فإنه ذهب يمس على عادته، فحيل بينه وبين ذلك، فهذا وجه الاختصاص، ولا يلزم منه تسلطه على غيرهما من المخلصين، وأما قوله: «لو ملك إبليس... إلخ»، فلا يلزم من كونه جعل له ذلك عند ابتداء الوضع أن يستمر ذلك في حق كل أحد.

وقد أورد الفخر الرازي هذا الإشكال وبالغ في تقريره على عادته وأجمل الجواب، فما زاد على تقريره أن الحديث خبرُ واحدٍ ورَدَ على خلاف الدليل؛ لأن الشيطان إنما يغوي من يعرف الخير والشر، والمولود بخلاف ذلك، وأنه لو مكن من هذا القدر لفعل أكثر من ذلك من إهلاك وإفساد، وأنه لا اختصاص لمريم وعيسى بذلك دون غيرهما... إلى آخر كلام الكشاف، **ثم أجاب: بأن هذه الوجوه محتملة، ومع الاحتمال لا يجوز دفع الخبر**. انتهى.

وقد فتح الله تعالى بالجواب كما تقدم. والجواب عن إشكال الإغواء يُعرف مما تقدم أيضًا، وحاصله أن ذلك جُعِل علامة في الابتداء على من يتمكن من إغوائه، والله أعلم»[1].

---

(١) الفتح (٨/ ٢١٢).

فأبو رية اختزل كلام ابن حجر، وتصرف فيه دون أن يشير لتصرفه[١]، ولم يذكر تعقب ابن حجر على الزمخشري، مع ظهوره ووضوحه في النص، وزعم أن الرازي طعن في الحديث، والحاصل أن الرازي أورد أوجه الإشكال التي نقلها من قول القاضي عبد الجبار، ثم ردّ هذا الإشكال بجواب مجمل، وهو قوله: «واعلم أن هذه الوجوه محتملة، وبأمثالها لا يجوز دفع الخبر، والله أعلم»[٢]، فأعرض أبو رية عن كل هذا، ولم يأبَ أن يكذب في النقل، ويفسر كما يحلو له؛ كل ذلك لأجل أن يوهم القارئ بموافقة ابن حجر لما جاء به، وأن الاعتراض على الحديث والكلام عليه ليس بدعًا من القول؛ وإنما سبقه لذلك أحد أكبر أئمة الحديث وجهابذتهم، وهكذا تكون الأمانة العلمية![٣]

• **نقَل إسماعيل الكردي عن ابن كثير قول بسر بن سعيد:** «اتقوا الله وتحفظوا من الحديث، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة، فيحدث عن رسول الله ﷺ ويحدثنا عن كعب الأحبار، ثم يقوم فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله ﷺ عن كعب، وحديث كعب عن رسول الله ﷺ»[٤] ثم قال: «وبعد أن روى ابن كثير تلك الرواية أتبعها بقوله: وقال يزيد بن هارون: سمعت شعبة يقول: أبو هريرة كان يدلس؛ أي: يروي ما سمعه من كعب، وما سمعه من رسول الله، ولا يميز هذا من هذا، ذكره ابن عساكر»[٥].

والذي عند ابن كثير: «وقال يزيد بن هارون: سمعت شعبة يقول: أبو هريرة كان يدلس[٦]. رواه ابن عساكر. وكان شعبة يشير بهذا إلى حديثه: «من أصبح جنبًا

---

(١) وهذا يكثر عند أبي رية، وقد نبه العلامة المعلمي على بعض هذه المواضع. انظر: الأنوار الكاشفة (٥٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٥٣).
(٢) راجع: مفاتيح الغيب (٨/ ٢٠٥).
(٣) والاستدلال بأقوال أئمة الحديث ونقّاده وشرّاحه بهذه الطريقة المختزلة يكثر جدًّا في نصوص الطاعنين. انظر مثلًا: نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث (٢٠٤) (٢١٠)، والغرض من هذا إيهام القارئ بأن ما أتوا به لم يكن بدعًا من القول؛ وإنما سبقهم إليه هؤلاء الأعلام.
(٤) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٧/ ٣٥٩).
(٥) نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، إسماعيل الكردي (٢٤٥).
(٦) هذا القول لم يثبت عن شُعبة، وسيأتي تخريجه وبيان ما فيه في المبحث الثالث من الفصل الثاني في الباب الثاني.

فلا صيام له»، فإنه لما حُوقِق عليه قال: أخبرنيه مخبر، ولم أسمعه من رسول الله ﷺ، وقال شريك، عن مغيرة، عن إبراهيم قال: كان أصحابنا يدَعون من حديث أبي هريرة. وروى الأعمش، عن إبراهيم قال: ما كانوا يأخذون بكل حديث أبي هريرة. قال الثوري، عن منصور، عن إبراهيم قال: كانوا يرون في أحاديث أبي هريرة شيئًا، وما كانوا يأخذون من حديثه إلا ما كان من حديث جنة أو نار»[1] ثم عقّب ابن كثير على ذلك بقوله: «وقد انتصر ابن عساكر لأبي هريرة، ورد هذا الذي قاله إبراهيم النخعي. وقد قال ما قاله إبراهيم طائفة من الكوفيين، والجمهور على خلافهم» وأخذ يعدد مناقب وفضائل أبي هريرة رضي الله عنه.

فإسماعيل الكردي الذي يدّعي التجربة والمراس في دراسة الأحاديث[2]، وقد سمّى كتابه «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث»؛ ليُظهر أنه يسير على منهجية علمية، نراه هنا يبتر كلام ابن كثير، ويضيف عليه من عنده؛ إذ فسر كلام شعبه بقوله: «أي: يروي ما سمعه من كعب وما سمعه من رسول الله، ولا يميز هذا من هذا»، وعزاه لابن كثير، ثم لم ينقل ما عقب به ابن كثير على ما قيل في أبي هريرة رضي الله عنه، ليوهم القارئ موافقة النقاد والمحدثين له فيما قرره زورًا وبهتانًا.

• **طَعَن الأدهمي في حديث ابن مسعود** رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ من أهل الكتاب فقال: يا أبا القاسم، إن الله يمسك السمٰوات على إصبع، والأرضين على إصبع، والشجر والثرى على إصبع، والخلائق على إصبع، ثم يقول: أنا الملك أنا الملك. فرأيت النبي ﷺ ضحك حتى بدت نواجذه، ثم قرأ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الزمر:٦٧][3]، فزعم أنه من الإسرائيليات؛ لما فيه من التجسيم والتشبيه الذي عُرف به اليهود، ثم قال: «وهذا الحديث يثبت أن لله أصابع أيضًا حتى تكتمل الصورة عند المشبّهة، ولذا فإن ما قاله رسول الله ﷺ هنا ـ فيما أراه ـ لا تصديق فيه لقول الحبر؛ وإنما طَعْنٌ، وهو ما ذهب إليه القاضي عياض، وبعض المتكلمين حيث قالوا: «ليس ضحكه ﷺ وتعجبه وتلاوته للآية تصديقًا للحبر؛ بل هو ردٌّ لقوله، وإنكار وتعجب من سوء اعتقاده، فإن مذهب اليهود التجسيم، ففهم منه ذلك،

(١) البداية والنهاية (١١/ ٣٧٧، ٣٧٨). (٢) انظر: (٢٤٣) من كتابه.
(٣) سيأتي تخريجه في المبحث الثاني من الفصل الرابع من الباب الثاني.

وقوله: تصديقًا له إنما هو من كلام الراوي»[١] وعزا في الحاشية للنووي.

والنص كما هو عند النووي: «ظاهر الحديث **أن النبي ﷺ صدّق الحبر في قوله: «إن الله تعالى يقبض السمٰوات والأرضين والمخلوقات بالأصابع، ثم قرأ الآية التي فيها الإشارة إلى نحو ما يقول**، قال القاضي: وقال بعض المتكلمين ليس ضحكه ﷺ وتعجبه وتلاوته للآية تصديقًا للحبر؛ بل هو رد لقوله، وإنكار وتعجب من سوء اعتقاده؛ فإن مذهب اليهود التجسيم، ففهم منه ذلك، وقوله: تصديقًا له؛ إنما هو من كلام الراوي على ما فهم، **والأول أظهر**»[٢]. فالأدهمي أنكر المراد الصحيح من ضحك النبي ﷺ الذي أثبته الراوي للحديث في قوله: «تصديقًا لقول الحبر»، وفسّره بهذا المعنى الخاطئ، كما فعل المتكلمون الذين استند لرأيهم، وزعم موافقة القاضي عياض لهم، ثم عزا في الحاشية للنووي، ولم ينقل تعقيب النووي؛ ليوهم القارئ أن النووي موافق لهذا الرأي الخاطئ.

• **الرجوع إلى مصادر غير معتمدة:**

من شروط المنهج العلمي: الرجوع للمصادر الأصلية[٣]، فمن كتب في فنٍّ، وجب عليه الاعتماد على مصادر فنه، ثم لا بأس بعد ذلك بالرجوع لغيرها استئناسًا أو اعتضادًا؛ لكن الذي دأب عليه القائلون بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات خلاف ذلك، فنجدهم يستدلون بما ورد في كتب المستشرقين من اليهود والنصارى؛ للطعن في صحابة رسول الله ﷺ، ويستدلون بما ورد في كتب أهل البدع والقصاص والإخباريين والمؤرخين؛ للطعن في أكثر كتب الحديث صحة، وأعلاها منزلة، ويستدلون بأقوال الكتّاب والأدباء؛ للطعن في مناهج المحدثين والنقاد، ومن ذلك:

• **الاعتماد على كتب المستشرقين**: ومن الأمثلة لذلك: رجوع أبي رية في سياق حديثه عن دخول المسيحيّات في الأحاديث النبوية لما ذكره جولد زيهر في كتابه «العقيدة والشريعة»، فيقول أبو رية، حيث لم يجد من يستند لرأيه سوى جولد

(١) قراءة في منهج البخاري ومسلم (٢٩٢).
(٢) شرح النووي (١٧/ ٢٧٤).
(٣) انظر: ورقات في البحث والكتابة، عبد الحميد الهرامة (٦٠).

زيهر: «وإليك هذه الكلمة الصغيرة، نقلها من كتاب «العقيدة والشريعة» للمستشرق الكبير جولد تسيهر: وهناك جمل من العهد القديم والعهد الجديد، وأقوال للربانيين أو مأخوذة من الأناجيل الموضوعة، وتعاليم من الفلسفة اليونانية، وأقوال من حكم الفرس والهنود، كل أخذ مكانه في الإسلام عن طريق الحديث، حتى لفظ «أبونا» لم يعدم مكانه في الحديث المعترف به، وبهذا أصبحت ملكًا خالصًا للإسلام بطريق مباشر أو غير مباشر، وقد دخل إلى الإسلام وتسرب إليه كنز كبير من القصص الدينية، حتى إذا ما نظرنا إلى المواد المعدودة في الحديث، ونظرنا إلى الأدب الديني اليهودي، فإننا نستطيع أن نعثر على قسم كبير دخل الأدب الديني الإسلامي من هذه المصادر اليهودية»[١].

وقد تصرف أبو رية ـ كعادته ـ في نص جولد زيهر، ولم يُشر لهذا التصرف[٢]، وهكذا يثق أبو رية بجولد زيهر، ويصدقه، ويستدل بافتراءاته، ولا يثق بأبي هريرة رضي الله عنه، ولا بعبد الله بن سلام رضي الله عنه، ولا بتميم الداري رضي الله عنه! بل ينصح من أراد الاستزادة حول هذا السحت بالرجوع لما كتبه أمثال هؤلاء، فيقول: «ومن شاء أن يستزيد من معرفة الإسرائيليات والمسيحيات وغيرها في الدين الإسلامي، فليرجع إلى كتب التفسير والحديث والتاريخ، وإلى كتب المستشرقين أمثال: جولد زيهر، وفون كريمر، وغيرهما، فقد نقلت فيها من هذه الإسرائيليات والمسيحيات أشياء كثيرة»[٣].

• **الاعتماد على كتب أهل البدع:** ومن الأمثلة لذلك: النقل من كتب الرافضة والمعتزلة وغيرهم، مع ما فيها من الكذب والضلال؛ أمثال «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد[٤]، و«أبو هريرة» لعبد الحسين الموسوي[٥]، وما يُروى عن رؤوس المعتزلة؛ كالنظّام والإسكافي وغيرهما[٦].

• **الاعتماد على كتب الأدباء والمفكرين:** ومن أمثلة ذلك: النقل عن أمثال الجاحظ، والنويري، ثم طه حسين، وأحمد أمين، وغيرهم، وقد أكثر من هذا

---

(١) أضواء على السُّنَّة (١٦٣).
(٢) انظر: العقيدة والشريعة (٧١، ٧٢).
(٣) أضواء على السُّنَّة المحمدية (١٦٤).
(٤) انظر: أضواء على السُّنَّة (١٠٣).
(٥) انظر: الأضواء القرآنية (٧٧).
(٦) انظر: نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث (٢٦٠، ٢٦١).

أبو رية[١] في كتابه، ثم تبعه في ذلك صالح أبو بكر[٢].

وبعدُ، فإن الأمثلة على وجود هذه الأخطاء المنهجية في كتابات القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات كثيرة جدًّا؛ فكيف لمن بضاعته الجهل والكذب والخيانة أن يتصدر للدفاع عن السُّنَّة، ومطيّته في ذلك الطعن في صحابة رسول الله ﷺ، والتابعين من بعدهم، ثم من جاء بعدهم من أهل الحديث وجهابذته ونقّاده الذين أفنوا أعمارهم في الدفاع عن سُنَّة رسول الله ﷺ وتمييز صحيحها من سقيمها؟!



(١) انظر: أضواء على السُّنَّة (١١٩، ١٣٨، ١٦٦، ٢٥١).

(٢) انظر: الأضواء القرآنية (٥٦، ٧١، ٨٣، ٨٨).



الفصل الثالث

أغراض القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: **الطعن في كتب السُّنة.**
- المبحث الثاني: **التشكيك في ثبوت السُّنَّة.**
- المبحث الثالث: **تقرير بشرية السُّنَّة، ونزع صفة الوحي عنها.**
- المبحث الرابع: **تقرير أن كثيرًا من شرائع الإسلام منتحَلة من اليهودية والنصرانية.**
- المبحث الخامس: **إبطال ما تتضمنه تلك الأحاديث من العقائد والأحكام.**



توطئة

الغرض في اللغة: الهدف الذي يرمى إليه، والجمع: أغراض، وغرضه كذا؛ أي: حاجته وبغيته. وفهمت غرضك؛ أي: قصدك[١].

وفي الاصطلاح: ما لأجله فعَل الفاعل؛ أي: إن الغرض هو الأمر الباعث للفاعل على الفعل، فهو المحرّك الأول للفاعل، وبه يصير الفاعل فاعلًا[٢]. ومن ذلك يتبين موافقة المعنى اللغوي للمعنى الاصطلاحي.

فأغراض القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات هي مقاصدهم التي لأجلها ادّعوا هذه الدعوى، ومن هذه الأغراض ما هو منصوص عليه في كتاباتهم، ومنها ما تشير إليه وتقتضيه استعمالاتهم وأساليبهم، ولا يلزم من ذكر الغرض في المباحث التالية أن يوجد عند جميع القائلين بالدعوى؛ إذ من الأغراض ما يظهر عندهم جميعًا، ومنها ما يظهر عند بعضهم دون بعض بحسب المشارب والمرجعيات، وسيتبين هذا من خلال عرضها.



(١) انظر: مختار الصحاح (٢٢٦)، ولسان العرب (٧/ ١٩٦)، والمصباح المنير (٢/ ٤٤٥).
(٢) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوني (٢/ ١٢٤٩).

المبحث الأول

الطعن في كتب السُّنَّة

يُلحظ على كتابات القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، حرصهم على توجيه سهامهم لأعلى كتب السُّنَّة صحة؛ وذلك ليأتوا على هدم الهرم من أعلاه ـ وأنى لهم ذلك؟! ـ فتجدهم يصرّحون بأنه إذا كان صحيح البخاري، أو الصحيحان، قد اختلطت أحاديثهما بالإسرائيليات ـ زعموا ـ فإن ما دونهما من كتب السُّنَّة أولى بوجود الإسرائيليات فيها، وأدْعى لتنقيحها ونقدها، ويكاد يُجمع القائلون بالدعوى على هذا الغرض، فما من قائل بها إلا وقد طعن في كتب السُّنَّة على اختلاف أصنافهم؛ ولكني سأورد من نصوصهم ما يكون ظهور هذا الغرض فيه أكثر جلاءً.

يقول صالح أبو بكر في مقدمة كتابه الذي طعن فيه في أكثر من مئة حديث من صحيح البخاري بكونها من الإسرائيليات: «وقد اخترنا لهذا الحصر كتاب البخاري باعتباره عمدة الأصول والمراجع في هذا المجال؛ حتى يكون البحث في غيره عن مثل هذه الأحاديث أولى وأهم، باعتبار أن ما سواه من تلك الأصول وهذه المراجع أدنى منه صحة وسندًا وتقييمًا»(١).

ويتابعه في هذا إسماعيل الكردي فيقول: «وإنما اخترت تطبيق هذه القواعد على بعض أحاديث الصحيحين؛ لأنه إذا ثبت ما قلته فيهما، مع أنهما أصح الكتب، فهو ثابت من باب أولى فيما هو دونهما في الصحة من كتب الحديث»(٢).

ويقول حسن حنفي، وهو يقرِّر القول بدخول الإسرائيليات لأصح كتب السُّنَّة ـ صحيح البخاري ـ: «وهو أول الإصحاحات(٣) الخمس أو الست، وأصحها عند

(١) الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها (١١).
(٢) نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث (١٨).
(٣) كذا! والصواب: الصحاح، ولعله يظنها كإصحاحات الكتاب المقدس.

الخاصة والعامة، . . . في حين أنه أكثرها إيغالًا في الغيبيات والإسرائيليات والخرافات»(١).

وفي تسرب الإسرائيليات إلى صحيح البخاري ومسلم يقول أحدهم: «وقد آن لنا أن نستأنف النظر في التعرف على تاريخ الإسرائيليات في الإسلام، وأن نستأنف النظر في جوامع الحديث التي تعتبر حتى الآن صحيحة ومسلَّمة، وعلى رأسها صحيح البخاري، وصحيح مسلم؛ لأن هذه الجوامع هي أيضًا تسرب الشك إلى صحة بعض ما ورد فيها مما ينسب إلى الرسول الكريم ﷺ»(٢).

ويقول: «الإسرائيليات إذن لم تطرأ على الإسلام كما يتوهم البعض، فلم تكن معدومة قبله ثم ظهرت بعده؛ بل هي سابقة عليه بوجودها، . . . . علينا إذًا أن نتعرف على تلك الظهارة من الإسرائيليات التي قارنت ظهور الإسلام، كيف كانت؟ وإلام صارت؟ وعلينا أيضًا أن نتعرف على مسالكها الخفية التي تسللت إلى المرويات من حديث الرسول ﷺ فأضافت إليه، وحورت فيه، حتى إذا كان منتصف القرن الثالث، رأينا بعض الإسرائيليات قد استحالت إلى حديث صحيح يوضع وضعًا على لسان الرسول ﷺ في البخاري ومسلم وغيرهما، وتُختلق له الأسانيد اختلاقًا؛ ليصير حقيقة مسلَّمة عند المسلمين، وبذلك فرضت الإسرائيليات سلطانها على الإسلام»(٣).

فمما سبق من النصوص، يلاحظ التصريح بالطعن في صحيحي البخاري ومسلم باشتمالهما على الإسرائيليات، والإشارة إلى أن ما دونهما بالطعن والإسقاط أولى، وإذا سقطت الثقة بأعلى دواوين السُّنَّة صحة، سقطت الثقة بالسُّنَّة كلها، وهو ما يسعون إليه؛ ولكن الله حافظ سُنَّة نبيِّه كما حفظ كتابه؛ ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [التوبة: ٣٢].



(١) من النقل إلى العقل، علوم الحديث من نقد السند إلى نقد المتن (٢١).
(٢) البدايات الأولى للإسرائيليات، حسني يوسف الأطير، (ص١٦٩).
(٣) البدايات الأولى للإسرائيليات، حسني يوسف الأطير، (ص (٧، ٨).

المبحث الثاني

التشكيك في ثبوت السُّنَّة

من الأغراض التي يكاد يُجمع عليه القائلون بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات: التشكيك في ثبوت السُّنَّة، سواء كان ذلك في ثبوتها أصلًا، وإنكار الاحتجاج بها جملة وتفصيلًا ـ كما يظهر عند المستشرقين والملاحدة الذين ينكرون القرآن؛ بل الدين كله ـ أو كان ذلك التشكيك في ثبوتها جزئيًّا، كما عند أهل البدع والأهواء، الذين ينكرون منها كل ما لم يوافق آراءهم ومذاهبهم، أو ما لم تدركه عقولهم.

أما المستشرقون، فإن التشكيك في ثبوت السُّنَّة لم يكن غرضًا خاصًّا عندهم بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات؛ بل إن كل ما أثاروه من شُبَه حول السُّنَّة النبوية، سواء ما يتعلق بتاريخ تدوينها، أو عدالة رواتها، أو أمانة المحدثين والنقاد الذين صنفوها ورتبوها في مجاميعهم، وغيرها من الشبه، كل ذلك إنما أرادوا به التشكيك في ثبوت السُّنَّة؛ ذلك أنهم لما استعصى عليهم الكلام في تحريف القرآن وتبديله، وتبيَّن لهم أنه ليس إلى ذلكم من سبيل، أقبلوا على النظر في السُّنَّة يرومون التشكيك فيها، ويثيرون الشبه للطعن في الأحاديث الصحيحة وفي رواتها، وهم حينما ينسبون الأحاديث الصحيحة إلى كتبهم المحرَّفة، ويدّعون تأثر النبي ﷺ ورواة الأحاديث بأحبارهم ورهبانهم، إنما يريدون بذلك زعزعة مكانة السُّنَّة في نفوس المسلمين، وبالتالي عدم الوثوق بها كمصدر للتشريع.

فهذا الملحد إسماعيل أدهم يستدل بما خلص إليه ـ بزعمه ـ من وجود الانتحال والوضع في الحديث النبوي، ودخول الإسرائيليات فيه، إلى رد الحديث كله من أساسه، فيقول: «وإذا تضافرت كل هذه الريوب العقلية والدلائل التاريخية، كان لا مندوحة لنا من رد الحديث كله. . . إذ إن أكثر الحديث في نظرنا ما بين مرفوض ومشكوك فيه، وهكذا يتزلزل علم الحديث من أساسه، وينهار تحت ضربات البحث التاريخي المقارن»[1].

---

(١) من مصادر التاريخ الإسلامي، إسماعيل أحمد أدهم (٢٨).

كما نجد مصطفى بوهندي يشكك في مجموع ما رواه أبو هريرة ﷺ لما فيها من موافقة لبعض أخبار أهل الكتاب، وأن أبا هريرة ممن سمع من كعب وعبد الله بن سلام ﷺ، فيقول في هذا: «أما صالح أبو بكر الذي ينادي كثيرًا بالاقتصار على السُّنَّة العملية، نجده فيما يتعلق بإنكار السُّنَّة القولية وإنكار أحاديث الغيبيات التي نسب كثيرًا منها للإسرائيليات، يذكر أن من دوافع تأليفه لكتابه: تبرئة النبي ﷺ مما نسب له من أحاديث القول الزائد على البيان القرآني لصفات الله وأفعاله وأقداره وتصريفه لأمور خلقه، وما بيَّنه القرآن عن العالم العلوي، والروح، وأحوال ما بعد الموت، والعلم بالغيب، وموعد الساعة، وعن عالم الجن رؤية واتصالًا، وأحوال النبيين وأممهم؛ إذ المعروف أن النبي ﷺ لم يأت بشيء في تلك الأمور أكثر مما جاء في القرآن»[1].

وكذا محمد حمزة الذي ينادي باستحداث منهج نقدي جديد لدراسة المرويات الحديثية، يختلف عن ذلك المنهج الذي اعتمد على قضية التسليم بعدالة الصحابة، وشرطي العدالة والضبط في الرواة، طاعنًا بذلك في منهج المحدثين النقدي؛ ليصل إلى نتيجة مُفادُها التشكيك في صحة وثبوت الأحاديث التي نقلتها لنا كتب الحديث، فيقول: «وصفوة القول أننا نلمس اليوم رفضًا قاطعًا لإضفاء قداسة زائفة على منهج بشري تمت صياغته في فضاء معرفي مخصوص، ومنهجًا ينادي بإعادة النظر في مناهج علوم الحديث، وفي كتب الحديث التي تشكلت وفق هذا المنظور، وهو موقف ـ ولا ريب ـ سينعكس على مواقف الباحثين من مدى التسليم بما حوته كتب الصحاح من أحاديث، وتأثير العوامل السياسية والاجتماعية والدينية في اختلاق أحاديث نُسبت إلى النبي [ﷺ] ومدى قدرة منهج علماء الحديث على تنقية مدونة الحديث التي وصلت إلينا، من كل ما من شأنه أن يضعها موضع تساؤل وإعادة نظر»[2].

وعند العودة إلى ما ذُكر في الفصل السابق عن أساليب القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، وأنه يكاد يُجمع القائلون بها على الطعن في أبي هريرة ﷺ ـ أكثر الصحابة رواية للحديث عن رسول الله ﷺ ـ بحجج واهية، فإن

(١) الأضواء القرآنية (١٠).
(٢) إسلام المجددين، محمد حمزة (١٠٣).

هذا التمالؤ لم يأتِ من فراغ؛ وإنما رأوا أن الطعن فيه ﷺ يكفيهم مؤونة إسقاط كثير من الأحاديث النبوية؛ لكثرة ما روى ﷺ، فإن سقطت كل هذه الأحاديث، تسرب الشك إلى بقية مرويات الصحابة الآخرين ﷺ، وإن تم لهم مرادهم ـ وأنّى لهم؟! ـ وصلوا إلى مقصدهم وغايتهم، ألا وهو التشكيك في ثبوت السُّنَّة.

يقول العلامة أحمد شاكر: «وقد لهج أعداء السُّنَّة، أعداء الإسلام في عصرنا، وشغفوا بالطعن في أبي هريرة، وتشكيك الناس في صدقه وفي روايته، وما إلى ذلك أرادوا، وإنما أرادوا أن يصلوا ـ زعموا ـ إلى تشكيك الناس في الإسلام، تبعًا لسادتهم المبشرين. وإن تظاهروا بالقصد إلى الاقتصار على الأخذ بالقرآن، أو الأخذ بما صح من الحديث ـ في رأيهم ـ وما صح من الحديث في رأيهم إلا ما وافق أهواءهم، وما يتبعون من شعائر أوربَّة وشرائعها، ولن يتورع أحدهم عن تأويل القرآن إلى ما يُخرج الكلام عن معنى اللفظ في اللغة التي نزل بها القرآن؛ ليوافق تأويلهم هواهم وما إليه يقصدون! وما كانوا بأول من حارب الإسلام من هذا الباب، ولهم في ذلك سلف من أهل الأهواء قديمًا»[1].

ويعني بقوله هذا ما نقله الحاكم عن أبي بكر بن خزيمة، فقال: «قال أبو بكر: . . . . وإنما يتكلم في أبي هريرة لدفع أخباره من قد أعمى الله قلوبهم، فلا يفهمون معاني الأخبار، إما معطّل جهمي يسمع أخباره التي يَرَونها خلاف مذهبهم الذي هو كفر، فيشتمون أبا هريرة، ويرمونه بما الله تعالى قد نزّهه عنه تمويهًا على الرعاء والسفل، أن أخباره لا تثبت بها الحجة، وإما خارجي يرى السيف على أمة محمد ﷺ، ولا يرى طاعة خليفة، ولا إمام، إذا سمع أخبار أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ خلاف مذهبهم الذي هو ضلال لم يجد حيلة في دفع أخباره بحجة وبرهان، كان مفزعه الوقيعة في أبي هريرة، أو قدري اعتزل الإسلام وأهله، وكفَّر أهل الإسلام الذين يتبعون الأقدار الماضية التي قدرها الله تعالى، وقضاها قبل كسب العباد لها، إذا نظر إلى أخبار أبي هريرة التي قد رواها عن النبي ﷺ في إثبات القدر، لم يجد بحجة يريد صحة مقالته التي هي كفر وشرك، كانت حجته عند نفسه أن أخبار أبي هريرة لا يجوز الاحتجاج بها، أو جاهل يتعاطى الفقه ويطلبه من غير

(١) في تعليقه على حاشية مسند أحمد (٦/ ٥٢٢).

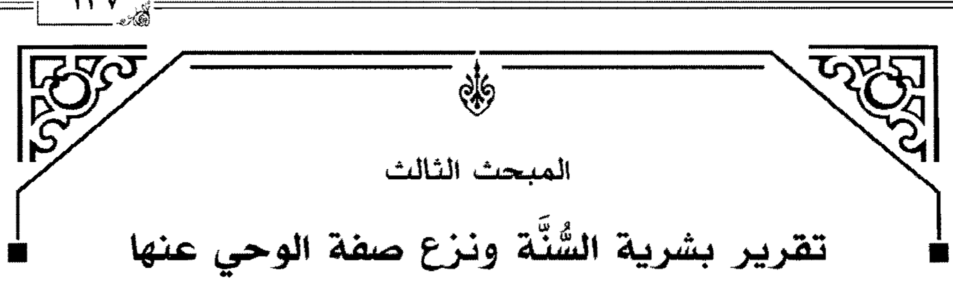
مظانه، إذا سمع أخبار أبي هريرة فيما يخالف مذهب من قد اجتبى مذهبه وأخباره؛ تقليدًا بلا حجة ولا برهان كلَّم في أبي هريرة، ودفع أخباره التي تخالف مذهبه»[١].

وبهذا القدر يتبين أن التشكيك في ثبوت السُّنَّة غرض تمالأ عليه بعض القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، وأما الحديث عن ثبوت السُّنَّة وحفظ الله لها ومصدريتها في التشريع، فقد كتب فيه كثير من العلماء قديمًا وحديثًا[٢]، وليس هذا مقام بسط الكلام فيه.



(١) المستدرك على الصحيحين (٣/ ٥٨٦).

(٢) فمما كُتب قديمًا انظر على سبيل المثال: الرسالة للإمام الشافعي (١/ ٧٣)، وجامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر (٢/ ٣٢٣ وما بعدها). ومما كُتب حديثًا: السُّنَّة ومكانتها في التشريع، السباعي (٩١)، ودراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، الأعظمي (١/ ١٢ - ٢٠)، ومكانة السُّنَّة في التشريع الإسلامي، محمد لقمان السلفي (٢٣ وما بعدها).



المبحث الثالث

تقرير بشرية السُّنَّة ونزع صفة الوحي عنها

إن وصف النصوص النبوية الصحيحة بأنها نصوص إسرائيلية يعني: نزع وصف القداسة عنها، وجعلها نصوصًا بشرية، وهذا يعني هدر دلالاتها ومعانيها والأحكام الشرعية المتعلقة بها.

ويتجلى هذا الغرض في نسبة كثير من الأحاديث الصحيحة إلى عمل الرواة، ودسهم للإسرائيليات في الحديث، لا سيما حينما يتعلق هذا الطعن بأكثر الصحابة رواية للحديث؛ كأبي هريرة وابن عباس ﵄.

فإذا سلَّم الناس بأن كثيرًا من الأحاديث التي يرويها هؤلاء الصحابة هي في حقيقتها مما تلقوه عن كعب الأحبار، فإن هذا مما يجعلهم يسلِّمون بنتيجة تفيد أن عددًا كبيرًا من الأحاديث لا علاقة لها بالوحي؛ وإنما هي من تراث الأمم السابقة، إما بالنقل عنهم أو عن مصادرهم، أو من خيالات الرواة وهو ما يطلقون عليه المخيال الجمعي.

كما أن محاولتهم إثبات أثر الرواة في إدخال هذه المرويات ونسبتها للنبي ﷺ يفضي إلى نفي الوحي عنها، ولهذا فلا قداسة ولا شرعية لها، وهذا مما يحتجُّون به على إنكار مصدرية السُّنَّة في التشريع؛ لأنها من صنع الرواة.

فمن ذلك: الطعن في الأحاديث الصحيحة الواردة في حادثة الإسراء والمعراج، وما جاء فيها من فرض الصلوات الخمس، ونسبة هذه الروايات الصحيحة إلى المخيال الجمعي للرواة، يقول منصف الجزار: «ويعجب الناظر في الأحاديث بشأن مسألة الإسراء والمعراج كما وردت في مجاميع الحديث من وفرة الاختلافات بين مختلف الروايات في كل مرحلة من مراحل هذا الحدث الخارق، ولعل الأمر الثابت في كل المرويات هو ما أقرّه النص القرآني المؤكد لوقوع حدث الإسراء بصريح الآية الأولى من سورة الإسراء، ... وستتولد عن مجاميع الحديث لاحقًا مدونة موسعة من الروايات المتجاوزة لعرض حدث الإسراء والمعراج،

والمهتمة بشكل خاص بأخبار الجنة والنار، ولن يقف الأمر في مستوى التخيل بل ستظهر إلى جانب ذلك قراءات في مستوى التوهم»[(١)]، ثم يقول: «ويبدو أثر الصحاح كبيرًا في توجيه القراءات اللاحقة بشأن تفاصيل إقرار عدد الصلوات، ولم يجرؤ السلف على مناقشة ما أقره الخلف[(٢)] بشأن الروايات المحيطة بالحدث»[(٣)].

ويقول الأدهمي ـ في سياق طعنه في أحاديث المرأة في الصحيحين ـ مؤكدًا ظهور الأثر اليهودي والمسيحي على ثقافة الرواة: «لا يُعقل أن تستوي تلك الروايات في الإرث الحديثي دون أن يكون لها مصادر أوحت بها، فلا شيء يُخلق من عدم إلا أن يكون أُلقي في روع الرواة تلك التقييمات من عالم الغيب، الأمر الذي لم يقل ولا يقول به أحد. وهنا نرى مصداق ما قد قدَّمناه في الأسس التي قام عليها البحث من أن تلك الروايات وغيرها، . . . عبارة عن ثقافة رواة موقوفة عليهم، وقد نُسبت ظلمًا للإسلام»[(٤)].

ويقول عبد الرزاق الدغري: «إن هذه الأحاديث صادرة عن منظومة دينية وفكرية مخصوصة، ووليدة ظروف تاريخية واجتماعية معينة، وهي تعكس عقلية واضعيها وأغراضهم، وتمثلهم للإسلام، ودفاعهم عنه، وتثبيتهم لقائده»[(٥)].

وهكذا نجد أن الطعن في الأحاديث النبوية الصحيحة بدعوى تأثرها بالإسرائيليات كثيرًا ما يأتي في سياق جعل هذه الأحاديث من فعل الرواة ونزع صفة الوحي عنها.

لذا؛ كان لزامًا نقض حججهم، ونقض أدلتهم، وبيان فساد استدلالهم، وإثبات أن ما ثبت عن رسول الله ﷺ سواء كان من أخبار بني إسرائيل أو من غيرها، وسواء كان مما يتصوره العقل أو مما لا يتصوره، فهو وحي أوحاه الله لنبيِّه ﷺ، وحفظه لنا بنقل الأثبات، والله متم نوره ولو كره الكافرون.

---

(١) المخيال العربي في الأحاديث المنسوبة إلى الرسول، منصف الجزار (٤١٠).

(٢) الصواب العكس! فالسلف أولًا ثم الخلف، وقد جاءت عنده في موطن آخر على الصواب.

(٣) المصدر السابق (٤١٩) وسيأتي نقل طعون أُخر في أحاديث الإسراء والمعراج مع الجواب عنها في المبحث الثاني من الفصل الأول في الباب الثاني.

(٤) قراءة في منهج البخاري ومسلم في الصحيحين (٢٣١) وسيأتي ذكر الأحاديث المطعون فيها بهذه الشبهة مع الجواب عنها في المبحث الأول من الفصل الرابع في الباب الثاني.

(٥) المسيحية في الأحاديث النبوية (١٢٢).

المبحث الرابع

تقرير أن كثيرًا من شرائع الإسلام منتحلة من اليهودية والنصرانية

حينما ضاقت صدور الطاعنين في السُّنَّة النبوية بشرائع الإسلام، ادّعوا أن كثيرًا من الأحاديث الصحيحة متأثرة بالإسرائيليات، أو مقتبسة من كتب اليهود والنصارى؛ ليصلوا بهذا إلى نتيجة مفادها أن هذه الشرائع منتحَلة من اليهودية(١) والنصرانية، وهو غرض ظاهر لدى المستشرقين من اليهود والنصارى؛ بُغية الطعن في الدين الإسلامي من أصله، ونفي صفة الوحي عنه، أمّا غيرهم من الطوائف الأخرى من الحداثيين ونحوهم، فهو غرض يكفيهم مؤنة إسقاط هذه التشريعات التي ضاقت أنفسهم بها ذرعًا.

ومن الشواهد على ظهور هذا الغرض لديهم: زعمهم أن أحاديث العقوبات من الحدود والزواجر، كلها أحكام توراتية منحولة من التوراة.

يقول محمد أبو القاسم حاج: «فشرعة الإصر والأغلال كانت على اليهود في التوراة، وبشر بمحمد لينسخها، فمن أراد إثبات أنه طبقها عبر ما رُوي من أحاديث منحولة، فالقصد تكذيب علامات النبي الأمي، وكل مصدر هذه الأحاديث يهود أظهروا إسلامهم؛ ككعب الأحبار، ولا علاقة له بالرسول؛ إذ أسلم في زمن أبي بكر، وقدم إلى المدينة في زمن عمر، ووهب بن منبه، وغيرهما من الذين اقتصرت

---

(١) يتصل بذلك ما يدّعيه كثير من المستشرقين من نسبة أحكام الشريعة الإسلامية للتلمود اليهودي، فنجد ـ على سبيل المثال ـ فون كريمر ينسب هذا التأثير للموالي الذين أسلموا، فيقول: «إن الموالي لما وصلوا إلى مناصب القضاء والإفتاء، استطاعوا أن يُدخلوا في الفقه عناصر ثقافتهم السابقة (غير الإسلامية) وخاصة اليهود الذين اعتنقوا الإسلام، أمكن لهم أن يستفيدوا من التلمود». نقلًا عن: ج. هـ. بوسكة «سر تكون الفقه وأصل مصادره» ترجمة: بهجت الأرناؤوط، المقالة الثالثة من كتاب «هل للقانون الرومي تأثير على الفقه؟» مجموعة دراسات لمجموعة من الباحثين، تعليق المترجم، هامش (٥٩).

الروايات عليهم، وليس على أقرب المقربين للرسول؛ كفاطمة وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي، . . . فالدسُّ هنا منهجي خطر، وليس اعتباطًا أو مجرد انتحال، الدس هنا خطة متكاملة؛ لنسف خصائص الدين الإسلامي كله، ومماثلته بالدين اليهودي بما ينتهي لتكذيب نبوة محمد، ثم لا يعتبر محمد ـ في أحسن الأحوال ـ سوى مجدد للشرعة اليهودية، مع أن مَهمته هي الهيمنة على تلك الشرعة ونسخها»[١].

ويقول: «فكما زيَّف اليهود التوراة، وزيفوا الإنجيل، أرادوا تزييف الإسلام عبر الأحاديث، حيث يمتنع القرآن بعصمته الإلٰهية. أما الحرابة فهي من عقوبات الإصر والأغلال التوراتية، وكذلك قطع يد السارق، فهي من عقوبات النكال التوراتية، ولا علاقة لهما بالمسلمين، وقد أوردهما القرآن كتصديق لما سبق من شرائع الأديان، ثم نسخها بالهيمنة»[٢].

ويقول سامر إسلامبولي: «عقوبة الرجم هي يهودية تلمودية لم تنزل بأي كتاب إلٰهي قط، ولا في التوراة كما هو شائع؛ افتراءً على الله»[٣].

ويقول سليمان حريتاني: «وكما اتخذت الإسرائيليات طريقها إلى الحديث؛ بهدف إدراجها ضمن تعاليم الدين الإسلامي، وخلق نوع من التمازج الثقافي الأسطوري بين الأديان الكتابية، اتخذت المسيحيات النهج ذاته عن طريق تميم الداري، الذي كان يحدث بروايات وقصص عن الجساسة والدجال، وإبليس وملك الموت، والجنة والنار، كما فعل زميلاه من قبلُ كعب الأحبار ووهب بن منبه»[٤].

ويقرر نيازي أن «أكثر عقائد المسلمين ـ خاصة عند السُّنَّة ـ مصدرها الأساسي من التوراة»[٥].

ويقول تايلور في تأكيد اقتباس الأفكار اليهودية: «إن أوجه التشابه بين الأحاديث اليهودية والإسلامية تؤكد ما كنا نسعى إلى تأكيده، وهو أن الإسلام قد استنسخ جزءًا كبيرًا من أفكار الديانة اليهودية»[٦].

---

(١) أبستمولوجية المعرفة الكونية، محمد أبو القاسم حاج أحمد (٩٥).
(٢) أبستمولوجية المعرفة الكونية، محمد أبو القاسم حاج أحمد (٩٦).
(٣) نبي الإسلام غير نبي المسلمين، سامر إسلامبولي (٧٢).
(٤) توظيف المحرم، سليمان حريتاني (٨٩).
(٥) دين السلطان (١٧٠).
(٦) Al-Bukhari and the Aggadah, p. 196.

ويرى عدد من المستشرقين أن للديانتين السابقتين فضل على الإسلام وأن مسألة اقتباس المسلمين منهما هي حقيقة ظاهرة في الأحاديث النبوية، وفي هذا المعنى يقول جولد زيهر: «عَدّ الإسلام المسيحية دينًا يمكن التعلم والاقتباس منه، وهذه حقيقة مُعترَفٌ بها من قبل علماء المسلمين[١]، وتؤكدها الأحاديث النبوية منذ وقت مبكر، فهناك عدد كبير من الأمثلة تبين مدى سهولة استعارة مؤسسي الإسلام من المسيحية، . . ونعني بذلك تلك الاقتباسات التي يتم تقديمها في شكل أكثر تحديدًا، وتظهر معرفة معينة، إن لم تكن واسعة جدًّا بالكتاب المقدس المسيحي»[٢].

والأمثلة على هذا كثيرة، والقصد بيان أن هذا الغرض حاضر في كتاباتهم، وهو يقود إلى استنتاج غرض آخر متعلق به، وهو إبطال كل ما يتعلق بهذه الأحاديث من الأحكام الشرعية، وعنه سيكون الكلام في المبحث التالي.



(١) عزا في الحاشية لابن حجر وزعم أنه اعترف بفضل تميم الداري في إخبار النبي ﷺ بالأمور الأخروية ـ يعني بذلك حديثه في المسيح الدجال ـ وسيأتي الكلام على هذا الحديث والطعن المتجه إليه ولتميم الداري مع الجواب عنه في المبحث الثاني من الفصل الثاني في الباب الثاني.

(٢) الحديث والعهد الجديد (٣٤٦).

المبحث الخامس

إبطال ما تتضمنه تلك الأحاديث من العقائد والأحكام

من أغراض القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات: إبطال ما تضمنته هذه الأحاديث من العقائد والأحكام والشرعية، فأبطلوا عقيدة الإيمان بالغيب فيما يجب الإيمان به من الغيبيات التي جاءت بها الأحاديث الصحيحة، وطعنوا في أحاديث الغيبيات؛ كأشراط الساعة، وعذاب القبر ونعيمه، والجنة وأوصافها ونعيمها، والنار وأوصافها وعذابها، وأحاديث الشفاعة، والحوض؛ بحجة أن القرآن لم يفصل في هذه الغيبيات، ولا أحد يعلم الغيب إلا الله، وزعموا أنه إن «كان في السُّنَّة أحاديث في أشراط الساعة، وبيان لأخبارها، وسرد لأشراطها، وتفصيل لأحداثها، فهي باطلة مردودة، والسُّنَّة منها براء»[1].

بل زعموا أنها من الخرافات التي لا يقبلها العقل، وإنما انتشرت في المجتمع الإسلامي منذ أن نصب معاوية لكعب منبرًا يذيع منه أكاذيبه عن الغيب[2].

وادّعوا أن كل ما ورد من أشراط الساعة إنما هي من التنبؤات بمصير العالم، التي ترجع «إلى أصل يهودي أو مسيحي، إلا أنها لم تلبث أن اصطبغت بالصبغة العربية في القرن الأول الهجري، وقد شاع هذا النوع من التنبؤ في الأمة الإسلامية عن طريق كتب التنبؤات، أو عن طريق الأحاديث التي وضعها اليهود والمسيحيون، أو التي لا يخلو إسنادها من بعض اليهود أو المسيحيين ممن دخلوا الإسلام»[3].

وزعموا أن عذاب القبر ونعيمه ليست إلا خرافة[4] وأسطورة من أساطير

---

(١) قراءة في منهج البخاري ومسلم (٢٦٧).

(٢) انظر: تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، جمال البنا (٧٦).

(٣) السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات، فلوتن (١٥٩).

(٤) أكذوبة عذاب القبر والثعبان الأقرع، أحمد صبحي منصور (٥٣).

اليهود، وهي من المسائل التي لم ينزل فيها وحي؛ وإنما أخذها النبي ﷺ عن اليهود[١].

وأما صفات الجنة وأهلها، فزعموا أن ثمّة تناقضًا واضحًا بين ما ورد في القرآن، وما ورد في الصحيحين، «مما يدعو ـ احتياطًا لسلامة العقيدة وتمام التصور عنها وعن عوالمها وقيمها ـ إلى الالتزام بما ورد في القرآن باعتباره النص القطعي في دلالاته»[٢].

وكذلك الأمر فيما يتعلق بأنهار الجنة؛ «فذكرها في الصحيحين وما رافقه من أجواء يفرض نوعًا من فقدان الترابط المنطقي في سياقاته، مع وجود رائحة قوية للإسرائيليات فيها»[٣].

ويقرر محمد عابد الجابري أن الإسرائيليات هي أخبار الغيب والجنة والنار؛ إذ يقول: «نعم لقد تسربت الإسرائيليات، وهي على العموم أخبار الغيب والجنة والنار المستقاة من التوراة والتلمود، إلى الثقافة العربية الإسلامية بشكل واسع، وإلى داخل دائرة «المعقول» الديني العربي ذاته؛ ولكنها كانت تقبل حين تقبل على أنها تنتمي إلى «النقل»، لا «العقل»؛ وبالتالي على أنها تفصيل لما جاء مجملًا في القرآن»[٤].

وأبطلوا حد الرجم، فطعنوا في حديث الرجم، وزعموا أنه من الأحكام الخاصة باليهود، وأن النبي ﷺ بريء من هذا الحكم الذي لا أصل له في القرآن؛ وإنما هو دخيل من الدس الإسرائيلي[٥].

ويقرر ابن قرناس بطلان جميع الأحكام الشرعية التي وردت في الأحاديث بنسبتها للأمم السابقة من اليهود والنصارى وغيرهم، وذلك في سياق حديثه عن ولادة الفقه والحديث والتفسير، وأنها ـ بحسب ابن قرناس ـ علوم لا علاقة لها بالقرآن؛ وإنما هي محض آراء لأصحابها من الفقهاء، نُسبت بعد ذلك للنبي ﷺ على أنها أحاديث؛ لإضفاء صبغة القداسة عليها؛ لأن ـ بطبيعة الحال ـ الخبر المنسوب إلى النبي ﷺ أكثر إقناعًا من الأخبار الأخرى، «وبما أن القرآن يتحدث عن أخبار

---

(١) صحيح البخاري رؤية معاصرة في بعض نصوصه (٥٠٣).

(٢) قراءة في منهج البخاري ومسلم (٣٢٥). (٣) المصدر السابق.

(٤) تكوين العقل العربي، محمد عابد الجابري (١٤٧).

(٥) الأضواء القرآنية (٣١٢).

الأمم السابقة، وعن قصص خلق الإنسان والكون، وبما أن الكثير من الرواد الأوائل للفقه والتفسير والحديث هم ممن دخل الإسلام من الديانات الأخرى التي تتحدث كتب ديانتهم السابقة عن تلك القصص والأخبار نفسها، تحدث عنها القرآن مثل كتب اليهود والمسيحيين، ومعهم مسلمون جدد لهم خلفيات دينية فارسية وهندية وإغريقية ووثنية... فإن هذه الخلفيات استخدمت لتفسير الآيات القرآنية، ودخلت الإسلام عن طريق نسبتها إلى الرسول [ﷺ] على شكل أحاديث في عصور لاحقة؛ لتتكون منها التشريعات الإسلامية... وهكذا تسربت للإسلام معتقدات وثنية ويهودية ومسيحية ومجوسية وهندوس ويونان وإغريق»[١].

لذا ـ بحسب ابن قرناس ـ فإن دراسة سيرة رواد الفقه والتفسير والحديث، هي التي يجب أن تتم، وبكل تجرد؛ للتعرف على أن تراثنا الإسلامي الحالي لا يمثل الإسلام الذي نزل على محمد [ﷺ]؛ ولكنه يمثل تراثًا لثقافات أولئك الرواد المختلفة المصادر من مجوسية ويهودية... ونصرانية، وبهذا يبطل ما تتضمنه هذه الأحاديث من الأحكام الشرعية، فيقول: «وبناء على ما تقدم؛ يمكننا الخروج بفرضية مُفادها أنه لو ثبت أن الحديث، والذي يقصد به ما نسب إلى الرسول [ﷺ] من أقوال بعباراته الشخصية، ليس من الدين؛ فإن الفقه والتفسير أيضًا ليسا من الدين»[٢].

وهكذا نجد أن القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات لا يتورعون عن إبطال الأحكام الشرعية والعقدية التي تضافرت الأدلة الصحيحة على إثباتها؛ بدعوى لا يقوم لها دليل؛ وإنما مجرد تخرُّصاتٍ وأباطيلَ وأهواء؛ ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ اللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الجاثية: ٢٣].



(١) سُنَّة الأولين، ابن قرناس (٥١٢، ٥١٣).
(٢) سُنَّة الأولين (٥١٥).



الباب الثاني

الشُّبَه التي قامت عليها دعوى تأثُّر الأحاديثِ النبوية بالإسرائيليات

- الفصل الأول: **دعوى التشابه بين نصوص الأحاديث ونصوص الكتب المقدَّسة.**
- الفصل الثاني: **دعوى صلة النبي ﷺ بأهل الكتاب، وأخذِه عنهم.**
- الفصل الثالث: **دعوى وجود ترجمات للكتب المقدَّسة عند ظهور الإسلام.**
- الفصل الرابع: **دعوى وجود الأثر السياسي والعقدي لدخول الإسرائيليات في الأحاديث النبوية.**
- الفصل الخامس: **دعوى مخالَفة الحديث لصحيح النقل، والعقل، والعلم التجريبي.**

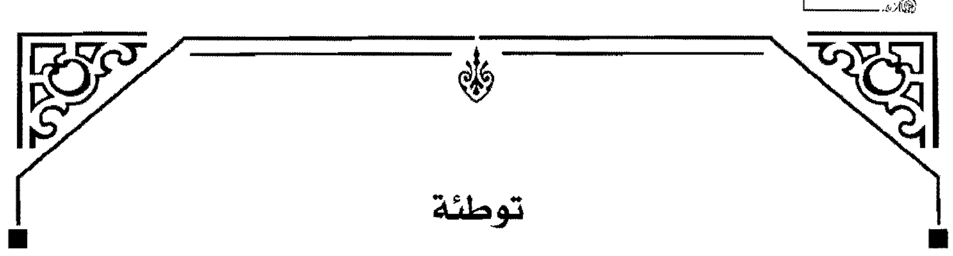


الفصل الأول

دعوى التشابه بين نصوص الأحاديث ونصوص الكتب المقدَّسة

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: **دعوى التشابه اللفظي بين نصوص الأحاديث ونصوص الكتب المقدسة.**
- المبحث الثاني: **دعوى التشابه المعنوي بين نصوص الأحاديث ونصوص الكتب المقدسة.**
- المبحث الثالث: **دعوى التشابه الموضوعي بين نصوص الأحاديث ونصوص الكتب المقدسة.**
- المبحث الرابع: **دعوى وجود أثر للتشابه بين أسماء رواة الحديث وبين أسماء أهل الكتاب.**



توطئة

من الشُّبَه التي انطلقت منها دعوى تأثُّر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات: دعوى وجودِ التشابه بين نصوص الأحاديث ونصوص الكتب المقدَّسة، وقد سبقت الإشارةُ في الحديث عن تاريخية الدعوى إلى زعمِ كثير من المستشرقين اقتباسَ القرآن الكريم من اليهودية والنصرانية، وإرجاعهم لكثير من أحكام الإسلام التشريعية والسلوكية إلى الثقافات السابقة للإسلام من يهودية ونصرانية وغيرها، ثم لما رأوا ما للسُّنة من مكانة في أصول التشريع، وعناية المسلمين بها، أرادوا التشكيك في ثبوتها، وزعزعة مكانتها في قلوب المسلمين؛ فنظروا في متون الأحاديث الصحيحة، فوجدوا شيئًا من التشابه بين ألفاظ بعض الأحاديث وبعض الألفاظ الواردة في كتب الأمم السابقة، وكلما وجدوا كلمةً أو كلمتين في نصوص الأحاديث تُشبِه بعض ما ورد في مصادر أهل الكتاب، ذهبوا إلى المطابقة بينها، وخلَصوا إلى دعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات.

ولم يقتصروا على الجانب اللفظي فقط؛ بل وسَّعوا دائرة التشابه؛ فكل موضوع أو معنى ورد ذكرُه في الأحاديث النبوية ووجدوا ما يشبهه في كتب اليهود والنصارى، فإنهم ينسبون ذلك إلى تأثُّر هذه الأحاديث بالإسرائيليات، حتى وإن كان مما اتفقت عليه الديانات من أصول التشريع العامة، أو الآداب والأخلاق، وكأنه يجب حتى تكون الأحاديثُ صحيحةَ النسبة للنبي ﷺ، وبريئةً من أي انتحال: أن تكون مخالِفةً لأصول الأنبياء جميعًا.

بل حتى أسماء رواة الحديث التمسوا وجود التشابه فيها! فكلُّ راوٍ يكون اسمه مطابقًا أو مشابهًا لأسماء أهل الكتاب، فإنه عندهم من المندسِّين الذين أدخلوا هذه الإسرائيليات في الأحاديث النبوية!

ولم يقتصر الاعتماد على هذه الشبهة لدى المستشرقين من اليهود والنصارى؛ بل إن أكثرَ المنتسبين إلى الإسلام من القائلين بهذه الدعوى - من الرافضة،

والقُرْآنيين، والعَصرانيين، وغيرهم - تشبَّثوا بها، وردُّوا لأجلها كثيرًا من الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، وطعنوا في رواتها.

وفيما يلي سأورد المناقشةَ العامة لهذه الشبهة في عدة نقاط، ثم يكون التفصيل فيما يختص بالأحاديث عند ذكرِها في الموطن المناسب لها في كل مبحث، وقد جعلت هذا الفصل في أربعة مباحث:

أولها: في دعوى التشابه اللفظي.

وثانيها: في دعوى التشابه المعنوي.

وثالثها: في دعوى التشابه الموضوعي.

ورابعها: في دعوى التشابه في أسماء الرواة.

المناقشة العامة(١):

١ - إن مسألةَ إثبات وجود التشابه بين نصوصِ الأحاديث ونصوص الكتب المقدَّسة للاستدلال بها على تأثُّر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات هي مقدِّمة فاسدة؛ فكانت نتيجتها خاطئة؛ ذلك أن وجودَ التشابه بين الديانات ليس أمرًا مستنكَرًا؛ بل إن دلَّ هذا على شيء، فإنما يدل على كونها حقًّا وصدقًا؛ لأن هذا دليل على وَحْدة مصدرها، وليس نتيجةَ اقتراض ثقافي بينها كما يزعمون. وهذا الأمر ظاهرٌ، ولا يمكن للقائلين بهذه الدعوى إنكارُه؛ لذلك نجد كثيرًا منهم بعد أن يوردِوا ما يفيد القولَ بهذه الدعوى يعودون على أنفسهم بالنقض، فيعترفون بأن وجودَ التشابه ليس دليلًا قاطعًا على إثبات الاقتباس؛ ومن هؤلاء: المستشرق اليهودي إبراهام جايجر (Abraham Geiger 1810-1874)، فمع أنه مِن أوائل الذين زعموا استعارةَ النبي ﷺ للقرآن من اليهودية، نجده يؤكد هذه الحقيقة حينما لم يجد بُدًّا من الاعتراف بها، فيقول: «إن بعضَ نقاط الاعتقاد العامة مشتركة بين البشرية جمعاء، بحيث إن وجود أي منها في أحد الأديان لا ينبغي أن يُنظَر إليه على أنه إثبات للاستعارة من ديانة أخرى»(٢)، ويشير إلى مثل هذا روبسون - وهو أحد كبار المستشرقين القائلين بهذه

(١) لم ألتزم بعرض المناقشة العامة في كل فصل من فصول هذا الباب، وإنما أناقش الطعون في كل فصل بحسبه.
(٢) اليهودية والإسلام، أبراهام جايجر، ترجمة: نبيل فياض (١٠٩).

الدعوى ـ؛ فبعد أن ذكر عددًا من الأحاديث القدسية، وذكر أنها تتشابه مع بعض المقولات في الكتاب المقدس، عقَّبَ بقوله: «ولكن وبشكل عام أستطيع القول: إن هذا التأويل قد يبدو بعيدًا؛ فمن الممكن أن توجد أقوال مماثلة تتشابه مع بعضها البعض تأتي من مصادر مستقلة من هنا أو من هناك، بل إننا كبشر نكتشف في بعض الأحيان أن أناسًا آخرين استخدموا مقولات تُعبر عن معظم ما نشعر به من أفكار واعتقادات وآراء»[1]، ويقول أيضًا: «ينبغي عدم التسرع في الإقرار بأن الأحاديث تحتوي على مصادرَ مأخوذةٍ من العهد الجديد للتشابه الحاصلِ بين اللغة المستخدَمة في الأحاديث والعهد الجديد»[2].

٢ ـ أن كثيرًا من الآيات القرآنية الكريمة التي تتحدث عن أخبار الأمم السابقة تتشابهُ مع ما ورد في كتبِ السابقين عن أخبارهم، ومِن لازم القول بدعوى تأثُّر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات بدعوى وجود التشابُهِ: القولُ باقتباس بعض آيات القرآن كذلك من كتب السابقين، وهذا القول وإن ادَّعاه كثيرٌ من المستشرقين والملاحدة، فإن جُلَّ القائلين بدعوى تأثُّر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات لا يقولون به؛ فما الفرق بين الدعويَين عند هؤلاء حينئذٍ؟!

٣ ـ أن كثيرًا من المواطن التي ادَّعى فيها الطاعنون وجودَ التشابه بين الأحاديث وأسفارِ أهل الكتاب: يظهر فيها التكلُّفُ والتعسف لاستدعاء إثبات التشابه الذي يُنكِره مَن له أدنى معرفة بأساليب العربية، وتراكيبها، وألفاظها.

٤ ـ أن مجردَ إثبات التشابه بين نصوص الأحاديث النبوية ونصوص مصادرِ أهل الكتاب لا تصلح لأن تكون علامة على تعليل أحاديث الثقات حتى تقومَ حجةٌ على كونِ الحديث مما أخطأ فيه بعضُ الرواة، فنسبه مرفوعًا إلى النبي ﷺ، وهو من الإسرائيليات، والعلة في منعِ التعليل بمجرد موافَقة ما عند أهل الكتاب: أن الوحيَ الذي أُنزل على نبيِّنا ﷺ جاء مصدِّقًا لِما جاء به النبيّون من قبلُ، وفي القرآن الكثيرُ مما يوافق ما عند أهل الكتاب[3].

---

(١) The Material of Tradition II, P. 264.

(٢) The Material of Tradition II, P. 260.

(٣) انظر: الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام، القرطبي (٣٤٣)، والجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح، ابن تيمية (٢/ ٢٥٤ ـ ٣٥٧).

المبحث الأول

دعوى التشابه اللفظي بين نصوص الأحاديث ونصوص الكتب المقدَّسة

عمَدَ كثيرٌ من القائلين بدعوى تأثُّر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات إلى تلمُّس مواطنِ تشابهِ الألفاظ بين نصوص الأحاديث النبوية ونصوص مصادر أهل الكتاب؛ فكلما وجدوا لفظةً في حديث صحيح تُشبِه لفظة في المصادر الكتابية، طاروا بها وكأنما جاؤوا بالقولِ الفصل في تقرير دعواهم. والتشابهُ اللفظي الذي يزعمونه قد يطلقونه أحيانًا على بعضِ ألفاظ الحديث، وأحيانًا يزعمون أن نص الحديثِ كاملًا منقولٌ عن كتب أهل الكتاب، وفي ذلك يقول جولد زيهر: «إن المسلمين لم يقوموا فقط بأخذِ بعض المواعظ الدينية من المسيحية ونسبتِها للإسلام؛ بل إنهم أيضًا قاموا بأخذِ عباراتٍ كاملة وبشكل متكرر؛ بل وقاموا أيضًا بعمل ما يسمى (الصياغة الدينية للنصوص)، وقد اعتمَدوا في عمل تلك الصياغات على كتب الإنجيل، وقد تناسى المسلمون تمامًا وتجاهلوا موضوع: ما هو أصل هذه النصوص؟ ومن أين أتت؟ وكيف تم استعارتها؟»[١]، ويقول حسين الهرساوي: «البخاريُّ لا يرى إشكالًا في خصوصِ كلمات التوراة والإنجيل، كما استعملها في كثيرٍ من القصص في الأنبياء وغيرهم»[٢]، وفيما يلي ذكرُ الأحاديث التي طُعِن فيها بهذه الشبهة، مع ذكرِ الطعون الواردة عليها، ومناقشتها، ونقدها[٣]:

---

(١) The Hadith and The New Testament. P.350, 351.

(٢) الإمام البخاري وصحيحه الجامع المختصر (٢٦٧).

(٣) سأورد كل حديث متبوعًا بذكر الطعن الوارد عليه، ثم مناقشته، وقد أذكر أكثر من حديث ثم أتبعها بذكر الطعون المتعلقة بها مجتمعة، ثم مناقشتها؛ لأن بعض الطاعنين يجمعون عدة أحاديث ويطعنون فيها بأمرٍ واحد، أو قد يتكرر الطعن بأمر واحد على عدة أحاديث في مصادر مختلفة، وقد أورد أكثر من حديث مع ذكر الطعن الوارد على كل منها، ثم أُجمِل الرد والمناقشة عليها جميعًا؛ لأن المقام يقتضي الإجمال.

حديث «خلَقَ اللَّهُ آدمَ على صورته»:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «**خلَقَ اللهُ آدمَ على صورته: طوله ستون ذراعًا، فلما خلَقه، قال: اذهب فسلِّمْ على أولئك النفرِ من الملائكة جلوسٍ، فاستمع ما يحيُّونك؛ فإنها تحيتك، وتحيةُ ذريتك، فقال: السلام عليكم، فقالوا: السلام عليك ورحمة الله، فزادوه: ورحمة الله، فكلُّ مَن يدخل الجنةَ على صورة آدم، فلم يزَلِ الخلقُ ينقص بعدُ حتى الآن**»(١).

الطعن الواردُ على الحديث:

هذا الحديث طعَنَ فيه جُلُّ القائلين بدعوى أثرِ الإسرائيليات في الأحاديث الصحيحة؛ فقد زعم عددٌ منهم أن قوله [ﷺ]: «**خلَقَ الله آدم على صورته**» مأخوذٌ من سِفر التكوين؛ فمضمونه عينُ الفقرة السابعة والعشرين من الإصحاح الأول من إصحاحات التكوين، حيث ورد فيه: (فخلق الله الإنسان على صورته، على صورة الله خلقه، ذكرًا وأنثى خلقهم)، كما ورد في سفر التثنية الإصحاح (٤: ١٥)(٢) وأن هذا يقتضي تشبيه آدم بالله ﷻ.

وطعن فيه أبو رية(٣)، ونيازي(٤)، بأن هذا الحديث من رواية همّام بن منبه وقد تلقاه عن اليهود.

ونقل محمد جواد خليل قول إسحاقُ بن راهَويه: «صح عن رسولِ الله ﷺ: «**إن اللهَ خلق آدم على صورة الرحمٰن**»(٥)، ثم قال: «وهذا إن دلَّ على شيء، فإنما يدل على أن صورةَ آدم هي صورة الله ﷻ؛ وهذا ما يعتقدُ به أهل الأديان السماوية السابقة المحرَّفة»(٦).

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٢٢٧)، ومسلم في «صحيحه» (٢٨٤١).

(٢) انظر: العقيدة والشريعة، جولد زيهر (١٢٦)، أبو هريرة، عبد الحسين الموسوي (٥٥)، الحديث والقرآن، ابن قرناس (١٦٥)، نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، إسماعيل الكردي (١٨٢)، أبو هريرة وأحاديثه في الميزان، نور الدين أبو لحية (٨٥)، وغيرهم.

(٣) أضواء على السُّنَّة (٢٦٨).

(٤) دين السلطان (٣٥٢).

(٥) قول إسحاق بن راهويه ذكره ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٦/ ٤١٨).

(٦) صحيح البخاري تحت المجهر (٢٩).

وزعم بعضُهم أن هذا الحديثَ يتضمن عبارةً إسرائيلية نصًّا ورُوحًا[١]؛ لأنها تتعارض مع نصٍّ قرآني صريح؛ وهو قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

المناقشة:

فيما يتعلق بإثباتِ التشابه اللفظي ثُم ما ترتب عليه مِن دعوى الاقتباس، أقول: لو كان التشابهُ ثابتًا من جميع الوجوه، لَمَا كان ذلك طعنًا في الحديث؛ كما تقرر سابقًا في المناقشة العامة، ولكنَّ النصينِ يختلفان؛ وبيان ذلك: أن نصَّ الحديث ليس فيه تشبيه، وإنما جاء اللفظُ بالإثبات مطلقًا، بينما ورد اللفظ في سِفر التكوين في الإصحاح الأول الفقرة (٢٦): (نعمل الإنسان على صورتنا كشبهنا)، وهذه الفقرة لم يذكرها أحدٌ من الطاعنين، وهي نص صريح في التشبيه[٢]، وفي الفقرة التالية (٢٧): (فخلق الله الإنسان على صورته، على صورة الله خلقه، ذكرًا وأنثى خلقهم)، وما جاء في هذه الفقرةِ من التشابه اليسير، وليس التماثل والتطابق، كما يزعمون، فيكون مما اتفقت عليه الشريعتانِ المنزَّلتان من عند الله تعالى.

ويقال أيضًا أن التشابه اللفظي بين الحديث وبين هذه الإسرائيليات غير ممتنع كما تقدم مرارًا؛ فيكون من الحق الذي لم يُحرّف لديهم، هذا مع فرض كون النصين متطابقين وإلا فقد تبين أن الحديث النبوي ليس فيه تشبيه بينما النص المذكور في الكتاب المقدس صريح في التشبيه.

أما من حيث المعنى فإن أهل العلم قد تكلموا على هذا الحديث والمراد بالضمير في قوله: «**على صورته**» ولهم في ذلك **ثلاثة أقوال**[٣]:

---

(١) أي: لفظًا ومعنى؛ ويعني بها قوله: «**خلق الله آدم على صورته**». انظر: الإسرائيليات في فتح الباري (١٣٥).

(٢) قال ابن حزم ﷺ: «قوله: كشبهنا، منَعَ التأويلات، وسدَّ المخارج، وقطع السبل، وأوجب شبه آدم لله ﷻ ـ ولا بد ضرورة ـ وهذا يُعلم بطلانه ببديهة العقل؛ إذ الشبه والمثل معناهما واحد وحاشى لله أن يكون له مثل أو شبه». الفصل في الملل والأهواء والنحل (١/ ٩٥)

(٣) هذا الحديث ثابت في الصحيحين وغيرهما، وقد ورد من عدة طرق في بعضها ما ليس في الآخر، ومن هنا نشأ الاختلاف في عود الضمير في قوله: «**على صورته**»، قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ: «وإنما دخلت الشبهة في الحديث لتفريق ألفاظه؛ فإن من ألفاظه المشهورة: «**إذا قاتل أحدكم، فليتق الوجه؛ فإن الله خلق آدم على صورته**»، و«**لا يقل أحدكم**: =

الأول: أن الضمير يعود إلى الله ﷻ:

وهو القول المعروف عن أئمة السلف والقرون المفضلة، قال ابن تيمية: «لم يكن بين السلفِ من القرون الثلاثة نزاعٌ في أن الضميرَ عائد إلى الله؛ فإنه مستفيضٌ من طرق متعددة عن عددٍ من الصحابة، وسياقُ الأحاديث كلِّها يدل على ذلك»(١).

وهم في ذلك لا يؤوِّلون معنى الحديث؛ بل يُجْرون اللفظَ فيه على ظاهره؛ كما هو ثابتٌ من منهجِ أهل السُّنة والجماعة في إثباتهم لصفات الله الثابتةِ في الكتاب والسُّنة، دون تكييف أو تشبيه أو تمثيل، وعليه فليس المراد من الحديث تشبيه الرب وتمثيله بالمخلوق، وإنما المراد تحقيق صفة الوجه، وإثبات السمع والبصر والكلام لله تعالى، وهذا من القدر المشترك في الصفات وهو الموافق لظاهر القرآن(٢).

وقد عقد الإمام ابن بطة بابًا بعنوان: (باب الإيمان بأن الله ﷻ خلق آدم على صورته بلا كيف)، ثم قال: «وكل ما جاء من هذه الأحاديث، وصحت عن رسول الله ﷺ: ففرض على المسلمين قَبولُها، والتصديق بها، والتسليم لها، وترك الاعتراض عليها، وواجب على من قَبِلها، وصدَّق بها: ألا يضرب لها المقاييس، ولا يتحمل لها المعاني والتفاسير؛ لكن تُمَرُّ على ما جاءت، ولا يقال فيها: لم؟ ولا: كيف؟ إيمانًا بها وتصديقًا، ونقف من لفظها وروايتها حيث وقف أئمتنا وشيوخنا، وننتهي منها حيث انتهى بنا، كما قال المصطفى نبيّنا ﷺ بلا معارضة، ولا تكذيب، ولا تنقير، ولا تفتيش، والله الموفق، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

فإن الذين نقلوها إلينا هم الذين نقلوا إلينا القرآن وأصل الشريعة؛ فالطعن

= **قبح الله وجهك، ووجهَ من أشبه وجهك؛ فإن الله خلق آدم على صورته**»، وهذا فيه حكم عملي يحتاج إليه الفقهاء، وفيه الجملة الثانية الخبرية المتعلقة بلا، وكثير من الفقهاء روى الجملة الأولى فقط؛ وهي قوله: «**فإذا قاتل أحدكم، فليجتنب الوجه**»، ولم يذكر الثانية، وعامة أهل الأصول والكلام إنما يروون الجملة الثانية؛ وهي قوله: «**خلق الله آدم على صورته**»، ولا يذكرون الجملة الطلبية، فصار الحديث متواترًا بين الطائفتين، وصاروا متفقين على تصديقه، لكن مع تفريق بعضه عن بعض، وإن كان محفوظًا عند آخرين من علماء الحديث وغيرهم». بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٦/ ٣٧٥)، وانظر: عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمٰن، حمود التويجري (ص: ١٣ وما بعدها).

(١) بيان تلبيس الجهمية (٦/ ٣٧٣).

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية (٦/ ٤٨٤)، ومختصر الصواعق المرسلة (٤/ ١٤٢٨، ١٤٢٩)

عليهم، والرد لما نقلوه من هذه الأحاديث: طعن في الدين، ورد لشريعة المسلمين، ومن فعل ذلك فالله حسيبه، والمنتقم منه بما هو أهله»[1].

الثاني: أن الضمير يعود إلى المضروب:

واستنَد أصحاب هذا القول في هذا المعنى إلى ما ورد من ألفاظِ الحديث في بعضِ طرقه: «**إذا قاتَلَ أحدُكم أخاه، فليجتنبِ الوجهَ؛ فإن اللهَ خلق آدمَ على صورته**»[2]، وفي لفظ: «**إذا ضرب أحدُكم، فليجتنبِ الوجه؛ فإن اللهَ خلق آدم على صورته**»[3]، وفي لفظ: «**لا يقولَنَّ أحدُكم: قبَّحَ الله وجهك، ووجهَ مَن أشبَهَ وجهك؛ فإن اللهَ خلق آدم على صورته**»[4]، وممن ذهب إلى هذا القول: الإمامُ ابن خزيمة[5].

وقد ردَّ أئمة السلف هذا القول، قال عبد الله ابن الإمام أحمد: «قال رجل لأبي: إن فلانًا يقول في حديثِ رسول الله: «**إن اللهَ خلق آدم على صورته**»، فقال: على صورةِ الرجل، فقال أبي: كذَبَ؛ هذا قولُ الجَهْميَّة، وأيُّ فائدة في هذا؟!»[6].

وقال ابن تيمية: «لما انتشرت الجهميَّة في المائة الثالثة، جعل طائفةٌ الضميرَ فيه عائدًا إلى غيرِ الله تعالى، حتى نُقل ذلك عن طائفة من العلماء المعروفين بالعلم والسُّنة في عامةِ أمورهم؛ كأبي ثور[7]، وابن خزيمة، وأبي الشيخ الأصبهاني، وغيرهم؛ ولذلك أنكَر عليهم أئمةُ الدين، وغيرُهم من علماء السُّنة»[8]، ثم بيَّن رَحِمَهُ اللهُ أن هذا التأويلَ غيرُ مقبول من ابن خزيمة، وإن كان من الأئمةِ الأعلام، فقال: «فأما تأويلُ مَن لم يتابعه عليه الأئمةُ فغيرُ مقبول، وإن صدر ذلك التأويلُ عن إمامٍ معروف غيرِ مجهول، نحوُ ما يُنسَب إلى أبي بكر محمد بن خزيمة تأويل الحديث «**خلق اللهُ آدمَ على صورته**»، فإنه يفسِّرُ ذلك بذلك التأويلِ، ولم يتابِعْه عليه مَن قَبْلَه مِن أهل

(1) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، ابن بطة (7/ 244).
(2) أخرجه مسلم في «صحيحه» (2612).
(3) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (5605)، وأحمد في «مسنده» (7441).
(4) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (5710)، وأحمد في «مسنده» (7538).
(5) التوحيد لابن خزيمة (1/ 84). (6) ميزان الاعتدال للذهبي (1/ 553).
(7) الوارد عن أبي ثور: القولُ بعود الضمير إلى آدم كما سيأتي، وإنما ذكره شيخ الإسلام في سياق حديثه عن القائلين بعود الضمير على غير الله تعالى.
(8) بيان تلبيس الجهمية (6/ 376، 377)، ثم ذكر رَحِمَهُ اللهُ ثلاثة عشر وجهًا لإبطال هذا القول. انظر: (6/ 323 وما بعدها).

الحديث؛ لِما رُوينا عن أحمد رحمه الله تعالى، ولم يتابعه أيضًا مَن بعده... وأمثال ذلك من التأويل لا نقبله، ولا يُلتفت إليه؛ بل نوافِقُ ونتابع ما اتفق الجمهورُ عليه»[(١)].

الثالث: أن الضميرَ يعود إلى آدم عليه السلام:

ولهم فيه تأويلاتٌ؛ أشهرها: أن اللهَ خلق آدمَ على صورته التي خلَقه الله عليها، مكتمِلَ الخِلْقة، بشرًا سويًا، فلم يمُرَّ بمراحلِ الخلق وأطواره التي يمر بها ذريتُه: من النُّطفة، فالعلَقة، فالمضغة، حتى يكون مولودًا مكتمِلَ الخِلقة، فطفلًا، ثم شابًّا، ثم رجلًا، ثم يتناقص خَلْقُه بعد ذلك.

ذهب إلى هذا القول: ابنُ حِبان[(٢)]، والخطَّابي[(٣)]، ورُوي عن أبي ثور[(٤)]، وأيَّده الكرماني[(٥)].

وقد ردَّ أئمة السلف هذا القول، قال الإمامُ أحمد: «من قال: إن اللهَ خلق آدم على صورةِ آدم، فهو جَهْمي، وأيُّ صورةٍ كانت لآدمَ قبل أن يخلقه؟!»[(٦)].

وأنكَره ابن قتيبة، فقال: «وقد اضطرب الناسُ في تأويلِ قول رسول الله ﷺ: «**إنه خلَق آدم عليه السلام على صورته**»، فقال قومٌ من أصحاب الكلام: أراد: خلَق آدمَ على صورة آدم، لم يَزِدْ على ذلك، ولو كان المراد هذا، ما كان في الكلام فائدة، ومن يشُكُّ في أن الله تعالى خلق الإنسانَ على صورته، والسباع على صُوَرِها، والأنعام على صورها؟!»[(٧)].

وردَّه شيخُ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وعدَّه أفسدَ الأقوال[(٨)].

فإذا عُلِم هذا؛ تبين أن التشبيه الذي يدَّعيه الطاعنون مندفعٌ عن هذا الحديث الصحيح الثابت عن رسول الله ﷺ، وليس فيه اقتباس من كتب السابقين كما يدَّعي الطاعنون؛ بل هو مصدق لِما جاء من الحق في كتبهم، عَرِيٌّ مما جاء فيها من الباطل.

---

(١) المرجع السابق (٦/ ٤٠٤، ٤٠٥).
(٢) صحيح ابن حبان (١٤/ ٣٣، ٣٤، ٣٥).
(٣) أعلام الحديث (٣/ ٢٢٢٧).
(٤) طبقات الحنابلة (١/ ٣٠٩).
(٥) الكواكب الدراري (٢٢/ ٧٢).
(٦) طبقات الحنابلة (١/ ٣٠٩).
(٧) تأويل مختلف الحديث (٣١٩).
(٨) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (٦/ ٤٣٣ وما بعدها)، وقد ذكر رحمه الله في إبطال هذا القول تسعة أوجه، وبيَّنها بيانًا شافيًا.

حديث «سبعة يظلهم الله»:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «**سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: الإمام العادل، وشابٌّ نشأ في عبادة ربه، ورجل قلبه معلَّق في المساجد، ورجلان تحابَّا في الله اجتمعا عليه وتفرَّقا عليه، ورجل طلبته امرأة ذات منصب وجمال، فقال: إني أخاف الله، ورجل تصدق، أخفى حتى لا تعلم شِماله ما تنفق يمينه، ورجل ذكر الله خاليًا ففاضت عيناه**»[(١)].

الطعن الوارد على الحديث:

زعم جولدزيهر أن قوله: «**ورجل تصدق، أخفى حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**»: منقول من إنجيل متى: (٦: ٣)، حيث جاء فيه: (فإذا تصدقت، فلا تعلم شمالك ما تخفي يمينك، لتكن صدقتك في الخفية)[(٢)].

المناقشة:

هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه من رواية أبي هريرة رضي الله عنه، وذكر فيه سبعة أصناف لمن يظلهم اللهُ في ظله، يوم لا ظل إلا ظله، ولم يجد فيه جولد زيهر ما يشابه ما ورد في الإنجيل سوى وصفِ صنفٍ واحد منهم، فإذا كانت هذه العبارة ـ بحسب جولد زيهر ـ منقولة من الإنجيل، فما شأن باقي الأصناف؟!

إن هذا التشابه اليسير في اللفظ لا يعدو كونه مما جاءت به الشرائع السماوية، ومما اتفقت عليه من الدعوة للأخلاق الحسنة، والخلال الحميدة، ومثل ذلك في القرآن: قول الله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٧١﴾﴾ [البقرة: ٢٧١].

حديث «أعددت لعبادي الصالحين»:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، قال: «**قال الله تبارك وتعالى: أعددت لعبادي الصالحين: ما لا عينٌ رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر**»، قال أبو هريرة: اقرؤوا إن شئتم: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧][(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٦٠).

(٢) The Hadith and The New Testament (348).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٧٧٩).

الطعن الوارد على الحديث:

يزعم الطاعنون أن هذا الحديثَ منقول بألفاظه من كتب السابقين، وهو من أكثر الأحاديث ذِكْرًا في مؤلفاتهم؛ طعنًا فيه بهذه الشبهة.

وممن طعن فيه: المستشرق كلير تيسدال[١]؛ حيث زعم أنه مقتبَس من رسالة القديس بولس الأولى إلى كورنثوس[٢]، وشكك في صدق أبي هريرة - راوي الحديث - في سماعه هذا الحديث من النبي ﷺ ووصفه بالكذاب[٣].

ويقول روبسون عن قوله: «**ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر**»: «من الواضح أن هذه العبارة تشبه تمامًا ما ورد في سفر أشعياء: قال الله: (ليس كل من يصلي لي يُعتبر مؤمنًا خالصًا، فأنا أقبل الصلاة فقط من المؤمن المتواضع أمام عظمتي، المؤمن الذي يقف أمام شهواته ونزواته ليبتعد عن الأشياء التي حرمتها عليه، المؤمن الذي لا يستمر في معصيته لي، المؤمن الذي يُطعم الجائع، ويُلبس العاري المحتاج، ويُحسن إلى المضطهد، ويؤوي الغريب المحتاج، المؤمن الذي أرى نور وجهه أكثر إشراقًا من ضوء الشمس، عهدًا علي لأخرجنه من الظلمات إلى النور، ولسوف أهديه سبل الرشاد والعلم، فإن ناداني أجبته، وإن سألني شيئًا أعطيته، وإن عاهدني قبلته، وإن جاع أطعمته، وسخرت له الملائكة لخدمته)، وبناءً على ما سبق، يمكننا القول بأن الحديث المذكور أعلاه «**ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر**» لا يُعتبر ترجمة حرفية للفقرة التي ذكرناها من حديث النبي أشعياء، ولكننا بكل تأكيد لا يمكننا التغاضي عن التشابه الكبير الموجود بينهما»[٤].

---

(١) كلير تيسدال (William St. Clair Tisdall 1859-1928) مستشرق ومؤرخ بريطاني، له عدة مؤلفات، من أهمها: مصادر الإسلام، والمصادر الأصلية للقرآن. انظر:
http://onlinebooks.library.upenn.edu/webbin/book/
lookupname?key=Tisdall%2C%20William%20St%2E%20Clair%2C%201859%2D1928

(٢) النص كما هو في موطنه المشار إليه في رسالة: الأسفار التعليمية، رسائل بولس، رسالته الأولى إلى أهل كورنثوس (٢/ ٩): «ما لم تر عين ولم تسمع أذن ولم يخطر على بال إنسان ما أعده الله للذين يحبونه».

(٣) The Original sources of The Quran, by: W. ST. Clair Tisdall, P: 58.

(٤) The Material of Tradition II (264).

ويقول ألفريد لويس: «إن هذه الصيغة المحكمة السبك، أيًّا تكن اللغة التي كتبت بها، تؤلف جزءًا على مدى تاريخ طويل من التراث التوراتي والحاخاماتي، وتراث آباء الكنيسة، والتراث الغنوصي والمانوي، وذلك قبل أن ترى النورَ الصيغةُ العربية كحديث قدسي معزو إلى الله، ومنقول عنه من قِبل محمد. ولدينا أمثلة عديدة من هذا النوع اقتُبست نصوصها في الغالب ـ كما الحال بالنسبة لبعض آيات القرآن ـ من الأدبيات الدينية المتداولة في أراضي الفتوح»(١).

ويرى ويليام براهام أن كلماته تتطابق مع ما ورد في إنجيل توماس القبطي(٢).

وتبع هؤلاء المستشرقين في طعنهم في هذا الحديث بعضُ القائلين بدعوى تأثُّر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات؛ ومن ذلك: قول حسني يوسف الأطير: «من الطبيعي أن نستشعر الدهشة والحرج معًا عندما رأينا هذا الحديث بنصِّه وفصِّه في بعض رسائل القديس بولس من أسفار العهد الجديد للمسيحيين، وبالتحديد في رسالة كورنثوس الأولى»(٣).

ولأن راوي هذا الحديث هو أبو هريرة أراد الأطير أن يثبت تلبس أبي هريرة بنسبة الحديث للرسول ﷺ فذكر عدة صيغ ورد بها النص في الأناجيل، وفي الأسفار اليهودية، وأخذ يحقق ويدقق في بيان الفروقات بين الصيغ، وبيان من نقل منهم عن الآخر، ومن غيَّر وبدَّل! فخلُص من ذلك إلى أن بولس الذي ذكر هذا النص في رسالته إلى كورنثوس قد نقله عن سفر يهودي منحول اسمه سفر إيليا، ثم قال: «ونحن لا ندري بالتحديد من هو وسيط أبي هريرة في هذا النص بالذات، ولكننا نرجّح أنه كعب الأحبار»(٤) إلى أن قال: «وعلى ذلك يثبت بالدليل القاطع اطلاع بعض المسلمين على سفر إيليا المنحول، وعنه جاء النص الذي نُسب إلى الرسول ﷺ

---

(١) تأسيس الإسلام بين الكتابة والتاريخ، ألفريد لويس دي بريمار (٣٥٨).

(٢) Divine Word and Prophetic Word in Early Islam, by Wiliam A. Graham, (118).
الأحاديث القدسية والأحاديث النبوية في الإسلام المبكر، وليام ألبرت جراهام (١١٨).

(٣) البدايات الأولى للإسرائيليات في الإسلام، حسني يوسف الأطير (٨٢). والنص كما هو في موطنه المشار إليه: الأسفار التعليمية، رسائل بولس، رسالته الأولى إلى أهل كورنثوس (٢/ ٩): «ما لم تر عين ولم تسمع أذن ولم يخطر على بال إنسان ما أعده الله للذين يحبونه».

(٤) البدايات الأولى للإسرائيليات في الإسلام (٨٩).

في صفة الجنة»[١].

حديث «يا بن آدم، مرضت فلم تعُدْني»:

عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله ﷻ يقول يوم القيامة: يا بن آدم، مرضتُ فلم تعُدْني، قال: يا رب، كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أن عبدي فلانًا مرض فلم تعده؟ أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده؟ يا بن آدم، استطعمتك فلم تطعمني، قال: يا رب، وكيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه؟ أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي؟ يا بن آدم، استسقيتك فلم تسقني، قال: يا رب كيف أسقيك وأنت رب العالمين؟ قال: استسقاك عبدي فلان فلم تسقه، أما إنك لو سقيته وجدت ذلك عندي**»[٢].

الطعن الوارد على الحديث:

ادَّعى الطاعنون اقتباس هذا الحديث من الإنجيل لوجود التشابه بين ألفاظ هذا الحديث وما ورد في إنجيل متى[٣]، وأن نص هذا الحديث جاء موسعًا فيه على لسان المسيح في الإصحاح الخامس والعشرين منه[٤].

المناقشة:

هذا الحديث والذي قبله من الأحاديث القدسية، وقد ردَّ بعض المستشرقين ومن تبعهم الأحاديثَ القدسية بجملتها ـ أو كثيرًا منها ـ إلى التوراة والإنجيل.

---

(١) المصدر السابق (٩٤).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٥٦٩).

(٣) The Material of Tradition II (264) and see: Divine Word and Prophetic Word (179, 180).

(٤) البدايات الأولى للإسرائيليات في الإسلام، حسني يوسف الأطير (ص١٠٠). والنص كما هو في إنجيل متّى، الإصحاح (٢٥) الفقرات [٣٤ ـ ٤٠]: «ثم يقول الملك للذين عن يمينه: تعالوا يا مباركي أبي، رثوا الملكوت المعدّ لكم منذ تأسيس العالم؛ لأني جعت فأطعمتموني. عطشت فسقيتموني. كنت غريبًا فآويتموني. عريانًا فكسيتموني. مريضًا فزرتموني. محبوسًا فأتيتم إلي. فيجيبه الأبرار حينئذ قائلين: يا رب متى رأيناك جائعًا فأطعمناك، أو عطشانًا فسقيناك؟ ومتى رأيناك غريبًا فآويناك، أو عريانًا فكسوناك؟ ومتى رأيناك مريضًا أو محبوسًا فأتينا إليك؟ فيجيب الملك، ويقول لهم: الحق أقول لكم بما أنكم فعلتموه بأحد إخوتي هؤلاء الأصاغر، فبي فعلتم»

يقول روبسون في سياق حديثه عن الأحاديث القدسية: «تتضمن الأحاديث القدسية عددًا يعود في مصدره بوضوح إلى الكتاب المقدس. وهناك عدد منها يتصل بالإسرائيليات، وإن كان ليس بالضرورة اقتباسه من الكتاب المقدس، بينما هناك أحاديث أخرى تدَّعي نسبة الكلمات لمتحدث بها ـ كموسى، داود، أيوب، وعيسى ـ على الرغم من عدم ظهور المصدر التوراتي فيها. وهناك أحاديث توحي أو تشير إلى أنها مقتبسة من الكتاب المقدس»[١].

ويقول أيضًا: «لكن ومع هذا فإنه لا يوجد أدنى شك أن بعض الأحاديث القدسية مرتبطة بشكل مباشر بالكتاب المقدس»[٢].

أما وليام براهام، فقد ألف كتابه: (الكلمة الإلٰهية والكلمة النبوية في الإسلام المبكر)، وضمَّنه آراءه التي وصل إليها فيما يتعلق بالأحاديث القدسية، وزعم أن العديد من الأحاديث القدسية يرجع مصدرها إلى القصص الأسطورية في الديانات التي كانت سائدة قبل الإسلام، لا سيما الإسرائيليات والمدراشات، وغالبًا ما ترتبط هذه القصص باليهوديَّيْنِ اللذين دخلا في الإسلام؛ وهما: كعب الأحبار، ووهب بن منبه[٣].

وإذا نظرنا فيما ذكره هؤلاء المستشرقون، نجد أنهم يطلقون هذا التعميم الفاسد ـ زعمهم أن جُلَّ الأحاديث القدسية أو كثيرًا منها يعود للكتاب المقدس ـ ثم هم لا يستدلون له إلا بحديثين أو ثلاثة من جملة الأحاديث القدسية الكثيرة[٤]؛ وهذا دليل على أن دعواهم إنما هي مجرد تخرُّص بالباطل.

وعند مراجعة النصين اللذيْن أشار إليهما المعترضون وعزوا إليهما هذين الحديثين الصحيحين يتبين لنا **عدة أمور**:

أولًا: اضطرابهم في نسبة الحديث الأول إلى المصادر الكتابية، فبينما ينسبه بعضهم إلى الأسفار اليهودية ينسبه آخرون إلى الأناجيل.

ثانيًا: أن التشابه بين الحديث الأول والنص المشار إليه هو مما اتفقت فيه

---

(١) The Material of Tradition II, p.263.

(٢) The Material of Tradition II, p.264.

(٣) Divine Word and Prophetic Word in Early Islam, p. 68, 69.

(٤) الفتح المبين بشرح الأربعين (٤٣٢).

الشرائع السماوية مما وعد الله به عباده المؤمنين المحسنين، فمجرد التشابه مع سلامة المعنى لا يستلزم الانتحال كما سبق بيان ذلك في التوطئة لهذا الفصل.

ثالثًا: أن الحديث الثاني والنص المشار إليه كلاهما بمعنى الجزاء الحسن من الله على هذه الأعمال، وهذا مما تتفق فيه الشرائع السماوية، أما من حيث اللفظ فهما مختلفان؛ ففي الحديث الحوار بين الله ﷻ وبين عبده، فالله ﷻ يُذَكّر عبده أنه لم يفعل هذه الأمور الواردة في الحديث ولو أنه فعلها لوجد مثلها عنده جزاء على عمله، أما في نص الإنجيل فالحوار بين عيسى ﷺ ـ الذي هو ربٌّ عندهم وابن رب كما هو ظاهرٌ في النص ـ وبين أتباعه، يُخبرهم بما أعدّه لهم لامتثالهم وفعلهم لتلك الأمور الواردة في النص، وهذا يؤكد عدم التطابق وعدم وجود الاقتباس وأن الحديث صحيح عن النبي ﷺ.

حديث «كان الله ولم يكن شيء غيره»:

عن عِمران بن حصين ﵄، قال: دخلت على النبي ﷺ، وعقَلت ناقتي بالباب، فأتاه ناس من بني تميم، فقال: «**اقبلوا البشرى يا بني تميم**»، قالوا: قد بشرتنا فأعطنا، مرتين، ثم دخل عليه ناس من أهل اليمن، فقال: «**اقبلوا البشرى يا أهل اليمن إذ لم يقبلها بنو تميم**»، قالوا: قد قبلنا يا رسول الله، قالوا: جئناك نسألك عن هذا الأمر، قال: «**كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السمٰوات والأرض**»، فنادى منادٍ: ذهبت ناقتك يابن الحصين، فانطلقتُ، فإذا هي يُقطع دونها السَّراب، فوالله، لوددت أني كنت تركتها[١].

الطعن في الحديث:

زعم نيازي أن هذا الحديث مصدره الإنجيل؛ للتشابه الذي وجده بين ألفاظ الحديث وألفاظ أول عبارة من إنجيل يوحنا، فقال: «الجملة الأولى منه: «**كان الله ولم يكن شيء غيره**» هي أول آية من آيات إنجيل يوحنا: (في البدء كان الكلمة، والكلمة كان مع الله، وكان الكلمة هو الله، هو كان في البدء مع الله، به تكوَّن كل شيء، وبغيره لم يتكوَّن أي شيء مما تكوَّن) من المقاطع الثلاثة الأولى، نستنتج (في

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣١٩١).

البدء كان الله) فغيَّره الراوي فوضعه بأسلوب مختلف، وقال: «**كان الله ولم يكن شيء غيره**»، وكما رأيتم فهذا مصدره من الإنجيل، وليس من القرآن الكريم»[١].

المناقشة:

استند نيازي في طعنه في هذا الحديث إلى أمرين:

الأول: أن الراوي تأثر بما ورد في الإنجيل، فاقتبس منه هذا الحديث مع تغيير في الأسلوب.

والثاني: أن معنى الحديث لم يرد في القرآن، وبهذا فهو مقتبس من الإنجيل.

وهذان الأمران ينتقضان بما يلي:

أولًا: أن الحديث بمنطوقه ومفهومه يناقض عبارة الإنجيل في منطوقها ومفهومها[٢]؛ فالحديث يدل على التوحيد الخالص، وأن الله كان ولم يكن شيء قبله، وهو وحده الذي قدَّر مقادير الخلائق، وخلق جميع المخلوقات، أما عبارة الإنجيل فلا يخفى ما فيها من الإشراك مع الله، ودلالتها ظاهرة على عقيدة النصارى الفاسدة؛ من جَعْلِ عيسى إلـٰهًا مع الله ـ تعالى الله عما يقول الكافرون علوًّا كبيرًا! ـ ثم إن عبارة الإنجيل[٣] ليست (في البدء كان الله)، ولكن نيازي أراد أن يموه على القارئ، فاستبدل بلفظ (الكلمة) لفظَ (الله)؛ ليجعل النصَّينِ متقاربين، وفي الحقيقة ما بينهما من الاختلاف كما بين السماء والأرض؛ لأن الكلمة الواردة في الإنجيل تعني وجود عيسى مع الله، بينما الحديث ينص على أن لا شيء مع الله تعالى؛ وبهذا يتبين أنه لا توجد علاقة البتة بين الحديث وما ورد في الإنجيل؛ فبطَل المستند الأول.

---

(١) دين السلطان (٣٠٧).

(٢) على أن عبارة الإنجيل هذه جاءت مختلفةً مضطربة باختلاف الترجمات، وهي مع اضطرابها لا تفيد معنى صحيحًا في أيٍّ منها، أما الحديث فجاء بألفاظ مفهومة، ومعنى صحيح؛ مما يدل على أنه صحيح ثابت عن رسول الله ﷺ مما أوحاه الله إليه، وليس منقولًا عن أي من هذه الألفاظ والمعاني المضطربة التي وردت في نسخ الإنجيل. انظر في الإشارة إلى اضطراب عبارة الإنجيل: تخجيل من حرَّف التوراة والإنجيل، أبو البقاء الهاشمي (١/ ٣٠٤).

(٣) عبارة الإنجيل كما وردت في إنجيل يوحنا، الإصحاح الأول، الفقرات (١ ـ ٥): «في البدء كان الكلمة، والكلمة كان عند الله، وكان الكلمة الله. هذا كان في البدء عند الله. كل شيء به كان، وبغيره لم يكن شيء مما كان. فيه كانت الحياة، والحياة كانت نور الناس، والنور يضيء في الظلمة، والظلمة لم تدركه».

ثانيًا: روى البخاري هذا الحديث بلفظ: «**كان الله ولم يكن شيء غيره**»[١]، ورواه بلفظ: «**كان الله ولم يكن شيء قبله**»[٢]، وكلا اللفظين يدلان على معنى اسم الله الأول في قول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣﴾﴾ [الحديد: ٣]، وكذا ما ورد في الحديث الصحيح: «**اللَّهُمَّ رب السمٰوات السبع، ورب الأرض، ورب العرش العظيم، ربنا ورب كل شيء، فالق الحب والنوى، منزل التوراة والإنجيل والقرآن، أعوذ بك من شر كل دابة أنت آخذ بناصيتها، أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء، اقضِ عني الدَّين، وأغنني من الفقر**»[٣]، فقوله: «**أنت الأول فليس قبلك شيء**» مطابِقٌ لمعنى قوله: «**كان الله ولم يكن شيء قبله**»، فهذا القرآن وصحيح السُّنة يصدِّقان ويوافقان ما جاء في هذا الحديث؛ وبهذا يبطُلُ مستنده الثاني.

وتبقى سُنَّةُ رسول الله ﷺ محفوظة بأمر الله ولو تمالأ لإبطالها المغرضون؛ ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨﴾﴾ [الصف: ٨].

حديث «إن أحدكم يُجمَع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا»:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق، قال: «**إن أحدكم يُجمَع خلقُه في بطن أمه أربعين يومًا، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملَكًا، فيؤمر بأربع كلمات، ويقال له: اكتب عمله، ورزقه، وأجله، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الرُّوح، فإن الرجل منكم ليعمل حتى ما يكون بينه وبين الجنة إلا ذراع، فيسبق عليه كتابه، فيعمل بعمل أهل النار، ويعمل حتى ما يكون بينه وبين النار إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة**»[٤].

الطعن الوارد على الحديث:

زعم نيازي عز الدين أن هذا «الحديث ليس من سَبْك مسلم عادي، وإنما من إنسان يعلم ماذا عند أهل الكتاب من تعابير؛ لأن كلمة «**ثم ينفخ فيه الروح**» ليست

(١) برقم (٣١٩١).
(٢) برقم (٧٤١٨).
(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه».
(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٢٠٨).

من إسلام القرآن؛ بل من عند أهل الكتاب»[١].

المناقشة:

الذي يظهر من كلام نيازي هنا وفي أحاديث أُخَر: أنه يدَّعي الدفاع عن القرآن، وهو من أجهلِ الناس بالقرآن؛ فهو يدعي هنا أن لفظ «**ثم ينفخ فيه الروح**» ليست من القرآن! وماذا يقول في قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ۝٩﴾ [السجدة: ٩]، أما وقد ثبت ورودُ هذا اللفظ في القرآن على خلاف ما يدَّعي نيازي، فقد بطَل دليله، والحديث صحيح ثابت عن النبي ﷺ.

حديث «سيحان وجيحان»

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**سيحان وجيحان، والفرات والنيل: كلٌّ من أنهار الجنة**»[٢].

الطعن الوارد على الحديث:

يقول الأدهمي في تعليقه على هذا الحديث: «إن هناك ما يَشِي في اتجاه من تصدى لذكر أنهار الجنة بالتأثر بالإسرائيليات، فكيفما قرأت سيحان وجيحان، فإنك لن تجد لهما أو لأشباههما وجودًا إلا في التوراة، وقد ورد ذكر الفرات أيضًا في التوراة على أنه نهر من أنهار الجنة»[٣].

ويزعم نور الدين أبو لحية أن مصدر هذا الحديث في سفر التكوين، الإصحاح الثاني، الفقرات ٧ ـ ١٤، ففيها: (وكان نهر يخرج من جنة عدن ليسقي الجنة، ومن هناك ينقسم فيصير أربعة رؤوس، اسم الواحد فيشون... واسم النهر الثاني جيحون...، واسم النهر الثالث حداقل...، والنهر الرابع الفرات. وهو يتناسب تمامًا مع التصورات اليهودية للجنة، والتي تحصرها في عالم الدنيا)[٤].

وقال أبو رية: «وروى أبو هريرة أن رسول الله [ﷺ] قال: **النيل وسيحان**

---

(١) دين السلطان (١٨٩).
(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٨٣٩).
(٣) قراءة في منهج البخاري ومسلم (٣١٨).
(٤) أبو هريرة وأحاديثه في الميزان، نور الدين أبو لحية (٢٢٠)، وانظر: توظيف المحرم، سليمان حريتاني (١١٢)، ودين السلطان (١٦٨).

وجيحان والفرات من أنهار الجنة، وهذا القول نفسه رواه كعب؛ إذ قال: أربعة أنهار وصفها الله ﷻ في الدنيا؛ فالنيل نهر العسل في الجنة، والفرات نهر الخمر في الجنة، وسيحان نهر الماء في الجنة، وجيحان نهر اللبن في الجنة»[(١)].

المناقشة:

بالنظر إلى الطعون الواردة على الحديث، يتضح أن الطعن فيه ينبني على **ثلاثة أمور**: **الأول**: أن الحديث تُشبِه ألفاظه ألفاظ النص الوارد في سفر التكوين. **والثاني**: أنه روي عن كعبٍ مثلُه. **والثالث**: أن معناه مشكِلٌ؛ إذ كيف نقول عن أنهار نراها بأعيننا: إنها من الجنة؛ فهو يوافق عقيدةَ اليهود الذين يعتقدون أن الجنة في الأرض، وليست في السماء.

وتنتقض هذه الثلاثة الأمور بما يلي:

أولًا: زعم الطاعنون مشابهة ألفاظ الحديث لألفاظ النص الذي أشاروا إليه في سفر التكوين[(٢)]، والأمر ليس كما زعموا؛ فالنصان يختلفان اختلافًا كبيرًا؛ بل ليس بينهما من التوافق سوى أن الأنهار من الجنة، وليس في الحديث سوى ذلك، على اختلاف ألفاظهما في إيراد هذا المعنى، وفي أسماء الأنهار، أما نص التوراة ففيه تخليط كبير كسائر نصوص العهدينِ المحرَّفة.

ثانيًا: أراد أبو رية أن يثبت أن أبا هريرة ﷺ إنما أخذ هذا الحديث عن كعب، والأولى أن يقول: كعبٌ أخذه عن أبي هريرة، وزاد فيه تفسيرًا مستندًا إلى الآية التي ذُكرت فيها أنهار الجنة، ولكنَّ أبا رية أعماه بُغضه لأبي هريرة، يقول المعلمي رحمه الله: «فأما خبر كعب: فيروى عن عبد الله بن صالح كاتب الليث ـ وهو متكلَّم فيه ـ عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن كعب، وأبو الخير لم يدرك كعبًا، فإن صح فإنما أخذ كعبٌ حديث أبي هريرة وزاد فيه ما زاد؛

---

(١) أضواء على السُّنَّة (١٨١).

(٢) يقول النص ـ كما ورد في سفر التكوين، الإصحاح الثاني، الفقرات (١٠ ـ ١٤) ـ: «وكان نهر يخرج من عدن ليسقي الجنة، ومن هناك ينقسم فيصير أربعة رؤوس، اسم الواحد فيشون؛ وهو المحيط بجميع أرض الحويلة حيث الذهب، وذهب تلك الأرض جيد، هناك المقل وحجر الجزع، واسم النهر الثاني جيحون؛ وهو المحيط بجميع أرض كوش، واسم النهر الثالث حداقل؛ وهو الجاري شرقي أشور، والنهر الرابع الفرات».

أخذًا من قول الله ﷻ: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى﴾ [محمد: ١٥]، وكأنه يرى أن في الجنة حقيقةً أنهارًا سميت بأسماء أنهار الدنيا، والله أعلم»[١].

ثالثًا: أن القاعدة العلمية عند المحدثين أنه لا يصح تغليط أحاديث الثقات وردّها بمجرد إثبات التشابه بين أحاديثهم وبين ما يُروى عن أهل الكتاب حتى تقوم الحجة على كون هذا الحديث مما أخطأ فيه ذلك الراوي فحدّث به وهو من الإسرائيليات[٢]، وليس هذا الحديث من هذا القبيل.

رابعًا: هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، وفيه أن هذه الأربعة أنهار من الجنة، وورد في حديث الإسراء والمعراج عند البخاري ومسلم: أن النبي ﷺ قال: «**ورُفِعت لي سدرة المنتهى، فإذا نبقها كأنه قلال هجر، وورقها كأنه آذان الفيول، في أصلها أربعة أنهار: نهران باطنان، ونهران ظاهران، فسألت جبريل، فقال: أما الباطنان: ففي الجنة، وأما الظاهران: النيل والفرات**»[٣]، وفيه أن النيل والفرات من أصل سدرة المنتهى، وقد تلقَّاهما العلماء بالقَبول، ولم يطعن فيهما أحد من المحدِّثين على مر العصور، يقول ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما الحديث الذي أخرجه مسلم بلفظ: «**سيحان وجيحان، والنيل والفرات: من أنهار الجنة**»، فلا يغاير هذا؛ لأن المراد به أن في الأرض أربعة أنهار أصلها من الجنة، وحينئذ لم يثبت لسيحون وجيحون أنهما ينبعان من أصل سدرة المنتهى، فيمتاز النيل والفرات عليهما بذلك، وأما الباطنان المذكوران في حديث الباب فهما غير سيحون وجيحون، والله أعلم»[٤].

لكن لأن هذه الأسماء هي لأنهارٍ موجودة في الأرض، يراها الناس، ويعلمونها حقيقة: فقد ذكر شُرَّاح الحديث بعض المعاني التي يُخرَّج عليها الحديثان؛ **ومن هذه المعاني**:

---

(١) الأنوار الكاشفة (٢٥٥، ٢٥٦).

(٢) سيأتي الكلام موسعًا في هذه المسألة عند الحديث عن جهود المحدثين فيما يتعلق بالمتون في الفصل الثاني من الباب الثالث إن شاء الله.

(٣) سيأتي تخريجه في المبحث الثاني من هذا الفصل.

(٤) فتح الباري (٧/ ٢١٤).

الأول: أن الإيمان عمَّ بلادها، أو الأجسام المتغذية بمائها صائرة إلى الجنة[١]. قال المعلِّمي: «وتقريبه أنه بحذف مضاف؛ أي: أنهارُ أهل الجنة؛ وهم المسلمون»[٢].

الثاني: أنها على ظاهرها، وأن لها مادة من الجنة[٣]. وهذان القولان نقلهما النووي عن القاضي عياض، ورجَّح الثاني.

الثالث: أنها تشبه أنهار الجنة في عذوبتها وبركاتها[٤].

الرابع: أن جَعْلَ الأنهار الأربعة من أنهار الجنة لِما فيها من السلاسة والعذوبة والهضم، وتضمُّنِها البركةَ الإلٰهية، وتشرُّفها بورود الأنبياء عليها، وشربهم منها[٥].

فهذه عدةُ معانٍ أوردها العلماء لبيانِ معنى كون هذه الأنهار من الجنة، وهم بإيرادهم لهذه المعاني لا يشككون في صحة الحديث، ويجب أن يسَعَنا ما وسع السلفَ الصالح من الصحابة ومن بعدهم، ممن روَوْا هذا الحديث وقَبِلوه، وأن نؤمن به على مراده، ونكِلَ حقيقته إلى الله تعالى.

حديث «قيل لبني إسرائيل: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾»:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «**قيل لبني إسرائيل: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾، ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾** [البقرة: ٥٨، النساء: ١٥٤، الأعراف: ١٦١]، **فدخلوا يزحفون على أستاههم، فبدَّلوا وقالوا: حطَّة حبَّة في شعرة**»[٦].

الطعن الوارد على الحديث:

يقول محمد رشيد رضا عن هذا الحديث في تفسير سورة البقرة بعد أن اعترف أنه في الصحيح: «ولكنه لا يخلو من علَّة إسرائيلية، وسنبيِّن ذلك في تفسير المسألة من سورة الأعراف»[٧].

وقال في سورة الأعراف: «ولا ثقة لنا بشيء مما روي في هذا التبديل من

---

(١) شرح النووي (١٧/ ١٧٧).
(٢) الأنوار الكاشفة (٢٥٥).
(٣) المصدر السابق.
(٤) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، القرطبي (٧/ ١٨٦).
(٥) شرح المصابيح لابن الملك (٦/ ١٠٤).
(٦) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٤٧٩).
(٧) تفسير المنار (١/ ٢٦٩).

ألفاظ عبرانية، ولا عربية؛ فكله من الإسرائيليات الوضعيَّة؛ كما قاله الأستاذ الإمام هنالك، وإن خُرِّج بعضُه في الصحيح والسنن موقوفًا ومرفوعًا؛ كحديث أبي هريرة المرفوع في الصحيحين»[(١)]، فذكر الحديث، ثم قال: «رواه البخاري في تفسير السورتين من طريق همام بن منبه أخي وهبٍ، وهما صاحبا الغرائب في الإسرائيليات، ولم يصرح أبو هريرة بسماع هذا من النبي ﷺ، فيحتمل أنه سمعه من كعب الأحبار؛ إذ ثبت أنه روى عنه، وهذا مدرك عدم اعتماد الأستاذ رحمه الله على مثل هذا من الإسرائيليات، وإن صح سندُه، ولكن قلَّ ما يوجد في الصحيح المرفوع شيء يقتضي الطعنَ في سندها»[(٢)].

المناقشة:

يزعم رشيد رضا أن هذا الحديث اشتمل على ألفاظ عبرانية، فحكم عليه بأنه لا يخلو من علة إسرائيلية، ومستنده في هذا أمران؛ **الأول**: أن البخاري رواه من طريق همام بن منبه أخي وهب، صاحِبَي الإسرائيليات ـ بحسب قوله ـ. **والثاني**: أن أبا هريرة رضي الله عنه لم يصرح بسماع هذا الحديث من النبي ﷺ، فيحتمل أنه سمعه من كعب؛ إذ ثبت أنه رَوَى عنه.

ذلك أن محمد رشيد رضا يرى وجوبَ التحري في كل ما يرفعه أبو هريرة رضي الله عنه للنبي ﷺ مما يُستغرب ولم يُصرِّح فيه بالسماع، وفي ذلك يقول: «فإذا ثبت أن أبا هريرة مثلًا كان يروي عن كعب الأحبار، وأن الكثير من أحاديثه مراسيل، فالواجب أن يُتروى في كل غريب لم يصرح فيه بالسماع من النبي ﷺ، فإذا كان من الإسرائيليات أو ما في معناها، احتمل أن يكون قد رواه عن كعب، وكان هذا الاحتمال علةً مانعة من ترجيح إسناد كلام إلى النبي ﷺ»[(٣)].

وللجواب عن هذا يقال:

هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه من صحيفة همام بن منبه، تلك الصحيفة[(٤)] التي نقلها الرواة عن أبي هريرة رضي الله عنه نقلًا صحيحًا؛ ابتداءً من همام إلى

(١) تفسير المنار (٩/ ٣١٥).
(٢) المرجع السابق.
(٣) مجلة المنار (١٩/ ٩٧).
(٤) وقد طعَن في أحاديث هذه الصحيفة غيرُ واحد؛ منهم ألفريد لويس دي بريمار حيث يقول: «في مجموعة النصوص التي وضعت تحت اسم أبي هريرة في مسند أحمد بن حنبل نقع في =

عبد الرزاق الذي أخذها عنه الرواة بعد ذلك[١]، وهمام بن منبه الصنعاني: تابعي **ثقة**[٢]، وثَّقه يحيى بن معين، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال عنه الذهبي: «صاحب تلك الصحيفة الصحيحة التي كتبها عن أبي هريرة، وهي نحو من مائة وأربعين حديثًا»، ولم يُعرَف برواية الإسرائيليات كما عُرِف بروايتها أخوه وهب، وقد روى هذه الصحيفةَ عن همامٍ مَعمَرُ بن راشد الأزدي، الحُجَّة، أحد **الأثبات الثقات**[٣]، قال عنه الإمام أحمد: «لا تضم أحدًا إلى معمر إلا وجدت معمرًا أطلب للعلم منه». ورواها عن معمرٍ عبدُ الرزاق الصنعاني، المصنف الشهير، أحد **الثقات الحفاظ**[٤]، نصَّ الأئمةُ على ضبطه لحديث شيخه معمر، وتقديمِه فيه على غيره.

وبهذا يتضح أن كلام رشيد رضا في رواية همام عن أبي هريرة ﷺ: لا يقوم له مستند.

أما مسألة عدم تصريح أبي هريرة ﷺ بالسماع من النبي ﷺ: فقد أجمع أهل العلم أن مراسيل الصحابة حجة؛ فلا يشترطون تصريح الصحابي بالسماع من النبي ﷺ؛ فالصحابة ﷺ يروون عن النبي ﷺ ما سمعوه منه مباشرة، وما سمعوه من بعضهم عن النبي ﷺ؛ لعدالتهم ﷺ.

= لحظة ما على سلسلة تتألف من ١٣٨ حديثًا، وآتية من وثيقة مكتوبة تعرف باسم **صحيفة** همام بن منبه... ولنا أن نلاحظ أن الشكل العام لهذه المجموعة مبتكر ومتميز عن البقية، فهناك سلسلة إسناد واحدة تغطي هذه المجموعة المكتوبة والمؤلفة من أحاديث مستقلة بعضها عن بعض... وتختلط بالأحاديث العادية حِكم وأحاديث قدسية، بالإضافة إلى عدد من القصص القصار المستمدة من التراثات اليهودية والمتعلقة بآدم، وموسى، وأيوب». تأسيس الإسلام بين الكتابة والتاريخ (٣٧٥). كما تناقل عدد من القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات الطعنَ في عددٍ من أحاديثها، وستأتي الإشارة إلى هذه الأحاديث في مواطنها، أما الكلام على صحة سند الصحيفة فسأكتفي بإثباته في هذا الموطن.

(١) عدَّ الذهبي في «الموقظة» هذا الإسناد (معمر، عن همام، عن أبي هريرة) من أصح الأسانيد. المفصل في شرح الموقظة، عبد الله السعد (١٦٣).

(٢) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ١٠٧)، الثقات لابن حبان (٥/ ٥١٠)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٣١١)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٣١).

(٣) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٢٥٥)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٢٥)، تقريب التهذيب (١/ ٩٦١).

(٤) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٣٨)، تهذيب التهذيب (٢/ ٥٧٢)، تقريب التهذيب (١/ ٦٠٧).

ومما ورد في ذلك: ما رُوي عن حميد: أن أنس بن مالك ﵁ حدَّث بحديث عن رسول الله ﷺ، فقال رجل: أنت سمعته من رسول الله ﷺ؟ فغضب غضبًا شديدًا، وقال: «والله، ما كل ما نحدثكم به سمعناه من رسول الله ﷺ، ولكن كان يحدث بعضنا بعضًا، ولا يتَّهِمُ بعضنا بعضًا»[1]، ورُوي نحوه عن البراء بن عازب ﵁؛ أنه قال: «ما كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه من رسول الله ﷺ، ولكن سمعناه، وحدثنا أصحابنا، ولكنا لا نكذب»[2].

وقد حكى ابنُ عبد البر إجماع العلماء على أن الإسناد المتصل بالصحابي سواءٌ قال فيه: قال رسول الله ﷺ، أو: إن رسول الله ﷺ قال، أو: عن رسول الله ﷺ أنه قال، أو: سمعت رسول الله ﷺ؛ كلُّ ذلك سواءٌ عندهم[3].

وقال السرخسي: «لا خلاف بين العلماء في مراسيل الصحابة ﵃ أنها حجة؛ لأنهم صَحِبوا رسول الله ﷺ، فما يروونه عن رسول الله ﷺ مطلقًا يُحمَل على أنهم سمعوه منه، أو من أمثالهم، وهم كانوا أهلَ الصدق والعدالة»[4].

وقال البقاعي: «فإنما قبلوا من الصحابي مطلقًا، حتى بالصيغة المحتملة؛ لأن أمره دائر بين أن يكون سمعه من النبي ﷺ، أو من صحابي آخر، والصحابة كلهم عدول؛ فلا يضر الجهل بالساقط منهم، واحتمال كونه سمعه من بعض التابعين بعيدٌ جدًّا»[5].

وقد ردَّ الصنعاني على من قال بأن عنعنة الصحابي تحتمل الإرسال، وتحتمل السماع، واحتجوا بأن الصحابي لم يَرِدْ عنه ما يفيد السماع، فقال: «لا يخفى زكةُ هذا الجواب؛ فإن الصحابي ليس له عرفٌ في روايته؛ بل تارة يقول: سمعت، وتارة: عن رسول الله ﷺ، وتارة: قال رسول الله ﷺ»[6].

---

(١) أخرجه الحاكم في «مستدركه» (٦٥١٩)، والطبراني في «الكبير» (٦٩٩). قال الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح». مجمع الزوائد (١/ ١٥٣)، وبوب له بقوله: «باب لا تضر الجهالة بالصحابة؛ لأنهم عدول».

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «العلل» رواية ابنه عبد الله (٢٨٣٥).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/ ٣٦).

(٤) أصول السرخسي، السرخسي (١/ ٣٥٩).

(٥) النكت الوفية بما في شرح الألفية، البقاعي (١/ ٤١٨).

(٦) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، الصنعاني (١/ ٣٠٣).

وبذا يبطُلُ مستند رشيد رضا الثاني في طعنه في هذا الحديث.

وسيأتي الحديث[١] على إعلال الروايات الصحيحة بعلةٍ كونها من الإسرائيليات لمجرد موافقة ما فيها لِما ورد عن أهل الكتاب، أو لمجرد استشكال متونها إذا وردت عن بعض الصحابة الذين سمعوا من كعبِ الأحبار.

حديث «من رآني، فقد رأى الحق»:

عن أبي قتادة ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: **«من رآني، فقد رأى الحق»**[٢].

الطعن الوارد على الحديث:

يقول نيازي: «معنى الحق وهو أحد أسماء الله الحسنى بأنه الله؛ أي: من رآني فقد رأى الله، وهذا منقول عن كتاب الإنجيل؛ حيث في بعض الأناجيل المحرفة لأهل الكتاب عبارة على لسان عيسى ابن مريم يقول فيها: من رآني، فقد رأى الآب[٣]، والآب: هو الله ﷻ»[٤].

المناقشة:

لا يخفى ما في هذا التفسير من التعسُّف؛ بل الجهل المتأصل؛ فإنه لم يفهم الحديث على وجهه؛ بل فسره بحسب فهمه الخاطئ؛ فمعنى الحديث لا يمتُّ بصلة للنص الذي أورده نيازي؛ لأن معنى «الحق» في الحديث: أي: المنام الحق، والمراد: رأى النبيَّ صدقًا؛ لأن الشيطان لا يتمثل به ﷺ، يقول ابن حجر ﵀: «من رآني، فقد رأى الحق؛ أي: المنام الحق؛ أي: الصدق... قال الطيبي: الحق هنا: مصدر مؤكد؛ أي: فقد رأى رؤية الحق، وقوله: فإن الشيطان لا يتمثل بي؛ لتتميم المعنى، والتعليل للحكم»[٥]؛ وبهذا تبطُلُ دعوى التشابه والاقتباس التي يدَّعيها نيازي.

---

(١) في المبحث الثالث من الفصل الثاني من هذا الباب.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٩٩٦)، ومسلم في «صحيحه» (٢٢٦٧).

(٣) وردت هذه العبارة في إنجيل يوحنا، الإصحاح الرابع عشر، الفقرات (٩، ١٠) بلفظ: «الذي رآني فقد رأى الآب، فكيف تقول أنت: أرنا الآب؟ ألست تؤمن أني أنا في الآب والآب فيَّ؟». تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا!

(٤) دين السلطان (٢٥٥).

(٥) فتح الباري (١٢/ ٣٨٩).

المبحث الثاني

دعوى التشابه المعنويِّ بين نصوص الأحاديث ونصوص الكتب المقدَّسة

يلجأ القائلون بدعوى تأثُّر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات إلى الاعتماد على شبهة التشابه المعنوي بين نصوص الأحاديث ونصوص الكتب المقدَّسة، ويَعنُون بالتشابه المعنوي التشابهَ بين معنَى نص حديث معيَّن ومعنًى ورد في كتب اليهود والنصارى، ويظهر فيه التكلفُ والتعسف في كثير من المواطن؛ بل يظهر فيه أحيانًا سوء الفهم، سواءٌ لمعنى الحديث، أو لمعنى النص الكتابي، وسيتبين هذا من عرض النصوص التي ظهر فيها الاعتماد على هذه الشُّبَه؛ ومن الأحاديث التي ادُّعي فيها هذا النوع من التشابه **ما يلي**:

حديث «الإسراء والمعراج»:

عن أنس بن مالك ﷺ، قال: كان أبو ذر يحدث: أن رسول الله ﷺ قال: **«فرج عن سقف بيتي وأنا بمكة، فنزل جبريل، ففرج صدري، ثم غسله بماء زمزم، ثم جاء بطَست من ذهب، ممتلئٍ حكمةً وإيمانًا، فأفرغه في صدري، ثم أطبقه، ثم أخذ بيدي، فعرج بي إلى السماء الدنيا، فلما جئت إلى السماء الدنيا، قال جبريل لخازن السماء: افتح، قال: من هذا؟ قال: هذا جبريل، قال: هل معك أحد؟ قال: نعم، معي محمد ﷺ، فقال: أُرسل إليه؟ قال: نعم، فلما فتح، علونا السماء الدنيا، فإذا رجل قاعد على يمينه أسودة، وعلى يساره أسودة، إذا نظر قِبَل يمينه ضحك، وإذا نظر قبل يساره بكى، فقال: مرحبًا بالنبي الصالح والابن الصالح، قلت لجبريل: من هذا؟ قال: هذا آدم، وهذه الأسودة عن يمينه وشِماله نَسَمُ بنيه، فأهل اليمين منهم أهل الجنة، والأسودة التي عن شماله أهل النار، فإذا نظر عن يمينه ضحك، وإذا نظر قِبل شماله بكى، حتى عرج بي إلى السماء الثانية، فقال لخازنها: افتح، فقال له خازنها مثل ما قال الأول، ففتح»**. قال أنس: فذكر أنه وجد في السمٰوات آدم، وإدريس،

وموسى، وعيسى، وإبراهيم - صلوات الله عليهم -، ولم يثبت كيف منازلهم، غير أنه ذكر أنه وجد آدم في السماء الدنيا، وإبراهيم في السماء السادسة. قال أنس: «**فلما مر جبريل بالنبي ﷺ بإدريس، قال: مرحبًا بالنبي الصالح والأخ الصالح، فقلت: من هذا؟ قال: هذا إدريس، ثم مررت بموسى، فقال: مرحبًا بالنبي الصالح والأخ الصالح، قلت: من هذا؟ قال: هذا موسى، ثم مررت بعيسى، فقال: مرحبًا بالأخ الصالح والنبي الصالح، قلت: من هذا؟ قال: هذا عيسى، ثم مررت بإبراهيم، فقال: مرحبًا بالنبي الصالح والابن الصالح، قلت: من هذا؟ قال: هذا إبراهيم ﷺ**». قال ابن شهاب: فأخبرني ابن حزم: أن ابن عباس وأبَا حبة الأنصاري كانا يقولان: قال النبي ﷺ: «**ثم عرج بي حتى ظهرتُ لمستوًى أسمع فيه صريف الأقلام**». قال ابن حزم وأنس بن مالك: قال النبي ﷺ: «**ففرض الله على أمتي خمسين صلاة، فرجعت بذلك، حتى مررت على موسى، فقال: ما فرض الله لك على أمتك؟ قلت: فرض خمسين صلاة، قال: فارجع إلى ربك؛ فإن أمتك لا تُطيق ذلك، فراجعني، فوضع شَطرها، فرجعت إلى موسى، قلت: وضع شطرها، فقال: راجع ربك؛ فإن أمتك لا تطيق، فراجعت، فوضع شطرها، فرجعت إليه، فقال: ارجع إلى ربك؛ فإن أمتك لا تطيق ذلك، فراجعته، فقال: هي خمس، وهي خمسون، لا يبدل القول لديَّ، فرجعت إلى موسى، فقال: راجع ربك، فقلت: استحييت من ربي، ثم انطلق بي حتى انتهى بي إلى سدرة المنتهى، وغشيها ألوان لا أدري ما هي، ثم أُدخلت الجنة، فإذا فيها حبايل اللؤلؤ، وإذا ترابها المسك**»[1].

الطعن الوارد على الحديث:

أحاديث الإسراء والمعراج من الأحاديث التي طعن فيها كثيرٌ من المستشرقين والعقلانيين والحَداثيين وغيرهم بطعونات عدَّة، إلا أنني سأنقل هنا ما يتعلق منها بموضوع الدعوى محَلِّ البحث؛ وهي ادعاء الأثر الكتابي في هذه الأحاديث بوجود التشابه بين بعض المعاني الواردة في القصة بحسب ورودها في الأحاديث الصحيحة، وبين ما ورد في بعض المصادر الكتابية؛ **ومن ذلك:**

١ - دعوى ظهورِ الثقافة اليهودية في قصة الإسراء والمعراج لدى راوي القصة

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٤٩)، ومسلم في «صحيحه» (١٦٣).

في زعمه أن موسى يشير على الله بالرأي الأصوب؛ لأن اليهود يؤمنون أن الحاخام الذي على الأرض ـ وهو أقل من موسى مرتبة ـ يستشيره الله ﷻ إذا واجه مشكلةً مستعصية؛ إذ ورد في التلمود ما يشير إلى ذلك[١]. وقريبًا من هذا المعنى يزعم أحدهم أن مشهد تخفيف الصلاة ومراجعة محمد ﷺ لربه بتوجيه من موسى يَرجِع إلى سِفر التكوين[٢].

٢ ـ دعوى دلالة قصة الإسراء والمعراج في مشهد تخفيف الصلاة على تفضيل موسى ﵇ على نبيِّنا محمد ﷺ، وفي هذا المعنى يقول أبو رية: «وكأن الله ﷻ لما فرض الصلاة على المسلمين كان لا يعلم مبلغ قوة احتمال عباده على أدائها ـ تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا ـ، وكذلك لا يعلم محمد الذي اصطفاه للرسالة العامة إلى الناس كافة ـ والله أعلم حيث يجعل رسالته ـ لا يعلم إن كان مَن أُرسل إليهم يستطيعون احتمال هذه العبادة أو لا يستطيعون، حتى بصَّره موسى! وهكذا ترى الإسرائيليات تنفُذُ إلى دِيننا، وتسري في معتقداتنا»[٣].

٣ ـ دعوى أن قصة الإسراء والمعراج مقتبسة من قِصص المعراج التي وردت في التوراة والإنجيل؛ ومن ذلك: أن فكرة وجود حارس من الملائكة لكل سماء هي فكرة متطورة منقولة عن قصة صعود موسى الموجودة في كتب الأبوكريفا[٤]، ورؤيا يوحنا في الإنجيل[٥]، ويقول زكريا أوزون: «المعراج: كلمة ليست عربية، ومعناها: السلَّم، ولم يرد ذكرها في كتاب الله؛ فإن العهد القديم قد سبق المسلمين في الحديث عنها، وعلى المهتم في ذلك مراجعة التلمود القصصي (آغادة) لمعرفة التفاصيل»[٦].

---

(١) سُنَّة الأولين، ابن قرناس (٩٢٥).
(٢) انظر: الإسلام، هنري ماسيه (ص١٥٤)، وقد عزا هذا القول هناك إلى (ان وينسنك).
(٣) أضواء على السُّنَّة (١٣٥)، وانظر: نبي الإسلام غير نبي المسلمين، سامر إسلامبولي (١٣٣).
(٤) أصول أساطير الإسلام من الأبوكريفا المسيحية والهرطقات، لؤي عشري (١٣٨).
(٥) من النقل إلى العقل، حسن حنفي، (٢/ ٤٣٨).
(٦) لَفَّق المسلمون إذ قالوا، زكريا أوزون (١٠٠).

المناقشة:

إن حادثة الإسراء والمعراج من المعجزات التي شرَّف الله ﷻ بها نبيّه ﷺ، وأكرمه بها، وقد ورد الإخبار عنها إجمالًا وتفصيلًا في القرآن، وفي الأحاديث.

فقد أخبر القرآن بمَسْراه ومعراجه؛ أما مَسْراه: ففي سورة الإسراء في قول الله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا ۚ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۝﴾ [الإسراء: ١].

وأما معراجه: ففي سورة النجم، في قول الله تعالى: ﴿أَفَتُمَارُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ۝ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝ عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَىٰ ۝ عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ ۝ إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ ۝ مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ۝ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ ۝﴾ [النجم: ١٢ ـ ١٨].

وأما الأحاديث فيه: فهي متواترة؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «أحاديث المعراج وصعوده إلى ما فوق السمٰوات، وفرض الرب عليه الصلواتِ الخمسَ حينئذ، ورؤيته لِما رأى من الآيات، والجنة والنار، والملائكة والأنبياء في السمٰوات، والبيت المعمور، وسدرة المنتهى، وغير ذلك: معروفٌ متواتر في الأحاديث»[(١)].

وقال القرطبي في تفسيره: «ثبَتَ الإسراء في جميع مصنفات الحديث، ورُوي عن الصحابة في كل أقطار الإسلام؛ فهو من المتواتر بهذا الوجه»[(٢)].

وقال ابن كثير: «قال الحافظ أبو الخطاب عمر بن دحية في كتابه «التنوير، في مولد السراج المنير»، وقد ذكر حديث الإسراء من طريق أنس، وتكلم عليه فأجاد وأفاد، ثم قال: وقد تواترت الرواياتُ في حديث الإسراء عن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، وأبي ذر، ومالك بن صعصعة، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وابن عباس، وشداد بن أوس، وأُبَي بن كعب، وعبد الرحمٰن بن قرط، وأبي حبة وأبي ليلى الأنصاريين، وعبد الله بن عمرو، وجابر، وحُذَيفة، وبُرَيدة، وأبي أيوب، وأبي أُمامة، وسمُرة بن جندب، وأبي الحمراء، وصُهَيب الرومي، وأم هانئ، وعائشة وأسماء ابنتي أبي بكر الصديق رضي الله عنهم أجمعين.

منهم من ساقه بطوله، ومنهم من اختصره على ما وقع في المسانيد، وإن لم

---

(١) الجواب الصحيح (٤/ ٣٣٩).
(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٠/ ٢٠٥).

تكن رواية بعضهم على شرط الصحة، فحديث الإسراء أجمَعَ عليه المسلمون، واعترض فيه الزنادقةُ الملحدون؛ قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ۝٨﴾ [الصف: ٨]»[1].

وأمَّا ما ورد على الحديث من طعون فيما يتعلق بدعوى تأثُّره بالإسرائيليات، **فجوابها الآتي:**

أولًا: ليس في الحديث ما يدل على أن الله تعالى استشار موسى عليه السلام؛ فالله عز وجل يعلم أن فريضته على عباده هي خمس صلوات، «ولكنه سبحانه إذا أراد أن يرفع بعض عباده إلى مرتبةٍ، هيَّأ له ما يستحق به المرتبة، ومن ذلك أن يهيئ ما يَفهَم منه العبد أنه مكلَّف بعمل معيَّن شاق، فيقبل التكليف، ويستعد لمحاولة الأداء؛ فحينئذ يُعفِيه الله تعالى من ذلك العمل، ويكتب له جزاء قَبوله، ومحاولة الوفاء به، أو الاستعداد لذلك: ثوابَ مَن عَمِلَه؛ ومن هذا القَبيل: قصةُ إبراهيم في ذبحِ ابنه، وأما محمد ﷺ فكان يعلم أن الأداء ممكن كما مر، وكان في ذلك المقام الكريم مستغرقًا في الخضوع والتسليم، ووفَّقه الله عز وجل لقَبول ما فهمه في فرض خمسين، والاستعداد لأدائها؛ ليكون هذا القَبول والاستعداد مقتضيًا لاستحقاق ما أراد الله عز وجل أن يعطيه وأمتَه من ثواب خمسين صلاة، وقَبولُه واستعداده عنه وعن أمته في حكمِ قبول الأمة؛ فإنها تبعٌ له، وكان هو النائبَ عنها»[2].

ثم كانت المشورة من موسى عليه السلام لنبيِّنا ﷺ بعد قَبول النبي ﷺ واستسلامه وانقياده لِما أمره الله به من فرض خمسين صلاة، فكان أن سأله موسى كما في الحديث، فأخبره النبي ﷺ؛ ففي الحديث: أن النبي ﷺ قال: «**ففرض الله على أمتي خمسين صلاة، فرجعت بذلك، حتى مررت على موسى، فقال: ما فرض الله لك على أمتك؟ قلت: فرض خمسين صلاة، قال: فارجع إلى ربك؛ فإن أمتك لا تُطيق ذلك**»، وفي رواية أنه قال له: «**أنا أعلم بالناس منك؛ عالجتُ بني إسرائيل أشد المعالجة، وإن أمتك لا تطيق؛ فارجع إلى ربك فسله**».

أما اختصاص موسى عليه السلام بذلك، فيقول العلَّامة المعلمي: «واختص موسى بالعناية؛ لأنه أقرب الرسل حالًا إلى محمد؛ لأن كلًّا منها رسول منزَّل عليه كتابٌ

---

(١) تفسير ابن كثير (٥/ ٤٥).
(٢) الأنوار الكاشفة (١٦٧).

تشريعي سائس لأمة أُريدَ لها البقاء، لا أن تصطلم بالعذاب، وقُضِي لمحمد أن تطول معالجتُه لأمته كما طالت معالجة موسى لأمَّته، ووجوه الشَّبه كثيرة؛ ولهذا أتى القرآن بذِكر موسى في مواضع كثيرة؛ منها عَقِب آية الإسراء»[١].

ثانيًا: وأما مَن طعن فيه بدعوى أن الحديث يَشِي بتفضيل موسى عليه السلام في مشورته للنبي ﷺ بتخفيف الصلاة، فإن القرآن الكريم يزخر بالآيات الواردة في فضائل موسى عليه السلام، ومَن آمن من بني إسرائيل؛ ومن ذلك: قول الله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٥﴾ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ ﴿٦﴾﴾ [القصص: ٥، ٦]، وقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [الدخان: ٣٢]، وقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦﴾ وَءَاتَيْنَٰهُم بَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ ۖ فَمَا ٱخْتَلَفُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الجاثية: ١٦، ١٧].

ولو كان هذا المعنى يفيد الاقتباسَ من الإسرائيليات، للَزِم بذلك القولُ بمثله في القرآن الكريم.

ثالثًا: زعَمَ زكريا أوزون أن لفظ (معراج) لم يَرِد في القرآن، وإنما هو مقتبس من قصص العهد القديم.

وللجواب عن هذا الجهل يقال: إن قصَدَ جذر الكلمة، فقد وردت في القرآن باشتقاقات مختلفة في تسعة مواطن، وإن أراد ورودها بمعنى (سلَّم)، فقد وردت في قول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الزخرف: ٣٣].

رابعًا: إنَّ أبرز قصص المعراج[٢] التي وردت في كتب اليهود والنصارى،

---

(١) الأنوار الكاشفة (١٦٧، ١٦٨).

(٢) رجَعتُ فيما يتعلق بهذه القصص إلى: قصص القرآن والقصص في الديانات الأخرى، خالد صناديقي (٥٨ ـ ٧٥)، وقد سرد المؤلف قصص هذه المعراجات نقلًا عن مصادرها، عدا قصة رؤيا يوحنا، فلم يذكرها، ورجعتُ فيها إلى العهد الجديد.

وينسُبُ الطاعنون إليها أحاديث المعراج: هي أربعُ قِصص: معراج أخنوخ[١]؛ وورد في سِفر أسرار أخنوخ، ومعراج أشعيا؛ وورد في سِفر عروج أشعيا، ومعراج يوحنا؛ وورد في سِفر رؤيا يوحنا، ومعراج موسى؛ وورد في مدراش صغير مخصص بالكامل لهذه القصة.

فأما سِفر معراج أخنوخ: فلا يُعرّف مَن كتَبَه، ومتى كُتب، والباقي منه نسختان من الخط السلافوني الكنائسي القديم، وقد اكتُشفت هذه النسخة في مكتبة بلغراد العامة عام ١٨٨٦م، وتُرجمت إلى الإنكليزية عام ١٨٩٦م، وليس له ترجمة عربية، ومن المؤكد أنه لم يكن معروفًا في زمن النبي ﷺ بين يهود أو نصارى الجزيرة العربية؛ بل لم يَرِد ذكرٌ لهذا السِّفر الذي ظل مجهولًا لأكثر من ١٢٠٠ سنة.

وأما سِفر عروج أشعيا[٢]: فقد كُتب بعد النبي أشعيا بمئات السنين؛ كما يذكر علماء دراسات الكتاب المقدس، وهو محفوظ بالكامل باللغة الأثيوبية، وأجزاءٌ منه محفوظة باللغات اليونانية والسلافونية القديمة والقبطية، ولا يوجد له ترجمة عربية، وقصته عبارة عن رؤيا يقصها المؤلف على لسان النبي أشعيا، تتلخص أحداثها في عرض لتعاليم المسيحية، ولا يوجد أي نوع من التشابه بينها وبين قصة معراج النبي ﷺ كما وردت في الأحاديث الصحيحة، ومثلها رؤيا يوحنا المذكورة في سِفر رؤيا يوحنا من العهد الجديد.

وأما مدراش عروج موسى: فله ترجمة عربية، ويظهر التأثير الإسلامي واضحًا في هذه القصة، والذي يظهر أن هذا المدراش كُتِب بعد الإسلام، وكاتبه اقتبس موضوعه من أحاديث معراج النبي ﷺ، وليس العكس كما يدّعي الطاعنون.

ومما يرجح ذلك: أن مضمون هذا المدراش لم يكن معروفًا بين يهود المدينة وفيهم أحبارٌ وعلماءُ، ولو كان معلومًا لديهم، لَمَا ترددوا حينئذ في اتهام النبي ﷺ باقتباسه قصة المعراج منه.

ومما يلاحظ أيضًا: أن المماثلة بين ما في أسفار اليهود من قصص المعراج وما في أحاديث المعراج هي مماثلة سطحية، لا تتجاوز فكرة العروج أو الصعود،

(١) ذكر بعض المفسرين أن أخنوخ هو إدريس عليه السلام، وليس في ذلك خبر صحيح.

(٢) سفر أشعيا: هو أحد أسفار العهد القديم، ولم يذكر هذا السفر شيئًا عن رؤيا معراجية لهذا النبي، ولكن جاءت قصة عروجه في سفر آخر؛ هو سفر عروج أشعيا، وهو المذكور هنا.

أما من حيث الأحداث: فلا يوجد تشابهٌ بينها؛ فأحداثُ قصص المعراج الواردة في أسفار اليهود تَغلِب عليها الصفة الميثولوجية، وعدم الترابط بينها، أما أحداث معراج النبي ﷺ التي وردت في الأحاديث الصحيحة: فهي أحداث واقعية، وفيها ما وصفه النبي ﷺ ووقع فعلًا كما يعلمه العرب آنذاك؛ كوصفِه لقافلة قريش الآتية من الشام، ووصفه للمسجد الأقصى.

ومن مجموع ما سبق، يتضح تهافتُ حُجَج الطاعنين في أحاديث الإسراء والمعراج بحجة وجود التشابه بينها وبين ما في المصادر اليهودية والإسرائيلية، وتسقُطُ دعوى أثر الإسرائيليات فيها.

حديث «إن أصحاب هذه الصُوَر يوم القيامة يعذَّبون»:

عن القاسم بن محمد، عن عائشة أم المؤمنين ﵂: أنها أخبرته: أنها اشترت نمرقة فيها تصاوير، فلما رآها رسول الله ﷺ قام على الباب فلم يدخله، فعرفت في وجهه الكراهية، فقلت: يا رسول الله، أتوب إلى الله وإلى رسوله ﷺ، ماذا أذنبت؟ فقال رسول الله ﷺ: «**ما بال هذه النمرقة؟**»، قلت: اشتريتها لك لتقعُدَ عليها وتوسَّدَها، فقال رسول الله ﷺ: «**إن أصحاب هذه الصُّوَر يوم القيامة يعذَّبون، فيقال لهم: أحيوا ما خلقتم**»، وقال: «**إن البيت الذي فيه الصُّوَر لا تدخله الملائكة**»[1].

الطعن الوارد على الحديث:

زعم عبد الرزاق الدغري أن هذا الحديث يعُدُّ الصورة مظهرًا من مظاهر الشرك والوثنية، وهو في ذلك يتماثل مع النص التوراتي الوارد في سِفر التثنية، والذي ينهى عن نحت التماثيل، ورسم الصور[2].

المناقشة:

في هذا الحديث أخبر النبي ﷺ **بأمرين؛ الأول**: أن أصحاب هذه الصُّوَر يعذَّبون، فيقال لهم: أحيوا ما خلقتم. **والثاني**: أن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة؛ وهذا يفيد الزجرَ عن صنع التماثيل والصور ـ لذوات الأرواح ـ واقتنائها[3].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢١٠٥)، ومسلم في «صحيحه» (٢١٠٧).
(٢) انظر: المسيحية في الأحاديث النبوية، عبد الرزاق الدغري (٩٤، ٩٥).
(٣) انظر: فتح الباري (١٠/ ٣٩٠).

أما نص سِفر التثنية[١]: فذُكرت قبله حكاية على لسان موسى: أن الله كلم بني إسرائيل عند الجبل، فسمعوا صوته ـ تعالى الله ـ ولم يرَوْه؛ حتى لا يُفسدوا فيعملوا تمثالًا له على شبه شيء من مخلوقاته.

فأين هذا المعنى من معنى الحديث الصحيح الذي يحكي قصةً وقعت حقيقة في بيت النبي ﷺ، فذكر النبي ﷺ ـ بما أوحاه الله إليه ـ الحكمَ الشرعي المتعلق بتحريم تصوير ذوات الأرواح على ما هي عليه، لا على تشبيهها بالخالق ﷻ؟!

والذي يتضح من الطعن الوارد على هذا الحديث وأحاديثَ غيره: أن الطاعنين لا يَدرُون ولا يدركون معنى ما يشيرون إليه من نصوص الكتب المحرَّفة، فضلًا عن أن يدركوا أو يَعُوا مرادات النبي ﷺ، ومعاني كلامه، وهذا الجهل هو الذي أوقعهم فيما وقعوا فيه.

حديث «رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة»:

عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن الناس قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: «**هل تضارون في القمر ليلة البدر؟**»، قالوا: لا يا رسول الله، قال: «**فهل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟**»، قالوا: لا يا رسول الله، قال: «**فإنكم ترونه كذلك، يحشر الناس يوم القيامة، فيقول: من كان يعبد شيئًا فليتبع؛ فمنهم من يتبع الشمس، ومنهم من يتبع القمر، ومنهم من يتبع الطواغيت، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها، فيأتيهم الله فيقول: أنا ربكم، فيقولون: هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا، فإذا جاء ربنا عرَفناه، فيأتيهم الله فيقول: أنا ربكم، فيقولون: أنت ربنا، فيدعوهم، فيضرب الصراط بين ظهرانَيْ جهنم، فأكون أول من يجوز من الرسل بأمته، ولا يتكلم يومئذ أحد إلا الرسل، وكلام الرسل يومئذ: اللَّهُمَّ سلِّمْ سلم، وفي جهنم كلاليب مثل شوك السعدان، هل رأيتم شوك السعدان؟**»؛ قالوا: نعم، قال:

(١) يقول النص: «فاحتفظوا جدًّا لأنفسكم. فإنكم لم تروا صورة ما يوم كلمكم الرب في حوريب من وسط النار، لئلا تفسدوا وتعملوا لأنفسكم تمثالًا منحوتًا، صورة مثال ما، شبه ذكر أو أنثى، شبه بهيمة ما مما على الأرض، شبه طير ما ذي جناح مما يطير في السماء، شبه دبيب ما على الأرض، شبه سمك ما مما في الماء من تحت الأرض». سفر التثنية، الإصحاح الرابع (١٥ ـ ١٨).

«فإنها مثل شوك السعدان، غيرَ أنه لا يعلم قدر عظمها إلا الله، تَخطَف الناس بأعمالهم؛ فمنهم من يوبق بعمله، ومنهم من يخردل ثم ينجو، حتى إذا أراد الله رحمة من أراد من أهل النار، أمر الله الملائكة أن يُخرِجوا من كان يعبد الله، فيخرجونهم، ويعرفونهم بآثار السجود، وحرَّم الله على النار أن تأكل أثر السجود، فيخرجون من النار، فكل ابن آدم تأكله النار إلا أثر السجود، فيخرجون من النار قد امتُحشوا، فيصب عليهم ماء الحياة، فينبتون كما تنبت الحِبة في حَميل السيل، ثم يفرغ الله من القضاء بين العباد، ويبقى رجل بين الجنة والنار، وهو آخر أهل النار دخولًا الجنة، مقبل بوجهه قِبل النار، فيقول: يا رب، اصرف وجهي عن النار، قد قشَبَني ريحها، وأحرقني ذكاؤها، فيقول: هل عسيت إن فعل ذلك بك أن تسأل غير ذلك؟ فيقول: لا وعزتك، فيعطي اللهَ ما يشاء من عهد وميثاق، فيصرف الله وجهه عن النار، فإذا أقبل به على الجنة، رأى بهجتها، سكت ما شاء الله أن يسكت، ثم قال: يا رب، قدِّمني عند باب الجنة، فيقول الله له: أليس قد أعطيت العهود والميثاق ألا تسأل غير الذي كنت سألت؟ فيقول: يا رب، لا أكون أشقى خلقك، فيقول: فما عسيت إن أعطيت ذلك ألا تسأل غيره؟ فيقول: لا وعزتك، لا أسأل غير ذلك، فيعطي ربَّه ما شاء من عهد وميثاق، فيقدمه إلى باب الجنة، فإذا بلغ بابها فرأى زهرتها وما فيها من النضرة والسرور، فيسكت ما شاء الله أن يسكت، فيقول: يا رب، أدخلني الجنة، فيقول الله: ويحك يا بن آدم، ما أغدرك! أليس قد أعطيت العهود والميثاق ألا تسأل غير الذي أعطيت؟ فيقول: يا رب، لا تجعلني أشقى خلقك، فيضحك الله ﷻ منه، ثم يأذن له في دخول الجنة، فيقول: تمنَّ، فيتمنى حتى إذا انقطع أمنيته، قال الله ﷻ: من كذا وكذا، أقبل يذكره ربه، حتى إذا انتهت به الأماني، قال الله تعالى: لك ذلك ومثله معه»، قال أبو سعيد الخدري لأبي هريرة رضي الله عنهما: إن رسول الله ﷺ قال: «**قال الله: لك ذلك وعشرة أمثاله**»، قال أبو هريرة: لم أحفظ من رسول الله ﷺ إلا قوله: «**لك ذلك ومثله معه**»، قال أبو سعيد: إني سمعته يقول: «**ذلك لك وعشرة أمثاله**»[1].

الطعن الوارد على الحديث:

يزعم نيازي أن مصدر هذا الحديث كتبُ أهل الكتاب، وتحديدًا يعود

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨٠٢)، ومسلم في «صحيحه» (١٨٢).

للإنجيل؛ وذلك لأن أهل الإنجيل هم الذين يقولون عن الله: رب، ويصورونه متصدرًا معابدهم، وهالة القدسية فوق رأسه[(١)].

ويقول الأدهمي: «يحق لنا ابتداءً أن نسأل ـ على فرض أن هذا الحديث مروي عن الرسول ﷺ، ولا نعتقد ذلك البتة ـ: لماذا يظهر الله على هيئة ثم عندما يُنكره الناس يعود ليظهر لهم على هيئة ما عرفوها فيه؟!... فليس في سياق الحديث ما يبرر هذه الحركة التي لا تنسجم إطلاقًا مع جبروت الله ﷻ، وعظمته، وعُلُوِّه، تعالى الله عما يصفون.

إن الله ﷻ في هذا السياق يشبه إلٰه بني إسرائيل في التوراة التي بين أيدينا»[(٢)].

ويقول صالح أبو بكر: «هل لله صورة يعرفها الناس كما يقول الحديث، حتى يستطيعون تمييزه بها، وهو أعظم من أن تستوعبه صورة، أو يحُدَّه شكل تدركه أبصار الناس؟ وهل للناس قدرة على تصوره ﷻ؟»[(٣)].

المناقشة:

هذا الحديث من أحاديث الصورة[(٤)]، وفيه إثبات الصورة لله ﷻ، وإثبات رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة، وقد اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في صحيحيهما؛ فهو في أعلى درجات الصحة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فهذا الحديث من أصح حديث على وجه الأرض»[(٥)].

وقد تلقَّى الصحابة هذه الأحاديث عن النبي ﷺ، وقابَلوها بالقَبول والتسليم، وأمَرُّوها كما جاءت، وهكذا فعل التابعون من بعدهم، وأتباعهم، وخرَّجها أكابر المحدِّثين في الصحاح وكتب السُّنة متلقِّين لها بالقَبول والتسليم[(٦)]، وهم ـ كما قال

---

(١) دين السلطان (١٨٠).
(٢) قراءة في منهج البخاري ومسلم (٣٠٣).
(٣) الأضواء القرآنية (٣٠٠).
(٤) ومنها: حديث «**خلق الله آدم على صورته**»، الذي سبق الكلام عليه في الفصل السابق. وانظر في ذكر هذه الأحاديث: عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمٰن، حمود التويجري (٤٣ ـ ٤٥).
(٥) مجموع الفتاوى (٦/ ٤٩٣).
(٦) انظر: عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمٰن (٤٦).

ابن عبد البر ـ: «كانوا أعمق الناس علمًا، وأوسعهم فهمًا، وأقلهم تكلفًا، ولم يكن سكوتهم عن عيٍّ، فمن لم يسَعْه ما وسعهم فقد خاب وخسر»[١].

ولذا؛ فإنه يجب إثبات صفة الصورة لله، وإمرارها كما جاءت، من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل، وأهل السُّنة والجماعة يثبتون الصورة لله كما صحَّت بها الأحاديث، ويعتقدون أن المؤمنين يرَوْن ربهم في الآخرة، يرونه معاينة بأبصارهم، وينظرون إلى وجهه الكريم، كما يرون القمر ليلة البدر، وكما يرون الشمس ليس دونها سحاب، تشبيهًا للرؤية بالرؤية، لا للمرئي بالمرئي[٢].

وإنما أُتي الطاعنون الذين طعنوا في هذا الحديث من جهة إخلالهم بهذا المنهج القويم في الإيمان بأسماء الله وصفاته؛ فإنهم لما استشكلوا إثبات الصورة لله كما ثبت في الحديث، سارعوا إلى رد الحديث، وألحقوه بالإسرائيليات.

وهذا الاستشكال ظاهر في عبارة صالح أبو بكر وعبارة الأدهمي؛ أما الأول: فبمجرد ورود الاستشكال عنده ألحق الحديث بالإسرائيليات، على طريقته في تناوله لجُلِّ الأحاديث التي ذكرها في كتابه، وأما نيازي والأدهمي: فقد زعما أن المعنى الوارد في الحديث يشبه طريقة نصوص العهدين في الكلام عن الله تعالى، وزعمُهما أوهى من أن يجاب عنه، فلم يذكرا نصًّا ـ ولو إشارة ـ حتى يناقَشَا فيه، وإنما هي مجرد تخرُّصات بالباطل ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ۝٥﴾ [الكهف: ٥].

حديث «مر رجل بغصن شجرة»:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **«مر رجل بغصن شجرة على ظهر طريق، فقال: والله، لأُنحِّيَنَّ هذا عن المسلمين لا يؤذيهم، فأُدخِل الجنة»**[٣].

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٥).

(٢) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، اللالكائي (٣/ ٥٠٣)، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، الصابوني (٢٦٣، ٢٦٤)، منهاج السُّنَّة النبوية (٢/ ٣٣٢)، درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٥٢).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٤٧٢)، ومسلم في «صحيحه» (١٩١٤)، وفي لفظ البخاري: **«فشكر الله له، فغفر له»**.

الطعن الوارد على الحديث:

استشكل الأدهمي في هذا الحديث **أمرين**:

الأول: أن يكون دخول الجنة جزاءً على هذا العمل اليسير الوارد من رجل نكرة لا يُعرَف، فقال: «لا شك أن عمل الرجل خير، لكن الجزاء عليه كان أكبر مما يُتصوَّر... أليس هذا تصغيرًا لشأن دخول الناس الجنة»[١].

الثاني: أن هذا الحديث فيه ما يوحي بالتفرقة بين المسلمين واليهود؛ من جعلِ الأعمال الصالحة التي تهم مجتمع الناس تأتي في صيغتها حصرًا على المسلمين، فقال: «لماذا لا ننحي غصن الشجرة عن الناس؟ هل يسعد المسلم لو تعثر غير مسلم بغصن شجرة في طريق؟... وفي الواقع هناك نصوص في الفقه اليهودي تتعرض لمثل تلك الحالات؛ من مثل: لو عثرت على رجل غير يهودي في حفرة، هل تنقذه؟»[٢].

المناقشة:

إن اعتراض الأدهمي على الأجر الوارد في الحديث دليل على جهله، وجسارته على نصوص الشرع؛ إذ كيف يستعظم أن يثيب اللهُ من شاء من عباده على فعله الخير بما شاء من أنواع الثواب والأجر، وفي رواية البخاري لهذا الحديث: أن الله شكر له، فغفر له؛ ولذا استنبط العلماء منه فضل إماطة الأذى، وتنحيته عن طريق المسلمين، قال ابن عبد البر: «وفي هذا الحديث من الفقه: أن نزع الأذى من الطرق من أعمال البر، وأن أعمال البر تكفِّر السيئات، وتوجب الغفران والحسنات، ولا ينبغي للعاقل المؤمن أن يحتقر شيئًا من أعمال البر، فربما غُفر له بأقلها»[٣]، وقال العلامة ابن عثيمين: «فيه دليل على فضيلة إزالة الأذى عن الطريق، وأنه سبب لدخول الجنة»[٤].

وترتيب الأجور العظيمة، ومغفرة الذنوب على الأعمال اليسيرة: معروف من نصوص كثيرة في الشرع؛ فمن القرآن: ما خص الله به هذه الأمة من فضل قيام ليلة

(١) قراءة في منهج البخاري ومسلم (٣٢٩).
(٢) المرجع السابق (٣٢٩).
(٣) التمهيد (٢٢/ ١٢).
(٤) شرح رياض الصالحين (٢/ ١٧٥).

القدر، فقال تعالى: ﴿لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ۝٣﴾ [القدر: ٢]، وفي السُّنة وردت أحاديث كثيرة في هذا المعنى؛ كحديث: «**ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها**»[١]، وحديث: «**غفر لامرأة مومسة مرت بكلب على رأس ركي يلهث، قال: كاد يقتله العطش، فنزعت خفها، فأوثقته بخمارها، فنزعت له من الماء، فغفر لها بذلك**»[٢]، وحديث: «**من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، في يوم مائة مرة: كانت له عدل عشر رقاب، وكُتبت له مائة حسنة، ومُحيت عنه مائة سيئة، وكانت له حرزًا من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي، ولم يأتِ أحد بأفضل مما جاء به إلا أحد عمل أكثر من ذلك**»[٣]، وذلك من فضل الله على عباده، فهل يرد الأدهمي جميع هذه النصوص؟!

وما زعمه من أن الحديث فيه ما يوحي بالتفرقة بين المسلمين وغيرهم، وإرادة الشر بغير المسلمين: فليس في نص الحديث ما يوحي بهذا المعنى.

وأما النص الذي نقله: فلا صلة له بمعنى الحديث، والذي حصل أن الأدهمي قرأ الحديث بفهم خاطئ سلفًا، وذهب يبحث عما يؤيد فهمه المغلوط في كتب أهل الكتاب، وعليه رَدَّ الحديثَ الصحيح الذي اتفق على إخراجه البخاري ومسلم في صحيحيهما.

حديث «أدُّوا إليهم حقهم، وسلُوا الله حقكم»:

عن عبد الله ﷺ، قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «**إنكم سترون بعدي أثَرةً وأمورًا تنكرونها**»، قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «**أدوا إليهم حقهم، وسلوا الله حقكم**».

الطعن الوارد على الحديث:

زعم جولد زيهر أن قوله: «**أدوا إليهم حقهم، وسلوا الله حقكم**» يتشابه مع ما جاء في إنجيل متى: (٢١، ٢٢): (دع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله)[٤].

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٧٢٥).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٣٢١).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٢٩٣).

(٤) The Hadith and The New Testament, Vol. 2, P. 348.

المناقشة:

يتجلى فيما أورده جولد زيهر هنا الجهل بمعاني الأحاديث النبوية، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في الكلام على أساليبهم في القول بهذه الدعوى؛ فمعنى الحديث يختلف تمامًا عن معنى العبارة الواردة في الإنجيل؛ وبيان ذلك: أن الحديث ورد في إرشاد المسلم إلى ما ينبغي فعله حيال هذا الأمر إذا وقع، وهو قوله: «**إنكم سترون بعدي أثرة وأمورًا تنكرونها**»، فأرشدهم إلى **أمرين**:

الأول: أداء الحق الواجب لولاة الأمر من المسلمين من السمع والطاعة بالمعروف، وبذل المال الواجب في الزكاة وغيرها من الحقوق الواجبة لهم؛ كما بيَّنتها الأحاديث الصحيحة الواردة في الباب؛ لما في ذلك من استقامة أحوال الناس وانتظامها، وحفظ مصالحهم وحقوقهم، واجتماع أمرهم وعدم تفرقهم.

والثاني: سؤال الله ما لهم من الحق على ولاتهم؛ بأن يلهمهم الإنصاف، وأداء الحقوق لأهلها[١].

أما عبارة الإنجيل فإن اليهود عندما نقموا على المسيح وأرادوا أن يستَعْدُوا حكام الرومان عليهم ليخلصوا منه، نصبوا له فخًّا أرادوا إيقاعه فيه، وكان القانون الروماني يفرض عليهم الجزية، في حين أن التوراة كانت تحرِّم أداء الجزية، فقرروا أن يسألوا عيسى عن الجزية، فإذا أفتى كما في التوراة بالتحريم، عوقب من قِبل الرومان؛ لأنه بفتواه يقاوم القانون الروماني، وإذا أفتى بوجوب أدائها، عاقبه الشعب اليهودي، ففي الحالينِ لا يسلم من سوء العاقبة.

ولم يخفَ على المسيح مكرُ اليهود، فقابل مكرهم بمكر مثلِه أو أشد، وسألهم عن الدينار: لمن يكون؟ ولا يملكون إلا أن يقولوا: لقيصر، فقال لهم: ما دام الدينار لقيصر، فيجب أن يعطاه؛ لأنه وحده صاحب الحق، وتخلص من الحاكم الروماني ومن الشعب اليهودي الذي أُرسل إليه[٢]، وقال لهم: «أعطوا إذًا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله»[٣].

---

(١) انظر: فتح الباري (٦/١٣)، وشرح ابن بطال (٨/١٠، ٩)، وشرح رياض الصالحين لابن عثيمين (١/ ٢٨٠، ٢٨١).

(٢) الإسلام دين خاص أم عام؟ أحمد عبد الغفور عطار (١٦).

(٣) في إنجيل متى، الإصحاح (٢٢)، الفقرات (١٥ ـ ٢٢): (حينئذٍ ذهب الفريسيون وتشاوروا =

وبهذا المعنى فسرها شارح الإنجيل، فقال: «أي: إن الدينار الذي فيه صورة قيصر أعطوه لقيصر، والنفس التي هي صورة الله أعطوها لله»[(١)].

وبهذا يتبين أن لا صلة للحديث بما ورد في الإنجيل؛ فبطَل التشابه المزعوم.

حديث «مثلكم ومثل أهل الكتابين»:

عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، قال: «**مثَلُكم ومثل أهل الكتابين، كمثل رجل استأجر أُجراء، فقال: من يعمل لي من غدوة إلى نصف النهار على قيراط؟ فعملت اليهود، ثم قال: من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط؟ فعملت النصارى، ثم قال: من يعمل لي من العصر إلى أن تغيب الشمس على قيراطين؟ فأنتم هم، فغضبت اليهود والنصارى، فقالوا: ما لنا أكثر عملًا، وأقل عطاءً؟ قال: هل نقصتكم من حقكم؟ قالوا: لا، قال: فذلك فضلي أوتيه من أشاء**»[(٢)].

الطعن الوارد على الحديث:

يزعم جولد ساك[(٣)] أن هذا الحديث محاولة ساخرة من المسلمين لمحاكاة

= لكي يصطادوه بكلمة، فأرسلوا إليه تلاميذهم من الهيروديسيين قائلين: يا معلم، نعلم أنك صادق وتُعلِّم طريق الله بالحق، ولا تبالي بأحد؛ لأنك لا تنظر إلى وجوه الناس، فقل لنا، ماذا تظن؟ أيجوز أن تُعطَى جزية لقيصر أم لا؟ فعَلِم يسوع خبثهم، وقال: لماذا تُجربونني يا مُراؤون؟ أروني معاملة الجزية، فقدَّموا له دينارًا، فقال لهم: لمن هذه الصورة والكتابة؟ قالوا له: لقيصر، فقال لهم: أعطوا إذًا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله! فلما سمعوا تعجبوا وتركوه ومضوا).

(١) الدر الفريد في تفسير العهد الجديد ـ تفسير إنجيل متى، مار ديونيسيوس يعقوب ابن الصليبي (٤٢٩).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٢٦٨).

(٣) ويليام جولد ساك (REV. WILLIAM GOLDSACK 1871-1957) مستشرق نصراني له عدة مؤلفات، منها: أصول القرآن، والمسيح في القرآن، والكتاب المقدس في القرآن، والحديث والكتاب المقدس، وغيرها. انظر:
https://study-islam.org/traditions-islam/4-tradition-and-bible

المثل الذي ورد في موعظة المسيح على الجبل[١][٢].

المناقشة:

الكلام على هذا الحديث لا يختلف كثيرًا عن الكلام على الحديث الذي قبله؛ ففي الحديث يظهر جهل المستشرقين بمعاني الأحاديث النبوية، ويتجلّى حرصُهم الشديد على تلمُّس مواطن التشابه بين الأحاديث ونصوص العهدين، وادعاء هذا التشابه الدال على الاقتباس عندهم.

ومع أن إثبات وجود التشابه لا يُعَدُّ طعنًا في الحديث، كما سبق تقرير هذا من قبل، فإن المثل الذي ضربه النبي ﷺ يختلف عن المثل المسُوقِ للإنجيل؛ فالرسول ﷺ يمثل لمقام المسلمين بين غيرهم من الأمم السابقة، أما المثل الإنجيلي فإنه في إعطاء الأجر للعاملين على وجه العموم.

حديث «شق الصدر»:

حديث أنس بن مالك ﷺ: «أن رسول الله ﷺ أتاه جبريل وهو يلعب مع الغلمان، فأخذه، فصرعه، فشق عن قلبه، فاستخرج القلب، فاستخرج منه علقة،

---

(١) ونص المثل في العهد الجديد: (فإن ملكوت السماوات يشبه رجلًا رب بيت خرج مع الصبح ليستأجر فعلة لكرمه، ٢ فاتفق مع الفعلة على دينار في اليوم، وأرسلهم إلى كرمه، ٣ ثم خرج نحو الساعة الثالثة ورأى آخرين قيامًا في السوق بطالين، ٤ فقال لهم: اذهبوا أنتم أيضًا إلى الكرم فأعطيكم ما يحق لكم، فمضوا، ٥ وخرج أيضًا نحو الساعة السادسة والتاسعة وفعل كذلك، ٦ ثم نحو الساعة الحادية عشرة خرج ووجد آخرين قيامًا بطالين، فقال لهم: لماذا وقفتم ههنا كل النهار بطالين؟ ٧ قالوا له: لأنه لم يستأجرنا أحد، قال لهم: اذهبوا أنتم أيضًا إلى الكرم فتأخذوا ما يحق لكم، ٨ فلما كان المساء قال صاحب الكرم لوكيله: ادعُ الفعلة وأعطهم الأجرة مبتدئًا من الآخِرين إلى الأولين، ٩ فجاء أصحاب الساعة الحادية عشرة وأخذوا دينارًا دينارًا، ١٠ فلما جاء الأولون ظنوا أنهم يأخذون أكثر، فأخذوا هم أيضًا دينارًا دينارًا، ١١ وفيما هم يأخذون تذمروا على رب البيت ١٢ قائلين: هؤلاء الآخِرون عملوا ساعة واحدة، وقد ساويتهم بنا نحن الذين احتملنا ثقل النهار والحر! ١٣ فأجاب وقال لواحد منهم: يا صاحب، ما ظلمتك! أما اتفقت معي على دينار؟ ١٤ فخذ الذي لك واذهب، فإني أريد أن أعطي هذا الأخير مثلك). العهد الجديد، إنجيل متى (الإصحاح العشرون، الفقرة ١ ـ ١٤).

(٢) Tradition and The Bible, Chapter 4.

فقال: هذا حظ الشيطان منك، ثم غسله في طَست من ذهب بماء زمزم، ثم لأَمَهُ، ثم أعاده في مكانه، وجاء الغلمان يسعون إلى أمه ـ يعني: ظِئره ـ، فقالوا: إن محمدًا قد قُتل، فاستقبلوه وهو منتقع اللون...»[١].

الطعن الوارد على الحديث:

طعن أبو رية في هذا الحديث، واستهزأ به، وزعم أن حادثة شق الصدر تشبه عملية صلب المسيح، فقال: «من رواياتهم أن النبي صلوات الله عليه لم ينجُ من نخسة الشيطان إلا بعد أن نفذت الطعنة إلى قلبه[٢]، وكان ذلك بعملية جراحية تولتها الملائكة بآلات جراحية مصنوعة من الذهب، ونصت هذه الروايات أن صدره صلوات الله عليه قد شُقَّ وأخرجت منه العلقة السوداء! وحظ الشيطان ـ كما يقولون ـ، وكأن العملية الأولى لم تنجح فأعيد شق صدره... وإن هذه العملية الجراحية لتشبه من بعض الوجوه عملية صلب السيد المسيح... ولم لم يخلق الله قلب رسوله الذي اصطفاه كما خلق قلوب إخوانه من الأنبياء المرسلين ـ والله أعلم حيث يجعل رسالته ـ نقيًّا من العلقة السوداء وحظ الشيطان بغير هذه العملية الجراحية»[٣].

المناقشة:

يَعجَب المرء من جرأة أبي رية وجسارته في الاستهزاء بالأحاديث الصحيحة لمجرد أنها لم توافق هواه، أو أهواء أساتذته من المستشرقين وغيرهم.

أما شق الصدر فلم يكن «لإزالة أثر النخسة كما زعم، وإنما كان لتطهير القلب من شيء يُخلَق لكل إنسان بمقتضى أنه خُلق ليبتلى»[٤].

وأما تكراره فقد جاء عند مسلم من حديث أنس ﷺ، وفيه: «**أتاه جبريل ﷺ وهو يلعب مع الغلمان، فأخذه، فصرعه، فشق عن قلبه، فاستخرج القلب، فاستخرج**

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٦٢).

(٢) يقصد بذلك حديث: «**ما من مولود يولد إلا نخسه الشيطان، فيستهل صارخًا من نخسة الشيطان، إلا ابنَ مريم وأمه**»، وسيأتي إيراد هذا الحديث مع نقل الطعن الوارد عليه ومناقشته في الفصل الرابع من هذا الباب.

(٣) أضواء على السُّنَّة (١٦٠).

(٤) الأنوار الكاشفة (١٨٩).

منه علقة، فقال: هذا حظ الشيطان منك، ثم غسله في طَست من ذهب بماء زمزم، ثم لأَمَه»[١]، وفي حديث الإسراء والمعراج، وفيه: «**فرج سقف بيتي وأنا بمكة، فنزل جبريل ﷺ، ففرج صدري، ثم غسله من ماء زمزم، ثم جاء بطست من ذهب ممتلئ حكمة وإيمانًا، فأفرغها في صدري، ثم أطبقه، ثم أخذ بيدي، فعرج بي إلى السماء**»[٢].

قال المعلمي: «ليس في الثاني ذِكرُ إخراج القلب، ولا إخراج علقة منه، ولا ذكر حظ الشيطان، وإنما فيه ذكر الصدر، وزيادة ذكر إفراغ الحكمة والإيمان فيه؛ فتبيَّنَ أن المقصود ثانيًا غير المقصود أولًا، وأن كلًّا من المقصودين مناسب لوقت وقوعه»[٣].

وعن استشكاله لاختصاص النبي ﷺ بشق الصدر، فمع أنه استشكال في غير محله؛ إذ إنه لا يعلم أبو رية ولا أحد غير أبي رية إن كان هذا حصل لأحد من الأنبياء السابقين أو لم يحصل، وعدم العلم بالشيء لا يفيد العلم بعدمه، ولكن أهل العلم أجابوا عن الحكمة من شق صدره مع القدرة على أن يمتلئ إيمانًا دون شقه، فقال ابن حجر: «وقد اشتملت هذه القصة من خوارق العادة على ما يدهش سامعه، فضلًا عمن شاهده، فقد جرت العادة بأن من شق بطنه وأخرج قلبه يموت لا محالة، ومع ذلك فلم يؤثر فيه ذلك ضررًا ولا وجعًا، فضلًا عن غير ذلك. قال ابن أبي جمرة: الحكمة في شق قلبه ـ مع القدرة على أن يمتلئ إيمانًا وحكمة بغير شق ـ الزيادة في قوة اليقين؛ لأنه أُعطي برؤية شق بطنه وعدم تأثره بذلك ما أمن معه من جميع المخاوف العادية؛ فلذلك كان أشجع الناس، وأعلاهم حالًا ومقالًا؛ ولذلك وُصف بقوله تعالى: ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ۝١٧﴾ [النجم: ١٧]»[٤].

حديث «سبقك بها عكَّاشة»:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**يدخل من أمتي زمرة، هم سبعون ألفًا، تضيء وجوههم إضاءة القمر ليلة البدر**»، قال أبو هريرة: فقام

---

(١) برقم (١٦٢).
(٢) سبق تخريجه في أول هذا المبحث.
(٣) الأنوار الكاشفة (١٨٩).
(٤) الفتح (٧/٢٠٦).

عكاشة بن محصن الأسدي يرفع نمرة عليه، فقال: يا رسول الله، ادعُ الله أن يجعلني منهم، فقال رسول الله ﷺ: «**اللَّهُمَّ اجعله منهم**»، ثم قام رجل من الأنصار، فقال: يا رسول الله، ادعُ الله أن يجعلني منهم، فقال رسول الله ﷺ: «**سبقك بها عكاشة**»[١].

الطعن الوارد على الحديث:

زعم نيازي عز الدين أن الاقتباس من التوراة واضح في هذا الحديث؛ وذلك لوجود التشابه بين الأسلوب المستخدم في هذا الحديث وأسلوب التوراة المحرفة، فقال: «عند نقد الحديث يجب أن نقول: ليس من أسلوب دين الإسلام أن يدعو رجُلُ الدين أو الإمام للمسلم، فليس بين العبد وربه وسيط آخر في الإسلام ليدعو الله بدلًا عنه، كل إنسان يؤمن بدين الإسلام يستطيع أن يدعو الله مباشرة من دون الحاجة إلى وسيط ديني ليجري له هذه العملية. لكن المطلع على دين أهل الكتاب يعلم لماذا لا يستطيع العبد عندهم إجراء هذا الاتصال وحده، وهذا هو **الدليل الأول** على أن أسلوب الحديث ليس إسلاميًّا.

والدليل الثاني: أن كتاب التوراة المحرفة تجعل مثلًا للنبي أو الرسول دعوة واحدة في كل موضوع»، ثم نقل قصة عن التوراة، ثم قال: «يقول الراوي افتراءً على لسان الرسول ﷺ: لقد سبقك بها عكاشة، مستخدمًا نفس أسلوب التوراة المحرفة؛ حيث قال إسحٰق لابنه البِكر عيسو: لقد سبقك به أخوك يعقوب، وقد انتهى الدعاء، وإذا كنت سأدعو، فسأدعو عليك باللعنة فقط»[٢].

المناقشة:

يمضي نيازي على عادته في تأويل الأحاديث بما يمليه عليه جهله الفاضح، وكذلك تعمُّده الزيادة والنقص فيما ينقله من نصوص التوراة ليثبت ـ قسرًا ـ وجود التشابه بين الأحاديث وكتب اليهود والنصارى.

فالقصة التي استدل بها ـ كما هي في سفر التكوين[٣] ـ تدور حول مباركة إسحاق لابنيه عيسو ويعقوب، ولا ذِكر للفظ الدعاء فيها البتة، ولا أدري من أين

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢١٦). (٢) دين السلطان (١٦٥ ـ ١٦٧).
(٣) سِفر التكوين، الإصحاح السابع والعشرون، الفقرات (١ ـ ٤٥).

جاء نيازي بتكرار لفظ الدعاء أكثر من مرة في نقله! فجمع حشفًا وسوء كيلة: سوء فهم للحديث، وعدم أمانة في نقل النصوص؛ هذا فيما يتعلق بوجود التشابه الذي يزعمه نيازي.

أما فيما يتعلق بمعنى الوساطة بين العبد وربه الذي فهمه نيازي من الحديث، فليس في الحديث ما يشير إلى هذا المعنى لا من قريب ولا من بعيد، وإن كان أشكل عليه طلب الصحابي دعاء الرسول له، فماذا يقول نيازي في قول الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٣﴾﴾ [التوبة: ١٠٣]، قال السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وصلِّ عليهم: أي ادعُ لهم؛ أي: للمؤمنين عمومًا، وخصوصًا عندما يدفعون إليك زكاة أموالهم»[(١)]، وقول الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿٦٤﴾﴾ [النساء: ٦٤]؟!

وقد نهى الله نبيّه أن يستغفر للمشركين والمنافقين، فقال تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ إِنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُواْ وَهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [التوبة: ٨٤]، ومفهوم المخالفة من هذه الآية: جواز الاستغفار للمؤمنين، وقد كان المؤمنون يطلبون الدعاء والاستغفار من النبي ﷺ، ويستسقون به، والمؤمنون يدعو بعضهم لبعض، وليس في شيء من ذلك معنى الواسطة بين العبد وربه.

وأما قوله ﷺ في الحديث: «**سبقك بها عكاشة**»: فليس فيه المعنى الذي فهمه نيازي، وهو أن لكل نبي دعوة واحدة مستجابة، وقد تكلم شُرَّاح الحديث عن هذه العبارة، ولو اطلع نيازي على شرح واحد من شروح الحديث، لفَهِم المراد، ولَمَا أوقع نفسه في رد الحديث الصحيح.

ومما ذكره العلماء من توجيهات للمراد بقوله: «**سبقك بها عكاشة**»: ما ذكره ابن بطال، فقال: «معناه ـ والله أعلم ـ: أن ذلك الرجل لم يكن ممن بلغت درجته في الفضل إلى منزلة الذين لا يسترقُون ولا يتطيرون ولا يكتوون، وعلى ربهم يتوكلون، فكَرِه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أن يفزعه بأنه ليس من هذه الطبقة، فيحزنه بذلك، وكان عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ رحيمًا رفيقًا، فجاوبه بكلام مشترك، ألطف له به القول، وهو قوله:

(١) تفسير السعدي (٣٥٠).

«سبقك بها عكاشة»؛ أي: سبقك بهذه الحال الرفيعة من الإيمان حين كان من أهل تلك الصفات المذكورة، فبذلك استحق أن يكون منهم، وأنت لم يبلغ بك عملك إلى تلك الدرجات، فكيف تكون منهم؟ وهذا من معاريض الكلام، والرفق بالجاهل في الخطاب، وقد قيل: إنما كان منافقًا، فأراد عليه السلام الستر له، والإبقاء عليه، ولعله أن يتوب، فرده ردًّا جميلًا، وهذا خُلقه عليه السلام»[(١)].

وقال ابن الجوزي: «وإما لأنه لو أجابه، لقام آخر وآخر، فربما تعرَّض بهذه الفضيلة من لا يستحقها، فاقتصر على الأول؛ لئلا يقع رد للبعض»[(٢)].

وقال القسطلاني: «قال ذلك له حسمًا للمادة؛ لأنه لو قال: نعم، لأوشك أن يقول ثالث ورابع، وهلم جرًّا، وليس كل الناس يصلح لذلك»[(٣)].

فهذه أقوال ثلاثة: إما لأنه ﷺ علم أنه ليس ممن بلغ هذه المنزلة وأن عكاشة سبقه إليها، أو أنه كان من المنافقين في قول البعض[(٤)]، أو حسمًا للمادة وقطعًا لطريق السؤال؛ لئلا يكثُرَ السائلون، وعلى أيٍّ منها كان المعنى، فإن الجامع بينها أن النبي ﷺ كان يعلم من حال السائل ما أحسن به له الجواب، «وعلى كل حال، فنحن لا نعلم علمًا يقينًا بأن النبي ﷺ لم يدعُ له إلا لسبب معين، فالله أعلم»[(٥)].

حديث «لو أن نهرًا بباب أحدكم»:

عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: **«أرأيتم لو أن نهرًا بباب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات، هل يبقى من درنه شيء؟»**، قالوا: لا يبقى من درنه شيء، قال: **«فذلك مثَلُ الصلوات الخمس؛ يمحو الله بهن الخطايا»**[(٦)].

---

(١) شرح ابن بطال (٩/ ٤٠٨).

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين، ابن الجوزي (١/ ٤٨٣).

(٣) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني (٨/ ٣٧٢).

(٤) تعقَّبه بعض العلماء بأنه غير محتمل لوجهين: «**أحدهما**: أن الأصل في الصحابة عدم النفاق، فلا يثبت ما يخالف ذلك إلا بنقل صحيح، **والثاني**: أنه قل أن يصدر مثل هذا السؤال إلا عن قصد صحيح ويقين بتصديق الرسول، وكيف يصدر ذلك من منافق». فتح الباري لابن حجر (١١/ ٤١٢).

(٥) شرح رياض الصالحين، محمد بن صالح العثيمين (١/ ٥٥٢).

(٦) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٢٨)، ومسلم في «صحيحه» (٦٦٧).

الطعن الوارد على الحديث:

زعم عبد الحسين العبيدي أن ما نص عليه الحديث «من أن الصلوات الخمس يمحو الله بها الخطايا، وأنها كالنهر في باب المذنِب يغتسل فيه خمس مرات في اليوم، فيذهب درنه: لا يبتعد كثيرًا عن طقوس الاعتراف الكنسية، حيث يفعل المرء ما يحلو له، ويذهب كل يوم أحد إلى الكنيسة ليعترف للكاهن بما جناه، فيغفر له»[1].

المناقشة:

لا يخفى ما في التشبيه الذي زعمه هذا المعترض من الجهل الفاضح، فأين وجه الشبه بين شعيرة الصلاة العظيمة التي يتصل فيها العبد بربه، ويناجيه ليس بينه وبينه تَرْجمان، فيوحِّدُه، ويعظِّمُه، ويسبِّحه، ويسأله حاجاته ومطالبه، وبقدر اتباعه وخشوعه وحضور قلبه، يكون نصيبه من أجر صلاته، ومغفرة ذنوبه وسيئاته؛ وبين طقوس الكنيسة التي كلها شركٌ وكفرٌ بالله؟! بل إن مثل هذا التشبيه لا يقول به عاقل، وضلاله أشدُّ وضوحًا من الشمس.

حديث «بناء إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام للبيت»:

عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «أول ما اتخذ النساءُ المِنْطَق[2] من قِبَل أم إسماعيل، اتخذت منطقًا لتعفي أثرها على سارة، ثم جاء بها إبراهيم وبابنها إسماعيل وهي ترضعه حتى وضعهما عند البيت عند دوحة فوق زمزم في أعلى المسجد، وليس بمكة يومئذ أحد، وليس بها ماء، فوضعهما هنالك، ووضع عندهما جرابًا فيه تمر، وسقاء فيه ماء، ثم قفَّى[3] إبراهيم منطلقًا، فتبعته أم إسماعيل، فقالت: يا إبراهيم، أين تذهب وتتركنا بهذا الوادي الذي ليس فيه إنس ولا شيء؟ فقالت له ذلك مرارًا، وجعل لا يلتفت إليها، فقالت له: آلله الذي أمرك بهذا؟ قال:

---

(١) جولة في صحيح البخاري (٢٢٨).

(٢) المنطق: النطاق، وجمعه: مناطق، وهو أن تَلبَس المرأة ثوبها، ثم تشد وسطها بشيء، وترفع وسط ثوبها، وترسله على الأسفل عند معاناة الأشغال؛ لئلا تعثر في ذيلها. النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٧٥).

(٣) قفَّى: أي: ذهب موليًا، وكأنه من القفا؛ أي: أعطاه قفاه وظهره. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٩٤).

نعم، قالت: إذن لا يضيعنا، ثم رجعت، فانطلق إبراهيم، حتى إذا كان عند الثنية حيث لا يرونه، استقبل بوجهه البيت، ثم دعا بهؤلاء الكلمات، ورفع يديه، فقال: رب ﴿إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ﴾ حتى بلغ ﴿يَشۡكُرُونَ ۝٣٧﴾ [إبراهيم: ٣٧]، وجعلت أم إسماعيل ترضع إسماعيل وتشرب من ذلك الماء، حتى إذا نَفِد ما في السقاء، عطشت وعطش ابنها، وجعلت تنظر إليه يتلوى، أو قال: يتلبط[١]، فانطلقت كراهية أن تنظر إليه، فوجدت الصفا أقرب جبل في الأرض يليها، فقامت عليه، ثم استقبلت الوادي تنظر هل ترى أحدًا، فلم تر أحدًا، فهبطت من الصفا، حتى إذا بلغت الوادي رفعت طرف درعها، ثم سعت سعي الإنسان المجهود حتى جاوزت الوادي، ثم أتت المروة فقامت عليها، ونظرت هل ترى أحدًا، فلم تر أحدًا، ففعلت ذلك سبع مرات.

قال ابن عباس: قال النبي ﷺ: «**فذلك سعي الناس بينهما**»، فلما أشرفت على المروة سمعت صوتًا، فقالت: صه، تريد نفسها، ثم تسمَّعتْ، فسمعت أيضًا، فقالت: قد أسمعت إن كان عندك غواث، فإذا هي بالمَلَك عند موضع زمزم، فبحث بعَقِبه، أو قال: بجَناحه، حتى ظهر الماء، فجعلت تحوِّضه[٢]، وتقول بيدها هكذا، وجعلت تغرف من الماء في سقائها وهو يفور بعد ما تغرف.

قال ابن عباس: قال النبي ﷺ: «**يرحم الله أم إسماعيل، لو تركت زمزم ـ** أو قال: **لو لم تغرف من الماء ـ، لكانت زمزم عينًا معينًا**»، قال: فشربت، وأرضعت ولدها، فقال لها الملك: لا تخافوا الضيعة؛ فإن ها هنا بيت الله، يبني هذا الغلام وأبوه، وإن الله لا يضيع أهله، وكان البيت مرتفعًا من الأرض كالرابية، تأتيه السيول فتأخذ عن يمينه وشماله، فكانت كذلك حتى مرت بهم رفقة من جرهم، أو أهل بيت من جرهم، مقبلين من طريق كداء، فنزلوا في أسفل مكة، فرأوا طائرًا عائفًا[٣]، فقالوا: إن هذا الطائر ليدور على ماء، لَعهدُنا بهذا الوادي وما فيه ماء، فأرسلوا جريًّا أو جريين فإذا هم بالماء، فرجعوا فأخبروهم بالماء، فأقبلوا، قال: وأم إسماعيل عند الماء، فقالوا: أتأذنين لنا أن ننزل عندك، فقالت: نعم، ولكن لا حق لكم في الماء، قالوا: نعم.

---

(١) يتلبَّط: يتمرغ ويضرب بنفسه الأرض. الفتح (٦/ ٤٠١).
(٢) تُحَوِّضُهُ: أي: تجعل له حوضًا يجتمع فيه الماء. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٤٦١).
(٣) عائفًا على الماء: أي: حائمًا عليه ليجد فرصة فيشرب. المصدر السابق (٣/ ٣٣٠).

قال ابن عباس: قال النبي ﷺ: «**فألفى ذلك أم إسماعيل وهي تحب الإنس**»، فنزلوا وأرسلوا إلى أهليهم، فنزلوا معهم، حتى إذا كان بها أهل أبيات منهم، وشب الغلام، وتعلم العربية منهم، وأنفسهم وأعجبهم حين شب، فلما أدرك زوجوه امرأة منهم، وماتت أم إسماعيل، فجاء إبراهيم بعدما تزوج إسماعيل يطالع تركته، فلم يجد إسماعيل، فسأل امرأته عنه، فقالت: خرج يبتغي لنا، ثم سألها عن عيشهم وهيئتهم، فقالت: نحن بشرٍّ، نحن في ضيق وشدة، فشكت إليه، قال: فإذا جاء زوجك، فاقرئي عليه السلامَ، وقولي له يغير عتبة بابه، فلما جاء إسماعيل كأنه آنس شيئًا، فقال: هل جاءكم من أحد؟ قالت: نعم، جاءنا شيخ كذا وكذا، فسألنا عنك، فأخبرته، وسألني: كيف عيشنا؟ فأخبرته أنَّا في جهد وشدة، قال: فهل أوصاك بشيء؟ قالت: نعم، أمرني أن أقرأ عليك السلامَ، ويقول: غير عتبة بابك، قال: ذاك أبي، وقد أمرني أن أفارقك، الحقي بأهلك، فطلقها، وتزوج منهم أخرى، فلبث عنهم إبراهيم ما شاء الله، ثم أتاهم بعدُ، فلم يجده، فدخل على امرأته، فسألها عنه، فقالت: خرج يبتغي لنا، قال: كيف أنتم؟ وسألها عن عيشهم وهيئتهم، فقالت: نحن بخير وسعة، وأثنت على الله، فقال: ما طعامكم؟ قالت: اللحم، قال: فما شرابكم؟ قالت الماء، قال: اللَّهُمَّ بارك لهم في اللحم والماء، قال ﷺ: «**ولم يكن لهم يومئذ حَب، ولو كان لهم دعا لهم فيه**»، قال: فهما لا يخلو عليهما أحد بغير مكة إلا لم يوافقاه، قال: فإذا جاء زوجك، فاقرئي عليه السلامَ، ومُريه يثبت عتبة بابه، فلما جاء إسماعيل، قال: هل أتاكم من أحد؟ قالت: نعم، أتانا شيخ حسن الهيئة، وأثنت عليه، فسألني عنك، فأخبرته، فسألني: كيف عيشنا؟ فأخبرته أنَّا بخير، قال: فأوصاك بشيء، قالت: نعم، هو يقرأ عليك السلام، ويأمرك أن تثبت عتبة بابك، قال: ذاك أبي، وأنت العتبة، أمرني أن أمسكك، ثم لبث عنهم ما شاء الله، ثم جاء بعد ذلك وإسماعيل يبري نبلًا له تحت دوحة قريبًا من زمزم، فلما رآه قام إليه، فصنعا كما يصنع الوالد بالولد، والولد بالوالد، ثم قال: يا إسماعيل، إن الله أمرني بأمر، قال: فاصنع ما أمرك ربك، قال: وتعينني؟ قال: وأعينك، قال: فإن الله أمرني أن أبني ها هنا بيتًا، وأشار إلى أكمة مرتفعة على ما حولها، قال: فعند ذلك رفعا القواعد من البيت، فجعل إسماعيل يأتي بالحجارة وإبراهيم يبني، حتى إذا ارتفع البناء، جاء بهذا الحجر فوضعه له، فقام

عليه وهو يبني، وإسماعيل يناوله الحجارة، وهما يقولان: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ۝١٢٧﴾ [البقرة: ١٢٧]، قال: فجعلا يبنيان حتى يدورا حول البيت وهما يقولان: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ۝١٢٧﴾»[١].

الطعن الوارد على الحديث:

استشكل محمد جلاء إدريس أن ابن عباس لم يرفع الحديث كاملًا للنبي ﷺ، وإنما رفع بعض فقراته، ثم قال: «قصة زيارة إبراهيم لإسماعيل عليهما السلام، وطلب إبراهيم بتغيير إسماعيل لعتبة بيته، نجدها في التراث الإسرائيلي على نحو ما وردت في الأساطير اليهودية»، ثم نقل سردًا موجزًا لقصة إبراهيم عليه السلام من أحد المصادر التي تنقل بعض قصص بني إسرائيل، ثم عقَّب بكلام طويل أنقله كاملًا لخطورته.

يقول: «هكذا اتفقت الروايتان في جوهرهما، وإن اختلف الإخراج، لكن ليس بإمكاننا أن نغض الطرف عن التشابه الكبير والواضح بين الروايتين: الواردة في نص الحديث، والواردة في أساطير اليهود العبرية، ويبقى سؤالنا المعتاد: ماذا لو لم ترد هذه القصة عند البخاري رحمه الله؟ أكنا نتعثر في فهم كتاب الله تعالى، أو حديث رسول الله ﷺ؟ أكُنا ـ في حالة عدم معرفة هذه القصة ـ نفقد شيئًا من إيماننا؟ وهل بعد معرفتها زاد إيماننا مثقال حبة من خردل؟

يقول قائل: وماذا فيها من مخالفة لشرعنا وديننا، فثمة إسرائيليات مسكوت عنها ـ كما يحلو لبعض العلماء تسميتها ـ لا بأس من روايتها؟!

والجواب يسير، وقد ذكرته كثيرًا؛ وهو أن يهود العصر الحديث قد استغلوا هذه الروايات الإسرائيلية التي تسربت إلى تراثنا ـ وبخاصة في التفاسير والشروح ـ ليضربوا على وتر ما يَدِين به الإسلام والمسلمون من فضل معرفة دينهم لليهودية، فلولا كتبهم وأساطيرهم، ما فهمنا ديننا.

وليوظفوا هذا كله ـ بعد ذلك ـ من أجل إقناع ضيقي الأفق، والمعتقدين بصحة نسبة هذه الروايات إلى الرسول الكريم وصحابته، بضرورة رد الجميل لذرية بني إسرائيل، والاعتراف بحق إسرائيل الصِّهْيَونية في الأرض العربية الفلسطينية»[٢].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٣٦٤).
(٢) الإسرائيليات في فتح الباري (١٦٦، ١٦٨).

المناقشة:

أولًا: إن رفع ابن عباس لبعض ألفاظ الحديث يؤيد أن الحديث مرفوع، وأن ابن عباس رضي الله عنهما ذكر القصة بمعناها، واقتصر على رفع ما ذكره بلفظه عن النبي ﷺ؛ ولذا قال ابن حجر تعقيبًا على ما رفعه ابن عباس في هذا الحديث: «وهذا القدر صرح ابن عباس برفعه عن النبي ﷺ، وفيه إشعار بأن جميع الحديث مرفوع»[١].

ومما يؤيد ذلك: أن ابن عباس لم ينفرد برواية هذه القصة؛ فلها شاهدان من حديث علي[٢]، وحديث أبي جهم بن حذيفة بن غانم[٣] نحوه، وهما وإن لم يرفعاه للنبي ﷺ، فإن هذه القصة ليست مما يقال بالرأي، ولم يكن علي بن أبي طالب وأبو جهم رضي الله عنهما ممن عُرِفا برواية الإسرائيليات؛ فدل ذلك على انتفاء شبهة الإسرائيليات عن الحديث.

ثانيًا: أما قوله: «اتفقت الروايتان في جوهرهما، وإن اختلف الإخراج»، فالأمر كذلك حتى فيما قصه لنا القرآن من قصص بني إسرائيل، وقصص أنبيائهم، وعلى رأسها قصة موسى عليه السلام؛ فإن لبعضها ذكرًا في كتبهم المحرفة، ولكن ذِكرها في القرآن ليس كذكرها عندهم، وهذا مما لا يجهله أحد.

ثالثًا: يقال لهذا الطاعن: إن كان بلوغ الأخبار الصادقة عن الله ورسوله لا يَزيد في إيمانك شيئًا، فالخلل حينئذٍ في إيمانك، وليس في أخبار الله ورسوله.

رابعًا: ما زعمه من أن يهود العصر استغلوا وجود الإسرائيليات في كتب التفاسير والشروح في إثبات فضل كتبهم وأساطيرهم في معرفة المسلمين بدينهم، فهذه دعوى شائعة يرددها كثيرون، ولا دليل حقيقيًّا عليها، ولو كان ثَم دليل عليها، فإن هذا لا شأن له بالأحاديث الصحيحة. وأما ما ذكره من وجود الإسرائيليات في كتب التفاسير والشروح، فهذا لا ينكره أحد، ولكن وجودها في هذه المصنفات لا يضر الأحاديث الثابتة والأخبار الصادقة عن رسول الله.

خامسًا: أما قوله: «من أجل إقناع ضيّقِيّ الأفق، والمعتقدين بصحة نسبة هذه

---

(١) فتح الباري (٦/ ٤٠٢).

(٢) أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٢/ ٦)، والطبري في «التاريخ» (١/ ٢٥٢)، وحسَّن إسناده ابن حجر. الفتح (٦/ ٤٠٤).

(٣) أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٥/ ٧٢).

الروايات إلى الرسول الكريم...»، فيقال له: ماذا تقول عن أخبار بني إسرائيل التي ذكرها الله في كتابه، وزعم كثير من اليهود والنصارى أن محمدًا ﷺ تعلَّمها من أحبارهم، ونقلها عن مدراشاتهم، فهذه من تلك، ودعواهم هنا كدعواهم التي نقَلْتَ؟! فإن صدَّقت ما جاء في كتاب الله، وجب التصديق بما ثبت عن رسوله ﷺ من الأحاديث الصحيحة، وإن فرَّقتَ بين الحالين، فهذا هو ضِيقُ الأفق الذي زعمتَ!



المبحث الثالث

دعوى التشابه الموضوعي بين نصوص الأحاديث ونصوص الكتب المقدَّسة

يكثُرُ في نصوص القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات ادعاءُ التشابه بين بعض موضوعات الأحاديث النبوية وموضوعات الكتب المقدَّسة، وهو يختلف عن التشابه المعنوي موضوعِ المبحث السابق؛ فالتشابه المعنوي ـ كما أسلفنا ـ يعتمد على المقارنة بين نصَّين محددين ـ أو جزء منهما ـ من حيث المعنى، أما التشابه الموضوعي فهو بالنظر إلى موضوعات محددة، يزعم الطاعنون كثرة ورودها في كتب اليهود والنصارى، وعليه فكل حديث يتطرق لشيء من هذه الموضوعات يعزونه لتلك المصادر الكتابية، ويرون إما اقتباسه منها، أو اختلاقه على غرارها؛ كأحاديث المعجزات، وأحاديث الغيبيات؛ كالملاحم وأشراط الساعة، وأحوال الآخرة، وأوصاف الجنة والنار، وأحاديث الأنبياء، وأحاديث الوعظ، كما سيتضح من عرض الطعون الواردة على الأحاديث الآتية، وسأعرض الأحاديث في هذا المبحث مقسمة حسب موضوعاتها[١].

أولًا: أحاديث المعجزات:

يتكئ جُلُّ الطاعنين في أحاديث المعجزات بدعوى تأثُّر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات **على أمرين**:

الأول: زعمُهم أن النبي ﷺ لم يأتِ إلا بمعجزة واحدة؛ وهي القرآن، وأن هذا الدين جاء ليخاطب العقول؛ لذلك جاءت معجزته الوحيدة ـ القرآن ـ لتخاطب العقل والفكر، ولتكون للناس كافةً في كل زمان ومكان، بخلاف المعجزات الحسية؛ فهي خاصة بمن رآها وشاهدها.

---

(١) علمًا أن بعض الأحاديث المتعلقة ببعض هذه الموضوعات سيرد ذكرُها في مباحث أخرى؛ لظهور تعلقها بالموضع الذي ترد فيه، وذلك حسب ما ورد في خطة البحث.

والثاني: أن نسبة هذه الأحاديث للنبي ﷺ، وإثبات هذه المعجزات الحسية له، إنما كان نتيجة المتخيل الجمعي من باب مضاهاة النبي ﷺ بالأنبياء السابقين، فيكون له من المعجزات مثل ما كان لهم.

وأول من طعن في أحاديث المعجزات من القائلين بدعوى تأثُّر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات هم المستشرقون؛ فقد ادعى كلٌّ من جولدزيهر وألفرد جيوم وروبسون أن ما ثبت للنبي ﷺ من معجزات حسية ـ كتكثير الطعام، ونبع الماء من بين أصابعه ـ كلها منقولة من العهد الجديد؛ رغبةً في إظهار أن محمدًا لم يكن أقل شأنًا من عيسى في صنع المعجزات[1].

ثم تَبِعهم في ذلك بقيةُ أصحاب هذه الدعوى؛ فأعاد مزاعمهم عبدُ المجيد الشرفي في كتابه «الفكر الإسلامي في الرد على النصارى»، إذ يقول: «نريد فقط أن نشير إلى أن عددًا منها ـ أي: معجزات النبي ﷺ ـ ليست إلا صدًى مضخمًا لمعجزات منسوبة للأنبياء السابقين؛ من ذلك على سبيل المثال: أن تخلُّلَ الماء من بين أصابع النبي، حتى رَوِيَ منه أربعمائة رجل، يذكِّر مباشرة بتفجير موسى الماء من الصخر، كما يذكر إطعامه الجماعة الكثيرة من يسير الطعام في أماكن متفرقة بتكثير عيسى للأرغفة القليلة، وإطعام الجم الغفير منها؛ حسب رواية الإنجيل»[2]، وهو يرى في هذا أن ادعاء هذه المعجزات للنبي ﷺ سببه أن الإتيان بالمعجزات المادية كان مما يميز النبي عند اليهود والنصارى، فلما جاء الإسلام، لم يقبل المسلمون أن يكون القرآن هو معجزةَ النبي الوحيدة، فيظهر نبيّهم دون نظرائه من الأنبياء السابقين، فجاءت نسبتهم له هذه المعجزاتِ في محاولة منهم للاحتجاج على نبوة النبي ﷺ أمام اليهود والنصارى.

ويذهب جورج طرابيشي إلى أن العامل الرئيسَ في تضخُّم أحاديث المعجزات يتمثل ـ بلا أدنى شك ـ في إسلام الفتوحات الذي أحدث تحولًا جذريًّا في طبيعة الإسلام الأول، وتحديدًا منه المكي، فهذا الإسلام قد بنى مصداقيته بالتمايز عن الديانتين التوحيديتين اللتين سبقتاه، على معجزة واحدة يتيمة؛ هي الإعجاز القرآني،

---

(١) سيأتي عزو أقوالهم في الطعون الواردة على الأحاديث الآتية في هذا الموضوع.
(٢) الفكر الإسلامي في الرد على النصارى (٤٧٤)، وانظر: دين السلطان (٤٧٧).

ولكن المعجزة العقلية التي مثَّلها الإعجازُ القرآني ما كان لها من فاعلية إقناعية إلا بالنسبة إلى أهل اللغة التي نزل بها القرآن، والحال أن شعوب البلدان المفتوحة كانت تجهل العربية جهلًا تامًّا، فما كان لها أن تأخذ طريقها إلى الإسلام إلا من باب المعجزات الحسية التي لم يكن ثمة مناص من أن تنسب إلى الرسول(١).

وفيما يعزو جورج طرابيشي السببَ في نسبة هذه المعجزات للنبي ﷺ للقصور المعرفي باللغة العربية لدى أولئك الذين دخلوا في الإسلام من الأمم المجاورة، مما حال دون إقناعهم بالمعجزة العقلية (القرآن)، فاحتيج حينئذٍ إلى نسبة المعجزات الحسية للنبي ﷺ: نجد زكريا أوزون من جهة أخرى يجعل السبب يتمحور حول بدائية التفكير، وسطحية البحث التي تجلت عند العرب في بداية الإسلام؛ مما جعلهم يميلون إلى الإيمان بالمحسوس، وتصديق الخرافة والأساطير المتداولة آنذاك في الجزيرة العربية؛ ولهذا طلبت قريش من النبي ﷺ الإتيان بالمعجزات الحسية، والدلائل المادية، ثم يقول: «وإذا ما أضفنا إلى ذلك المعجزات الواردة في الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد (التوراة والإنجيل)، التي كانت معروفة عند كثير من سكان شبه جزيرة العرب: لأدركنا سبب لجوء بعض المسلمين إلى اختلاق الحوادث، أو تلفيقها، أو حتى الكذب الصريح فيها لتأييد ودعم إيمانهم بالنبي الكريم»(٢).

ويقول عبد الحسين العبيدي بعد طعنه في حديث الإسراء والمعراج، وإنكاره لهذه المعجزة العظيمة: «إن الإسلام هو دين العقل والعلم؛ ولذلك فإن معجزته الكبرى التي أرغم بها أنوف المعاندين هي القرآن الكريم الذي خاطب العقول والضمائر قبل كل شيء؛ لأنه تعالى قدَّر لهذه الرسالة الخاتمة أن تكون صالحة إلى يوم القيامة، فلن يكون مفيدًا إحياء ميت، أو إبراء أبرص، أو إنزال مائدة من السماء، أو غيرها من المعاجز الظرفية التي حدثت على أيدي الأنبياء والرسل السابقين»(٣).

---

(١) المعجزة أو سبات العقل في الإسلام (١٦٥، ١٦٦) بتصرف.

(٢) لقَّق المسلمون إذ قالوا، زكريا أوزون (٩٣، ٩٤).

(٣) جولة في صحيح البخاري (١٣٩)، وانظر: تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم (٢٥٤).

أما بسام الجمل، فالمعجزات النبوية عنده لا تتجاوز كونها تمثلات أسطورية ارتبطت مرجعيًّا بروافد ثقافية يهودية ونصرانية، يؤكد هذا المعنى في نص له، أنقُلُه بطوله؛ لخطورته، ولظهور دعوى تأثر أحاديث المعجزات بالإسرائيليات فيه بجلاء، إذ يقول: «إن هذه النماذجَ من علامات النبوة أو المعجزات المنسوبة إلى الرسول مترجمة عن تمثل أسطوري له، ساهمت الأجيال الإسلامية المتعاقبة في بنائه وإغنائه بعناصر عديدة من المتخيَّل الجمعي السائد طيلة العصر الوسيط الإسلامي. ونقدِّر أن أهل السُّنة في نظرتهم هذه إلى الرسول لا يجعلون تلك المعجزات خارج الواقع التاريخي الخاضع للمعاينة وللتجرِبة الإنسانية عمومًا؛ بل إن الصورة التي رسموها عن الرسول، وحياة الرسول الواقعية: شيئانِ متطابقان تطابقًا كليًّا. وهذا التطابق ممكن ووارد متى أفرزته ذهنية أسطورية، بالمعنى الأنثروبولوجي[1] لكلمة أسطورة، تنطوي على معقولية خاصة بها، تختلف دونما شك عن معقوليتنا المعاصرة.

ونعتقد أن اعتبار محمد صاحب معجزات حقَّق لدى القدامى **غرضينِ متكاملين:**

أولهما: غرضٌ تمجيدي، فيه تنويه بنبي الإسلام، وإشادة بخصاله وفضائله، لا لكونه صاحب رسالة سماوية كُلِّف بتبليغها فحسب، وإنما لكونه مختلفًا عن سائر البشر، ومتميزًا عنهم. وهذا ما يفسِّر حرص كتَّاب السيرة والمؤرخين السُّنيين على إيجاد علامات نبوة سبقت مولده، أو حَفَّت به، فضلًا عن علامات أخرى وقف عليها معاصروه قبل أن يُبعَث نبيًّا.

أما ثاني الغرضين: فهو غرض جدلي، أبانت عنه أدبيَّات «الحوار» و«الردود» بين العلماء المسلمين وأهل الكتاب، وخاصة منهم النصارى، خلال القرنين الثالث والرابع للهجرة. فمثلما كانت لموسى وعيسى معجزات وأفعال عجيبة، ينبغي أن تكون للرسول كذلك علامات نبوة ومعجزات، فتكونت على التدريج مقالةٌ مهمة لدى أهل السُّنة؛ هي «المفاضلة بين الأنبياء».

---

(١) الأنثروبولوجيا: هي دراسة الجماعات الإنسانية الفطرية، أو التي لا تزال أقرب إلى الفطرة من حيث الأنثروبولوجيا الفيزيقية، أو من حيث كونُها كائناتٍ حيةً ذات عقل وثقافة؛ وهذه هي الأنثروبولوجيا الثقافية، والأنثروبولوجيا الفلسفية: هي بحث فلسفي يُعنى بالمسائل المتصلة بماهية الإنسان. انظر: المعجم الفلسفي، إبراهيم مدكور (٢٤).

ومن البديهي في التصور السُّني أن تكون مرتبة محمد في الفضل مقدَّمة على موسى وعيسى رغم تأخره عنهما في زمن البعثة والنبوة.

والذي يبدو لنا أن الصورة التي تمثَّلها أهل السُّنة ارتبطت مرجعيًّا بروافدَ ثقافية يهودية ونصرانية، مثَّلت مصدرًا مهمًّا من مصادر كتابة أسفار التوراة والأناجيل؛ ولذلك فإن عددًا من المعجزات المسندة إلى الرسول يضارع المعجزات المقترنة بحياة موسى والمسيح. من ذلك: أن معجزةَ النبي في تفجير الماء من الحوض لا تختلف في شيء، من جهة الأصل الاستعاري للصورة، عن معجزة موسى حين ضرب صخرة، فنبع منها ماءٌ شرب منه شعبُه. ثم إن تكثير الرسول للطعام يوافق معجزة وردت في الأناجيل الأربعة؛ هي إشباع المسيح لِما يزيد عن خمسة آلاف رجل من خمسة أرغفة وسمكتين فقط.

ولا شك في أن هذه المضارعة أو الاتفاق الواضح بين معجزات أنبياء الديانات التوحيدية الثلاث مردُّه إلى استعمالِ قوالبَ في التفكير جاهزة منمطة مشتركة بين ثقافات المنطقة»[1].

وهكذا يتابع الجمل ما سبقه إليه المستشرقون ومَن بعدهم من إرجاع السبب في ظهور أحاديث المعجزات ونسبتها للنبي ﷺ إلى المؤثرات الكتابية الدينية والثقافية التي نشأ فيها جيل رواة هذه الأحاديث.

وفيما يلي إيراد الأحاديث الواردة في هذا الموضوع، والطعون الواردة عليها، ثم مناقشتها.

حديث جابر رضي الله عنه في «حفر الخندق»:

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: لما حُفِر الخندق، رأيت بالنبي ﷺ خمصًا شديدًا، فانكفأت إلى امرأتي، فقلت: هل عندك شيء؟ فإني رأيت برسول الله ﷺ خمصًا شديدًا، فأخرَجتْ إليَّ جرابًا فيه صاع من شعير، ولنا بهيمة داجن، فذبحتها، وطحنت الشعير، ففرغت إلى فراغي، وقطعتها في برمتها، ثم وليت إلى رسول الله ﷺ، فقالت: لا تفضحني برسول الله ﷺ وبمن معه، فجئته فساررته، فقلت: يا رسول الله، ذبحنا بهيمة لنا، وطحنَّا صاعًا من شعير كان عندنا، فتعالَ

(١) الإسلام السُّني، بسام الجمل (١٢٧، ١٢٨، ١٢٩).

أنت ونفر معك، فصاح النبي ﷺ، فقال: «**يا أهل الخندق، إن جابرًا قد صنع سورًا، فحيَّ هلا بكم**»، فقال رسول الله ﷺ: «**لا تنزلن برمتكم، ولا تخبزن عجينكم حتى أجيء**»، فجئت، وجاء رسول الله ﷺ يَقدَم الناسَ، حتى جئت امرأتي، فقالت: بك وبك، فقلت: قد فعلت الذي قلتِ، فأخرجت له عجينًا، فبصق فيه وبارك، ثم عمد إلى برمتنا، فبصق وبارك، ثم قال: «**ادعُ خابزة فلتخبز معي، واقدحي من برمتكم، ولا تنزلوها**»، وهم ألفٌ، فأُقسم بالله، لقد أكلوا حتى تركوه وانحرفوا، وإن برمتنا لتغط كما هي، وإن عجيننا ليخبز كما هو[١].

الطعن الوارد على الحديث:

زعم روبسون أن هذه القصة الواردة في الحديث هي إحدى قصص تكثير الطعام بشكل إعجازي؛ التي تطورت نتيجة للاتصال مع المسيحيين؛ رغبة في إظهار أن محمدًا لم يكن أقل شأنًا من عيسى في صنع المعجزات[٢].

وزعم نيازي أن القصة الواردة في الحديث مشابهة في موضوعها لمعجزة العَشاء الرباني المذكورة لعيسى عليه السلام في الإنجيل[٣].

حديث «كنا مع النبي ﷺ ثلاثين ومائة»:

عن عبد الرحمٰن بن أبي بكر رضي الله عنهما، قال: كنا مع النبي ﷺ ثلاثين ومائة، فقال النبي ﷺ: «**هل مع أحد منكم طعام؟**»، فإذا مع رجلٍ صاعٌ من طعام أو نحوه، فعجن، ثم جاء رجل مشرك، مُشعانٌّ طويل، بغَنم يسوقها، فقال النبي ﷺ: «**بيعًا أم عطية**»، أو قال: «**أم هبة؟**»، قال: لا، بل بيع، فاشترى منه شاة، فصنعت، وأمر النبي ﷺ بسواد البطن أن يشوى، وايم الله، ما في الثلاثين والمائة إلا قد حز النبي ﷺ له حزة من سواد بطنها، إن كان شاهدًا أعطاها إياه، وإن كان غائبًا خبأ له، فجعل منها قصعتين، فأكلوا أجمعون وشبعنا، ففضلت القصعتان، فحملناه على البعير، أو كما قال[٤].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤١٠٢)، ومسلم في «صحيحه» (٢٠٣٩).

(٢) The Material of Tradition I, P.174. and see also: The Traditions of Islam, P. 134,135,136.

(٣) دين السلطان (٤٧٩).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٦١٨)، ومسلم في «صحيحه» (٢٠٥٦).

الطعن الوارد على الحديث:

زعم روبسون أن هذه القصة ـ بما فيها من الطعام الذي فضل وجمع ـ تَدِين بشيء إلى العهد الجديد(١).

حديث «حيَّ على الطهور المبارك، والبركة من الله»:

عن عبد الله رضي الله عنه، قال: كنا نعد الآيات بركة، وأنتم تعدونها تخويفًا، كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فقلَّ الماء، فقال: «**اطلبوا فضلة من ماء**»، فجاؤوا بإناء فيه ماء قليل، فأدخل يده في الإناء، ثم قال: «**حيَّ على الطهور المبارك، والبركة من الله**»، فلقد رأيت الماء ينبع من بين أصابع رسول الله ﷺ، ولقد كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل(٢).

الطعن الوارد على الحديث:

زعم جولد زيهر أن معجزة زيادة الماء الواردة في الحديث مأخوذة من إنجيل يوحنا(٣).

وزعم صالح أبو بكر(٤) أن هذا الحديثَ من الدس الإسرائيلي؛ لأن القرآن ـ المعجزة الدائمة ـ فيه ما يغني عن غيره من المعجزات الوقتية؛ كتسبيح الطعام، ونبعِ الماء من بين أصابعه، وغيرها، ولو شاء الله أن ينبع الماء من بين أصابع النبي، لسجَّله في القرآن مثل ما ذكر لموسى نبعَ الماءِ من الحجَر.

حديث أبي طلحة رضي الله عنه في «تكثير الطعام»

عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال أبو طلحة لأم سليم: لقد سمعتُ صوت رسول الله ﷺ ضعيفًا، أعرف فيه الجوع، فهل عندك من شيء؟ قالت: نعم، فأخرجت أقراصًا من شعير، ثم أخرجت خمارًا لها، فلفت الخبز ببعضه، ثم دسته

---

(١) The Material of Tradition I, by James Robson, P.174.
(مادة الأحاديث ١، جيمس روبسون، ص: ١٧٤)

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٥٧٩).

(٣) The Hadith and The New Testament, Vol. 2, P. 346, 347, and see also The Material of Tradition I, p174.

(٤) الأضواء القرآنية (٢٥٣ ـ ٢٥٦).

تحت يدي، ولاثتني ببعضه، ثم أرسلتني إلى رسول الله ﷺ، قال: فذهبت به، فوجدت رسول الله ﷺ في المسجد ومعه الناس، فقمت عليهم، فقال لي رسول الله ﷺ: «**آرسلك أبو طلحة؟**»، فقلت: نعم، قال: «**بطعام؟**»، فقلت: نعم، فقال رسول الله ﷺ لمن معه: «**قوموا**»، فانطلق، وانطلقت بين أيديهم حتى جئت أبا طلحة، فأخبرته، فقال أبو طلحة: يا أم سليم، قد جاء رسول الله ﷺ بالناس، وليس عندنا ما نطعمهم، فقالت: الله ورسوله أعلم، فانطلق أبو طلحة حتى لقي رسول الله ﷺ، فأقبل رسول الله ﷺ وأبو طلحة معه، فقال رسول الله ﷺ: «**هلُمّي يا أم سليم ما عندكِ**»، فأتت بذلك الخبز، فأمر به رسول الله ﷺ فَفُتَّ، وعصرت أم سليم عكة فأدمته، ثم قال رسول الله ﷺ فيه ما شاء الله أن يقول، ثم قال: «**ائذن لعشرة**»، فأذن لهم، فأكلوا حتى شبعوا، ثم خرجوا، ثم قال: «**ائذن لعشرة**»، فأذن لهم، فأكلوا حتى شبعوا، ثم خرجوا، ثم قال: «**ائذن لعشرة**»، فأذن لهم، فأكلوا حتى شبعوا، ثم خرجوا، ثم قال: «**ائذن لعشرة**»، فأكل القوم كلهم وشَبِعوا، والقوم سبعون أو ثمانون رجلًا[1].

الطعن الوارد على الحديث:

يظهر التقليد والمحاكاة لمعجزات العهد الجديد في هذه القصة واضحًا جدًّا[2].

المناقشة:

الحق أن كثيرًا من منكري معجزات النبي ﷺ ينكرونها: إما مكابرة وعنادًا؛ كما هو حال المستشرقين والملاحدة، وإما تقليدًا لمن سبقهم، وجهلًا بمقام النبوة وقدرة الله ﷻ، فاحتكَمَ كثيرٌ منهم إلى عقولهم القاصرة؛ مما اضطرهم إلى الطعن في الأحاديث الصحيحة المتواترة: إما بزعمهم مخالفتَها للقرآن في أنه المعجزة الوحيدة التي أتى بها النبي ﷺ، أو بزعمهم أنها من فعل الرواة جراءَ تأثُّرهم بمرويات أهل الكتاب، وما ورد في العهدين، وهم في الحقيقة جهَّالٌ؛ فلا لآيات القرآن أحسنوا فهمًا، ولا لقدرة الله الذي يجري ما شاء من المعجزات على أيدي

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٥٧٨)، ومسلم في «صحيحه» (٢٠٤٠).

(٢) The Traditions of Islam, P.136.

أنبيائه قدروا، وقد سبقهم لمثل ذلك الفلاسفةُ الذين أنكروا المعجزات، وزعموا أنها قُوًى نفسانية، فردَّ عليهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، وبيَّن جهلهم وفساد قولهم، وبيَّن أنهم «قوم حصروا الوجود وأسبابه فيما علموه، ولا علم عندهم بانتفاء ما لم يعلموه، وغاية أحدهم أن ينفي الشيء لانتفاء دليل معين؛ وهذا غاية الجهل، وهم جُهَّال من وجهين؛ أحدهما: عدم العلم بكثير من أنواع الموجودات وأحوالها، والثاني: عدم العلم بأسباب الحوادث، فإنهم لما لم يثبتوا قدرة الرب على تغيير العالم، ونفَوْا مشيئته التي بها تحدث الحوادث: صاروا منكِرين لخرق العادات، فاحتاجوا في إثبات الغرائب إلى إجرائها على ذلك القانون الباطل»[(١)].

وأما دعواهم **أن الله لم يجعل لنبيِّه معجزة سوى القرآن**، فهذا بيانه أن من المعلوم ضرورة أن القرآن هو المعجزة العظيمة الخالدة التي شرَّفَ الله بها نبيّه وأمته، وتحدى بها الجن والإنس، فعجَزوا عن الإتيان بمثله؛ ولذلك ابتدأ الله كثيرًا من سور القرآن بالإشارة إلى هذا الإعجاز، وهذا التكريم والاختصاص، وأشار إليه في كثير من آيات القرآن، وأقسم بآياته في مواضع عديدة؛ فقال جَلَّ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ۝٩٢﴾ [الأنعام: ٩٢]، وقال تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۝١٥٥﴾ [الأنعام: ١٥٥]، وقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ۝٢﴾ [الأعراف: ٢]، وقال تعالى: ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١﴾ [هود: ١]، وقال تعالى: ﴿الٓمٓر ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ۗ وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ۝١﴾ [الرعد: ١]، وقال تعالى: ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١﴾ [إبراهيم: ١]، وغيرها من الآيات الكثيرة في هذا المعنى.

ولكن اختصاص النبي ﷺ دون سائر الأنبياء بهذه المعجزة الخالدة لا يعني عدمَ حصول غيرها من المعجزات له، وإن كانت هذه الآيات هي من جنس الآيات

---

(١) الصفدية (١/ ١٧٠).

المعتادة للأنبياء، فإن ذلك لا يَقدَح فيها، ولا يضرها[١]؛ بل إن معنى المعجزة الخارقة هو معنًى متصل بالنبوة التي تُعَدُّ أبرزَ صفة تجلَّت في حياته ﷺ، ولا يتسنى نفيُ المعجزات والخوارق عنه ﷺ إلا بهدم معنى النبوة نفسها؛ ولهذا نجد هؤلاء الطاعنين ينسبون كل ما يتعلق بالنبوة وما يستلزمها من الخوارق والمعجزات والإخبار عن الغيبيات إلى الأساطير، وهم بذلك يهدفون إلى نسف معنى النبوة والوحي من الأساس، وإن لم يصرِّحوا بهذا في كثير من أقوالهم.

وهو أمرٌ ليس بمستغرب على الملاحدة والمستشرقين من اليهود والنصارى، لكن الأمر الجلل أن يأتيَ من ينتسب للإسلام ويدَّعي تعظيم النبي ﷺ والدفاع عن سُنته فيقلِّدَ ويتابع أولئك في غُثائهم وكفرهم من حيث يدري أو لا يدري.

وهذه المعجزات لم ينكرها أحد من أئمة الإسلام على مر العصور، وهي ثابتة بالأحاديث الصحيحة التي بلغت حد التواتر، قال القاضي عياض بعد أن أورد الأحاديث الواردة في نبع الماء من بين أصابعه، وتكثيره ببركته: «ومثل هذا في هذه المواطن الحَفِلَة، والجموع الكثيرة، لا تتطرق التهمة إلى المحدِّث به؛ لأنهم كانوا أسرع شيء إلى تكذيبه؛ لِما جبلت عليه النفوس من ذلك، ولأنهم كانوا ممن لا يسكت على باطل، فهؤلاء قد رَوَوْا هذا وأشاعوه، ونسبوا حضور الجمَّاء الغفير له، ولم ينكر أحد من الناس عليهم ما حدَّثوا به عنهم أنهم فعلوا وشاهدوا، فصار كتصديق جميعهم له»[٢]، وقال: «فهذا النوع كله يلحق بالقطعي من معجزاته»[٣].

وقد أشار إلى هذا المعنى المازري، فقال بعد أن بيَّن أن القرآن المعجزة المنقولة تواترًا: «وكذلك تواترت معجزات سوى القرآن، حتى ثبت انخراق العادة له ﷺ بغير القرآن»[٤]، وذكر أمرًا آخر يفيد ثبوت هذه المعجزات الحسية له ﷺ؛ وهو: أن «الصاحب إذا روى مثل هذا الأمر العجيب، وأحال على حضوره فيه مع سائر الصحابة، وهم يسمعون روايته ودعواه حضورهم معه، ولا ينكرون ذلك عليه: فإن ذلك تصديقٌ له، يوجب العلمَ بصحة ما قال»[٥].

---

(١) انظر: النبوات، ابن تيمية (١/ ١٦٣).
(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض (٣٥١).
(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٣١٥). (٤) المعلم بفوائد مسلم (٢/ ٤١٤).
(٥) المصدر السابق.

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ أن من الطرق التي يُعلَم بها أن هذه الأخبار المتعلقة بمعجزاته ﷺ تفيد العلم أن منها ما هو متواترٌ تواترًا «يعلمه العامة والخاصة؛ كنبع الماء من بين أصابعه، وتكثير الطعام، وحنين الجذع، ونحو ذلك؛ فإن كلًّا من ذلك تواترت به الأخبار واستفاضت، ونقلته الأمة جيلًا بعد جيل، وخَلَفًا عن سلف، فما من طبقة من طبقات الأمة إلا وهذه الآيات منقولة مشهورة مستفيضة فيها، ينقلها أكثر ممن ينقل كثيرًا من القرآن، وقد نقلها وسمعها من الأمة أكثرُ ممن سمع ونقل كثيرًا من آيات القرآن، وأكثرُ ممن سمع ونقل أنه كان يسجد في الصلاة سجدتَي السهو، وممن سمع ونقل نُصُبَ الزكاة وفرائضها؛ بل مواقيت الصلاة وأعدادها إنما شاع نقلُها؛ للعمل الدائم بها.

وأما هذه الآيات فنقَلَها أكثرُ ممن نقل مواقيت الصلاة من جهة الأخبار المعينة؛ وذلك أن آيات الرسول كان كثير منها يكون بمشهد من الخلق العظيم، فيشاهدون تلك الآيات؛ كما شاهد أهل الحديبية ـ وهم ألفٌ وخمسمائة ـ نبع الماء من بين أصابعه، وظهور الماء الكثير من بئر الحديبية لما نزحوها»[١].

وغير ذلك من معجزاته ﷺ الحسية الكثيرة، التي رآها وشاهدها أصحابه، واشتهرت واستفاضت بين المسلمين؛ كما ذكر ذلك شيخ الإسلام، وأطال في تقرير معنى استفاضتها وشهرتها، حتى بلغت حد التواتر، ولا ينكرها إلا جاحد أو مكابر.

ومما يبطُلُ به دعوى **أن نسبة هذه المعجزات الحسية الواردة في الأحاديث الصحيحة ـ كتكثير الطعام، ونبع الماء ـ إنما هو من فعل الرواة مضاهاة لمعجزات الأنبياء السابقين**، وتقليدًا لما ذكر في العهد القديم أو الجديد: أن آيات النبي ﷺ الحسية لا تقتصر على ما طعَن فيه هؤلاء؛ بل قد ثبت له ﷺ من الآيات الكثير[٢]؛ كاستسقائه ﷺ، واستصحائه، وطاعة السحاب في حصوله وذهابه بدعائه، ونزول المطر بدعائه[٣]،

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤/ ٤٥١).

(٢) راجع في هذا ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في: الجواب الصحيح (٤/ ٣٣٣ وما بعدها).

(٣) أخرج البخاري في «صحيحه» (٩٣٣)، ومسلم في «صحيحه» (٨٩٥) من حديث أنس رضي الله عنه: أن رجلًا دخل المسجد يوم جمعة من باب كان نحو دار القضاء ورسول الله ﷺ قائم يخطب، فاستقبل رسولَ الله ﷺ قائمًا، ثم قال: يا رسول الله، هلكت الأموال، وانقطعت السبل، فادع الله يغثنا، قال: فرفع رسول الله ﷺ يديه، ثم قال: «**اللَّهُمَّ أغثنا، اللَّهُمَّ أغثنا، اللَّهُمَّ أغثنا**»، قال أنس: ولا والله، ما نرى في السماء من سحاب ولا قزعة، وما بيننا وبين =

ونصره بالصَّبا[١]؛ كما حصل له يوم الأحزاب[٢]، وإمداده بالملائكة؛ كما حصل له يوم بدر[٣]، وحراسة السماء بالشهب لَمَّا بُعث[٤]، وحَنين الجمادات له[٥].

وهذا كله منه ما هو ثابت بالقرآن والسُّنَّة؛ كنصرِه بالصَّبا، وإمداده بالملائكة، ومنه ما هو ثابت بالقرآن؛ كحراسة الشهب، ومنه ما ثبت بالأحاديث الصحيحة، ولكنَّ الطاعنين ـ حسب منهجهم الانتقائي ـ لم يجدوا في هذه الآيات ما ينسبونها به

= سلع من بيت ولا دار، قال: فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس، فلما توسطت السماء انتشرت، ثم أمطرت، قال: فلا والله، ما رأينا الشمس سبتًا، قال: ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله ﷺ قائم يخطب، فاستقبله قائمًا، فقال: يا رسول الله، هلكت الأموال، وانقطعت السبل، فادع الله يمسكها عنا، قال: فرفع رسول الله ﷺ يديه، ثم قال: «**اللَّهُمَّ حولنا ولا علينا، اللَّهُمَّ على الآكام والظِّراب، وبطون الأودية، ومنابت الشجر، فانقلعت**»، وخرجنا نمشي في الشمس. قال شريك: فسألت أنس بن مالك: أهو الرجل الأول؟ قال: لا أدري. قال ابن حجر ﵀: «وفيه علَمٌ من أعلام النبوة في إجابة الله دعاء نبيه عليه الصلاة والسلام عقبه أو معه ابتداءً في الاستسقاء، وانتهاءً في الاستصحاء، وامتثال السحاب أمره بمجرد الإشارة». الفتح (٢/ ٥٠٧).

(١) الصَّبا: ريحٌ، ومهبُّها المستوي أن تهبَّ من موضع مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار. الصحاح للجوهري (٢٣٩٨)، ومقاييس اللغة (٣/ ٣٣٢).

(٢) أخرج البخاري في «صحيحه» (١٠٣٥)، ومسلم في «صحيحه» (٩٠٠) من حديث ابن عباس ﵄: أن النبي ﷺ قال: «**نُصرت بالصَّبا، وأُهلكت عاد بالدَّبور**». قال ابن حجر: «ذلك وقع يوم الأحزاب، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [الأحزاب: ٩].

(٣) وذلك كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ [آل عمران: ١٢٤]، قال الطبري في «تفسيره» (٦/ ٢٠): «وذلك يوم بدر»، أما في الأحاديث: فقد أخرج البخاري في «صحيحه» (٣٩٩٢) بسنده عن معاذ بن رفاعة بن رافع الزرقي، عن أبيه، وكان أبوه من أهل بدر، قال: جاء جبريل إلى النبي ﷺ، فقال: «**ما تعُدون أهل بدر فيكم؟**»، قال: «**من أفضل المسلمين**» أو كلمة نحوها، قال: «**وكذلك من شهد بدرًا من الملائكة**».

(٤) وذلك في قول الله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ فَوَجَدْنَٰهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا ﴿٨﴾﴾ [الجن: ٨].

(٥) أخرج البخاري في «صحيحه» (٢٠٩٥) من حديث جابر بن عبد الله ﵄: أن امرأة من الأنصار قالت لرسول الله ﷺ: يا رسول الله، ألا أجعل لك شيئًا تقعد عليه؛ فإن لي غلامًا نجارًا؟ قال: «**إن شئت**»، قال: فعملت له المنبر، فلما كان يوم الجمعة، قعد النبي ﷺ على المنبر الذي صنع، فصاحت النخلة التي كان يخطب عندها، حتى كادت أن تنشق، فنزل النبي ﷺ حتى أخذها، فضمها إليه، فجعلت تئنُّ أنين الصبي الذي يُسكَّت، حتى استقرت، قال: «**بكت على ما كانت تسمع من الذكر**».

إلى كتب السابقين؛ فجاءت دعواهم مجتزأة ناقصة، منتقضة من أصلها.

وعند التأمل في أقوال الطاعنين الواردة على الأحاديث السابقة، **نلاحظ ما يلي**:

ـ أن الأحاديث الصحيحة التي ثبتت في هذا الموضوع كثيرة، ووقائعها كثيرة جدًّا، واقتصار الطاعنين على الطعن في بضعةِ أحاديثَ، ونقلهم عن بعض لهذه الطعون: يدل دلالة واضحة على جهلهم بوقائع هذه المعجزات، ولو حصل لهم حصرها، لعجَزوا عن إيجاد جوابات لكل وقائعها وأنواعها، ولاضطُرُّوا إلى الإذعان والتسليم بها.

ـ أن غاية ما طعَن به ألفريد جيوم في حديث أنس هو مقلد فيه لجولد زيهر، وما طعن به روبسون في حديث جابر ﷺ وفي حديث عبد الرحمٰن بن أبي بكر ﷺ هو ناقل فيه ومقلد لألفريد جيوم وجولد زيهر، وقد سبق الرد عليه.

ـ أن حادثة العَشاء الرباني التي عزا إليها نيازي تختلف عما ورد في الأحاديث الصحيحة من كل وجه، سِوى ما يتعلق بالبركة الحاصلة في الطعام، وحتى موضوع البركة وسياقه في الحديث مغاير تمامًا لوروده في الإنجيل! فجاء نيازي وغفَلَ عن كل أوجه الاختلاف ولم يرَ سوى هذا الوجه! ونص خبر العشاء ـ كما ورد في إنجيل متى ـ يقول: (وفيما هم يأكلون أخذ يسوع الخبز، وبارك وكسّر وأعطى التلاميذ، وقال: خذوا كلوا هذا جسدي. وأخذ الكأس وشكر وأعطاهم قائلًا: اشربوا منها كلكم؛ لأن هذا هو دمي، الذي للعهد الجديد، الذي يُسفك من أجل كثيرين لمغفرة الخطايا)[1]، وكما ورد في إنجيل مرقس: (وفيما هم يأكلون أخذ يسوع خبزًا وبارك وكسّر، وأعطاهم وقال: خذوا كلوا، هذا هو جسدي. ثم أخذ الكأس وشكر وأعطاهم، فشربوا منها كلهم)[2].

والمعنى ـ كما هو ظاهر ـ يصور عقائدهم الكفرية الفاسدة؛ فهم يتناولون الخبز ويشربون الخمر تذكارًا لِما يعتقدونه من قتل المسيح تكفيرًا عن الخطيئة[3]، وقد

(١) الإصحاح (٢٦)، الفقرات (٢٦ ـ ٢٩).
(٢) الإصحاح (١٤)، الفقرات (٢ ـ ٢٤).
(٣) انظر: العشاء الرباني، عوض سمعان (٥). والعجيب أنهم يذكرون أن هناك من انتقد موضوع العَشاء هذا وزعم أنه تقليد للوثنيين. يقول عوض سمعان في كتابه المشار إليه آنفًا =

كذَّبهم الله في كتابه، فقال ﷻ: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴿١٥٧﴾﴾ [النساء: ١٥٧].

والخلاصة: أن التشابه لو كان واردًا، لَمَا كان طعنًا في الحديث، فكيف والأمر على ما ذُكِر من التغاير؛ بل التناقض بين الموضوعين؟!

ـ أما زعم جولد زيهر أن نبع الماء من بين أصابع النبي ﷺ الوارد في حديث عبد الله بن مسعود ﷺ مأخوذ من إنجيل يوحنا، فإن نص الإنجيل يقول: (وفي اليوم الثالث كان عرس في قانا الجليل، وكانت أم يسوع هناك، ودُعي أيضًا يسوع وتلاميذه إلى العرس، ولما فرغت الخمرُ قالت أم يسوع له: ليس لهم خمرٌ. قال يسوع: ما لي ولك يا امرأة؟ لم تأتِ ساعتي بعدُ. قالت أمه للخدّام: مهما قال لكم فافعلوا. وكانت ستة أجران من حجارة موضوعة هناك، حسب تطهير اليهود، يسع كل واحد مطرين أو ثلاثة، قال لهم يسوع: املؤوا الأجران ماء. فملؤوها إلى فوق، ثم قال لهم: استقوا الآن وقدّموا إلى رئيس المتكأ. فقدموا، فلما ذاق رئيس المتكأ الماء المتحول خمرًا...)(١).

ولا يخفى ما في دعوى التشابه هنا من التكلف والتعسف؛ بل الافتراء والكذب! فالحديث عن نبع الماء من بين أصابع النبي ﷺ، ونص الإنجيل عن تحول الماء خمرًا، وشتان ما بين الموضوعين!

ثانيًا: أحاديث الغيبيات:

عمَدَ القائلون بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات إلى الطعن في مجمل أحاديث الغيبيات؛ كالأحاديث التي وردت في أوصاف الجنة وأهلها، وأوصاف النار وأهلها، وفي أشراط الساعة وعلاماتها، وأحوال الآخرة، وزعموا أن هذه

= في ص (٧): «أما الدعوى بأن استعمال العَشاء الرباني عند المسيحيين مقتبس من عبادة مثرا الوثنية ـ كما يقول بعض النقاد ـ فهي دعوى باطلة من أساسها؛ لأن عبادة مثرا كانت تتطلب من المشتركين فيها أن يتناولوا معًا خبزًا وماء، وليس خبزًا وخمرًا؛ وذلك للدلالة على تآلفهم وارتباطهم معًا. فضلًا عن ذلك فإن أتباع المسيح كانوا بعيدين عن هؤلاء الوثنيين بعدًا شاسعًا لا يسمح بانتقال عقيدة مثرا إليهم بطريق مباشر أو غير مباشر».

(١) الإصحاح (٢)، الفقرات (١ ـ ٩).

التفصيلات عن أخبار الغيب لم يخبر بها القرآن الكريم، والنبي ﷺ لا يعلم الغيب، وإنما أخذ الرواة هذه الأخبار عن الإسرائيليات.

فعزا ذلك بعضُهم إلى تأثُّر الخيال العربي بالأمم المجاورة، وفسروا هذا التأثر بأن اليوم الآخر كان قائمًا في تصورات تلك الأمم على التخيل والتجريد، وعمق التفكير في الحياة وما بعد الموت، بخلاف العربي الجاهلي الذي كان ساذجًا قريب الخيال، فلما جاء الإسلام ونقلهم تلك النقلة الهائلة لما بعد الموت، إلى عالم ما وراء المادة، ظهرت رغبة الرواة في الإغراق والحديث عن غيب صنعوه بأنفسهم، متأثرين في ذلك بزنادقة اليهود والفرس ومُسلمة أهل الكتاب[(١)].

وعزاها بعضهم إلى كعب الأحبار؛ فزعَم أن أحاديث الغيب من الخرافة والدجل التي وجدت طريقها للانتشار في المجتمع الإسلامي بدعم من الحكام منذ أن نصب معاوية منبرًا لكعب الأحبار يذيع منه أكاذيبه عن الغيب[(٢)].

وزعَم فلوتن أن كل ما ورد من أشراط الساعة إنما هو من التنبؤات بمصير العالم، التي ترجع «إلى أصل يهودي أو مسيحي، إلا أنها لم تلبث أن اصطبغت بالصبغة العربية في القرن الأول الهجري، وقد شاع هذا النوع من التنبؤ في الأمة الإسلامية عن طريق كتب التنبؤات، أو عن طريق الأحاديث التي وضعها اليهود والمسيحيون، أو التي لا يخلو إسنادها من بعض اليهود أو المسيحيين ممن دخلوا الإسلام»[(٣)].

ويقول نيازي: «إن أغلب قصص العرش والكرسي واللوح المحفوظ وسدرة المنتهى والجنة والنار ومشاهد يوم القيامة التي نجدها في قصص الحديث المنسوبة ظلمًا للرسول ﷺ: مقتبَسة من قصص التوراة في معراج حزقيال في التوراة، ومعراج يوحنا التي يسمونها رؤيا يوحنا»[(٤)].

---

(١) انظر: قراءة في البخاري ومسلم (٢٧٩). وانظر في تأكيد ظهور معنى الأسطورة والخرافة في أحاديث أشراط الساعة والفتن والملاحم وعودة المسيح ﷺ وظهور الدجال: (المسيحية في الأحاديث النبوية: ١٩٢).

(٢) تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم (٨٩).

(٣) السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات، فلوتن (١٥٩).

(٤) دين السلطان (١٧٥).

وعن عامة الأحاديث الواردة في وصف مشاهد القيامة في الصحيحين، يقول الأدهمي: «من الواضح أن بعض تلك الروايات كان متأثرًا بما عُرِف بالإسرائيليات»[(١)].

وأما أحاديث الغيب التي تتحدث عن أشراط الساعة والفتن والملاحم، فيقول عبد الرزاق الدغري: «قد ملأت هذه الأحاديث مجاميع الحديث النبوي؛ لأنها تحمل شعور المصنفين بانتصار الإسلام والمسلمين قبل قيام الساعة، وتثبت اطلاع النبي [ﷺ] على الغيب... وهي تضم في الأغلب مواقف مثيرة، وحكايات مشوقة، تعكس تأثر رواة الحديث بالتراث الفكري المسيحي الذي شاع بين المسلمين، فانتقلت الروايات التي تصور نهاية العالم بشكل من القوة والفتن، ونزول المسيح، وظهور الدجالين، وزوال الظلم عن المسلمين، ووجدت القصة والخرافة طريقها إلى البناء الثقافي للأمة الإسلامية، عندما تحول الحديث النبوي من الشفوي إلى المكتوب في عصور التدوين، فنقل المدونون والرواة ما أذاعه النصارى وغيرهم من أخبار الآخرة»[(٢)].

ويرد مصطفى بوهندي كلَّ أخبار الغيب الواردة في أشراط الساعة بحجة عدم ورودها في القرآن، وموافقتها ـ في نَظَره ـ للأصول اليهودية والمسيحية، فيقول: «فكيف نجمع إذًا بين كتاب الغيب النازل بعلم الله على رسوله في القرآن الكريم وبين الأخبار العديدة المتحدثة عن الغيوب التي لم يذكر منها القرآن شيئًا، وهي تعارض أصولًا دينية عدة، وتتفق مع أصول مسيحية وإسرائيلية كثيرة، ومع ذلك منسوبة إلى الرسول!»[(٣)].

وهكذا لم يدَعوا شيئًا من أخبار الغيب الصحيحة الواردة عن النبي ﷺ إلا ونسبوها للثقافة اليهودية والمسيحية بحسب تفسيراتهم وتأويلاتهم الباطلة.

وفيما يلي نماذجُ للأحاديث التي يظهر الطعن فيها بهذه الشبهة[(٤)].

---

(١) قراءة في صحيح البخاري ومسلم (٢٨٧).

(٢) المسيحية في الأحاديث النبوية (١٩٥).

(٣) التأثير المسيحي في القرآن، مصطفى بوهندي (٢٣١).

(٤) بعض الأحاديث المتعلقة بهذه الشبهة ذكرتها في مواطنَ أخرى من البحث غير هذا الموطن؛ وذلك تبعًا للمنهج الذي اتبعته، وهو أنني أذكر الحديث عند عرض الشبهة التي تكون فيه =

حديث «إن في الجنة مائة درجة»:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «**من آمن بالله ورسوله، وأقام الصلاة، وصام رمضان: كان حقًّا على الله أن يدخله الجنة، هاجر في سبيل الله، أو جلس في أرضه التي ولد فيها**»، قالوا: يا رسول الله، أفلا ننبئ الناس بذلك؟ قال: «**إن في الجنة مائة درجة، أعدها الله للمجاهدين في سبيله، كل درجتين ما بينهما كما بين السماء والأرض، فإذا سألتم الله فسلوه الفردوس؛ فإنه أوسط الجنة، وأعلى الجنة، وفوقه عرش الرحمٰن، ومنه تَفجَّرُ أنهارُ الجنة**»(١).

حديث «إن رحمتي غلبت غضبي»:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لما قضى الله الخَلق، كتب في كتابه، فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي غلَبتْ غضبي**»(٢).

الطعن الوارد على الحديثين:

زعم نيازي أن هذين الحديثين من قصص العرش المنسوبة للرسول، وهي مقتبسة من قصص التوراة في معراج حزقيال، ومعراج يوحنا، الذي يسمونه رؤيا يوحنا(٣).

حديث «أتدرون ما الكوثر؟»:

حديث أنس رضي الله عنه، قال: بَيْنا رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفى إغفاءة، ثم رفع رأسه متبسمًا، فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟ قال: «**أنزلت عليَّ آنفًا سورة**»، فقرأ: «**بسم الله الرحمٰن الرحيم** ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر]»، ثم قال: «**أتدرون ما الكوثر؟**»، فقلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «**فإنه نهر وعَدنيه ربي عز وجل، عليه خير كثير، هو حوض تَرِد عليه أمتي يوم القيامة، آنيته عدد النجوم، فيُختلج العبد منهم، فأقول:**

= أظهرَ أو أخطر؛ فعلى سبيل المثال: من الأحاديث المتعلقة بهذا المبحث: أحاديثُ الدجال ونزولِ عيسى عليه السلام، ولكن لم أذكرها هنا، وسيأتي ذكرها في الفصل الرابع من هذا الباب في مبحث دعوى وجود الأثر العقدي لمرويات أهل الكتاب في الأحاديث الصحيحة.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٤٢٣).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣١٤٩).

(٣) دين السلطان (١٧٥).

ربِّ، إنه من أمتي، فيقول: ما تدري ما أحدثت بعدك!»(١).

الطعن الوارد على الحديث:

زعم وليد عشري أن قصص الكوثر تحمل صفات خرافية مستمدة من كتب الأبوكريفا تذكّرنا بنص سِفر حزقيال، وسفر يوحنا اللاهوتي(٢).

وادّعى خليل إقبال أن الأحاديث الواردة في الكوثر فيها اضطراب: فبينما تذكر بعضها أن الكوثر يكون يوم القيامة قبل دخول الجنة، نجد بعضها تذكر أنه يكون في الجنة مما سبب إشكالًا؛ ذلك أن الجنة ليس فيها قيود ولا ممنوعات فكيف تصح فكرة أن بعض الناس يمنعوا من الشراب منه وهو في الجنة(٣).

ثم زعم أن هذه الأحاديث تتشابه مع ما ورد في بعض نصوص الأبوكريفا اليهودية، فنقل نصَّين(٤) منها ثم قال: «تتوافق الصور في هذين المصدرين الملفقين

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤٠٠).

(٢) انظر: أحاديث المعجزات مزاعم وخرافات، وليد عشري، (١٠، ١٢) وهو جزء من مشروع كبير له بعنوان: «موسوعة نقد الإسلام الشامل» كتاب إلكتروني على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت). .

(٣) The Jewish and Christian influences of Eschatological Imagery of Sahih Muslim. P.59.
ذكر الباحث هذا التوهم والإشكال الحاصل عنده ـ وسيأتي الجواب عنه في المناقشة ـ ثم بنى على ذلك فكرة أراد تقريرها، فزعم أن تفسير سورة الكوثر لا يستقيم بما ورد في هذا الحديث، وقد ورد في تفسيره أن المراد به: فاطمة ﵂؛ ذلك أن المشركين زعموا أن النبي ﷺ لن يكون له عَقِبٌ يحمل اسمه، وهذا الوصف يطلق عليه عند العرب (الأبتر)، فأعطاه الله فاطمة، وستكون ذريتها هم الذين يحملون اسم النبي ﷺ، وبذا يكون تفسير أول السورة متفقًا مع آخرها، أما تفسير الكوثر بالحوض ـ كما هو في الحديث ـ فلا يتفق مع سياق السورة. انظر: رسالة الباحث، ص (٥٨). وهذا التفسير الذي ذكرهُ لم يسبقه إليه أحد من أهل الإسلام، وهو تأويل مخالف لظاهر النص بل هو من جنس تأويلات القرامطة وغلاة الباطنية الذين يجعلون للنص ظاهرًا وباطنًا ويتأولونه بما لا يُعرفُ في لغة العرب ولا يستقيم مع السياق، وقد ذكر الباحث نقله لهذا المعنى عن «فاطمة هي فاطمة» لعلي شريعتي (١٤٠)، فتبين من هم أساتذته في تفسير كلام الله تعالى وردّ الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ. والذي عليه أئمة المفسرين من لدن الصحابة ﵃ والتابعين ومن بعدهم أنه إذا ورد تفسير نبوي في الآية فهو الثابت في تفسير الآية، وهذا ما ورد في المراد بالكوثر في تفسير السورة.

(٤) النصان كما هما في مصدريهما الذين أشار لهما: **الأول**: سفر أخنوخ (موضع الأرواح قبل الدينونة) الإصحاح (٢٢) الفقرات (١ ـ ٩): «وسرتُ من هناك إلى موضع آخر. =

مع الحديث في فكرة أن الحوض هو مكان للانتعاش أو التطهير قبل الحساب، ولكن يبدو أن سياق الحديث الذي يجعل الكوثر في الجنة يمثل حالة لاحقة في تطور النص. إن تقديم الحوض كشيء خاص لمحمد [ﷺ] يمكن أن يُنظر إليه أيضًا على أنه رغبة في أسلمة المفهوم تمامًا، وبالتالي محو أي أثر لأصل يهودي مسيحي»[(١)].

المناقشة:

«إن منزلة الإيمان بالغيب من الدين عظيمة، وهو أساس جميع الأصول الاعتقادية والعملية، وعليه مدار الإسلام، فلا يقوم للدين ركن، ولا تتحقق معاني العبودية لله، ما لم تكن حقائق الغيب يقينًا راسخًا في النفس بعد أن قام الدليل على صدق المخبِر بها ﷺ»[(٢)]؛ ولذا فإن الله ﷻ حينما وصف عباده المتقين المفلحين جعل أول صفاتهم أنهم يؤمنون بالغيب، فقال ﷻ: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ [البقرة: ١ ـ ٣].

وخطورة هذه الشبهة تظهر في تعلقها بأصل من أصول الدين، وركن من أركان الإيمان؛ لأن الغيب الذي لا يتحقق إيمان العبد إلا بالإيمان به هو الغيب الذي جاء عن الله ورسوله ﷺ، يقول ابن قدامة المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يجب الإيمان بكل ما أخبر به رسول الله ﷺ، وصح به النقل عنه، فيما شهدناه أو غاب عنا، نعلم أنه حق وصدق، وسواءٌ في ذلك ما عقَلْناه وجَهِلناه، ولم نطَّلع على حقيقة معناه؛ مثل حديث الإسراء والمعراج... ومن ذلك: أشراط الساعة؛ مثل: خروج الدجال،

= فأراني إلى الغرب جبلًا آخر من الصخر القاسي، عاليًا ومرتفعًا. انفتحت فيه أربعة كهوف عميقة بجوانبها المالسة جدًّا. ثلاثة من هذه الكهوف كانت مظلمة، والرابع كان مضيئًا مع ينبوع في وسطه... فسألته: لماذا انفصلت الكهوف الواحد عن الآخر؟ فأجابني: هذه الثلاثة خُلقت لتفصل أرواح الموتى. واحتفظ لأرواح الأبرار بذلك الذي يتفجر منه ينبوع النور»

النص الثاني: سفر زكريا، الإصحاح (١٣) الفقرة (١): «في ذلك اليوم يكون ينبوع مفتوحًا لبيت داود ولسكان أورشليم للخطية وللنجاسة».

(١) The Jewish and Christian influences of Eschatological Imagery of Sahih Muslim. P.59.

(٢) أصول الإيمان بالغيب وآثاره، فوز بنت عبد اللطيف كردي (٣٧).

ونزول عيسى ابن مريم عليه السلام، وقتلِه له، وخروج يأجوج ومأجوج، وخروج الدابة، وطلوع الشمس من مغربها، وأشباه ذلك مما صح به النقل»[(١)].

وقال القرطبي بعد أن ذكر أقوال المفسرين في معنى الغيب في قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]: «وقال آخرون: الغيب كل ما أخبَر به الرسول عليه السلام مما لا تهتدي إليه العقول؛ من أشراط الساعة، وعذاب القبر، والحشر والنشر، والصراط والميزان، والجنة والنار. قلت: وهذا هو الإيمان الشرعيُّ المشار إليه في حديث جبريل عليه السلام»[(٢)].

واحتجاجُهم بأن هذه الأخبار لم تَرِدْ في القرآن، وأن النبي ﷺ لا يعلم الغيب: هو احتجاج فاسد؛ فإن النبي ﷺ لم يدَّعِ علم الغيب، وإنما أخبر أمته بما عَلِمه بالوحي، فكل ما صح به النقل عنه ﷺ من أمور الغيب الماضية والمستقبلة هي من الغيب الذي أطلعه الله عليه؛ كما في قول الله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ۝٢٧﴾ [الجن: ٢٦، ٢٧]، وكل ما أخبر به من هذه الغيوب يجب الإيمان به.

وإذا تأمَّلْنا في نصوص المنكرين لأحاديث الغيبيات من القائلين بدعوى تأثُّر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، نجد أنها تنطلق من عدة أمور، **يمكن إجمالها فيما يلي:**

١ ـ إنكار الاحتجاج بالسُّنة، وعليه فكل أخبار الغيب التي لم تَرِد مفصلة في القرآن لا يؤمنون بها.

٢ ـ عرض النصوص على العقل، فلما وجدوا أن في أحاديث الغيب أمورًا يَحارُ العقل في فهمها، جعلوها من المستحيلات عقلًا، وردُّوها لأساطير الأمم السابقة، القائمة على الخيال والأسطورة.

٣ ـ التكذيب القائم على الجحود والكفر، وهذا يظهر عند الملاحدة الذين لا يؤمنون بالله، فكيف بما جاء عن الله تعالى؟! وهؤلاء يردُّون هذه الأحاديث لأساطير السابقين؛ لأنهم يرون أن الدين في أصله خرافة.

وتحقيق أصل الإيمان بالغيب ـ كما سبق بيانه قريبًا ـ يجيب عن كل هذه

---

(١) لمعة الاعتقاد، ابن قدامة (٣١).
(٢) الجامع لأحكام القرآن (١/ ١٦٣).

الطعون مجتمعة، وما تعلق منها بعرض الحديث على القرآن، أو عرضه على العقل: فسيأتي الكلام عليه في الفصل الأخير من هذا الباب إن شاء الله.

أما حديث «**أتدرون ما الكوثر؟**» فلِما في الطعن الوارد عليه من إشكال خاص فإن الجواب عنه **كالآتي**:

أولًا: إن أحاديث إثبات الكوثر ـ وأنه نهر أعطاه الله لنبيِّه محمد ﷺ في الجنة ـ بلغت حدّ التواتر ورويت في كتب السُّنَّة من الصحاح والمسانيد والسنن، والإيمان به من أهم مسائل العقيدة التي ينص عليها أئمة السلف ويعقدون لها بابًا في كتب العقائد[(١)].

ثانيًا: أن الإشكال الحاصل لدى خليل إقبال الذي تولّد عنه التوهم باضطراب الأحاديث نشأ من عدم فهمه للأحاديث الواردة في الباب وعدم إدراكه للفرق بين الكوثر والحوض، فالكوثر هو نهرٌ أعطاه الله لنبيِّه في الجنة، أما الحوض فهو حوض واسع يكون في أرض المحشر وماؤه من نهر الكوثر، قال ابن حجر: «الكوثر نهر داخل الجنة...، وماؤه يصب في الحوض، ويطلق على الحوض كوثر لكونه يمد منه»[(٢)].

ثالثًا: أنه لا يوجد تشابه بين معنى الكوثر كما ورد في الأحاديث الصحيحة وبين النصين اللذين نقلهما الباحث، فأحاديث إثبات الكوثر تضمنت التصريح باسمه ووصفه وعدد كؤوسه وآنيته وأوصاف من يردون عليه ومن يُذادون عنه، أما هذه النصوص الواردة في كتب أهل الكتاب فليس فيها ما يشبه ذلك إلا ما كان من ذكر «الينبوع» وفرْقٌ بين الينبوع والحوض والنهر.

ثالثًا: أحاديث الأنبياء:

يُعَد موضوع أحاديث الأنبياء من الموضوعات التي تناولها أصحاب دعوى القول بتأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، فزعَموا وجود التشابه بينها وبين

---

(١) انظر: السُّنَّة، ابن أبي عاصم (٢/ ٣٢٢)، والشريعة، الآجري (٣/ ١٢٦٨)، وإكمال المعلم، القاضي عياض(٧/ ٢٦٠)، والمفهم (٦/ ٩٠)، والتذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، القرطبي (ص: ٧٠٦).

(٢) الفتح (١١/ ٤٦٦).

موضوعات كتب اليهود والنصارى في انتقاصهم من أنبيائهم، ووصفِهم بصفات لا تليق بمن اختارهم الله لحمل رسالاته، ومع أن الأحاديث الصحيحة ليس فيها شيء من هذه المعاني التي يدَّعيها هؤلاء الطاعنون، فإنهم يفسرون أحاديث الأنبياء الواردة في الصحيحين بتفسيرات خاطئة حسب أهوائهم، بما يُفضِي إلى القول بانتقاص الأنبياء ﷺ، ووصفِهم بما لا يليق بهم.

يقول محمد صادق النجمي: «وترى هذا النوع من التحريف والتشويه لشخصية الأنبياء ـ ﷺ ـ الذي ورد في العهدين المحرفين ورد أيضًا في الصحيحين البخاري ومسلم، وينسبونها إلى الأنبياء ـ ﷺ ـ، ودسُّوها بعد ذلك بين أوساط المسلمين بعنوان الأحاديث الصحيحة»[1].

ومن هذه الأحاديث الواردة في هذا الموضوع **ما يلي**:

حديث «موسى وملك الموت»:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «أُرسل ملَكُ الموت إلى موسى عليه السلام، فلما جاءه صكه، فرجع إلى ربه، فقال: أرسلتَني إلى عبد لا يريد الموت، فرد الله عليه عينه، وقال: ارجع، فقل له: يضع يده على متن ثور، فله بكل ما غطت به يده بكل شعرة سنة، قال: أي رب، ثم ماذا؟ قال: ثم الموت، قال: فالآن، فسأل الله أن يُدنِيَه من الأرض المقدَّسة رمية بحجر»، قال: قال رسول الله ﷺ: **«فلو كنت ثَم لأريتُكم قبره، إلى جانب الطريق، عند الكثيب الأحمر»**[2].

الطعن الوارد على الحديث:

طعن محمد صادق النجمي في هذا الحديث، فقال: «روى الثعالبي في كتابه (ثمار القلوب في المضاف والمنسوب) القصة في باب (لطمة موسى)، ثم قال: **هذا الحديث في أساطير الأولين**[3]... فكما اعتبر الثعالبي هذه القصة أنها من أساطير

---

(١) أضواء على الصحيحين (٢١١، ٢١٢).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣٣٩)، ومسلم في «صحيحه» (٢٣٧٢) من طريق طاوس، عن أبي هريرة موقوفًا، وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٤٠٧)، ومسلم في «صحيحه» (٢٣٧٢) من طريق همام، عن أبي هريرة مرفوعًا نحوه.

(٣) كذا قال النجمي! والنص كما هو عند الثعالبي: «(لطمة موسى): تضرب مثلًا لما يسوء أثره، =

الأولين، فكذلك نحن نقول بأنها من الأساطير التي ينقلها العجائز للأطفال، وسوف نوافيك بالأدلة على كون هذا الحديث أسطورة يتناقلها العوام فقط؛ وذلك لما تشاهد فيه من المسائل المخالفة للناموس الإلٰهي، وشأن الأنبياء والملائكة... كيف يليق بعبدٍ اصطفاه الله للنبوة ويصير كليم الله أن يبطش بطش الجبارين والمتكبرين، ويفقأ عيون الآخرين، من دون سبب، وخاصة إذا كان ذاك مأمورًا من قبله تعالى، ليوحي إلى الكليم أمرًا من أوامر الله، قائلًا له: أجب ربك؟...

كيف يُتصور أن تُنسب هذه القصة إلى موسى الذي اصطفاه الله بالنبوة، وائتمنه على وحيه»[1].

ويزعم خليل إقبال أن أسطورة موسى في تحدِّي ملَك الموت مذكورة ومفصلة في الفولكلور[2] اليهودي[3].

المناقشة:

لم يكن هؤلاء الطاعنون بأول من طعن في هذا الحديث؛ فقد سبقهم إلى رده بعض المبتدعة قديمًا، قال ابن حجر ﷺ: «قال ابن خزيمة: أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث، وقالوا: إن كان موسى عرفه فقد استخف به، وإن كان لم يعرفه

= وفي أساطير الأولين أن موسى سأل ربه أن يعلمه بوقت موته؛ ليستعد لذلك، فلما كتب الله له سعادة المحتضَر، أرسل إليه ملك الموت، وأمره بقبض روحه بعد أن يخبره بذلك، فأتاه في صورة آدميّ، وأخبره بالأمر، **فما زال يحاجُّه ويلاجُّه، وحين رآه نافذ العزيمة في ذلك، لطمه لطمةً، فذهبت منها إحدى عينيه، فهو إلى الآن أعور، وفيه قيل:**

يا ملك الموت لقيت منكرًا ... لطمة موسى تركتك أعورا

وأنا بريء من عهدة هذه الحكاية». ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، الثعالبي (٥٣).

(١) أضواء على الصحيحين (٢٢٠، ٢٢١). وممن طعن في هذا الحديث: أبو رية، فزعم أن رائحة الإسرائيلية تفوح من هذا الحديث. أضواء على السُّنَّة (١٩٦). وحسن الصباغ، فزعم أن هذا النص قصة أسطورية، أنشأتها الأجيال اليهودية مثلما أنشأت أساطير كثيرة غيرها عن تاريخها وملوكها وأنبيائها. صحيح البخاري رؤية معاصرة (٨٩، ٩١). ومحمد جلاء إدريس، فقال: «رؤية موسى للأرض المقدسة الواردة في الحديث... لا تخرج في جوهرها عما ورد في أساطير اليهود، ولها ما يعضدها في نصوص التوراة». الإسرائيليات في فتح الباري (١٩١).

(٢) الفلكلور: هو مجموع التقاليد الشعبيَّة والعادات الخاصة بثقافة بلدٍ ما وحضارته. معجم اللغة العربية المعاصرة (٣/ ١٧٤٣).

(٣) The Jewish and Christian influences of Eschatological Imagery of Sahih Muslim, p. 19.

فكيف لم يقتصَّ له من فقء عينه؟!»[١]، لكن الذي جاء به أصحاب دعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات هو نسبة هذا الحديث لأساطير التوراة!

وقد تكلم أهل العلم في هذه المسألة، وبيَّنوا وجه الإشكال فيها، وأجابوا عنه بأن موسى حينما لطم ملك الموت ففقأ عينه، لم يتبين له أنه ملك الموت، فلمَّا عرف أنه ملك الموت، سلَّم وانقاد ولم يعترض[٢].

أما مجيء ملك الموت في صورة رجل، فهذا مما لا إشكال فيه، وقد ثبت في «الكتاب والسُّنة أن الملائكة قد يتمثلون في صور الرجال، وقد يراهم كذلك بعض الأنبياء فيظنهم من بني آدم؛ كما في قصتهم مع إبراهيم ومع لوط - عليهما السلام - . . . وقال الله تعالى في مريم - عليها السلام - : ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ۝١٧ قَالَتْ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ۝١٨﴾ [مريم: ١٧، ١٨]، وفي السُّنة أشياءُ من ذلك، وأشهرها ما في حديث السؤال عن الإيمان والإسلام والإحسان»[٣].

وأما فَقْؤُهُ لعين ملك الموت، فإن ذلك وقع على «الجسد المادي الذي يتمثل به الملك ليس جسده الحقيقي، وليس من لازِم تمثُّله فيه أن يخرج الملك عن ملكيته، ولا أن يخرج ذاك الجسم المادي عن ماديته، ولا أن تكون حقيقة الملك إلى ذاك الجسم كنسبة أرواح الناس إلى أجسامهم، فعلى هذا، لو عرَضَ ضربٌ أو طعن أو قطع لذاك الجسم، لم يلزم أن يتألم بها الملك، ولا أن تؤثر في جسمه الحقيقي»[٤].

وما ذكره الطاعنون من نسبة هذا الحديث لأساطير التوراة، فهو من محض افتراءاتهم، وليس في التوراة ما يوافق هذا الحديث[٥]، وما استدل به النجمي من كلام الثعالبي، فإنه لو صدق في نقله، لكفى في ردِّه أنه لم يجد له مستندًا إلا نقل الثعالبي، فكيف وقد ظهر كذب النجمي وتزييفه فيما نقله عنه؟! وما ورد عند الثعالبي ليس بحديث؛ بل ولم يقل الثعالبي: إنه حديث؛ بل ذكره على أنه مما يُروى من

---

(١) فتح الباري (٦/ ٤٤٢).

(٢) انظر: شرح النووي (١٥/ ٥١٤)، والفتح (٦/ ٤٤٢)، والأنوار الكاشفة (٣٠٣، ٣٠٤).

(٣) الأنوار الكاشفة (٣٠٣). (٤) المصدر السابق (٣٠٣).

(٥) ولو ورد فيها ما يوافق الحديث، لَمَا كان هذا مما يُطعن به في الحديث الصحيح، وقد سبق بيان ذلك في المناقشة العامة لهذه الشبهة في أول هذا الفصل.

أساطير الأولين، ومعناه مخالف ومناقض لمعنى الحديث الصحيح، ثم إن الثعالبي قال: إنه بريء من عهدة هذه الحكاية.

أما خليل إقبال، فبعد أن أشار إلى المصادر التي استند إليها، ذكر ملخص القصة كما وردت في تلك المصادر، فقال: «جوهر القصة هو: أن ملك الموت قد أُمر بقبض روح موسى الذي بدا أنه لم يرغب بعدُ في مقابلة خالقه. فعندما ظهر الملك المفزع أمامه غضب غضبًا شديدًا وضربه بعصاه، فعمي الملاك، عند ذاك وعد الله أن يأخذ روح موسى بنفسه، فاستسلم موسى لهذا الشرف العظيم»(١).

ولا يخفى الاختلاف الكبير بين ورود القصة في الحديث الصحيح، وورودها في هذه الأسطورة، وكان الأولى بخليل إقبال تصحيح ما ورد في هذه الأسطورة بما صح عن النبي ﷺ، لا أن يرُدَّ الأحاديث الصحيحة ويزعم اقتباسها من تلك الأساطير.

حديث «لأطوفن الليلة على مائة امرأة»:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، قال: «**قال سليمان بن داود** عليهما السلام: **لأطوفَنَّ الليلة على مائة امرأة، أو تسع وتسعين، كلهن يأتي بفارس يجاهد في سبيل الله، فقال له صاحبه: إن شاء الله، فلم يقل: إن شاء الله، فلم يحمل منهن إلا امرأة واحدة، جاءت بشِقِّ رجل، والذي نفس محمد بيده، لو قال: إن شاء الله، لجاهدوا في سبيل الله فرسانًا أجمعون**»(٢).

الطعن الوارد على الحديث:

أورد حسن الصباغ عدة إشكالات حول عدد نساء سليمان، وعدم إمكان وقوع هذا الفعل منه في ليلة واحدة، ثم قال: «هذا النص منقول عن مقولات بني إسرائيل اليهود الذين عاش النبي [ﷺ] بينهم زمنًا طويلًا، وكان يسمع عن دِينهم وتاريخهم وتراثهم وأنبيائهم الكثير»(٣).

---

(١) The Jewish and Christian influences of Eschatological Imagery of Sahih Muslim, p. 19.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٨١٩)، ومسلم في «صحيحه» (١٦٥٤).

(٣) صحيح البخاري رؤية معاصرة (١٩٥، ١٩٨). وقد أمعن الصباغ ـ في الطعن على هذا الحديث ـ في البذاءة والفحش بما يستحيي المرء من قراءته، فضلًا عن نقله عنه.

ويقول محمد النجمي: «لا يجوز على سليمان النبي عليه السلام ـ وهو من عباد الله المخلَصين ـ أن يترك التعليق بقوله: إن شاء الله، حتى ولو سلمنا أنه عرض عليه النسيان!! ولكن ما الذي يمنعه عن أن يقول: إن شاء الله وهو نبي هادي الخلق إلى الحق!! لا سيما بعد أن ذكّره ونبّهه الملك بذلك»(١).

المناقشة:

وردت على هذا الحديث عدة اعتراضات، ولأجلها رد الطاعنون الحديث، وجعلوه من الإسرائيليات، **وفيما يلي بيان هذه الاعتراضات والجواب عنها:**

الأول: أن اختلاف الروايات في عدد نساء سليمان يقضي باضطراب الحديث.

الثاني: أن وطء هذا العدد الكبير من النساء في ليلة واحدة مما يستحيل أن يقدر عليه بشر.

الثالث: أن ترك التعليق بالمشيئة الإلٰهية مما يتنزه عن مثله الأنبياء.

ويُجاب عما سبق بالآتي:

أولًا: أن اختلاف العدد بين روايات الحديث لا يؤثر في صحة الحديث، ولا يقضي باضطرابه؛ فأصلُ القصة صحيح ثابت، وخلاف الرواة في تحديد العدد في مثل هذه القصة لا يضُرُّ في معنى الحديث، ومعلوم أن الحديث يجوز روايته بالمعنى إذا لم يُخِلَّ الراوي بالمعنى المقصود من الحديث؛ ولذلك أخرج البخاري ومسلم هذه الرواياتِ باختلاف العدد بينها في صحيحيهما، ورجَّح البخاري في موطنٍ روايةَ التسعين، مع إخراجه لغيرها من الروايات.

ثانيًا: أنه من المعلوم أن الله اختص أنبياءه بخصائصَ لم تكن لسائر الناس، وليس في إعطاء الله لنبيِّه سليمان عليه السلام هذه القوة ما يُستنكر وقد سخَّر له الريحَ تجري بأمره حيث يشاء، وسخَّر له الجن يعملون بأمره بين يديه، وسخَّر له الدواب والطيور، وفهَّمه لغاتها، وكلٌّ هذا مما ثبت بالقرآن، ولم يجرؤ على إنكاره أحدٌ من هؤلاء الطاعنين في الحديث، فلما جاءت هذه الخاصية له في الحديث، سارعوا إلى ردِّه، وجعلوها حجةً لهم لنسبته للإسرائيليات!

---

(١) أضواء على الصحيحين (٢٠٩ ـ ٢١٩)، وانظر: الأضواء القرآنية (٣٣٤)، وجولة في صحيح البخاري (٢٥٦ ـ ٢٦٠).

ثالثًا: أن ما كان من سليمان ﷺ من ترك التعليق بالمشيئة الإلٰهية لم يكن على سبيل العمد؛ بل إنه نسي ذِكرها ﷺ لِما غلب عليه من الرجاء، وقصد الخير، وأمر الآخرة، لا الدنيا[1]، قال القرطبي: «الذي حمله على ذلك صدقُ نيته في حصول الخير، وظهور الدِّين، وفعل الجهاد، وغلبة رجاء فضل الله تعالى في إسعافه بذلك. ولا يُظَنُّ به أنه قطع بذلك على الله تعالى إلا مَن جَهِل حالة الأنبياء في معرفتهم بالله تعالى وبحدوده، وتأدُّبهم معه»[2].

فالحديث ـ كما تبيَّن ـ ليس فيه ما يدعو للاستنكار أو الرد، وليس فيه ما يجعله من الإسرائيليات، ولكنَّ الطاعنين في الأحاديث الصحيحة بدعوى الإسرائيليات غَرَّهم أنه من قصص الأنبياء السابقين، وقد جرت عادتهم على إطلاق وصف الإسرائيليات على كل خبر عن الأنبياء السابقين، أو عن أقوامهم، فشرعوا يبحثون عما يؤيد دعواهم، وقد تبين ـ بفضل الله ـ سقوطُ حُجَجِهم.

حديث «لم يكذب إبراهيم ﷺ إلا ثلاث كَذَباتٍ»:

عن أبي هريرة ﷺ؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**لم يَكذِبْ إبراهيم النبي ﷺ قط إلا ثلاثَ كَذَبات؛ ثِنْتينِ في ذات الله: قوله:** ﴿إِنِّي سَقِيمٌ ۝٨٩﴾ [الصافات: ٨٩]، **وقوله:** ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]، **وواحدة في شأن سارة، فإنه قَدِمَ أرضَ جبَّار ومعه سارة، وكانت أحسنَ الناس، فقال لها: إن هذا الجبار إن يعلم أنك امرأتي يَغلِبني عليك، فإن سألِك، فأخبريه أنك أختي؛ فإنك أختي في الإسلام؛ فإني لا أعلم في الأرض مسلمًا غيري وغيرك.**

فلما دخل أرضه، رآها بعض أهل الجبار، أتاه، فقال له: لقد قَدِم أرضَك امرأةٌ لا ينبغي لها أن تكون إلا لك! فأرسل إليها، فأُتي بها، فقام إبراهيم ﷺ إلى الصلاة، فلما دخلت عليه، لم يتمالك أن بسط يده إليها، فقُبضت يده قبضة شديدة، فقال لها: ادعي الله أن يطلق يدي ولا أضرك! ففعلت، فعاد، فقُبضت أشد من القبضة الأولى، فقال لها مثل ذلك، ففعلت، فعاد، فقُبضت أشد من القبضتين الأُوليين، فقال: ادعي الله أن يطلق يدي، فلك الله ألا أضرك! ففعلت، وأطلقت يده، ودعا الذي جاء بها، فقال له: إنك إنما أتيتني بشيطان، ولم تأتني بإنسان! فأخرِجْها من أرضي، وأعطِها هاجر.

---

(١) الفتح (٦/ ٤٦١).

(٢) المفهم (٤/ ٦٣٦).

قال: فأقبلت تمشي، فلما رآها إبراهيم ﷺ، انصرف، فقال لها: مهيم؟[١]، **قالت: خيرًا، كفَّ اللهُ يد الفاجر، وأخدم خادمًا».**

قال أبو هريرة: تلك أمُّكم يا بني ماء[٢] السماء[٣].

الطعن الوارد على الحديث:

يقول الصباغ: «المسلمون يستعلون بدِينهم الإسلام على جميع أديان الأمم والشعوب. . . وأيضًا فإن المسلمين استعلَوْا بنبيِّهم، وقدَّموه على سائر الأنبياء، وأوجدوا لكل نبي منهم حادثة أو عيبًا يجعله أقل من النبي محمد [ﷺ] منزلة ودرجة»[٤].

ويقول أيضًا: «الحقيقة أن نص البخاري منقول بأمانة عن نص التوراة، مع تغييرات هامشية لا تقدم الكثير»[٥].

ويقول محمد صادق النجمي: «هذا الموضوع من الإسرائيليات الواردة في التوراة، فأشبعوها بالآيات القرآنية، وبعد ذلك دُسَّتْ في أذهان بعض المسلمين»[٦].

المناقشة:

الذي يظهر من السياق الذي وردت فيه الطعونات الواردة على الحديث: أنهم استشكلوا قول الرسول ﷺ: **«لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات»**، فقالوا: إن في نسبة الكذب لإبراهيم ﷺ انتقاصًا من قدرِه؛ فكيف يُنسَب الكذب لنبي اصطفاه الله وشرَّفه بالنبوة؟! ولذا فهو من الإسرائيليات.

وقد أجاب أهل العلم عن هذا، وبيَّنوا أن إطلاق الكذب هنا ليس على حقيقته، يقول ابن حجر: «وأما إطلاق الكذب على الأمور الثلاثة، فلكونه قال قولًا يعتقده السامع كذبًا، لكنه إذا حقق لم يكن كذبًا؛ لأنه من باب المعاريض المحتملة

---

(١) «مهيم»: أي: ما أمرُكم وشأنكم؟ وهي كلمة يمانية. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٣٧٨).

(٢) «يا بني ماء السماء»: يريد العرب؛ لأنهم كانوا يتبعون قطر السماء، فينزلون حيث كان. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٢٩١).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٣٥٨)، ومسلم في «صحيحه» (٢٣٧١).

(٤) صحيح البخاري رؤية معاصرة (٣١٣).

(٥) صحيح البخاري رؤية معاصرة (٣١٦).

(٦) أضواء على الصحيحين (٢١٤ ـ ٢١٧).

للأمرين، فليس بكذب محض»[١].

وقد ذكر النبي ﷺ في كلامه ما يدل على أن هذا الخبر لا يفيد الانتقاص من قدر النبي إبراهيم ﷺ؛ بل يدل على علوِّ شأنه؛ وذلك في قوله ﷺ: «**ثِنْتين في ذات الله**»، فذكَرهما، ثم قال: «**وواحدة في شأن سارة**»، وساق قصتها، وإفراده لها لا يُفهَم منه أنها في غير ذات الله؛ بل الجميع في ذات الله، لكن الثالثة «تضمنت حظًّا لنفسه، ونفعًا له، بخلاف الثنتين الأخريين؛ فإنهما في ذات الله محضًا»[٢]؛ والمعنى: أنه «لم يصدر ذلك من إبراهيم ﷺ - يعني: إطلاق الكذب على ذلك - إلا في حالِ شدة الخوف؛ لعلوِّ مقامه، وإلا فالكذب المحض في مثل تلك المقامات يجوز، وقد يجب لتحمُّل أخف الضررين دفعًا لأعظمهما، وأما تسميته إياها كَذبات فلا يريد أنها تذم؛ فإن الكذب وإن كان قبيحًا مخلًّا، لكنه قد يحسُنُ في مواضعَ؛ وهذا منها»[٣].

رابعًا: أحاديث الوعظ والزهد:

زعم جولد زيهر في بحثه (الحديث والعهد الجديد) أن الأحاديث التي تشتمل على المواعظ الدينية، أو التي تشتمل على إعطاء الوعود للفقراء بالخير والنعيم في الجنة، وأنهم سيكونون أكثر أهل الجنة: هي في حقيقة الأمر تتشابه - إلى حدٍّ كبير - مع ما ورد في الإنجيل من روايات، وقد تم تقديمُ هذه الروايات المأخوذة والمستعارة من الإنجيل باعتبارها أقوالًا لمحمد[٤] [ﷺ].

ثم استدل لما ذهب إليه بعدد من الأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة، وبعض الأقوال والأمثال، التي يرى أنها تُثبِت التأثر بالأناجيل، وسأذكر هنا الأحاديث الصحيحة التي أوردها[٥]:

---

(١) الفتح (٦/ ٤٩١)، وانظر: شرح النووي (١٥/ ٥٠٩)، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي (١١/ ٣٠١)، والاستغاثة في الرد على البكري (٣٨٩).

(٢) المصدر السابق (٦/ ٤٥١). (٣) المصدر السابق (٦/ ٤٥١).

(٤) انظر: الحديث والعهد الجديد (٣٤٨، ٣٤٩).

(٥) ذكرتُ أحد الأحاديث الموضوعة التي استدل بها جولد زيهر في هذا الموطن من بحثه في الباب الأول عند الحديث عن أساليب القائلين بالدعوى، واستدلالهم بالأحاديث الموضوعة، أما أحاديث الصحيحين فأوردتها هنا، سوى حديث «**سبعة يظلهم الله في ظله، يوم لا ظل إلا ظله**»، فقد أوردته في المبحث الأول من هذا الفصل؛ لظهور تعلُّقه بشبهة التشابه اللفظي.

حديث «هذا خير من ملء الأرض مثل هذا»:

عن سهل ﷺ، قال: مرَّ رجلٌ على رسول الله ﷺ، فقال: «**ما تقولون في هذا؟**»، قالوا: حريٌّ إن خطب أن يُنكَح، وإن شفَعَ أن يُشفَّع، وإن قال أن يُستمع، قال: ثم سكت، فمر رجل من فقراء المسلمين، فقال: «**ما تقولون في هذا؟**»، قالوا: حري إن خطب ألا يُنكَح، وإن شفع ألا يشفع، وإن قال أن لا يستمع، فقال رسول الله ﷺ: «**هذا خير من ملء الأرض مثل هذا**»[1].

حديث «قمت على باب الجنة»:

عن أسامة ﷺ، عن النبي ﷺ، قال: «**قمتُ على باب الجنة، فكان عامة من دخلها المساكين، وأصحاب الجَدِّ محبوسون، غيرَ أن أصحاب النار قد أُمر بهم إلى النار**».

المناقشة:

لم يذكر جولد زيهر أيَّ مستندٍ لزعمه أن هذه الأحاديث مقتبسة من الإنجيل سوى زعمه أنها تتشابه مع ما ورد في إنجيل متَّى، وأشار إلى موضعين من إنجيل متى، ونص **الموضع الأول** من الإنجيل: «طوبى للمساكين بالروح؛ لأن لهم ملكوت السماوات»[2]، أما **الموضع الثاني**، فنصه: «وإذا مفلوج يقدمونه إليه مطروحًا على فراش. فلما رأى يسوع إيمانهم قال للمفلوج: ثق يا بني. مغفورة لك خطاياك. وإذا قوم من الكتبة قد قالوا في أنفسهم: هذا يجدف! فعلم يسوع أفكارهم، فقال: لماذا تفكرون بالشر في قلوبكم؟ أيهما أيسر، أن يقال: مغفورة لك خطاياك، أم أن يقال: قُمْ وامشِ؟ ولكن لكي تعلموا أن لابن الإنسان سلطانًا على الأرض أن يغفر الخطايا. حينئذ قال للمفلوج: قم احمل فراشك واذهب إلى بيتك! فقام ومضى إلى بيته»[3].

وأشار في الحاشية إلى موضع آخر، ونصه من الإنجيل: «وأقول لكم أيضًا: إن اتفَق اثنان منكم على الأرض في أي شيء يطلبانه، فإنه يكون لهما من قبل أبي

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٠٩١).

(٢) الإصحاح (٥)، الفقرة (٣).

(٣) الإصحاح (٩)، الفقرات (٢ ـ ٧).

الذي في السماوات؛ لأنه حيثما اجتمع اثنان أو ثلاثة باسمي فهناك أكون في وسطهم»[١].

وليس في هذه النصوص التي أشار إليها ما يزعُم من دعوى الاقتباس سوى القَدر اليسير جدًّا من وعد الفقراء والضعفاء بالرحمة والأجر، فهل هذا الأمر مما يجب أن تختلف فيه الشرائع حتى تنتفي عنه صفة الانتحال؟!

هذا مع ما في هذه النصوص الإنجيلية ما يخالف أصول الإسلام؛ من أنه لا يغفر الذنوب إلا الله، فكان يجب أن ينظر جولدزيهر للاختلاف بين النصوص كما ينظر للتشابه بينها، ولو فعل، لوجد أن التشابه لا يكون إلا في الأمور العامة التي لا تختلف فيها جميع الشرائع، وليس فقط الإسلام والمسيحية.



(١) الإصحاح (١٨)، الفقرات (١٩، ٢٠).

المبحث الرابع

دعوى وجود أثر للتشابه بين أسماء رواة الحديث وبين أسماء أهل الكتاب

لم يكتفِ الطاعنون في الأحاديث النبوية الصحيحة بالسعي الحثيث إلى تلمُّس مواطن التشابه بين نصوص الأحاديث النبوية ونصوص مصادر أهل الكتاب ـ ولو تعسفًا ـ كما ظهر لنا في المباحث الثلاثة السابقة من هذا الفصل، حتى سعوا إلى تلمس مجرد وجود التشابه بين أسماء رواة الأحاديث في الإسناد وبين أسماء أهل الكتاب؛ ليخرجوا بنتيجة مُفادها أن هؤلاء الرواة الذين تُشبِه أسماؤهم أسماء أهل الكتاب هم الذين نقلوا هذه الأقوال من التوراة والإنجيل وأدخلوها في مصنفات الحديث، ثم نسبت للنبي ﷺ؛ لأن هؤلاء الرواة إما أن يكونوا من أهل الكتاب، أو أن أصولهم كذلك!

يقول ألفريد لويس في سياق تبنِّيه لفكرة (أثر الكتَّاب القادمين من بلدان خارج الجزيرة العربية في تشكيل النصوص الإسلامية): «وبالفعل، نستطيع أن نلاحظ كثرة تردد أسماء الأعلام الأجنبية في سلاسل الإسناد، وفي تدبيج النصوص الإسلامية، وبالتالي كثرة الأصول الأجنبية للمثقفين المسلمين[1] في الجيل الثاني، ثم الأجيال

(١) يظهر هنا تأثُّره بمقولة ابن خلدون التي ذكرها في مقدمته (٣/ ١١٢٢)، حيث يقول: «من الغريب الواقع أن حملة العلم في الملة الإسلامية أكثرهم العجم لا من العلوم الشرعية ولا من العلوم العقلية إلا في القليل النادر، وإن كان منهم العربي في نسبته، فهو عجمي في لغته، ومَرْباه، ومشيخته»، ومما يبين تأثر المؤلف بمقولة ابن خلدون هذه: قوله في (ص٣٦٥): «إن غير العرب أو بعض العرب ممن تلقَّوا تعليمهم في أوساطهم، وبخاصة في العراق، هم الذين اضطلعوا بمهام التعليم والتأليف والتدوين كتابة، وعن هذا الطريق نشأت العلوم الحقيقية وتطورت، وقد لاحظ ابن خلدون، بالإضافة إلى ذلك، أن هذا الواقع الملحوظ بالمشاهدة لا يشمل فقط العلوم الدنيوية المسماة بالعقلية؛ بل أيضًا العلوم الدينية المسماة بالشرعية؛ أي: كل ما له علاقة بالقرآن وتفاسيره، **وبكتابة الحديث النبوي ونقله، وتنظيم سلاسل الإسناد**، بالإضافة إلى الفقه والتشريع، وبلورة قواعد النحو الخاص باللغة العربية».

التي تلته. وقد كان هؤلاء يشكلون في البداية جزءًا ممن أطلق عليهم آنذاك اسم: (الموالي) من الأسرى السابقين، من البيزنطيين أو الفرس أو الأقباط، إلخ، أو من ذراريهم، ممن تحرروا في الغالب من العبودية عن طريق اعتناقهم الإسلام»[١]، ويقول أيضًا: «إن الدور الذي لعبه الكُتاب اليهود والمسيحيون والمجوس في تشكيل الكتابات الإسلامية وتطويرها كان كبيرًا منذ عهد الجيل الأول للمسلمين، وهذا بشهادة المأثور الإسلامي نفسه»[٢].

يؤكد هذا الزعم نيازي في كتابه «دين السلطان» الذي وإن كان ظاهره في سياق تقرير دعوى الأثر السياسي في الحديث والمحدِّثين، فإنه عزا فيه كثيرًا من الأحاديث الصحيحة للتوراة والإنجيل؛ فحاول جاهدًا إثبات أثر الرواة[٣] في اقتباس هذه الأحاديث؛ وفي ذلك يقول: «من المهم جدًّا أن نعرف من هم الذين كانوا يسيطرون من علماء السُّنَّة في تلك الأيام على قول كلمة الفصل في دين الإسلام من فتوى وقضاء وعلم الحديث، ومن هم الذين كانوا يقررون أن هذا الشيخ ثقة يؤخذ عنه، ومن هو الذي كان غير جدير بتلك الثقة فلا يسمعه أحد»[٤]، ثم سرد قائمة لأكثر من أربعين اسمًا ادَّعى وجود التشابه بينها وبين أسماء أهل الكتاب، ثم قال: «وهكذا ألف يعقوب ويعقوب نزلوا بأمر ربهم جنودًا لله من السماء، لنصر دين الإسلام والمسلمين... في الحقيقة كل ما كتبته في الفقرة السابقة موجود في كتب التراث الإسلامي دون أن نجد من يشير إليهم، لا عن أصلهم، ولا عن انتماءاتهم السابقة، ولا عن سبب هذا الهوى الجديد بالتسمي بأسماء بني إسرائيل كلها، على عكس عادة العرب منا كمسلمين؛ إذ لم نجد لكل تلك الأسماء وجودًا في عصر الرسول [ﷺ] وعصر الصحابة، ولا حتى في العصر الأموي، وإنما بدأ ظهورهم في العصر العباسي»[٥].

ومما سبق عرضه، يتضح أن هذه الشبهة تتلخص في أن كتب التراجم والتواريخ يوجد بها بعض الأسماء والكنى والألقاب التي عُرف التسمي بها عند أهل

---

(١) تأسيس الإسلام بين الكتابة والتاريخ، ألفريد لويس دي بريمار (٣٦٦).
(٢) المرجع السابق.
(٣) وأعاد مثل هذا الكلام في كتابه الآخر «إله واحد ودين واحد» (٢٣٥).
(٤) دين السلطان (١١٩). (٥) دين السلطان (١٢٣).

الكتاب، وتشبه أسماءهم، فزعم الطاعنون أن أصحاب هذه الأسماء والكنى والألقاب هم من اليهود والنصارى، وهم الذين ساهموا في إدخال مرويات أهل الكتاب في الأحاديث التي نسبت لاحقًا للنبي ﷺ، لا سيما مع تردد هذه الأسماء في سلاسل الإسناد بشكل ملحوظ.

المناقشة:

إن الاحتجاج بوجود التشابه بين أسماء رواة الأحاديث وأسماء أهل الكتاب على وجود الأثر للمرويات الإسرائيلية في الأحاديث النبوية الصحيحة هو احتجاج فاسد؛ لعدة أسباب؛ **منها:**

١ ـ أن هذه الأسماء التي ادَّعوا فيها أثر التشابه هي من أسماء الأنبياء الذين وردت أسماؤهم في القرآن الكريم، ولا يُستغرب أن يتسمى المسلمون بها، حتى ولو لم يكونوا ذوي أصول يهودية أو مسيحية، وقد فعل هذا بعض الصحابة، فسمَّوا أبناءهم بمثل هذه الأسماء، منهم طلحة بن عبيد الله القُرشي رضي الله عنه(١)، فقد سمَّى أبناءه يحيى وموسى وإسحاق وعيسى(٢)، وقال الذهبي في ترجمة موسى بن طلحة: «حدث عنه: ولده عمران، وحفيده سليمان بن عيسى، وأولاد إخوته معاوية وموسى ابنا إسحاق بن طلحة، وطلحة وإسحاق ابنا يحيى بن طلحة»(٣)، فماذا يقول نيازي في هؤلاء جميعًا؟! أهم من اليهود؟!

٢ ـ أن ممن تسمَّوا ببعض هذه الأسماء التي أشار إليها نيازي هم من العرب الأقحاح؛ ومن الأمثلة على ذلك: إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم(٤)، وإبراهيم بن

---

(١) هو: طلحة بن عبيد الله القرشي التَّيْمي، أبو محمد، أحد العشَرة، وأحد الثمانية الذين سبقوا إلى الإسلام، وأحد الخمسة الذين أسلموا على يد أبي بكر، روى عن النبي ﷺ، وعنه بنُوهُ، مات رضي الله عنه يوم الجمل سنة ٣٦هـ. الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ٤٣٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٦٤).

(٤) إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران بن عبد الله، أبو إسحاق الثقفي السراج النيسابوري، أخو إسماعيل ومحمد، سمع يحيى بن يحيى التميمي، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل، وأبا بكر بن أبي شيبة، وغيرهم، وروى عنه: أخوه محمد بن إسحاق، ويحيى بن محمد بن صاعد، ومحمد بن مخلد، ومحمد بن عبد الله الشافعي، وغيرهم، نزل بغداد، وأقام بها إلى حين وفاته، وكان أحمد بن حنبل يحضره، ويفطر عنده، وينبسط في منزله، وقال الدارقطني: «كان ثقة»، وكانت وفاته سنة ٢٨٣هـ. انظر: تاريخ بغداد (٦/ ٥٢٠).

يعقوب بن إسحاق الجوزجاني[(١)][(٢)].

٣ ـ أن «الاستدلال من دراسة الأسماء على أصول الناس، لا يمكن أن يكون حجة للحكم على أصولهم وأجناسهم. فالفرس والروم والهنود وغيرهم ممن دخل في الإسلام تسمَّوا بأسماء عربية، وبعضها أسماء عربية خالصة. وأسماؤهم هذه لا تعني أن من تسمى بها كان عربي الأصل. ثم إن كثيرًا من اليهود في الغرب وفي أمريكا وفي البلاد العربية والإسلامية سمَّوْا أنفسهم بأسماء غير عبرانية، ولكنهم كانوا وما زالوا على دين يهود؛ فالأسماء وحدها لا تكفي في إعطاء رأي علمي في تعيين الأصول والأجناس، ولا سيما في المواضع الكائنة على طرق التجارة والمواصلات، وفي الأماكن التي يكثر فيها الاختلاط»[(٣)].

٤ ـ أنه بالنظر في كتاب واحد من كتب التراجم يظهر تكرر وورود هذه الأسماء بشكل كبير جدًّا؛ فعلى سبيل المثال في «تاريخ بغداد» ذكر الخطيب البغدادي قريبًا من السبعين ممن اسمه موسى، وكثير منهم اسمه موسى بن عمران، وموسى بن سليمان، وموسى بن هارون، وموسى بن داود، وموسى بن إسحاق، وقريبًا من السبعين أيضًا ممن اسمه إسحاق، وقريبًا من المائة ممن اسمه يحيى، وهكذا في غيرها من الأسماء محل الشبهة؛ بحيث إنه لا يمكن لعاقل أن يقول: إن جميع هؤلاء هم من اليهود والنصارى الذين دخلوا في صفوف المسلمين في غفلة منهم، وأصبحوا رواة للأحاديث دون أن يتنبه لهم المحدثون والنُّقاد.

٥ ـ أن الناظر والمتأمل في عمل المحدثين والنقاد، وعلماء الجرح والتعديل: يجد أنهم أَوْلَوْا موضوع معرفة الرواة عناية خاصة، وعن ذلك انبثق أنواع كثيرة من أنواع علوم الحديث المتعلقة بمعرفة أسماء الرواة وكناهم، وألقابهم وبلدانهم،

---

(١) إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي، أبو إسحاق الجوزجاني، روى عن: إبراهيم بن عبد الله بن العلاء، وأحمد بن إسحاق الحضرمي، وأحمد بن عبد الله بن يونس، وأحمد بن حنبل، وروى عنه: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وإبراهيم بن دحيم، وأبو حاتم الرازي، وابن خزيمة، وغيرهم. قال أبو بكر الخلال: «إبراهيم بن يعقوب جليل جدًّا»، وقال النسائي: «ثقة»، وقال الدارقطني: «كان من الحفاظ المصنفين، والمخرجين الثقات»، كانت وفاته بدمشق سنة ٢٥٩هـ، وقيل: ٢٥٦هـ. انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٢٤٤).

(٢) انظر: عروبة العلماء المنسوبين إلى البلدان الأعجمية، ناجي معروف (١/ ٢٠٣)، و(٢/ ٢٢١).

(٣) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (١٢/ ١٠٦).

وأُلِّفت في ذلك مؤلفات؛ كالتواريخ وغيرها، ومن ذلك أيضًا عنايتهم بموضوع الجهالة، وعدُّها سببًا للطعن في الراوي؛ كل ذلك مما يدل دلالة صارخة على سقوط الاحتجاج بهذه الشبهة المتعلقة بأسماء الرواة؛ للاستدلال بها على وجود الأثر الإسرائيلي في الأحاديث النبوية الصحيحة.

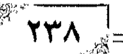


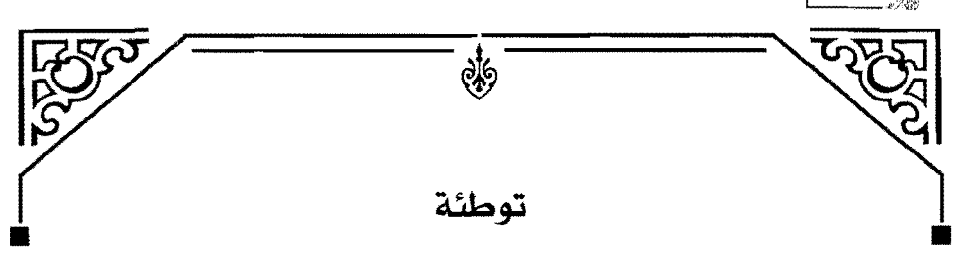
الفصل الثاني

دعوى صلة النبي ﷺ والصحابة بأهل الكتاب، وأخذِهم عنهم

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: **دعوى صلة النبي ﷺ باليهود والنصارى، وأخذِه عنهم.**
- المبحث الثاني: **دعوى تأثُّر النبي ﷺ بمُسلِمة أهل الكتاب، وأخذه عنهم.**
- المبحث الثالث: **دعوى تأثر الصحابة بمسلمة أهل الكتاب، والرواية عنهم.**





توطئة

من الشبهات التي يتكئ عليها بعض القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات لرد الأحاديث الصحيحة: ادِّعاء أن النبي ﷺ اتصل ببعض اليهود والنصارى في مكة والمدينة قبل البعثة وبعدها، فتأثَّر بهم وأخذ عنهم، وظهر ذلك الأثر في بعض الأحاديث التي تتحدث عن أخبار أهل الكتاب، أو بعض الشرائع المعروفة لدى اليهود.

كما ادعوا أيضًا تأثُّر الصحابة بمُسلِمة أهل الكتاب، وروايتهم عنهم، وزعموا ظهور هذا التأثر في كثير من الأحاديث الصحيحة.

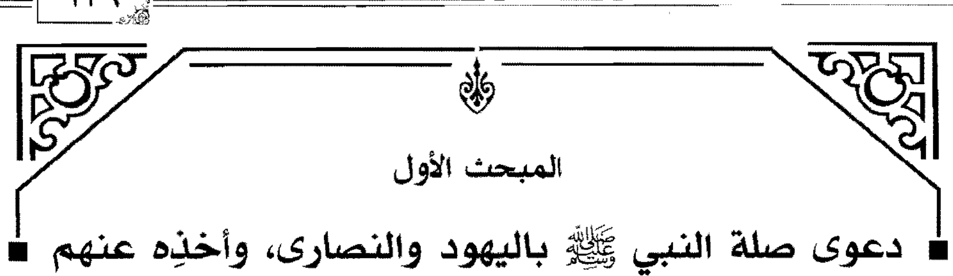
وعند تتبع أقوال القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، وجدت أن أكثرهم يقصُرون أثر الاتصال بأهل الكتاب والأخذ عنهم على الرواة من الصحابة ومن بعدهم[١]، إلا أن عددًا منهم نسبوا الأخذ والتأثر للنبي ﷺ، سواءٌ كان ذلك قبل البعثة؛ كدعواهم تأثُّرَه بورقة بن نوفل، أو بعد البعثة؛ كدعواهم تأثره بيهود المدينة، أو بمن أسلم من أهل الكتاب؛ كعبد الله بن سلَام، وتميم الداري، وغيرهم رضي الله عنهم.

وقد جعلت هذا الفصل في ثلاثة مباحث:

أولها: دعوى صلة النبي ﷺ باليهود والنصارى وأخذه عنهم، **وثانيها**: دعوى تأثر النبي ﷺ بمُسلِمة أهل الكتاب وأخذه عنهم، **وثالثها**: دعوى تأثر الصحابة بمسلمة أهل الكتاب وروايتهم عنهم.



(١) وهذا في الغالب تبعًا لدعواهم أن السُّنَّة إنما دُوِّنت في وقت متأخر بفعل الرواة.



المبحث الأول

دعوى صلة النبي ﷺ باليهود والنصارى، وأخذِه عنهم

إن دعوى وجود الأثر اليهودي والنصراني في دعوة النبي ﷺ دعوى قديمة أثارها المستشرقون؛ فزعموا أن الوحي انبثق في الدرجة الأولى عن اليهودية والنصرانية، فكيَّفه محمد ﷺ في زعمهم ـ تكييفًا بارعًا وفقًا لمتطلبات شعبه الدينية[1]، وهم إذ يرددون هذه الدعوى لا يَعنون الطعن في القرآن فحسب؛ بل يعنون بذلك الوحيَ والنبوة والإسلام رأسًا، فكل ما جاء به محمد ﷺ فهو عندهم نتيجة هذا الاتصال والتأثر، وهذا هو المنطلق الأساسي لكل ما كتبه المستشرقون ـ خاصة ـ وبعض من تبعهم؛ حول دعوى اقتباس الأحاديث النبوية من اليهودية والنصرانية.

وأصل هذه الشبهة هو دعواهم تلقي النبي ﷺ معارفه الأولى من بعض النصارى كبحيرا الراهب، وورقة بن نوفل، ومن اليهود الذين عاش معهم في المدينة[2].

والمتتبع لأقوال المستشرقين ومن تبعهم في تقرير هذه الدعوى، يلحظ كثرتها بصفة يصعب حصرها[3]، وليس الهدف من هذا المبحث عرضَ هذه الأقوال؛ فقد كتب فيها بعض الباحثين[4]، ولكن المقصود هنا هو بيان تأثير هذه الشبهة في القول

---

(١) تاريخ الشعوب الإسلامية، كارل بروكلمان (٦٩).

(٢) انظر على سبيل التمثيل لا الحصر: حياة محمد، بودلي (١٠٤)، تاريخ الشعوب الإسلامية، بروكلمان (٣٤)، محمد في مكة، مونتجمري وات (١٢١)، محمد في المدينة، وات (٣٠٢ ـ ٣٠٦).

(٣) وقد جمعت كثيرًا من أقوالهم هذه عند جمع المادة العلمية، ولكن عند تحرير هذا المبحث رأيت أن في عرض هذه الأقوال تكرارًا لِما سبقني إليه غيري، وفي إعادة ذكرها إثقال للبحث بما هو مبسوط في موطنه المشار إليه، فرأيت أن أجعل الكلام هنا في الإضافة المتعلقة ببحثي، والبحوث يكمل بعضها بعضًا.

(٤) راجع: مناهج المستشرقين ومواقفهم من النبي ﷺ، رياض العُمري (٦١٨/٢)؛ فقد عرض فيه المؤلف كثيرًا من أقوالهم، وأجاب عنها وأجاد.

بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات والطعن في بعض الأحاديث الصحيحة بحجة أن النبي ﷺ تلقَّى ما فيها من اليهود أو النصارى الذين التقى بهم.

وسأورد في هذا المبحث الأحاديث المتكلم فيها مع ذكر الطعون المتجهة لها، ثم تكون المناقشة لها مجتمعة آخرًا.

حديث «لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة»:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «**لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة: عيسى ابن مريم، وصاحب جريج، وكان جريج رجلًا عابدًا، فاتخذ صومعة فكان فيها، فأتته أمه وهو يصلي، فقالت: يا جريج، فقال: يا رب، أمي وصلاتي، فأقبل على صلاته، فانصرفت، فلما كان من الغد أتته وهو يصلي، فقالت: يا جريج، فقال: يا رب، أمي وصلاتي، فأقبل على صلاته، فانصرفت، فلما كان من الغد أتته وهو يصلي، فقالت: يا جريج، فقال: أي رب، أمي وصلاتي، فأقبل على صلاته، فقالت: اللَّهُمَّ لا تُمِتْهُ حتى ينظر إلى وجوه المومسات، فتذاكر بنو إسرائيل جُرَيجًا وعبادته، وكانت امرأة بغي يتمثل بحسنها، فقالت: إن شئتم لأفتننه لكم، قال: فتعرضت له، فلم يلتفت إليها، فأتت راعيًا كان يأوي إلى صومعته، فأمكنته من نفسها، فوقع عليها، فحملت، فلما ولدت، قالت: هو من جريج، فأتوه فاستنزلوه وهدموا صومعته وجعلوا يضربونه، فقال: ما شأنكم؟ قالوا: زنيتَ بهذه البغي فولدت منك، فقال: أين الصبي؟ فجاؤوا به، فقال: دعوني حتى أصلي، فصلى، فلما انصرف أتى الصبي فطعن في بطنه، وقال: يا غلام، من أبوك؟ قال: فلان الراعي، قال: فأقبلوا على جريج يقبِّلونه ويتمسحون به، وقالوا: نبني لك صومعتك من ذهب، قال: لا، أعيدوها من طين كما كانت، ففعلوا. وبَيْنا صبي يرضع من أمه، فمر رجل راكب على دابة فارهة، وشارة حسنة، فقالت أمه: اللَّهُمَّ اجعل ابني مثل هذا، فترك الثديَ وأقبل إليه، فنظر إليه، فقال: اللَّهُمَّ لا تجعلني مثله، ثم أقبل على ثديه فجعل يرتضع**»، قال: فكأني أنظر إلى رسول الله ﷺ وهو يحكي ارتضاعه بإصبَعه السبابة في فمه، فجعل يمَصُّها، قال: «**ومروا بجارية وهم يضربونها، ويقولون: زنيتِ سرقت، وهي تقول: حسبي الله ونعم الوكيل، فقالت أمه: اللَّهُمَّ لا تجعل ابني مثلها، فترك الرضاع، ونظر إليها، فقال: اللَّهُمَّ اجعلني مثلها، فهناك تراجَعَا الحديث، فقالت: حلقى! مر رجل حسن الهيئة، فقلت: اللَّهُمَّ اجعل ابني مثله، فقلت: اللَّهُمَّ لا تجعلني مثله، ومروا بهذه الأمَة وهم**

يضربونها، ويقولون: زنيتِ سرقت، فقلت: اللَّهُمَّ لا تجعل ابني مثلها، فقلت: اللَّهُمَّ اجعلني مثلها، قال: إن ذاك الرجل كان جبارًا، فقلت: اللَّهُمَّ لا تجعلني مثله، وإن هذه يقولون لها: زنيتِ ولم تزنِ، وسرقتِ ولم تسرق، فقلت: اللَّهُمَّ اجعلني مثلها»(١).

الطعن الوارد على الحديث:

يزعم حسن الصباغ أن في هذا الحديث ما يدل على اتصال النبي ﷺ باليهود وأخذِه عنهم، فيقول: «من المؤكد أن هذه القصة من قصص اليهود في المدينة، أو من بعض المسيحيين الذين اتصل بهم، أو نقلت إليه عنهم، ولا أظن أنها وحي من الله، وبما أن النبي [ﷺ] كان يحب الأخذ عن اليهود ـ وربما عن غيرهم ـ فيما لا وحي فيه، فقد تعامل مع هذه القصة على أنها حقيقة واقعة تدل على قدرة الله وإعجازه»(٢).

حديث «تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة»:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال النبي ﷺ: «**تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة، يتكفؤها الجبار بيده كما يكفأ أحدكم خبزته في السفر نزلًا لأهل الجنة**»، فأتى رجل من اليهود فقال: بارك الرحمٰن عليك يا أبا القاسم، ألا أخبرك بنزل أهل الجنة يوم القيامة؟ قال: «**بلى**»، قال: تكون الأرض خبزة واحدة؛ كما قال النبي ﷺ، فنظر النبي ﷺ إلينا ثم ضحك حتى بدت نواجذه، ثم قال: «**ألا أخبرك بإدامهم؟**» قال: «**إدامهم بَالَامُ ونون**»، قالوا: وما هذا؟ قال: «**ثور ونون، يأكل من زائدة كبدهما سبعون ألفًا**»(٣).

الطعن الوارد على الحديث:

يزعم حسن الصباغ أن «هذا النص يعطينا صورة واضحة عن التداخل الثقافي بين محمد [ﷺ] واليهود»(٤)، ثم يقول في أسلوب ساخر: «فهل كان النبي [ﷺ] قد

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٤٣٦) نحوه مختصرًا، ومسلم في «صحيحه» (٢٥٥٠) واللفظ له.

(٢) صحيح البخاري رؤية معاصرة في بعض نصوصه (٨١، ٨٢)، وعدَّ ابن قرناس هذا الحديث خرافة من الخرافات الإسرائيلية التي نهى الله تعالى المؤمنين أن يستمعوا لمثلها. انظر: الحديث والقرآن له (٨٠).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٥٢٠)، ومسلم في «صحيحه» (٢٧٩٢).

(٤) صحيح البخاري رؤية معاصرة (٥١٣).

سمع بهذه القصة من اليهود سابقًا؟ والنبي [ﷺ] كان يأخذ عن اليهود فيما لا وحي فيه. لكن كما يبدو، كانوا قد أخبروه نصف الخبر، ثم جاء اليهودي ليكمله! وإلا فلا بد من مصدر لهذه الخيالات، فإذا كان الوحي هو المصدرَ، فبمَ إذن أخبره نصف القصة ـ أي: عن الخبز ـ ولم يطلعه على الإدام!؟!»[(١)].

حديث «دخلت عليَّ عجوزانِ من عُجُزِ يهود المدينة»:

عن عائشة ﵂، قالت: دخلت عليَّ عجوزان من عجز يهود المدينة، فقالتا لي: إن أهل القبور يعذبون في قبورهم، فكذَّبتُهما ولم أنعم أن أصدقهما، فخرجتا ودخل علي النبي ﷺ، فقلت له: يا رسول الله، إن عجوزين، وذكرت له، فقال: «**صدقتا؛ إنهم يعذبون عذابًا تسمعه البهائم كلها، فما رأيته بعدُ في صلاة إلا تعوذ من عذاب القبر**»[(٢)].

الطعن الوارد على الحديث:

يرى حسن الصباغ أن قول عائشة في هذا الحديث: «فما رأيته بعدُ في صلاة إلا تعوذ من عذاب القبر» يدل على أن النبي [ﷺ] لم يكن لديه علم سابق عن عذاب القبر، «بل إنه أنكر في البدء قول اليهوديتين، ثم رجع إليه بعد حين، وبعد أن ناقشه في ذهنه، ثم قبل به طالما أن مصدره اليهود أهل الكتاب، والذين كان يحب الأخذ عنهم فيما لا وحي فيه، وهذه القضية لم يكن فيها وحي»[(٣)]؛ ولذلك فهو يرى أن عذاب القبر ونعيمه ليس إلا أسطورة من أساطير اليهود.

المناقشة:

فيما يتعلق بدعوى علاقة النبي ﷺ بالنصارى، فإنها أكثر ما تتجلى في زعمهم بأن النبي ﷺ تعلَّمَ من ورقة بن نوفل، واستندوا في ذلك إلى ما ورد في حديث بدء الوحي[(٤)]، وما جاء فيه من خبر ورقة، وأنه ﷺ كانت له جلسات حوارية مع ورقة،

---

(١) المصدر السابق.
(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٣٦٦)، ومسلم في «صحيحه» (٥٨٦).
(٣) صحيح البخاري رؤية معاصرة (٥٠٣).
(٤) سيأتي سَوْقُه وتخريجه والكلام على استدلال الطاعنين به على وجود ترجمة للإنجيل وقت بعثة النبي ﷺ، واطلاع النبي ﷺ عليها، في الفصل التالي.

وأن الأوراق التي ترجمها ورقة من العبرانية كانت حاضرة في تلك الجلسات[١].

وهذه الشبهة تسقط بكون ورقة لم يكن متصديًا للتعليم، ولو كان كذلك، لكان له تلاميذ آخرون غير النبي ﷺ، ولاشتهر أمره وذاع صيته آنذاك، ولما تركه كفار مكة ينشر دينًا جديدًا بين ظهرانَيْهم ويعلِّمه، وكل هذا لم يحصل. ثم من أين أتى محمد ﷺ بكل تلك التشريعات بعد أن مات ورقة وقد مات في أول أيام الوحي؟ يقف الطاعنون عاجزين عن إيجاد جوابات لكل هذه التساؤلات؛ وهذا أكبر دليل على ضعف هذه الشبهة وسقوطها.

أما ما يتعلق بتأثره باليهود وأخذه عنهم، فإنهم يستندون إلى ما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ كان يسدل شعره، وكان المشركون يفرقون رؤوسهم، فكان أهل الكتاب يسدلون رؤوسهم، وكان رسول الله ﷺ يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء، ثم فرق رسول الله ﷺ رأسه»[٢].

يقول الصباغ في استدلاله بهذا الحديث على تأثر النبي ﷺ باليهود وأخذه عنهم: «أما عن حب الرسول [ﷺ] في موافقة أهل الكتاب فيما لا وحي فيه، فقد عالجنا في كتابنا هذا نصوصًا مروية عن الرسول [ﷺ] وجدناها منقولة عن أهل الكتاب، وبالذات بنو إسرائيل اليهود، فاليهود كانوا رافدًا ثقافيًّا واضحًا في ثقافة النبي. وإذا كان النبي [ﷺ] يصوغ مقولاته بشكل جديد ينسجم مع رؤيته الإسلامية، فرواياته دائمًا تُحمَّلُ بالأفكار الإسلامية»[٣]، ويقول في موطن آخر: «والنبي [ﷺ] كان يروي الكثير نقلًا عنهم»[٤]، واستنادًا إلى هذا المعنى الخاطئ الذي يظهر عنده، نجده يعزو كل حديث يتضمن شيئًا من أخبار بني إسرائيل، أو يحكي قصة حدثت بين النبي ﷺ واليهود: إلى تأثر النبي ﷺ باليهود، وأخذه عنهم.

ومن ناحية أخرى، فهو يرى أن هذا الحديث استنتاج من ابن عباس بعد مقارنته ـ أي: ابن عباس ـ للنصوص النبوية الموحى بها وغير الموحى بها بديانة اليهود، وعاداتهم، وتوراتهم، وذلك بعد أن كَبِر وتعلم وتثقَّف واطلَع على ديانة أهل الكتاب[٥].

(١) انظر: قريش من القبيلة إلى الدولة، خليل عبد الكريم (١٦٢).
(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٥٥٨)، ومسلم في «صحيحه» (٢٣٣٦).
(٣) صحيح البخاري رؤية معاصرة (٣٤١). (٤) البخاري رؤية معاصرة (ص١٩٩).
(٥) البخاري رؤية معاصرة (٣٤١).

وقد أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذا الفهم الخاطئ أفضل جواب من وجوه، فقال: «أحدها: أن هذا كان متقدمًا، ثم نسخ الله ذلك، وشرع له مخالفة أهل الكتاب، وأمره بذلك، وفي متن الحديث: «أنه سدل شعره موافقة لهم، ثم فرق شعره بعدُ»؛ ولهذا صار الفرقُ شعار المسلمين، وكان من الشروط على أهل الذمة «ألا يفرقوا شعورهم»، وهذا كما أن الله شرع له في أول الأمر استقبال بيت المقدس موافقة لأهل الكتاب، ثم نسخ ذلك، وأمر باستقبال الكعبة، وأخبر عن اليهود وغيرهم من السفهاء أنهم سيقولون: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢].

وأخبر أنهم لا يرضَون عنه حتى يتبع قبلتهم، وأخبره أنه: إن اتبع أهواءهم من بعد ما جاءه من العلم ما له من الله من ولي ولا نصير، وأخبره أن: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨]، وكذلك أخبره في موضع آخر أنه جعل لكلٍّ شرعة ومنهاجًا، فالشعار من جملة الشرعة.

والذي يوضح ذلك: أن هذا اليوم ـ عاشوراء ـ الذي صامه وقال: «**نحن أحق بموسى منكم**» قد شرع ـ قبيل موته ـ مخالفة اليهود في صومه، وأمر ﷺ بذلك؛ ولهذا كان ابن عباس رضي الله عنهما ـ وهو الذي يقول: «وكان يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء»، وهو الذي روى قوله: «**نحن أحق بموسى منكم**» ـ: أشدَّ الصحابة رضي الله عنهم أمرًا بمخالفة اليهود في صوم يوم عاشوراء، وقد ذكرنا أنه هو الذي روى شرع المخالفة»[1].

وبذا يتبيَّن أن استدلالهم بهذا الحديث على أن النبي ﷺ كان يحب الأخذ عن اليهود هو استدلال فاسد.

أما عن تعلُّمه ﷺ من أهل الكتاب من اليهود والنصارى، فالذي شهدت به وقائع التاريخ: أنهم كانوا له ﷺ سائلين، وبه مسترشدين، ولم يذكر لنا التاريخ أنه ﷺ جلس إلى مجالسهم سائلًا أو طالبًا لعلم عندهم، ولو حصل هذا، لكان مما تتوافر الدواعي والهمم لنقله، لا سيما مع حرص أعدائه على إيجاد ما ينسبون ما أتى به إليه، فسكوت التاريخ عن ذلك كله حجةٌ كافية على عدم وجوده.

ومن أظهر الأدلة على أن النبي ﷺ لم يتعلم من أحد من أهل الكتاب: أن

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (١/ ٤٦٦، ٤٦٧).

أعداءه منهم لم يتهموه بهذا؛ بل كانوا يمتحنونه بمسائلَ يعلمونها من كتبهم ومن علمائهم، فلو كانوا يعلمون أحدًا يمكن للنبي ﷺ أن يتعلم منه أو يأخذ عنه من أهل الكتاب، لَمَا كان لسؤالهم له معنى، وقد أطال الكلام في هذه المسألة شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في رده على النصارى، فبعد أن ساق أحاديث مسائل اليهود للنبي ﷺ، قال: «فكانوا يمتحنونه بهذه المسائل ليتبين هل يعلمها، وإذا كان يعلم ما لا يعلمه إلا نبي كان نبيًّا، ومعلوم أن مقصودهم بذلك إنما يتم إذا علموا أنه لم يتعلم هذه المسائل من أهل الكتاب، ومن تعلم منهم، وإلا فمعلوم أن هذه المسائل كان يَعلَمها بعض الناس، لكن تعلمها هؤلاء من الأنبياء.

وهذا يبيِّن أن هؤلاء السائلين له من أهل الكتاب كانوا يعلمون أن أحدًا من البشر لم يُعلِّمْهُ ما عند أهل الكتاب من العلم؛ إذ لو جوزوا ذلك عليه، لم يحصل مقصودهم من امتحانه هل هو نبي أم لا؟ فإنهم إذا جوزوا أن يكون تعلم ما لا يعلمه إلا نبي من أهل الكتاب، كان من جنسهم، فلم يكن في علمه بها وإجابتهم عنها دليل على نبوته، فلا بد أن يكون هؤلاء السائلون يقطعون بأنه لم يتعلم من أهل الكتاب. وهذا كان بالمدينة بعد أن أقام بمكة بضع عشرة سنة، وانتشر أمره، وكذَّبه قومه، وحرَصوا على إبطال دعوته بكل طريق يقدرون عليه»[1]؛ فدل ذلك على أنه لم يتلقَّ عن أحد من اليهود والنصارى، لا بمكة، ولا بالمدينة.

وما ورد من الطعن على الأحاديث الواردة في هذه الشبهة إنما نشأ من الخلط الحاصل لدى هؤلاء الطاعنين بين أخبار بني إسرائيل وقصصهم التي وردت في الإسرائيليات وبين ما أخبر به النبي ﷺ، والحقُّ في ذلك أن ما أخبر به النبي ﷺ في الأحاديث الصحيحة من أخبارهم أو قصصهم ـ كما ورد في حديث الذين تكلموا في المهد ـ إنما هو مما أوحاه الله إليه، ومَن صدَّق بما جاء به القرآن من هذا، لَزِمه التصديق بما جاءت به الأحاديث الصحيحة، ومن لم يصدِّقْ بهما جميعًا، وزعم أن كل ما أخبر به النبي ﷺ من أخبار السابقين فهو مما أخذه عن اليهود والنصارى: فقد سبق الرد بما يُبطِل زعمه.

وأما الحديث الثاني: فالحديث بنصه يخبر أن النبي ﷺ أخبر أصحابه بما ذكره

(١) الجواب الصحيح (٤/ ١٦٨).

اليهودي بعدُ قبل أن يأتي اليهودي، ولا جرم أن يعلم اليهودي هذا مما لم يَنَلْهُ التحريف من كتابهم، فوافق قولُه ما أخبر به النبي ﷺ أصحابَه.

وأما حديث عذاب القبر: فإن عائشة ﵂ ـ وهي التي روت هذا الحديث ـ قد روت حديثًا آخر ذكرت فيه أن النبي ﷺ أنكر عذاب القبر أولًا، ثم لما أوحي له به أرشد إلى التعوذ منه، قالت عائشة ﵂: «دخل عليَّ رسول الله ﷺ وعندي امرأة من اليهود وهي تقول: هل شعَرتِ أنكم تُفتنون في القبور؟ قالت: فارتاع رسول الله ﷺ! وقال: «**إنما تُفتن يهودُ**»، قالت عائشة: فلبثنا لياليَ، ثم قال رسول الله ﷺ: «**هل شعرت أنه أوحي إليّ أنكم تفتنون في القبور؟**» قالت عائشة: فسمعت رسول الله ﷺ بعدُ يستعيذ من عذاب القبر»[1]. وظاهر الحديثين يدل على أنهما قصتان متغايرتان، قال النووي: «هذا محمول على أنهما قضيتان، فجرت القضية الأولى، ثم أعلم النبي ﷺ بذلك، ثم جاءت العجوزان بعد ليالٍ، فكذبتهما عائشة ﵂، ولم تكن علمت نزول الوحي بإثبات عذاب القبر، فدخل عليها النبي ﷺ، فأخبرته بقول العجوزين، فقال: صدقتا، وأعلَمَ عائشة ﵂ بأنه كان قد نزل الوحي بإثباته»[2].

وبذا يتبين أن النبي ﷺ إنما علم وقوع عذاب القبر بما أوحاه الله إليه، لا بما ذكرته اليهوديتان كما زعم المبطلون.

ومسألة عذاب القبر ونعيمه من المسائل التي طعن فيها كثير من المنحرفين، والحق في ذلك أن عذاب القبر ثابت بالقرآن وصحيح السُّنَّة وإجماع سلف الأمة، ولا ينكره إلا معاند أو مكابر.

يقول الله ﷻ: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ۝٤٥ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ۝٤٦﴾ [غافر: ٤٥، ٤٦].

قال ابن كثير ﵀: «وهذه الآية أصل كبير في استدلال أهل السُّنَّة على عذاب البرزخ في القبور»[3].

وقال ابن عبد البر في تقرير القول بوقوع عذاب القبر ونعيمه: «وهذا لم نقُلْهُ من جهة قياسٍ ولا إعمال نظرٍ، وإنَّما قلناه اتِّباعًا للآثار المتواترات، المنقولة على

(١) أخرجه مسلم (٥٨٤).
(٢) شرح النووي (٥/ ٢٣٨).
(٣) تفسير ابن كثير (٧/ ١٣٢).

ألسنة الجماعات الثِّقات، الذين تناءت أوطانهم، وبعُدَت ديارهم، واختلفت أهواؤهم، كلُّهم ينقل في فتنة القبر آثارًا صحيحةً من جهة النَّقل لا يدفعها إلَّا مبتدع رادٌّ للسُّنن، وليس من أئمَّة المسلمين وفقهائهم وحملة الآثار منهم من الصَّحابة والتَّابعين ومَن بعدهم أحدٌ ينكر فتنة القبر، فلا وجه للاشتغال بأقاويل أهل البدع والأهواء المضلَّة»(١).



(١) الأجوبة المستوعبة عن المسائل المستغربة (٦٤).



المبحث الثاني

دعوى تأثُّر النبي ﷺ بمُسلِمة أهل الكتاب، وأخذِه عنهم

يزعم الطاعنون أن النبي ﷺ كان يستمع لِما يقصُّهُ عليه مُسلِمة أهل الكتاب - كعبد الله بن سلَام، وتميم الداري ﷺ - من قصص أهل الكتاب، فيحكيها لأصحابه، ومن الأحاديث التي ظهر فيها الطعن بهذه الشبهة: حديث الجساسة، وكذا طعن الصباغ في حديث الأبرص والأقرع والأعمى.

وفيما يلي سوق الحديثين، مع نقل الطعون المتجهة لهما، ثم مناقشتها.

حديث «الجساسة»:

عن فاطمة بنت قيس ﷺ، قالت: سمعتُ نداء المنادي، منادي رسول الله ﷺ ينادي: الصلاة جامعة، فخرجت إلى المسجد، فصليت مع رسول الله ﷺ، فكنت في صف النساء التي تلي ظهور القوم، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته، جلس على المنبر وهو يضحك، فقال: «**ليلزم كلُّ إنسان مصلاه**»، ثم قال: «**أتدرون لم جمَعْتُكم؟**»، قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**إني والله ما جمعتكم لرغبة ولا لرهبة، ولكن جمعتكم لأن تميمًا الداري كان رجلًا نصرانيًّا، فجاء فبايع وأسلم، وحدثني حديثًا وافق الذي كنت أحدثكم عن مسيح الدجال، حدثني أنه ركب في سفينة بحرية مع ثلاثين رجلًا من لخم وجذام، فلعب بهم الموج شهرًا في البحر، ثم أرفَؤُوا[1] إلى جزيرة في البحر حتى مغرب الشمس، فجلسوا في أقرُبِ السفينة، فدخلوا الجزيرة، فلَقِيَتْهم دابة أهلب كثير الشعر، لا يدرون ما قُبله من دُبره من كثرة الشعر، فقالوا: ويلك ما أنت؟ فقالت: أنا الجسَّاسَة، قالوا: وما الجساسة؟ قالت: أيها القوم، انطلقوا إلى هذا الرجل في الدير؛ فإنه إلى خبركم بالأشواق، قال: لما سمت لنا رجلًا، فَرِقْنا منها أن تكون شيطانة، قال: فانطلقنا سِراعًا حتى دخلنا الدير، فإذا فيه**

(١) أرفأت السفينة: إذا قرَّبتها من الشط. والموضع الذي تُشَد فيه: المرفأ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٢٤١).

أعظم إنسان رأيناه قط خَلْقًا، وأشده وَثاقًا، مجموعة يداه إلى عنقه، ما بين ركبتيه إلى كعبيه بالحديد، قلنا: ويلك ما أنت؟ قال: قد قدرتم على خبري، فأخبروني ما أنتم؟ قالوا: نحن أناس من العرب، ركبنا في سفينة بحرية، فصادفنا البحر حين اغتلم[(١)]، فلعب بنا الموج شهرًا، ثم أرفأنا إلى جزيرتك هذه، فجلسنا في أقرُبِها[(٢)]، فدخلنا الجزيرة، فلقيتنا دابة أهلب كثير الشعر، لا يدرى ما قُبله من دبره من كثرة الشعر، فقلنا: ويلك ما أنت؟ فقالت: أنا الجساسة، قلنا: وما الجساسة؟ قالت: اعمِدوا إلى هذا الرجل في الدير؛ فإنه إلى خبركم بالأشواق، فأقبلنا إليك سراعًا، وفزعنا منها، ولم نأمن أن تكون شيطانة، فقال: أخبروني عن نخل بَيْسان[(٣)]، قلنا: عن أي شأنها تستخبر؟ قال: أسألكم عن نخلها؛ هل يثمر؟ قلنا له: نعم، قال: أما إنه يوشك ألا تثمر، قال: أخبروني عن بحيرة الطبرية[(٤)]، قلنا: عن أي شأنها تستخبر؟ قال: هل فيها ماء؟ قالوا: هي كثيرة الماء، قال: أما إن ماءها يوشك أن يذهب، قال: أخبروني عن عين زغر، قالوا: عن أي شأنها تستخبر؟ قال: هل في العين ماء؟ وهل يزرع أهلها بماء العين؟ قلنا له: نعم، هي كثيرة الماء، وأهلها يزرعون من مائها، قال: أخبروني عن نبي الأميين؛ ما فعل؟ قالوا: قد خرج من مكة ونزل يثرب، قال: أقاتَلَه العرب؟ قلنا: نعم، قال: كيف صنع بهم؟ فأخبرناه أنه قد ظهر على من يليه من العرب وأطاعوه، قال لهم: قد كان ذلك؟ قلنا: نعم، قال: أمَا إن ذاك خير لهم أن يطيعوه، وإني مخبركم عني، إني أنا المسيح، وإني أوشك أن يؤذَنَ لي في الخروج فأخرج، فأسير في الأرض، فلا أدع قرية إلا هبطتها في أربعين ليلة، غير مكة وطَيْبة؛

---

(١) (غلم) «فصادفنا البحرَ حين اغتلَم»؛ أي: هاجَ واضطربت أمواجه، والاغتلام: مجاوزةُ الحد. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٨٢).

(٢) أقرُبُ السفينة: هي سفنٌ صِغار تكون مع السفن الكبار البحرية كالجنائب لها، واحدها: قارب، وجمعها: قوارب، فأما أقرب: فغير معروف في جمع قارب، إلا أن يكون على غير قياس. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٣٢)، وقال النووي: أقرُبٌ: صحيح، ولكنه خلاف القياس. شرح النووي (١٨/ ٨١).

(٣) مدينة بالأردن، بها نخلٌ كثير، وهي بلدة وبئة حارة. انظر: معجم البلدان (١/ ٥٢٧).

(٤) قال الأزهري: هي نحوٌ من عشرة أميال في ستة أميال، وغَوْر مائها علامة لخروج الدجال، وهي كالبِرْكة، تحيط بها الجبال، ويصب فيها فضلات أنهر كثيرة تجيء من جهة بانياس والساحل والأردن الأكبر، وينفصل منها نهر عظيم فيسقي أرض الأردن الأصغر، وهو بلاد الغور، ويصب في البحيرة المنتنة قرب أريحا. انظر: معجم البلدان (٨/ ٢٠٣).

فهما محرَّمتان عليَّ كلتاهما، كلما أردت أن أدخل واحدة أو واحدًا منهما استقبلني ملَكٌ بيده السيف صَلْتًا يصدني عنها، وإن على كل نقب منها ملائكة يحرسونها»، قالت: قال رسول الله ﷺ: وطعن بِمِخْصَرته[1] في المنبر: «**هذه طَيْبة، هذه طيبة، هذه طيبة (يعني: المدينة)، ألا هل كنت حدثتكم ذلك؟**» فقال الناس: نعم، «**فإنه أعجبني حديث تميم: أنه وافق الذي كنت أحدثكم عنه، وعن المدينة ومكة، ألا إنه في بحر الشأم، أو بحر اليمن؛ لا، بل من قِبل المشرق، ما[2] هو من قبل المشرق، ما هو من قبل المشرق، ما هو**»، وأومأ بيده إلى المشرق، قالت: فحفظتُ هذا من رسول الله ﷺ[3].

الطعن الوارد على الحديث:

زعم الطاعنون أن هذا الحديث يدل على أن النبي ﷺ كان يأخذ عن مُسلِمة أهل الكتاب؛ فقد رواه عن تميم الداري، وقد كان نصرانيًّا فأسلم.

يقول المستشرق الإيطالي ليفي دلا فيدا[4]: «وكان تميم نصرانيًّا كغالب عرب الشام، فاستطاع أن يخبر النبي بتفاصيل العبادات التي استعارها من النصارى... ويقال: إنَّ تميمًا كان أوَّلَ من روى القصص الديني... وقد أخبر بها تميم النبيَّ [ﷺ]، فأخذ بروايته، وأذاعها في الناس»[5].

وذكر أحمد أمين قصة الدجال والجسَّاسة في كتابه «فجر الإسلام» في سياق يُشعِر القارئ بأن ما أخبر به تميم النبيَّ ﷺ إنما هو من قصصه التي اخترعها أو نقلها عن النصرانية، فيقول: «وتميم هذا كان نصرانيًّا من نصارى اليمن، أسلم سنة تسع من الهجرة، وقد ذكر للنبي ﷺ قصة الجساسة والدجال، وكان يترهب، حتى قال

---

(١) المخصرة: ما يختصره الإنسان بيده فيُمسِكه؛ من عصا، أو عكازة، أو مِقرعة، أو قضيب، وقد يتكئ عليه. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣٦).

(٢) لفظة «ما هو»: زائدة صلة للكلام، ليست بنافية، والمراد: إثبات أنه في جهات المشرق. شرح النووي على مسلم (١٨/ ٨٣).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٩٤٢)، وفي أوله قصة.

(٤) ليفي دلا فيدا (Levi Della Vida 1886-1967) من كبار المستشرقين الإيطاليين الباحثين في تاريخ الدين الإسلامي، كان أستاذ اللغة العربية واللغات السامية في جامعة روما، له عدد كبير من المقالات في دائرة المعارف الإسلامية. انظر: المستشرقون (١/ ٣٩٠).

(٥) شبهات المستشرقين حول الصحابة ﷺ، محمد أحمد عيطة (٤٠١).

عنه أبو نُعَيم: إنه راهب أهل عصره، وهي نزعة نصرانية بقيت عنده في الإسلام»، ثم قال: «وتكاد الروايات تتفق على أنه أول قاصٍّ، ولم أقف على ما كان يقصُّهُ، ولكن نظرة في حديث الجساسة والدجال وفي أقوال له أخرى منثورة، تدلنا على عقليته ونوع قصصه ومنحاه فيما يروي»[١].

ويقول جعفر السبحاني: «الإسرائيليات المبثوثة في كتب التفسير والحديث والتاريخ ترجع أصولُها إلى رجال الكنائس والبِيَع، وقد تعرَّفت على اثنين منهم؛ وهما كعب الأحبار ووهب بن منبه، وثالثهم هو تميم الداري، وله دور كبير في بثِّها؛ حيث إنه أولُ من تولى نشر هذه الأساطير»[٢].

ويقول أبو رية: «وأول من تولى كِبر هذه المسيحيات تميم بن أوس الداري، وهو من نصارى اليمن»[٣].

ويقول سليمان حريتاني: «وكما اتخذت الإسرائيليات طريقها إلى الحديث بهدف إدراجها ضمن تعاليم الدين الإسلامي، وخلق نوع من التمازج الثقافي الأسطوري بين الأديان الكتابية: اتخذت المسيحيّات النهج ذاته عن طريق تميم الداري، الذي كان يحدث بروايات وقصص عن الجساسة والدجال، وإبليس وملك الموت، والجنة والنار»[٤].

ويقول لؤي عشري: «أما تميم الداري هذا، فهو من نقل لمحمدٍ الكثيرَ من المعلومات عن عقائد المسيحية وأساطير الأبوكريفا، تحديدًا نقل لمحمد من سفر أسئلة برثولماوس، لكن ليس وحده حتمًا من ساعد محمدًا»[٥].

وتكلم في هذا الحديث الشيخ محمد رشيد رضا، وهو وإن لم يقُلْ بمثل ما قال السابقون! فإنه ـ لموقفه من أحاديث الغيبيات ـ أثار إشكالًا حول تصديق النبي ﷺ لتميم فيما قال، وإقراره لما أخبر به، وأعلَّ الحديث بعدة علل[٦]، ومما

---

(١) فجر الإسلام (١٥٩).
(٢) بحوث في الملل والنحل، جعفر السبحاني (١/ ٩١).
(٣) أضواء على السُّنَّة المحمدية (١٥٤، ١٥٥).
(٤) توظيف المحرم (٨٩).
(٥) أصول أساطير الإسلام من الأبوكريفا المسيحية والهرطقات (١٧٩).
(٦) منها: أن هذا الحديث من الأحاديث التي تتوافر الدواعي على نقلها بالتواتر؛ لغرابة موضوعه، ولاهتمام النبي ﷺ به، وجمعه الناس له، وتحديثه على المنبر، فمن غير المعقول =

قال: «وجملة القول في حديث الجساسة: أن ما فيه من العلل والاختلاف والإشكال من عدة وجوه يدل على أنه مصنوع، وأنه على تقدير صحته ليس له كله حكم المرفوع، وكذا يقال في سائر أحاديث الدجال»(١). وقال أيضًا: «والنبي ﷺ ما كان يعلم الغيب؛ فهو كسائر البشر يحمل كلام الناس على الصدق إذا لم تحف به شبهة، وكثيرًا ما صدَّقَ المنافقين والكفار في أحاديثهم، وحديث العُرَنيين وأصحاب بئر

= أن يروى إلا آحاديًّا؛ ويؤيد هذا أن البخاري امتنع عن إخراجه في الصحيح؛ لشدة تحريه. ويجاب عن ذلك بأن «تلك الدواعي لنقل الحديث متواترًا كما قررها (رشيد رضا) لا توجب أن يكون الحديث كذلك من جهة واقع الرواية؛ فإن عددًا من المرويات قد توفرت لها ذات الشروط لم تبلغنا بالتواتر، هي مع ذلك مما يقر (رشيد رضا) بصحتها بلا شك؛ مثلُ خُطبة حجة الوداع، وقد كانت في جمعٍ لم يعرف الإسلامُ مثلَه عددًا في عهد النبوة، ومع ذلك لم يروها إلا آحاد قلائل» المعارضاتُ الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين (٢/ ١٠٣٦)، وأما عدم إخراج البخاري له فسيأتي ذكره.

ومنها: مخالفة الحديث للحس، فكما يقول رشيد رضا: «أين هذه الجزيرة التي رفأ إليها تميم وأصحابه في سفينتهم؟ إنها في بحر الشام، أو بحر اليمن، كما في اللفظ المرفوع ـ إن صح الحديث ـ؛ أي: الجهة المقابلة لسواحل سورية من البحر المتوسط، أو الجهة المجاورة لشواطئ اليمن من البحر الأحمر، وكل من البحرين قد مسحه البحارة في هذه الأزمنة مسحًا، وجابوا سطحهما طولًا وعرضًا، وقاسُوا مياههما عمقًا، وعرفوا جزائرهما فردًا فردًا، فلو كان في أحدهما جزيرة فيها دير أو قصر حُبِس فيه الدجال وله جساسة فيها تقابِلُ الناس، وتنقل إليه الأخبار: لعرَفَ ذلك كلَّه كلُّ الناس» تفسير المنار (٩/ ٤١٢). وتابَعه في ذلك أبو رية. ويجاب عنه بأن «قَبول أحاديث المصطفى ﷺ ليس مرهونًا بتصحيح علوم البشر القاصرة لها؛ بل علوم البشر مرهون قَبولها بألا تخالف ما صح عن النبي ﷺ، ولا يُترك المقطوع بصحته لأمرٍ تعتوره الظنونُ، وتحيط به من كل جانب» دفع دعوى المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بالاعتقاد، عيسى النعمي (٤٦٧). ثم إن هذه الشبهة بذاتها تخالف الحس؛ إذ إن العالَمَ لا يزال الناس كل يوم يكتشفون فيه أماكن لم يعلموا عنها من قبل، وعلى العكس من ذلك، فكثير من المحسوسات تختفي ويقوم لها العالم كله، ثم لا أحد يجد عنها خبرًا؛ ومثال ذلك: الطائرة الماليزية التي اختفت في شهر مارس عام ٢٠١٤م، وعجز العلم الحديث ـ بمكتشفاته وتعقيداته ـ عن إيجادها، والخلاصة: أن الله الذي قدَّر وساق سفينة تميم وأصحابه لهذه الجزيرة، وأطلعهم عليها: قادرٌ على أن يُضِلَّ الناس عنها؛ ليُجريَ أقداره كيفما يشاء سبحانه.

(١) تفسير المنار (٩/ ٤١٤، ٤١٥). وذكر إثر ذلك اعتراضَه على جملة أحاديث الدجال، وسيأتي نقل كلامه فيها عند الحديث على أحاديث الدجال في المبحث الثاني من الفصل الرابع من هذا الباب، وبيان ما وقع فيه ـ هو وغيره ـ من مزلق خطير في إعلال الأحاديث الصحيحة، وعدِّها من الإسرائيليات.

معونة مما يدل على ذلك، وإنما كان يعرف كذب بعض الكاذبين بالوحي، أو ببعض طرق الاختبار، أو إخبار الثقات»[(١)].

وقال أيضًا: «فهل يجب أن تكون حكايته ﷺ لما حدثه به تميم تصديقًا له؟ وهل كان ﷺ معصومًا من تصديق كل كاذب في خبر، فيُعَد تصديقه لحكاية تميم دليلًا على صدقه فيها؟ ويعد ما يرد عليها من إشكال واردًا على حديث له حكم المرفوع»[(٢)].

المناقشة:

حديث فاطمة بنت قيس من الأحاديث التي اجتمع أئمة الحديث ونُقَّاده على تصحيحه؛ فقد أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، وسأل الإمام الترمذي شيخَه الإمام البخاري عنه، فقال: «سألت محمدًا عن هذا الحديث، يعني: حديث الجساسة، فقال: يرويه الزُّهري عن أبي سلمة، عن فاطمة ابنةِ قيس... وحديث الشعبي عن فاطمة بنت قيس في الدجال هو حديث صحيح[(٣)]»[(٤)]، وقال الترمذي بعد تخريجه له: «وهذا حديث حسن صحيح غريب من حديث قتادة عن الشعبي، وقد رواه غير واحد عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس»[(٥)].

وساق ابن عبد البر أحاديث صفة الدجال، ومنها حديث فاطمة بنت قيس عن تميم الداري، ثم قال: «وهذه كلها آثار ثابتة صحاح من جهة الإسناد والنقل»[(٦)].

هذا، وتظهر صلةُ الطعن في هذا الحديث بدعوى تأثُّر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات في عدة أمور؛ **وهي**:

أولًا: أن الذي أخبر النبيَّ ﷺ بخبر الدجال والجساسة الوارد في الحديث هو الصحابي تميم بن أوس الداري ﷺ، وقد كان نصرانيًّا قبل إسلامه، فزعموا أن ما

---

(١) مجلة المنار (١٩/ ٩٧). (٢) تفسير المنار (٩/ ٤١٣).

(٣) ذكر ابن حجر ﷺ سببَ عدمِ إخراج البخاري لحديث فاطمة بنت قيس مع نصه على صحته، فقال بعد إيراده للاختلاف الحاصل في أمر ابن صياد: «ولشدة التباسِ الأمر في ذلك، سلك البخاري مسلك الترجيح، فاقتصر على حديث جابر عن عمر في ابن صياد، ولم يخرِّجْ حديث فاطمة بنت قيس في قصة تميم» الفتح (١٣/ ٣٢٨).

(٤) العلل الكبير (٣٢٨). (٥) جامع الترمذي (٢٢٥٣).

(٦) الاستذكار (٨/ ٣٣٣).

أخبر به النبيَّ ﷺ فهو من المسيحيّات[١] التي تعلَّمَها من ديانته السابقة، وأن النبي ﷺ أخذ عنه ذلك الخبر وأذاعه للمسلمين، ثم بعد ذلك استمر تميم يبث المسيحيات في الدين الإسلامي.

ثانيًا: أنه «على فرض صحة الواقعة، فإن النبي ﷺ لم يُقِرَّ تميمًا رضي الله عنه على كل حديثه، وأن في إبطاله لبعض حديثه نزعًا للثقة من باقيه، وعلى فرض تصديق النبي ﷺ لكلِّه، فليس هو معصومًا من تصديق الكذبة»[٢].

ويجاب عن ذلك بما يلي:

أولًا: تميم بن أوس بن خارجة الداري، يكنى: أبا رقية بابنته رقية، كان نصرانيًّا، فأسلم سنة تسع من الهجرة، سكن المدينة، ثم انتقل إلى الشام بعد قتل عثمان رضي الله عنه، كان من أفاضل الصحابة، وله مناقب، قيل: مات سنة ٤٠هـ[٣].

وما حدَّث به النبيَّ ﷺ إنما كان حكاية لِما رآه وشاهده، ولم ينقله عن أحد من الناس، ولم يقرأه في كتب أو صحف، ولم يَرِدْ أنه حدَّث النبي ﷺ بغير هذا الخبر، لا في العبادات، ولا في غيرها، وما ذكره ليفي دلا فيدا ومَن تبعه في ذلك فهو من عنديَّاتهم.

وأما ما ورد عن تميم من أنه أول من قص القصص في الإسلام، فإنه لم يَرِدْ أنه كان يقصُّ الإسرائيليات ولا المسيحيات، وإنما الذي ورد أنه استأذن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في القصص، فأذن له، وما يُعلَم عن عُمرَ رضي الله عنه من التشدد في الرواية يجعل ما ظنَّه الطاعنون في تميم رضي الله عنه أمرًا مستبعدًا، ويؤيد هذا ما ذكره الذهبي: «أن تميمًا استأذن عمر في القصص سنين، ويأبى عليه، فلما أكثر عليه، قال: ما تقول؟ قال: أقرأ عليهم القرآن، وآمرهم بالخير، وأنهاهم عن الشر، قال عمر: ذاك الربح، ثم قال: عِظْ قبل أن أخرج للجمعة»[٤].

ثانيًا: ما ذكره محمد رشيد رضا من أن النبي ﷺ لا يعلم الغيب إلا ما أطلعه

---

(١) ووجه ذكر المسيحيات: أنها تدخل ضمن تعريف الإسرائيليات؛ كما ورد في تعريف الإسرائيليات أول البحث.

(٢) المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين، محمد بن فريد زريوح (٢/ ١٠٣٢).

(٣) انظر: أسد الغابة (١/ ٢٥٦)، وسير أعلام النبلاء (٢/ ٤٤٢)، وفتح الباري (١٢/ ٤٦).

(٤) سير أعلام النبلاء (٢/ ٤٤٨).

الوحيُ عليه، فنعم! لم يكن ﷺ يعلم من الغيب ما لم يُعلِمْهُ الله به، وحديث الدجال من هذا الباب، ولم «يثبت أنه ﷺ صدَّق كاذبًا، وإنما كان إذا احتمل عنده خبر إنسان أن يكون صادقًا وأن يكون كاذبًا يبني على احتمال صدقه ما لا يرى ببنائه عليه بأسًا»[1]، وهذا كما حدث له ﷺ مع المنافقين الذين اعتذروا، فأَذِنَ لهم، ثم جاءه الوحي يعاتبه على إذنه لهم؛ كما في قول الله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٤٣﴾﴾ [التوبة: ٤٣]، والفرق بين هذا وبين خبر الجساسة عظيم جدًّا[2].

فالنبي ﷺ إنما صدَّق تميمًا فيما قال، وأقر ما أخبره به؛ لأن تميمًا رضي الله عنه ثقة، والثقة يُقبَل خبره إذا لم توجد قرينة توجب عدمَ تصديقه، وخبر تميم احتفَّتْ به أقوى قرينة للوثوق به؛ وهو أنه وافق ما أخبر النبي ﷺ به أصحابه قبل ذلك مما جاءه به الوحي، وقد صرَّح بهذا في أول الحديث في قوله: «**ولكن جمعتكم لأن تميمًا الداري كان رجلًا نصرانيًّا، فجاء فبايع وأسلم، وحدثني حديثًا وافق الذي كنت أحدثكم عن مسيح الدجال**»، يقول أبو جعفر الطحاوي: «وكان سرورُ رسول الله ﷺ بما في هذا الحديث مما كان تميم حدثه إياه دليلًا على أنه قد تحقق عنده، بما يتحقق به مثله عنده، ولولا أن ذلك كان كذلك، لَمَا قام به في المسلمين، ولا خطب به عليهم»[3].

وتعجُّبُ النبي ﷺ من هذه الموافقة بين ما أخبره به تميم وما يعلمه ﷺ من خبر الدجال، نظيرُ تعجُّبه ﷺ مما أخبره به الحبرُ اليهودي في قوله: «يا محمد، إنا نجد أن الله يجعل السماوات على إصبع، والأرَضين على إصبع، والشجر على إصبع»[4]، إلا أنه ﷺ في حديث تميم صرَّح بهذه الموافقة في قوله الآنف الذكر، وأما في حديث الحبر ففُهِم ذلك من قرينة التعجب والضحك؛ فدلَّ على أن ما أخبره به الحبر يوافق ما يعلمه ﷺ من الحق عن ربه تبارك وتعالى.

---

(١) الأنوار الكاشفة (١٨٦).

(٢) كما ذكر ذلك المعلمي رحمه الله في الأنوار الكاشفة (١٨٦).

(٣) مشكل الآثار (٧/ ٣٨٩).

(٤) سيأتي تخريجه والكلام عليه في المبحث الثاني من الفصل الرابع من هذا الباب، وسيأتي إيرادُ الطعن عليه من وجه آخر، والجواب عنه في محله.

وإقرار النبي ﷺ في مثل ذلك مما يوجب العلم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «مما يوجب العلمَ ما تلقَّاه الرسول أيضًا بالقَبول؛ كإخباره عن تميم الداري، وبما أخبر به مصدقًا له فيه»، ولا يعارض هذا قوله ﷺ في أول الأمر: إنه في بحر الشام، بل في بحر اليمن، ثم استقر آخرًا على أنه من قِبل المشرق، وبيان ذلك ـ كما قال القرطبي ـ: «هذا كله كلام ابتدئ على الظن، ثم عرض الشك، أو قصد الإبهام، ثم نفى ذلك كله وأضرب عنه بالتحقيق، فقال: لا، بل من قِبل المشرق، ثم أكد ذلك بـ(ما) الزائدة، وبالتكرار اللفظي؛ فـ(ما) فيه زائدة، لا نافية، وهذا لا بُعد فيه؛ لأنَّ النبي ﷺ بشرٌ يظن ويشك، كما يسهو وينسى، إلا أنه لا يتمادى، ولا يُقَر على شيء من ذلك؛ بل يُرشَد إلى التحقيق، ويُسلَك به سواء الطريق. والحاصل من هذا: أنه ﷺ ظن أن الدجال المذكور في بحر الشام؛ لأنَّ تميمًا إنما ركب في بحر الشام، ثم عرض له أنَّه في بحر اليمن؛ لأنَّه يتصل ببحر متصل ببحر اليمن، فيجوز ذلك. ثم أطلعه العليم الخبير على تحقيق ذلك، فحقَّق وأكد»[(١)].

وعلى هذا، فليس في حديث خبر تميم ما يدل على أن النبي ﷺ يأخذ عن مُسلِمة أهل الكتاب، ولا ما يدل على أن تميمًا الداري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نشر المسيحيّات ولا الإسرائيليات بين المسلمين.

حديث «الأبرص والأقرع والأعمى»:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أنه سمع النبي ﷺ يقول: «**إن ثلاثة في بني إسرائيل أبرص وأقرع وأعمى، بدا لله عَزَّ وَجَلَّ أن يبتليهم، فبعث إليهم ملَكًا، فأتى الأبرص فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: لون حسن، وجلد حسن، قد قَذِرني الناس، قال: فمسحه فذهب عنه، فأعطيَ لونًا حسنًا، وجِلدًا حسنًا، فقال: أي المال أحب إليك؟ قال: الإبل، أو قال: البقر، هو شك في ذلك، إن الأبرص والأقرع قال أحدهما: الإبل، وقال الآخر: البقر، فأعطيَ ناقة عشراء، فقال: يبارك لك فيها. وأتى الأقرع فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: شَعَرٌ حسن، ويذهب عني هذا، قد قَذِرني الناس، قال: فمسحه فذهب، وأعطي شعرًا حسنًا، قال: فأي المال أحب إليك؟ قال: البقر، قال:**

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم (٧/ ٣٠٠، ٣٠١).

فأعطاه بقرة حاملًا، وقال: يبارك لك فيها، وأتى الأعمى، فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: يردُّ الله إليّ بصري فأُبصِر به الناس، قال: فمسحه فرد الله إليه بصره، قال: فأي المال أحب إليك؟ قال: الغَنم، فأعطاه شاة والدًا، فأُنتِج هذان، وولَّد هذا، فكان لهذا وادٍ من إبل، ولهذا واد من بقر، ولهذا واد من غَنم، ثم إنه أتى الأبرصَ في صورته وهيئته، فقال: رجل مسكين تقطعت بي الحبال في سفري، فلا بلاغ اليوم إلا بالله ثم بك، أسألك بالذي أعطاك اللون الحسن والجلد الحسن والمال بعيرًا أتبلَّغ عليه في سفري، فقال له: إن الحقوق كثيرة، فقال له: كأني أعرفك، ألم تكن أبرص يَقذَرك الناس فقيرًا فأعطاك الله؟ فقال: لقد ورثت لكابر عن كابر، فقال: إن كنت كاذبًا فصيَّرك الله إلى ما كنت، وأتى الأقرع في صورته وهيئته، فقال له مثل ما قال لهذا، فرد عليه مثل ما رد عليه هذا، فقال: إن كنت كاذبًا فصيَّرك الله إلى ما كنت، وأتى الأعمى في صورته، فقال: رجل مسكين وابن سبيل، وتقطعت بي الحبال في سفري، فلا بلاغ اليوم إلا بالله ثم بك، أسألك بالذي رد عليك بصرك شاة أتبلَّغ بها في سفري، فقال: قد كنت أعمى فرد الله بصري وفقيرًا، فقد أغناني، فخذ ما شئت، فوالله لا أَجهَدك اليوم بشيء أخذته لله، فقال: أمسك مالك؛ فإنما ابتليتم، فقد رضيَ الله عنك، وسَخِط على صاحبيك»[(١)].

الطعن الوارد على الحديث:

يقول حسن الصباغ: «في هذا النص يحكي لنا أبو هريرة نقلًا عن الرسول [ﷺ] كما يقول حكاية عن ثلاثة نفر، وعلى الغالب عندما يقص النبي الحكايا عن الأقوام أو الأفراد السابقين أن يكونوا من بني إسرائيل، وكأن التاريخ بالنسبة له كله في بني إسرائيل، فهم الهاجس، ويبدو لشهرتهم الطويلة في القرآن الكريم من جهة، ولتوراتهم الذي يروي الكثير الكثير من تاريخهم وكأنه تاريخ الجنس الإنساني، وحتمًا فإن محمدًا [ﷺ] قد سمع عنه وعن رواياته الكثير؛ ذلك أنه جزء قوي من ثقافة زمنه وبيئته ما قبل البعثة وبعدها، وفي مرحلة الهجرة، كما أسلم عدد من اليهود، ومنهم من كان من أكابر علماء اليهود؛ كعبد الله بن سلَام، فلا بد أنه غذَّى مرجعية النبي بكثير من حكاياهم المتداخلة والمختلطة بين الواقع والخيال، وبين

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٤٦٤)، ومسلم في «صحيحه» (٢٩٦٤).

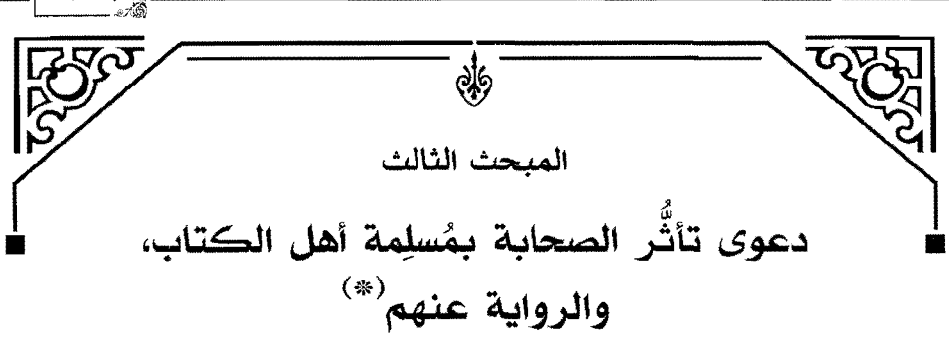
الوهم والحقيقة، من أجل ذلك كان كثير من حكايا الرسول [ﷺ] ينسبها أو ينسب شخوصها إلى بني إسرائيل، إلا أنها تقف هكذا منفردة لا أصل لها، إلا هذه الرواية»[(١)].

المناقشة:

إن ما أورده الصباغ على هذا الحديث من طعونات لا يعدو كونَهُ تخرُّصات بالباطل يوردها على كل حديث يحكي متنُه قصةً أو خبرًا عن بني إسرائيل، فمرة يزعم أن الرواة أخذوها عن مُسلِمة أهل الكتاب، ومرة يزعم أن أهل الكتاب أنفسَهم أدخلوها في المرويات، وفي هذا الحديث رفع سقف تخرصاته، فجعل النبيَّ ﷺ هو من يأخذ عن مُسلِمة أهل الكتاب، وهو زعم باطل، يكفي في دحضه أن لا دليل عليه، وفي الجواب عما أُورِدَ على الحديث الذي قبله ما يكفي للجواب عما أورده هو هنا، والله تعالى أعلم.



(١) صحيح البخاري رؤية معاصرة (٣٣٦).



المبحث الثالث

دعوى تأثُّر الصحابة بمُسلِمة أهل الكتاب، والرواية عنهم(*)

من الشبهات التي تشبَّثَ بها كلُّ[1] القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات: دعوى تأثُّر الصحابة بمُسلِمة أهل الكتاب وروايتهم عنهم ما نُسِب لاحقًا للنبي ﷺ كأحاديث صحيحة، ومن ذلك استناد جُلِّ القائلين بالدعوى إلى قول ابن خلدون الذي سبق ذكره في أول البحث[2]، وقد سبق هناك الرد عليه، ونقض الاستدلال به.

ومن أقوالهم في تقرير ذلك:

يقول جولد زيهر: «ومن بين المراجعِ العلمية المفضلة عند ابن عباس، نجد ـ أيضًا ـ كعب الأحبار اليهودي، وعبد الله بن سلَام، وأهلِ الكتاب على العموم، ممن حذر الناس منهم، كما أن ابن عباس نفسه في أقواله حذَّر من الرجوع إليهم. ولقد كان إسلام هؤلاء عند الناس فوق التهمة والكذب، ورُفِعوا إلى درجة أهل العلم الموثوق بهم»[3].

ويؤكد رشيد رضا انخداع بعض الصحابة بكعب الأحبار وبما يرويه من

(*) سيأتي في الفصل التالي الكلامُ على أخذ الصحابة وروايتهم عن كتب أهل الكتاب، وهو يختلف عن هذا المبحث؛ فالمراد هناك: دعوى الاطلاع على تلك المصادر والنقل عنها، والمراد هنا: دعوى الأخذ عن مُسلِمة أهل الكتاب والرواية عنهم، مع اختلاف الأثر المترتب على كل دعوى.

(١) ولا يُعَد التعبير بلفظ (كل) هنا مبالغةً؛ فلقد تتبعتُ أقوالهم، ولم يُفلِتْ من الاعتماد على هذه الشبهة أحدٌ منهم، على اختلاف أصنافهم وتنوُّعهم؛ من أشدهم بُعْدًا عن الإسلام ـ كالملاحدة واليهود والنصارى ـ إلى مَن تأثروا بهذه الدعوى وهم من المشتغلين بالعلم الشرعي.

(٢) في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الأول، عند الكلام على تاريخية الدعوى.

(٣) المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن (٧٢).

الإسرائيليات في قوله: «وقد راجت دسيسته حتى انخدع به بعض الصحابة وروَوْا عنه، وصاروا يتناقلون قوله بدون إسناده إليه، حتى ظن بعض التابعين ومن بعدهم أنها مما سمعوه من النبي ﷺ، وأدخلها بعض المؤلفين في الموقوفات التي لها حكم المرفوع»[١].

ويقول صالح أبو بكر: «كان اليهود يأخذون من التوراة بعد تبديلها، وتعدُّد نصوصها التي ابتدعوها، ومن أجل ذلك أخذ أولئك الأحبار يبثون في الدين الإسلامي أكاذيب وتُرَّهات يزعمون مرة أنها في كتابهم، أو من مكنون علمهم، ويدَّعون أنها مما سمعوه من النبي ﷺ، وهي في الحقيقة من مفترَياتهم، وأين للصحابة أن يفطنوا لتمييز الصدق من الكذب من أقوالهم، وهم من ناحية لا يعرفون العبرانية التي هي لغة كتابهم، ومن ناحية أخرى كانوا أقل منهم دهاءً وأضعف مكرًا؟! وبذلك راجت بينهم سوق هذه الأكاذيب، وتلقى الصحابة كل ما يلقيه هؤلاء الدهاة بغير نقد أو تمحيص معتبرين أنه صحيح»[٢].

ويقول هاشم الحسيني متحدثًا عن الصحابة ﷺ: «كما أخذوا عمن كانوا يعتنقون اليهودية، والنصرانية، والمجوسية، ومن أساطير الأولين: عشرات القصص والحكايات، وتركوها للأجيال ترويها عن الرسول ﷺ مع ما ترويه من آثاره في مختلف المواضيع»[٣].

ويقول أحمد صبحي منصور: «ومعروف أن أبا هريرة كان صديقًا لكعب الأحبار، وأنه أخذ عنه، كما أخذ أيضًا عبد الله بن عباس، وبذلك دخلت مرويات كعب الأحبار إلى الأحاديث»[٤].

حديث «خلَقَ الله ﷻ التربة يوم السبت»:

عن أبي هريرة ﷺ، قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: «**خلق الله ﷻ التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس،**

(١) مجلة المنار (٢٨/٧٤٧). (٢) الأضواء القرآنية (٥٢).
(٣) الموضوعات في الآثار والأخبار (١٠٩).
(٤) أكذوبة عذاب القبر والثعبان الأقرع، أحمد صبحي منصور (٥٣).

وخلق آدم ﷺ بعد العصر من يوم الجمعة، في آخر الخلق، في آخر ساعة من ساعات الجمعة، فيما بين العصر إلى الليل».

الطعن الوارد على الحديث:

يقول محمد فارس جرادات: «وعندما رفض ابن تيمية حديث التربة عند مسلم، جاء رفضه موافقًا لتعليل البخاري؛ أن هذا الحديث بالحقيقة هو من كلام كعب الأحبار، مع أن مسلمًا لم يذكر كعب الأحبار في سند حديث التربة، مما يؤكد أن كلام كعب تسلل في حواضن الروايات الحديثية منذ عصر أواخر الصحابة والتابعين، بما سبق منظومة الإسناد ذاتها»(١).

وممن طعن في هذا الحديث بهذه الشبهة: أبو رية(٢)، ونيازي(٣)، ومحمد جواد خليل(٤)، ومحمد الأدهمي(٥)، وغيرهم.

حديث «غزا نبي من الأنبياء»:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **«غزا نبي من الأنبياء، فقال لقومه: لا يتبعني رجل ملك بُضْعَ امرأة وهو يريد أن يبني بها، ولما يَبنِ بها، ولا أحد بنى بيوتًا ولم يرفع سقوفها، ولا أحد اشترى غنَمًا أو خَلِفات وهو ينتظر وِلادها، فغزا، فدنا من القرية صلاة العصر، أو قريبًا من ذلك، فقال للشمس: إنك مأمورة وأنا مأمور، اللَّهُمَّ احبسها علينا، فحُبِست حتى فتح الله عليه، فجمع الغنائم، فجاءت ـ يعني: النار ـ لتأكلها، فلم تَطعَمها، فقال: إن فيكم غُلولًا، فليبايعني من كل قبيلة رجل، فلزقت يد رجل بيده، فقال: فيكم الغلول، فليبايعني قبيلتك، فلزقت يد رجلين أو ثلاثة بيده، فقال: فيكم الغلول، فجاؤوا برأس مثل رأس بقرة من الذهب، فوضعوها، فجاءت النار، فأكلتها، ثم أحل الله لنا الغنائم، رأى ضعفنا وعجزنا، فأحَلَّها لنا»(٦).**

---

(١) ابن تيمية بين وهم المرجعية وسطوة الدم، محمد فارس جرادات (٣٠٢).
(٢) أضواء على السُّنَّة المحمدية، أبو رية (١٨٢).
(٣) دين السلطان (٣٥٣).
(٤) صحيح مسلم بين القداسة والموضوعية، محمد جواد خليل (٤/ ١٩٣١).
(٥) قراءة في منهج البخاري ومسلم (١٥٩). (٦) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣١٢٤).

الطعن الوارد على الحديث:

زعم عبد الحسين العبيدي أن هذا الحديث من أساطير السابقين التي سمعها أبو هريرة من اليهود فرواها عنهم، فيقول: «تحدثت أساطير بعض الأمم الغابرة عن قيام كهنة المعابد بتقديم النذور والقرابين من أموالٍ أو بنين أو بنات لتأكلها النار في مناسباتهم الدينية، أو الكوارث التي تصيبهم لإطفاء غضب آلهتهم، ونيل رضاها، ونرجح أن تكون تلك الأساطير هي مصدر هذا الحديث، وقد سمعها أبو هريرة من أحبار اليهود، فأسندها إلى النبي ﷺ»(١).

المناقشة:

ثبت أن بعض الصحابة لقُوا كعبًا وسمعوا منه، والآثار في ذلك كثيرة، أما الرواية عنه فقد ذكرها السخاوي لبعض الصحابة في فتح المغيث(٢)، وليس الإشكال في ثبوت اللُّقيا والسماع والرواية، وقد صح أن النبي ﷺ قال: «**حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**»(٣)، وإنما الإشكال الذي وقع فيه الطاعنون هو زعمهم أن الصحابة ـ وخاصة ابن عباس وأبا هريرة ﷺ ـ يَروُون ما سمعوه من كعب عن رسول الله ﷺ، ومن هنا دخلت الإسرائيليات في الأحاديث النبوية بزعمهم.

وقد استند الطاعنون في تقرير ما ذهبوا إليه إلى **عدة أمور:**

أولًا: الطعن في مُسلِمة أهل الكتاب من الصحابة والتابعين؛ كعبد الله بن سلَام، وتميم الداري، وكعب الأحبار، ووهب بن منبِّه(٤):

أما عبد الله بن سلَام(٥) ﷺ: فصحابي جليل، أسلم مَقدَم النبي ﷺ المدينة، وشهد له النبي ﷺ بالجنة؛ كما ثبت في الصحيحين(٦)، «وقلَّما ذكر عن كتب أهل الكتاب، وما ثبت عنه من ذلك فهو مُصدَّق به حتمًا، وإن لم يوجد في كتب أهل الكتاب الآن؛ إذ قد ثبت أن كثيرًا من كتبهم انقرض. ولا يُسيء الظنَّ بعبد الله بن

(١) جولة في صحيح البخاري (٣٦٤). (٢) انظر: فتح المغيث (٤/ ١٦٧).
(٣) سبق تخريجه في التمهيد.
(٤) سبق بيان الطعن فيهم ونقل أقوال الطاعنين في الفصل الثاني من الباب الأول.
(٥) سير أعلام النبلاء (٢/ ٤١٣).
(٦) من حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ، قال: «ما سمعت النبي ﷺ يقول لأحد يمشي على الأرض: إنه من أهل الجنة، إلا لعبد الله بن سلَام» البخاري (٣٨١٢)، ومسلم (٢٤٨٣).

سلَام إلا جاهلٌ أو مكذِّب لله ورسوله»[١]، وقد مات ﷺ سنة ثلاث وأربعين.

وأما تميم الداري ﷺ: فهو صحابي جليل، وقد سبق الكلام عليه في المبحث السابق عند مناقشة الطعن في حديث الجساسة.

وأما كعب: فهو ابن ماتع الحِمْيري[٢]، اليماني، العلامة، الحبر، الذي كان يهوديًّا، فأسلم بعد وفاة النبي ﷺ، وقَدِم المدينة من اليمن في أيام عمر ﷺ، ذكر الذهبي في ترجمته ثناءَ بعض الصحابة عليه؛ كأبي الدرداء ومعاوية ﷺ، ولم يُنقَل عن أحد من العلماء توثيقه، قال المعلمي: «إنما جرى ذكرُه في الصحيحين عرَضًا، لم يُسنَد من طريقه شيءٌ من الحديث فيهما. ولا أعرف له رواية يَحتاج إليها أهل العلم. فأما ما كان يحكيه عن الكتب القديمة، فليس بحجة عند أحد من المسلمين، وإن حكاه بعض السلف لمناسبته عنده لما ذكر في القرآن. وبعدُ فليس كل ما نسب إلى كعب في الكتب بثابت عنه؛ فإن الكذَّابين من بعده قد نسبوا إليه أشياءَ كثيرة لم يقلها. وما صح عنه من الأقوال ولم يوجد في كتب أهل الكتاب الآن ليس بحجة واضحة على كذبه؛ فإن كثيرًا من كتبهم انقرضت نُسَخها، ثم لم يزالوا يحرفون ويبدلون»[٣].

وكانت سيرتُه حسنة عند السلف؛ فقد رُوي عن ابن سيرين: أنه كان يكره أن يقال: كعب الحبر، ويقول: كعب المسلم[٤]، «ولذا لا تجد له ذكرًا في كتب الضعفاء والمتروكين، والمتتبع لحياة كعب في الإسلام، ومقالات أعلام الصحابة فيه، ومَن تحمَّلَ منهم عنه وروى له، ومن أخرج له من شيوخ الحديث في مصنفاتهم: يجدُ ما يُدحِض هذه الفِرية، ويرد هذه التهمة، ويشهد للرجل بقوة دينه، وصدق يقينه، وأنه طوى قلبه على الإسلام المحض، والدين الخالص، لا على أنه دسيسة يهودية تستَّرَ بالإسلام»[٥].

وقد مات سنة ثنتين وثلاثين.

---

(١) الأنوار الكاشفة (١٣٢). (٢) تهذيب التهذيب (٨/ ٤٤٠).
(٣) الأنوار الكاشفة (١٣٥، ١٣٦).
(٤) أخرجه الإمام أحمد في العلل برواية ابنه عبد الله (٢/ ٣٩٠).
(٥) الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (٩٦).

وأما وهب: فهو ابن منبِّهٍ اليماني[(١)]، ولد بعد وفاة كعب بسنتين، سنة أربع وثلاثين، فأدرك بعض الصحابة، وروى عنهم، ولم يروِ عنه أحد منهم، وقد وثَّقه العِجْلي، وأبو زرعة، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات[(٢)]، وقال المعلمي: «أخرج البخاري حديثًا من طريقه، ثم قال: «تابعه معمر»، وله في صحيح مسلم شيء تابعه عليه معمر أيضًا»[(٣)].

ثانيًا: اتهام الصحابة بالغفلة والسذاجة وانخداعهم بما يرويه كعب وغيره من مُسلِمة أهل الكتاب.

وبالنظر في أحوال الصحابة ﷺ يُعلَم أن هذا خلاف ما كانوا عليه؛ فقد عَلِم الصحابة ﷺ أن أهل الكتاب حرَّفوا كتبهم وبدلوا؛ فقد روى أبو هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ قوله: «**لا تصدِّقوا أهل الكتاب، ولا تكذبوهم**»[(٤)]، وقال ابن عباس ﷺ: «يا معشر المسلمين، كيف تسألون أهل الكتاب، وكتابكم الذي أنزل على نبيِّه ﷺ أحدَثُ الأخبار بالله، تقرؤونه لم يُشَبْ، وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدَّلوا ما كتب الله، وغيَّروا بأيديهم الكتاب؟!»[(٥)].

وكانوا يراجعون كعبًا فيما يُخطئ فيه؛ كما ورد ذلك عن عدد من الصحابة؛ **ومن ذلك**:

أن أبا هريرة ﷺ روى حديث: «**خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة ...، وفيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله حاجة إلا أعطاه إياها**»، فقال كعب: ذلك في كل سنة يوم، فأنكر عليه أبو هريرة وعبد الله بن سلَام أنها في كل يوم جمعة[(٦)].

وجاء رجل إلى عبد الله، فقال: من أين جئت؟ قال: من الشام، قال: من لقيت؟ قال: لقيت كعبًا، فقال: ما حدثك كعب؟ قال: حدثني أن السماوات تدور على منكب ملك، قال: فصدقتَه أو كذبته؟ قال: ما صدقته ولا كذبته، قال: لوددتُ

---

(١) تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٦)، وتقريب التهذيب (٥٨٥).
(٢) انظر أقوال العلماء في توثيقه: تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٢).
(٣) الأنوار الكاشفة (١٣٨).
(٤) سبق تخريجه في التمهيد.
(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٦٨٥).
(٦) أخرجه أبو داود في «سننه» (١٠٤٦)، وأصل الحديث في الصحيحين.

أنك افتديت من رحلتك إليه براحلتك ورحلها، وكذَبَ كعبٌ؛ إن الله يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓۚ﴾ [فاطر: ٤١][(١)].

وعند البخاري[(٢)]: أن معاوية ذكر كعب الأحبار فقال: «إن كان من أصدق هؤلاء المحدِّثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب».

وليس معنى هذا أن كعبًا يتعمد الكذب فيما يُحدِّث به؛ إنما المعنى: «أي: يقع بعض ما يخبرنا عنه بخلاف ما يخبرنا به»[(٣)]، فليس مرادُ معاوية رضي الله عنه الطعنَ في كعب؛ بدليل قوله عنه: «ألا إن كعب الأحبار أحد العلماء. إن كان عنده لعلم كالثمار، وإن كنا فيه لمفرِّطين»[(٤)].

فالحاصل: أن الصحابة رضي الله عنهم لم ينخدعوا بكعب، ولا بغيره من أهل الكتاب، وكانوا مستغنِينَ بما جاءهم من الحق من ربهم على لسان نبيِّهم، معتزين بدينهم، وقد آتاهم الله فهمًا وعلمًا وفقهًا لم يُؤتَه أحد بعدهم، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية متحدثًا عن الصحابة رضي الله عنهم: «فهذه الطبقةُ كان لها قوَّةُ الحفظ والفهم والفقه في الدين والبصر بالتأويل، ففجَّرت من النصوص أنهارَ العلوم، واستنبطَت منها كنوزَها، ورُزِقَت فيها فهمًا خاصًّا»[(٥)]، ومن كانت هذه حالهم، فكيف يُتَجرأ على وصفهم بالغفلة والسذاجة؟! وإن سألوا أهل الكتاب عن شيء من أخبارهم، فهو مما كان في قصصهم وعجائبهم مما أذن فيه النبي ﷺ.

وأن مُسلِمة أهل الكتاب من التابعين قد أسلموا وحسُنَ إسلامهم، ولم يظهر للصحابة ولا لمن بعدهم سوءٌ من أمرهم.

ثالثًا: الطعن في عدالة الصحابة، ورميُهم بالتدليس، وأن صغار الصحابة والذين تأخر إسلامهم ـ كابن عباس وأبي هريرة وغيرهم ـ هم أعلام الرواية، وليس كل ما حدَّثوا به سمعوه من رسول الله ﷺ، وكثير من مروياتهم وردت بالعنعنة، وقد سمعوا من أهل الكتاب، فاحتمال اختلاط الأحاديث بالإسرائيليات فيما رَوَوْهُ أمرٌ وارد ومحتمل.

---

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في «التفسير» (١٩/ ٣٩١).
(٢) (٧٣٦١).
(٣) فتح الباري (١٣/ ٣٣٤).
(٤) الطبقات الكبرى (٢/ ٢٣).
(٥) الانتصار لأهل الأثر (١٣٧).

أما عدالتهم: فهم معدَّلون بتعديل الله لهم، وقد أجمع السلف والخلف على صدقهم وإيمانهم، وفضلهم وإخلاصهم، وعدالتهم.

وأما عدم تصريحهم بالسماع فيما يروونه عن رسول الله ﷺ: فلأن الصحابة ليس لهم عُرْفٌ في الرواية، ويُقبَل ما صح عنهم عن رسول الله ﷺ مطلقًا بأي صيغة ترد عنهم، وقد سبق الكلام في هذه المسألة في المبحث الأول من الفصل الأول من هذا الباب.

وأما أنهم يخلطون ما يروونه عن رسول الله ﷺ بما سمعوه من أهل الكتاب: فهذا منتفٍ في حقهم ﷺ؛ لأمانتهم وصدقهم، وما يستند إليه الطاعنون من قول بسر بن سعيد: «اتقوا الله وتحفظوا من الحديث؛ فوالله، لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة، فيحدث عن رسول الله ﷺ ويحدثنا عن كعب الأحبار، ثم يقوم فأسمع بعض من كان معنا يَجعَل حديث رسول الله ﷺ عن كعب، وحديث كعب عن رسول الله ﷺ»[1]: فهو دليل عليهم، وليس لهم؛ إذ إن الراويَ لم يقل: إن أبا هريرة كان يخلط فينسب ما يسمعه من كعب لرسول الله، وإنما عزا هذا الخلط للرواة عن أبي هريرة ﷺ، ولهذا فقد تنبه النُّقاد والمحدثون لهذا الأمر، ومن ذلك أنهم أعَلُّوا كثيرًا من الأحاديث المروية عن أبي هريرة ﷺ، أو عن غيره من الصحابة، بالوقف على كعب، أو على غيره من أهل الكتاب، حينما تبيّن لهم وجه الإعلال بهذه العلة، وذلك وفق منهجهم النقدي الدقيق، وسيأتي ذكر أمثلة لهذا وغيره في الفصل الثاني من الباب الثالث.

ومما يُرَدُّ به طعن الطاعنين في رواية أبي هريرة، وابن عباس، وابن عمر، وغيرهم من الصحابة ﷺ بدعوى لقائهم كعب الأحبار وسماعهم منه: أن مجرد اللقاء والسماع لا يستلزم الرواية، وتحقق الرواية ليس بدليل أصلًا، فضلًا عن أن يكون دليلًا صحيحًا على تدليسهم ونسبتهم لِما يروونه عن كعب لرسول الله ﷺ، كما أن للكشف عن التدليس في رواية الراوي طرقًا يَعرفها المحدِّثون والنُّقاد، لم يثبت منها شيء في حق أحد من الصحابة ﷺ.

وما رُوي عن شعبة أنه قال: «أبو هريرة كان يُدلِّس»[2]، ففرح به الطاعنون في

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٧/ ٣٥٩).

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٥١)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٧/ ٣٥٩)، =

أبي هريرة ﷺ: فهو خبرٌ واهٍ من جهة الإسناد، فيه (الحسن بن عثمان التستري)، متَّهَمٌ بالكذب، وهو كذلك قبيح من جهة اللفظ أن ينسب للصحابة تدليس، فالتدليس وإن كان له معنى اصطلاحيٌّ يتناول ما يُسمى بمراسيل الصحابة، فإن هذا الاصطلاح أنشأه العلماء، وقصدوا به دفع ما وقع من الموصوفين بالتدليس من إسقاط الوسائط المجروحة، مما يوهم سلامةَ الإسناد في الظاهر، وهو أمرٌ حادثٌ بعد الصحابة[١]، أما الصحابة ﷺ فلا يوصفون بالتدليس، وكل ما يَروونه يُحمل على السماع بأي صيغة روَوْهُ، وقد سبق تناول هذه المسألة في المبحث الأول من الفصل الأول من هذا الباب.

أما ما ورد من الطعن المتجه لحديث «**خلق الله التربة يوم السبت**»: فإن كلَّ الذين تكلموا في هذا الحديث من الطاعنين، وجعلوه دليلًا على تأثُّر الأحاديث الصحيحة بالإسرائيليات: قد استندوا في ذلك إلى إعلال الإمام البخاري وابن تيمية لهذا الحديث. والذي لم يدركه هؤلاء الطاعنون هو أن إعلال البخاري وابن تيمية لهذا الحديث هو في الحقيقة دليلٌ عليهم، لا لهم؛ إذ إنه يدل دلالة صارخة على تنبُّه النُّقاد والمحدثين، وعلى رأسهم البخاري، وتيقُّظهم لما يروونه من الأحاديث عن رسول الله ﷺ[٢].

وأما استدلالهم بهذا على أن أبا هريرة ﷺ وغيره من الصحابة قد يخلطون ما يروونه عن كعب بما يروونه عن رسول الله ﷺ: **فالجواب عنه من وجوه:**

١ ـ أن أخذ الصحابة عن بعض أهل الكتاب لا يُنكِره أحد، ولا إشكال فيه؛ كما سبق ذكره، ولكن الذي لم يقل به أحد من أهل العلم، ولا يقول به مسلم يعرف للصحابة ﷺ قدرهم: أن أبا هريرة أو غيره من الصحابة ﷺ يروون عن رسول الله ﷺ ما يأخذونه عن أهل الكتاب، وإنما الذي يقول به أهل العلم أن

= قال: حدثنا الحسن بن عثمان التستري، أخبرنا سلمة بن شبيب، قال: سمعت يزيد بن هارون، قال: سمعت شعبة، به. والحسن بن عثمان التستري: متَّهَم بالكذب، قال ابن عدي: «كان عندي يضعُ، ويسرقُ حديثَ الناس. سألت عبدان الأهوازي عنه، فقال: هو كذَّاب» الكامل (٣/ ٢٠٧).

(١) انظر: تحرير علوم الحديث، عبد الله الجديع (٢/ ٩٤٨).

(٢) وسيأتي مزيد ذكر لهذا المعنى في الفصل الثاني من الباب الثالث.

الغلط أو الوهَمَ قد يصدُرُ من بعض الرواة عن الصحابة؛ وهذا هو الذي ذكره البخاري ﷺ، فالبخاري يرجِّح هنا أن الرواة وقع منهم الخطأ في هذا الإسناد؛ فرواه إسماعيل بن أمية عن أيوب بن خالد الأنصاري، عن عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وأخطأ فيه، وإنما الصواب: عن أبي هريرة، عن كعب، موقوفًا.

وبغضِّ النظر عن صواب هذا الأمر في نفسه، أو عدم صوابه، لم يذكر البخاري ولا غيره أن أبا هريرة نسبه للنبي ﷺ عمدًا، وهذه طريقةُ المحدثين، فيقولون: رواه فلان مرفوعًا، والصواب أنه موقوف، وهذا له نظائر كثيرة جدًّا عندهم.

٢ ـ أن الإمام مسلمًا ﷺ رجَّح الرفعَ في هذا الحديث، ولم يوافق البخاري، كما يقع الاختلاف بينه وبين البخاري في كثير من الأحاديث، فالقضية إذن خلاف حديثي بحت بين البخاري ومسلم، ونظير هذا ما يفعله الدارقطني في الأحاديث التي انتقدها على الصحيحين من حيث الصنعةُ، فنجده أحيانًا يرجح قول البخاري، وأحيانًا يرجح قول مسلم.

٣ ـ أن مسلمًا لم ينفرد بإخراج هذا الحديث وتصحيحه، وإنما وافقه على تصحيحه: ابنُ إسحاق(١)، وابن حبان(٢)، وابن الجوزي(٣)، وانتصر لتصحيحِه من المعاصرين: أحمد شاكر(٤)، والمعلمي(٥)، والألباني(٦)، وسيأتي تخريج هذا الحديث وبيانُ الصواب فيه في الفصل الثاني من الباب الثالث إن شاء الله.

وأما الحديث الثاني، وهو حديث «**غزا نبيٌّ من الأنبياء**»: فهو من قصص بني إسرائيل التي عَلِمها النبي ﷺ من جهة الوحي؛ كحديث «**الأبرص والأعمى والأقرع**» الذي طعن فيه المنحرفون بأن النبي ﷺ نفسَه تلقَّاه عن أهل الكتاب، وقد سبق ذكره والجواب عنه في المبحث السابق، أما هنا فزعموا أن أبا هريرة تلقَّى الحديث عن كعب ورواه عن النبي ﷺ، وهي تهمةٌ بلا دليل، وقد سبق الجواب عنها.

---

(١) رواه عنه الطبري في تاريخه (١/ ٤٤).

(٢) أخرجه في «صحيحه» (٦١٦١).

(٣) انظر: زاد المسير (٧/ ٢٤٣).

(٤) انظر: تعليقه على المسند (١٦/ ١٤٦).

(٥) انظر: الأنوار الكاشفة (٢٦١).

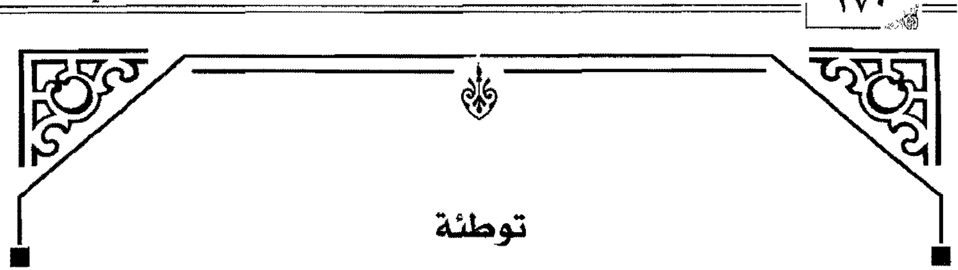
(٦) السلسلة الصحيحة (١٨٣٣).

الفصل الثالث

دعوى وجودِ ترجمات للكتب المقدَّسة عند ظهور الإسلام

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: دعوى وجود ترجمات للكتب المقدسة عند ظهور الإسلام.
- المبحث الثاني: إنكار أُمية النبي ﷺ، ودعوى اطلاعه على الكتب المقدسة.
- المبحث الثالث: دعوى اطلاع الصحابة ﷺ على الكتب المقدسة، وأخذِهم عنها.



توطئة

زعم بعضُ القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات أن هناك أحاديث تقضي بوجود ترجمة للعهدين منذ وقت البعثة، وهذا يدل على أن النبي ﷺ والصحابة اطلعوا على هذه الترجمات، وأفادوا منها.

ولأن القول باطلاع النبي ﷺ على هذه الترجمة يقضي بمعرفته للقراءة والكتابة، فقد أنكر هؤلاء أُميَّةَ النبي ﷺ.

وزعم بعضهم أن اطلاع الصحابة على هذه الترجمات ورواية ما فيها أدى إلى اختلاط الإسرائيليات بالأحاديث التي يروونها عن النبي ﷺ، وعليه فقد كان انتشار الإسرائيليات بين المسلمين قد بدأ منذ عهد النبي ﷺ.

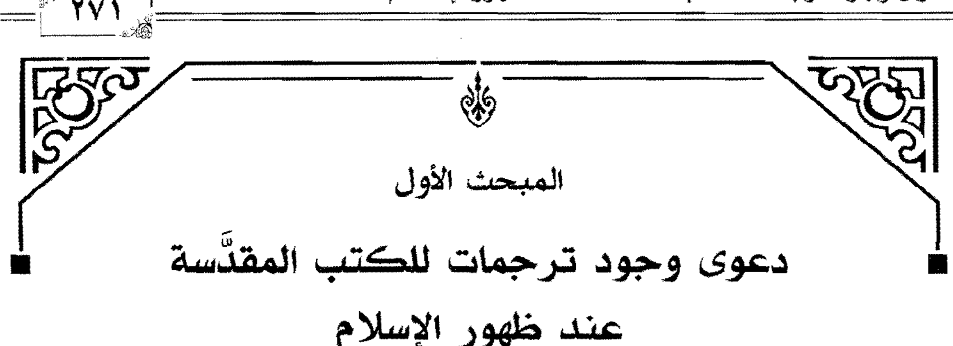
ومسألة البحث في تاريخ ترجمات الكتاب المقدس ليست مسألة جديدة؛ فقد كتب فيها عدد من الباحثين[1]، ولا شك أنني أفدتُ مما توصَّلوا إليه من نتائج، ولكن الجديد الذي سأضيفه في بحثي هو التحقق من صحة الاستدلال بالأحاديث التي استدل بها القائلون بالدعوى على وجود هذه الترجمات حينذاك، ثم البحث في أثر ادعاء وجود هذه الترجمات على القول بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات.

وقد جعلت هذا الفصل في ثلاثة مباحث:

أولها: البحث في دعوى وجود ترجمة للكتب المقدَّسة عند ظهور الإسلام، **وثانيها**: البحث في دعوى إنكار أُمية النبي ﷺ، **وثالثها**: البحث في مسألة اطلاع الصحابة ﷺ على هذه الترجمات، ودعوى روايتهم عنها.

---

(١) **راجع**: «دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه» محمد مصطفى الأعظمي (١/٤٥)، و«هل القرآن الكريم مقتبس من كتب اليهود والنصارى؟» سامي عامري (٩٣ ـ ١٦٤).



المبحث الأول

دعوى وجود ترجمات للكتب المقدَّسة عند ظهور الإسلام

استند القائلون بوجود ترجمات الكتاب المقدس منذ بدء البعثة في مكة وبعد البعثة في المدينة إلى ثلاثة أحاديث، وسأبدأ بعرض الأحاديث، مع ذكرِ أوجه استدلالهم بكل حديث، ثم المناقشة آخرًا.

حديث «بدء الوحي»:

عن عائشة زوج النبي ﷺ، قالت: «كان أول ما بدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا الصادقة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فَلَقِ الصبح، ثم حُبِّب إليه الخلاء، فكان يلحق بغار حراء، فيتحنَّث فيه، قال: والتحنث التعبد الليالِيَ ذواتِ العدد، قبل أن يرجع إلى أهله، ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة، فيتزود بمثلها، حتى فَجِئَهُ الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك، فقال: اقرأ، فقال رسول الله ﷺ: **ما أنا بقارئ، قال: فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجَهْدُ، ثم أرسلني، فقال: اقرأ، قلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني الثانية، حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال: اقرأ، قلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني الثالثة، حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال:** ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العلق: ١ ـ ٥]، فرجع بها رسول الله ﷺ ترجف بوادره[1]، حتى دخل على خديجة، فقال: **زملوني زملوني**، فزملوه حتى ذهب عنه الروع، قال لخديجة: **أي خديجة، ما لي؟! لقد خشيت على نفسي**، فأخبرها الخبر، قالت خديجة: كلا، أبشر، فوالله، لا يخزيك الله أبدًا؛ فوالله، إنك لتصل الرحم، وتصدُق الحديث، وتحمل الكَلَّ، وتَكسِب المعدوم، وتَقرِي الضيف، وتعين على

---

(١) البوادر: جمع بادرة وهي اللحمة التي بين المنكب والعنق تضطرب عند فزع الإنسان. الفتح (٢٨/١)

نوائب الحق، فانطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل، وهو ابن عم خديجة أخي أبيها، وكان امرأً تنصر في الجاهلية، وكان يكتب الكتاب العربي، ويكتب من الإنجيل بالعربية ما شاء الله أن يكتب، وكان شيخًا كبيرًا قد عَمِيَ، فقالت خديجة: يا عم، اسمع من ابن أخيك، قال ورقة: يا بن أخي، ماذا ترى؟ فأخبره النبي ﷺ خبر ما رأى، فقال ورقة: هذا الناموس الذي أنزل على موسى، ليتني فيها جذعًا، ليتني أكون حيًّا، ذكر حرفًا، قال رسول ﷺ: **أوَمُخرِجيَّ هم؟** قال ورقة: نعم، لم يأتِ رجل بما جئت به إلا أوذي، وإن يدركني يومك حيًّا، أنصرك نصرًا مؤزرًا، ثم لم ينشب ورقة أن توفي، وفتر الوحي فترة، حتى حزن رسول الله ﷺ»(١).

وجه الاستدلال:

زعم حسني الأطير(٢) أن وجود النصارى في البيئة العربية قبل البعثة يقضي بوجود ترجمة للإنجيل يتداولونها بينهم، وإن لم تكن لها صفة الرسمية، ثم استدل بهذا الحديث على وجود هذه الترجمة آنذاك، فقال: «لا حاجة إلى توقع ذلك(٣) بالضرورة فيما نعنيه بترجمة عربية للإنجيل قبل البعثة المحمدية، وإنما يكفي أن نستدل على ترجمة الإنجيل إلى العربية قبل بعثة محمد ﷺ بخبر أورده البخاري ومسلم في صحيحيهما»(٤)، وذكر الحديث، ثم استدل بقوله: «وكان يكتب الكتاب العربي، ويكتب من الإنجيل بالعربية ما شاء الله أن يكتب» على «توكيد حقيقة معيَّنة؛ وهي أن الإنجيل قد تُرجم إلى العربية، واستنسخه الناس من ورقة بن نوفل قبل البعثة

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٩٥٣)، ومسلم في «صحيحه» (١٦٠).

(٢) **تنبيه**: استدل الأطير بهذا الحديث والحديث التالي على وجود ترجمة العهدين منذ ظهور الإسلام في سياق دعواه بأن البدايات الأولى للإسرائيليات كانت مع بداية الإسلام؛ بل كانت سابقةً عليه، مؤثِّرة فيه منذ ظهوره؛ ولذا فهو يقول في مقدمة كتابه: «الإسرائيليات إذن لم تطرأ على الإسلام كما يتوهم البعض، فلم تكُنْ معدومة قبله ثم ظهرت بعده؛ بل هي سابقة عليه بوجودها، ملابسة له بتأثيرها... علينا إذن أن نتعرَّف على تلك الظهارة من الإسرائيليات التي قارنت ظهور الإسلام، كيف كانت؟ وإلامَ صارت؟ وعلينا إذن أن نتعرف على مسالكها الخفية التي تسللت إلى المرويات من حديث الرسول ﷺ، فأضافت إليه، وحوَّرت فيه» البدايات الأولى للإسرائيليات (٨، ٩).

(٣) يعني به ما ذكره من أن وجود النصارى في البيئة العربية يحتّم وجود ترجمة للإنجيل.

(٤) البدايات الأولى للإسرائيليات في الإسلام (٢١).

المحمدية... وهذا أيضًا يستلزم الإقرار بوجود نشاط ثقافي عند العرب تأليفًا ونسخًا»[1]، ولكن أشكل عليه ما ورد في الرواية الأخرى عند البخاري، قوله: «وكان يكتب الكتاب العبراني، فيكتب من الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب»، فأوَّل ذلك بأنه كان يترجم إنجيل متى العبراني للنصارى المتهودين الذين يؤمنون بهذا الإنجيل مع التوراة دون ما سواه من الأناجيل!

واستدل حنَّا إسكندر بهذا الحديث على وجود ترجمة عربية للعهدين القديم والجديد أسوة بباقي اللغات في ذلك الزمان، فقال: «من المرجَّح أن ورقة كان يكتب بالعربية، لا بالعبرانية، فالنص لا يذكر كلمة (يترجم أو يُعرِّب)، بل (يكتب). إذًا معنى (ينسخ) هو المحتمل»[2].

حديث «رجم اليهوديين»:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما؛ أنه قال: «إن اليهود جاؤوا إلى رسول الله ﷺ، فذكروا له أن رجلًا منهم وامرأة زنيا، فقال لهم رسول الله ﷺ: **«ما تجدون في التوراة في شأن الرجم؟»** فقالوا: نفضحهم ويُجلَدون، قال عبد الله بن سلَام: كذبتم، إن فيها الرجم، فأتَوْا بالتوراة فنشروها، فوضع أحدهم يده على آية الرجم، فقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له عبد الله بن سلَام: ارفع يدك، فرفع يده، فإذا فيها آية الرجم، قالوا: صدق يا محمد، فيها آية الرجم، فأمر بهما رسول الله ﷺ، فرجم، فرأيت الرجل يحني على المرأة، يقيها الحجارة»[3].

وجه الاستدلال:

استدل حسني الأطير بهذا الحديث على وجود ترجمة للتوراة زمن النبي ﷺ، وإمكان النبي ﷺ قراءتها، فقال: «واضح من وضع اليهودي يده على آية الرجم ليخفيها، علمه أو استشعاره بأن الرسول ﷺ يمكنه أن يقرأ تلك الآية إن لم يُخْفِها، فمن ثمة حاول إخفاءها.

كذلك فإن إذعانه لأمر الرسول له برفع يده، وعدم قدرته على المكابرة والمغالطة، ومبادرته بالإقرار بأن عليهما الرجم: دالٌّ على اقتناعه بالعجز عن الكذب

---

(١) المصدر نفسه (٢٢، ٢٣).
(٢) النبي والترهب، حنا إسكندر (٩٥).
(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٨٤١).

لوضوح النص باللغة التي يعرفها الرسول ﷺ، وإلا لحاول المغالطة، وما كان ليعمد إلى الإخفاء حيث هي آنئذ لغة مجهولة بالنسبة إليه.

ولما كنا نعلم أن الرسول ﷺ لا يعرف الآرامية أو العبرانية، فلا يبقى إذن إلا الإقرار بأن النص كان بالعربية، ومن ثمة كان انكشاف أمرهم أمام الرسول ﷺ.

وعلى ذلك، فدعوانا بترجمة التوراة أو أجزاء منها إلى العربية قبل الإسلام، وفي زمنه، هي الاحتمال الوحيد الذي يرقى في نظرنا إلى درجة اليقين الذي نقطع به مهما أثار من خلاف أو ضجيج»[1].

قول عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما في وصف الرسول ﷺ في التوراة:

عن عطاء بن يسار، قال: لقيت عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قلت: أخبرني عن صفة رسول الله ﷺ في التوراة، قال: أجل، والله إنه لموصوف في التوراة ببعض صفته في القرآن: يا أيها النبي، إنا أرسلناك شاهدًا ومبشرًا ونذيرًا وحرزًا للأميين، أنت عبدي ورسولي، سميتك المتوكل، ليس بفظٍّ ولا غليظ، ولا سخاب في الأسواق، ولا يدفع بالسيئة السيئة، ولكن يعفو ويغفر، ولن يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء، بأن يقولوا: لا إلٰه إلا الله، ويفتح بها أعينًا عميًا، وآذانًا صمًّا، وقلوبًا غُلْفًا[2].

وجه الاستدلال:

استدل بهذا الخبر حسني الأطير على وجود ترجمة عربية للتوراة نُقل منها هذا الخبر، فزعم أن عبد الله بن عمرو بن العاص نقل هذا النص عن عبد الله بن سلَام دون أن يسنده إليه، ثم قال: «ليس ببعيد أن يكون المسلمون من أهل الكتاب قد نشطوا بدافع من حبهم لدينهم، وغَيرتهم عليه، إلى أن يضعوا ترجمة لبعض نصوص

---

(١) البدايات الأولى للإسرائيليات (٢٠)، وانظر: قريش من القبيلة إلى الدولة، خليل عبد الكريم (١٦٢).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢١٢٥)، وقد أورده أيضًا معلقًا من طريق سعيد بن أبي هلال، عن هلال، عن عطاء، عن عبد الله بن سلام رضي الله عنه.
وقد وصله الدارمي في «مسنده» (٦)، والطبراني في «الكبير» (١٤٩٨٠)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٤٣٥) من طريق سعيد بن أبي هلال. به. وقد صحح ابن حجر الروايتين وقال: «لا مانع أن يكون عطاء بن يسار حمله عن كل منهما» الفتح (٤/ ٣٤٣)

من التوراة توسموا فيها الشهادة لدينهم الجديد، وكان من هؤلاء عبد الله بن سلَام، وربما كان رائدهم في ذلك الأمر، فتناقل المسلمون عنه هذا الأثر وغيره، ومنهم صاحبنا لاعق السمن والعسل![1]، ومن الطبيعي أن تتصل بعد ذلك حركة الترجمة لصحف أهل الكتاب في حياة الصحابة والتابعين، سواءٌ كان ذلك بجهود نفر من المسلمين، أو بجهود أهل الكتاب أنفسهم»[2].

الأثر المروي عن عمر بن الخطاب ﷺ مع رجل من عبد القيس:

عن خالد بن عرفطة، قال: كنت جالسًا عند عمر ﷺ إذ أتي برجل من عبد القيس مسكنه بالسوس، فقال له عمر: أنت فلان بن فلان العبدي؟ قال: نعم، قال: وأنت النازل بالسوس؟ قال: نعم، فضربه عمر بقناة معه، فقال: ما لي يا أمير المؤمنين؟ فقال عمر: اجلس، فجلس، فقرأ عليه: بسم الله الرحمٰن الرحيم ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝١ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ۝٢ نَحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ﴾ إلى ﴿لَمِنَ ٱلۡغَٰفِلِينَ ۝٣﴾ [يوسف: ١ ـ ٣]، فقرأ عليه ثلاثًا، وضربه ثلاثًا، فقال له الرجل: ما لي يا أمير المؤمنين؟ فقال: أنت الذي نسختَ كتاب دانيال؟ قال: مُرْني بأمرك أتبعه، قال: انطلق فامحُه بالحميم والصوف الأبيض، ثم لا تقرأه، ولا تقرئه أحدًا من الناس، فلئن بلغني عنك أنك قرأته أو أقرأته أحدًا من الناس، لأنهكنك عقوبة»[3].

وجه الاستدلال:

استدل بهذا الخبر حسني الأطير على انتشار ترجمة كتب أهل الكتاب زمن الصحابة؛ مما تسبب في رواج الإسرائيليات واختلاطها بالأحاديث الصحيحة منذ

---

(١) يشير متهكِّمًا إلى ما رواه أحمد في «مسنده» (٧١٨٨)، قال: حدثنا قتيبة، حدثنا ابن لَهيعة، عن واهب بن عبد الله، عن عبد الله بن عمرو بن العاص؛ أنه قال: «رأيت فيما يرى النائم لكأن في إحدى إصبعي سمنًا، وفي الأخرى عسلًا، فأنا ألعقهما، فلما أصبحتُ، ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: **تقرأ الكتابين**: التوراة والفرقان، فكان يقرؤهما». قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١١٧٧٣): «فيه ابن لَهيعة، وفيه ضعفٌ».

(٢) البدايات الأولى للإسرائيليات (٤٤).

(٣) أخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١١٥)، وأورده ابن حجر في «المطالب العالية» (٣٠٣٤)، قال ابن حجر: «في سنده عبد الرحمٰن بن إسحاق الواسطي، وهو ضعيف» الفتح (١٣/ ٥٢٥).

زمن الصحابة ﷺ، فقال: «الخبر على هذا النحو كافٍ تمامًا للدلالة الواضحة على انتشار ترجمة عربية لصحائف من التوراة في أمصار المسلمين زمن خلافة عمر»[١]، ثم قال: «وهكذا كانت بداية الإسرائيليات في الإسلام في زمن عمر، ترجمة كتب أهل الكتاب إلى العربية، والدعوة إلى قراءتها وانتساخها من طريق رجال كانوا من قبلُ من أهل الكتاب، ثم زعموا أنهم مسلمون!»[٢]، ثم زعم أنه بعد موت عمر رضي الله عنه «ضعُفت هيبة الخلافة، وغفلت عين الرقيب، وسقط بعض زعماء الصحابة والتابعين فريسة مخدوعة بمأثورات اليهود والمتهودين، وراحوا يبثونها بين المسلمين، منهم من كان يتعمد نسبتها إلى الرسول ﷺ وهو يعلم أنها ليست له، ومنهم من زعمها له وهو لا يعلم، ومنهم من قال بها كمأثورات من القدماء، وكل ذلك أدى إلى الخلط والتشويش بين ما له أصلٌ صحيح عن الرسول ﷺ وما هو مكذوب عليه»[٣].

المناقشة:

أولًا: أخرج البخاري رحمه الله حديث عائشة رضي الله عنها من رواية عُقَيل، عن ابن شهاب، عن عروة، بلفظ: «وكان يكتب الكتاب العبراني، فيكتب من الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب»، وبلفظ: «يقرأ الإنجيل بالعربية»، ومن رواية عُقَيل ويونس ومَعمَر بلفظ: «وكان يكتب الكتاب العربي، ويكتب من الإنجيل بالعربية ما شاء الله أن يكتب»، وأخرجه مسلم من رواية يونس بهذا اللفظ.

والذي يظهر أن لا تعارض بين هذه الألفاظ، وكلها تفيد أن ورقة كان يكتب من الإنجيل باللسانين العبراني والعربي، وليس فيها دلالة على أن ورقة كان ينسخ من نسخة عربية للإنجيل كما زعم بعضهم، كما أن لفظ «الكتاب» في الحديث لا يستلزم الدلالة على وجود «كتاب» بالمعنى المتبادر، وإنما قد يراد به ذلك، وقد يراد به معنى «الكتابة»؛ أي: إنه يكتب بالعربية، ويكتب بالعبرانية؛ وهذا أظهر.

وإلى هذا المعنى ذهب شُراح الحديث، فقال النووي: «قولها: «وكان يكتب الكتاب العربي، ويكتب من الإنجيل بالعربية ما شاء الله تعالى أن يكتب»: هكذا هو في مسلم: الكتاب العربي، ويكتب بالعربية، ووقع في أول صحيح البخاري: يكتب

---

(١) البدايات الأولى للإسرائيليات (٤٥). (٢) البدايات الأولى للإسرائيليات (٤٨).
(٣) البدايات الأولى للإسرائيليات (٤٨).

الكتاب العبراني، فيكتب من الإنجيل بالعبرانية، وكلاهما صحيح، وحاصلهما: أنه تمكن من معرفة دِين النصارى، بحيث إنه صار يتصرف في الإنجيل، فيكتب أي موضع شاء منه بالعبرانية إن شاء، وبالعربية إن شاء، والله أعلم»[(١)]، وقال ابن حجر بعد أن أورد ألفاظ الروايات: «والجميع صحيح؛ لأن ورقة تعلَّمَ اللسان العبراني والكتابة العبرانية، فكان يكتب الكتاب العبراني كما كان يكتب الكتاب العربي؛ لتمكُّنه من الكتابين واللسانين»[(٢)]، وقال العَيني: «قوله: الكتاب: مصدر، تقول: كتبت كَتْبًا وكتابًا وكتابة، والمعنى: وكان يكتب الكتابة العبرانية، ويجوز أن يكون الكتاب اسمًا، وهو الكتاب المعهود»[(٣)].

ومما سبق، يتضح أنْ ليس في الحديث ما يدل على وجود نسخة عربية ينسخ منها ورقة، ولا ما يدل على أن الناس حينذاك كانوا يستنسخون نسخًا أخرى كما زعم حسني الأطير، وعليه فلا دليل على وجود ترجمة عربية للكتاب المقدس متداولة بين الناس قبل البعثة أو بعدها في مكة، وغاية ما يدل عليه الحديث: أن ورقة كان يكتب من الإنجيل باللسانين العربي والعبراني، ثم عدم وجود ذكر أو إشارة لما كتبه ورقه يدل على أن «هذه الكتابة كانت شخصية، ولاستعماله الشخصي فقط؛ إذ لم يكن ورقة بن نوفل قائمًا بالتبشير بمكة»[(٤)].

ثانيًا: أما حديث ابن عمر في رجم اليهوديين، فالذي فيه أن النبي ﷺ أمرهم أن يقرؤوا ما في التوراة، وفي رواية: أن عبد الله بن سلَام أمرهم بذلك، وحينما أخفى القارئُ آيةَ الرجم أمره عبد الله بن سلام برفع يده، وفي رواية أنه قال للنبي ﷺ: «**مُرْه فليرفع يده**»، ثم سألهم النبي ﷺ: **ما هذه؟** فقالوا: إنها آية الرجم، ولو كانت التوراة مكتوبة بالعربية، لَمَا احتاج لسؤال اليهود خاصة دون غيرهم. وعلى هذا، فليس في الحديث دليل على أن التوراة مكتوبة بالعربية، ولا أن النبي ﷺ يعرف القراءة، وهذا ما فهمه منه البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ ولذا ساقه في أبواب النبوات، قال ابن حجر: «ووجه دخول هذه الترجمة في أبواب علامات النبوة من جهة أنه أشار في الحديث إلى حكم التوراة، وهو أُميٌّ لم يقرأ التوراة قبل ذلك، فكان الأمر كما

---

(١) شرح النووي (٢/ ٣٥٢). (٢) فتح الباري (١/ ٢٥).
(٣) عمدة القاري (١/ ٥١).
(٤) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه (١/ ٤٦).

أشار إليه»[١]، ومما يؤكد أن التوراة لم تكن حينئذ مكتوبة بالعربية: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه، قال: «كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «**لا تصدِّقوا أهل الكتاب، ولا تكذِّبوهم، وقولوا:** ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ الآية [البقرة: ١٣٦]»[٢]، وهو أمر تؤكده المصادر اليهودية التي تذهب إلى أنه لا توجد أية حقائق تثبت أن اليهود الأوائل في الجزيرة العربية كانت لديهم ترجمة عربية للكتاب[٣]، وعليه فإن ما ذهب إليه حسني الأطير وزعم أن الحديث يدل عليه إنما هو تخرُّصٌ بالباطل لم يقُلْ به أحد.

ثالثًا: ما رُوي عن عبد الله بن عمرو بن العاص رُويَ أيضًا عن عبد الله بن سلام، وقد صحح ابن حجر الروايتين. وروايتهما رضي الله عنهما لهذا النص لا يعني ضرورةَ النقل من ترجمة مكتوبة؛ بل قد يكون مما يُروى ويُحفظ، وحتى لو كان نقلهم له من ترجمة مكتوبة، فإن هذا لا يرقى لأن يكون دليلًا على وجود ترجمة منتشرة وشائعة بين المسلمين آنذاك، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية[٤] أن هذا الخبر موجود في سفر أشعيا وغير موجود في نسخ التوراة الموجودة لديهم، وهم يطلقون التوراة على جنس صحف أهل الكتاب ولا يعنون بذلك التوراة المعروفة التي أنزلت على موسى، فدل ذلك على فساد الاستدلال بهذا الخبر على وجود ترجمة عربية للتوراة مكتوبة ومنتشرة بين الناس، ولكن حسني الأطير يسلك مسلك التضخيم والتهويل في كل مسألة يريد تقريرها.

رابعًا: أما ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فمع ما في سنده من ضعف - كما ذكر ذلك ابن حجر رحمه الله - فليس فيه أن الذي انتسخ كتاب دانيال انتسخه بالعربية، ثم إن عمر أمره بإتلافه؛ وهذا دليل على أن عمر لم يكن يأذن حينئذٍ بتداول هذه الكتب، فكيف يكون ذلك دليلًا على انتشارها ورواجها وتداولها، ثم ادعاء أخذِ الصحابة ما فيها وروايته دون تمييز أو حرص؟!

خامسًا: شهد بعدم وجود ترجمة عربية للكتاب قبل ظهور الإسلام وبعده في

---

(١) فتح الباري (٦/ ٦٣١). (٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٤٨٥).

(٣) الإسرائيليات مكونات أسطورية في المعرفة التاريخية العربية، عصام سخنيني (٤٣).

(٤) انظر: الجواب الصحيح (٥/ ١٥٧)، وهداية الحيارى (٢/ ٣٦٩ - ٣٧٧)، وراجع مبحث مصادر الإسرائيليات في التمهيد.

عهد النبي ﷺ وعهد الصحابة: كثيرٌ من المنصِّرين والمستشرقين الذين لم يألوا جهدًا في البحث عما يعُدُّونه سبيلًا للطعن في الإسلام، ومع ذلك لم يكن لهم بد من قول الحقيقة، ومن هؤلاء بودلي، الذي رغم قوله باقتباس كثير من تعاليم الإسلام من اليهودية والمسيحية، فإنه أرجع ذلك للتعاليم الشفهية التي كان يتناقلها الرهبان، وأنكر وجود ترجمة معتمدة لأي من الكتب المقدَّسة وقت ظهور الإسلام، فقال: «وعلى الرغم من وجود معتقدات وتعاليم قديمة يقوم محمد بتفسيرها الآن، فالزعم بأنه قد سرق الإنجيل زعم باطل، فما رآه أبدًا، والقول باطلاعه على ترجمة الإنجيل الناقصة التي قام بها ورقة لا يضع أمامه إنجيلًا كاملًا ليراه، وحتى هذه الترجمة لم يرَها؛ فإن أول ترجمة عربية رسمية للعهدين القديم والجديد ظهرت بعد موت محمد بقرون»[1].

أما حنَّا إسكندر، وهو الذي استدل بحديث عائشة على احتمال وجود ترجمة للإنجيل وقت البعثة، فبعد أن ذكر بعض الآيات التي يزعم تشابهها ببعض نصوص الأناجيل قال: «هذه ربما أدلة ترجمة عربية للإنجيل استعملها العرب المسيحيون قبل الإسلام، يبقى للعلماء في المستقبل تحقيق جميع مخطوطات الأناجيل، وإبداء الرأي في أقدميتها، وتبقى الأدلة التي استعملناها أدلة داخلية، أو نقد داخلي [كذا]، ولا وجود لأي نص مكتوب قديم. أقدم نسخة من الإنجيل تعود إلى العام ٨٠٠م؛ لذا كل أدلتنا تبقى ضعيفة نوعًا ما»[2].

ويقول صموئيل يوسف: «تتباين الآراء حول بداية الشروع في ترجمة عربية للأسفار المقدَّسة، ويعتقد غالبية الباحثين أن الترجمة العربية بدأت بعد دخول الإسلام، وقد أضحت العربية اللغةَ اليومية لليهود والمسيحيين على السواء بدءًا من النصف الأول من القرن السابع الميلادي»[3]، ثم أشار إلى أن أول ترجمة عربية ظهرت في إسبانيا عام ٧٢٤م بواسطة يوحنا أسقف إشبيلية، وأن أقدم المخطوطات العربية للكتاب المقدس تتضمن العديد من الترجمات المأخوذة من العبرية واليونانية

---

(١) حياة محمد (١٠٤).

(٢) ترجمة الإنجيل إلى العربية من أيام الجاهلية، حنا إسكندر، مجلة منارات ثقافية، سلسلة دراسات أكاديمية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الكتاب الثاني ٢٠١٧م، ص: ١٥٧.

(٣) مدخل إلى العهد القديم، صموئيل يوسف (٦٨).

والسريانية والقبطية واللاتينية[١]، فلو كان ثمة ترجمات عربية، لاعتمدت عليها.

وترجِّحُ المستشرقة اليهودية (حافا لازاروس يافيه) عدم وجود ترجمات عربية للعهد القديم منتشرة بين المسلمين قبل القرن التاسع الميلادي، وأن ما نقله العلماء المسلمون في مؤلفاتهم قبل ذلك كان مصدره التناقل الشفوي، وسؤالهم لمن أسلم من أهل الكتاب، وفي هذا الصدد تقول: «ولا يمكن أن يتخيل المرء أن هؤلاء الكتَّاب المسلمين قد قارنوا بين العديد من الترجمات المختلفة لأسفار موسى الخمسة، أو لكتب توراتية أخرى، لكنهم قد استشاروا يهودًا أو مسيحيين شفويًّا، وتلقَّوا منهم ترجمات غرضية مختلفة لفقرات بعينها»[٢]، وإذا كان هذا ما تذكره الباحثة المستشرقة عما كان عليه الحال في القرن الثامن الميلادي، فإن عدم وجود ترجمة للتوراة في عهد الصحابة ﷺ، بله عهد النبي ﷺ، من باب أولى.

ومما سبق نخلص إلى الآتي:

١ ـ أن ما استدل به القائلون بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات على وجود ترجمات متداولة للكتاب المقدس في عهد النبي ﷺ وعهد الصحابة كلها أدلة لا ترقى للاستدلال بها على هذه الدعوى.

٢ ـ أنه على فرض صحة وجود بعض النصوص أو الصحف المترجمة في ذلك الوقت، فإنه لا يمكن زعم انتشارها وتداولها، لا سيما مع ما أُثِر عن بعض الصحابة آنذاك من التشديد في كتابة الحديث؛ لخوفهم من اختلاطه بالقرآن[٣]، فلا شك أن النهي عن كتابة أو تداول غير الحديث من باب أولى.

٣ ـ أن الاستدلال بوجود ترجمات الكتب المقدَّسة في عهد النبي ﷺ وصحابته ﷺ في أول الإسلام على القول بتأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات: هو استدلال ساقط؛ لِما سبق بيانه.



(١) المصدر السابق.

(٢) الإسلام ونقد العهد القديم، حافا لازاروس يافيه، ترجمة: محمد طه عبد الحميد (٢٤٦).

(٣) سبق الكلام على هذه المسألة في الفصل الأول من الباب الأول.

المبحث الثاني

إنكار أُميَّةِ النبي ﷺ، ودعوى اطلاعه على الكتب المقدَّسة

أكثر القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات يُحمِّلون الرواة مهمة نقل هذه المرويات وإدخالها في الأحاديث ونسبتها إلى النبي ﷺ، ولكن منهم من نسب التأثر بكتب اليهود والنصارى والنقل منها إلى النبي ﷺ، وزعموا أن النبي ﷺ كان يعرف القراءة والكتابة؛ مما مكَّنه من الاطلاع على المصادر الكتابية، فنقل عنها بعض الأحاديث التي رويت عنه لاحقًا، وكان يكفي في دحض هذه الدعوى عدمُ ثبوت وجود ترجمة لهذه المصادر في عهد النبي ﷺ، ولكن لأن الدعوى تتعلق بإنكار أُمية النبي ﷺ ـ وهي مسألة أخرى ـ فوجب حينئذٍ تفنيدُ الشبهة من هذه الجهة، ودحضُ المزاعم المتعلقة بها.

وممن أطال القول في إنكار أُمية النبي ﷺ؛ معروف الرصافي في الكتاب المنسوب إليه (الشخصية المحمدية) حيث زعم أن النبي ﷺ كان يعرف القراءة والكتابة ولكنه كان يكتم هذا قبل النبوة، وأن كثيرًا من الأحاديث التي يخبر بها من قصص الأولين إنما كان مصدرها من قراءته ومعرفته بكتبهم لا عن طريق الوحي، فقال: «إن الغرض الذي نرمي إليه في مبحثنا هذا هو أن محمدًا [ﷺ] كان عالمًا بأخبار الماضين وأقاصيصهم ووقائعهم، وإن علمه بذلك حاصل له من قراءة الكتب القديمة، وإنه كان يُحسن القراءة والكتابة... ونحن إنما نريد إثبات العلم له بذلك أن نتوصل إلى حل مشكلة الوحي[1] الذي يأتيه به جبريل من الله، وفيه شيء كثير من

(١) أشار في مقدمة هذا المبحث إلى مسألة خطيرة جدًّا ـ وهي مسألة الإيمان بالوحي ـ فبعد أن قرر أن كل ما في القرآن من أخبار الماضين يدل على قراءته للكتب القديمة واطّلاعه عليها؛ قال: «ولكن للمؤمن المتدين أن يعترض علينا فيقول أن محمدًا [ﷺ] لم يسبق له علمٌ بأحوال الأمم الماضية وإنما جاء بهذه القصص وبهذه الأخبار بوحي أوحاه الله إليه بواسطة جبريل، فاستدلالكم بها على أنه كان يُحسن القراءة والكتابة غير صحيح. ولا ننكر أن هذا =

أخبار الماضين وأقاصيصهم»[١]، وهو في زعمه هذا يستند إلى ما قرره من أن معنى الأُمي نسبة إلى الأمة؛ أي أمة العرب فالعرب أُميون (أي: ليسوا بأهل كتاب منزل ولا نبي مرسل) ومحمد منهم؛ أي: منسوب إلى أمة ليس لها كتاب!

ومن مزاعمهم في ذلك ما زعمه الملحد لؤي عشري من ادِّعاء أن كل أحاديث المسيح الدجال الواردة في الصحيحين هي مما نقله الرسول ﷺ من كتب الأبوكريفا اليهودية والمسيحية، فيقول: «ولقد قمت برحلة مطولة من دراسة وترجمة للأسفار الأبوكريفية المسيحية القديمة التي ورد فيها ذكر أساطير الصفات الأسطورية لشخص عدو المسيح الأسطوري، فسأقدمهن هنا، ثم أقارنها مع ما اقتبسه محمد في أحاديثه منهن مما لا يوجد في العهد الجديد القانوني من صفات وأساطير عن ضد المسيح أو المخادع أو الكذاب»[٢]، ويقول أيضًا: «لقد نقل محمد عن الأبوكريفا المسيحية أن ذلك الشخص الخرافي المدعو المسيح الكذاب أو الدجال ستكون له عين خضراء عمياء ناتئة»[٣].

وزعم أن أحاديث الدجال المروية في صحيح البخاري ومسلم كلها نقلها النبي ﷺ عن سفر صعود أشعيا، وسفر وصية الرب[٤].

وفي المبحث السابق نقلتُ استدلال حسني الأطير بحديث رجم اليهوديين على ترجمة التوراة في عهد النبي ﷺ، فزعم بأن النبي ﷺ لا يعرف لغة غير العربية، فلو كانت التوراة بغير العربية، لَمَا كان لطلبه من اليهود إحضارها وقراءتها معنى؛ فدل ذلك ـ عنده ـ أن النبي ﷺ كان يمكنه قراءتها! فأنكر أُمية النبي ﷺ لأجل إثبات وجود الترجمة، وهو استدلال فاسد؛ كما سبق بيانه.

= الاعتراض حقٌ بالنسبة إلى **المؤمن بالوحي** الذي يأتي به جبريل من الله، فلذلك نترك هذا الاستدلال... فلا نستدل على ما نريد بما في القرآن من القصص والأخبار التي جاء بها جبريل من الله، **بل نستدل بما هو مأثور عن محمد من الأحاديث والأقوال التي قالها وتكلم بها ولم تكن وحيًا أتاه به جبريل**» الشخصية المحمدية، معروف الرصافي (١٦٦)

(١) الشخصية المحمدية، معروف الرصافي (١٧٢)

(٢) أصول أساطير الإسلام من الأبوكريفا المسيحية والهرطقات، لؤي عشري (٨٦).

(٣) أصول أساطير الإسلام من الأبوكريفا المسيحية والهرطقات (١٢٦).

(٤) أصول أساطير الإسلام من الأبوكريفا المسيحية والهرطقات (١٢٦).

المناقشة:

لقد تضافرت الأدلة والشواهد على أن النبي ﷺ بُعِث أُميًا لا يعرف القراءة ولا الكتابة، في قوم أُميين ليسوا من أهل القراءة ولا الكتابة، وكانت هذه إحدى معجزاته العظيمة التي تُنبِئ عن صدقه وصدق ما أتى به من الوحي الذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت: ٤٢].

الأدلة من القرآن، والسُّنة، ولغة العرب:

إن القرآن الذي جاء به محمد ﷺ جاء وصف النبي ﷺ فيه بالأُمي في غير ما موضع، فقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وقال تعالى: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [الأعراف: ١٥٨]، ووصفه أنه من قوم أُميين، فقال ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾﴾ [الجمعة: ٢]، ونفى عنه معرفةَ القراءة والكتابة، فقال سبحانه: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [العنكبوت: ٤٨]، وقد بيَّنَ المفسرون أن المراد بالأُمي الذي لا يقرأ ولا يكتب، وهو من قوم أُميين؛ أي: لا يَعرِفون القراءة ولا الكتابة، قال الطبري: «يعني بـ «الأُميين»: الذين لا يكتبون ولا يقرؤون»[1]، وقال القرطبي: «الأُمي: هو منسوب إلى الأمَّة الأميَّة، التي هي على أصل ولادتها، لم تتعلم الكتابة، ولا قراءتها»[2]، ولا ينافي هذا ما ورد من معرفة عدد قليل من العرب بالقراءة والكتابة؛ لأن هذا الوصف لديهم نادر[3]، والنادر لا حكم له.

ويؤيد هذا المعنى المراد من الآيات: ما ورد في الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «**إنَّا أمَّة أُمية، لا نكتب ولا نحسُبُ؛ الشهر هكذا وهكذا**»؛ يعني مرة تسعة وعشرين، ومرة ثلاثين[4].

---

(١) تفسير الطبري (٢/ ٢٥٧). (٢) تفسير القرطبي (٧/ ٢٩٨).

(٣) راجع في هذا ما كتبه محمد مصطفى الأعظمي في: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه (١/ ٤٦، ٤٧).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٩١٣)، ومسلم في «صحيحه» (١٠٨٠).

وإلى هذا ذهب علماءُ اللغة، قال ابن منظور: «الأُمي: الذي لا يكتب، قال الزجاج: الأُمي الذي على خِلقة الأمة، لم يتعلم الكتاب، فهو على جِبلّته، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨]، قال أبو إسحاق: معنى الأُمي: المنسوب إلى ما عليه جبَلَتْهُ أمُّه؛ أي: لا يكتب، فهو في أنه لا يكتب أمي؛ لأن الكتابة هي مكتسبة، فكأنه نُسب إلى ما يولد عليه؛ أي: على ما ولدته أمه عليه... قيل للعرب: الأميون؛ لأن الكتابة كانت فيهم عزيزة، أو عديمة»[1].

الأدلة من أقلام المستشرقين:

إن فيما ذُكِر من الأدلة السابقة ما يكفي لدحض هذه الدعوى، ووضوح الحق فيها لكل ذي عقل وفهم صحيح، ولكن لما كان عليه جمهور المستشرقين من الحرص على إثبات اقتباس النبي ﷺ لما جاء به من الديانات السابقة له، ومع ذلك شهد له كثير منهم بأنه لم يكن يعرف القراءة ولا الكتابة، فحسُنَ لذلك إيراد نصوص من شهاداتهم واعترافاتهم:

يقول توماس كارليل[2] (Thomas Carlyle 1795-1881): «ثم لا ننسى شيئًا آخر، وهو أنه لم يتلقَّ دروسًا على أستاذٍ أبدًا، وكانت صناعة الخط حديثة العهد إذ ذاك في بلاد العرب، ويظهر لي أن الحقيقة هي أن محمدًا لم يكن يعرف الخط والقراءة»[3].

ويقول الكونت هنري دو كاستري[4] في سياق ردِّه على من ادعَوْا أن النبي ﷺ ادَّعى الأُمية لأنه في الحقيقة كان يقرأ ويكتب، فأخذ تعاليم دينه من الأديان

---

(١) لسان العرب (١٢/ ٣٤).

(٢) توماس كارليل (Thomas Carlyle 1795-1881) مستشرق إنجليزي، كاتب وناقد اجتماعي، له «الأبطال»، تحدث فيه عن النبي ﷺ كأحد عظماء العالم الأبطال. انظر: المستشرقون (٢/ ٤٨١) وصفحة الموسوعة البريطانية على شبكة الإنترنت:
https://www.britannica.com/biography/Thomas-Carlyle

(٣) الأبطال، توماس كارليل، تعريب: محمد السباعي (٦٨).

(٤) الكونت هنري دو كاستري (Comte Henrie De Castry 1850-1927) مستشرق فرنسي، من أكثر المستشرقين إنصافًا للإسلام، له: مصادر غير منشورة عن تاريخ المغرب، والإسلام خواطر وسوانح. انظر: المستشرقون (١/ ٢٣٢).

والمعتقدات الدينية السائدة آنذاك: «ما كان يقرأ ولا يكتب؛ بل كان وكما وصف نفسه مرارًا نبيًّا أُميًّا، وهو وصف لم يعارضه فيه أحد من معاصريه، ولا شك في أنه يستحيل على رجل في الشرق أن يتلقى العلم، بحيث لا يعلمه الناس؛ لأن حياة الشرقيين كلها ظاهرة للعيان. على أن القراءة والكتابة كانت معدومة في ذلك الحين في تلك الأقطار»(١).

وحتى بودلي(٢) الذي اجتهد في كتابه «الرسول: حياة محمد» في إثبات انتشار المسيحيين واليهود في الجزيرة العربية قبل البعثة؛ ليُثبِت تأثر النبي ﷺ بهم في دعوته، نراه يقول معتقدًا أُمية النبي ﷺ: «وحالة محمد [ﷺ] هي حالة وثنيٍّ تحوَّلَ إلى التوحيد، وقد امتص نظرياته وتطبيقاته من حلقات العابدين والإنصات إلى الوعَّاظ المرشدين، وما درس سطرًا واحدًا مكتوبًا من كتاب مقدس»(٣).

ومع أن مونتجمري واط(٤) يدَّعي تأثُّرَ النبي ﷺ باليهودية والمسيحية، فإنه يستبعد إمكانية واحتمال قراءته للكتاب المقدس، أو الكتب اليهودية، أو المسيحية الأخرى(٥)، ثم يستدل على رأيه هذا بوجود الاختلاف بين ما ذُكر في القرآن وما ذُكر في الكتاب المقدس، فيقول: «إن أشكال حضور مواد الكتاب المقدس الواردة في القرآن تجعل من اليقين بأن محمدًا لم يقرأ أبدًا الكتاب المقدس، كما أنه من غير المرجح أنه قد قرأ أية كتب أخرى؛ لذا يجب أن يكون محمد [ﷺ] قد اكتسب هذه المعرفة من مفاهيم اليهودية ـ المسيحية بنحو شفاهي»(٦)؛ ولأجل هذا نجده يقرر أن تلقِّيَ النبي ﷺ للمفاهيم اليهودية والمسيحية إنما كان من البيئة الفكرية لمكة، أو بفعل اتصالات فردية محددة، وليس من القراءة.

---

(١) الإسلام خواطر وسوانح، الكونت هنري دي كاستري، تعريب: أحمد فتحي زغلول (٣٩).
(٢) بودلي (Bodley 1892-1970) مستشرق إنجليزي. انظر: المستشرقون (٢/ ٥٢٩)
(٣) الرسول: حياة محمد (١٠٤).
(٤) ويليام مونتجمري واط (W. Montgomery Watt 1909-2006) مستشرق بريطاني، عمل عميدًا لقسم الدراسات العربية في جامعة أدنبرا، له: محمد في مكة، ومحمد في المدينة، ومحمد النبي ورجل الدولة. انظر: المستشرقون (٢/ ٥٥٤).
(٥) محمد النبي ورجل الدولة (٥٦).
(٦) محمد النبي ورجل الدولة (٥٧).

وأشار الفرنسي فيلسيان شالي[١] في كتابه «موجز تاريخ الأديان» إلى أُمية النبي ﷺ جازمًا بها، وبعدم استطاعته لقراءة كتاب اليهود المقدس[٢].

هذه بعض شهادات أعدائه، وهي كثيرة جدًّا، وإنما أردت التمثيل، والحقُّ ما شهدت به الأعداء.



(١) فيلسيان شالي (Felicien Shollay) لم أجد له ترجمة.

(٢) موجز تاريخ الأديان (٢٧١).



المبحث الثالث

دعوى اطّلاع الصحابة ﷺ على الكتب المقدَّسة، وأخذِهم عنها

من أكثر الشبهات تداولًا بين القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات القولُ باطلاع الصحابة ﷺ على مصادر أهل الكتاب، وروايتهم عنها ما نُسِب لاحقًا إلى النبي ﷺ؛ إما بفعل الصحابة، أو بفعل الرواة من بعدهم.

وتتجلى هذه الشبهة في الطعن في عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ؛ لِما ذُكر في كتب السلف من أنه حصل على زاملتين[١] من كتب أهل الكتاب يوم اليرموك، ويُعَدُّ ابن كثير ﷺ أكثرَ من يشير إلى خبر الزاملتين في تعقيبه على ما يُروى من الروايات الإسرائيلية.

ومِن أخطر ما ذكَرَه العلماء على هامش خبر الزاملتين: ما ذكره ابن حجر ﷺ من «أن عبد الله كان قد ظَفِر في الشام بحمل جمل من كتب أهل الكتاب، فكان ينظر فيها، ويحدث منها، فتجنَّبَ الأخذَ عنه لذلك كثيرٌ من أئمة التابعين»[٢].

فاستغل ذلك الطاعنون في الأحاديث الصحيحة، وزعموا أن عبد الله بن عمرو بن العاص قد روى منها ما نُسب إلى النبي ﷺ من أحاديث، سواءٌ بفعله أو بفعل غيره ممن روى عنه؛ ومن ذلك: ما ذكره ـ أولُ من فاهَ بهذه الدعوى ـ بِشْر المَرِيسي، فردَّ عليه الإمام أبو سعيد الدارمي.

ويقول أحد الطاعنين مشيرًا إلى ما روي من خبر الزاملتين: «وأما عبد الله بن عمرو بن العاص، فمعروف أنه درس كتب اليهود والمسيحيين القانونية والأبوكريفية، حيث درس كتب أهل الكتاب، كما يُعلَم من كتب تراجم صحابة محمد، وكتب

(١) الزمل: الحِمل، والزاملة: البعير الذي يُحمَل عليه الطعام والمتاع، كأنها فاعلة من الزمل: الحمل. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣١٣).
(٢) الفتح (١/ ٢٠٧).

التفسير، وهو ينقل من سِفر أشعيا، ويطبّق على محمد بزعمه»[١].

وقد استند بعض القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات إلى قول ابن حجر الآنف الذكر، فقال أبو رية: «وقد جاءت الأخبار بأن الثاني ـ عبد الله بن عمرو بن العاص ـ أصاب يوم اليرموك زاملتين من علوم أهل الكتاب، فكان يحدث منهما، وزاد ابن حجر: فتجنب الأخذ عنه لذلك كثيرٌ من أئمة التابعين»[٢]، وقال حسين الهرساوي: «والباحث يجد أن هناك أيضًا عطفًا حنَّانًا في امتلاء الصحاح والسنن بالقصص والإسرائيليات وتسميتها «بالصحيفة الصادقة»، وعبد الله بن عمرو بن العاص ذاك الذي يصفونه على أنه أفضل من أبي هريرة في كتابة الأحاديث، واعترف به عائشة ونفس أبو هريرة وعروة بن الزبير، وهو الذي قال فيه ابن حجر العسقلاني: إن عبد الله كان قد ظَفِر بحِمل بعير من كتب أهل الكتاب، وكان ينظر فيها ويُحدِّث منها؛ فتجنَّبَ الأخذَ عنه كثيرٌ من أئمة التابعين»[٣].

فما حقيقة خبر الزاملتين؟ وهل كان عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما يحدث منهما؟ وهل تجنب الأخذَ عنه كثيرٌ من التابعين؟

هذه أسئلة واردة، ومن مهمات هذا المبحث الجواب عنها بحول الله تعالى.

ورد ما يشير إلى أمر الزاملتين في خبر عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه نفسه، وورد كذلك فيما ذكره غيره عنه.

ما ذكره عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه عن نفسه:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٧١٦) عن أبي أسامة، عن هشام.

وأخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (٧٤)، وأبو نعيم في «الفتن» (٢٦٤) من طريق مَعمَر، عن أيوب.

كلاهما (هشام، وأيوب): عن محمد بن سيرين، عن عقبة بن أوس، عن عبد الله بن عمرو، قال: «يكون في هذه الأمَّة اثنا عشر خليفة: أبو بكر الصديق أصبتم اسْمه، عمر الفاروق قرن من حديد أصبتم اسمه، عثمان ذو النورين أوتي

---

(١) أصول أساطير الإسلام من الأبوكريفا المسيحية والهرطقات (١٨١).
(٢) أضواء على السُّنَّة (١٣٧).
(٣) البخاري وصحيحه الجامع المختصر، حسين الهرساوي (٢٧٢).

كِفلين من الرحمة؛ لأنه يُقتَل، أصبتم اسمه، قال: ثم يكون والي الأرض المقدَّسة وابنه، قال عقبة: قلت لابن العاص: سمهما كما سميت هؤلاء، قال: معاوية وابنه».

وزاد مَعمَر في روايته عن أيوب، في أوله: «وجدت في بعض الكتب يوم غزونا اليرموك»، وهذا هو موطن الشاهد على خبر الزاملتين، وهي زيادة لا تصح؛ ذلك أن مَعمَرًا حديثه عن أهل البصرة والكوفة فيه كلام. شرح علل الترمذي (٢/ ٧٧٤).

والحديث من الوجه الراجح: وهي رواية هشام ومحمد بن سيرين ـ وليس فيها تلك الزيادة ـ ضعيفٌ أيضًا؛ لأن عقبة بن أوس لم يسمع من عبد الله بن عمر، قال الغلابي: «يزعمون أن عقبة بن أوس السدوسي، لم يسمع من عبد الله بن عمرو، وإنما يقول: قال: عبد الله بن عمرو». سؤالات ابن الجنيد للإمام يحيى بن معين (١٠٤) وجامع التحصيل للعلائي (٢٣٩).

وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢/ ١١٤٧): «عُقبةَ بن أوس السَّدوسي البصري، ويقال فيه: يعقوب بن أوس أيضًا، وقد خرَّج له أبو داود والنَّسائي وابن ماجه حديثًا عن عبد الله بن عمرو، ويقال: عبد الله بن عمر، وقد اضطرب في إسناده،... قال الغلابي في تاريخه: «يزعمون أنه لم يسمع من عبد الله بن عمرو، وإنما يقول: قال عبد الله بن عمرو»، فعلى هذا تكون روايته عن عبد الله بن عمرو منقطعة والله أعلم».

ما ذكَره الرواة عن خبر الزاملتين:

جاء ذكر الزاملتين في بعض طرق حديث: «**المسلم مَن سَلِم المسلمون من لسانه ويده**» من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ؛ فقد رواه عنه: **الشعبي، وهلال الهجري، وأبي سعد، ويقال: أبو سعيد، الأزدي.**

أما رواية الشَّعْبي فأخرجها البخاري في «صحيحه» (٦٤٨٤)، وأحمد في «مسنده» (٦٩٣٢/ ٧١٠٣)، والدارمي في «سننه» (٢٧٥٨)، والطبراني في «الكبير» (١٤٣٨٩) من طريق زكريا بن أبي زائدة.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠)، وأحمد في «مسنده» (٧١٠٣)، والطبراني في «الأوسط» (٧٧٣٣) من طريق عبد الله بن أبي السفر.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٢٣٠)، والطبراني في «الكبير» (١٤٣٩٠/١٤٣٩١) من طرق عن بيان بن بشر.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٤٣٨٦) من طريق مجالد.

وأخرجه في «الكبير» (١٤٣٩٣)، وفي «الأوسط» (٣٥٩٨) من طريق المغيرة.

وأخرجه في «الأوسط» (٤٢٣١) من طريق عاصم بن أبي النجود.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠)، والنسائي في «المجتبى» (١/١١٠٥)، والحميدي في «مسنده» (٦٠٧)، وأحمد في «مسنده» (٦٩٢٤، ٧٠١٣، ٧١٠٢)، والنسائي في «الكبير» (٨٦٤٨) من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد.

جميعهم (زكريا بن أبي زائدة، وعبد الله بن أبي السفر، وبيان بن بِشر، ومجالد، والمغيرة، وعاصم بن أبي النَّجُود وإسماعيل بن أبي خالد): عن الشَّعبي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «**المسلم مَن سَلِم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه**» بمثله، واللفظ للبخاري، وقال البخاري: وقال أبو معاوية: حدثنا داود عن عامر، قال: سمعت عبدَ الله، عن النبي ﷺ.

وخالف هؤلاء جميعًا: **داود بن أبي هند**؛ وقد اختلف عليه أيضًا؛ فقد أخرجه الحميدي في «مسنده» (٦٠٦)، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا داود بن أبي هند، قال: سمعت الشعبي يقول: جاء رجل إلى عبد الله بن عمرو وأنا عنده، فجعل يتخطى رقابَ الناس حتى جلس بين يديه، ثم قال: حدثني بشيء سمعتَه من رسول الله ﷺ، **ولا تحدِّثْني عن العِدْلَيْن**(١)، فقال عبد الله بن عمرو: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**المسلم مَن سَلِم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر السُّوء**»، أو قال: «**ما نهى الله عنه**».

وخالف سفيان: أبو معاوية محمد بن خازم؛ فرواه عن داود بن أبي هند، به. ولم يذكر قصة العدلين. أخرجه ابن حبان من طريق محمد بن العلاء بن كُريْب عن أبي معاوية، به.

---

(١) العِدل والعَدل بالكسر والفتح في الحديث، وهما بمعنى المثل؛ ومنه حديث جابر: «إذ جاءت عمتي بأبي وخالي مقتولين، عادلتهما على ناضح»؛ أي: شددتهما على جنبَي البعير كالعدلين. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (٣/١٩١).

والذي يظهر من خلال ما سبق: أن زيادة ذكر الزاملتين التي رواها داود بن أبي هند عن الشَّعْبي هي زيادة شاذّة؛ فقد تفرد بها داود بن أبي هند؛ وهو وإن كان ثقة متقنًا إلا أنه وُصف بالوهم والاضطراب في حديثه أحيانًا[(١)]، لا سيما إذا حدّث من حفظه، ثم إنه قد خالف أولئك الجماعة وفيهم من هو أحفظ منه، فلا شك أن تلك الزيادة شاذّة، وقد أشار ابن عيينة إلى خطأ داود فإنه قال بعد أن رواه عنه بهذه الزيادة ـ كما في رواية الحميدي عنه السابقة ـ: «وحدثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ، ولم يذكُرِ العدلين».

رواية هلال الهجري:

روى هذا الحديثَ هلالٌ الهجري، واختُلِف عليه **على وجهين:**

الوجه الأول: أخرجه أحمد في «مسنده» (٦٩٥٤) عن محمد بن جعفر، عن شعبة، عن الحكم، سمعت سيفًا يحدث عن رشيد الهجري، عن أبيه: أن رجلًا قال لعبد الله بن عمرو: حدثني ما سمعتَ من رسول الله ﷺ، ودَعْني وما وجدتَ في وسقك[(٢)] يوم اليرموك، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**».

وأخرجه (٦٩٥٥) عن الحسين، عن شعبة، به، بلفظ: (وسقيك).

الوجه الثاني: أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٤٤٥١) عن شعبة، عن الحكم، قال: سمعت سيفًا يحدث عن رشيد الهجري، عن عبد الله بن عمرو، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**».

والذي يظهر أن الرواية الراجحة هي رواية رشيد عن أبيه، جاءت من طريق محمد بن جعفر؛ هو: غُنْدَر، أبو عبد الله البصري. قال أحمد في رواية ابن هانئ: ما في أصحاب شعبة أقل خطأ من محمد بن جعفر، ولا يقاس بيحيى بن سعيدٍ في العلم أحدٌ. وقال عبد الله بن المبارك: إذا اختلف الناسُ في حديث شعبة، فكتابُ غُنْدَرٍ حكَمٌ فيما بينهم. شرح علل الترمذي (٢/ ٧٠٢).

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال (٨/ ٤١)، الكاشف (٢/ ٣٧٨)، تهذيب التهذيب (١/ ٥٧٢)، التقريب (٣٠٩).

(٢) الوسق: هو الحِمل. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣٨٠).

تابعه الحسين: ابن محمد بن بهرام، أبو محمد، التَّيْمي. قال الذهبي: كان يحفظ. وقال ابن حجر: ثقة، من التاسعة. انظر: الكاشف (٢/ ٢٨٧)، التقريب (٢٥٠).

وهذه الرواية رواية ضعيفة جدًّا؛ لتسلسلِ الضعفاءِ.

سيف بياع السابري: قال ابن حجر في تعجيل المنفعة (١/ ٦٣٥): وثقه ابن حبان، وهو مجهول.

رُشَيد الهجري: الكوفي. قال النسائي: ليس بالقوي. وقال البخاري: يتكلمون فيه. ميزان الاعتدال (٢/ ٤٩).

وأبوه: قال عثمان بن سعيد: سألت يحيى بن معين عن رشيد الهجري، عن أبيه، قال: ليس برشيد، ولا أبوه. الكامل في الضعفاء (٤/ ٨٧). وهو تضعيف بالإشارة، ولم أجد فيه كلامًا غيرَ هذا.

رواية أبي سعد الأزدي:

أخرجه أحمد في «مسنده» (٧٠٠٨): حدثنا يعلى بن عبيد، حدثنا الأعمش، عن أبي سعد، قال: جاء رجل إلى عبد الله بن عمرو، فقال: إنما أسألك عما سمعت من رسول الله ﷺ، ولا أسألك عن التوراة، فقال: سمعت رسولَ الله ﷺ يقول: «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**».

وأخرجه أحمد في «مسنده» (٧٠٧٢): حدثنا أبو الجواب، حدثنا عمار بن رزيق، عن الأعمش، عن أبي سعد، قال: أتيت عبد الله بن عمرو، فقلت: حدثني ما سمعت من رسول الله ﷺ يقول، ولا تحدثني عن التوراة والإنجيل، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه**».

وأبو سعدٍ: هو الأزدي، ذكره البخاري في كنى «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٦)، وابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٧٨)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وعليه لا يُقبَل تفرُّده بالحديث.

ويتلخص من هذا: أن الزيادة التي ورد فيها ما يشير لخبر الزاملتين لم تثبُتْ من وجه صحيح؛ كما سبق بيانه، والله أعلم.

وعليه، فلا نجزم بما اشتَهر من حصول عبد الله بن عمرو على هاتين

الزاملتين، وإن صح من وجه لم أقف عليه، فإنَّ عبد الله بن عمرو لم يكن معتنيًا بالرواية عنها؛ كما سيأتي ذكرُه قريبًا.

وأما ما ورد عن ابن حجر ﷺ من أن التابعين تجنَّبوا الأخذَ عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ: فيجاب عنه بأمور:

١ ـ لم أقف على أحد قال ذلك، أو نُسب إليه ذلك، لا من التابعين، ولا من غيرهم، والذي يظهر أن ابن حجر ﷺ استروح لهذا القول، فذكره على طريقته في تعداد الأوجه لبيان رجحان الوجه الذي يذهب إليه أو يراه.

٢ ـ أن ابن حجر أطلق القول، ولم يسمِّ أحدًا من هؤلاء التابعين الذين قال: إنهم تركوا الرواية عنه.

٣ ـ يحتمل أن يكون ابن حجر قد أخذ من قول بعضهم: «ولا تحدثني عن العدلين» أن هذا يلزم منه أن هناك من ترك الأخذ عنه، وقد سبق بيان حال هذه الرواية وما فيها من ضعف.

٤ ـ فإن ثبت ذلك القول عن أحد التابعين ـ من وجه لم أقف عليه ـ، فإن المرادَ بكونهم تركوا الأخذ عنه حينئذٍ: أنهم لم يحرصوا على الرواية عنه كحرصهم على غيرِه من معاصريه من الصحابة؛ لكون كثيرٍ من أحاديثه في أبواب الجنة، والنار، والثواب، والعقاب، والأخبار. وهذا يشبه قولَ إبراهيم النخعي في حديث أبي هريرة: «كانوا يرون أن كثيرًا من حديث أبي هريرة منسوخ»[(١)]، وقوله: «وما كانوا يأخذون بكل حديث أبي هريرة، إلا ما كان من حديث صفة جنة أو نار، أو حث على عمل صالح، أو نهي عن شر جاء القرآن به»[(٢)].

٥ ـ ومع أن هذا القول لم يوافَقْ عليه النَّخَعي؛ بل هو اجتهاد منه، وهو مردود؛ كما قال الذهبي[(٣)]، وابن كثير[(٤)]: فإنه لم يُرِدِ الطعنَ في حديث

(١) سير أعلام النبلاء (٤/٥٢٨). (٢) البداية والنهاية (١١/٣٧٨).

(٣) الأولى أن يقال: ناسخًا. قال الذهبي بعد إيراده لقول النخعي: «**وكان كثير من حديثه ناسخًا**؛ لأن إسلامه لياليَ فتح خيبر، والناسخ والمنسوخ في جنبِ ما حمَلَ من العلم عن النبي ﷺ نَزْرٌ قليل، وكان من أئمة الاجتهاد، ومن أهل الفتوى ﷺ؛ فالسُّنن الثابتة لا تُرَد بالدعاوى» السير (٤/٥٢٨).

(٤) قال ابن كثير: «وقد قال ما قاله إبراهيم طائفة من الكوفيين، والجمهور على خلافهم» البداية والنهاية (١١/٣٧٨).

أبي هريرة رضي الله عنه، بدليل أن النخَعي قَبِل منه حديثه في أبواب الدين الأخرى، ولو كان يطعن فيه، لَمَا قَبِل منه شيئًا، ولردَّ حديثَه كله، وكذا يقال فيما نُقِل عن بعض التابعين في رواية عبد الله بن عمرو ـ إن ثبت هذا المنقول عنهم.

٦ ـ أن كبار التابعين ـ كسعيد بن المسيَّب، وطاوس، والشَّعْبي، وعكرمة، وعطاء، والقاسم، ومجاهد، والحسن البصري، وغيرهم ـ قد أخذوا عن عبد الله بن عمرو، وأثنَوْا عليه وعلى روايته وفقهه، ولم يُنقَل أن أحدًا منهم أو ممن جاء بعدهم من المحدثين وغيرهم طعن في حديثه؛ بل حديثه في كل دواوين السُّنَّة المشهورة. ولو كان هذا المنقول صحيحًا، لَمَا كثرت الرواية عنه حتى كان من أكثر الصحابة حديثًا بإجماع أهل الحديث والنقد.

٧ ـ أنه بالنظر إلى عدد الروايات الإسرائيلية التي رُويت عن عبد الله بن عمرو بن العاص في أجلِّ كتب التفسير ـ تفسير ابن جرير الطبري ـ يتبين أنها لا تتجاوز ثلاث عشرة رواية[١]، وهو عددٌ قليل جدًّا بالنسبة لما رُوي عن غيره من الصحابة؛ أمثال ابن عباس رضي الله عنهما؛ وهذا يدل على أن ابن عمرو ـ على فرضِ اطلاعه على شيء من كتب أهل الكتاب ـ لم يكن ممن يَحفِل برواية الإسرائيليات ويوليها عنايته، فكيف يصح ادعاءُ تجنُّبِ التابعين للأخذ عنه.

٨ ـ أن ما صح مما روي عن عبد الله بن عمرو وعن غيره من الصحابة رضي الله عنهم موقوفًا عليهم من الأخبار الإسرائيلية، فيُخرَّجُ على أنهم رضي الله عنهم فهِموا من الإذن النبوي أنه يؤخذ عن بني إسرائيل ما لا يكذِّبه القرآن، ويردون ما يكذِّبه، ولا يصدقون ولا يكذبون فيما عداه، وهم في ذلك أمناءُ على حديث رسول الله ﷺ، لا يجعلون ما يروون من الإسرائيليات عن رسول الله، ولا يَخلِطون هذا بذاك.



(١) بناءً على ما ذكره الدكتور نايف الزهراني في الدراسة الإحصائية للمرويات الإسرائيلية في تفسير ابن جرير الطبري، في كتابه «الإسرائيليات في تفسير ابن جرير الطبري» (٣٩).

الفصل الرابع

دعوى وجود الأثر العقدي والسياسي للدخول الإسرائيليات في الأحاديث النبوية

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: **دعوى وجود الأثر العقدي للرواة من أهل الكتاب في الأحاديث النبوية.**
- المبحث الثاني: **دعوى وجود الأثر السياسي للرواة من أهل الكتاب في الأحاديث النبوية.**

المبحث الأول

دعوى وجود الأثر العقدي لدخول الإسرائيليات في الأحاديث النبوية

زعَمَ كثير من القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات أن بعض الأحاديث الصحيحة تَظهَر فيها عقائد أهل الكتاب التي تسربت للأحاديث عن طريق الإسرائيليات؛ ولهذا طعنوا في هذه الأحاديث بكونها من الإسرائيليات، وانطلاقًا من هذه الشبهة طعنوا في كل أحاديث ظهور الدجال آخرَ الزمان، وأحاديث نزول المسيح، وبعض الأحاديث المتضمنة لصفات الله تعالى، وغيرها، باعتبار أنها تتضمن عقائد يهودية ومسيحية.

وفي تقرير هذه الشبهة يقول عبد الرزاق الدغري في سياق حديثه عن الأحاديث المتصلة بعودة عيسى ﷺ وظهور الدجال: «... ونستبعد أن تكون مثل هذه الأحاديث ذات الطابع الخرافي صادرة عن النبي؛ بل نرجح انتماءها إلى ما يعرف بالنصرانيات التي رواها عدد من مُسلِمة أهل الكتاب؛ أمثال: كعب الأحبار، ووهب بن منبه، اللذين ساهما في إدخال الكثير من العناصر الخرافية على الحكايات الإسرائيلية لغاية الوعظ والإثارة والتشويق، وفي ترويج عدة قصص مبنية على الخرافة والأسطورة، ومنافية للعقل. فشاع القصص الديني الأسطوري والتراث الفكري المسيحي بين المسلمين، وتأثر رواة الأحاديث بهذه القصص، فلم تخرج مسألة عودة المسيح عن النظرة المسيحية للمستقبل، التي تنص على كثرة انتشار الملاحم والفتن وظهور الدجالين»(١).

ثم يقول: «وتعبِّر هذه الأحاديث عن الصراع الديني والسياسي بين الفرق الإسلامية، فليس غريبًا أن تكون هذه الأحاديث المتعلقة بنزول عيسى قد وُضعت في الأوساط السنية كرد فعل إزاء اعتقاد الشيعة في المهدي المنتظر»(٢).

---

(١) المسيحية في الأحاديث النبوية (٤٣، ٤٤).

(٢) المصدر السابق (٤٥).

ويقول محمد الحلو ـ وهو يقرر دخول الإسرائيليات في الصحيحين ـ: «ولعل البخاري ومسلم يتعهدان بروايات التجسيم أكثر من غيرهما من الصحاح»[١].

ويزعم مصطفى بوهندي أن الدجال فكرة يهودية[٢].

ومما يندرج تحت الأثر العقدي: الأثر الثقافي أو الفكري؛ فزعموا ظهور الثقافة اليهودية والمسيحية في بعض الأحاديث الصحيحة، وهذا ـ في زعمهم ـ إنما كان نتيجة التداخل الثقافي بين المسلمين من جهة، واليهود والمسيحيين من جهة أخرى.

ففي سياق تقرير الأدهمي لتأثر بعض رواة الصحيحين ـ لا سيما في أحاديث المرأة ـ ببعض الجوانب السلبية في الثقافات السابقة للإسلام، مؤكدًا التأثرَ بالثقافتين اليهودية والمسيحية على وجه الخصوص، نجده يقول: «وقد أشرنا إلى أن تأثُّرَهم بالثقافة المسيحية واليهودية كانت آكد وأظهر، وخاصة في الإسلام. فالقرآن قد وضع المسلمين في مواجهة حقيقية مع الإرث اليهودي والمسيحي، ونشأ عن ذلك ـ كما هو معروف ـ الإسرائيليات والمسيحيّات في التفسير والحديث»[٣]، ثم يمضي مؤكدًا أثر الرواة في إدخال هذه الثقافات في الأحاديث، فيقول: «ونحن نعلم الآن مما عرضنا له فيما تقوله التوراة، وما يقوله التراث اليهودي في المرأة، ما يؤكد أن هذا التراث كان حاضرًا في وعي الرواة، أو لاوعيهم، عندما رووا الأحاديث»[٤].

ويقول صادق المخزومي: «نشط قسم من علماء أهل الكتاب، من بعد اندماجهم في المجتمع الإسلامي، في بثِّ ما لديهم من مرتكزات ثقافية، من خلال رواية أخبار الحضارات الدينية السالفة، وبخاصة اليهودية والمسيحية منها، فتمكَّن كعب بن ماتع اليهودي الملقب بكعب الأحبار، وتميم الداري الراهب النصراني، في رواية أحاديث كثيرة باسم الإسلام، فروى عنهما بعض مشاهير الصحابة»[٥].

وفيما يأتي ذكر الأحاديث التي طُعِن فيها بهذه الشبهة، والجواب عنها.

---

(١) تاريخ الحديث النبوي بين سلطة النص ونص السلطة (٢٥٧).

(٢) التأثير المسيحي في تفسير القرآن (٢٢٩).

(٣) قراءة في منهج البخاري ومسلم (٢٥٠).

(٤) المصدر نفسه (٢٥١).

(٥) الإسلام والمسيحية، صادق المخزومي (٣٥٠).

أحاديث خروج الدجال، ونزول عيسى عليه السلام:

حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه في «خروج الدجال»:

عن النواس بن سمعان رضي الله عنه، قال: «ذكر رسولُ الله ﷺ الدجالَ ذات غداة، فخفض فيه ورفع حتى ظنناه في طائفة النخل، فلما رحنا إليه عرف ذلك فينا، فقال: ما شأنكم؟ قلنا: يا رسول الله، ذكرت الدجال غداة، فخفضت فيه ورفعت حتى ظنناه في طائفة النخل! فقال: «**غير الدجال أخوفني عليكم، إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه دونكم، وإن يخرج ولست فيكم فامرؤ حجيج نفسه، والله خليفتي على كل مسلم، إنه شاب قطط، عينه طافئة، كأني أشبِّهه بعبد العزى بن قطن، فمن أدركه منكم، فليقرأ عليه فواتح سورة الكهف، إنه خارج خلة بين الشأم والعراق، فعاث يمينًا، وعاث شِمالًا، يا عباد الله، فاثبتوا**»، قلنا: يا رسول الله، وما لُبْثُه في الأرض؟ قال: «**أربعون يومًا: يوم كسنة، ويوم كشهر، ويوم كجمعة، وسائر أيامه كأيامكم**»، قلنا: يا رسول الله، فذلك اليوم الذي كسنة أتكفينا فيه صلاة يوم؟ قال: «**لا، اقدُروا له قدره**»، قلنا: يا رسول الله، وما إسراعه في الأرض؟ قال: «**كالغيث استدبرته الريح، فيأتي على القوم فيَدْعوهم فيؤمنون به ويستجيبون له، فيأمر السماء فتمطر، والأرض فتنبت، فتروح عليهم سارحتهم أطول ما كانت ذُرًا، وأسبغه ضروعًا، وأمده خواصر، ثم يأتي القوم فيدعوهم، فيردون عليه قوله، فينصرف عنهم، فيصبحون ممحِلين ليس بأيديهم شيء من أموالهم، ويمر بالخربة فيقول لها: أخرجي كنوزك، فتتبعه كنوزها كيعاسيب النحل، ثم يدعو رجلًا ممتلئًا شبابًا، فيضربه بالسيف فيقطعه جزلتين، رمية الغرض، ثم يدعوه فيقبل ويتهلل وجهه يضحك، فبينما هو كذلك إذ بعث الله المسيح ابن مريم، فينزل عند المنارة البيضاء شرقي دمشق، بين مهرودتين، واضعًا كفَّيه على أجنحة ملَكين، إذا طأطأ رأسه قطر، وإذا رفعه تحدر منه جمان كاللؤلؤ، فلا يَحِلُّ لكافر يجد ريح نفسه إلا مات، ونفَسه ينتهي حيث ينتهي طرفه، فيطلبه حتى يدركه بباب لُدٍّ، فيقتله، ثم يأتي عيسى ابنَ مريم قومٌ قد عصمهم الله منه، فيمسح عن وجوههم، ويحدثهم بدرجاتهم في الجنة، فبينما هو كذلك إذ أوحى الله إلى عيسى: إني قد أخرجت عبادًا لي، لا يدانِ لأحد بقتالهم، فحرِّزْ عبادي إلى الطور، ويبعث الله يأجوج ومأجوج، وهم من كل حدب ينسلون، فيمر أوائلهم على بحيرة طبرية، فيشربون ما فيها، ويمر آخرهم فيقولون: لقد كان بهذه مرة ماء،**

ويحصر نبي الله عيسى وأصحابه، حتى يكون رأس الثور لأحدهم خيرًا من مائة دينار لأحدكم اليوم، فيرغب نبي الله عيسى وأصحابه، فيرسل الله عليهم النَّغَفَ في رقابهم، فيصبحون فَرْسَى كموتِ نفسٍ واحدة، ثم يهبط نبي الله عيسى وأصحابه إلى الأرض، فلا يجدون في الأرض موضع شبر إلا ملأه زهَمُهم ونَتْنُهم، فيرغب نبي الله عيسى وأصحابه إلى الله، فيرسل الله طيرًا كأعناق البخت، فتحملهم فتطرحهم حيث شاء الله، ثم يرسل الله مطرًا لا يكُنُّ منه بيت مدر ولا وبر، فيغسل الأرض حتى يتركها كالزلفة، ثم يقال للأرض: أنبتي ثمرتك، ورُدِّي بركتك، فيومئذ تأكل العصابة من الرمانة، ويستظلون بقحفها، ويبارك في الرِّسْلِ، حتى إن اللقحة من الإبل لتكفي الفئام من الناس، واللقحة من البقر لتكفي القبيلة من الناس، واللقحة من الغنم لتكفي الفخذ من الناس، فبينما هم كذلك إذ بعث الله ريحًا طيبة، فتأخذهم تحت آباطهم، فتقبض رُوحَ كل مؤمن وكل مسلم، ويبقى شرار الناس، يتهارجون فيها تهارُجَ الحُمُر، فعليهم تقوم الساعة»(١).

الطعن الوارد على الحديث:

طعن صلاح الدين الإدلبي في سند هذا الحديث، فقال: «يحيى بن جابر الطائي: وثَّقه العِجْلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وهما من المتساهلين، وروى له مسلم هذا الحديث الواحد، وقال أبو حاتم: صالح الحديث. فهو صدوق فيه لِين. عبد الرحمٰن بن جبير بن نفير: وثَّقه أبو زرعه والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال محمد بن سعد: كان ثقة، وبعض الناس يستنكر حديثه. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. فهو ثقة فيه لِين. فهذا إسناد ليِّنٌ»(٢).

ثم ذكر له شاهدين من حديث أوس بن أوس وكيسان، وأورد بعض الروايات الواردة عن كعب الأحبار في نزول عيسى عليه السلام، ثم قال: «حديث النواس بن سمعان سنده ليِّن، وشاهداه: أحدهما: معلول، والآخر: ضعيف جدًّا، فلا يتقوى بهما، فهذا الحديث مما يُتوقف فيه، ولعله مما تلقاه الرواة عن كعب الأحبار، والله أعلم»(٣).

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٩٣٧).
(٢) أحاديث فضائل الشام، صلاح الدين الإدلبي (٥٤).
(٣) المصدر السابق (٥٦).

ويقول خليل إقبال: إن التركيز على جعلِ الدجال من اليهود يمكن إرجاعه إلى التأثير المباشر للمواقف والمفاهيم التي أتى بها المسيحيون الذين اعتنقوا الإسلام[١].

ويعلق على ذكرِ مدة مكوث الدجال الواردة في الحديث، فيقول: «في الحديث يظهر تحديد الوقت بأربعين، وفي النبوءات اليهودية والمسيحية تظهر مشكلة التوقيت نفسها»[٢].

وزعم بعض أصحاب دعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات أن الحديث يتضمن عناصرَ مأخوذة من الإنجيل والتوراة، فقد نشأت عقيدة عودة المسيح عيسى عليه السلام في الحديث بفعل تأثُّرِ المسلمين ببعض الاعتقادات المسيحية واليهودية في المسيح الذي يعود ليشهد على الناس، ويؤمِن به جميع الخلق[٣]، وأن صورة الدجال في الحديث ليست إلا أنموذجًا لإبليس الذي تصارع معه عيسى عليه السلام، وغيره من الأنبياء، وعلى هذا فليست فكرة عودة المسيح للقضاء على الدجال خاصة بالحديث النبوي[٤].

حديث «بَيْنا أنا نائم رأيتني أطوف بالكعبة، فإذا رجل آدم، سبط الشعر»:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «**بَيْنا أنا نائم رأيتني أطوف بالكعبة، فإذا رجل آدم، سبط الشعر، بين رجُلَين، ينطف رأسه ماء، فقلت: من هذا؟ قالوا: ابن مريم، فذهبت ألتفت فإذا رجل أحمر جسيم، جعد الرأس، أعور العين اليمنى، كأن عينه عنبة طافية، قلت: من هذا؟ قالوا: هذا الدجال، أقرب الناسِ به شبَهًا ابنُ قطَنٍ**»، وابن قطن: رجل من بني المصطلق من خزاعة»[٥].

---

(١) The Jewish and Christian influences of Eschatological Imagery of Sahih Muslim, p.48.

(٢) المصدر السابق (٤٦).

(٣) المسيحية في الأحاديث النبوية (٤٤، ٧٣)، وانظر: دين السلطان (١٥٥)، والتأثير المسيحي في تفسير القرآن، مصطفى بو هندي (١٩١)، وصحيح البخاري رؤية معاصرة (٩٨) و(١١٢ ـ ١١٦).

(٤) المسيحية في الأحاديث النبوية (٤١)، وانظر: الإسلام، هنري ماسيه (١٤٤ ـ ١٤٧). فبعد أن تكلم عن عودة المسيح وظهور الدجال وبعض مشاهد القيامة، قال: «والخلاصة، فإن كلَّ هذا مشتقٌّ من الأساطير اليهودية».

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٠٢٦)، ومسلم في «صحيحه» (١٦٩).

الطعن الوارد على الحديث:

يقول تايلور: «القول بأن المسيح الدجال أعور العين هي مقولة مذكورة أصلًا في كتاب المدراش، حيث وُصف فيه المسيح الدجال بأنه أصلع الرأس، إحدى عينيه صغيرة، والأخرى كبيرة»(١).

حديث «إني لأُنذِركموه، وما من نبي إلا أنذَرَه قومه»:

عن ابن عمر رضي الله عنهما: «قام رسول الله ﷺ في الناس، فأثنى على الله بما هو أهله، ثم ذكر الدجال، فقال: «**إني لأُنذِركموه، وما من نبي إلا أنذَرَه قومه، لقد أنذر نوح قومه، ولكني أقول لكم فيه قولًا لم يقله نبي لقومه: تعلمون أنه أعور، وأن الله ليس بأعور**»(٢).

الطعن الوارد على الحديث:

زعم نيازي أن النصيحة الواردة في الحديث موجهة للمسيحيين في الأصل، وليس للمسلمين؛ فليس في القرآن أي ذكر أو إشارة إلى أن الله تعالى أعوَرُ، أو صحيح العين، أو أن له عينًا مادية مثل أعيننا، وفي الإنجيل: «فإن قال لكم أحد عندئذٍ: ها إن المسيح هنا أو هناك، فلا تصدقوا، فسوف يبرز أكثر من مسيح دجال ونبي دجال، ويقدمون آيات عظيمة وأعاجيب؛ ليضللوا حتى المختارين لو استطاعوا»(٣).

حديث «ليوشِكَنَّ أن ينزل فيكم ابن مريم»:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**والذي نفسي بيده، ليوشكن أن ينزل فيكم ابنُ مريم حكَمًا مقسِطًا، فيَكسِر الصليب، ويقتل الخِنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد**»(٤).

الطعن الوارد على الحديث:

زعم روبسون أن بعض ملامح عيسى عليه السلام الواردة في الحديث مستعارة من

---

(١) Al-Bukhari and the Aggadah, p. 202.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٣٣٧).

(٣) دين السلطان (٣٥١).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٢٢٢)، ومسلم في «صحيحه» (١٥٥).

سفر أشعياء[١].

وذهب رشيد رضا إلى أن نزول عيسى هي عقيدة أكثر النصارى، وقد أُدخِلت بين المسلمين عن طريق كعب الأحبار، ووهب بن منبِّه[٢].

ويزعُمُ عبد الرزاق الدغري تأثُّرَ نص هذا الحديث بما تصوره العقيدة الشعبية المسيحية القائمة على الخلاص عن طريق عودة المسيح المنتظر[٣].

أما خليل إقبال فعزا نزول المسيح ووضعه للجزية إلى إنجيل متى ومرقس ويوحنا، أما كسر الصليب وقتل الخِنزير فلما لم يجد ما يمكن عزوها إليه في تلك المصادر، قال: «يبدو أنها تفسيرات إسلامية»[٤].

المناقشة:

دلت الأحاديث السابقة على مسألتين من أهم مسائل الإيمان؛ **هما:**

الإيمان بخروج الدجال الذي حذر منه النبي ﷺ أُمَّتَه، وذكر لهم أوصافه، وأن خروجه من أعظم الفتن التي تكون قبل قيام الساعة.

الإيمان بنزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان، وأن نزوله بعد خروج الدجال، فيقتله بباب لُدٍّ.

وهاتان المسألتان مما تواترت به الأخبارُ الصحيحة عن رسول الله ﷺ؛ ولذا درج أهل العلم على عدِّ الإيمان بها من جُمَلِ عقائدهم[٥]، وأجمعوا على وجوب الإيمان بها[٦].

قال الإمام أحمد: «أصول السُّنَّة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب

---

(١) The Material of Tradition II, P.259.

(٢) مجلة المنار (٢٨/ ٧٥٦). وقد أشار إلى هذا فان فلوتن في السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أمية (١٥٩ وما بعدها).

(٣) المسيحية في الأحاديث النبوية (١٩٢).

(٤) The Jewish and Christian influences of Eschatological Imagery of Sahih Muslim. P. 31.

(٥) انظر على سبيل المثال: شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (١/ ١٨٥) و(٧/ ١٢٩٤)، الإيمان لابن منده (٢/ ٩٣٢، ٩٥٨)، الشريعة للآجري (٣/ ١٣٠١، ١٣٢٠)، عقيدة عبد الغني المقدسي (٩٤).

(٦) ذكره الأشعري في رسالته إلى أهل الثغر بباب الأبواب (١٦٦).

رسول الله ﷺ، والاقتداء بهم. . . والإيمان أن المسيحَ الدجال خارجٌ، مكتوب بين عينيه: كافر، والأحاديث التي جاءت فيه، والإيمان بأن ذلك كائن، وأن عيسى ابن مريم ينزل فيقتله بباب لُدٍّ»[(١)].

وقال الإمام الطحاوي: «ونؤمن بأشراط الساعة؛ منها: خروج الدجال، ونزول عيسى ابن مريم عليه السلام من السماء»[(٢)].

وقال شارح الطحاوية بعد ذكره لعدد من الأحاديث الواردة في الباب: «وأحاديث الدجال، وعيسى ابن مريم عليه السلام، ينزل من السماء ويقتله، ويخرج يأجوج ومأجوج في أيامه بعد قتله الدجال، فيهلكهم الله أجمعين في ليلة واحدة ببركة دعائه عليهم: يضيق هذا المختصَرُ عن بسطها»[(٣)].

وقال القرطبي: «والذي يجب الإيمان به: أنه لا بد من خروج الدجال يدَّعي الإلٰهية، وأنه كذَّاب أعور؛ كما جاء في الأحاديث الصحيحة الكثيرة التي قد حصَّلتْ لمن عاناها العلمَ القطعي بذلك»[(٤)].

ولِعِظَم فتنة المسيح الدجال، أخبر النبي ﷺ بخروجه، ونعَتَه لأصحابه، ووصَفه لهم وصفًا دقيقًا، وحذَّر منه، وأرشد أمته إلى ما يعصمهم من فتنته.

هذا، ولم يكن أصحاب دعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات بأول من طعن في هذه الأحاديث الصحيحة؛ بل سبقهم إلى ذلك بعضُ الجهمية والخوارج والمعتزلة، فأنكروا خروجَ الدجال ونزول عيسى عليه السلام، وردُّوا الأحاديث الثابتة فيها.

قال ابن كثير: «وقد أنكرت طوائف كثيرة من الخوارج والجهمية وبعض المعتزلة خروج الدجال بالكلية، وردُّوا الأحاديث الواردة فيه، فلم يصنعوا شيئًا، وخرجوا بذلك عن حيز العلماء؛ لردِّهم ما تواترت به الأخبار الصحيحة من غير وجهٍ عن رسول ﷺ»[(٥)].

وأما ما طعن به أصحاب هذه الدعوى على الأحاديث السابقة، **فإني أُجمِله في الآتي:**

---

(١) طبقات الحنابلة (١/ ٢٤١، ٢٤٣).
(٢) العقيدة الطحاوية مع شرحها، ابن أبي العز الحنفي (٥١٣).
(٣) المصدر السابق (٥١٤). (٤) المفهم (٧/ ٢٦٥).
(٥) النهاية في الفتن والملاحم (١/ ٨٤)، وانظر: إكمال المعلم (٨/ ٤٧٥).

طَعْنُ الإدلبي في سند حديث النواس بن سمعان، وقوله عن هذا الحديث: «لعله مما تلقَّاه الرواة عن كعب الأحبار».

ادعاء أن خروج الدجال من العقائد اليهودية التي تأثر بها الرواة؛ بدليل وجود خبر الدجال وبعض أوصافه في المصادر اليهودية كما وردت في الأحاديث، وأن اليهود ينتظرون خروج هذا الدجال.

ادعاء أن نزول المسيح من العقائد المسيحية التي تأثر بها رواة الأحاديث؛ بدليل وجود خبرِ نزول المسيح في المصادر المسيحية، ويَدْعونه المسيح المنتظر.

ويجاب عن ذلك بما يلي:

أولًا: أن حديث النواس بن سمعان أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٩٣٦)، و(٢٩٣٧)، وأبو داود في «سننه» (٤٣٢١)، والترمذي في «جامعه» (٢٢٤٠)، وابن ماجه في «سننه» (٤٠٧٥)، وأحمد في «مسنده» (١٧٩٠٤)، والنسائي في «الكبرى» (٧٩٧٠)، (١٠٧١٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٨١٥)، والحاكم في «مستدركه» (٨٦٠٣) من طرقٍ عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر، عن يحيى بن جابر الطائي، عن عبد الرحمٰن بن جبير بن نفير، عن أبيه، به، بمثله، وبنحوه مختصرًا ومطولًا، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر».

فلم ينفرد مسلمٌ بإخراج الحديث وتصحيحه، وللحديث شواهدُ عن عددٍ كبير من الصحابة.

وأما ما أُعِلَّ به الحديث من موافقته لِما رُوي عن كعب الأحبار: فهو من أشنع ما وقع فيه، وسيأتي بحث هذه المسألة في الفصل الأول من الباب الثالث إن شاء الله.

ثانيًا: أن إثبات ورود خبر الدجال في كتب السابقين من اليهود والنصارى مسألة لا تنهض للاستدلال بها على وجود الأثر العقدي لأهل الكتاب في المسلمين، أو تأثُّر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات؛ ذلك لأن النبي ﷺ نفسَه أخبر في سياق حديثه عن الدجال: أنه ما من نبي إلا وقد حذر قومه منه، فهو يخبر به، ويحذِّر منه، ويخبر أنه موجود في خبر مَن قبلنا، والنبي ﷺ لم يقرأ كتبهم، ولم يأخذ عن

أحد منهم ـ كما سبق تقرير ذلك[١] ـ؛ فدل ذلك على أنه تلقَّاه بالوحي، وأن إثبات هؤلاء لوجود خبر الدجال في أسفار السابقين دليلٌ على صدق النبي ﷺ، وليس دليلًا على ما ذهبوا إليه.

ثالثًا: أن هناك فروقًا عدة بين ورود خبر ظهور المسيح الدجال ونزول المسيح ابن مريم عليه السلام في آخر الزمان في الأحاديث النبوية الصحيحة، وبين ورود خبرهما في كتب السابقين المحرفة.

فالذي ينتظره اليهود يسمونه الماشيح، ومن صفاته: أنه مؤيَّد من عند الرب[٢]، وينتصر على أعداء اليهود[٣]، وتُذعِن له كل الملوك، وتسجد له الأمم[٤]، وسيكون ملكُه أبديًّا[٥]، فهو ـ كما يقول سِفر أشعيا (٩/ ٦) ـ: (يولَد لنا ولد، ونعطى ابنًا، وتكون الرياسة على كتفه، ويُدْعى اسمه عجيبًا مسيرًا إلهًا قديرًا أبًا أبديًّا رئيس السلام).

أما الذي ينتظره النصارى: فهو المسيح الذي يزعمون أنه المخلِّص؛ كما في إنجيل متى (٢٤/ ٤٣، ٤٤): (فاسهروا إذًا؛ لأنكم لا تعلمون أي يوم يأتي ربكم... لذلك كونوا أنتم أيضًا مستعدين، ففي الساعة التي لا تتوقعونها يأتي ابن الإنسان».

وبذا يتبين أن اليهود والنصارى حرَّفوا كلام أنبيائهم الذين أخبروهم بمجيء عيسى ابن مريم، وهو المسيح الحق، كما أخبروهم بمجيء المسيح الدجال في آخر الزمان، فما كان من اليهود إلا أن اختاروا المسيح الدجال، وكفروا بالمسيح عيسى ابن مريم، وأما النصارى فآمنوا بنزول عيسى آخر الزمان، لكن إيمانهم به بحسب عقائدهم الفاسدة في تأليه عيسى ابن مريم عليه السلام، وأنه ينزل آخرَ الزمان حكَمًا بين العباد.

فكل منهم يؤمن بمسيح يظهر آخر الزمان، يخلِّصهم وينصرهم، وتصبح لهم دولة، وليس هذا من شيء مما جاء في الأحاديث النبوية الصحيحة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فالمسلمون واليهود والنصارى ينتظرون

---

(١) انظر: المبحث الأول والثاني من الفصل الثاني في هذا الباب.
(٢) سفر أشعيا (٢٤/ ١).
(٣) سفر إرميا (١٦/ ٣٣).
(٤) المزامير (٧٢/ ١١).
(٥) سفر صموئيل الثاني (١٣/ ٧).

مسيحًا يجيء في آخر الزمان؛ فمسيح اليهود هو الدجال، ومسيح النصارى لا حقيقة له؛ فإنه عندهم إلٰه، وابن إلٰه، وخالق، ومُحْيي ومميت، فمسيحهم الذي ينتظرونه هو المصلوب المسمَّر، المكلل بالشوك بين اللصوص، المصفوع الذي هو مصفعة اليهود، وهو عندهم رب العالمين، وخالق السماوات والأرَضين.

ومسيح المسلمين الذي ينتظرونه هو عبد الله، ورسوله، ورُوحه، وكلمته ألقاها إلى مريم البتول، عيسى ابن مريم، أخو عبد الله ورسوله محمد بن عبد الله، فيُظهِر دِينَ الله وتوحيده، ويقتل أعداءه عُبَّادَ الصليب، الذين اتخذوه وأمَّه إلٰهينِ من دون الله، وأعداءه اليهود الذين رمَوْهُ وأمَّه بالعظائم؛ فهذا هو الذي ينتظره المسلمون»[١].

حديث قول الحبر: «إنا نجد أن الله يجعل السماوات على إصبَع»:

عن عبد الله بن مسعود ﷺ، قال: «جاء حبرٌ من الأحبار إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا محمد، إنَّا نجد أن الله يجعل السماوات على إصبَع، والأرَضين على إصبع، والشجر على إصبع، والماء والثرى على إصبع، وسائر الخلائق على إصبع، فيقول: أنا الملِكُ، فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه؛ تصديقًا لقول الحبر، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزمر: ٦٧]»[٢].

الطعن الوارد على الحديث:

زعم الأدهمي أن هذا الحديث من الإسرائيليات، فقال: «هذا الحديث يثبت أن لله أصابع أيضًا حتى تكتمل الصورة عند المشبِّهة؛ ولذا فإن ما قاله رسول الله ﷺ هنا - فيما أراه - لا تصديق فيه لقول الحبر، وإنما طَعْنٌ... وفي هذا الحديث نلاحظ: إعجاب بعض الرواة بالإسرائيليات، وإن كانت مما يُستغرب ويُستبعد عن الله؛ بل ويستهجن، تعالى عما يصفون»[٣].

---

(١) هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى (٢/ ٤٢٤).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٨١١)، ومسلم في «صحيحه» (٢٧٨٦).

(٣) قراءة في منهج البخاري ومسلم (٢٩٢، ٢٩٣)، وانظر طعن صالح أبي بكر في الحديث: الأضواء القرآنية (٣١٧).

وزعم حسين الهرساوي أن البخاري في هذا الحديث يروي تصديق النبي ﷺ لعقيدة أحبار اليهود في الله ﷻ[1].

المناقشة:

الذي يظهر أن القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات لديهم إشكال مع أي حديث يتضمن شيئًا من صفات الله تعالى؛ فكل حديث يتضمن خبرًا عن صفات الله يلحقونه بعقائد اليهود المجسِّمة والمشبِّهة[2].

أما في هذا الحديث، فإن الخطأ عندهم نشأ من أمور:

١ ـ أن الحديث ورد بصيغة إخبار اليهودي للنبي ﷺ، وإقرار النبي ﷺ له، فزعموا أنه مجرد إخبار من اليهودي، وأن النبي ﷺ لم يُقِرَّه على قوله.

٢ ـ أنه أثبت صفة الأصابع لله تعالى، وهم يرون أن في هذا تجسيمًا وتشبيهًا لله بخَلقه.

٣ ـ أن النبي ﷺ ضَحِك، وتلا قول الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، ففسَّروا ضَحِكَ النبي ﷺ بالإنكار.

وللجواب عن هذا يقال:

١ ـ أما إخبار الحبر للنبي ﷺ، فهو من الصدق الذي عندهم، وقد عَلِمه النبي ﷺ بالوحيِ من ربه، فلما أخبره بما يوافق ما يعلمه من الحق، أقَرَّه على قوله، وهذا كإقراره لليهوديتين اللتين أخبرتا عائشة ﵂ بعذاب القبر، وإقراره لليهودي الذي أخبره بنُزُلِ أهل الجنة، وإخبار تميم الداري له بخبر الدجال وإقراره له.

٢ ـ وأما إثبات صفة الأصابع لله تعالى، فليس فيه تجسيم ولا تشبيه لله بخلقه كما زعم هؤلاء؛ بل إن من هذه الصفات ما أثبته الله لنفسه بالقرآن، فقال تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وقال تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ۝٣٩﴾ [طه: ٣٩]، ويقال فيما ورد في الأحاديث الصحيحة ما يقال فيما ورد في القرآن؛ بأن نُثبِتَ لله ﷻ ما أثبته لنفسه، أو أثبته له نبيّه ﷺ، دون تشبيه أو تحريف أو تأويل؛ وهذا هو

(١) الإمام البخاري وصحيحه الجامع (٢٧٠).

(٢) ومن أمثلة ذلك: طعنُهم في حديث «**خلَق الله آدم على صورته**»، وقد سبق الكلامُ عليه في المبحث الأول من الفصل الأول من هذا الباب.

مذهب أهل السُّنة والجماعة، لا يفرقون بين ما جاء في آيات القرآن وما جاء في الأخبار الثابتة عن رسول الله.

٣ ـ أما ضحك النبي ﷺ، فإنه كما قال الراوي «تصديقًا للحبر»؛ ذلك أنه لا يمكن أن يُفهَم من ضحكه ﷺ غيرُ هذا، فليس من سمت النبي ﷺ ولا من خُلُقه أنه يتبسم ـ فضلًا عن أن يضحك ـ في موطنٍ يُتطاول فيه على الله ﷻ! بل إن ما عُرِف من خُلقه ﷺ أنه في مثل ذلك يَغضَب حتى تَحمرَّ وجنتاه ﷺ، وهذا ما فَهِمه المحدثون وشُرَّاح الحديث.

فقد أخرج ابن خزيمة هذا الحديث، وبوب له بقوله: «باب ذكر إمساك الله تبارك وتعالى اسمه وجلَّ ثناؤه السماوات والأرض وما عليها على أصابعه، جلَّ ربنا عن أن تكون أصابعُه كأصابع خَلقه، وعن أن يُشبِه شيءٌ من صفات ذاته صفاتِ خَلقه»، ثم قال: «وقد أجلَّ اللهُ قدرَ نبيّه ﷺ عن أن يوصف الخالقُ البارئ بحضرته بما ليس من صفاته، فيسمعه فيضحك عنده، ويجعل بدل وجوب النكير والغضب على المتكلم به ضَحِكًا تبدو نواجذه، تصديقًا وتعجبًا لقائله، لا يصف النبيَّ ﷺ بهذه الصفةِ مؤمنٌ مصدق برسالته»[1].

وقال ابن حجر: «ولو كان الأمر على خلاف ما فهمه الراوي بالظن، لَلَزِم منه تقرير النبي ﷺ على الباطل، وسكوته عن الإنكار، وحاشا لله من ذلك»[2].

٤ ـ أن هذا الذي ذهب إليه الطاعنون ليس بدعًا من قولهم؛ بل هو خطأ قديم، فأخذوه على طريقتهم في أخذ ما يوافق أهواءهم من الأقوال، وترك ما عداها، أو الاستخفاف بها[3]، فهذا القول نقله النووي عن القاضي عياض عن بعض المتكلمين، ولم يوافقهم عليه، فقال: «ظاهر الحديث: أن النبي ﷺ صدَّقَ الحبر في قوله: إن الله تعالى يقبض السماوات والأرَضين والمخلوقات بالأصابع، ثم قرأ الآية التي فيها الإشارة إلى نحو ما يقول، قال القاضي: وقال بعض المتكلمين: ليس

---

(١) التوحيد (١/ ١٧٨). (٢) الفتح (١٣/ ٣٩٩).

(٣) أشار الأدهميُّ في طعنه في هذا الحديث إلى ما نقله النووي عن القاضي عياض عن بعض المتكلمين، وأورده دون أن يذكر تعقُّب النووي، موهمًا إقرار النووي لهذا القول، وقد سبقت الإشارة إلى هذا في المبحث التاسع من الفصل الثاني في الباب الأول عند الكلام على أساليبهم في الاستدلال.

ضحكه ﷺ وتعجُّبه وتلاوته الآيةَ تصديقًا للحبر؛ بل هو رد لقوله، وإنكار وتعجُّب من سوء اعتقاده؛ فإن مذهب اليهود التجسيم، ففَهِم منه ذلك، وقوله: «تصديقًا له» إنما هو من كلام الراوي على ما فَهِم، والأول أظهر»[١]، وذهب إليه القرطبي[٢]، وتعقَّبه ابن حجر فردَّ قوله، وقال: «لِما فيه من الطعن على ثقات الرواة، ورد الأخبار الثابتة»[٣].

حديث «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة»:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «**ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، يقول: مَن يَدْعوني فأستجيبَ له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟**»[٤].

الطعن الوارد على الحديث:

يقول نيازي: «واضع هذا الحديث وضعه وهو يقلد التوراة؛ لأنه في التوراة يتنزل الله كل يوم، ويبقى في شكل غمامة تظلل بني إسرائيل، ويرافقهم ربهم في الصحراء، وفي الحروب، أو ينصبون له خيمة كبيرة فيتنزل منها، كما يقولون عنه: (الرب وربنا)، بينما يقول القرآن عنه: (الله)، ولا يقول عنه: (الرب) إلا في حالات خاصة»[٥].

ثم طعن نيازي في الحديث بمطعن آخر، أردفه بطعنه الأول، فزعَمَ أن واضع هذا الحديث كان يظن أنه بمجرد حصول الليل في مدينته فإنه يكون كذلك في كل بقاع الأرض، وهذا ما أثبت العلم الحديث بطلانه، وبحسب هذا المبدأ، فإذا كان الله يتنزل كل ليلة إلى السماء الدنيا، وجب أن يتنزل في اللحظة التي بعدها في

---

(١) شرح النووي (١٧/ ٢٧١).

(٢) المفهم (٧/ ٣٨٩، ٣٩٠). وموقفُ القرطبي رحمه الله من هذا الحديث ناشئٌ عن منهجه في الصفات، وموقفه من ظواهر النصوص. انظر: مسائل العقيدة في كتابي المعلم والمازري في شرحيهما لصحيح مسلم، عبد الله الرميان (٣٥٠)، رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى، عام ١٤٢١هـ.

(٣) الفتح (١٣/ ٣٩٩).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١١٤٥)، ومسلم في «صحيحه» (٧٥٨).

(٥) دين السلطان (٢٧٥).

بلد آخر! وهكذا يبقى متنزلًا على كل بقاع الأرض دون توقف. كل هذه الأمور كانت غائبة عن ذهن واضع الحديث، كما كانت غائبةً عن ذهن أساتذته من أهل الكتاب[(١)].

ويزعم محمد الحلو أن هذا الحديث إحدى روايات التجسيم والتشبيه اليهودية التي أدخلها كعب الأحبار في الحديث النبوي[(٢)].

المناقشة:

هذا الحديث من أحاديث الصفات التي ضَلَّ فيها بعض القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات، فزعموا أنه من الإسرائيليات المتضمنة للتشبيه والتجسيم، على عادتهم في ردِّ أحاديث الصفات، ورميِها بالتشبيه والتجسيم المعروفَيْنِ من عقائد اليهود.

والكلام على هذا الحديث ليس بأمرٍ مستحدَث جاء به هؤلاء؛ بل قد تُكُلِّم فيه قديمًا، إلا أن الفَرق بين أولئك وبين هؤلاء أنه لم يقل أحدٌ من أولئك القدماء: إن الحديث منقول عن اليهود والنصارى، أو إنه من الإسرائيليات التي دخلت في الأحاديث الصحيحة، وإنما كل إشكالاتهم كانت تدور فيما يتعلق بالنفي والإثبات في باب الصفات، ولهم مع هذا الحديث **موقفان**:

الأول: إثبات الحديث وتأويل معناه، فأوّلوا النزول إما تأويلًا معنويًّا؛ كقولهم: ينزل أمرُه ورحمته ولطفه، وإما تأويلًا حسيًّا؛ كقولهم: يأمر ملَكًا ينزل[(٣)].

الثاني: إنكار صحة الحديث، وردُّه[(٤)].

والحقُّ أن صفة النزول الواردة في هذا الحديث من الصفات الفعلية الثابتة لله تعالى، بالنقل المتواتر، وبإجماع أهل السُّنة والجماعة[(٥)].

---

(١) المصدر السابق (٢٧٥، ٢٧٦).

(٢) تاريخ الحديث النبوي بين سلطة النص ونص السلطة (ص٢٥٥ ـ ٢٥٨).

(٣) انظر: نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢١٤)، شرح النووي على مسلم (٦/ ٣٧٦)، المفهم (٢/ ٣٨٦)، شرح حديث النزول (٤).

(٤) انظر: فتح الباري (٣/ ٣٠).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٣٢٢)، جامع الرسائل (٢/ ٢٦)، التمهيد (٧/ ١٢٨)، العلو للعلي الغفار، الذهبي (١٠٠).

فأهل السُّنَّة والجماعة يُقِرُّون بأن الله تعالى ينزل إلى السماء الدنيا كل ليلة في ثلث الليل الآخِر، نزولًا يليق بجلاله وعظمته، من غير تشبيه له بنزول المخلوقين، ولا تكييف، ولا تمثيل.

قال ابن تيمية: «قال أبو عثمان الصابوني: فلما صح خبرُ النزول عن رسول الله ﷺ، أقَرَّ به أهل السُّنة، وقَبِلوا الخبر، وأثبتوا النزول على ما قاله رسول الله ﷺ، ولم يعتقدوا تشبيهًا له بنزول خَلقه، وعَلِموا وعرَفوا وتحققوا واعتقدوا أن صفات الرب تبارك وتعالى لا تُشبِه صفات الخلق، كما أن ذاته لا تشبه ذوات الخلق، تعالى الله عما يقول المشبِّهة والمعطلة علوًّا كبيرًا، ولعَنهم لعنًا كثيرًا»[1].

وقال ابن عبد البر: «وقول رسول الله ﷺ: «**ينزل ربنا إلى السماء الدنيا**» عندهم مثلُ قول الله ﷻ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ومثل قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]، كلهم يقول: ينزل ويتجلى ويجيء بلا كيف، لا يقولون: كيف يجيء؟ وكيف يتجلى؟ وكيف ينزل؟ ولا من أين جاء؟ ولا من أين تجلى؟ ولا من أين ينزل؟ لأنه ليس كشيء من خَلقه، وتعالى عن الأشياء، ولا شريك له، وفي قول الله ﷻ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣] دلالةٌ واضحة أنه لم يكن قبل ذلك متجليًا للجبل، وفي ذلك ما يفسر معنى حديثِ التنزيل»[2].

وما زعمه نيازي من أن لفظ (الرب وربنا) مأخوذ عن التوراة، وأن هذا اللفظ لا يأتي في القرآن، فقد جرى فيه على عادته التي يفصح فيها عن جهلِه الصارخ بالقرآن؛ لأن آيات القرآن تزخر بهذه الكلمة على تنوُّع اشتقاقاتها؛ فلفظ (ربنا) فقط، وهو الوارد في الحديث، قد ورد في القرآن أكثر من أربعين ومائة مرة! هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فإن الحديث ورد في إحدى رواياته بلفظ: «**ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يمضي ثلث الليل الأول...**»[3]؛ وهذا دليل آخرُ على ما يتمتع به نيازي من جهل يَعِزُّ نظيره.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢٧).
(٢) التمهيد (٧/ ١٥٣).
(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٧٥٨).

وأما الإشكال الآخر الذي أورده نيازي، فقد رد شيخ الإسلام على من قال بمثل قوله، فقال: «وهذا إنما قالوه لتخيُّلِهم من نزوله ما يتخيلونه من نزول أحدهم؛ وهذا عين التمثيل، ثم إنهم بعد ذلك جعلوه كالواحد العاجز منهم الذي لا يمكنه أن يجمع من الأفعال ما يَعجِز غيره عن جمعه، وقد جاءت الأحاديث بأنه يحاسب خلقه يوم القيامة، كل منهم يراه مخليًا به، يتجلى ويناجيه، لا يرى أنه متخليًا لغيره، ولا مخاطبًا لغيره»[١].

والحاصل: أن هذا الحديث وغيره من أحاديث الصفات الثابتة عن النبي ﷺ ليس فيها شيء من التجسيم، ولا تشبيه الله بخلقه، الذي ادعاه الطاعنون، وأهل الحق أبعد ما يكونون عمَّا يدَّعيه هؤلاء، وإنما هم الذين وقعوا في التشبيه والتجسيم حينما عطَّلوا صفات الله تعالى، ولم يروا سبيلًا لإثباتها إلا بتشبيهه بخلقه، وفي ذلك يقول الإمام الدارمي: «أما قولك: «إن كيفية هذه الصفات وتشبيهها بما هو موجود في الخلق خطأ»، فإنا لا نقول: إنه خطأ كما قلت؛ بل هو عندنا كفر! ونحن لكيفيتها وتشبيهِها بما هو موجود في الخلق أشدُّ أنَفًا منكم، غيرَ أنا كما لا نشبهها ولا نكيِّفها، لا نكفُرُ بها ولا نُكذِّب، ولا نُبطِلها بتأويل الضلال»[٢].

حديث «نخس الشيطان»:

عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**ما من مولود يولد إلا نخسه**[٣] **الشيطان، فيستهل صارخًا من نخسة الشيطان، إلا ابن مريم وأمه**»[٤].

الطعن الوارد على الحديث:

يقول روبسون: «ومن ضمن ما قيل، وذُكر عن نبي الله عيسى وأمه مريم هو أنهما الطفلان الوحيدان اللذان لم يلمسهما الشيطان عندما وُلدا. وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على تأثير المذهب المسيحي للخطيئة الأصلية التي قيل: إنها ساعدت إلى حدٍّ ما في الحِفاظ على عيسى وأمّه من لمس الشيطان. ويُصِرُّ مسلمو هذا العصر على أن الإسلام لا يقوم بتعليم (الخطيئة الأصلية)، ولكن إذا ما نظرنا

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٤/ ٥٥). (٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢١٩).
(٣) أصل النَّخْس: الدفع والحركة. النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٣٢).
(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٤٣١)، ومسلم في «صحيحه» (٢٣٦٦).

إلى كتاب صحيح البخاري ومسلم، سنجد أن هناك بالفعل أحاديث تنص على أن الإسلام يقوم بتعليم (الخطيئة الأصلية)»[(١)].

وقال أبو رية: «ومن المسيحيّات في الحديث: ما رواه البخاري عن أبي هريرة»[(٢)]، وذكر هذا الحديث، ثم قال في الحاشية: «اتكأ المسيحيون على هذا الحديث في إثبات عقيدتين من عقائدهم؛ **أولاهما**: أن البشر جميعًا قد سقطوا في الخطيئة واقتراف الآثام إلا عيسى ابن مريم، الذي ارتفع عن طبقة البشر، **والأخرى**: نزول عيسى ابن مريم من السماء إلى الأرض ليحكُمَ بين الناس ويجازيهم»، ثم نقل كلامًا طويلًا لأحد القساوسة المسيحيين في هذا المعنى الذي أورده، ثم عقَّب أبو رية على ذلك بقوله: «ومن العجيب أن يصرِّحَ أبو هريرة في حديثي البخاري بطعن الشيطان ونزول عيسى أنه سمعهما من النبي [ﷺ]... وهكذا يبث راويتنا المكثار من الأحاديث بين الناس ما يكون مشكلات في ديننا، وحُجَجًا لتأييد عقائد غيرنا»[(٣)].

المناقشة:

بالنظر فيما طُعِن به في هذا الحديث، يتبين أن منشأ الإشكال عندهم في أمرين: **الأول**: عدم إدراك مفهوم (الخطيئة الأصلية) عند النصارى. **والثاني**: عدم فهم معنى الحديث، والمراد من (الحفاظ من النخس) الوارد فيه.

وعلى هذا سأبيّن أولًا مفهوم الخطيئة الأصلية كما هو عند النصارى، ثم أبين المراد من الحديث.

مفهوم الخطيئة الأصلية عند النصارى[(٤)]: يراد به أن آدم وحواء ـ عليهما السلام ـ عندما اقترفا الخطيئة، وعصيَا الله، تغيَّرتْ طبيعتهما من الطبيعة النقية إلى الطبيعة الفاسدة ذات النزعة الشريرة، فانتقلت هذه النزعة وهذه الطبيعة إلى نسلهما، وهكذا شَمِلت الخطيئة الأولى كلَّ الجنس البشري، فأصبح كل جسدٍ خاطئًا، فاحتِيجَ حينئذٍ للتطهير

(١) The Material of Tradition II, p. 257.
(٢) أضواء على السُّنَّة (١٥٨)، وانظر: المسيحية في الأحاديث النبوية (١٩٥).
(٣) المصدر السابق، هامش (١) من صفحة (١٥٩).
(٤) انظر: دائرة المعارف الكتابية، وليم وهبة بباوي، مادة خطية (٣/ ٢٧٢ ـ ٢٧٧)، والتجسد الإلهي، القمص بيشوي وديع (٢٥)، ومدخل إلى العقيدة المسيحية، كوستي بندلي (٥٨، ٦٧).

من هذه الخطيئة؛ فكانت فكرةُ الخلاص، التي تعني عندهم: أن يتجسد الإلٰه ـ تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا ـ في جسد المسيح، ثم تكون فكرة الفداء التي تخلِّصُ البشرية من آثار هذه الخطيئة، وفي هذا يقولون: (من أجل خلاصنا، نزل من السماء، وتجسد من رُوح القدس، ومن مريم العذراء، وتأنس وصلب، وتألم وقبر، وقام في اليوم الثالث على ما في الكتب المقدَّسة، وصَعِد إلى السماء، وجلس عن يمين الأب، وأيضًا سيأتي بمجده ليدين الأحياء والأموات)[١].

أما الحديث فمعناه ظاهرٌ؛ وهو: أن الله حفظ مريم وابنها من نخس الشيطان الذي يكون عند الولادة، وهذه خَصيصة لمريم وابنها عليهما السلام، وفسَّر هذا التخصيص بعضُ العلماء[٢] بأنه استجابة الله لدعاء أم مريم في قول الله تعالى: ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ٣٦﴾ [آل عمران: ٣٦]، وهذا المعنى المراد من الحديث ليس فيه شيءٌ من مفهوم الخطيئة الأصلية عند النصارى.

ولا يُفهَم من هذا أن نخس الشيطان يلزم منه إضلالُ المنخوس وإغواؤه؛ فإنَّ ذلك ظنٌّ فاسد[٣]، ولا يعارض هذا الحديث ما ثبت من عصمة الأنبياء، ولا ما ثبت بالنصوص المتضافرة من القرآن والسُّنة أيضًا من تفضيل بعض الأنبياء على بعض، وأن محمدًا ﷺ هو أفضل الأنبياء، وقد بيَّنَ هذا ابنُ حجر رحمه الله، فقال: «الذي يقتضيه لفظُ الحديث لا إشكال في معناه، ولا مخالفة لِما ثبت من عصمة الأنبياء؛ بل ظاهر الخبر أن إبليس ممكَّن من مسِّ كل مولود عند ولادته، لكن مَن كان من عباد الله المخلصين لم يضُرَّه ذلك المس أصلًا، واستثنى من المخلصين مريم وابنها، فإنه ذهب يمس على عادته، فحِيلَ بينه وبين ذلك، فهذا وجه الاختصاص، ولا يلزم منه تسلُّطه على غيرهما من المخلصين»[٤].

كما لا يقتضي معنى الحديث أن من لم يمسه الشيطان فهو أفضَلُ ممن مسه على الإطلاق؛ بل إن «الفضل الذي يعتد كمالًا تامًّا للإنسان هو ما كان بسعيِه واجتهاده، ومِن هنا كان فضل الخليلينِ إبراهيم ومحمد عليهما وعلى سائر الأنبياء الصلاة والسلام.

---

(١) الجواب الصحيح (٣/ ٢٢٨).
(٢) انظر: المفهم (٦/ ١٧٧).
(٣) المفهم (٦/ ١٧٨).
(٤) الفتح (٨/ ٢١٢).

أما طعنُ الشيطان بيده، فليس من شأنه أن يثابَ العبدُ على سلامته منه، ولا أن يعاقب على وقوعه له؛ بل إن كان من شأنه أن يُورِث في نفس الإنسان استعدادًا ما لوسوسته، فالذي يناله ذلك، ثم يجاهد بسعيه، ويخالف الشيطان ويتغلَّبُ عليه: أَوْلى بالفضل ممن لم يَنَلْه»[1].

وما أشار له روبسون بقوله: «ويُصِرُّ مسلمو هذا العصر على أن الإسلام لا يقوم بتعليم (الخطيئة الأصلية)»: فالذي يظهر أنه يقصد قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الإسراء: ١٥]، فيُقال: نعم، لا يُقِرُّ الإسلام مبدأ الخطيئة الأصلية الفاسد، ولا تأثم نفسٌ إلا بما عملت، ولا تؤخذ إلا بجريرة نفسها، ولكن من دعا إلى ضلالة، فعليه إثمُها، وإثم مَن عَمِل بها، وهذا يقابله أن من دعا إلى هدًى، فله أجره، وأجر من عمل به، وهذا المعنى الكليُّ لا يعارِضه معنى حديث «نخس الشيطان»؛ كما تقرر آنفًا.

وعليه، فليس في صحيح البخاري ولا في صحيح مسلم ولا في الإسلام أصلًا ما يؤيد معنى الخطيئةِ الأصلية كما زعم روبسون وغيره.

هذا، وقد استند أبو رية في طعنه في هذا الحديث ـ على عادته في ذكر ما يؤيد قوله وتركِ ما عداه من الأقوال ـ إلى ما ورد عن الزمخشري والرازي في كلامهما على هذا الحديث[2].

أما الزمخشري، فقال: «وما يروى من الحديث: «**ما من مولود يولد إلا والشيطان يمسُّه حين يولد، فيستهِلُّ صارخًا من مس الشيطان إياه، إلا مريمَ وابنها**»: فالله أعلم بصحته، فإن صح، فمعناه: أن كل مولود يطمع الشيطان في إغوائه، إلا مريمَ وابنها؛ فإنهما كانا معصومين، وكذلك كل من كان في صفتهما؛ كقوله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [ص: ٨٢، ٨٣]، واستهلاله

---

(١) الأنوار الكاشفة (١٨٨).

(٢) استند أبو رية في نقله لهذين القولين إلى ما نقله ابن حجر ـ في الفتح ـ عنهما، ومع أن ابن حجر ﷺ ذكر القولين وعقَّبَ عليهما وأجاب عنهما، فإن أبا رية ـ على طريقته في بترِ النصوص حسب ما يوافق هواه ـ لم يذكُرْ تعقُّبَ ابن حجر عليهما؛ ليوهِمَ القارئ أن ابن حجر موافق لهما. وقد بينتُ هذا الخلطَ عند أبي رية في المبحث التاسع من الفصل الثاني من الباب الأول.

صارخًا من مسه تخييلٌ وتصوير لطمعه فيه، كأنه يمسه ويضرب بيده عليه، ويقول: هذا ممن أغويه... وأما حقيقة المس والنخس ـ كما يتوهم أهل الحشوِ ـ فكلَّا، ولو سُلِّط إبليس على الناس ينخسهم، لامتلأت الدنيا صراخًا وعياطًا مما يبلونا به من نخسِه»(١).

فالزمخشري هنا شكك في صحة الحديث أولًا ـ مع أن الحديث في الصحيحين ـ، ثم على فرضِ صحة الحديث عنده، أوَّل معناه، وصرفه عن ظاهره على طريقة أهل الاعتزال، وقد أجاب عنه ابن حجر بما سبق ذكره، وبقوله: «وأما قوله: «لو ملك إبليس إلخ»، فلا يلزم من كونه جعَلَ له ذلك عند ابتداء الوضع أن يستمرَّ ذلك في حق كل أحد»(٢).

وأما الرازي، فقد ذكر الحديث، ثم نصَّ على طعن القاضي عبد الجبار في الحديث، وأنه خبر واحد على خلاف الدليل؛ فوجب ردُّه، ثم نقل عنه أوجُهَ ردِّ الحديث عنده، ثم قال الرازي: «واعلم أن هذه الوجوهَ محتملة، وبأمثالها لا يجوز دفعُ الخبر، والله أعلم»(٣).

فالحاصل: أن الحديث صحيح لا مِرية في صحته، فلم يستشكله ولم ينتقده أحد من أهل العلم، وليس لأبي رية سلفٌ في الطعن فيه إلا المستشرقون الكفرة الجُهَّال، وأهل الاعتزال والضلال.

حديث «قاتل الله يهودَ، حُرِّمتْ عليهم الشحوم»:

عن أبي هريرة ﵁؛ أن رسول الله ﷺ قال: **«قاتل الله يهودَ، حُرِّمتْ عليهم الشحوم، فباعوها، وأكلوا أثمانها»**(٤).

الطعن الوارد على الحديث:

زعم الأدهمي أن هذا الحديث يُثبِت المعرفةَ بتفصيلٍ فقهي في اليهودية إثر تبادل العلاقة الثقافية بين المسلمين واليهود؛ مما يدل على تأثُّر المسلمين بالثقافة اليهودية؛ وهذا أحد أسباب دخول الإسرائيليات في الحديث(٥).

---

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ٣٥٦، ٣٥٧).
(٢) الفتح (٨/ ٢١٢). (٣) مفاتيح الغيب (٨/ ٢٠٥).
(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٢٢٤)، ومسلم في «صحيحه» (١٥٨٣).
(٥) قراءة في منهج البخاري ومسلم (٢٥٠).

المناقشة:

ذكَر الله ﷻ في سورة الأنعام أمر تحريم شحوم الأنعام على اليهود الوارد في الحديث، فقال تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍۖ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍۚ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِبَغْيِهِمْۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿١٤٦﴾﴾ [الأنعام: ١٤٦].

فهل يجرؤ الأدهمي على القول في هذه الآية بما زعمه في الحديث الصحيح، أم يعترف أن هذه الآية وحيٌ من الله، وكذا الحديث الصحيح وحيٌ من الله تعالى لنبيِّه، ولا صلةَ للإسرائيليات به؟!

حديث «لولا بنو إسرائيل، لم يَخنَزِ اللحمُ»:

عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال النبي ﷺ: «**لولا بنو إسرائيل، لم يَخنَزِ**[١] **اللحم، ولولا حوَّاءُ، لم تخُنْ أنثى زوجَها الدهر**»[٢].

الطعن الوارد على الحديث:

زعم الأدهمي أن هذا الحديث يظهر فيه تأثُّر الرواة بالثقافة المسيحية التي كانت شائعة في أوروبا، والمتعلقة بنجاسة المرأة؛ ولذلك فهي تحمل مسؤولية الخطيئة في إغراء آدم للأكل من الشجرة المحرَّمة، كما نجد أيضًا في الرواية التوراتية أن المرأة تحمل خطأ أكلِ آدم من الشجرة[٣].

وزعم محمد جلاء إدريس أن هذا الحديث «ليس إلا ترديد [كذا] لما ورد في سِفر التكوين فيما يتعلق بإغراء حواء لرجلها آدم»[٤].

المناقشة:

يكثُرُ لدى الطاعنين في الأحاديث الصحيحة ـ المتعلقة بالمرأة خاصة ـ طَرْقُ

---

(١) يخنز: بفتح أوله وسكون الخاء وكسر النون، وبفتحها أيضًا، بعدها زاي؛ أي: يُنتِن، والخَنَز: التغير والنتن. «فتح الباري» (٦/ ٣٦٧).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٣٩٩)، ومسلم في «صحيحه» (١٤٧٠).

(٣) قراءة في منهج البخاري ومسلم ص (٢٣٢) و(٢٣٦). وانظر: السُّنَّة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، الغزالي (٢٠٢).

(٤) الإسرائيليات في فتح الباري (١٧٧).

أسلوب المقارنة بين أحوال المرأة في الثقافات السائدة قبل الإسلام ـ اليهودية والمسيحية على وجه الخصوص ـ وبين ما ورد في الأحاديث الصحيحة، فيُسقِطون كلَّ معنًى يردُ في الأحاديث المتعلقة بالمرأة على تلك الثقافات، ويتلمَّسون في ذلك التأثر بتلك الثقافات، ولو تعسُّفًا؛ بل ولو بافتراض معنى خاطئ لم يَرِدْ في نص الحديث.

ومن ذلك: ما ادَّعَوه من تأثر قوله في الحديث: «**ولولا حواء، لم تخُنْ أنثى زوجها**» بالثقافة اليهودية التي تقصُرُ السببَ في خروج آدم وحواء من الجنة في إغواء حواء لآدم، وتحميل حواء إثم الخطيئة.

والحاصل: أن هذا الذي ذكروه من فحوى الرواية التوراتية هو كما ذكروه(١)، ونفس المعنى ورد أيضًا في العهد الجديد(٢)، لكن الحديث ليس فيه ما يُفهَم منه هذا المعنى الخاطئ؛ بل الذي في الحديث هو النص على لفظ «الخيانة» في قوله: «**لم تخُنْ أنثى زوجها**»، ولم يزد على ذلك شيء من المعاني الباطلة الواردة في العهدين القديم والجديد، وحتى يُفهَم المراد من لفظ «الخيانة» الوارد في الحديث، يجب الرجوع لاستعمال هذا اللفظ في لغة العرب، ثم بماذا فسرها شُرَّاح الحديث في هذا السياق.

فالخون في اللغة: خون النصح وخون الود، والخون: أن يؤتمن الإنسان فلا يَنصَح(٣).

فمن معاني الخون إذًا: تركُ النصح، وبهذا المعنى فسَّر العلماءُ المرادَ من الحديث، فقال ابن الجوزي: «وأما خيانة حواء زوجها: فإنها كانت في ترك النصيحة في أمر الشجرة، لا في غير ذلك»(٤).

---

(١) في سِفر التكوين (٣/ ٦، ١٢، ١٧): «فرأت المرأة أن الشجرة جيدة للأكل، وأنها بهجة للعيون، وأن الشجرة شهية للنظر، فأخذت من ثمرها، وأكلت، وأعطت رجُلَها أيضًا معها، فأكل. فقال آدم: المرأة التي جعلتها معي هي أعطتني من الشجرة فأكلت. وقال لآدم: لأنك سمعت لقول امرأتك، وأكلت من الشجرة التي أوصيتك قائلًا: لا تأكل منها، ملعونة الأرض بسببك، بالتعب تأكل منها كل أيام حياتك».

(٢) في رسالة بولس الأولى إلى تيموثاوس (٢/ ١٤): «وآدم لم يغوَ، لكن المرأة أغويت، فحصلت في التعدي».

(٣) انظر: لسان العرب (١٣/ ١٤٤).

(٤) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٥٠٤).

وقال ابن هبيرة: «قيل: إن خيانتها لزوجها أنها لما رأت آدمَ قد عزم على الأكل من الشجرة، تَرَكتْ نصحه في النهي له؛ لأن ذلك كان تركُ النصحِ له خيانةً؛ فعلى هذا، كل من رأى أخاه المؤمن على سبيل ذلك، فترك نصحَه بالنهيِ عن ذلك النهي: فقد خانه»[(١)].

فكان المعنى على هذا: أن الشيطان وسوس لهما، وزيَّنَ لهما الأكل من الشجرة، فبادر آدمُ للأكل منها، وتبعته حواءُ، ولم تَنهَهُ ولم تنصحه؛ فكان معنى الخيانة في حقِّها من هذا الباب.

وذهب بعض العلماء إلى أن معنى الخيانة الواردة في الحديث هو: تزيين حواء لآدم الأكلَ من الشجرة بعد أن وسوس الشيطان لهما بذلك، فكان البادئُ بالوسوسة والإغراء لكليهما هو الشيطانَ، إلا أن حواء زينت هذا الأمر لآدم، فوقعا جميعًا في الزلل.

وفي هذا يقول ابن حجر: «وقوله: «**لم تخُنْ أنثى زوجها**» فيه إشارة إلى ما وقع من حواء في تزيينها لآدم الأكلَ من الشجرة حتى وقع في ذلك؛ فمعنى خيانتها: أنها قَبِلت ما زيَّن لها إبليسُ حتى زيَّنَتْهُ لآدم، ولما كانت هي أمَّ بنات آدم، أشبَهْنها بالولادة، ونزع العِرق، فلا تكاد امرأة تسلم من خيانة زوجها، بالفعل أو بالقول، وليس المراد بالخيانة هنا ارتكابَ الفواحش، حاشا وكلا، ولكن لمَّا مالت إلى شهوة النفس من أكل الشجرة، وحسَّنتْ ذلك لآدم: عُدَّ ذلك خيانةً له، وأما من جاء بعدها من النساء: فخيانةُ كل واحدة منهن بحسبها، وقريبٌ من هذا حديثُ «**جحَدَ آدمُ؛ فجحَدتْ ذريتُه**»»[(٢)].

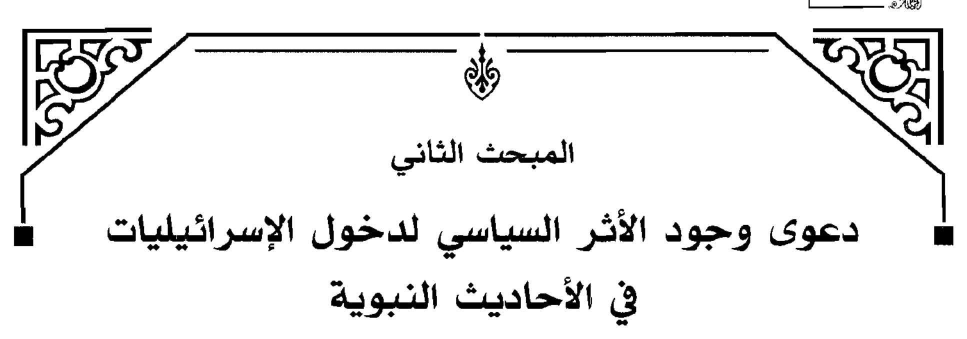
والذي يظهر ـ والله أعلم ـ: أن المعنى الأول أظهَرُ في المراد من الحديث؛ لموافقته للغة.

ومع هذا، فإنه ليس من المعنيين ما يوافق ما جاء في التوراة، ولا في العهد الجديد؛ ذلك أن المعنى الوارد فيهما يحصُرُ الغَواية في فعلِ حواءَ ابتداءً، أما العلماء الذين بيَّنوا معنى الحديث، فهم متفقون على أن الغَوايةَ ابتداءً كانت من إبليس؛ كما ورد في القرآن.

وعلى هذا، فليس في الحديث ما يُفهَم منه التأثر بالثقافة اليهودية أو المسيحية، ولا الاقتباس من التوراة، ولا الإنجيل.

---

(١) الإفصاح عن معاني الصحاح، ابن هبيرة (٧/ ٢٣٠).
(٢) الفتح (٦/ ٣٦٨).



المبحث الثاني

دعوى وجود الأثر السياسي لدخول الإسرائيليات في الأحاديث النبوية

الطعن في الأحاديث الصحيحة بسبب التأثر السياسي دعوى «قديمة الجذور، متجددة الطرح، إلا أنها لم تخرج من مدرسة أهل الحديث، وإنما رددتها بعضُ الفِرق البِدعية قديمًا، والأطروحات الفكرية المنحرفة حديثًا، والتي لديها أصلًا مشكلة مع ثبوت أصل السُّنَّة، أو قصر الحُجية على جانب منها، والخلاف مع هؤلاء أعمق من الخلاف بسبب الأثر السياسي»[1].

ولأن القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات لم يتركوا سبيلًا للقول بهذه الدعوى إلا وقد سلكوه، فانتهزوا ورود القول بهذه الشبهة، وألصقوها بالإسرائيليات، فزعموا أن الإسرائيليات وجَدتْ طريقها للدخول في الأحاديث الصحيحة أثناء قيام الدولتين الأموية والعباسية، وادَّعوا أن ذلك كان عن **طريقين اثنين**:

١ ـ اتصال أبي هريرة رضي الله عنه بكعب الأحبار، وعلاقتهما بالدولة الأموية، ومن هنا دخلت الإسرائيليات عن طريقهما لصالح الدولة الأموية، وتثبيت أركانها.

٢ ـ ابن عباس وأخذه عن أهل الكتاب، وتوظيف هذه المرويات الكتابية لصالح الدولة العباسية.

وفيما يلي ذكرُ بعض أقوالهم في تقرير الأثر السياسي لدخول الإسرائيليات في الأحاديث النبوية:

زعم أبو رية أن معاوية هو من أعان كعبًا على نشر إسرائيلياته التي تؤيد دولته الناشئة، فيقول في ذلك متحدثًا عن كعب: «تحوَّل إلى الشام في عهد معاوية، وعاش تحت كنف معاوية، فاستصفاه لنفسه، وجعله من خلصائه؛ لكي يروي من

(١) المحدثون والسياسة، إبراهيم العجلان (١٩١).

أكاذيبه وإسرائيلياته ما شاء أن يروي في قصصه لتأييده، وتثبيت قوائم دولته»[١].

ويُعَدُّ نيازي من أكثر الذين دندنوا حول هذه الشبهة، وردوا بها كثيرًا من الأحاديث الصحيحة؛ بل إن كتابه «دين السلطان» يكاد يكون كله قائمًا على فكرة أن جنود السلطان هم من أدخلوا التوراة والإنجيل في الأحاديث، ونسبوها زورًا للنبي ﷺ.

وفي ذلك يقول ـ بعد أن استعرض عدة نصوص من كتب اليهود والنصارى ـ: «هذا هو منطق النصوص المقدَّسة التي نجدها في التوراة والإنجيل المحرَّفتين، وكانت هذه المحرفات مع الأسف الشديد المصدر الأساسي والمنبع الملهم لعلماء الحديث عندنا، والتي سموها بعد أن اكتملت بكتاب الحكمة، وقالوا عنها: إنها كلها وحي من السماء، ونسبوها لله سبحانه بعد نسبتها للرسول ظلمًا وافتراءً، وأهداف هذه الأحاديث كانت نفس أهداف نصوص كتب أهل الكتاب المحرفة، وكلها لخدمة السلطان وتدجين شعبه... وكان أول إسفين غرسوه في الإسلام هو قَبول الحديث: «**حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**»»[٢].

ثم يعلق على حديث «**حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**» بقوله: «وكانت هذه أمنية السلطان وجنوده؛ لأن كل ما يشتهيه السلطان وما يريد تحقيقه وبلوغه على الأرض مسجل وجاهز في كتب أهل الكتاب بما حرفه سلاطينهم»[٣].

ويقول أيضًا: «دين الحديث الذي أبدعه خلفاء ما بعد الراشدين أتى مناقضًا ومعارضًا لدين الله تعالى المبيَّن في القرآن وحده... لذلك فقد أتى الدين الذي بُني على الحديث والسُّنَّة متماشيًا مع كتب أهل الكتاب المحرفة»[٤].

ويذهب محمد الحلو إلى أن ما أخذه أبو هريرة رضي الله عنه عن كعب، قد تم توظيفه لصالح الدولة الأموية، فيقول: «اشترك أبو هريرة في صياغة حديث التهويد كتركة غير محمودة يخلفها أستاذه كعب؛ إذ كان أبو هريرة ممن استهوته توجهات كعب الأحبار في بث النص التوراتي، أو صياغة حديث منسوب إلى النبي ﷺ مستخلصًا منه خدمات نصية لصالح وجودات سياسية غير شرعية»[٥]، ويقول أيضًا: «وهكذا

---

(١) أضواء على السُّنَّة (١٥٤).
(٢) دين السلطان (٣٤٠).
(٣) المصدر السابق (٢٥٧).
(٤) إله واحد ودين واحد (١٩١).
(٥) تاريخ الحديث النبوي (٢٦٣).

استطاع النص التوراتي أن يستخدم أبا هريرة راويًا لأحاديث التهويد بما يخدم توجهات الدولة الأموية وزعامات سياسية غير شرعية أخرى»[١]؛ ذلك أن أبا هريرة رضي الله عنه قد اتُّهم أصلًا بالتزلف لحكام بني أمية، ووضعِ الأحاديث لدعم حكمهم، وفي ذلك يقول أبو رية: «مما لا ريب فيه أن أبا هريرة قد اتَّصل بدولة بني أمية وبني أبي معيط اتصالًا وثيقًا، فتشيَّع لها، وحطب في حبلها، واستظل بظلها، وناصرها ما استطاع إلى ذلك سبيلًا، ومن أجل ذلك ظَفِر بمكانة عظيمة لديها»[٢]؛ ولذا يعُدُّه أبو رية محدِّثَ الدولة الأموية الرسمي[٣].

ويقول عبد الجواد ياسين: «فسوف نمهد لمرويات أبي هريرة (الأموية) ببعض من أمويات كعب الأحبار التي كان يحدث بها نفاقًا لمعاوية»[٤]، وفي تقرير أن كعب الأحبار إنما استطاع نشر مروياته اليهودية بدعم من الدولة الأموية التي كانت في حاجة لتأسيس ديني للسلطة، يقول: «ولكن كعب الأحبار وجد ـ في ظل الطور العقلي السائد حينذاك، فضلًا عن ظروف الحاجة الأموية إلى تأسيس ديني للسلطة ـ من يستمع إليه كيهودي سابق له علم بالكتاب، فتمادى في الرواية عن التوراة وسائر الكتب اليهودية، وعنه كان يأخذ العبادلة الثلاثة، فضلًا عن أبي هريرة الذي فاق الجميع في التتلمذ على كعب والرواية عنه»[٥].

وفي الطعن في ابن عباس رضي الله عنهما، وأنه من أكثر الصحابة الذين تسببوا في رواية الإسرائيليات وإدخالها في حديث رسول الله ﷺ بتتلمذه على كعب الأحبار، ثم التأكيد على دور الدولة العباسية في إدخال ما تلقَّاه ابن عباس رضي الله عنهما من الإسرائيليات إلى حديث رسول الله ﷺ، وأثر ذلك في أحاديث الصحيحين؛ يقول حسني الأطير: «وللأسف فإن منتصف القرن الثالث الذي شهد ظهور كتابي البخاري ومسلم كان يرزح تحت حكم الدولة العباسية، وهم سلالة عبد الله بن عباس رائد الإسرائيليات في الإسلام، وظلت هذه الدولة منذ سقوط دولة بني أمية سنة ١٣٢هـ تعمل على تضخيم شخصية عبد الله، ونسبة كافة المعارف إليه، ورفع مقالاته إلى درجة التوثيق

---

(١) تاريخ الحديث النبوي (٢٦٦). (٢) شيخ المضيرة (١٧٠).
(٣) المصدر السابق (٢٤٧).
(٤) السلطة في الإسلام، عبد الجواد ياسين (١/ ٢٦٥).
(٥) السلطة في الإسلام (١/ ٢٦٦).

والتقديس التي للرسول»[١].

ومن الأحاديث التي طُعِن فيها بهذه الشبهة:

حديث «ناس من أمتي عُرِضوا عليَّ غزاةً في سبيل الله»:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: «كان رسول الله ﷺ يدخل على أم حرام بنت ملحان فتطعمه، وكانت أم حرام تحت عُبادة بن الصامت، فدخل عليها رسول الله ﷺ، وجعلت تَفلِي رأسه، فنام رسول الله ﷺ، ثم استيقظ وهو يضحك، قالت: فقلت: وما يضحكك يا رسول الله؟ قال: «**ناس من أمتي عُرِضوا عليَّ غزاةً في سبيل الله يركبون ثبج هذا البحر ملوكًا على الأسرَّة**»، أو: «**مثل الملوك على الأسرة**»، شك إسحاق، قالت: فقلت: يا رسول الله، ادعُ الله أن يجعلني منهم، فدعا لها رسول الله ﷺ، ثم وضع رأسه، ثم استيقظ وهو يضحك، فقلت: وما يضحكك يا رسول الله؟ قال: «**ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله**»، كما قال في الأول، قالت: فقلت: يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني منهم، قال: «**أنتِ من الأولين**»، فركبتِ البحر في زمان معاوية بن أبي سفيان، فصُرعت عن دابتها حين خرجت من البحر، فهلكت»[٢].

الطعن الوارد على الحديث:

يزعم محمد علي الحلو أن «غزو يزيد بن معاوية للقسطنطينية تباركه نبوءة صيغت بمعامل تحضير يهودية على غرار صياغتها لهذا الحديث»[٣]، ويقول: «ستعرف دوافع الحديث إذا ما عرَفنا أن معاوية غزا البحر سنة ٢٧هـ، وهو يومئذ أمير الشام في عهد عثمان، وفي سنة ٥٦ غزا يزيد بن معاوية مدينة قيصر»[٤].

ويقول أيضًا: «لم يزل النص السياسي يحظى بأهميته الرسمية في هندسة وترسيم حدود الدولة التي يتولى قيادتها الفكرُ اليهودي بطراز متقَن من مدونات الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ. . . ففي عهد يزيد بن معاوية لم يوقف النص خدماته

---

(١) المواجهة بين القرآن والإسرائيليات، حسني يوسف الأطير (٢٢).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٧٨٨)، ومسلم في «صحيحه» (١٩١٢).

(٣) تاريخ الحديث النبوي بين سلطة النص ونص السلطة (٢٦٧).

(٤) تاريخ الحديث النبوي بين سلطة النص ونص السلطة (٢٧١).

في رسم ملامح الخليفة الجديد، ولم يزَلِ الفكر اليهودي يقدم عروضه النصية من أجل تثبيت دعائم قيادة يزيد»[١].

المناقشة:

مما سبق يتبين أن دعوى الأثر السياسي لدخول الإسرائيليات في الحديث تستند إلى **ثلاثة أمور**:

الأول: اتِّهام أبي هريرة بتزلُّفه لحكام الدولة الأموية.

الثاني: اتهام معاوية بن أبي سفيان ﵄ باستصفاء كعب الأحبار والتعاون معه لنشر إسرائيلياته فيما يؤيد حكم الدولة الأموية، ثم نشر هذه المرويات اليهودية المؤيدة للحكم الأموي عن طريق أبي هريرة ﵁.

الثالث: اتهام عبد الله بن عباس ﵄ برواية الإسرائيليات عن كعب الأحبار، ثم إن ما ساعد على انتشار هذه الإسرائيليات هو تضخيمُ الدولة العباسية لدور ابن عباس، ونسبة كافة المعارف إليه، وأكثر معارفه كانت مما يرويه عن كعب.

ويُجاب عن ذلك بما يلي:

أولًا: زعَمَ أبو رية أن تزلف أبي هريرة لحكام بني أمية إنما كان ليسُدَّ جوعَه، ويَنعَم من خيراتهم[٢]، وهو زعم باطل، ليس له مستند إلا أكاذيب الرافضة المبغضين لأبي هريرة ﵁، فأبو هريرة ﵁ وإن كان فقيرًا في أول أمره كما أخبر هو عن نفسه، فإنه تحسنت حالُه ﵁ في عهد الخلفاء الراشدين قبل أن يكون للأمويين دولة[٣].

وأما زعم أبي رية أن أبا هريرة مالَ إلى معاوية، فيقول المعلمي: «هذه من وحي الشياطين، وتقوُّلات الرافضة والقصَّاصين، ولا نثبت لأبي هريرة صلة بمعاوية إلا أنه وفد إليه بعد استقرار الأمر له، كما كان يفِدُ إليه بنو هاشم وغيرهم»[٤].

ثانيًا: فإن سقط زعمُهم تزلُّفَ أبي هريرة ﵁ لبني أمية، فإن زعمهم روايته عن كعب ما يُرضي به الأمويين، أو يَدعَم حكمهم: هو ادعاءٌ ساقط بالتبع.

---

(١) تاريخ الحديث النبوي بين سلطة النص ونص السلطة (٢٦٦، ٢٦٧).

(٢) انظر: أضواء على السُّنَّة (١٨٦).

(٣) انظر: الأنوار الكاشفة (٢٨٤، ٢٨٥).

(٤) الأنوار الكاشفة (٢٨٦)، وانظر: دفاع عن أبي هريرة، عبد المنعم صالح العلي (١٤٨).

هذا مع ما سبق بيانه حول شبهة أخذ أبي هريرة ﷺ وروايته عن كعب في المبحث الثالث من الفصل السابق.

ثالثًا: «أن كعب الأحبار توفي سنة (٣٢هـ)، وقيل: (٣٤هـ)، وعليه فهو قديم الوفاة، لم يدرك الفتنة بين الصحابة، ولم يدرك خلافة معاوية ﷺ، فضلًا عن خلافة عبد الملك بن مروان، فكيف يضع الأحاديث لصالح الأمويين وهو لم يدرك زمنهم؟! فالعجب من ترويج الخصوم لروايات يدَّعون فيها أن كعب الأحبار وضع الأحاديث لعبد الملك بن مروان في فضل الشام، وفي فضل الصخرة، وكعب الأحبار توفي قبل خلافة عبد الملك بثلاثين سنة!»[(١)].

رابعًا: أما ابن عباس ﷺ فلم يكن متعلمًا من كعب كما ادعى وأسرف حسني الأطير؛ بل إن كعبًا كان منه متعلمًا وله سائلًا، وإن سمع منه ابن عباس ﷺ ما كان يرويه من أخبار السابقين، ويذكر منها ما يراه في تفسير بعض آيات القرآن المتعلقة بأخبار السابقين: فليس هذا دليلًا على تعلُّمه منه، أو احتياجه لما عنده.

كيف وقد دعا له النبي ﷺ بأن يعلمه الله الكتاب، وشهد له الصحابة والتابعون مِن بعدهم بالعلم والفهم والفقه في الدين بما تفرد به ﷺ عن سائر الصحابة؟!

ولذا؛ فقد أفرد له البخاري في «صحيحه» بابًا في كتاب فضائل الصحابة، فقال: «باب ذكر ابن عباس ﷺ»، فأخرج فيه عن ابن عباس قوله: ضمني النبي ﷺ إلى صدره، وقال: «**اللَّهُمَّ علِّمْهُ الحكمة**»[(٢)]، وفي رواية: وقال: «**علمه الكتاب**».

وعن ابن عباس ﷺ: «أن النبي ﷺ دخل الخلاء، فوضعت له وَضُوءًا، قال: «**من وضع هذا؟**» فأُخبِر، فقال: «**اللَّهُمَّ فقهه في الدين**»[(٣)].

وكان عمرُ يُجِلُّ ابن عباس ـ لِما آتاه الله من العلم ـ مع صِغَر سنه آنذاك؛ فعن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ، قال: «كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر، فقال بعضهم: لِمَ تُدخِل هذا الفتى معنا ولنا أبناء مثله؟ فقال: إنه ممن قد علمتم، قال: فدعاهم ذات يوم ودعاني معهم، قال: وما رُئيتُه دعاني يومئذ إلا ليريَهم مني، فقال: ما تقولون في ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝ وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ﴾ [النصر: ١، ٢]،

---

(١) المحدثون والسياسة (٧٥٩).
(٢) (٣٧٥٦).
(٣) (١٤٣).

حتى ختم السورة، فقال بعضهم: أُمِرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا، وقال بعضهم: لا ندري، أو لم يقل بعضهم شيئًا، فقال لي: يا بن عباس، أكذاك تقول؟ قلت: لا، قال: فما تقول؟ قلت: هو أجل رسول الله ﷺ أعلَمَه الله له: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١﴾ فتحُ مكة، فذاك علامة أجلك: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا ۝٣﴾ [النصر: ٣]، قال عمر: ما أعلم منها إلا ما تعلم»[(١)].

ورُوِي عن عبد الله بن مسعود؛ أنه قال: «نِعم تَرجُمان القرآن ابن عباس، لو أدرك أسناننا، ما عشره منا رجُلٌ»[(٢)].

وعن مجاهد، قال: «ما رأيت مثله قط، ولقد مات يوم مات وإنه لحبر هذه الأمة»[(٣)]؛ يعني: عبد الله بن عباس.

وقال الآجُرِّي: «قال محمد بن الحسين رحمه الله: كان النبي ﷺ يُكرِم عمه العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، ويعظمه، ويغضب لغضبه، ويقول له: «يا عم»، ويدعو له ولولده بأن يسترهم الله عز وجل من النار، ودعا لعبد الله بن عباس بأن يعلمه الله الحكمة والتأويل، فأجابه الله الكريم فيه، فكان يقال لابن عباس رضي الله عنهما: ترجمان القرآن، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يعظِّم العباسَ وولده، وعبد الله بن عباس، وهم لذلك أهلٌ، رضي الله عنهم أجمعين»[(٤)].

وقال ابن حجر: «وكان ابن عباس من أعلم الصحابة بتفسير القرآن»[(٥)].

هذا، وإن كثيرًا مما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما من روايته عن كعب لم يصح عنه، وقد سبق الحديث عن شبهة رواية الصحابة عن أهل الكتاب في المبحث الثالث من الفصل السابق.

خامسًا: أما الطعن في الحديث الوارد **فيجاب عنه بما يلي:**

١ ـ قال ابن عبد البر: «لم يختلف أهل السير فيما علمتُ أن غزاةَ معاوية هذه

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٢٩٤).

(٢) رواه أحمد في «فضائل الصحابة» (١٨٦٣)، قال ابن حجر في «الفتح» (٧/ ١٠٠): إسناده صحيح.

(٣) رواه ابن معين في تاريخه برواية الدوري (٣٧٨).

(٤) الشريعة (٥/ ٢٢٤٧). (٥) الفتح (٧/ ١٠٠).

المذكورة في حديث هذا الباب إذ غزت معه أم حرام كانت في خلافة عثمان، لا في خلافة معاوية»[١]، وهذا كان قبل الفتنة، وقد شارك في هذه الغزوة جمعٌ من الصحابة، ومنهم من كان في حزب علي لما كانت الفتنة بعدُ. أفما كان معاوية ـ وهو المعروف بذكائه ودهائه ـ قادرًا على أن يجعل الحديثَ خاليًا من ثبوت الفضل لكل هؤلاء، ويجعله خالصًا له؟!

٢ ـ ما ادعاه محمد الحلو من طعن على هذا الحديث، فإنه يدلُّ على أن راوي الحديث إما من اليهود الذين أسلموا، أو ممن أخذ عنهم، وسند الحديث ليس فيه أحد من مُسلِمة أهل الكتاب، ولا أحد ممن أخذ عنهم.

وبعدُ، فكل ما سبق يؤكد ـ بجلاء ـ أن لا حقيقة لدعوى وجود الأثر السياسي لدخول الإسرائيليات في الأحاديث الصحيحة، وإنما هي مجرد دعوى لا أساس لها.



(١) التمهيد (١/ ٢٤٢).

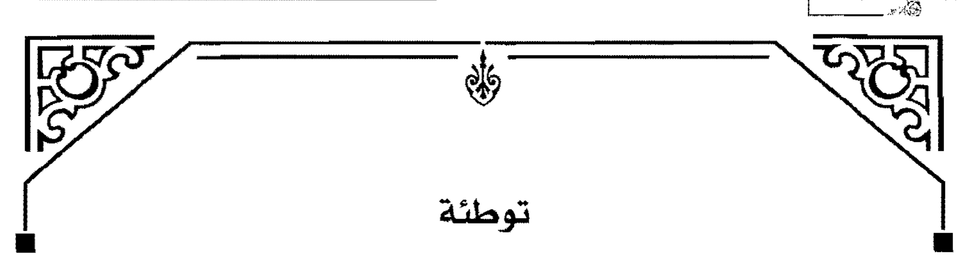


الفصل الخامس

دعوى مخالَفةِ الحديث للقرآن، والعقل، والعلم التجريبي

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: مخالفة الحديث للقرآن الكريم.
- المبحث الثاني: مخالفة الحديث للعقل.
- المبحث الثالث: مخالفة الحديث للنظريات العلمية والطبية.



توطئة

إن الطعن في الأحاديث النبوية الصحيحة بدعوى مخالفتها لصحيح النقل والعقل والعلم التجريبي: هو دعوى واسعة يستند إليها كثير من المنحرفين في ردِّهم للأحاديث النبوية، وليس المقصود هنا عرضَ الدعوى بهذا المعنى الواسع، وإنما المراد هنا عرضُ الأحاديث الصحيحة التي ادَّعَوا أنها من الإسرائيليات، وكان مستنَدُهم في هذا زعمَهم مخالفتَها لهذه الأصول، ورد الطعونات عنها من هذه الحيثية.

وعند استعراض أقوال المنحرفين في هذا الباب، نلحظ محاكاتهم للمحدثين، باستعمال قواعدهم في تعليل المتون وتوظيفها ـ على غير علم ـ لرد الأحاديث الصحيحة، ويتبين الفرق بين عمل المحدثين وعمل هؤلاء **من وجوه**:

١ ـ أننا لا نجد إعلال الأحاديث بهذه العلة عند النُّقاد، وإنما يذكرها المحدثون من باب التقعيد للعلم والفرضية، وينصُّون عليها في باب المشكِل، ثم يجيبون عنه، وباب المشكل ألَّف فيه العلماء، سواءٌ مشكِل القرآن أو مشكل الحديث، فيذكرون فيه الأدلة المشكلة، ويجيبون عنها بما يدفع هذا الإشكال ويبيِّنه، ولا يردُّون الأخبار الصحيحة لمجرد ورود الإشكال.

ولذا؛ بيَّن الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ الأمور التي يجب أن تُراعى عند النظر في نصوص الشرع، فذكَر منها: «أن يوقن أنه لا تضادَّ بين آيات القرآن، ولا بين الأخبار النبوية، ولا بين أحدهما مع الآخر؛ بل الجميعُ جارٍ على مَهْيَعٍ واحد، ومنتظم إلى معنى واحد، فإذا أداه بادئ الرأي إلى ظاهر اختلاف، فواجب عليه أن يعتقد انتفاءَ الاختلاف؛ لأن الله تعالى قد شَهِد له أن لا اختلافَ فيه، فليقف وقوفَ المضطرِّ السائل عن وجه الجمع، أو المسلِّم من غير اعتراض، إن كان الموضع مما لا يتعلق به حكمٌ عملي، فإن تعلَّقَ به حكمٌ عملي، التمس المخرجَ حتى يقف على الحق اليقين، أو يبقى باحثًا إلى الموت، ولا عليه من ذلك، فإذا اتضح له المغزى،

وتبينت له الواضحةُ: فلا بد له من أن يجعلها حاكمةً في كل ما يَعرِض له من النظر فيها، ويضعها نصب عينيه في كل مطلب ديني، كما فعَل مَن تقدَّمَنا ممن أثنى اللهُ ورسوله عليهم»[١].

ثم بيَّنَ رَحِمَهُ اللهُ أن مَن أغفلوا هذا الأمر اختلف عليهم الفهمُ في القرآن والسُّنَّة، فأحالوا بالاختلاف عليهما تحسينًا للظن بالنظر الأول؛ وهذا هو الذي عاب رسول الله ﷺ مِن حال الخوارج[٢].

٢ ـ أن منهج نُقَّاد الحديث المعروف والمشتهر عنهم، من خلال أقوالهم المتواترة، وممارستهم النقدية الواسعة: يقوم على جمعِ طرق الحديث الواحد، والمقابلة بينها؛ للتأكد من سلامةِ الحديث من العِلل، أو معرفة علته إن كان معلًّا[٣]، وقد ورد تقرير هذا المنهج عن الإمام ابن المَديني[٤]، والإمام أحمد[٥]، والإمام مسلم[٦]، وغيرهم؛ ولذا فإن المحدِّثين لا يطلقون القول بمخالفة الحديث للقرآن إلا أن يكون الحديث معلولًا في ذاته، وهذا ما ضلَّ فيه هؤلاء المُحدَثُون، فيُعِلُّون الحديث بهذه العلة ـ المتوهَّمة عندهم ـ، ولو كان الحديث صحيحًا، ومنهجهم الخاطئ الذي وقعوا فيه هو ردُّ الحديث وتكذيبُه بمجرد استشكاله عندهم، لا على الحقيقة.

٣ ـ أن ما ورد في نصوص المحدِّثين من أن الحديث الفلاني خلاف الأحاديث، أو خلاف القرآن، ونحو ذلك من العبارات: فإنما يقولون ذلك في أحاديثَ لا تثبُتُ من جهة السند، فيذكرون هذه العبارة بعد بيانهم لضعفِ الحديث من جهة إسناده؛ لتأكيد النكارة والضعف، ولا يتأثر الحكم على الحديث لو حُذِفت هذه العبارة[٧].

٤ ـ أن هؤلاء توسَّعوا في إيراد المخالفة ـ حسَبَ فهومهم القاصرة ـ، فلم

---

(١) الاعتصام (٣/ ٢٧٢).
(٢) المصدر السابق (٣/ ٢٧٣).
(٣) انظر: منهج المحدثين في النقد، حافظ حكمي (٢/ ١٥).
(٤) انظر: علوم الحديث، ابن الصلاح (١٨٨)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢١٢).
(٥) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢١٢).
(٦) التمييز (٢٠٩).
(٧) انظر: منهج المحدثين في النقد (٢/ ٢٤).

يكونوا من أهل الاختصاص، ولا يَملِكون أصول الاستدلال والمعرفة، وكل ما يرونه مخالفًا للأصول ـ ولو لم يكن مخالفًا لها ـ يجعلونه من الموضوعات؛ ولذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَن اعترض على نصوص الأنبياء، كان لفسادِ فهمِه، ونقص معرفته»[(١)].

٥ ـ أن هذه المخالفة التي يدَّعونها لا ضابطَ لها عندهم؛ بل هي مفتوحةٌ لكل فهمٍ، فكل ما لا يرُوقُ لهم يدَّعون فيه المخالفةَ.

٦ ـ أن المعنى المراد مخالَفةُ الحديث له ـ عندهم ـ غالبًا ما يكون على غير وجهه، فيزعمون مخالفةَ الحديث للآية لمعنًى خاطئ فَهِموه من الآية، أو يزعمون مخالفة الحديث للعقل لمعنًى خاطئ فَهِموه من الحديث، وهذا يرجع إلى الجهل بنصوص الكتاب والسُّنة، الذي يظهر جليًّا واضحًا في أغلب كتاباتهم.

٧ ـ أن كل حديث تردُ فيه قصة لمن كان قبلنا من الأمم، لا سيما إن كانت مما يُتعجَّبُ له، يحكُمون بمخالفته للعقل، ويُلحقونه بالإسرائيليات، مع أن النبي ﷺ أخبر أن فيهم الأعاجيبَ، وما أخبر به ﷺ من هذا الباب إنما هو من أعاجيبهم التي أطلَعه الله عليها بالوحي، فأخبر بها النبي ﷺ من جهة الوحي، كما أخبرنا القرآن بكثير من قصصهم العجيبة؛ لأخذِ العِظة والعبرة منها، وقد نص القرآنُ على هذا المقصد بعد سَوْقِه لكثير من قصصهم.

٨ ـ أنهم بمجرد توهُّمهم لنوع مخالفة في الحديث، يطعنون فيه بكونه من الإسرائيليات، ولو لم يكن لموضوع الحديث علاقة بالإسرائيليات، أما المحدِّثون فإذا ثبتت عندهم علة الحديث الموجِبة لردِّه، فإنهم لا يحكمون عليه أنه من الإسرائيليات، أو من أخبار أهل الكتاب، إلا إذا وُجدت قرينة ترجِّح هذا الاحتمال عندهم.

وفيما يلي من المباحث يتضح ما وقع فيه الطاعنون في الأحاديث النبوية من الخلطِ والضلال في هذه المسألة.



(١) الجواب الصحيح (٣/ ٣١٨).



المبحث الأول

مخالفة الحديث للقرآن الكريم

يكثُرُ عند القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات وصفُ الأحاديث بالإسرائيليات؛ بدعوى مخالفتها للقرآن، أو لعدم تطرق القرآن لِما ورد في الأحاديث؛ ولذا نجدهم ينصون على هذا المسلك الخاطئ في مؤلفاتهم؛ ومن ذلك:

يقول نيازي: «كل الأحاديث المنسوبة للرسول الكريم والتي برهنت لكم في هذا الكتاب أنها غالبًا ما تناقض كتاب الله، كما تناقض بعضها أحيانًا، مصادر أغلبها من التوراة والإنجيل المحرفتين، مع عدم وجود ما يشهد لها من كتاب الله»(١).

ويرى صالح أبو بكر أن كل ما خالف القرآنَ في مضمونه أو في معناه من الأحاديث يجب رفضُه؛ لتطهير الدين من الدس الإسرائيلي(٢)، ثم إن هذه المخالفةَ لا ضابط لها عنده؛ بل هي مسألة مفتوحة لكل فهم، وسيتضح هذا من خلال الأمثلة التي سأنقُلُها عنه.

أما خليل إقبال، فإن بحثه قائم في الأصل على هذا المسلك؛ فقد ذكر أن المنهج الذي سار عليه في أطروحته هو: مقارنة الحديث بالقرآن، فإن ثبت لديه مخالفةُ الحديث لِما جاء في القرآن، أو عدم تعرُّض القرآن لموضوع الحديث: فإنه حينئذٍ يبحث عن مصدر هذا الحديث في المصادر اليهودية والمسيحية، لا سيما وأن القرآن لم يترك شيئًا مما يحتاجه الناس للإرشاد الديني(٣).

ويزعم محمد جلاء إدريس وجود روايات في صحيح البخاري، وبخاصة في مجال القصص والتفسير، لم تخلُ من إسرائيليات لا يمكن إنكارُها، وليس ثمة ما يعضُدُها من نصوص قرآنية صريحة؛ بل ربما تعارضت مع هذه النصوص(٤).

---

(١) دين السلطان (٧١٣). (٢) الأضواء القرآنية (٣).

(٣) The Jewish and Christian influences of Eschatological Imagery of Sahih Muslim, p. 8.

(٤) انظر: الإسرائيليات في فتح الباري (١٦).

ومن الأحاديث التي طُعِن عليها بهذه الشبهة ما يلي:

حديث «قصة الإسرائيلي الذي استلف ألف دينار»:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: أنه «**ذكَر رجلًا من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار، فقال: ائتني بالشهداء أشهدهم، فقال: كفى بالله شهيدًا، قال: فَأْتِني بالكفيل، قال: كفى بالله كفيلًا، قال: صدقتَ، فدفعها إليه إلى أجل مسمى، فخرج في البحر، فقضى حاجته، ثم التمس مركبًا يركبها يَقدَمُ عليه للأجل الذي أجَّله، فلم يجد مركبًا، فأخذ خشبة فنقَرها، فأدخل فيها ألف دينار، وصحيفة منه إلى صاحبه، ثم زجَّج موضعها، ثم أتى بها إلى البحر، فقال: اللَّهُمَّ إنك تعلم أني كنت تسلَّفتُ فلانًا ألف دينار، فسألني كفيلًا، فقلت: كفى بالله كفيلًا، فرضيَ بك، وسألني شهيدًا، فقلت: كفى بالله شهيدًا، فرضيَ بك، وأني جهدت أن أجد مركبًا أبعث إليه الذي له، فلم أقدر، وإني أستودعكها، فرمى بها في البحرِ حتى ولجت فيه، ثم انصرف، وهو في ذلك يلتمس مركبًا يخرج إلى بلده، فخرج الرجل الذي كان أسلَفَه ينظر لعل مركبًا قد جاء بماله، فإذا بالخشبة التي فيها المال، فأخذها لأهله حطَبًا، فلما نشَرها وجد المالَ والصحيفة، ثم قَدِم الذي كان أسلَفه، فأتى بالألف دينار، فقال: والله، ما زلت جاهدًا في طلب مركبٍ لآتيَك بمالك، فما وجدت مركبًا قبل الذي أتيتُ فيه، قال: هل كنتَ بعثت إليَّ بشيء؟ قال: أخبرك أني لم أجد مركبًا قبل الذي جئتُ فيه، قال: فإن اللهَ قد أدى عنك الذي بعثتَ في الخشبة، فانصرِفْ بالألِف الدينار راشدًا**»[1].

الطعن الوارد على الحديث:

زعم صالح أبو بكر أن مخالفة الحديث لِما جاء به القرآن من الأمر بكتابة الدَّين، وإشهاد الشهود، والأخذ بالأسباب، ثم التوكل على الله: يدل على إسرائيلية الحديث، فقال: «إذا كان النبي ﷺ قد جاءنا بالقرآن الذي يُكلِّف الدائن والمَدين باستحضار الشهود، وكتابة الدَّين، قليلًا أو كثيرًا، فكيف يُعقَل أن يقص علينا

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٢٩١).

رسول الله ﷺ قصة رجلين عظَّلا حكم الله في التداين على سبيل الترغيب في الاقتداء بهما»(١).

حديث «تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة»:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، قال: «**تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة، يكفؤها الجبار بيده كما يكفأ أحدكم خبزته في السفر نُزُلًا لأهل الجنة**»، قال: فأتى رجل من اليهود، فقال: بارك الرحمٰن عليك أبا القاسم، ألا أخبرك بنُزل أهل الجنة يوم القيامة؟ قال: بلى، قال: تكون الأرض خبزة واحدة، كما قال رسول الله ﷺ، قال: فنظر إلينا رسول الله ﷺ، ثم ضحك حتى بدت نواجذُه، قال: «**ألا أخبرك بإدامهم؟**» قال: بلى، قال: «**إدامُهم بَالَامُ ونون**»، قالوا: وما هذا؟ قال: «**ثور، ونون، يأكل من زائدة كبدهما سبعون ألفًا**»(٢).

الطعن الوارد على الحديث:

يزعم الأدهمي أن هذا الحديث يظهر فيه التأثُّر الواضح بالإسرائيليات؛ إذ إن وصفَ الأرضِ فيه كمشهد من مشاهد يوم القيامة يتعارض مع ما ورد في ذلك في القرآن الكريم(٣).

---

(١) الأضواء القرآنية (١٧٣). وممن طعن على هذا الحديث أيضًا: حسن حنفي، لكن لم يطعن عليه لمخالفته لما جاء في القرآن؛ بل لِما فيه من السرد الخيالي بزعمه، فيقول في ذلك: «وقد يكون مصدر الحديث من الإسرائيليات؛ لِما به من خيال، وهي رواية، وليس بها قول مباشر، والرواية أقرب إلى الإبداع الخيالي، وتبدأ للتصديق بها بآيتين: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴿٨١﴾﴾ [النساء: ٨١]، و﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿٧٩﴾﴾ [النساء: ٧٩]، يهودي استلف من يهودي مبلغًا من المال دون شهداء؛ لأن الله شاهد، وأخفاها في لوحة سفينة فأرسلها إلى صديق، فاستلمها الصديق على الضفة الأخرى، ثم جاء صاحب المال يسأل عن ماله، فردها إليه الآخر، مما يثبت أن الله خير كفيل وشاهد، وهي أخلاق إسلامية في نسيج يهودي» من نقد السند إلى نقد المتن (٥٤١). ووصف القصص النبوي بالأساطير أو الخيالات أو الخرافات، مما درج عليه كثير من الطاعنين في الأحاديث الصحيحة، وسيأتي الكلامُ على هذا في المبحث التالي عند الكلام على حديث «**لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة**».

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٥٢٠)، ومسلم في «صحيحه» (٢٧٩٢).

(٣) قراءة في منهج البخاري ومسلم (٢٨٦، ٢٨٧)، وانظر: الحديث والقرآن (١٦٧).

حديث «كل ابن آدم يأكله التراب، إلا عَجْبَ الذَّنَبِ»:

عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**كلُّ ابن آدم يأكله الترابُ، إلا عَجْبَ**[١] **الذَّنَبِ، منه خُلِق، وفيه يُركَّب**».

الطعن الوارد على الحديث:

ذكر خليل إقبال أن الآيات التي تحدَّثتْ عن موضوع البعث لم تتعرض لفكرة العَظْمِ الواردة في الحديث، لكن هذه الفكرة قد وجدت في بعض المدراشات اليهودية، وسواءٌ كان أبو هريرة الذي روى هذه الرواية، أو أن شخصًا آخر نسبها إليه: فالحديث يبدو متفقًا مع هذه الرواية التوراتية، التي تجعل هذا الجزء من جسم الإنسان غيرَ قابل للتلف[٢].

حديث «إن موسى كان رجُلًا حييًّا سِتيرًا»:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن موسى كان رجُلًا حييًّا ستيرًا، لا يُرى من جِلْدِهِ شيء استحياءً منه، فآذاه من آذاه من بني إسرائيل، فقالوا: ما يستتر هذا التسترَ إلا من عيبٍ بجِلْدِهِ؛ إما بَرَصٌ، وإما أُدْرةٌ، وإما آفة، وإن الله أراد أن يبرِّئه مما قالوا لموسى، فخلا يومًا وحده، فوضع ثيابه على الحجَر، ثم اغتسل، فلما فرغ، أقبل إلى ثيابه ليأخذها، وإن الحجر عدا بثوبه، فأخذ موسى عصاه وطلب الحجر، فجعل يقول: ثوبي حجَرُ، ثوبي حجَرُ، حتى انتهى إلى ملأ من بني إسرائيل، فرأوه عُرْيانًا أحسَنَ ما خلق الله وأبرأه مما يقولون، وقام الحجَر، فأخذ ثوبه، فلَبِسه، وطَفِق بالحجر ضربًا بعصاه، فوالله، إن بالحجَرِ لنَدَبًا من أثرِ ضربه ثلاثًا، أو أربعًا، أو خمسًا**؛ فذلك قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا ﴿٦٩﴾﴾ [الأحزاب: ٦٩]»[٣].

الطعن الوارد على الحديث:

يُعدُّ صالح أبو بكر هذا الحديثَ من الإسرائيليات؛ لأن القرآن لم يتعرض لهذه

---

(١) العَجْبُ بالسكون: العَظْمُ الذي في أسفل الصُّلْب عند العَجُز، وهو العسيب من الدواب. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ١٨٤)، ويقال له: «عَجْم» بالميم أيضًا عوض الباء. الفتح (٨/ ٥٥٢).

(٢) The Jewish and Christian influences of Eschatological Imagery of Sahih Muslim. P. 56, 57.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٤٠٤)، ومسلم في «صحيحه» (٣٣٩).

القصة مع بسطِه لقصة موسى في مواطنَ كثيرة، وذكرِه لكل ما كان بينه وبين بني إسرائيل[(١)].

حديث «اختتان إبراهيم عليه السلام»:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**اختتَنَ إبراهيمُ النبيُّ عليه السلام وهو ابن ثمانين سنةً بالقَدُومِ**[(٢)]»[(٣)].

الطعن الوارد على الحديث:

يزعم نيازي أنه ليس في القرآن أيُّ ذكرٍ لاختتان إبراهيم عليه السلام، والحديث مأخوذ من سِفر التكوين[(٤)].

حديث «فإن المرأة خُلِقت من ضِلَع»:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**استوصُوا بالنساءِ؛ فإن المرأة خُلِقت من ضِلَع، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه، فإن ذهبتَ تُقِيمه كسرتَه، وإن تركته لم يزَلْ أعوجَ؛ فاستوصُوا بالنساء**»[(٥)].

الطعن الوارد على الحديث:

يقرر أحد أصحاب هذه الدعوى أنه ليس في القرآن ذكرٌ لمسألة خَلق المرأة من ضِلَعِ آدم، وإنما هي عقيدة يهودية تؤكد أن الراوي إما يهودي، أو متأثر باليهودية، فجاء بهذا الادعاء من الرواية التوراتية التي تقول: (فأوقع الرب الإله سباتًا على آدم، فنام، فأخذ واحدةً من ضلاعه ملأ مكانها لحمًا، وبنى الرب الإله الضلع التي أخذها من آدم امرأة...)[(٦)].

---

(١) الأضواء القرآنية (٢٣٨، ٢٣٩)، وانظر أيضًا في الطعن على هذا الحديث: الحديث والقرآن ابن قرناس (٤٢).

(٢) قيل: هي قرية بالشام. ويُروى بغير ألف ولام. وقيل: القدوم بالتخفيف والتشديد: قدوم النجار. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٢٧).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٣٥٦)، ومسلم في «صحيحه» (٢٣٧٠).

(٤) دين السلطان، نيازي عز الدين (ص٣٥٢). وطعَن محمد جلاء إدريس في هذا الحديث، فزعَم أنه تفوحُ منه رائحة الإسرائيليات. الإسرائيليات في فتح الباري (١٤).

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٣٣١).

(٦) الحديث والقرآن، ابن قرناس (٣٦٨)، وانظر: قراءة في منهج البخاري ومسلم (١٩٣)، =

حديث «أما ترضَيْنَ أن تكوني سيدةَ نساء أهل الجنة»:

عن عائشة ﵂، قالت: «أقبلت فاطمةُ تمشي كأنَّ مِشْيتها مشي النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «**مرحبًا بابنتي**»، ثم أجلَسها عن يمينه، أو عن شِماله، ثم أسَرَّ إليها حديثًا فبكت، فقلت لها: لِمَ تبكين؟ ثم أسَرَّ إليها حديثًا فضحكت، فقلت: ما رأيتُ كاليوم فرحًا أقرب من حزن! فسألتها عما قال، فقالت: ما كنت لأفشيَ سر رسول الله ﷺ، حتى قُبِض النبي ﷺ، فسألتُها، فقالت: أسَرَّ إليَّ: «**إن جبريل كان يعارضني القرآن كل سنة مرة، وإنه عارضني العام مرتينِ، ولا أُراه إلا حضر أجلي، وإنكِ أولُ أهل بيتي لحاقًا بي**»، فبكيتُ، فقال: «**أما ترضينَ أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة، أو نساء المؤمنين؟**» فضحكتُ لذلك»[(١)].

حديث «شفاعة النبي ﷺ لعمِّه»:

عن أبي سعيد الخدري ﵁: أنه سمع رسولَ الله ﷺ وذُكِر عنده عمه أبو طالب، فقال: «**لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة، فيُجعَل في ضَحْضاح**[(٢)] **من النار يبلُغُ كعبيه، يَغلِي منه أمُّ دماغه**»[(٣)].

حديث «كمل من الرجال كثير»:

عن أبي موسى ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «**كمل من الرجال كثيرٌ، ولم يكمُلُ من النساء إلا آسيةُ امرأة فرعون، ومريم بنت عمران، وإن فضل عائشة على النساء كفضل الثريدِ على سائر الطعام**».

الطعن الوارد على الأحاديث:

طعن صالح أبو بكر في هذه الأحاديث الثلاثة، فقال: «كيف يصدِّق المؤمنون

= وأبو هريرة وأحاديثه في الميزان، نور الدين أبو لحية (٨٥). وأشار إلى هذا المعنى أيضًا رشيد رضا في تفسير المنار (١/ ٢٣٢)، فقال عن مسألة خَلق حواء من ضِلَع من أضلاع آدم: «ليس في القرآن نصٌّ فيها، ولا يلزمنا حملُ قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١] على ذلك لأجلِ مطابقة سِفر التكوين؛ فإن القصة لم ترد في القرآن كما وردت في التوراة التي في أيدي أهل الكتاب». قصد بقوله: (على ذلك): أي المعنى الوارد في الحديث.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٦٢٣)، ومسلم في «صحيحه» (٢٤٥٠).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٧٥).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٨٨٥)، ومسلم في «صحيحه» (٢١٠).

بأن النبي ﷺ يتحيز مرة لعمه أبي طالب المشرك، فيقول: لعل شفاعتي تنفعه، وأنه في ضحضاح من النار، ولولا أنا لكان في قاع جهنم، ومرة أخرى يتحيز لزوجته عائشة، فيقول: فَضْل عائشة على النساء كفضل الثريد على الطعام، وكأنه يفضِّلُها على مريم وامرأة فرعون، ومرة ثالثة يتحيز لابنته... فيقول: إنها سيدة نساء الجنة جميعًا! إن ذلك لدليل بل وأدلة على إسرائيليات هذه الأحاديث، والنبيُّ بريء منها»[1].

وحجته في هذا الطعن:

ـ أن فاطمة وعائشة رضي الله عنهما لم تُذكَرا في القرآن كما ذُكرت مريم، وامرأت فرعون، وأم موسى، اللاتي شرَّفهن الله بالذكرِ في القرآن، وفي إثبات الفضل لهما مع عدم ذكرِهما في القرآن: إثباتٌ لتحيز النبي ﷺ لزوجته وابنته.

ـ أن حديث شفاعة النبي ﷺ في عمه يخالف مخالفةً صريحة ما أَمَرَ الله به رسوله ﷺ من عدم الاستغفار للمشركين.

المناقشة:

يلاحظ أن أصل الطعن على جميع الأحاديث المذكورة في هذا المبحث هو زعمُهم مخالفةَ الحديث للقرآن، أو زعمهم مجيء تفاصيلَ في الحديث لم يَرِدْ ذكرُها في القرآن، ثم نسبة هذه الأحاديث للإسرائيليات.

ويجاب عن ذلك بما سبق ذكرُه في التوطئة لهذا الفصل، **وبما يلي:**

١ ـ أن مما يُستصحب في الجواب عن جميع الطعون الواردة على هذه الأحاديث أن القضية الكبرى التي نشأ عنها هذا المسلكُ من مسالك الطعن في الأحاديث الصحيحة لدى هؤلاء هي: الخَلَل الحاصل لديهم في معرفة أصول الاستدلال في الإسلام، وتفريقهم بين أدلة القرآن وأدلة السُّنة من حيث حُجِّيتُها، ولزومُ الإيمان بها، ومعالجةُ هذا الخلل تكون في تقرير حجية السُّنة النبوية، وأنها وحيٌ من الله تعالى كالقرآن، وأن النبي ﷺ لا ينطق عن الهوى؛ كما قال تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم: ٤]، فالشارع لا يُفرِّق بين القرآن والسُّنة في «وجوب الإيمان ولزوم الحجية، وفي كونِ ذلك هو الذي يقوم عليه ركنُ الإيمان،

---

(١) الأضواء القرآنية (٢٥٧)، وانظر: (١٤٩ ـ ١٥٢).

وأصل دين الإسلام»[١]؛ كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥]، والأدلةُ على هذا المعنى كثيرةٌ متضافرة.

فإذا عُلِم هذا، كان مجيءُ الحديث بأمور لم تَرِدْ في القرآن على وجه التفصيل أمرًا لا يقدحُ في صحة الحديث، وورود الحديث من طريق صحيح يوجب التصديقَ به، والإيمان بما جاء فيه، وأن سلوكَ هذا المسلك الخاطئ في رد الأحاديث الصحيحة يفضي إلى ردِّ كثيرٍ من أحكام الشرع التي ورد بيانُها وتفصيلها في الأحاديث الصحيحة، والأصل في هذا أن السُّنةَ مبيِّنة للقرآن، والبيان من النبي ﷺ إما ببيان المُجمَل من القرآن، أو بزيادة أحكامٍ على ما جاء في القرآن؛ وذلك كما قال ابن عبد البر: «والبيان منه ﷺ على ضربين: بيان المُجمَل في الكتاب؛ كبيانه للصلواتِ الخَمس في مواقيتها، وسجودها وركوعها، وسائر أحكامها، وكبيانه لمقدار الزكاة ووقتها، وما الذي يؤخذ منه من الأموال، وبيانه لمناسك الحج... وبيان آخر: وهو زيادةٌ على حكمِ الكتاب؛ كتحريمِ نكاح المرأة على عمتها وخالتها، وكتحريم الحُمُر الأهلية وكلِّ ذي ناب من السباع، إلى أشياءَ يطولُ ذكرُها... وقد أمر الله جلَّ وعزَّ بطاعتِه واتباعه أمرًا مطلقًا مُجمَلًا لم يقيد بشيء، ولم يقل: ما وافَقَ كتابَ الله؛ كما قال بعضُ أهل الزيغ»[٢]؛ وبهذا يُعلَم فسادُ هذا المسلك الذي درج عليه هؤلاء.

٢ ـ أن ما ذكره صالح أبو بكر في طعنه على حديث الذي استلف ألف دينار هو من الأدلة الواضحة على الجهلِ الصارخ لديه، ورغبته في رد أكبر قدرٍ من الأحاديث بتوهُّمِ مخالفتها للقرآن، فنجده هنا في هذا الحديث يبالغ في تقرير الإشكال ـ وليس ثَمّ إشكال ـ **ويجاب عن ذلك من وجوه:**

ـ أن الإشهاد والكتابة مستحبان عند جمهور العلماء، وحكى بعضهم الإجماع على أنها مندوبة وليست واجبة[٣].

(١) موقف الفكر الحداثي العربي من أصول الاستدلال في الإسلام، محمد بن حجر القرني (٣٧٢).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٣٢٩، ٣٣٠).

(٣) انظر: أحكام القرآن للجصاص (١/ ٥٨٤، ٥٨٥) و(٢/ ٢٠٦).

ـ أن من ترك الإشهاد والكتابة ثقة بالله وتوكلًا عليه، فقد اختار ما يناسب إيمانه ولا مانع منه، بل ظاهر القرآن يدل على ذلك؛ كما في قوله تعالى في آية الدين بعد أن ذكر الإشهاد والكتابة والرهن: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ...﴾ [البقرة: ٢٨٣].

ثم إن الحديث ورد في ذكرِ خبرِ مَن كان قبلنا؛ فدلَّ على أن المذكور في شرع من قبلنا، وليس في الحديث شيء مما توهَّمَه من مخالفة القرآن.

٣ ـ أن طعن الأدهمي على حديث **«تكون الأرضُ يوم القيامة خبزة واحدة»** ليس له فيه أيُّ مستند سوى ما جاء من ذكرِ اليهودي في الحديث؛ فظن الأدهميُّ أن هذا مما يجعله من الإسرائيليات، والصواب أن إخبار اليهودي للنبي ﷺ بهذا لا يجعله من الإسرائيليات، وإنما هو مما أقرهم النبيُّ ﷺ عليه من الأخبار الصادقة التي عَلِمَ صدقها بالوحي، وقد سبق الكلام على هذه المسألة في المبحثين الأول والثاني من الفصل الثاني من هذا الباب.

٤ ـ أن ما ورد في حديث **«عَجْب الذَّنَب»** مما لا يَعلَم حكمتَه أحدٌ إلا اللهُ، قال ابن عبد البر: «وذلك كله حُكْمُ الله وحكمته، وليس في حكمِه إلا ما شاء، لا شريك له، وإنما نعرف مِن هذا ما عرَّفَنا به، ونُسلِّم له إذ جَهِلنا علتَه؛ لأنه ليس برأي، ولكنه قولُ مَن يجب التسليمُ له ﷺ»[1]؛ وهذا يدل على أن العلماءَ مع جهلهم لعلةِ هذا الخبر، لم يرُدُّوا الحديث لأجل ذلك؛ بل صدَّقوا الخبر، وآمَنوا به، وسلَّموا كُنْهَهُ للعليم الخبير، مع إيمانهم بأن الله لا يُعجِزُه شيء، وأنه على كل شيء قدير.

٥ ـ أن ما طعن به صالح أبو بكر على حديث اغتسال موسى عليه السلام، وفرار الحَجَرِ بثوبه: فهو جارٍ فيه على طريقته في ردِّ كل حديث فيه خبر أو قصة للأنبياء السابقين وأقوامهم لم تَرِدْ في القرآن، والحكم عليها بأنها من الإسرائيليات، وقد سبق الجواب عن هذا المسلك الخاطئ[2]، وأن ما أخبر به النبي ﷺ من أخبار الأنبياء السابقين وأقوامهم مما لم يَرِدْ في القرآن هو مما أوحاه الله إليه، ومن الغيب

(١) التمهيد (١٨/ ١٧٤).
(٢) انظر: المبحث الأول والثاني من الفصل الثاني في هذا الباب.

الذي أطلَعه عليه سبحانه. وكذا يقال في الرد على طعنِ نيازي على حديث اختتان إبراهيم عليه السلام.

٦ ـ أن حديث «**فإن المرأة خُلقت من ضِلع**» مما اتفق الشيخان على إخراجه، ولم يُشكِل معناه على أحدٍ من السابقين؛ بل أجمع أهل العلم على أن حواء خُلِقت من ضلع آدم[1]، وقد فهم المحدِّثون هذا المعنى من الحديث، وأخرجوه في باب الاستيصاء بالنساء؛ للتدليل على أن الوصية بالنساء جاءت في سياق بيان ما خُلِقْنَ وجُبِلْنَ عليه من الضعف واللِّين. أما رشيد رضا فحينما تكلم على مسألة خَلق المرأة من ضلع آدم، لم يرُدَّ هذا الحديث الذي في الصحيحين، بل أوَّلَ معناه، فقال: «فإن قلت: إن النبي ﷺ قال في حديث أبي هريرة في الصحيحين في تعليل التوصية بالنساء: «**فإن المرأة خُلقت من ضلع**»، قلنا: إنه على حد قوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴿٣٧﴾﴾ [الأنبياء: ٣٧]»[2]، فأوَّلَ معنى الحديث الصحيح، وطعَنَ في الأحاديث الأخرى التي صرَّحتْ بخَلق حواء من ضلع آدم، واحتج بعدم ذكر القرآن لمسألة خَلق حواء من ضلع آدم، فقال في ذلك: «ليس في القرآن نصٌّ فيها، ولا يلزمنا حملُ قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١] على ذلك لأجل مطابقة سِفر التكوين؛ فإن القصة لم ترد في القرآن كما وردت في التوراة التي في أيدي أهل الكتاب»[3]، فحُجتُه في ردِّ هذا المعنى الذي فهمه كافةُ المحدثين وأهل العلم من الحديث: أن هذا المعنى ليس مما ورد في القرآن! وقد سبق تفنيدُ هذه الشبهة قريبًا. أما وجود ما يُشبِه معنى الحديث في التوراة: فهو مما لم يَنَلْهُ التحريفُ من كتبهم، وعليه فلا ضيرَ من وجود التشابه؛ كما سبق بيان هذا في أول هذا الفصل.

٧ ـ أما ما طعن به صالح أبو بكر على الأحاديث الثلاثة، **فيجاب عنه بأمرين**:

الأول: أن النبي ﷺ لم يستغفِرْ لعمه أبي طالب؛ فأين المخالفة المزعومة؟! كما أن النهيَ عن الاستغفار إنما كان في حياته ﷺ، أما الشفاعة فستكون يوم القيامة.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٧/ ٥١٥)، والتمهيد (١/ ٢٢٩)، والمحرر الوجيز (٢/ ٤)، والجامع لأحكام القرآن (٥/ ٢)، وشرح النووي (١٠/ ٤٦)، ومجموع الفتاوى (٢/ ٣٤٨)، وطريق الهجرتين، ابن القيم (١/ ٢٥٧)، وتفسير ابن كثير (٢/ ١٨١)، وفتح الباري (٦/ ٣٦٨).

(٢) تفسير المنار (١/ ٢٣٢).

(٣) المرجع السابق.

الثاني: أن ما ذكره النبي ﷺ من فضلٍ لفاطمة رضي الله عنها لا يعارض ما ذكره الله عز وجل من فضلٍ لمريمَ وآسيةَ، وقد بيَّن شُرَّاح الحديث وجه ذلك؛ بأن كل واحدة من أولئك النسوة هي خيرُ نساء زمانها، وإن كُنَّ في أنفسهن على مزايا متفاوتة[1]، وأما قوله: «**إن فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام**»، فذكروا أنه «ليس فيه تصريح بأفضلية عائشة رضي الله عنها على غيرها؛ لأن فضل الثريد على غيره من الطعام إنما هو لِما فيه من تيسير المؤنة، وسهولة الإساغة، وكان أجَلَّ أطعمتِهم يومئذ، وكل هذه الخصال لا تستلزم ثبوتَ الأفضلية له من كل جهة؛ فقد يكون مفضولًا بالنسبة لغيره من جهات أخرى»[2].



(١) انظر: المفهم (٦/ ٣١٥).
(٢) الفتح (٦/ ٤٤٧).

المبحث الثاني

مخالَفةُ الحديثِ للعقل

يجب أن يُعلَم أن العقل المراد في خطاب الشارع هو العقل الفطري الضروري، وهو عقل التكليف، وليس المرادُ به العقلَ الكسبي الذي يكون بحسب ما يغذِّيه من علوم ومعارفَ؛ فالأول مصدِّق للشرع في كل ما أخبَر به، أما الثاني فليس له حدٌّ؛ ولذا لا تُعارَضُ به نصوص الشرع الصادقة[١].

والذي ضَلَّ فيه الطاعنون في الأحاديث الصحيحة: هو عرض الأخبار الصادقة الثابتة عن رسول الله ﷺ على عقولهم الكسبية المتولدة من معارفَ فاسدة، فلمَّا لم تَقبَل بها عقولُهم، ردُّوها وزعموا أنها مخالِفة للعقل؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى نظروا إلى أخبار الغيبيات، فلما لم تدرك عقولُهم كُنْهَها، ردوها وزعموا أنها مما لا يقبله العقل.

وخطورة هذا المسلك تكمن في أن النظر العقلي «أمر لا ينضبط، وليس له حد؛ فإنه لا يزال يخطر لبني آدم من الخواطر، ويقع لهم من الآراء والاعتقادات، ما يظنونه دلائلَ عقلية، وهذه تتولد مع بني آدم كما يتولد الوسواس وحديث النفس، فإذا جُوِّزَ أن يكون فيها ما هو قاطع عقلي معارض للنصوص مستحق للتقديم عليها، لم يمكنه الجزمُ بانتفاء هذا المعارض أبدًا، فلا يمكنه الجزم بشيء مما أخبر به الرسول ـ بمجرد إخباره ـ أبدًا، فلا يؤمن بشيء مما أخبر به الرسول؛ لكون الرسول أخبر به أبدًا، ولا يستفيد من خبر الله ورسوله علمًا ولا هدًى؛ بل ولا يؤمن بشيء من الغيب الذي أخبر به الرسول إذا لم يعلم ثبوته بعقله أبدًا، وحقيقة هذا سلبُ الإيمان برسالة الرسول وعدم تصديقه»[٢].

---

(١) انظر للكلام على العقل وأنواعه، والمراد بالعقل الصحيح: بغية المرتاد لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٤١ ـ ٢٧٢).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٣٢١).

والذي أوقَعَهم في هذا الضلال: أنهم لم يفرقوا «بين ما يَعلَم العقلُ بطلانَه وامتناعه، وبين ما يَعجِز العقلُ عن تصوره ومعرفته؛ فالأول: من محالات العقول، والثاني: من محارات العقول»(١)، وهو الذي يُخبِر به الأنبياء والرسل.

أما أئمة الحديث ونُقَّاده، فلم يكن من منهجهم معارضة الأحاديث الثابتة بالعقليات؛ بل إن منهجهم يقوم على جمعِ طرق الحديث الواحد، والمقابلة بينها؛ للتأكد من سلامة الحديث من العلل، أو معرفة علته إن كان معلًّا؛ وهذا لا يعني أنهم أهملوا النقدَ العقلي؛ بل استعملوه استعمالًا جليًّا واضحًا في مواطن لم يدركها ولم يتفطن لها هؤلاء الطاعنون؛ من ذلك استعمالهم للنقد العقلي فيما يتعلق بأدوات التحمل والأداء؛ كردّهم للرواية التي يُصرّح فيها الراوي بالسماع لعدم إمكان السماع. وفي الحكم على الرواة؛ كعدّهم وإحصائهم لأحاديث الرواة، وضبطها، ومعرفة أصحابهم وطبقاتهم واختصاصاتهم وزمن روايتهم وكيفيتها، وكذلك إعلالهم للروايات بالتفرد والنكارة والغرابة والشبه، وغير ذلك كثير، وهذا كله من قبيل النقد العقلي المحض.

وأما استعمال النقد العقلي في النظر في المتون ـ الذي يركز عليه الطاعنون ـ فإن المحدثين أولوه العناية التامة، ولهم في ذلك حالتان:

الأولى: كون الحديث لا يثبت أو لا أصل له، وهذا النوع من الروايات ينقدها المحدثون نقدًا عقليًّا لمخالفتها للعقل الضروري فلا يمكن أن تجيء مثل هذه المتون عن رسول الله ﷺ؛ ولذلك نجدهم يستغنون بالنظر في متونها عن النظر في أسانيدها، وأمثلة هذا النوع نجدها في كتب الموضوعات.

والحالة الثانية: هي تلك الأحاديث التي تأتي بأسانيد ظاهرها الصحة، فيكشف المحدثون ـ بجمعهم لطرق الحديث ـ عن علة في أسانيدها تمنع من ثبوتها، ولذلك نجدهم مع نقدهم لمتونها نقدًا عقليًّا؛ يجزمون فيها بخطأ الراوي، ومن هذا الباب نقدهم لمتن الحديث ـ الذي لم يثبت من جهة إسناده ـ بمخالفته للقرآن.

أما الأحاديث الصحيحة التي يستنكرها أولئك، فإن أئمة الحديث ونقاده لا يردونها بمجرد النظر العقلي، وهم إذ صححوها علموا أن منها «أحاديث تثقل على

(١) الجواب الصحيح (٣/٣٠٢).

بعض المتكلمين ونحوهم، ولكنهم وجدوها موافقة للعقل المعتدِّ به في الدِّين، مستكمِلة شرائطَ الصحة الأخرى، وفوق ذلك وجدوا في القرآن آياتٍ كثيرة توافقها أو تلاقيها، أو هي من قبيلها، قد ثقُلتْ هي أيضًا على المتكلمين، وقد علموا أن النبي ﷺ كان يَدِينُ بالقرآن ويقتدي به، فمن المعقول جدًّا أن يجيء في كلامه نحوُ ما في القرآن من تلك الآيات»(١).

وعند النظر في الأحاديث التي طعَنَ فيها القائلون بدعوى تأثُّر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات بهذه الشبهة، نجد أنهم ليس لهم ضابط محدد يعتمدونه لوصف الخبر بالإسرائيلي؛ بل كلُّ ما خالف العقلَ عندهم فهو إسرائيلي؛ فأخبارُ المعجِزات، والغيبيات، وقصص الأنبياء، وأخبار السابقين: كلُّها عندهم مما لا يقبله العقل؛ فهي إذًا من الإسرائيليات.

وفيما يلي أمثلة لذلك.

حديث «الإسراء والمعراج»(٢):

الطعن الوارد على الحديث:

يقول عبد الحسين العبيدي بعد أن ساق روايات حديث الإسراء والمعراج من صحيح البخاري: «إن استيعاب مثل هذه الروايات يستدعي تجميد العقل، وإغفال المنطق؛ فقد تضمنت إساءاتٍ لكل ما هو قيِّم ومقدَّس في عقيدة المسلم، وقد اعترف بعض العقلاء من علماء العصور المتأخرة أن هذه الروايات وأشباهها إنما هي من الإسرائيليات التي أُدخلت على عقائد المسلمين وتراثهم»(٣)، ثم سرد أحداثَ قصة الإسراء والمعراج، وما ترَكَ حدَثًا إلا أورد عليه إشكالًا عقليًّا ـ بزعمه ـ، ثم قال: «وعليه فإننا نرفض هذه الروايات وأمثالها، ونقول: إنها مجرد أساطير وأوهام لا تنطلي على عقولنا كما كانت تنطلي على عجائز الأحقاب السالفة»(٤).

---

(١) الأنوار الكاشفة (٩).

(٢) سبق سوقُه وتخريجه في المبحث الثاني من الفصل الأول من هذا الباب.

(٣) جولة في صحيح البخاري (١٣٤).

(٤) جولة في صحيح البخاري (١٣٩).

المناقشة:

اعترف هذا الطاعنُ بنفسه أن مَن ادَّعى أن حديث الإسراء والمعراج من الإسرائيليات هم من العصور المتأخرة، وقد سماهم العقلاء؛ لأنهم أعمَلوا عقولهم فيما لا مجال للعقل فيه، فهل ظنَّ صاحبُنا أن جميع المتقدمين من جهابذة النُّقاد وعلماء الحديث بل وعلماء الإسلام غفَلوا عما فَهِمه هو وعلماؤه العقلاء؟! إن كونه لم يجد من المتقدمين من يطعن فيه بما ذكر لهو أعظمُ دليلٍ على أن الحديث صحيح، ولا مطعنَ فيه بوجه من الوجوه.

ثم إن «حادثة الإسراء والمعراج، وإن كانت خارجة عن مقدور الثَّقَلين، خارقةً لما اعتادُوه ـ ليتم بها نصبُ الدلائل على نبوته ﷺ ـ إلا أنها ليست مخالِفةً لبدائِهِ العقول البتة[1]، والوحي قد أثبتها. فالتكذيب بهذه الأحاديث لكونها أثبتت وقوع الإسراء والمعراج في ليلة واحدة: يؤُولُ إلى الطعن في كمال قدرة الله تعالى، وفي الإيمان به»[2]؛ فإن هذه الاعتراضاتِ العقلية لا تصدُرُ إلا ممن يشك في قدرة الله تعالى.

حديث «لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة»[3]:

الطعن الوارد على الحديث:

يقول ابن قرناس: «هذه الخرافة غير مقبولة، حتى ولو كتبت في كتاب للأساطير الشعبية؛ لأنها من الخرافات الإسرائيلية التي نهى الله ـ سبحانه ـ المؤمنين أن يستمعوا لمثلها؛ قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ﴿١٠٠﴾﴾ [آل عمران: ١٠٠]، وقبل هذه الآية حذَّرنا القرآنُ منهم؛ لأن ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٨﴾﴾ [آل عمران: ٧٨]، ولكن يبدو أن القاصَّ لم يُعِرْ تحذيرَ الله وتهديده أي اهتمام، فتشبَّهَ بهم، ولوَى لسانَه مثلهم بهذه القصة؛ لنَحسَبَها منسوبة للرسول،

---

(١) انظر: النبوات (١/١٤٧).

(٢) دفع دعوى المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد، عيسى النعمي (٣٨١).

(٣) سبق سوقه وتخريجه في المبحث الأول من الفصل الثالث من هذا الباب.

ولا ندري إن كان القاص من أهل الكتاب الذين تظاهروا بالإسلام ليبثوا مثل هذه الخزعبلات بين الناس»[١].

حديث «قصة الإسرائيلي الذي استلف ألف دينار»[٢]:

الطعن الوارد على الحديث:

زعم صالح أبو بكر أن هذه القصة لا تعدو كونها خيالًا وخرافة لا يمكن أن تصدر من النبي ﷺ، وأن الحديث فيه دلائل ظاهرة على إسرائيلية الحديث[٣].

ويقول حسن حنفي: «وقد يكون مصدر الحديث من الإسرائيليات؛ لِما به من خيال، وهي رواية، وليس بها قول مباشر[٤]، والرواية أقرب إلى الإبداع الخيالي، وتبدأ للتصديق بها بآيتين: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴿٨١﴾﴾ [النساء: ٨١]، و﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿٧٩﴾﴾ [النساء: ٧٩]، يهودي استلف من يهودي مبلغًا من المال دون شهداء؛ لأن الله شاهد، وأخفاها في لوحة سفينة فأرسلها إلى صديق، فاستلمها الصديق على الضفة الأخرى، ثم جاء صاحب المال يسأل عن ماله، فردها إليه الآخر، مما يثبت أن الله خير كفيل وشاهد، وهي أخلاق إسلامية في نسيج يهودي»[٥].

حديث «إن موسى كان رجلًا حييًا ستيرًا»:

عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن موسى كان رجلًا حييًّا ستيرًا، لا يُرى مِن جِلده شيء استحياءً منه، فآذاه من آذاه من بني إسرائيل، فقالوا: ما يستتر هذا التسترَ إلا من عيب بجلده؛ إما برص، وإما أُدْرة، وإما آفة، وإن الله أراد أن يبرئه مما قالوا لموسى، فخلَا يومًا وحده، فوضع ثيابه على الحجَرِ، ثم اغتسل، فلما فرغ، أقبل إلى ثيابه ليأخذها، وإن الحجَرَ عدا بثوبه، فأخذ موسى عصاه، وطلب الحجَرَ، فجعل يقول: ثوبي حجَرُ، ثوبي حجر، حتى انتهى إلى ملأ من بني إسرائيل، فرأوه عُرْيانًا أحسَنَ ما خلق الله وأبرأه مما يقولون، وقام الحجرُ، فأخذ ثوبه، فلَبِسه،**

(١) الحديث والقرآن (٧٣).

(٢) سبق سوقه وتخريجه في المبحث السابق.

(٣) الأضواء القرآنية (١٧٢).

(٤) ويعني بهذا: أن الحديث قولٌ يحكيه الصحابي، وليس قولًا مباشرًا للنبي ﷺ، وهو يخلط في هذا كثيرًا بسبب جهله.

(٥) من نقد السند إلى نقد المتن (٥٤١).

وطفق بالحجر ضربًا بعصاه، فوالله، إن بالحجر لَنَدَبًا[١] **من أثرِ ضربه، ثلاثًا، أو أربعًا، أو خمسًا؛ فذلك قوله:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوۡاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهٗا ﴿٦٩﴾﴾ [الأحزاب: ٦٩]»[٢].

الطعن الوارد على الحديث:

استشكل صالح أبو بكر ضرب موسى عليه السلام للحجر، فزعم أن هذا مما لا يقبله العقلُ، فضلًا عن أن يصدر عن النبي ﷺ قولًا، أو أن ينسب لموسى عليه السلام فعلًا، ثم زعم أنه من الإسرائيليات[٣].

وزعم محمد جلاء إدريس أن هذا الحديث تفوح منه رائحة الإسرائيليات[٤].

المناقشة:

جرى أكثر الطاعنين في الأحاديث النبوية الصحيحة على وصف القصص النبوي بالخرافات والأساطير التي لا يقبلها العقل[٥]، فإن كانت مما ورد في قصص الأنبياء السابقين أو في أخبار بني إسرائيل، جعلوها من الإسرائيليات.

وإذا نظرنا إلى حديث الذين تكلموا في المهد، فإننا نجد أن كلام هؤلاء الثلاثة في المهد هو الأمر الذي حصل على غير العادة، لكنه ليس مما يحيل العقلُ حدوثَه، وقد قال الله عز وجل في كتابه عن عيسى عليه السلام: ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلۡمَهۡدِ وَكَهۡلٗا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [آل عمران: ٤٦]، وكلام عيسى في المهد قطعًا مما يُصدِّق به ابن قرناس، ومثلُه جميعُ الآيات التي ورد فيها مما يُعَدُّ خرقًا للسُّنة الكونية، لكن الله أجراه بقدرته، فإذا صدَّق بهذا لوروده في القرآن، عُلِم أنه مما لا يحيله العقل، وكذا ما أخبر به النبي ﷺ في الأخبار الصحيحة الثابتة عنه، فإنا نؤمن به، ولو كان مما يحار فيه العقل؛ لأن نصوص الشرع تأتي بمحارات العقول، لا بمحالاتها.

---

(١) النَّدَب ـ بالتحريك ـ: أثر الجرح إذا لم يرتفع عن الجلد، فشبه به أثر الضرب في الحجر. النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٣٤).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٤٠٤)، ومسلم في «صحيحه» (٣٣٩).

(٣) الأضواء القرآنية (٢٣٨، ٢٣٩).

(٤) الإسرائيليات في فتح الباري (١٤).

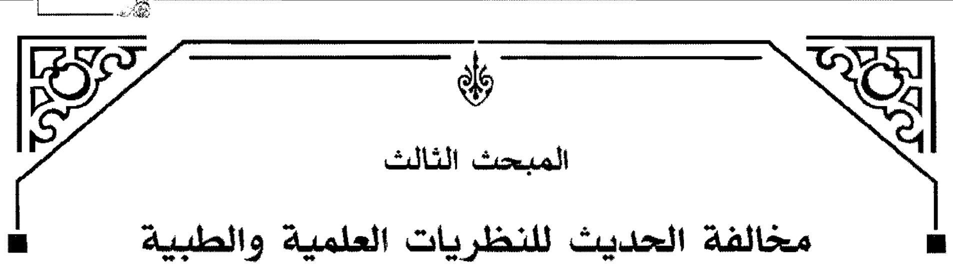
(٥) انظر على سبيل المثال: جولة في صحيح البخاري (٣٥١ وما بعدها).

ويقال في حديث قصة الإسرائيلي مثلُ ذلك؛ فإن القصةَ ليس فيها ما يوصف بالخرافة كما زعموا، وليس فيها مما لا يقبله العقل.

أما قصة موسى عليه السلام مع الحجر، فإن أصل الإشكال العقلي الذي أورده صالح أبو بكر هو فرار الحجر بثوب موسى عليه السلام، ثم ضرب موسى له، وقول أبي هريرة رضي الله عنه: «إن بالحجر لنَدَبًا من أثر ضربه»، وفرار الحجر بثوب موسى عليه السلام وإن جاء على غير العادة، فإن له نظائرَ؛ كحنين الجِذع للنبي ﷺ، وتسليم الحجر عليه بمكة[1]، وأما ضرب موسى له فمردُّه أن الآدمي تَغلِبُ عليه طبائعُ البشر؛ لأن موسى علم أن الحجر ما سار بثوبه إلا بأمر من الله[2]، ومع ذلك عامَله معاملة مَن يَعقِل حتى ضربه؛ لأنَّه صدَرَ عن الحجر فعلُ مَن يعقل[3].



(١) شرح النووي (١٥/ ٥١١).
(٢) الفتح (٦/ ٤٣٨).
(٣) المفهم (٦/ ١٩٠).



المبحث الثالث

مخالفة الحديث للنظريات العلمية والطبية

سبق في التوطئة لهذا الفصل تقريرُ أن نُقَّاد الحديث لا يردُّون الأحاديث بمخالفتها للقرآن، وإنما الأصل في معرفة صحيح الروايات من سقيمها عندهم هو جمعُ طرقِ الحديث الواحد، ثم النظر في هذه الطرق مجتمعة، وما ورد في كلام المحدِّثين من الإعلال بهذه العلة إنما جاء تبعًا في التأكيد على نكارةِ الحديث الذي هو مردودٌ عندهم من جهة إسناده.

فإذا كان هذا شأنَهم في الرد بمخالفة القرآن، فإن غيرَه من أنواع المخالفات أَوْلى ألا يُرَدَّ الحديثُ بها، هذا مع ما عليه الحال من التغيُّر، وعدم الثبوت والاطِّراد في هذه النظريات؛ «وعلماء الطبيعة يعترفون بأنهم لم يحيطوا بكل شيء علمًا، ولا يزالون يكتشفون الشيء بعد الشيء»[1]، وكثيرًا ما يثبتون أمرًا علميًّا ثم ينفُونَ ثبوته، والعكس كذلك، فكيف يصح والحال هذه أن تُجعَلَ أمثال هذه النظريات والمكتشفات مقياسًا تُرَدُّ بها الأخبارُ الصادقة الثابتة عن النبي ﷺ؟!

هذا، ومع أنه لا صلة بين الإسرائيليات وما يثبت أو لا يثبت في العلم والطب الحديث، فإننا نجد صالحًا أبا بكر يجعل كل حديث لا يوافق العلم والطب الحديث ـ عنده ـ من الإسرائيليات! ومن الأحاديث التي أوردها في كتابه الذي جعله ـ بزعمه ـ لتنقيةِ صحيح البخاري من الإسرائيليات، وطعَن فيها بمخالفتها للنظريات العلمية والطبية **ما يلي**:

حديث «الحَبَّة السوداء»:

عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**في الحبة السوداء شفاءٌ من كل داء، إلا السامَ**»[2].

---

(١) الأنوار الكاشفة (٣٠٥).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٦٨٨)، ومسلم في «صحيحه» (٢٢١٥).

الطعن الوارد على الحديث:

يقول صالح أبو بكر: «الحبة السوداء موجودة في كل زمان وكل مكان بالأطنان، وكان لا بد أن تكتسح أنواعَ الأمراض والبلاء كما ينص هذا الحديث، وحيث إنها لم تفعل شيئًا من ذلك، ولم تعترف معاملُ الدواء بفاعليتها على هذا النحو، فإن نسبة هذا الحديث للنبي ﷺ سوف تكون سببًا في تكذيب الأمم المتحضرة والشعوب المثقفة تكذيبًا طبيًّا لرسول الله ﷺ إن لم نبرِّئه من هذا الحديث»(١).

المناقشة:

جرى هنا صالح أبو بكر على عادته في تفسير الأحاديث بما يخطر له من المعاني، دون أن يكلِّفَ نفسه النظر ولو في شرح واحد من شروح الحديث، ولو فعل، لسقَطتْ غالب إشكالاته، إن لم تكن جميعها؛ لأنه في الغالب إنما يعتمد في طعنه في الأحاديث على فهمِه الخاطئ.

فقد زعم في طعنه على هذا الحديث أن الحديث ينص على أن الحبة السوداء تكتسح أنواع الأمراض والبلاء! والذي بيَّنه شُرَّاح الحديث أن المعنى في الحديث ليس على عمومه، فقال الخطَّابي في قوله: «**من كل داء**»: «هذا من عموم اللفظ الذي يراد به الخصوص»(٢)، وقال ابن حجر: «قيل: إن قوله: «**كل داء**» تقديره: يَقبَل العلاج بها»(٣).

أما فوائد الحبة السوداء، وحصول الاستشفاء بها من كثير من الأمراض: فهذا مما شَهِد به الأطباءُ والعلماء في القديم(٤) والحديث(٥)، وهذا مما يقال على سبيل

---

(١) الأضواء القرآنية (٢٨٤، ٢٨٥).
(٢) أعلام الحديث (٣/ ٢١١٢).
(٣) الفتح (١٠/ ١٤٤).
(٤) انظر: زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم (٤/ ٢٧٣).
(٥) انظر: الحبة السوداء شفاء من كل داء، عبد الجواد الصاوي، بحث منشور على الموقع الإلكتروني لرابطة العالم الإسلامي:
https://www.eajaz.org/index.php/Scientific-Miracles/Medicine-and-Life-Sciences/94-Black-bean
وانظر: الإعجاز العلمي للسُّنة في الحبة السوداء، رمضان مصري هلال، بحث منشور على موقع إعجاز القرآن والسُّنَّة:
https://quran-m.com

الاستئناس، لا على سبيل الاستشهاد لصحة الحديث؛ لأن المؤمن الحقَّ يؤمن ويصدِّق بكل ما صح عن رسول الله ﷺ، ولو لم يظهر له كُنْهُه، أو الحكمة منه.

حديث «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم»:

عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال النبي ﷺ: «**إذا وقع الذبابُ في شراب أحدكم، فليَغمِسْهُ، ثم لينزعه؛ فإن في إحدى جَناحيه داءً، والأخرى شفاء**»[1].

الطعن الوارد على الحديث:

يقول صالح أبو بكر: «أيُّ عائد على الإسلام، وعلى رسول الإسلام من تكذيب الطبيعة الطبية والواقع الذي يقول: إن الذبابَ أخطرُ أنواع الوسائل لنقل العدوى وانتشار الوباء... وإذا كان الذباب كائنًا قديمًا معاصرًا للبشرية منذ نشأتها، فلماذا لم تَعرِف البشرية شيئًا عن الدواء الموجود بجناح الذباب من نبي سابق من الأنبياء، وقد كانوا جميعًا على طريق النفع والخير للإنسانية كلها؟ الحق أن الإجابة الصحيحة على هذه التساؤلات تكون بكلمة واحدة؛ هي: أن هذا الحديث إسرائيلي الصنع والدس»[2].

المناقشة:

في هذا النص من كلام صالح أبي بكر **مغالطتان**:

أولًا: زعم أن الواقع والطب يقولان بأن الذباب أخطر أنواع الوسائل لنقل العدوى؛ وهذا كلامٌ يكذِّبه الواقع والطبُّ اللذانِ استشهَد بحقائقهما؛ فإن هناك أنواعًا من الجراثيم لا تُرى بالعين المجردة، وهي أسرع - بلا شك - في نقل العدوى من الذباب.

ثانيًا: اعترض على عدم ورود هذا المعنى الوارد في الحديث عن الأنبياء السابقين، فهل يردُّ صالحُ أبو بكر كل ما أتى به النبي ﷺ مما لم يأتِ به الأنبياء السابقون، سواءٌ كان ذلك في الأحاديث الصحيحة أو في القرآن الكريم؟!

فإن كان الذي أشكل عليه اجتماعَ الداء والدواء في شيء واحد، فقد قال

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٣٢٠).

(٢) الأضواء القرآنية (٢٣١، ٢٣٢).

الخطَّابي: «تكلَّمَ على هذا الحديثِ مَن لا خلاقَ له، فقال: كيف يجتمع الشفاء والداء في جَناحَيِ الذباب، وكيف يَعلَم ذلك من نفسه حتى يقدِّمَ جَناح الشفاء، وما ألجأه إلى ذلك؟ قال: وهذا سؤال جاهل أو متجاهل؛ فإن كثيرًا من الحيوان قد جمع الصفاتِ المتضادة. وقد ألَّف اللهُ بينها، وقهَرها على الاجتماع، وجعَل منها قوى الحيوان، وإن الذي ألهم النحلةَ اتخاذ البيتِ العجيب الصَّنعة للتعسيل فيه، وألهم النملة أن تدَّخِرَ قُوتَها أوان حاجتها، وأن تَكسِر الحَبة نصفينِ لئلا تستنبت: لَقادرٌ على إلهام الذبابة أن تقدِّمَ جَناحًا، وتؤخر آخرَ»[1].

وقال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللهُ: «قد تعجَّبَ قوم من اجتماع الداء والدواء في شيء واحد، وليس بعجيب؛ فإن النحلة تُعسِّلُ من أعلاها، وتُلقِي السم من أسفلها، والحية القاتلُ سمُّها يُدخِلون لحمها في الترياق»[2].

فالحديث ليس فيه شيء بفضل الله مما يخالف الواقعَ والطبَّ كما زعم صالح أبو بكر.

حديث «الاصطباح بالعَجْوة»:

عن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: **«مَن تصبَّحَ كل يومٍ سبعَ تمراتِ عجوة[3]، لم يضُرَّه في ذلك اليوم سمٌّ، ولا سِحْرٌ»**[4].

الطعن الوارد على الحديث:

يقول صالح أبو بكر: «لو استفتينا طبيعةَ حياتنا وأجسادنا في أسباب المرض والشفاء، فسوف لن تعطينا دليلًا واحدًا يؤيد أن العجوة شفاء من السم، أما السحر فليس له تأثير بدني حتى نستفتي الطبيعة فيه، ولا شك أن واضعو هذا الحديث هم أصحاب الدس الرخيص[5] لحديث سحر النبي ﷺ... إن علو مكانة النبي [ﷺ] فهمًا وتعبيرًا وسدادًا في إرشاده وبيانه الرفيع تجعله مصدرًا لمنابع الحكمة التي

---

(١) معالم السنن (٢٥٩)

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٥٤٧).

(٣) العجوة: نوع من تمر المدينة، أكبَرُ من الصيحاني، يضرب إلى السواد، من غرس النبي ﷺ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ١٨٨).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٤٤٥)، ومسلم في «صحيحه» (٢٠٤٧).

(٥) يعني بهم: اليهود. انظر: ص: (٢٨٨) من كتابه.

تؤيدها الشواهد والعلوم الحديثة، وأن هذا الحديث يجعل من كلامه ما يخالف الواقعَ العلمي لمناهج الطب الذي يمارسه الناس في أنفسهم، ويعطي المخالفين للإسلام فرصةَ النقد الواقعي لِما يُنسَب إليه من خطأ هو بريء منه»(١).

المناقشة:

يريد صالح أبو بكر أن يجعل حياة الناس وطبيعة أجسادهم حَكَمًا على صدقِ الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ، وقد قال الله في كتابه عن العسل: ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩]، وليس كل من شرب العسلَ انتفعَ به.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «أن رجلًا أتى النبي ﷺ، فقال: أخي يشتكي بطنه، فقال: «**اسقِه عسلًا**»، ثم أتى الثانية، فقال: «**اسقِه عسلًا**»، ثم أتاه، فقال: فعلت، فقال: «**صدق الله، وكذَب بطن أخيك، اسقِه عسلًا**»، فسقاه فبرأ»(٢).

فهل يصدِّقُ صالح أبو بكر بما أخبر الله به في كتابه، أم يجعل طبيعةَ أجساد الناس مقياسًا لذلك؟!

إن الواجب في مثل هذه الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى: التصديقُ بها، والإيمان بما جاء فيها، والحرص على امتثالها، والانتفاع بما ورد فيها، مع التوكل على الله، وصدق اللجوء إليه؛ فهو النافع الضار، وهو مسبب الأسباب.

قال النووي: «وفي هذه الأحاديث فضيلةُ تمرِ المدينة وعجوتها، وفضيلة التصبُّح بسبع تمرات منه، وتخصيص عجوة المدينة دون غيرها، وعدد السَّبع من الأمور التي عَلِمها الشارع، ولا نعلم نحن حكمتَها؛ فيجب الإيمانُ بها، واعتقاد فضلها، والحكمة فيها، وهذا كأعداد الصلوات، ونُصُب الزكاة، وغيرها، فهذا هو الصواب في هذا الحديث»(٣).

وفي ختام هذا المبحث الذي هو آخر مبحث في هذا الفصل، يتبين أن جميعَ الأحاديث التي طعن فيها القائلون بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات في

---

(١) الأضواء القرآنية (٢٩١).
(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٦٤٨)، ومسلم في «صحيحه» (٢٢١٧).
(٣) شرح النووي (١٤/ ٢٠٢).

هذا الفصل لا يثبُتُ في حديث منها نوعُ مخالفة لِما ادَّعَوه من أنواع المخالفات، وأن الجهل بكلام الله تعالى وبأحاديث النبي ﷺ وبأصول الاستدلال والمعرفة: هو ما حدا هؤلاء إلى ردِّ هذه الأحاديث، وإقحامها في سياق ادِّعائهم لوجود أثر الإسرائيليات في الأحاديث النبوية الصحيحة.



الباب الثالث

جهود المحدِّثين في الكشف عن الإسرائيليات وتمييزها

- الفصل الأول: **جهود المحدثين فيما يتعلق بالرواة والأسانيد.**
- الفصل الثاني: **جهود المحدثين فيما يتعلق بالمتون.**

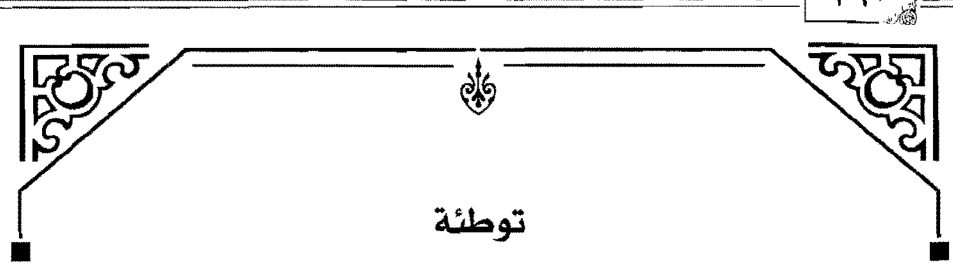


الفصل الأول

جهود المحدِّثين فيما يتعلق بالرواة والأسانيد

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: **تصريح المحدثين بأن مجرد الرواية عن أهل الكتاب غير مؤثرة.**
- المبحث الثاني: **عناية المحدثين بذِكر أشهر الأسانيد التي تُروَى بها الإسرائيليات.**
- المبحث الثالث: **عناية المحدثين بذكر الروايات الإسرائيلية التي لا أصل لها، أو لا إسناد لها.**
- المبحث الرابع: **حصر المحدثين لرواة الإسرائيليات من الصحابة رضي الله عنهم.**
- المبحث الخامس: **حصر المحدثين لرواة الإسرائيليات من غير الصحابة رضي الله عنهم.**



توطئة

الإسناد فضيلةٌ اختص الله به هذه الأمَّة، وفضَّلها به على سائر الأمم، أخرج الخطيب البغدادي بسنده إلى محمد بن حاتم بن المظفر، قال: «إن اللهَ أكرَمَ هذه الأمة وشرَّفها وفضَّلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها، قديمهم وحديثهم، إسنادٌ، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلَطوا بكتبهم أخبارَهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وتمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوا عن غير الثقات.

وهذه الأمة إنما تنصُّ الحديثَ من الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تَتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظَ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسةً لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهًا وأكثر حتى يهذبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه ويعُدُّوه عدًّا.

فهذا من أعظم نِعم الله تعالى على هذه الأمة»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وعلم الإسناد والرواية مما خص الله به أمةَ محمد ﷺ، وجعله سلَّمًا إلى الدراية. فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثُرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهلِ الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنة»[2].

وقد كانت بوادر العناية بالإسناد منذ عهد النبي ﷺ؛ حيث أرشد إلى أهمية النقل عنه، فقال: «**نضَّر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها، فأداها إلى من يسمعها، فرُبَّ حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه**»[3]، كما أرشد إلى أهمية

---

(١) شرف أصحاب الحديث، الخطيب البغدادي (٤٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٩).

(٣) أخرجه الترمذي في «جامعه» (٢٦٥٧)، وابن ماجه في «سننه» (٢٣٢)، وأحمد في «مسنده» (٤٢٤٠)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

العناية بهذا النقل، وأن يكون نقلًا صحيحًا، فحذَّر من الكذب عليه، فقال ﷺ: «**من كذب عليَّ متعمدًا، فليتبوأ مقعده من النار**»(١).

ومن هنا أدرك السلف من الصحابة ومن بعدهم أهميةَ العناية بالإسناد، حتى قال ابن عباس رضي الله عنهما: «إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلًا يقول: قال رسول الله ﷺ، ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصَّعب والذَّلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف»(٢)، ورُوي عن ابن سيرين قوله: «إن هذا العلم دين؛ فانظروا عمن تأخذون دينكم»(٣)، وقال أيضًا: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم؛ فيُنظر إلى أهل السُّنَّة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»(٤).

وقد أدرك المحدثون ما للإسناد من أهمية بالغة في حفظ سُنَّة النبي ﷺ، وعلموا أن لا سبيل لمعرفة سقيم الحديث من صحيحه إلا بمعرفة إسناده، فاشتدت عنايتُهم به، فأثمرت تلك الجهود هذه الثروة الهائلة في علم الرجال والجرح والتعديل، وأبحاث العدالة والضبط، ومباحث الاتصال والانقطاع، وغيرها من الجهود التي لم يَحظَ بها علمٌ في أمة من الأمم كما حظيَ به علم الحديث.

وللمحدثين جهود بارزة فيما يتعلق بالرواة والأسانيد للكشف عن الروايات الإسرائيلية وتمييزها من الأحاديث النبوية الصحيحة، فمع تصريحهم بأن مجرد رواية الراوي عن أهل الكتاب لا تؤثِّر في حديثه، فإنهم ميَّزوا رواة الإسرائيليات من غيرهم، وذكروا أشهر الأسانيد التي تُروى بها الإسرائيليات، وغير ذلك من جهودهم التي ستتضح من خلال المباحث الآتية؛ حرصًا منهم على ألا تختلط أخبار الأمم السابقة بالأخبار الثابتة عن النبي ﷺ.

وقبل الشروع في الحديث عما تتضمنه هذه المباحث من المسائل المتعلقة بجهود المحدثين للكشف عن الروايات الإسرائيلية فيما يتعلق بالرواة والأسانيد، يحسُنُ التنبيه على مسألة مهمة؛ **وهي**:

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢٩١)، ومسلم في «صحيحه» (٩٣٣).
(٢) أخرجه مسلم في «مقدمته» (١/ ١٠).
(٣) أخرجه مسلم في «مقدمته» (١/ ١١).
(٤) أخرجه مسلم في «مقدمته» (١/ ١١).

متى يكون الراوي إسرائيليًّا، أو متى يُعَد الراوي من رواة الإسرائيليات؟

وهي مسألة مُلبِسة، وقع فيها كثير من الخطأ والتجاوز عند الطاعنين في الأحاديث النبوية، وعند بعض الباحثين في موضوع الإسرائيليات؛ **ومن ذلك:**

١ ـ أن كل مَن رُوي عنه خبر إسرائيليٌّ ـ ولو لم تثبت عنه هذه الرواية ـ، أو ورد ذِكره عرضًا في الرواية: عُدَّ من رواة الإسرائيليات، فأُدخِل بذلك عددٌ من الصحابة[١] في رواة الإسرائيليات بغير وجه حق.

٢ ـ أن كل مَن لقيَ كعبًا أو سمع منه عُدَّ من رواة الإسرائيليات، ومعلوم أن مجرد اللقاء والسماع لا يستلزم الروايةَ، فكم من الرواة الذين لقيَهم المحدِّثون وسمعوا أحاديثهم ولم يَروُوا عنهم شيئًا.

والصواب الذي عليه عملُ المحدثين:

أن مَن أكثرَ من الرواية عن أهل الكتاب، وعُرِف بها، وكانت له عناية بها، ونص المحدثون على روايته عن أهل الكتاب، أو عن صُحُفِهم، أو عن مُسلِمة أهل الكتاب، أو ورد اسمُه في الأسانيد التي نص المحدثون على اختصاصها برواية الإسرائيليات: فهو ممن يُعَدُّ من رواة الإسرائيليات، أما مجرد ثبوت السماع من أهل الكتاب، أو من مُسلِمة أهل الكتاب، أو مجرد اللقاء بهم: فهذا لا يصلح أن يكون دليلًا على أن يُعَدَّ الراوي من رواة الإسرائيليات، سواءٌ كان من الصحابة أو من غير الصحابة.



(١) انظر مثالًا على ذلك: «المرفوع حكما» (ص٥٣١)؛ فقد ذكر أثرًا روي عن زيد بن علي، قال: «جرى بين ابن عباس وبين طلحة بن عبيد الله كلام، فقال طلحة لابن عباس: هل لك في المناحبة وترفع النبي ﷺ؟ قال: نعم، قال: فاجعل بيني وبينك من شئت، فقال: بيني وبينك كعب، فأتو كعباً فذكروا له ذلك...»، واستدل به الباحث على سماع طلحة من كعب الأحبار، وأن له منزلة عند طلحة، ... ولم يتعرض الباحث لبيان حال هذه الرواية من حيث الصحة والضعف، وهي لا تصح؛ فعلي بن زيد لم يدرك ابن عباس، وروايته عنه مرسلة. ينظر: «التقريب» (٣٥٥)، و«التهذيب» (١/ ٦٦٨).

المبحث الأول

تصريح المحدِّثين بأن مجرد الرواية عن أهل الكتاب غيـرُ مؤثـرة

لقد فَهِم الصحابة ﷺ من الإذن النبوي في التحديث عن أهل الكتاب في قوله ﷺ: «**حدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرجَ**»[1]: أن مجرد الرواية عن أهل الكتاب لا حرج فيها، ما لم يكن المرويُّ عنهم مما يخالف الشرعَ؛ فسمع بعض الصحابة من كعبٍ وغيره من مُسلِمة أهل الكتاب، وروى عنه بعضهم.

وسارَ المحدثون على منهج الصحابة ﷺ، فلم يعُدُّوا مجرد الرواية عن أهل الكتاب جرحًا في الراوي.

ومن ذلك ثناؤهم على الصحابة الذين عُرِفوا برواية الإسرائيليات، وعدم نقدهم لورود الروايات التي تُروى من جهتهم، ويتبين فيها الخطأُ في الرفع، ويثبت فيها الوقفُ على كعب، أو غيره من رواة الإسرائيليات، ونصهم على أن الخطأ في ذلك يكون ممن دونهم من الرواةِ عنهم.

ومما يؤكد هذا: أن مَن عُرِف من الصحابة بالأخذ عن أهل الكتاب ـ كأبي هريرة ﷺ، وابن عباس ﷺ ـ هم من أكثر الصحابة روايةً للحديث في دواوين السُّنَّة، ولم يؤثَرْ عن أحد من المحدثين اتقاء حديثهم.

أما الرواة من غير الصحابة فنجدهم يوثقونهم، ويَروون عنهم، ولا يذكرون أن من أسباب الطعن في الراوي روايتَهُ عن أهل الكتاب.

ومن أمثلة ذلك ـ على سبيل التمثيل لا الحصر ـ:

وهب بن منبِّه: من أشهر المعروفين برواية الإسرائيليات، وقد وثَّقه العِجْلي، وأبو زُرْعة، والنَّسائي، وذكره ابن حِبان في الثقات[2].

---

(١) سبق تخريجه.

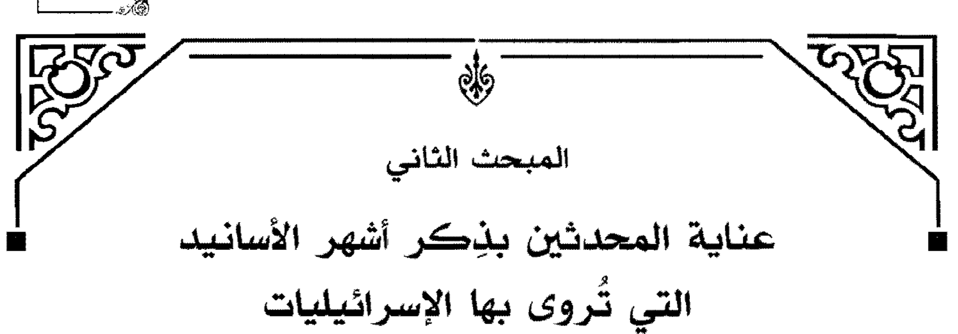
(٢) انظر أقوال العلماء في توثيقه: تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٢).

عبد الملك بن جُرَيج: من أتباع التابعين المعروفين برواية الإسرائيليات في كتب التفسير، والمحدثون على توثيقه، وعَدَّه ابنُ المديني ممن تدور عليهم الأسانيد[(١)]، وقد روى له البخاري ومسلم.

وهذا دليل عملي منهم على أن مجرد الرواية عن أهل الكتاب غير مؤثرة.



(١) تهذيب التهذيب (٢/٦١٦).



المبحث الثاني

عناية المحدثين بذِكر أشهر الأسانيد التي تُروى بها الإسرائيليات

هناك أسانيدُ اشتهرت في كتب التفسير برواية الإسرائيليات، وقد اعتنى المحدثون بذكرها؛ منها:

ما يرويه السُّدي، عن أبي مالك وعن أبي صالح، عن ابن عباس؛ وعن مُرَّة، عن ابن مسعود؛ وعن أناس من أصحاب النبي ﷺ.

فهذا الإسناد يَروي به الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره، والبغوي، وابن كثير، وغيرهم من المفسرين، على تفاوت فيما بينهم.

ويروي الحاكم من طريق أسباط بن نصر بهذا الإسناد بعينه؛ كما ذكر ذلك ابن كثير، ويروي به مفرقًا[(١)]، يرفعه في مواضعَ، ويجعله موقوفًا في مواضع أخرى، منها ما هو من الإسرائيليات، ومنها ما ليس منها.

قال الإمام أحمد عن تفسير السُّدي: «إنه ليُحسِن الحديث، إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به قد جعل له إسنادًا واستكلفه»[(٢)].

وقال الخليلي: «وتفسير إسماعيل بن عبد الرحمٰن السُّدي فإنما يسنده بأسانيد إلى عبد الله بن مسعود، وابن عباس، وروى عن السُّدي الأئمةُ؛ مثل: الثوري، وشعبة، لكن التفسير الذي جمعه رواه عنه أسباط بن نصر، وأسباطٌ لم يتفقوا عليه،

(١) قال السيوطي في الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٤٩٧): «والحاكم يخرِّجُ منه في مستدركه أشياءَ، ويصححها، لكن من طريق مُرَّة عن ابن مسعود وناس فقط دون الطريق الأول»، والذي وجدته بعد تتبع المواطن من المستدرك: أن الحاكم يَروي بالإسناد الذي يروي به الطبري، ويروي به مفرقًا مرة دون ذكر أناس من أصحاب النبي ﷺ، ومرة من رواية السُّدي عن مُرَّة عن ابن مسعود، ومرة من رواية السدي عن أبي مالك وأبي صالح عن ابن عباس، وفي بعض المواضع يرفعه للنبيِّ ﷺ.

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ١٥٩)، وسيأتي قريبًا بيانُ المراد من قوله: «واستكلفه».

غيرَ أن أمثل التفاسير تفسيرُ السدي»[١].

وذكر ابن حجر مَن روى التفسير عن ابن عباس من الضعفاء، فقال: «ومنهم إسماعيل بن عبد الرحمٰن السُّدِّي ـ بضم المهملة وتشديد الدال ـ وهو كوفي صدوق، لكنه جمع التفسير من طرق؛ منها: عن أبي صالح عن ابن عباس؛ وعن مُرة بن شراحيل عن ابن مسعود؛ وعن ناس من الصحابة، وغيرهم، وخلَط روايات الجميع، فلم تتميز روايةُ الثقة من الضعيف، ولم يَلقَ السديُّ من الصحابة إلا أنسَ بن مالك»[٢].

ومع أن الطبري يروي بهذا الإسناد كثيرًا في تفسيره، فإنه تكلم عليه في مواضع؛ ومن ذلك: أنه أورد به قولًا في تفسير قول الله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]، ثم قال: «وقد ذكرنا الخبرَ الذي رُوي عن ابن مسعود، وابن عباس... فإن كان ذلك صحيحًا ـ ولستُ أعلمه صحيحًا؛ إذ كنت بإسناده مُرتابًا...»[٣].

وأورد به خبرًا طويلًا في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، فقال بعد أن ساق الخبر بطوله: «وهذا إذا تدبَّرَه ذو الفهم، عَلِم أن أوَّله يُفسِد آخرَه، وأن آخره يُبطِل معنى أوَّله، وأخشى أن يكون بعضُ نَقَلةِ هذا الخبر هو الذي غَلِط على مَن رواه عنه من الصحابة»[٤].

وقد نبَّه الإمامُ ابن كثير على **أن هذا الإسناد تُروى به كثير من الإسرائيليات**؛ ومن أمثلة ذلك عنده:

ما ذكره في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [البقرة: ٣٤]، فقد أورد عدة روايات في تفسير الآية، ومنها ما عزاه إلى السُّدي بهذا الإسناد: لما فرغ الله من خلقِ ما أحب، استوى على العرش، فجعل إبليس على ملك السماء الدنيا، وكان من قبيلة من الملائكة يقال لهم: الجن، وإنما سُموا الجن؛ لأنهم خُزَّان الجنة، وكان إبليس مع ملكه خازنًا...

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليلي (١/ ٣٩٧).
(٢) العجاب في بيان الأسباب، ابن حجر (١/ ٢١١).
(٣) تفسير الطبري (١/ ٣٥٣، ٣٥٤).
(٤) المصدر نفسه (١/ ٤٦٢).

قال ابن كثير: «**فهذا الإسناد إلى هؤلاء الصحابة مشهورٌ في تفسير السدي، ويقع فيه إسرائيليات كثيرة**، فلعل بعضَها مُدرَج، ليس من كلام الصحابة، أو أنهم أخذوه من بعض الكتب المتقدمة، والله أعلم.

والحاكم يروي في مستدركه بهذا الإسناد بعينه أشياءَ، ويقول: هو على شرط البخاري»(١).

وقال في موطن آخر: «وهذا الإسناد يذكُرُ به السديُّ أشياءَ كثيرة فيها غرابة، وكان كثير منها متلقًّى من الإسرائيليات»(٢).

والذي يظهر من كلام الإمام أحمد وكلام الخليلي المتقدمَيْنِ: أن السديَّ جمع هذا التفسير من روايته عن هؤلاء الناس، لا أنه روى كل قول عنهم جميعًا، قال العلَّامة أحمد شاكر: «أما كلمة الإمام أحمد بن حنبل في السدي، فإنه لا يريد ما قد يُفهَم من ظاهرها: أنه اصطنع إسنادًا لا أصل له؛ إذ لو كان ذلك، لكان ـ عنده ـ كذابًا وضَّاعًا للرواية، ولكنه يريد ـ فيما أرى، والله أعلم ـ أنه جمَعَ هذه التفاسير من روايته عن هؤلاء الناس: عن أبي مالك وأبي صالح عن ابن عباس؛ وعن مُرة عن ابن مسعود؛ وعن ناس من الصحابة، ثم ساقَها كلها مفصَّلة على الآيات التي ورد فيها شيء من التفسير، عن هذا أو ذاك أو أولئك، وجعل لها كلها هذا الإسناد، وتكلف أن يسُوقَها به مساقًا واحدًا.

أعني: أنه جمَعَ مفرَّقَ هذه التفاسير في كتاب واحد، جعل له في أوله هذه الأسانيد؛ يريد بها أن ما رواه من التفاسير في هذا الكتاب لا يخرج عن هذه الأسانيد.

ولا أكاد أعقل أنه يَروي كل حرف من هذه التفاسير عنهم جميعًا؛ فهو كتاب مؤلَّفٌ في التفسير، مرجع فيه إلى الرواية عن هؤلاء، في الجملة، لا في التفصيل.

إنما الذي أوقع الناس في هذه الشبهة تفريقُ هذه التفاسير في مواضعها... والحاكم يختار منها إسنادًا واحدًا يذكره عند كل تفسير منها يريد روايته. وقد يكون ما رواه الحاكم ـ مثلًا ـ بالإسناد إلى ابن مسعود ليس مما روى السديُّ عن ابن مسعود نصًّا؛ بل لعله مما رواه من تفسير ابن عباس، أو مما رواه ناس من

---

(١) تفسير ابن كثير (١/ ٢٣٠).

(٢) البداية والنهاية (١/ ٣٤).

الصحابة، روى عن كل واحد منهم شيئًا، فأسند الجملة، ولم يسند التفاصيل»(١).

- **ومن الأسانيد التي اشتهرت برواية الإسرائيليات: ما يَرويه الكلبيُّ، عن أبي صالح، عن ابن عباس** رضي الله عنهما.

فهذا الإسناد يروي به الثعلبيُّ والواحدي في تفسيريهما.

قال ابن حبان: «الكلبي هذا مذهبه في الدِّين، ووضوح الكذب فيه: أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه؛ يَروي عن أبي صالح عن ابن عباس التفسيرَ، وأبو صالح لم يرَ ابن عباس، ولا سمع منه شيئًا، ولا سمع الكلبي من أبي صالح إلا الحرفَ بعد الحرف، فجعل لما احتيج إليه تخرج له الأرض أفلاذ كبدها! لا يَحِلُّ ذكرُه في الكتب، فكيف الاحتجاج به؟!»(٢).

وقال ابن عدي: «حدث عن الكلبي: الثَّوريُّ، وشُعبة، وإن كانا حدثا عنه بالشيء اليسير غير المسند، وحدث عن الكلبي: ابن عُيَينة، وحماد بن سلمة، وإسماعيل بن عياش، وهشيم، وغيرهم من ثقات الناس، ورضُوه بالتفسير، **وأما في الحديث، فخاصةً إذا روى عن أبي صالح عن ابن عباس، ففيه مناكيرُ، ولشهرته فيما بين الضعفاء يُكتَب حديثه**»(٣).

وقال ابن حجر: «من روايات الضعفاء عن ابن عباس: التفسير المنسوب لأبي النضر محمد بن السائب الكلبي؛ فإنه يرويه عن أبي صالح، وهو مولى أم هانئ، عن ابن عباس، والكلبيُّ اتهموه بالكذب»(٤).

وأشار السيوطي إلى أن هذا الطريق أوهى طرق التفسير، فقال: «وأوهى طرقِه طريقُ الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، فإن انضم إلى ذلك روايةُ محمد بن مروان السُّدي الصغير: فهي سلسلة الكذب، وكثيرًا ما يخرج منها الثعلبيُّ والواحدي»(٥).

فهذا الإسناد تُروى به كثير من الإسرائيليات والموضوعات؛ ولذا حذَّر شيخ الإسلام ابن تيمية من المصنفات التي تنقل الإسرائيليات والموضوعات، وذكَر منها

---

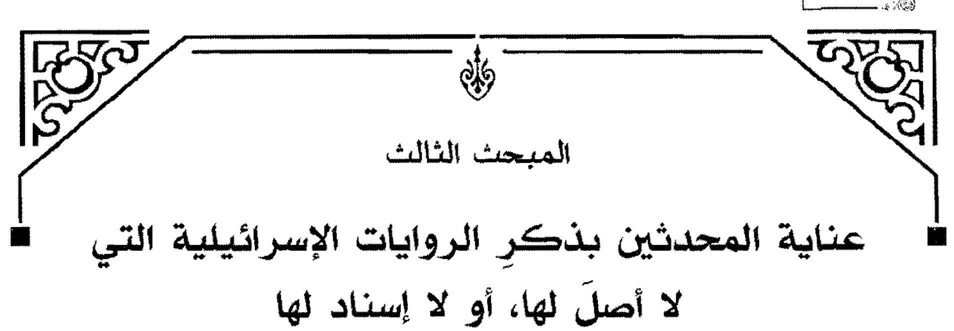
(١) تفسير الطبري، تحقيق: محمود شاكر (١٥٦).
(٢) المجروحين (٢/ ١٨٩).
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ٦٢).
(٤) العجاب في بيان الأسباب (١/ ٢٠٩).
(٥) الإتقان في علوم القرآن (٤/ ٢٣٩).

تفسيرَ الواحدي والثعلبي، فقال: «وهؤلاء من عادتهم يَروُون ما رواه غيرُهم، وكثيرٌ من ذلك لا يَعرِفون هل هو صحيح أم ضعيف؟ ويروون من الأحاديث الإسرائيليات ما يعلم غيرُهم أنه باطل في نفس الأمر؛ لأن وَصْفَهم النقلُ لِما نقل، أو حكايةُ أقوال الناس، وإن كان كثير من هذا وهذا باطلًا، وربما تكلموا على صحة بعض المنقولات وضعفِها، ولكن لا يطرُدون هذا، ولا يلتزمونه»(١).

وعناية المحدثين ببيان هذه الأسانيد التي تُروى من جهتها الإسرائيلياتُ هو من باب العناية منهم بعدم اختلاط الأحاديث النبوية بالإسرائيليات.



(١) منهاج السُّنَّة (٧/١١٧). وقد سبق ذكرُ هذا القول في التمهيد عند الحديث عن مظان الإسرائيليات.



المبحث الثالث

عناية المحدثين بذكرِ الروايات الإسرائيلية التي لا أصلَ لها، أو لا إسناد لها

من جهود المحدثين في الكشف عن الروايات الإسرائيلية: عنايتُهم بذكر الروايات الإسرائيلية التي لا أصل لها، أو لا إسناد لها؛ **ومن الأمثلة على ذلك:**

• استدل البكري[١] على جواز الاستغاثة بالنبي ﷺ بما رُوي عن عمر بن الخطاب ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لما اقترف آدم الخطيئة، قال: يا رب؛ أسألك بحق محمد لَمَا غفرتَ لي، فقال الله: يا آدم، وكيف عرفت محمدًا ولم أخلقه؟ قال: يا رب، لأنك لما خلقتني بيدك ونفخت فيَّ من رُوحك، رفعتُ رأسي، فرأيت على قوائم العرش مكتوبًا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، فعلمتُ أنك لم تُضِفْ إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك، فقال الله: صدقت يا آدم، إنه لأحب الخلقِ إليَّ، ادعني بحقه؛ فقد غفرتُ لك، ولولا محمد ما خلقتك**»[٢].

وقد رد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال: «هذا الحديث وأمثاله لا يُحتج به

---

(١) نور الدِّين علي بن يعقوب بن جبريل بن عبد المحسن، أبو الحسن البكري، ولد سنة ٦٧٣، واشتغل، وأفتى، ودرَّس، وكان يذكُرُ نسبه إلى أبي بكر الصِّدِّيق ﷺ، ولما دخل ابن تيمية إلى مصر، قام عليه، وأنكر ما يقوله وآذاه. انظر: ذيول العبر، الذهبي (٦/ ١٣٣) شذرات الذهب، ابن العماد (٨/ ١١٥).

(٢) أخرجه الحاكم في «مستدركه» (٤٢٥١)، والطبراني في «الأوسط» (٦٥٠٢)، و«الصغير» (٩٩٢) من طريق عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن جده، عن عمر بن الخطاب ﷺ، بلفظه، وبنحوه. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم في هذا الكتاب»، وتعقَّبه الذهبي بقوله: «بل موضوع، وعبد الرحمٰن واهٍ»، وقال الطبراني: «لم يَروِ هذا الحديث عن زيد بن أسلم إلا ابنُه عبد الرحمٰن، ولا عن ابنه إلا عبد الله بن إسماعيل المدني، ولا يُروى عن عمرَ إلا بهذا الإسناد»؛ فالحديث موضوع؛ لتفرُّد عبدِ الرحمٰن بن زيد بن أسلم به، وهو **ضعيف جدًّا**، روى عن أبيه أحاديثَ موضوعة. (تهذيب التهذيب: ٢/ ٥٠٧)، (تقريب التهذيب: ١/ ٥٧٨).

في إثبات حكم شرعي، لم يسبقه أحد من الأئمة إليه، وإثبات عبادة لم يقلها أحد من الصحابة ولا التابعين وتابعيهم، إلا مَن هو أجهل الناس بطرق الأحكام الشرعية، وأضلُّهم في المسالك الدينية؛ **فإن هذا الحديث لم ينقله أحد عن النبي ﷺ، لا بإسناد حسن، ولا صحيح؛ بل ولا ضعيف يُستأنس به، ويُعتضد به، وإنما نُقل هذا وأمثاله كما تنقل الإسرائيليات** التي كانت في أهل الكتاب، وتُنقَل عن مثل كعبٍ، ووهب، وابن إسحاق، ونحوِهم ممن أخذ ذلك عن مُسلِمة أهل الكتاب، أو غير مُسلِمتهم، أو عن كتبهم...

وقد جمع غير واحد من الحفَّاظ قصةَ آدم، ومن أجمعِهم أبو القاسم ابن عساكر في (تاريخه الكبير)؛ فإنه روى عامة ما رواه الناس، ولم يذكُرْ هذا، وإنما ذكر هذا وأمثالَه مَن يجمع الموضوعات الكثيرة، والأكاذيب العظيمة»[(١)].

• ما ورد في رد شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ على الشاذلي[(٢)] في قوله: (وعلمك حسبي)، فبيَّنَ ابن تيمية فسادَ هذه الكلمة، وأن السُّنة أن يقال: حسبي الله، واللهُ حسبي.

ثم قال: «ولكنَّ قائلَ هذه الكلمة أخذها من أثرٍ إسرائيلي لا أصل له؛ وهو ما يُروَى أن جبريل عرَضَ لإبراهيم الخليل لَمَّا أُلقِي في المنجنيق، فقال: هل لك من حاجة؟ فقال: أمَّا إليك فلا، فقال: سَلْ، فقال: حَسْبي من سؤالي علمُه بحالي»[(٣)].

... وأما قوله: حسبي من سؤالي علمه بحالي، فهذا ليس له إسناد معروف؛ بل الذي في الصحيح أنه قال: حسبي الله ونعم الوكيل، لم يقُلْ ذلك اللفظ.

وما نُقِل عن الأنبياء المتقدمين إن لم يكن ثابتًا بنَقْلِ نبيِّنا ﷺ، لم يُحتجَّ به في الدِّين باتفاق علماء المسلمين»[(٤)].

---

(١) الاستغاثة في الرد على البكري (٩٦، ٩٧).

(٢) هو: أبو الحسن، علي بن عبد الله بن عبد الجبار المغربي، شيخ الطائفة الشاذلية، سكن الإسكندرية، وصَحِبه بها جماعة، وله عبارات في التصوف مشكِلة، توفي سنة ٦٥٦هـ. انظر: العبر في خبر من غبر، الذهبي (٥/ ٢٣٢).

(٣) ذكره البغوي في تفسيره عن أُبيِّ بن كعب، فقال: «ورُوي عن أُبي بن كعب: أن إبراهيم» فذكره (٥/ ٣٢٧).

(٤) الرد على الشاذلي، ابن تيمية (٤، ٧).

فنصَّ على أن هذا الأثر إسرائيلي، وبيَّن أنه لا إسناد له.

ومن ذلك: نصُّهم على الرواياتِ الإسرائيلية الواردة في باب أو أبواب معينة بأن لا أساس لها، قال ابن كثير: «لا أساس للإسرائيليات التي تُحدّد ما مضى وما بقي من الدنيا، كما لا يَعلَم مقدارَ ما مضى إلا اللهُ ﷻ، والذي في كتب الإسرائيليين وأهلِ الكتاب من تحديد ما سلف بألوفٍ ومئات من السنين: قد نصَّ غيرُ واحد من العلماء على تخبُّطهم فيه، وتغليطهم»[١].

ويدخل في هذا الباب نصُّهم على الروايات الواردة في مسائل بعينها أنها من الإسرائيليات؛ ومن ذلك: قول شيخ الإسلام ابن تيمية في الإسرائيليات الواردة في الصخرة، حيث قال: «وظهر من ذلك الوقتِ من تعظيم الصخرة وبيت المقدس ما لم يكن المسلمون يعرفونه بمثل هذا، وجاء بعض الناس ينقل الإسرائيليات في تعظيمها، حتى روى بعضهم عن كعب الأحبار عند عبد الملك بن مروان، وعروة بن الزبير حاضر: «إن الله قال للصخرة: أنت عرشي الأدنى»، فقال عروة: «يقول الله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وأنت تقول: إن الصخرة عرشه؟»، وأمثال هذا.

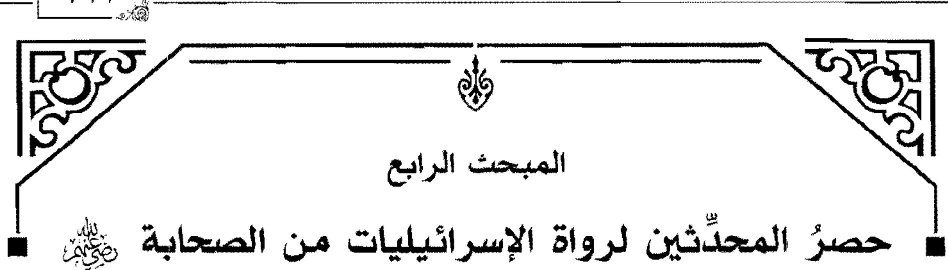
ولا ريب أن الخلفاء الراشدين لم يَبنُوا هذه القبة، ولا كان الصحابة يعظمون الصخرة، ولا يتحرَّون الصلاة عندها، حتى ابن عمر ﵄ مع كونه كان يأتي من الحجاز إلى المسجد الأقصى، كان لا يأتي الصخرة؛ وذلك أنها كانت قِبلة، ثم نُسِخت، وهي قِبلة اليهود، فلم يَبقَ في شريعتنا ما يوجب تخصيصَها بحكم، كما ليس في شريعتنا ما يوجب تخصيصَ يوم السبت»[٢].

ومن ذلك أيضًا: قوله: «وقد صنَّف طائفةٌ من الناس مصنفات من فضائل بيت المقدس، وغيره من البقاع التي بالشام، وذكروا فيها من الآثار المنقولة عن أهل الكتاب، وعمن أخذ عنهم ما لا يَحِل للمسلمين أن يَبنُوا عليه دِينهم»[٣].

ولا يعني هذا أن كل ما ورد في فضائل الشام فهو من الإسرائيليات، كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين، فطعنوا في الأحاديث الصحيحة بأنها من الإسرائيليات[٤]؛ بحجة أنه قد رُوي في فضائلها بعض الإسرائيليات.

---

(١) النهاية في الفتن والملاحم (١/ ٢٩). (٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣٤٨).
(٣) المصدر السابق (٢/ ٣٤٩).
(٤) راجع مقدمة الفصل الثاني من الباب الثالث.



المبحث الرابع

حصرُ المحدِّثين لرواة الإسرائيليات من الصحابة رضي الله عنهم

إن القطع على وجه اليقين بأسماء كل مَن سمع من أهل الكتاب، أو روى عنهم: أمرٌ متعذر؛ ذلك أن الأصل هو إباحة الأخذ عن أهل الكتاب؛ ولهذا السبب كانت مجرد الرواية عن أهل الكتاب غيرَ مؤثرة في حديث الراوي عند المحدثين.

ولكن مَن عُرِف بالرواية عنهم، أو من كانت له عناية بالسماع منهم، أو كان مطَّلِعًا على صُحِفهم: فهؤلاء هم الذين ذكَرهم المحدثون، ونصُّوا على روايتهم عنهم.

ومن أشهر من عُرِف من الصحابة برواية الإسرائيليات عند المحدثين:

عبد الله بن سلَام رضي الله عنه: كان رضي الله عنه من علماء اليهود وأحبارهم قبل إسلامه، كان يقرأ التوراة، وقد سبق ذكر قصته في آية الرجم[(١)]، ولم يكن كثيرَ التحديث عن كتب أهل الكتاب كما كان كعبُ الأحبار ووهب بن منبه، قال المعلِّمي: «قلما ذكَر عن كتب أهل الكتاب، وما ثبت عنه من ذلك فهو مصدَّقٌ به حتمًا، وإن لم يوجد في كتب أهل الكتاب الآن»[(٢)]، وليس له في تفسير ابن جرير سوى (٤) أربع روايات فقط[(٣)].

عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: ذكر ابنُ حجر روايته عن كعب الأحبار[(٤)]، وهو أكثر من رُويت عنه الإسرائيليات من الصحابة في كتب التفسير؛ إذ له في تفسير ابن جرير الطبري (٣٤٤) أربع وأربعون وثلاثمئة رواية.

---

(١) في المبحث الأول من الفصل الثالث في الباب الثاني.

(٢) الأنوار الكاشفة (١٣٢).

(٣) اعتمدت في ذكر عدد مرويات الصحابة في تفسير ابن جرير الطبري على الدراسة الإحصائية التي قام بها الباحث الدكتور نايف بن سعيد الزهراني في كتابه: (الإسرائيليات في تفسير ابن جرير الطبري).

(٤) نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين، ابن حجر العسقلاني (٩٠)، وأصل الكتاب ألَّفه الخطيب البغدادي، ثم اختصره ابن حجر، ولكن الكتاب الأصل مفقود.

أبو هُرَيرة ﷺ: ذكر ابن حجر[1] روايته عن كعب الأحبار، وثبَتَ ذلك من فعل النُّقاد في إعلالهم للروايات الموقوفة على كعبٍ من رواية أبي هريرة ﷺ، فكثيرًا ما يُعِلُّون الرواية المرفوعة بوقفِها على كعب، ويقولون: هذا من رواية أبي هريرة عنه، وسيأتي ذكرُ أمثلة لذلك في الفصل التالي، وليس له في تفسير الطبري سوى (٥) خمس روايات.

وأما ما رواه أبو هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ، قال: «**فُقِدت أمَّةٌ من بني إسرائيل لا يُدرى ما فعلت، وإني لا أراها إلا الفار، إذا وُضِع لها ألبان الإبل لم تشرب، وإذا وضع لها ألبان الشاء شربت**»، فحدثتُ كعبًا، فقال: أنت سمعتَ النبي ﷺ يقوله؟ قلت: نعم، قال لي مرارًا، فقلت: أفأقرأ التوراة؟[2].

قال ابن حجر: «قوله: (فقلت: أفأقرأ التوراة؟) هو استفهامُ إنكارٍ، وفي رواية مسلم: (أفأُنزلت عليَّ التوراة؟)، وفيه أن أبا هريرة لم يكن يأخذ عن أهل الكتاب»[3]، فليس المراد منه أن أبا هريرة لم يكن يأخذ عن كعب الأحبار؛ بل معناه: أنه لم يكن يأخذ عن عامة أهل الكتاب، أو عن صُحُفهم؛ كما ذكر ذلك النووي، فقال: «معناه: ما أعلم، ولا عندي شيء إلا عن النبي ﷺ، ولا أنقُلُ عن التوراة ولا غيرها من كتب الأوائل شيئًا، بخلاف كعبِ الأحبار وغيره ممن له علمٌ بعلمِ أهل الكتاب»[4].

ونقل السخاويُّ عن ابن حجر قوله في مسألة تفسير الصحابي: «إلا أنه يُستثنى من ذلك ما إذا كان الصحابيُّ المفسِّر ممن عُرِف بالنظر في الإسرائيليات؛ كعبد الله بن سلَام، وغيرِه من مُسلِمة أهل الكتاب»[5].

(١) نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين (٨١).
(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٣٠٥)، ومسلم في «صحيحه» (٢٩٩٧).
(٣) الفتح (٦/ ٣٥٣).
(٤) شرح النووي (١٨/ ٤١٦).
(٥) فتح المغيث (١/ ١٦٤). والمسألةُ التي يشير إليها السخاوي: مسألة (القول بأن قول الصحابي فيما لا مجال للرأي فيه يُعَدُّ من قبيل المرفوع، إلا إن كان الصحابي ممن يأخذ عن أهل الكتاب؛ فإنه يحتمل أنه أخذ ذلك عن أهل الكتاب)، وبغضِّ النظر عن صواب هذا القول في نفسه أو عدم صوابه، فإن ابن حجر لم يتوسع في عد الصحابي ممن يأخذ عن أهل الكتاب؛ ولذا قيَّده بمن ينقل عنهم، أو عن صُحفهم، ومثَّل للأول بعبد الله بن سلَام، وللثاني بعبد الله بن عمرو بن العاص، فلم يعُدَّ ابنُ حجر مَن أخذ عن مُسلِمة أهل الكتاب =

عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ: نص ابنُ حجر على روايته عن بعض أهل الكتاب[1]، وعن كعبِ الأحبار، وثبت من فعل المحدثين إعلالُ بعضِ الروايات الإسرائيلية بوقفِها عليه مما رواه عن كعب، أو باحتمالِ أخذِه لها عن الكتب القديمة، وستأتي أمثلة لذلك في الفصل التالي.

عبد الله بن مسعود ﷺ: نص السخاويُّ[2] على روايته عن كعب الأحبار، ورُوِيت عنه كثيرٌ من الإسرائيليات في التفسير؛ فوردت له في تفسير ابن جرير الطبري (٣٧) سبع وثلاثون رواية.

عبد الله بن عمر بن الخطَّاب ﷺ: نص ابن حجر على روايته عن كعب الأحبار[3]، وأَعَلَّ المحدثون بعض الروايات المرفوعة بجعلِها من رواية ابن عمر عن كعب، وسيأتي ذكرُها في الفصل التالي، إلا أن ابن عمر ليس من المكثرين من رواية الإسرائيليات.

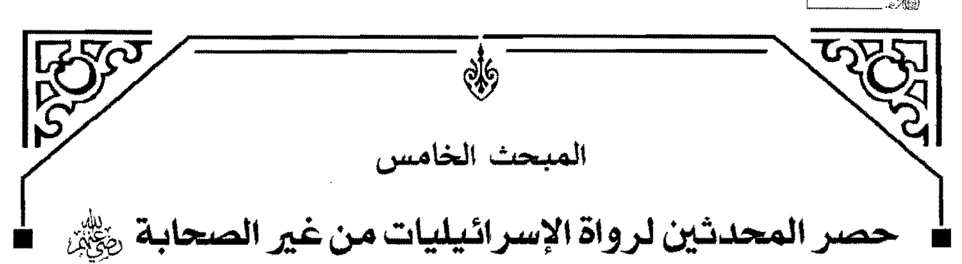
شدَّاد بن أوس ﷺ: نص ابن سعد[4] على روايته عن كعب الأحبار.

هذا، وقد وردت رواية الإسرائيليات في كتب التفسير عن غير هؤلاء من الصحابة إلا أنني لم أجد مَن نص مِن المحدثين على روايتهم للإسرائيليات.

ومما يُعلَم أن رواية الإسرائيليات ارتبطت بالتفسير منذ عهد الصحابة ﷺ؛ فمَن كثُرتْ عنايته بالتفسير منهم، كان نصيبه من رواية الإسرائيليات أكثر ممن لم تشتهر عنايته به منهم، علمًا أن كثيرًا من الإسرائيليات المروية عن الصحابة لا تصح روايتُها عنهم؛ فهذه من الأمور التي يجب أن تُعلَم في هذا الباب، وتؤخذ في الاعتبار.

= من هذا الصنف. وقد توسَّع بعض الباحثين في هذا، فعَدَّ كل مَن رُويت له رواية في الإسرائيليات ممن لا يكون لقوله حكم الرفع فيما لا مجال للرأي فيه.

(١) نزهة السامعين (٦٧).
(٢) فتح المغيث (٤/ ١٦٧).
(٣) نزهة السامعين (٩٦).
(٤) الطبقات (٧/ ٤٠١).



المبحث الخامس

حصر المحدثين لرواة الإسرائيليات من غير الصحابة رضي الله عنهم

المطلب الأول

النص على رواة الإسرائيليات

عُنِيَ المحدثون بحصرِ رواة الإسرائيليات من غير الصحابة، فنصوا على روايتِهم للإسرائيليات؛ **ومن ذلك**:

قال ابن سعد: «تبيعُ ابن امرأة كعب الأحبار، وكان عالِمًا، قد قرأ الكتب، وسمع من كعبٍ علمًا كثيرًا»(١).

وروى عن أبي بكر بن عياش، قال: «قلتُ للأعمش: ما لهم يتَّقون تفسيرَ مجاهد؟ قال: كانوا يَرون أنه يسأل أهلَ الكتاب»(٢).

وقال يحيى بن مَعِين: «كان وهب بن منبِّه يرسل أخاه إلى الشام يشتري له الكتبَ، ويجيء بها إليه، فيفسرها بالعربية»(٣).

ونص الخطيبُ البغدادي رحمه الله على رواية ابن إسحاق عن أهل الكتاب، فقال: «ولا أعلَمُ في التفسير كتابًا مصنَّفًا سَلِم من علة فيه، أو عَرِيَ من مطعن عليه، وأما المغازي فمن المشتهرين بتصنيفها، وصرفِ العناية إليها: محمدُ بن إسحاق المطلبي، ومحمد بن عمر الواقدي، فأما ابن إسحاق، فقد تقدمت منا الحكاية عنه: أنه كان يأخذ عن أهل الكتاب أخبارهم، ويضمِّنُها كتبه»(٤)، وروى عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، قال: «رأيت محمدَ بن إسحاق يكتب عن رجلٍ من أهل الكتاب»(٥).

---

(١) الطبقات (٧/ ٤٥٢). (٢) الطبقات (٥/ ٤٦٧).
(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١١٤).
(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٦٣).
(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١١٤).

ونص ابن الجوزي على روايةِ عكرمة للإسرائيليات[١].

ونص ابنُ تيمية على روايةِ كعب الأحبار، ووهب بن منبِّه، وابن إسحاق، ومالك بن دينار للإسرائيليات، فقال: «وهذا ونحوُه منقولٌ عمن ينقُلُ الأحاديث الإسرائيلية ونحوها من أحاديث الأنبياء المتقدمين؛ مثل: وهب بن منبه، وكعب الأحبار، ومالك بن دينار، ومحمد بن إسحاق، وغيرهم»[٢].

وقال أيضًا: «وأمثَلُ مَن يُنقَل عنه تلك الإسرائيليات: كعب الأحبار، وكان الشاميون قد أخذوا عنه كثيرًا من الإسرائيليات»[٣].

فمع نصِّه على رواية كعب للإسرائيليات، نص كذلك على روايةِ الشاميين عنه؛ وهذا دليلٌ على انتشارِ الإسرائيليات في بعض الأقاليم، وتنبُّهِ المحدثين لها، وللرواةِ من هذه الأقاليم.

المطلب الثاني

تمييز الثقات من الضعفاء

ومِن عناية المحدثين بحصرِ رواة الإسرائيليات من غير الصحابة عنايتُهم بتمييز الثقات من الضعفاء؛ **فمن الثقات:**

كعب الأحبار: قال عنه معاويةُ رضي الله عنه: «إن كان مِن أصدَقِ هؤلاء المحدثين الذين يحدِّثون عن أهل الكتاب، وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب»[٤]، وقوله: «ألا إن كعبَ الأحبار أحدُ العلماء، إن كان عنده لعِلمٌ كالثمار، وإن كنا فيه لمفرِّطين»[٥]، وقال عنه الذهبي: «كان حسَنَ الإسلام، متين الديانة، من نبلاء العلماء».

مجاهد بن جبر: ثقة، إمام في التفسير، وفي العلم[٦].

وهب بن منبِّه: اشتَهر بالإكثار من رواية الإسرائيليات، وقد وثَّقه العِجْلي، وأبو زُرْعة، والنَّسَائي، وذكره ابن حِبان في الثقات[٧]، وقال الذهبي: «كان صدوقًا

---

(١) العلل المتناهية (١/ ٤١).
(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٧).
(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣٤٩).
(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٣٦١).
(٥) الطبقات الكبرى (٢/ ٢٣).
(٦) التقريب (٥٢٠)، التهذيب (٤/ ٢٥).
(٧) تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٢).

عالِمًا، قد قرأ كتبَ الأولين، وعرَفَ قصص الأنبياء ﷺ، وكان يُشبَّه بكعبِ الأحبار في زمانه، وكلاهما تابعي»[(١)].

مالك بن دينار: صدوق عابد، وثَّقه ابن حِبان، والنَّسائي، والدارَقُطْني[(٢)]، ونص ابن تيمية على روايته للإسرائيليات[(٣)].

مُرَّة بن شَرَاحيل الهَمْداني البَكِيلي: ثقة عابد[(٤)]، يَروي إسماعيلُ السُّدي من طريقه الإسرائيلياتِ؛ كما ذكر ذلك ابن كثير[(٥)].

أبو الجَلْدِ جِيلان بن فَرْوة: قال أحمد بن حنبل: «أبو الجلد جِيلان بن فروة: ثقة»[(٦)]، وهو من المكثرين، وسيأتي نصُّ المحدثين على روايته قريبًا.

ومِن الضعفاء:

الكَلْبي: قال ابن عدي: «رضُوه بالتفسير، وأما في الحديث، فخاصةً إذا روى عن أبي صالح عن ابن عباس: ففيه مناكيرُ، ولشهرته فيما بين الضعفاء يُكتَب حديثه»[(٧)].

وقال ابن حِبان: «الكلبي هذا مذهبه في الدِّين، ووضوحُ الكذب فيه: أظهَرُ مِن أن يُحتاج إلى الإغراق في وصفه؛ يَروي عن أبي صالح عن ابن عباس التفسير، وأبو صالح لم يرَ ابن عباس، ولا سمع منه شيئًا، ولا سمع الكلبيُّ من أبي صالح إلا الحرفَ بعد الحرف، فجعل لما احتيج إليه تخرج له الأرضُ أفلاذَ كبدها! لا يَحِلُّ ذكرُه في الكتب، فكيف الاحتجاج به؟!»[(٨)].

إسماعيل بن عبد الرحمٰن السُّدي: تقدم الكلام على الإسناد الذي يَروي به كثيرًا من الإسرائيليات، وهو صدوقٌ، يَهِمُ، ورُمِيَ بالتشيع[(٩)].

محمد بن مَرْوان السُّدي: متَّهم بالكذب[(١٠)]، وهو مِن رواة التفسير عن الكلبي، وسيأتي كلامُ ابن حجر عنه.

أبو صالح باذام (ويقال: باذان) مولى أم هانئ: صاحبُ الكلبي، ضعيف،

---

(١) تاريخ الإسلام (٣/ ٣٣٤).
(٢) التهذيب (٤/ ١١).
(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٧).
(٤) التقريب (٥٢٥)، التهذيب (٤/ ٤٨).
(٥) تفسير ابن كثير (١/ ٢٣٠).
(٦) الجرح والتعديل (٢/ ٥٤٧).
(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ٦٢).
(٨) المجروحين (٢/ ١٨٩).
(٩) التقريب (١٠٨)، التهذيب (١/ ١٥٨).
(١٠) التقريب (٥٠٦)، التهذيب (٣/ ٦٩٢).

مدلِّس، يرسِل[١].

أورد ابنُ حجر خبرًا عن ابن إسحاق في سبب نزول قول الله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ﴾ [البقرة: ٧٥]، فقال: «إنما أسنده عن بعضِ أهل العلم ولم يسمِّه، وأخلِقْ به أن يكون عن الكلبي، أو بعضِ أهل الكتاب؛ فإن مِن جملة ما عابوه على ابن إسحاق أنه كان يعتمِدُ على أخبار بعضِ أهل الكتاب فيما ينقله عن الأخبار الماضية، وأما **ابن الكلبي** فإنه ذكر هذا في «تفسيره» عن **أبي صالح**، وهو من روايةِ محمد بن **مروان السُّدي الصغير** عنه، وقد تقدم أن هذه سلسلةُ الكذب، لا سلسلة الذهب»[٢].

كما نصَّ المحدِّثون على غيرِ هؤلاء، وضعَّفوهم، وسيأتي ذكرُهم في المطلب التالي عند ذكرِ الرواة الذين نص المحدثون على روايتهم عن وهب بن منبِّه.

المطلب الثالث

تمييز المكثرين من المقلِّين

فمن المكثرين:

كعب الأحبار: قال عنه الذهبي: قَدِم المدينة من اليمن في أيام عمر ﷺ، فجالَس أصحاب محمد ﷺ، فكان يحدثهم عن الكتب الإسرائيلية، ويحفظ عجائبَ، كان خبيرًا بكتب اليهود، له ذوقٌ في معرفة صحيحها من باطلها في الجملة[٣].

وهب بن منبِّه: قال عنه الذهبي: أخباري علامة قاصٌّ، صدوق صاحب كتب[٤]، وروايته للمسند قليلة، وإنما غزارة علمه في الإسرائيليات، ومن صحائف أهل الكتاب[٥].

محمد بن إسحاق: من المكثرين في الرواية عن أهل الكتاب، وقد سبق نقل نص الخطيب البغدادي على روايته عنهم، وسيأتي الكلام عليها موسعًا في آخرِ مبحثٍ من هذا الفصل.

---

(١) التهذيب (١/ ٢١١).
(٢) العجاب في بيان الأسباب (١/ ٢٦٣).
(٣) السير (٣/ ٣٨٩، ٤٩٠).
(٤) الكاشف فيمن له رواية في الكتب الستة (٤/ ٤٦٧).
(٥) السير (٤/ ٥٤٥).

إسماعيل بن عبد الرحمٰن السُّدي: وقد سبق نقل كلام المحدثين على الإسناد الذي يروي به في التفسير، وتكثُرُ رواية الإسرائيليات به.

جِيلان بن فروة، أبو الجَلْدِ الأسدي البصري: قال ابن أبي حاتم: «صاحب كتب التوراة، ونحوها»[١]، وقال ابن حِبان: «كان ممن يقرأ كتب الأوائل»[٢]، وقال ابن عبد البر: «من كبار التابعين، يَروي مناكيرَ، كان ممن قرأ التوراةَ وغيرها من الكتب.

وكان ابن عباس ربما سأله عن أشياءَ، وحكاها عنه»[٣].

ومِن عناية المحدثين بتمييز المكثرين من المقلين من رواة الإسرائيليات: عنايتُهم بتمييز الرواة الذين يَروُون عن كعبِ الأحبار ووهب بن منبِّه خاصةً؛ لشهرتِهما برواية الإسرائيليات، وعنايتهما واختصاصهما بها، وأنهما أشهر مَن رُوِيت عنهما الإسرائيليات من مُسلِمة أهل الكتاب.

وممن أَوْلَوْا تمييز الرواة للموقوفات عن كعب الأحبار عنايةً خاصة: الإمام البخاري في «التاريخ الكبير»؛ فقد ذكر عددًا من الرواة ينص على روايتهم عن كعب (قوله)، وكذا الإمام ابن حبان في «الثقات»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»؛ **ومن هؤلاء الرواة عن كعب:**

بَيْهَس الباهِليّ: قال البخاري (٢/ ١٤٥): «بيهس عن كعب قوله»، وقال ابن حبان (٦/ ١١٧): «يروي عن كعب».

تبيع ابن امرأة كعب: قال البخاري (٢/ ١٥٩): «عن كعب قوله»، وقال ابن حبان: (٦/ ١٢٢): «يروي عن كعب».

نوف بن فَضالة الحِمْيري البِكالي: روى عن كعب[٤]، وقال ابن حبان (٥/ ٤٨٣): «يروي القصص».

خَوَّات بن بُكَير: قال البخاري (٣/ ٢١٧): «عن كعب قوله»، وقال ابن حبان (٦/ ٢٧٥): «يروي عن كعب».

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٥٤٧). (٢) مشاهير علماء الأمصار (١٥٠).
(٣) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (١/ ٥٣١).
(٤) التهذيب (٤/ ٢٤٩).

زياد بن عباد: قال البخاري (٣/ ٣٦١): «عن كعب قوله. روى عنه الضحاك بن يسار، وروى الأعمش عن زياد، عن كعب»، وقال ابن حبان (٦/ ٣٢٥): «يروي عن كعب»، وقال ابن أبي حاتم (٣/ ٥٣٨): «روى عن كعب، روى عنه الضحاك بن يسار؛ سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: هو مجهول»[١].

أبو ضَمْرة: قال البخاري (٩/ ٤٥): «أبو ضمرة القاصُّ، سمع كعبًا قوله»، وقال ابن حبان (٧/ ٦٥٨): «أبو ضمرة القاص يَروي عن كعب قوله».

همام أبو عليٍّ الطويل: قال ابن حبان (٧/ ٥٨٦): «يَروي عن كعبِ الأحبار الحكاياتِ والأخبارَ».

حُسَين أبو عبد الله: قال ابن حبان (٦/ ٢٠٨): «جليسُ كعب الأحبار، يَروي عن كعب الأحبار».

حُصَين السلمي: قال ابن حبان (٦/ ٢١١): «شيخٌ، يَروي عن كعب الأحبار».

وممن يُكثِر من المحدثين من النص على الرواة عن وهب بن منبه: الإمامُ ابن عدي في «الكامل»، والعُقَيلي في «الضعفاء»، والبخاري في «التاريخ الكبير»، **ومِن هؤلاء الرواة الذين يَروُون عن وهب بن منبه وقد نص عليهم الأئمةُ:**

عبد العزيز بن جوران: قال عليُّ بن المديني: «سمعت هشام بن يوسف، وسئل عن عبد العزيز بن جوران ـ شيخ من أهل صنعاء ـ روى عن وهب بن منبِّه، فقال: كان ضعيفًا، كان يُشبِه القُصَّاص»[٢]، وقال البخاري (٦/ ١٩): «سمع وهبَ بن منبه قوله».

عبد الملك بن خلج: قال علي بن المديني: «سألت هشامَ بن يوسف عن عبد الملك بن خلج، شيخ من أهل صنعاء، روى عن وهب بن منبه، فضعَّفه»[٣]، وقال ابن عدي (٨/ ٣٦٩): «عبد الملك بن خلج: هو من الرواة الصنعانيين الذين يَروُون عن وهب بن منبِّه أخبارَ بني إسرائيل، ولا أعرف له من المسند شيئًا فأذكُرَه».

خالد بن أبي طريف الصنعاني: قال ابن المديني: «سمعت هشامَ بن يوسف

---

(١) وانظر: لسان الميزان (٣/ ٥٣٤).
(٢) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٤٦٦)، الكامل (٨/ ٣٦٩)، الجرح والتعديل (٥/ ٣٨٠).
(٣) الضعفاء (٣/ ٥٠٥).

سئل عن خالد بن أبي طريف، شيخ من أهل صنعاء، روى عن وهب بن منبه، فضعَّفه»[١]، وقال ابن عدي (٤/٢٤٦): «وخالد بن أبي طريف إنما يَروي عن وهب بن منبه قصصَ بني إسرائيل، وأحاديثَ الأولين، وما أظن أن له من المسند شيئًا، وإن كان له، فإنما يكون له حديثانِ أو ثلاثة». وقال ابن حبان: «يَروي عن وهبٍ قصصَ الأولين»[٢].

عبد الله بن خلج: قال علي بن المديني: «سألت هشامَ بن يوسف، عن عبد الله بن خلج، من أهل صنعاءَ، فضعَّفه، روى عن وهب بن منبه»[٣]، وقال ابن عدي (٧/١٨): «وعبد الله بن خلج لا أعرف له روايةَ حديثٍ مسنَد فأذكُرَه».

عبد الله بن صفوان بن كلبي: قال علي بن المديني: «قال هشام بن يوسف الصنعاني، وسُئِل عن عبد الله بن صفوان بن كلبي، شيخ من أهل صنعاء، يَروي عن وهب بن منبه، قال: كان ضعيفًا، ولم يكن يحفظ الحديث»[٤]، قال ابن عدي (٦/٤٨٤): «وعبد الله بن صفوان لم يحضُرْني له حديثٌ مسنَد، وإنما يُعرَف بروايته عن وهب بن منبه، ونظرائه».

وجميع هذه النصوص دلائلُ واضحة على أن نُقاد الحديث لم يكونوا في غفلة عن رواة الإسرائيليات؛ بل كانوا متنبهين لهم، ولِما يروونه، حريصين أشد الحرص على ألا تختلط الأحاديث النبوية بغيرها مما يُنقَل عن الأولين.

المطلب الرابع

كون الراوي المعروف برواية الإسرائيليات مظنةً لإعلال الحديث عند وجود الشبهة

وهذا يظهر في إعلال الروايات التي يَظهَر للمحدثين عِلَّتُها من جهة السند، فإن وجدوا مع ذلك أن من رواتها مَن عُرِف برواية الإسرائيليات، كان القول بأن هذا من الإسرائيليات محتملًا عندهم؛ **ومن أمثلة ذلك:**

ما رواه عكرمة، عن أبي هريرة ﵁، قال: سمعت النبي ﷺ يحكي عن

---

(١) الضعفاء (٢/٢١٧).
(٢) المجروحين (١/٣١٣).
(٣) الكامل (٧/١٨).
(٤) الكامل (٦/٤٨٤).

موسى عليه السلام على المنبر، قال: «وقع في نفسه: هل ينام الله ﷻ؟ فأرسل الله إليه ملَكًا فأرَّقه ثلاثًا، ثم أعطاه قارورتين، في كل يد قارورة، وأمره أن يحتفظ بهما، قال: فجعل ينام وتكاد يداه تلتقيان، ثم يستيقظ فيحبس إحداهما على الأخرى، حتى نام نومة فاصطفقت يداه، فانكسرت القارورتان، قال: ضرب الله له مثلًا؛ أن الله ﷻ لو كان ينام، لم تستمسك السماء والأرض».

هذا الحديث رواه هشام بن يوسف، عن أمية بن شبل، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، به، مرفوعًا.

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٦٦٦٩)، والطبري في «التفسير» (٤/٥٣٣)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (١٨٠١٥)، والدارقطني في «الأفراد» (ص: ١٠٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/٨٦)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/٤١).

وخالَفه مَعمَر؛ فرواه عن أمية بن شبل، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، من قوله.

أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (٢٥٨٤).

وهذا هو الوجهُ الراجح؛ فمَعمَرٌ أقدَمُ وأحفظ من هشام، ورُوي مثله عن عبد الله بن سلام رضي الله عنه موقوفًا عليه.

أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (١٨٠١٦).

قال الدارقطني: «هذا حديثٌ غريب من حديث عكرمة مولى ابن عباس، عن أبي هريرة، تفرَّدَ به الحكم بن أبان عنه، وتفرد به أمية بن شبل عن الحكم، وتفرد به هشام بن يوسف الصنعاني عن أمية بن شبل».

وقال ابن الجوزي: «ولا يثبُتُ هذا الحديث عن رسول الله ﷺ، وغَلِط من رفعه، والظاهر أن عكرمة رأى هذا في كتب اليهود، فرواه، فما يزال عكرمة يذكر عنهم أشياءَ.

وقد روى عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب السُّنة عن سعيد بن جبير، قال: إن بني إسرائيل قالوا لموسى عليه السلام: هل ينام ربنا؟

وهذا هو الصحيح؛ فإن القومَ كانوا جُهَّالًا بالله ﷻ».

وقال ابن كثير: «والظاهر أن هذا الحديثَ ليس بمرفوع؛ بل من الإسرائيليات المنكَرة».

فابن الجوزي استنَد إلى العلة الإسنادية الواردة في الحديث، ثم عَدَّ مجيءَ الحديث من الوجهِ المرجوح من رواية أحد المعروفين برواية الإسرائيليات؛ مما يجعل كونَه من الإسرائيليات أمرًا محتملًا عنده.

المطلب الخامس

الإشعار بأثر الرواية عن أهل الكتاب في حديث الراوي أحيانًا

سبق تقرير أن ما عليه المحدثون هو أن مجرد الرواية عن أهل الكتاب لا تؤثر في حديث الراوي، ولكن ورد عن بعض النُّقاد ما يُشعِر بأثر الرواية عن أهل الكتاب في حديث الراوي في حالات خاصة.

ومن ذلك: ما ورد عن ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ؛ أنه قال عن ابن إسحاق: «ثقة، لم يضَعْه عندي إلا روايتُه عن أهل الكتاب»[١].

وحتى يُعلَم مخرج هذه العبارة، نستعرض أولًا حالَ ابن إسحاق عند النُّقاد والمحدثين:

محمد بن إسحاق ممن نصَّ المحدثون على روايته عن أهل الكتاب، ويُعَدُّ من المكثرين في الأخذ عنهم، وهو من الحفَّاظ الذين تُكُلِّم فيهم، وقد كثُرَ الكلام فيه نظرًا لاتساع مروياته في السير، والمغازي، والأحكام[٢]، **ومجمل الكلام فيه في أربعة أمور:**

الأول: الكلام على عدالته:

فممن رُوي عنه الكلامُ في عدالة ابن إسحاق: الإمام مالك، وهشام بن عروة؛ أما الإمام مالك فروي عنه أنه قال: «دجَّال من الدجاجلة»[٣]، وأما هشام بن

(١) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥).

(٢) ولكثرةِ مَرْوياته فقد كان محطَّ نظرٍ وعناية من المستشرقين؛ فذكره هوروفنتس ضمن أول من ألف في المغازي (المغازي الأولى ومؤلفوها، هوروفنتس، ترجمة: حسين نصار، ص: ٩١)، وكتب جيمس روبسون بحثًا خاصًّا بالإسناد عند ابن إسحاق، بعنوان: (Ibn Ishag's uses of Isnad) (استعمال ابن إسحاق للإسناد)، وهو بحث منشور على الموقع الإلكتروني لمكتبة جامعة مانشستر:
https://www.manchesterhive.com/view/journals/bjrl/38/2/article-p449.xml

(٣) التهذيب (٣/ ٥٠٥).

عروة فقال: «يحدِّث ابنُ إسحاق عن امرأتي فاطمةَ بنتِ المنذر، واللهِ، إن رآها قط»(١).

وقد أجاب الأئمة عما رُوي عن مالك وهشام(٢)، فقال ابن المديني: «مالك: لم يجالسه، ولم يَعرِفه»(٣) وقال: «الذي قال هشامٌ ليس بحجة؛ لعله دخل على امرأتِه وهو غلامٌ فسَمِع منها»(٤).

وقال البخاري: «والذي يُذكَر عن مالك في ابن إسحاق لا يكاد يتبين، وكان إسماعيل بن أبي أويس من أتبعِ مَن رأينا لمالك، أخرج إليَّ كُتبَ ابن إسحاق عن أبيه في المغازي وغيرها، فانتخبت منها كثيرًا»(٥).

وقال فيما رُوي عن هشام: «وقال لي بعض أهل المدينة: إن الذي يُذكَر عن هشام بن عروة، قال: كيف يدخُلُ ابنُ إسحاق على امرأتي؟! لو صح عن هشام، جائزٌ أن تكتُبَ إليه؛ فإن أهل المدينة يرون الكتاب جائزًا، وجائزٌ أن يكون سمع منها وبينهما حجاب»(٦).

وكذا أجاب ابن حبان عما تكلم به مالك وهشام؛ فبيَّن أن الذي قاله هشام ليس مما يُجرَح به الإنسان في الحديث، وقد سمع التابعون من عائشة ﵂ من غير أن يروها، وكذا سماعُ ابن إسحاق من فاطمة بنت المنذر، وأما ما كان من الإمام مالك، فإنه كان منه مرة، ثم رجع عنه(٧).

وقد تكلم في عدالته آخرون، وأشَدُّهم قولًا فيه يحيى بن سعيد القطان، قال ابن حجر: «وكذَّبه سليمان التَّيْمي، ويحيى القَطَّان، ووُهَيب بن خالد؛ فأما وهيب والقطان فقلَّدا فيه هشامَ بن عروة ومالكًا، وأما سليمان التَّيمي فلم يتبين لي لأي شيء تكلم فيه، والظاهر أنه لأمرٍ غيرِ الحديث؛ لأن سليمان ليس من أهل الجرح والتعديل»(٨).

---

(١) التهذيب (٣/ ٥٠٥).

(٢) يراجَعُ ما كتبه الشيخ أحمد معبد عبد الكريم في تحقيقه للنفح الشذي؛ فقد أطال الكلام في ابن إسحاق، وأطال النفَسَ في عرض الأقوال والجواب عنها.

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٢٧).

(٤) تاريخ بغداد (٢/ ٢٧).

(٥) التهذيب (٣/ ٥٠٥).

(٦) التهذيب (٣/ ٥٠٥).

(٧) انظر: الثقات (٧/ ٣٨٠).

(٨) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥).

الأمر الثاني مما تُكُلِّمَ به على ابن إسحاق: رميُهُ بالقَدَر والتشيُّع:

قال ابن حجر: «وقال الجوزجاني: الناس يشتهون حديثه، وكان يُرمَى بغير نوع من البدع. وقال موسى بن هارون: سمعتُ محمدَ بن عبد الله بن نمير يقول: كان محمد بن إسحاق يُرمَى بالقَدَر، وكان أبعَدَ الناس منه»(١).

الأمر الثالث: التدليس:

فمما تُكُلِّم به على ابن إسحاق: أنه كثير التدليس، وخصوصًا عن الضعفاء والمجاهيل، فقد قيل للإمام أحمد: «ما تقول في ابن إسحاق؟ قال: هو كثيرُ التدليس جدًّا، فكان أحسن حديثِه عندي ما قال: أخبَرَني، وسمعتُ»(٢).

وقال ابن حِبان: «كان شعبة وسفيان يقولان: محمد بن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث، ومِن أحسنِ الناس سياقًا للأخبار، وأحسنهم حفظًا لمتونها، وإنما أُتِي ما أُتِي لأنه كان يدلِّسُ على الضعفاء، فوقع المناكيرُ في روايته من قِبَل أولئك، فأما إذا بيَّنَ السماع فيما يَرويه، فهو ثبتٌ يُحتج بروايته»(٣).

وقال ابن رجب: «وكان يدلس عن غير الثقات، وربما دلَّس عن أهل الكتاب ما يأخذه عنهم من الأخبار»(٤).

فتدليسُ ابنِ إسحاق اجتمع فيه أمران: أنه يدلِّسُ عن الضعفاء، ومَن هم شرٌّ منهم؛ كأهل الكتاب، وأنه كثير التدليس جدًّا.

الأمر الرابع: الوهَمُ وخفةُ الضبط:

فعن يعقوبَ بن شيبة: «سألت يحيى بن مَعِين، قلت: كيف محمدُ بن إسحاق عندك؟ قال: ليس هو عندي بذاك، ولم يثبته، وضعَّفه، ولم يضعِّفه جدًّا، فقلت له: ففي نفسك من صدقه شيء؟ قال: لا، كان صدوقًا»(٥).

وعن ابن معين أيضًا: «لا تشبَّثْ بشيء مما يحدثك به ابنُ إسحاق؛ فإن ابن إسحاق ليس هو بقويٍّ في الحديث»(٦).

هذا مجمل وأبرز ما تُكُلِّم به على ابن إسحاق.

---

(١) التهذيب (٣/ ٥٠٥).
(٢) الجرح والتعديل (٧/ ١٩٤).
(٣) الثقات (٧/ ٣٨٣).
(٤) شرح علل الترمذي (١/ ٤١٣).
(٥) الكامل (٩/ ٣٥).
(٦) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٢٤٧).

أما توثيقه: فقد وثَّقه كثير من العلماء، وأقوالهم في هذا كثيرة جدًّا، وأبرز من وثقه: ابنُ عُيَينة، وابن المَديني، والإمام أحمد، والإمام البخاري، وابن حِبان، وغيرهم.

وسأذكر أقوال الإمام ابن المَديني في توثيقه خاصة؛ ليُعلَم مخرج عبارته التي سبق ذكرها أول الكلام في هذا المطلب.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «نظرت في كتب ابن إسحاق، فما وجدت عليه إلا في حديثين، ويمكن أن يكونا صحيحين»[(١)].

وقال البخاري: «رأيت عليَّ بن عبد الله يَحتج بحديث ابن إسحاق.

قال: وقال علي: ما رأيت أحدًا يتهم ابن إسحاق»[(٢)].

وقال يعقوب بن شيبة: «سألت ابن المديني: كيف حديث ابن إسحاق عندك؟ فقال: صحيح، قلت له: فكلام مالك فيه؟ قال: مالك لم يجالسه، ولم يَعرِفه. ثم قال علي: أي شيء حدث بالمدينة؟ قلت له: وهشام بن عروة قد تكلم فيه. قال علي: الذي قال هشام ليس بحجة، لعله دخل على امرأته وهو غلامٌ فسمع منها.

قال: وسمعت عليًّا يقول: إن حديث ابن إسحاق لَيَتبينُ فيه الصدق؛ يروي مرة: حدثني أبو الزناد، ومرة: ذكر أبو الزناد، وهو من أروى الناس عن سالم أبي النضر، وروى عن رجل عنه، وهو من أروى الناس عن عمرو بن شعيب، وروى عن رجل عن أيوب عنه»[(٣)].

وقال أيوب بن إسحاق: «وكان علي بن المديني يُثنِي عليه ويقدِّمه»[(٤)].

الخلاصة: مما سبق يتبين أن ابن المديني يحتج بابن إسحاق، وحديثه عنده صحيح، وإنما لما رُمِي به من التدليس وخفة الضبط كان لروايته عن أهل الكتاب أثر في حديثه، فكان السبب في الإشعار بهذا الأثر ليس أصل الرواية عنهم؛ بل ما صاحَبَ ذلك من اتصافه بالتدليس وخفة الضبط، مع كثرة الرواية عنهم، واختصاصه بذلك، واعتماده على ما يرويه عنهم في أخبار الأمم الماضية، فنزل بذلك درجة؛

---

(١) التهذيب (٣/ ٥٠٥).
(٢) التهذيب (٣/ ٥٠٥).
(٣) التهذيب (٣/ ٥٠٦).
(٤) التهذيب (٣/ ٥٠٦).

ومما يؤيد هذا قولُ ابن حجر: «فإن من جملةِ ما عابوه على ابن إسحاق أنه كان يعتمد على أخبار بعض أهل الكتاب فيما ينقُلُه عن الأخبار الماضية»(١)، وقول ابن مَعِين: «محمد بن إسحاق: ثقة، وليس بحجه»(٢).



(١) العجاب في بيان الأسباب (١/ ٢٦٤).

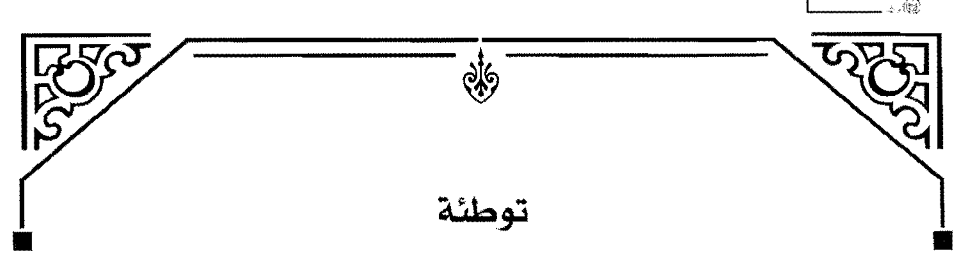
(٢) التهذيب (٣/ ٥٠٦).

الفصل الثاني

جهود المحدِّثين فيما يتعلق بالمتون

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: **عناية المحدثين بالنص على كون الرواية إسرائيلية.**
- المبحث الثاني: **إعلال المحدثين للرواية الإسرائيلية.**
- المبحث الثالث: **إعلال المحدثين للرواية الحديثية بالشَّبَهِ بالرواية الإسرائيلية.**



توطئة

لقد عُنِيَ المحدثون بنقد المتون كما عُنُوا بنقد الأسانيد، وقد تقدم ذكر أن منهجهم في الحكم على الأحاديث يقوم على جمع طرق الحديث الواحد، والمقابلة بينها؛ للتأكد من سلامة الحديث من العلل، أو معرفة علته إن كان مُعَلًّا، ولا يُفهَم من هذا أنهم أهملوا نقد المتن؛ بل إن هذا المنهجَ عندهم قائمٌ على النظر في السند والمتن معًا؛ ولذا فإن الإمام مسلمًا رحمه الله عندما تكلم على كيفية الوقوف على العلة عند اختلاف الرواة، بيَّن هذه الكيفية فيما يتعلق بالأسانيد، ثم قال: «وكنحوِ ما وصفت من هذه الجهة من خطأ الأسانيد فموجود في متون الأحاديث مما يَعرِف خطأَه السامعُ الفَهِمُ حين يردُ على سمعه»[1].

وتتجلى عنايتهم بالمتون أيضًا في حكمهم على الرواة؛ وذلك أن إثبات ثقة الرواة عندهم ليس عملًا سطحيًا؛ بل إنه مرتبط بالمتن ارتباطًا قويًا، فهم لا يوثقون الراوي بمجرد عدالته وصدقه؛ بل لا بد من اختبار مروياته؛ بعرضِها على روايات الثقات، فإذا وجدوا رواياتِه موافقةً لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب: كان حينئذٍ ضابطًا ثبتًا[2].

فإذا تقرر هذا، عُلِم أن جهود المحدثين في الكشف عن الروايات الإسرائيلية تتجلى في عنايتهم بالأسانيد، كما تتجلى في عنايتهم بالمتون على حدٍّ سواء، وأنه ما من حديث ورد من روايات الذين يروون الإسرائيليات ـ سواء كانوا من الثقات أو من غيرهم ـ إلا وقد خضعت للفحص الدقيق بحسب معايير النُّقاد والمحدِّثين النقدية الدقيقة.

يقول ابن رجب: «ولو ذكرنا الأحاديثَ المرفوعة التي أُعِلَّتْ بأنها موقوفة: إما

---

(١) التمييز (٤٠).

(٢) منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر (٤٠٦).

على عبد الله بن سلَام، أو على كعب، واشتبهت على بعض الرواة فرفَعها: لطال الأمر»[(١)].

وذكرُ ابنِ رجب لعبد الله بن سلَام ﷺ وكعب الأحبار إنما هو لمجرد التمثيل، لا الحصر؛ إذ قد ثبت كثير من ذلك عند المحدثين عن غيرهما.

وسأذكر في هذا الفصل من الأمثلة ما يؤكد دقةَ المحدثين، وتفطُّنَهم لهذه العلة، وسبقهم لها قبل غيرهم، وأنهم أول من أعل الأخبار ورَدَّها بهذه العلة، وليس بالضرورة أن يكون حكمُ الناقد على حديث ما بهذه العلة مسلَّمًا، لكن هذا بحسب منزلة الناقد وإمامته في هذا العلم، مع النظر في القرائن المحتفَّة بهذا الحكم.

ومما يجب التنبيه عليه: أن مجرد موافقة الخبر لِما يروى عن أهل الكتاب، أو أن يوجد في سنده أحد الذين يَروون الإسرائيليات: لا يصلح لأن يكون دليلًا على نسبته للإسرائيليات، ما لم يحتفَّ بذلك من القرائن التي تثبت إعلال الخبر في ذاته؛ وهذا هو الذي عليه عملُ المحدِّثين، وقد ضل في هذا وأخطأ فيه **ثلاثُ طوائفَ**:

ـ طائفة لم تَعرِفْ منهج المحدثين وجَهِلته بالكلية؛ لأنها ليست بأهل أن تعرفه، فزعمت عدم تنبُّه المحدثين لهذه القضية، وغفلتَهم عنها.

ـ وطائفة أبعد في الغَيِّ والضلالة من سابقتها وأخطر، فزعمت أن المحدثين هم من دسُّوا تلك الإسرائيليات عمدًا، وألصقوها بالإسلام بنسبتها للنبي ﷺ، لأهداف شتى عند هؤلاء، بحسب اتجاهاتهم ومشاربهم.

ـ وطائفة ثالثة ـ على ما فيها من خطَلٍ ـ هي دون تَيْنك الطائفتين، وهم أولئك الباحثون المشتغلون بالحديث، الذين أفرَطوا في استعمال هذه العلة، وتوسَّعوا فيها توسعًا غير مَرْضيٍّ، بلغ حدَّ المجازفة، فأعلُّوا عددًا من الأحاديث بهذه العلة من غير حجة؛ بل لمجرد الشبهة، مع أن الأئمة النُّقاد قد صححوا تلك الأحاديث، ولم يعلُّوها.

ولبيانِ خطورة هذا الأمر، أذكُرُ مثالين لهذا التجاوز المشِين، الذي نتج عنه ردُّ الأخبار الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ.

---

(١) فتح الباري لابن رجب (٣/ ٤١٠).

المثال الأول: إعلال الروايات الصحيحة الواردة في خبر خروج الدجال لمجرد أنه قد رُوي عن كعب الأحبار ما يوافق هذا المعنى.

قال محمد رشيد رضا في تعليقه على حديث الجسَّاسة عند مسلم: «وجملة القول في حديث الجساسة: أن ما فيه من العِلل والاختلاف والإشكال من عدة وجوه يدل على أنه مصنوع، وأنه على تقدير صحته ليس له كلِّه حكمُ المرفوع، وكذا يقال في سائر أحاديث الدجَّال المشكِلة، التي انتقدها الحافظ في الفتح من جهة صناعة علم أصول الحديث، وتعارض المتون، أو مخالفتها للواقع. وعَدَّ مِن عِلل بعضها احتمالَ كونها من الإسرائيليات؛ فقد ذكر ما أخرجه نعيم بن حماد شيخ البخاري في كتاب الفتن من طريق جبير بن نفير، وشريح بن عبيد، وعمرو بن الأسود، وكثير بن مرة؛ قالوا جميعًا: «الدجال ليس هو بإنسان، وإنما هو شيطان موثَق بسبعين حلقة في بعض جزائر اليمن، لا يُعلَم مَن أوثقه؛ سليمان النبي أو غيره؟ فإذا آنَ ظهوره، فك اللهُ عنه كل عام حلقة، فإذا برز، أتته أتان، عرضُ ما بين أذنيها أربعون ذراعًا، فيضع على ظهرها منبرًا من نحاس، ويقعد عليه، ويتبعه قبائل الجن، يُخرجون له خزائن الأرض.

قال الحافظ بعد إيراد هذا: (قلت): ولا يمكن معه كونُ ابن صياد هو الدجالَ، ولعل هؤلاء ـ مع كونهم ثقاتٍ ـ تلقَّوْا ذلك من بعض كتب أهل الكتاب. وأخرج أبو نُعَيْم أيضًا من طريق كعب الأحبار: أن الدجال تلده أمه بقوص[١].

ومنه يعلم أن الحافظ لم يَسلَم من ضرب بعض هذه الروايات المضطربة المتعارضة المتنافرة ببعض، وبأنه **يعُدُّ احتمال الأخذ عن أهل الكتاب علةً صحيحة لرد روايات الثقات، ولو فيما لا مجال للعقل ولا للرأي فيه، ومنه يعلم أيضًا أن يدَ بطلِ هذه الإسرائيليات الأكبرِ كعبِ الأحبار قد لَعِبتْ لَعِبَها في مسألة الدجال»**[٢].

وما فهمه محمد رشيد رضا مما نسبه لابن حجر غير صحيح؛ فإن هذه الروايات التي أخرجها نعيم بن حماد هي موقوفة غير مرفوعة، وقد قال ابن حجر بعد إيراده لها من كتاب نعيم: «ولعل هؤلاء مع كونهم ثقات تلقوا ذلك من بعض

(١) قُوص: بالضم ثم السكون، وصاد مهملة، وهي قبطية: مدينة كبيرة عظيمة واسعة، قصبة صعيد مصر. معجم البلدان (٤/ ٤١٣).
(٢) تفسير المنار (٩/ ٤١٤، ٤١٥).

كتب أهل الكتاب»[١]، وقال ـ في الرواية التي أخرجها أبو نعيم من طريق كعب الأحبار ـ: «وأخلِقْ بهذا الخبر أن يكون باطلًا»[٢].

فإن ابن حجر ضعّف هذه الروايات وبيّن ما ورد في خبر الدجال من الأحاديث الصحيحة ومنها حديث الجساسة، وبيَّن السبب في عدم إخراج البخاري له، مع كونه صحيح عنده[٣].

وخبر خروج الدجال، ونزولِ عيسى ﷺ آخرَ الزمان: مما تواترت بها الأخبار الصحيحة عن رسول الله ﷺ، وقد سبق الكلام على هذه المسألة في موطن سابق من هذا البحث[٤].

المثال الثاني: الطعن في الروايات الصحيحة الثابتة في فضل الشام، لورود بعض الروايات في فضلها عن كعبِ الأحبار.

فقد طعن صلاح الدين الإدلبي في حديث النواس بن سمعان[٥]، الذي أخرجه مسلم في صحيحه في نزول المسيح عيسى ابن مريم ـ ﷺ ـ عند المنارة البيضاء شرقيَّ دمشق، فقال: هذا إسناد لين.

ثم ذكر شاهدينِ للحديث، وساق بعض الروايات الموقوفة على كعب الأحبار، ثم عقَّب بقوله: «وخلاصة الأمر: أن حديث النواس بن سمعان سندُه لين، وشاهداه: أحدهما: معلول، والآخر: ضعيف جدًّا، فلا يتقوى بهما، فهذا الحديث مما يُتوقف فيه، ولعله مما تلقَّاه الرواة عن كعب الأحبار، والله أعلم»[٦].

وقد تناول الإدلبي في كتابه هذا عددًا من الأحاديث الواردة في فضل الشام، وأعلَّها بمثل هذه العلة، ثم ذكر بعض الروايات المروية عن كعب الأحبار في فضل الشام، وعقَّب بقوله: «فهذه الروايات الكثيرة التي يرويها كعب الأحبار مشيرًا إلى أنها في صُحفِ أهل الكتاب تثير الشك، وتدعو إلى التوقف، وهذا ما وصلنا منها،

(١) الفتح (١٣/ ٣٢٨)
(٢) المصدر نفسه.
(٣) راجع: الفتح (١٣/ ٣٢٥ ـ ٣٢٩)
(٤) في المبحث الثاني من الفصل الرابع في الباب الثاني.
(٥) سبق تخريجه، وذكرُ من صححه من الأئمة غيرِ الإمام مسلم، والكلام عليه في المبحث الثاني من الفصل الرابع في الباب الثاني.
(٦) أحاديث فضائل الشام (٥٦).

وأما ما لم يصل، فالله أعلم به، فهل هي أصل كل تلك الروايات التي ينسبها الرواة إلى رسول الله ﷺ؟!»[١].

أقول: لم يكن المحدثون في غفلةٍ عن هذه الروايات التي تُروَى عن كعب، وعن غيره من أهل الكتاب، ومع علمهم بها لم يرُدُّوا ما ثبت وصح عن رسول الله ﷺ، حتى وإن كان مما يتفق معها في المعنى؛ لأنهم يعلمون ويدركون أن هذه العلةَ لا تصلُحُ ـ مجردةً ـ لردِّ الروايات الثابتة، والأخبار الصحيحة.

وقد ألَّف في فضائل الشام عددٌ من العلماء[٢]، وذكروا في مؤلَّفاتهم الأخبارَ المرفوعة الصحيحة في فضلها، وذكروا بعض الموقوفات، وبعض الروايات الضعيفة أيضًا، مع علمِهم بما رُوي في فضلها من الإسرائيليات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وظهر من ذلك الوقتِ من تعظيم الصخرة وبيت المقدس ما لم يكن المسلمون يَعرِفونه بمثل هذا، وجاء بعضُ الناس ينقُلُ الإسرائيليات في تعظيمها... وقد صنَّف طائفةٌ من الناس مصنَّفات من فضائل بيت المقدس، وغيره من البقاع التي بالشام، وذكروا فيها من الآثار المنقولة عن أهل الكتاب، وعمن أخذ عنهم: ما لا يَحِلُّ للمسلمين أن يبنوا عليه دِينهم. وأمثَلُ من يُنقَل عنه تلك الإسرائيليات: كعبُ الأحبار، وكان الشاميون قد أخذوا عنه كثيرًا من الإسرائيليات»[٣].

ومما يدل أيضًا على أن المحدثين كانوا متنبهين للروايات الإسرائيلية، محترزين عن خلطِها بالأحاديث النبوية: أنهم ينُصُّون على ما يُروَى منها في

---

(١) المصدر السابق (٨٨).

(٢) من هذه المؤلفات: «**فضائل الشام ودمشق**» لأبي الحسن الربعي. وقد خرَّج أحاديثه العلامة الألباني، وقال في مقدمته: «وقد رأينا أن نجرد هذه الأحاديث من أصلها في رسالة مع تخريجها المشار إليه محذوفة الأسانيد؛ تسهيلًا للاطلاع عليها، وتعميمًا للاستفادة منها؛ حتى يعلمَ الناس أن في فضل الشام أحاديثَ كثيرة صحيحة، خلافًا لظن بعض الكتَّاب»، ثم ذكر أن ما فيه من المرفوعات أكثرُها صحيح، وما فيه من الموقوفات على بعض الصحابة والتابعين ومَن دونهم جُلُّها لا تصح أسانيدها، وما فيه من إسرائيليات أكثرها يدور على كعب الأحبار، وكل الأسانيد إليه لا تصح «تخريج أحاديث فضائل الشام» (٧، ٩). ومنها: «**مناقب الشام وأهله**» لشيخ الإسلام ابن تيمية، و«**فضائل الشام**» لابن عبد الهادي المقدسي.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/٣٤٨، ٣٤٩).

موضوعات بعينها؛ من ذلك: ما ذكره ابنُ رجب رَحِمَهُ اللهُ مما ورد في فضل ليلة النصف من شعبان، حيث قال: «وليلة النصف من شعبان كان التابعون من أهل الشام ـ كخالد بن معدان، ومكحول، ولقمان بن عامر، وغيرهم ـ يعظِّمونها، ويجتهدون فيها في العبادة، وعنهم أخذ الناس فضلها وتعظيمها، وقد قيل: إنه بلَغهم في ذلك آثارٌ إسرائيلية، فلما اشتهر ذلك عنهم في البلدان، اختلف الناس في ذلك؛ فمنهم من قبله منهم ووافَقهم على تعظيمها، منهم طائفةٌ من عبَّاد أهل البصرة، وغيرهم، وأنكر ذلك أكثرُ علماء الحجاز»(١).

وقد نبَّهَ الإمام المعلمي على هذه المسألةِ بكلام في غاية الأهمية، فقال: «وأما الشام فلا ريبَ أن الموضوعات في فضلها كثيرة، ولكن ليس من الحق في شيء أن تُعَدَّ دلالةُ الخبر على فضلها دليلًا على وضعِه؛ فإن فضلها ثابت بالقرآن، وكذلك الحال في بيت المقدس، قال الله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾ [الإسراء: ١]، وأخبر الله ﷻ عن الشام بقوله: ﴿إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا﴾ [الأنبياء: ٨١]، وبقوله: ﴿ٱلْقُرَى ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا﴾ [سبأ: ١٨].

وكذلك من الباطل أن تُعَدَّ دلالةُ الخبر على أمر بأنه سيقع دليلًا على وضعه، ما دُمْنا نؤمن بأن محمدًا رسول الله، يُطلِعُه الله من غيبه على ما يشاء، فأما أن يكون مثلُ هذا مما يسترعي النظرَ ليبحث عن الخبر من جهة إسناده، وما يتصل به؛ ليحكمَ عليه بحسب ذلك: فلا بأس»(٢).

وهذا الذي ذكره المعلمي هو ما عليه منهج المحدثين، وسيتضح ذلك من خلال التطبيقات العملية من عمل النُّقاد والمحدثين الواردة في المباحث الآتية، وأنبه هنا على أنه ليس المرادُ من إيراد الأمثلة في هذا الفصل هو إعلالَ الإسرائيليات التي تُروَى على أنها إسرائيليات كما تردُ في كتب التفسير ونحوها، وإنما المراد هنا إعلال الروايات الإسرائيلية التي تُروَى على أنها أحاديثُ مرفوعة للنبي ﷺ، فيُعِلُّها النُّقاد بأوجه العلة التي تكشف عن كونها من الإسرائيليات.

---

(١) لطائف المعارف، ابن رجب (٢٣٨).

(٢) الأنوار الكاشفة (١٢٧).





المبحث الأول

عناية المحدثين بالنص على كون الرواية إسرائيلية

كثيرًا ما ينص المحدثون على كون الرواية إسرائيلية، أو منقولة عن مصادر الإسرائيليات، وصورة ذلك: أن يَرِدَ حديثٌ بإسناد موضوع، أو بلا إسناد، فينص الأئمة على كون هذه الرواية من الإسرائيليات؛ **ومن الأمثلة لذلك:**

المثال (١): عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**إذا انكسف**(١) **في المحرم كانت تلك السنة البلاء والقتال وشغل السلطان وفتنة الكبراء وانتشار من الضعفاء، وإذا انكسف في صفر كان نقص من الأمطار حتى يظهر النقصان في البحر وهو الغاية من نقص الأمطار والقحوط، وإذا انكسف في ربيع الأول كان مجاعة وموت مع أمطار وحرب وتحرك ملك بموت كثير، وإذا انكسف في جمادى الأولى كان برد وثلوج وأمطار مع موت ذريع وهو الطاعون، وإذا انكسف في جمادى الآخرة فهو زرع كثير وخصب وسعة مع قتال بين الناس ويكون جراد والأسعار تزداد رخصًا وكسادًا، وإذا انكسف في رجب فهو أمطار وسمك كثير**».

قال ابن الجوزي: «هذا الحديث لا يشك في وضعه... وإنما ننسب مثل هذا الكلام إلى كتاب يسمى الآثار العلوية نسبوه إلى دانيال وذي القرنين ولا يصح ذلك»(٢).

المثال (٢): «**قال الله: ما وسعني أرضي ولا سمائي، ووسعني قلبُ عبدي المؤمن اللين الوادع**».

قال ابن تيمية رحمه الله: «هذا مذكور في الإسرائيليات، ليس له إسناد معروف عن النبي ﷺ»(٣).

---

(١) أي: القمر.

(٢) الموضوعات (١/ ١٤١)

(٣) مجموع الفتاوى (١٨/ ٣٧٥).

المثال (٣): ما روي مرفوعًا: «**القلب بيت الرب**».

ذكره ابن تيمية بعد ذِكره للقول السابق، ثم قال: «هذا كلام من جنس الأول؛ فإن القلب بيت الإيمان بالله، ومعرفته، ومحبته، وليس هذا من كلام النبي ﷺ»[١].

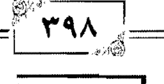
المثال (٤): سئل الإمام ابن القيم عن الحديث المروي: «**الحمد لله حمدًا يوافي نعمه، ويكافئ مزيده**».

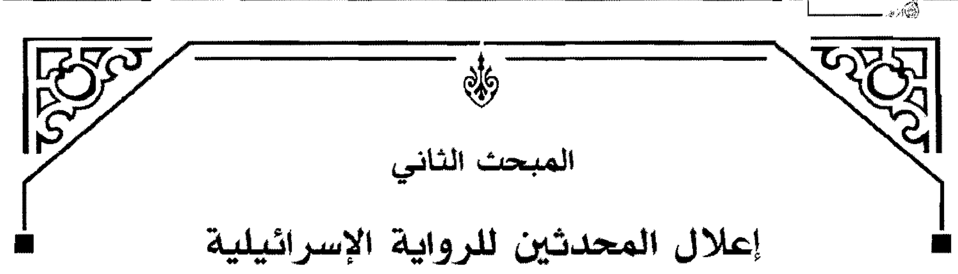
فأجاب بقوله: «هذا الحديث ليس في «الصحيحين»، ولا في أحدهما، ولا يُعرَف في شيء من كتب الحديث المعتمَدة، ولا له إسناد معروف، وإنما يروى عن أبي نصر التَّمار، عن آدمَ أبي البشَرِ، لا يَدري كم بين أبي نصرٍ وآدمَ إلا الله تعالى»[٢].

وقال في موطن آخر: «أما قول بعض الفقهاء: إن من حلف أن يحمد الله بأفضل أنواع الحمد، كان بر يمينِه أن يقول: الحمد لله حمدًا يوافي نعمه، ويكافئ مزيده: فهذا ليس بحديثٍ عن رسول الله، ولا عن أحد من الصحابة، وإنما هو إسرائيلي عن آدم»[٣].



(١) المصدر السابق.
(٢) مطالع السعد بكشف مواقع الحمد، ابن القيم (٣٠).
(٣) عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، ابن القيم (٢٦٦).





المبحث الثاني

إعلال المحدثين للرواية الإسرائيلية

يحسُنُ التنبيه هنا على أن المحدثين أحيانًا يتكلمون على الحديث الواحد ويُعِلُّونه بأكثر من علة؛ فبعضهم قد يعله بالنكارة، وآخرون يعلونه بالتفرد، أو المخالفة، أو الغرابة، وإنني من خلال جمع الطرق ـ لأن بعض المحدثين يتكلمون على بعضها دون بعض ـ أنظُرُ ـ بحسب اجتهادي ـ العلةَ الأكثر انطباقًا على الحديث، ثم أورده في المبحث المتعلق به.

المطلب الأول

إعلال الرواية بالوقف

نص الحديث:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي، فقال: «**خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة، في آخر الخلق، في آخر ساعة من ساعات الجمعة، فيما بين العصر إلى الليل**».

التخريج:

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٧٨٩)، وأحمد في «مسنده» (٨٤٥٦)، والبزار في «مسنده» (٨٢٢٨)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٩٤٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٦١٣٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٧٣١)، وابن حبان في «صحيحه» (٦١٦١) من طرق عن: ابن جريج، عن إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة، به.

وقد ذهب بعضُ أهل العلم إلى أن هذا الحديث معلول سندًا ومتنًا.

أما من جهة إسناده: فقد أعَلَّه ابن المديني، فقال ـ كما عند البيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٥٤٢) ـ: «ما أرى إسماعيلَ بن أمية أخذ هذا إلا من إبراهيم بن أبي يحيى»، وإبراهيمُ متروك متَّهَم بالكذب[١]، فلا يثبت الخبر عن أيوب، ولا مَن فوقه.

وأعله الإمام البخاري؛ فجعَلَه موقوفًا على كعب، فقال في ترجمة أيوب بن خالد في «التاريخ الكبير» (١/ ٤١٣): «وروى إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد الأنصاري، عن عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: خلق الله التربة يوم السبت، وقال بعضهم: عن أبي هريرة، عن كعب؛ وهو أصح»، وأيُّوب: فيه لِينٌ[٢].

وقد أجاب المعلمي عن هاتينِ العلتين، فقال بعد أن أورد قول ابن المديني: «يعني: وإبراهيم مَرْميٌّ بالكذب، فلا يثبت الخبر عن أيوب، ولا مَن فوقه.

ويردُ على هذا: أن إسماعيل بن أُميَّة ثقة عندهم، غيرُ مدلس؛ فلهذا ـ والله أعلم ـ لم يرتضِ البخاريُّ قولَ شيخه ابن المديني، وأعل الخبر بأمرٍ آخر... ومؤدى صنيعه أنه يَحدِسُ أن أيوبَ أخطأ، وهذا الحدس مبنيٌّ على **ثلاثة أمور**:

الأول: استنكار الخبر؛ لِما مر.

الثاني: أن أيوب ليس بالقوي، وهو مقلٌّ، لم يخرج له مسلم إلا هذا الحديثَ؛ لِما يُعلَم من «الجمع بين رجال الصحيحين»، وتكلَّم فيه الأزديُّ، ولم يُنقَل توثيقه عن أحد من الأئمة، إلا أن ابن حبان ذكره في «ثقاته»، وشرط ابن حبان في التوثيق فيه تسامُحٌ معروف.

الثالث: الرواية التي أشار إليها بقوله: «وقال بعضهم»، وليتَهُ ذكر سندها ومتنها؛ فقد تكون ضعيفة في نفسها، وإنما قَوِيتْ عنده للأمرين الآخرين، ويدل على ضعفها: أن المحفوظ عن كعب وعبد الله بن سلَام ووهب بن منبه ومَن يأخذ عنهم: أن ابتداء الخلق كان يوم الأحد، وهو قول أهل الكتابِ المذكورُ في كتبهم، وعليه بنَوْا قولهم في السبت».

وأما إعلاله من جهة متنه: فقيل: لمخالفته للقرآن؛ فالحديث جعل استيعاب

---

(١) التقريب (٩٣)، التهذيب (١/ ٨٣). (٢) التقريب (١١٨)، التهذيب (١/ ٢٠٢).

الخلق في سبعة أيام، ولم يذكر خلق السماوات، وجعل خلق الأرض وما فيها في ستة أيام.

وهذا خلافُ القرآن؛ فقد أخبر الله تعالى فيه أنه خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وجعل خلق السماوات في يومين، والأرض في أربعة أيام.

وقد ذكر هذه العلةَ ابنُ تيمية(١)، وابن القيم(٢)، وابن كثير(٣).

ويجاب عن هذه العلة من وجوه:

ذكر المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجهينِ للجواب عن هذه العلة:

الأول: «أن الحديث وإن لم ينصَّ على خلق السماء، فقد أشار إليه بذكرِه في اليوم الخامس: النور، وفي السادس: الدواب، وحياة الدواب محتاجة إلى الحرارة، والنور والحرارة مصدرهما الأجرام السماوية. والذي فيه: أن خلقَ الأرضِ نفسِها كان في أربعة أيام كما في القرآن، والقرآن إذ ذكر خلق الأرض في أربعة أيام، لم يذكر ما يدل على أن من جملة ذلك خلقَ النورِ والدواب، وإذ ذكر خلق السماء في يومين، لم يذكر ما يدل على أنه في أثناء ذلك لم يُحدِثْ في الأرض شيئًا، والمعقول أنها بعد تمام خلقها أخذت في التطور بما أودعه الله تعالى فيها. والله سبحانه لا يَشغَله شأن عن شأن»(٤).

الثاني: «أنه ليس في هذا الحديث أنه خلق في اليوم السابع غير آدم، وليس في القرآن ما يدل على أن خلق آدم كان في الأيام الستة؛ بل هذا معلوم البطلان. وفي آيات خلق آدم أوائلَ البقرة وبعض الآثار ما يؤخذ منه أنه قد كان في الأرض عُمَّارٌ قبل آدم عاشوا فيها دهرًا؛ فهذا يساعد القول بأن خلق آدم متأخر بمدة عن خلق السماوات والأرض»(٥).

ومن أوجه الجواب أيضًا:

الثالث: أنه لا يلزم من تعداد المخلوقات في الحديث أن هذه المخلوقات هي كل ما خلقه الله في هذه الستة الأيام؛ بل كل ما هنالك أنه نص على ذكر بعض المخلوقات، ونص على الأيام التي خلقها الله فيها.

---

(١) بغية المرتاد (٣٠٦، ٣٠٧)، ومجموع الفتاوى (١٧/ ٢٣٥ ـ ٢٣٧).

(٢) المنار المنيف (٧٨).

(٣) البداية والنهاية (١/ ١٧).

(٤) الأنوار الكاشفة (٢٦٣، ٢٦٤).

(٥) المصدر السابق.

الرابع: أن المعروف من كتب أهل الكتاب، والمشهور عن كعبٍ وعبد الله بن سلَام وغيرهما ممن يَروُون عن أهل الكتاب: أن الخلق ابتدأ يوم الأحد، وعليه فكيف تصح نسبة ابتداء الخلق يوم السبت لكعب؟!

ويؤيد صحة الحديث أمور:

• أن الإمام مسلمًا لم ينفرد بتصحيح الحديث؛ بل صححه أيضًا: ابنُ إسحاق[١]، وابن حبان[٢]، وابن الجوزي[٣]، وانتصر لتصحيحه مِن المعاصرين: أحمد شاكر[٤]، والمعلِّمي[٥]، والألباني[٦].

• أن الأئمة الذين انتقدوا أحاديثَ على الصحيحين ـ كالدارقطني، وابن عمار الشهيد ـ لم ينتقدوا هذا الحديث.

• أن الأئمة أطبقوا على صحة هذين الكتابين؛ فإن ذلك يدل على صحة هذا الحديث عندهم.

وبقيَ آخرًا بيانُ أن القصد من إيراد هذا الحديث في هذا الباب هو بيان أن الإعلال بهذه العلة ـ بشروطها ـ من طرائق التعليل عند الأئمة النُّقاد، وأنهم أول من أعَلَّ الأخبار بها، وهذا دليل على تفطُّنهم وتنبُّهِهم لها، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يغفُلون عنها وتدخُلُ عليهم هذه المئات من الإسرائيليات المزعومة بهذه السذاجة؟!

نص الحديث:

عن ابن عمر رضي الله عنهما؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ آدَمَ لما أهبَطَهُ اللهُ إلى الأرضِ، قالت الملائكةُ: أيْ رَبِّ، ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾** [البقرة: ٣٠]، **قالوا: ربَّنا، نحن أطوَعُ لك من بني آدم، قال الله للملائكة: هلُمُّوا ملَكَينِ من الملائكة حتى نُهبِطَهما إلى الأرض، فننظر كيف تعملون، قالوا: ربَّنا، هاروت وماروت، فأُهبِطا إلى الأرض، ومُثِّلت لهما الزُّهرةُ امرأةً من أحسَنِ البشر، فجاءتهما، فسألاها نفسها، فقالت: لا والله، حتى تكلَّما**

(١) رواه عنه الطبري في «تاريخه» (١/ ٤٤).
(٢) أخرجه في «صحيحه» (٦١٦١).
(٣) انظر: زاد المسير (٧/ ٢٤٣).
(٤) انظر: تعليقه على المسند (١٦/ ١٤٦).
(٥) انظر: الأنوار الكاشفة (٢٦١).
(٦) السلسلة الصحيحة (١٨٣٣).

بهذه الكلمة من الإشراك، قالا: لا والله، لا نشرك بالله أبدًا، فذهبت عنهما، ثم رجعت بصبيٍّ تحمله، فسألاها نفسها، فقالت: لا والله، حتى تقتلا هذا الصبي، فقالا: لا والله، لا نقتله أبدًا، فذهبت، ثم رجعت بقدح خمر تحمله، فسألاها نفسها، فقالت: لا والله، حتى تشربا هذا الخمر، فشَرِبا فسَكِرا، فوقعا عليها، وقتلا الصبي، فلما أفاقا، قالت المرأة: والله، ما تركتما مما أبيتما عليَّ إلا قد فعلتماه حين سَكِرْتما، فخُيِّرَا عند ذلك بين عذاب الدنيا، وعذاب الآخرة، فاختارا عذاب الدنيا».

التخريج:

رواه ابن عمر، ورواه عنه: سالم، وسعيد بن جبير، ومجاهد، ونافع:

فأما رواية **سالم**: فرواها موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر، عن كعب الأحبار.

أخرجها عبد الرزاق في «التفسير» (١/ ٢٨٣) (٩٧) عن الثوري، ومن طريقه ـ ابن جرير الطبري في «التفسير» (٢/ ٤٢٩) (١٦٨٤)، وأبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٦٢) (٣٤٢١٤)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (١/ ١٩٠) (١٠٠٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٢٤٨) ـ وأخرجها ابن جرير الطبري في «التفسير» (٢/ ٤٢٩) (١٦٨٥) من طريق عبد العزيز بن المختار؛ كلاهما (الثوري، وعبد العزيز بن المختار): عن موسى بن عقبة، به، مختصرًا، وليس فيه ذكر الزهرة.

وأما رواية **سعيد بن جبير**: فرواها يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، موقوفًا عليه.

أخرجها الحاكم في «مستدركه» (٤/ ٦٥٠) (٨٧٩٦)، به، نحوه، وفيه قصة.

وأما رواية **مجاهد**: فرواها المنهال بن عمرو ويونس بن خباب، عن مجاهد، عن ابن عمر، موقوفًا عليه.

أخرجها ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ١٩٠) (١٠٠٧)، به، وفيه قصة.

وأما رواية **نافع**: فرواها عن ابن عمر مرفوعًا.

أخرجها أبو بكر بن أبي شيبة في «مسنده» ـ كما في الإتحاف (٦/ ١٧٧) (٥٦١٧) ـ من طريق زهير بن محمد، عن موسى بن جبير، ـ ومن طريقه أحمد في «مسنده» (١٠/ ٣١٧) (٦١٧٧)، وعبد بن حميد في المنتخب من «مسنده» (٢/ ٣٢)

(٧٨٥)، وابن أبي الدنيا في «العقوبات» (١٤٦) (٢٢٢)، والبزار في «مسنده» (١٢/ ٢٤٨) (٥٩٩٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٦١٨٦)، وابن السُّني في «عمل اليوم والليلة» (٦٠٥) (٦٥٧)، والبيهقي في «السنن الكبير» (١٩٦٧٧)، وفي «الشعب» (١/ ٣١٩) (١٦٠) ـ، وأخرجها ابن مردويه في «التفسير» ـ كما عند ابن كثير في «التفسير» (١/ ٣٥٤) ـ من طريق سعيد بن سلمة، عن موسى بن سرجس، وأخرجه الطبري في «التفسير» (٢/ ٤٣٢) (١٦٨٨) من طريق الفرج بن فَضالة، عن معاوية بن صالح، والخطيب في «التاريخ» (٨/ ٥٧٣)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٨٦)؛ ثلاثتهم (زهير بن محمد، وسعيد بن سرجس، والفرج بن فضالة) به، بلفظه، ومطولًا، وفي حديث سعيد بن سلمة والفرج بن فَضالة قصة.

قال أحمد بن حنبل: «هذا منكَر؛ إنما يُروى عن كعب»[1]، وقال البزار: «هذا الحديث رواه غير موسى بن جبير، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفًا. وموسى بن جبير ليس به بأس، وإنما أتى رفعُ هذا الحديث عندي من زهير بن محمد؛ لأنه لم يكن بالحافظ»[2]، وقال البيهقي: «تفرد به زهير بن محمد، عن موسى بن جبير، عن نافع، ورواه موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن كعب، قال: «ذكَرت الملائكة أعمال بني آدم»، فذكر بعضَ هذه القصة؛ وهذا أشبَهُ»[3]، وقال أيضًا: «ورُويناه من وجه آخر، عن مجاهد، عن ابن عمر موقوفًا عليه؛ وهو أصح؛ فإن ابن عمر إنما أخذه عن كعب»[4].

فهذا الخبرُ لا يثبت مرفوعًا عن النبي ﷺ؛ كما سبق بيانه، والرواية الراجحة هي الموقوفة على كعب الأحبار، يرويها ابن عمر مرة من قوله، ومرة يُسنِدها إلى كعب، وقد ظهر من عرضِ أقوال النُّقاد طريقتُهم في إعلال المرويات الإسرائيلية التي بينتها في مقدمة هذا الفصل، وهو ما سيتبين في جميع الأمثلة الواردة في هذا الفصل.

نص الحديث:

عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «**ليس لابن آدم حق في سوى هذه الخصال: بيت يسكُنُه، وثوب يواري عَوْرتَه، وجِلْفِ الخبز، والماء**».

---

(١) المنتخب من علل الخلال (١/ ٢٩٦).
(٢) مسند البزار (١٢/ ٢٤٨).
(٣) السنن الكبير (١٠/ ٨).
(٤) شعب الإيمان (١/ ٣٢٢).

التخريج:

رواه الحسن، عن حُمْران بن أبان، واختلف عنه:

فرواه **حريث بن السائب**، عن الحسن، عن حمران، عن عثمان بن عفان ﵁، مرفوعًا.

أخرجه الترمذي في «جامعه» (٢٣١٤)، وأحمد في «مسنده» (٤٤٧)، والبزار في «مسنده» (٤١٤)، والعُقَيلي في «الضعفاء» (١/ ٥١٥)، والحاكم في «المستدرك» (٧٩٦١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٨٨٢)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٣١٣) من طرق عن الحسن، به.

قال الترمذي: «هذا حديثٌ حسن صحيح، وهو حديث الحريث بن السائب»، وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يُروَى عن عثمان إلا بهذا الإسناد، ولا أسند الحسن عن حمران عن عثمان إلا هذا الحديث»، وقال العُقَيلي: «حريث بن السائب، عن الحسن، ولا يتابَعُ على حديثه»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

ورواه **قتادةُ** عن الحسن، عن حمران، عن بعض أهل الكتاب؛ كما عند ابن عساكر في «تاريخه» (١٥/ ١٧٤).

قال حنبلٌ ـ كما في «المنتخب للخلال» (٤٣) ـ: «سألت أبا عبد الله عن حريث بن السائب؟ قال: ما كان به بأس، إلا أنه روى حديثًا منكرًا عن عثمان، عن النبي ﷺ، وليس هو عن النبي ﷺ؛ يعني هذا الحديث».

وقال ابن هانئ ـ كما في تاريخ ابن عساكر (١٥/ ١٧٤) ـ: قال أحمد: «حريث بن السائب: شيخٌ بصري، يروي حديثًا منكرًا عن الحسن، عن حمران، عن عثمان، عن النبي ﷺ... قلت: قتادةُ يخالِفه؟ قال: نعم، سعيدٌ عن قتادة، عن الحسن، عن حمران، عن رجل من أهل الكتاب، قال أبو عبد الله: حدَّثناه رَوح عن سعيد».

وقال الدارقطني في «العلل» (١/ ٢٧١): «رواه حريث بن السائب، عن الحسن، عن حمران، عن عثمان، عن النبي ﷺ، ووَهِم فيه. والصواب: عن الحسن، عن حمران، عن بعض أهل الكتاب».

فقتادةُ خالف في هذا الخبر حريثَ بن السائب؛ فرواه عن الحسن عن حمران

موقوفًا على بعض أهل الكتاب، وقتادة مقدَّمٌ في الحسن على غيره، وعلى هذا نصَّ الأئمةُ، قال أبو زرعة: «قتادة من أعلم أصحاب الحسن، ثم يونسُ بن عبيد»(١)، وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: أكبر أصحاب الحسنِ قتادةُ»(٢)؛ ولذا أنكر الأئمة روايةَ حريث المرفوعة.

المطلب الثاني

إعلال الرواية بالإرسال

نص الحديث:

عن محمد بن كعب القرظي، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن أول الناس يدخل الجنة يوم القيامة العبدُ الأسود؛ وذلك أن الله ـ تعالى وتبارك ـ بعث نبيًّا إلى أهل قرية، فلم يؤمن به من أهلها إلا ذلك العبدُ الأسود، ثم إن أهل القرية عَدَوْا على النبي، فحفروا له بئرًا، فألقَوْه فيها، ثم أطبقوا عليه بحجر ضخم، قال: فكان ذلك العبد يذهب فيحتطب على ظهره، ثم يأتي بحطبه فيبيعه، ويشتري به طعامًا وشرابًا، ثم يأتي به إلى تلك البئر، فيرفع تلك الصخرة، ويُعِينه الله عليها، فيُدْلي إليه طعامه وشرابه، ثم يردها كما كانت، قال: فكان ذلك ما شاء الله أن يكون، ثم إنه ذهب يومًا يحتطب كما كان يصنع، فجمع حطبه وحزم وفرغ منها، فلما أراد أن يحتملها وجد سِنة، فاضطجع فنام، فضرب الله على أذنه سبع سنين نائمًا، ثم إنه هبَّ فتمطى، فتحول لشقه الآخر، فاضطجع، فضرب الله على أذنه سبع سنين أخرى، ثم إنه هبَّ واحتمل حزمته، ولا يحسب إلا أنه نام ساعة من نهار، فجاء إلى القرية فباع حزمته، ثم اشترى طعامًا وشرابًا كما كان يصنع، ثم ذهب إلى الحفيرة في موضعها الذي كانت فيه، فالتمسه فلم يجده، وكان قد بدا لقومه فيه بداءٌ، فاستخرجوه وآمنوا به وصدقوه، قال: فكان نبيهم يسألهم عن ذلك الأسود: ما فعل؟ فيقولون له: لا ندري، حتى قبض الله النبي، وأهبَّ الأسود من نومته بعد ذلك، فقال رسول الله ﷺ: إن ذلك الأسودَ لأولُ من يدخل الجنة**».

---

(١) تهذيب الكمال (٢٣/ ٥١٦).

(٢) المرجع السابق.

التخريج:

أخرجه ابن جرير الطبري في «التفسير» (١٧/ ٤٥٤)، قال: حدثنا ابن حميد، قال: ثنا سلمة، به. قال ابن جرير: «في هذا الخبر يذكر محمد بن كعب عن النبي ﷺ: أنهم آمنوا بنبيِّهم، واستخرجوه من حفرته، فلا ينبغي أن يكونوا المعنيِّين بقوله: ﴿وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ ﴿٣٨﴾﴾ [الفرقان: ٣٨]؛ لأن الله أخبر عن أصحاب الرس أنه دمرهم تدميرًا».

وقال ابن كثير: «حديث مرسل، ومثلُه فيه نظر. ولعل بَسْطَ قصته من كلام محمد بن كعب القرظي، والله أعلم»[(١)]، وقال: «فيه غرابة ونكارة، ولعل فيه إدراجًا، والله أعلم»[(٢)]، وقال ابن حجر: «هذا مرسل»[(٣)].

فهذا الخبر من رواية محمد بن كعب القرظي، وقد وُلِد في آخر خلافة علي رضي الله عنه سنة أربعين، وقيل: ولد في عهد النبي ﷺ، ولا يصح[(٤)]؛ فروايته عن النبي ﷺ مرسلة، قال الذهبي: «وهو يرسل كثيرًا، ويروي عمن لم يَلْقَهم»[(٥)]، وقد ردَّ هذا الخبرَ ابنُ جرير فلم يَقبَلْهُ في تفسير الآية؛ كما سبق نقل قوله.

ومما يرجِّح احتمالَ أن هذا الخبر من الإسرائيليات: قولُ ابن كثير: «لعل بَسْطَ قصته من كلام كعب».

المطلب الثالث

إعلال الرواية بالغرابة

نص الحديث:

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الأَرَضين بين كل أرض إلى التي تليها مسيرة خمسمائة سنة؛ فالعُلْيا منها على ظهر حوت، قد التقى طرفاهما في سماء، والحوت على ظهره على صخرة، والصخرة بيد ملك، والثانية مسخَّر الريح، فلما أراد الله أن يهلك عادًا، أمر خازن الريح أن يرسل عليهم ريحًا تهلك عادًا، قال: يا رب، أُرسِل عليهم الريح قدر مَنخِرِ الثور؟ فقال له الجبار تبارك**

(١) البداية والنهاية (١/ ٢٢٨). (٢) تفسير ابن كثير، ت سلامة (٦/ ١١١).
(٣) تحفة النبلاء من قصص الأنبياء، ابن حجر (٢٩٠).
(٤) سير أعلام النبلاء (٥/ ٦٦). (٥) السير (٥/ ٦٦).

وتعالى: إذن تكفي الأرض ومن عليها، ولكن أرسِلْ عليهم بقدر خاتم، وهي التي قال الله ﷻ في كتابه العزيز: ﴿مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَٱلرَّمِيمِ ﴿٤٢﴾﴾ [الذاريات: ٤٢]، **والثالثة فيها حجارة جهنم، والرابعة فيها كبريت جهنم**»، قالوا: يا رسول الله، أللنار كبريت؟ قال: «**نعم، والذي نفسي بيده، إن فيها لأودية من كبريت، لو أرسل فيها الجبال الرواسي لماعت، والخامسة فيها حيات جهنم، إن أفواهها كالأودية، تلسع الكافر اللسعة فلا يبقى منه لحم على عظم، والسادسة فيها عقارب جهنم، إن أدنى عقربة منها كالبغال المؤكفة، تضرب الكافر ضربة تنسيه ضربتُها حرَّ جهنم، والسابعة سقر، وفيها إبليس مصفَّد بالحديد، يد أمامه، ويد خلفه، فإذا أراد الله أن يطلقه لِما يشاء من عباده، أطلقه**».

التخريج:

أخرجه الحاكم في «مستدركه» (٨٧٥٦) من طريق عبد الله بن عباس، حدثني عبد الله بن سليمان، عن درَّاج، عن أبي الهيثم، عن عيسى بن هلال الصدفي، به.

قال الحاكم: «هذا حديث تفرد به أبو السمح، عن عيسى بن هلال، وقد ذكرت ـ فيما تقدم ـ عدالتَه بنص الإمام يحيى بن معين ﷺ، والحديث صحيح، ولم يخرجاه»، وتعقَّبه الذهبي، فقال: «بل منكر».

وقال ابن كثير: «هذا حديث غريب، ورفعُه منكَر. والأظهر أنه من كلام عبد الله بن عمرو ﷺ».

فتضمُّن الروايةِ شيئًا من الغرائب قد يكون قرينةً أحيانًا عند الأئمة لإعلال الرواية بكونها من الإسرائيليات، إذا وُجدت قرينة ترجِّح ذلك، وهذا الحديث تفرَّد به درَّاج، وهو صدوق، في حديثِه عن أبي الهيثم ضعفٌ[1]، مع ما في متنه من الغرابة والنكارة، ثم كان مجيء الحديث من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص ـ وهو من رواة الإسرائيليات من الصحابة ـ مما يرجح أنه من الإسرائيليات.

فالغرابة التي تتصف بها بعض الأخبار ليست كافية في ردها؛ لأن مجرد غرابتها لا يجعلها مستحيلة، وقد تقع الغرابة في بعض الأخبار التي وردت بطرق صحيحة؛ كحديث قصة الإسرائيلي الذي استلف ألف دينار، وقصة موسى والحَجَر،

(١) التقريب (٢٠١)، التهذيب (١/ ٥٧٤).

وكلها وردت في الصحيح[1].

ولكن إذا اجتمع مع هذه الغرابة علةٌ أخرى في الحديث ـ كما في هذا الحديث ـ فهنا تكون هذه العلةُ هي السببَ في رد الحديث، ثم يُنظَر للقرائن الأخرى التي تؤكد الحكم.

المطلب الرابع

إعلال الرواية بالنكارة

نص الحديث:

عن عبيد بن حنين، قال: بَيْنا أنا جالس إذ جاءني قتادة بن النعمان، فقال لي: انطلق بنا يا بن حنين إلى أبي سعيد الخدري؛ فإني قد أُخبرت أنه قد اشتكى! فانطلقنا على أبي سعيد، فوجدناه مستلقيًا، رافعًا رجله اليمنى على اليسرى، فسلمنا وجلسنا، فرفع قتادة بن النعمان يده إلى رِجل أبي سعيد فقرَصها قرصة شديدة، فقال أبو سعيد: سبحان الله! يا بن آدم، لقد أوجعني، فقال له: ذلك أردتُ، فقال: إن رسول الله ﷺ قال: «**إن الله ـ عز وجل ـ لما قضى خلقه، استلقى، فوضع إحدى رجليه على الأخرى، وقال: لا ينبغي لأحد من خَلْقي أن يفعل هذا!**»، فقال أبو سعيد: لا جرم، والله لا أفعله أبدًا، إن رسول الله ﷺ قال: «**إن الله عز وجل لما قضى خلقه، استلقى، فوضع إحدى رجليه على الأخرى، وقال: لا ينبغي لأحدٍ من خلقي أن يفعل هذا**».

التخريج:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٨) عن جعفر بن سليمان النوفلي، وأحمد بن رشدين المصري، وأحمد بن داود المكي؛ قالوا: ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، قال: ثنا محمد بن فليح بن سليمان، عن فليح بن سليمان، عن سعيد بن الحارث، عن عبيد بن حنين عن قتادة بن النعمان.

قال ابن كثير: «هذا إسناد غريب جدًّا، وفيه نكارة شديدة، ولعله متلقًّى من

---

(١) وقد ورد الطعن على هذين الحديثين من بعض المنحرفين من جهة هذه الغرابة، وسبق ردُّ الطعن عنهما في المبحث الثاني من الفصل الخامس في الباب الثاني.

الإسرائيليات، اشتبه على بعض الرواة فرفعه إلى رسول الله ﷺ؛ فقد ثبت فعلُ مثلِ هذا عن النبي ﷺ في الصحيح، وبعض العلماء كَرِه هذه الضِّجْعة؛ لأنها مظنةُ انكشاف العورة، لا سيما لمن ليس عليه سراويل، والله أعلم».

فالخبر بهذا الإسناد: ضعيف جدًّا؛ في إسناده أحمد بن رشدين المصري، قال ابن عدي: «كذَّبوه، وأُنكرت عليه أشياء» لسان الميزان (١/ ٥٩٤)، وعليه فزيادةُ الطبراني منكَرةٌ.

والحديث أصله عند أحمد في «مسنده» (١١٥٥١)، جاء من طريق يزيد بن أبي حبيب، عن أبي النضر: أن أبا سعيد الخدري كان يشتكي رِجله، فدخل عليه أخوه وقد جعل إحدى رجليه على الأخرى وهو مضطجع، فضربه بيده على رجله الوَجِعة، فأوجعه، فقال: أوجعتني، أولم تعلم أن رِجلي وَجِعة؟ قال: بلى، قال: فما حملك على ذلك؟ قال: أولم تسمع أن النبي ﷺ قد نهى عن هذه؟ وهو ضعيف؛ للانقطاعِ بين أبي النضر وأبي سعيد.

نص الحديث:

عن أبي هريرة ؓ؛ أن النبي ﷺ قال: «**كلَّمَ الله تبارك وتعالى هذا البحر الغربي، وكلم البحر الشرقي، فقال للبحر الغربي: إني حامل فيك عبادًا من عبادي، فكيف أنت صانع بهم؟ قال: أُغرِقهم، قال: بأسك في نواحيك، حرَمَه الحِلْيةَ والصيد. وكلَّم هذا البحر الشرقي، فقال: إني حامل فيك عبادًا من عبادي، فما أنت صانع بهم؟ قال: أحملهم على يدي، أكون لهم كالوالدة لولدها، فأثابه الحِلْية والصيد**».

التخريج:

هذا الحديث رواه سهيل بن أبي صالح، واختلف عنه:

فرواه خالد بن عبد الله ـ كما في «سنن سعيد بن منصور» (٢٣٨٩) ـ عن خالد بن عبد الله، عن سهيل بن أبي صالح، عن النعمان بن أبي عياش، عن عبد الله بن عمرو، موقوفًا عليه.

خالفه عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عمر العمري؛ فرواه عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

أخرجه البزار في «مسنده» (٩١٠٨)، وابن عدي في «الكامل» (٧/ ١٢٦) تحت ترجمة عبد الرحمٰن العمري.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة إلا عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عمر، وهو منكَرُ الحديث، وقد رواه سهيل عن النعمان بن أبي عياش، عن عبد الله بن عمرو، موقوفًا».

وقال ابن عدي: «هذا الحديث لا يرويه عن سهيل غيرُ عبد الرحمٰن هذا، وهو أفظَعُ حديثٍ أُنكِر عليه... وعامة ما يرويه مناكيرُ؛ إما إسنادًا، وإما متنًا».

وأورد الدارقطني رواية عبد الرحمٰن العمري في «العلل» (٤/ ١٦٨)، وقال: «وَهِمَ فيه، وإنما رواه سهيل بن أبي صالح، عن النعمان بن أبي عياش، عن عبد الله بن عمرو من قوله».

وأورده أيضًا ابن كثير في «البداية والنهاية» (١/ ٢٤)، فقال: «الموقوف على عبد الله بن عمرو بن العاص: أشبَهُ».

المطلب الخامس

إعلال الرواية بالإدراج

نص الحديث:

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن اللهَ تبارك وتعالى خيَّرني بين أن يغفر لنصف أمتي، وبين أن يجيبَ شفاعتي، فاخترتُ شفاعتي، ورجوتُ أن تكون أعم لأمتي، ولولا الذي سبقني إليه العبد الصالح، لتعجَّلت فيها دعوتي، إن الله تعالى لما فرج عن إسحاق كربَ الذبح، قيل له: يا إسحاق، سَلْ تُعطَ، فقال: أمَا والذي نفسي بيده، لأتعجَّلَنَّها قبل نزغات الشيطان، اللَّهُمَّ من مات لا يشرك بك شيئًا، فاغفر له، وأدخله الجنة**».

التخريج:

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٩٩٤)، وقال: «لم يَروِ هذا الحديث عن زيد بن أسلم إلا ابنه عبد الرحمٰن، تفرد به: الوليد بن مسلم».

وأورده ابن كثير في «تفسيره» (٤/ ٢١)، وقال: «هذا حديث غريب منكَر،

وعبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم: ضعيفُ الحديث، وأخشى أن يكون في الحديث زيادة مدرجة؛ وهي قوله: «إن الله تعالى لما فرج عن إسحاق إلى آخره» والله أعلم، فهذا إن كان محفوظًا، فالأشبَهُ أن السياق إنما هو عن إسماعيل، وإنما حرَّفوه بإسحاق؛ حسدًا منهم؛ كما تقدم، وإلا فالمناسك والذبائح إنما محلُّها بمنًى من أرض مكة حيث كان إسماعيل، لا إسحاق؛ فإنه إنما كان ببلادِ كنعانَ من أرض الشام».

فآفة الحديث هو عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم، قال أبو حاتم: «ليس بقوي في الحديث، كان في نفسه صالحًا، وفي الحديث واهيًا» تهذيب الكمال (١٧/ ١١٤)، وقال البزار في «مسنده» (١٥/ ٢٧٧): «وعبد الرحمٰن بن زيد قد أجمع أهل العلم بالنقل على تضعيف أخباره التي رواها»، وقال ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٤٧٩): «كان ممن يَقلِب الأخبارَ وهو لا يعلم، حتى كثُرَ ذلك في روايته؛ من رفع المراسيل، وإسناد الموقوف؛ فاستحق التَّركَ».

المطلب السادس

إعلال الرواية بالتفرد

نص الحديث:

عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: **«أن نبي الله سليمان كان إذا قام يصلي رأى شجرة نابتة بين يديه، فيقول لها: ما اسمك؟ فتقول: كذا، فيقول: لأي شيء أنت؟ فتقول: لكذا، فإن كانت لدواء كُتِبت، وإن كانت من غرس غُرِست، فبينما هو ذات يوم يصلي إذا شجرة نابتة بين يديه، فقال لها: ما اسمك؟ قالت: الخرنوبة، قال: لأي شيء أنت؟ قالت: لخراب هذا البيت، قال سليمان: اللَّهُمَّ عَمِّ على الجن موتي؛ حتى تعلمَ الإنسُ أن الجن لا يعلمون الغيب، فأخذ عصاه فتوكأ عليها، فمات، والجن تعمل، فأكلتها الأرَضةُ في سنة، فسقط، ف**﴿تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴿١٤﴾﴾ [سبأ: ١٤]»، وكان ابن عباس يقرؤها كذلك، قال: «فشكرت الجنُّ للأَرَضةِ[١]، فكانت تأتيها بالماء».

---

(١) الأرضة ضربان: ضرب صغار مثل كبار الذر وهي آفة الخشب خاصة، وضرب مثل كبار النمل ذوات أجنحة وهي آفة كل شيء من خشب ونبات. انظر: لسان العرب (٧/ ١١٣)

التخريج:

روى هذا الحديث **عطاء بن السائب**، واختلف عليه:

فرواه **إبراهيم بن طهمان** عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

أخرجه البزار في «مسنده» (٥٠٦٠)، والطبري في «تفسيره» (١٩/ ٢٤٠)، والحاكم في «المستدرك» (٧٤٢٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٠٤).

وقال البزار: «وهذا الحديث قد رواه جماعة عن عطاء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، موقوفًا، ولا نعلم أسنده إلا إبراهيم بن طهمان».

قال الحاكم: «وهو غريب بمرةٍ من رواية عبيد الله بن وهب عن إبراهيم بن طهمان؛ فإني لا أجد عنه غيرَ رواية هذا الحديث الواحد، وقد رواه سلمةُ بن كهيل، عن سعيد بن جبير، فأوقفه على ابن عباس».

وقال أبو نعيم: «غريب من حديث سعيد، تفرَّدَ به عطاء».

وخالفه **ابن عيينة** ـ كما عند البزار في «مسنده» (٥٠٦٢)، **وجرير** ـ كما عند الحاكم في «المستدرك» (٣٦٠٥) ـ: فروياه عن عطاء، عن سعيد، عن ابن عباس، موقوفًا.

وابن عيينة ممن سمع منه قبل الاختلاط، وجَرير بعده، ولا يضرُّ؛ لمتابعة ابن عيينة له. انظر: «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٣٥).

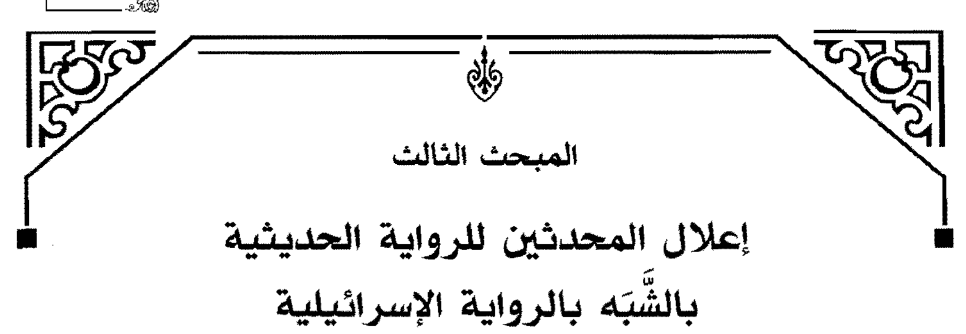
ومما يرجح هذه الروايةَ الموقوفة: أنه رُوي موقوفًا من غير طريق عطاء.

أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٧٤٢٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٢٩٦) من طريق **سلمة بن كهيل**، عن سعيد، به.

وروي موقوفًا من طريق آخرَ عن ابن عباس.

فأخرجه الطبري في «التفسير» (١٩/ ٢٤١) من طريق السدي في حديث ذكَره عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس، وعن مُرَّة الهَمْداني، عن ابن مسعود، وعن ناس من أصحاب رسول الله ﷺ، به، موقوفًا.

وأورده ابن كثير في «التفسير» (٢/ ٦٣٨)، وقال: «وفي رفعه غرابةٌ ونكارة، والأقرب: أن يكون موقوفًا، وعطاء بن أبي مسلم الخراساني له غرابات، وفي بعض حديثه نكارة».



المبحث الثالث

إعلال المحدثين للرواية الحديثية بالشَّبَه بالرواية الإسرائيلية

التعليل بالشَّبَهِ أحد القواعد المأثورة في نقد المرويات عند المحدثين؛ فنجدهم يعللون الأحاديث بقولهم: (هذا حديث [باطل ـ منكَر ـ موضوع]، يُشبِه أن يكون من حديث فلان)، أو (لا يُشبِه أن يكون من حديث فلان، ويشبه أن يكون من حديث فلان)، أو (يشبه أن يكون من كلام فلان)، أو (يشبه أحاديثَ القُصَّاص).

وقد نص ابن رجب على هذه القاعدة، فقال: «قاعدة مهمة: حُذَّاق النُّقاد من الحفاظ ـ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال، وأحاديثِ كل واحد منهم ـ لهم فَهْمٌ خاص يفهمون به أن هذا الحديثَ يُشبِه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان؛ فيعلِّلون الأحاديث بذلك. وهذا مما لا يُعبَّر عنه بعبارة تحصُرُه، وإنما يَرجِع فيه أهلُه إلى مجرد الفهم، والمعرفة، التي خُصُّوا بها عن سائر أهل العلم»[(١)].

وقد استعمل المحدِّثون هذه القاعدة في الكشف عن المرويات الإسرائيلية؛ ومن أمثلة ذلك عندهم: قولهم: (رواه غيره عن فلان، فجعله من قول كعب؛ وهو أشبَهُ)، وقولهم: (ويُروى قريبٌ من هذا اللفظ عن كعب الأحبار، ولعله أشبَهُ)، فيُعِلُّون الحديث بكونه يشبه حديث أحدِ المعروفين برواية الإسرائيليات.

وبيانُ ذلك: أن يَكشِف المحدثون عن علةٍ في سند الحديث، ثم يجدوا روايةً عمن يَروي الإسرائيليات تُشبِه هذا المتنَ المرفوع للنبي ﷺ، فينصُّوا على أن المرفوع خطأٌ، وأنه أشبَهُ بحديثِ ذاك الراوي الإسرائيلي.

نص الحديث:

ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «**يخرُجُ من خراسان**

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ١٦٥).

رايات سود، لا يردُّها شيء حتى تنصب بإيليا»[١].

التخريج:

أخرجه الترمذي في «جامعه» (٢٢٦٩)، وأحمد في «مسنده» (٨٨٩٦)، والطبراني في «الأوسط» (٣٥٣٦)، والبيهقي في «الدلائل» (٦/ ٥١٦) من طرق عن رِشْدين بن سعد، عن يونس، عن ابن شهاب الزهري، عن قَبيصة بن ذؤيب، به.

قال الترمذي: «حديث غريب».

وقال الطبراني: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن الزهريِّ إلا يونسُ، تفرد به رشدين».

وقال البيهقي: «تفرد به رشدين بن سعد، عن يونس بن يزيد. ويُروى قريبٌ من هذا اللفظ عن كعب الأحبار، ولعله أشبَهُ».

قال ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٥١): «وهذه الأحاديث التي رواها رشدين عن قُرَّةَ وعُقَيل ويونس، عن الزهري بأسانيدها، وغير ما ذكرته أيضًا مما يرويه عنه عن الزهري: فكلُّها غير محفوظة».

ورواية **كعب**: أخرجها البيهقي في «الدلائل» (٦/ ٥١٧) من طريق ابن عياش، عمن حدثه عن كعب، قال: «تظهر رايات سود لبني العباس حتى ينزلوا الشام، ويقتل الله على أيديهم كلَّ جبارٍ وعدو لهم».

والذي يظهر أن رِشْدين حدّث بهذا الحديث وهو ليس من حديثه.

قال قتيبة بن سعيد: «كان لا يبالي ما دفع إليه قرأه»[٢]، وقال ابن حبان: «كان ممن يجيب في كل ما يسأل، ويقرأ كل ما دفع إليه، سواء كان من حديثه أم من غير حديثه، فغلبت المناكير في أخباره»[٣].

نص الحديث:

عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الصخرةُ صخرةُ بيت المقدس على نخلة، والنخلة على نهر من أنهار الجنة، وتحت النخلة آسيةُ امرأة فرعون ومريم ابنة عمران تَنظِمانِ سموطَ أهل الجنة إلى يوم القيامة**».

---

(١) إيلياء ـ بكسر أوله، واللام ـ: اسم مدينة بيت المقدس، قيل: معناه: بيت الله. معجم البلدان (١/ ٢٩٣).

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٦٠٧).

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٦٠٨).

التخريج:

أخرجه أبو بكر محمد بن أحمد الواسطي في «فضائل البيت المقدس» (٦٩)، وابن عساكر في «التاريخ» (٧٠/ ١١٩) من طريق محمد بن مخلد، عن إسماعيل بن عياش، عن ثعلبة بن مسلم الخثعمي، عن شعوذ بن عبد الرحمٰن، عن خالد بن معدان، به.

وذكره ابن عرَّاق في «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» (٢/ ١٧٦).

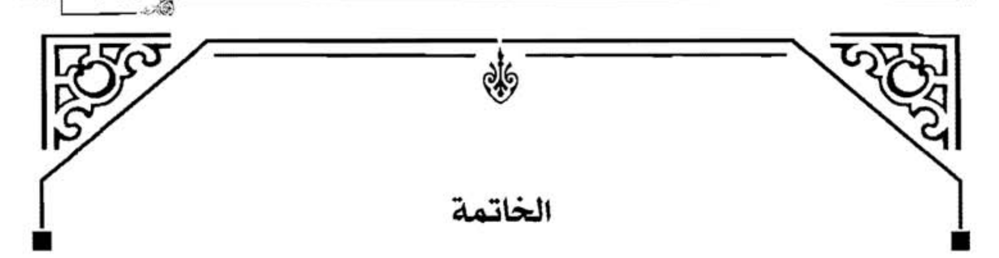
قال ابن عدي في ترجمة محمد بن مخلد الرعيني (٩/ ٣٥٣): «وهو منكَر الحديث عن كل من يَروي عنه».

قال ابن عساكر: «رواه غيره عن خالد فجعله من قول كعب؛ وهو أشبَهُ». وأخرج هذه الرواية في «التاريخ» (٧٠/ ١٢٠) من طريق: أبي زرعة، نا عبد الله بن صالح، حدثني معاوية عن صفوان بن عمرو عن خالد بن معدان عن كعب الأحبار أن معاوية سأله عن الصخرة فقال: الصخرة على نخلة والنخلة على نهر من أنهار الجنة وتحت النخلة مريم بنت عمران وآسية ابنة مزاحم ينظمان سموط أهل الجنة حتى تقوم الساعة.

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢/ ٦٣) بعد أن أورد كلام ابن عساكر: «وكلام كعب الأحبار هذا إنما تلقَّاه من الإسرائيليات».







الخاتمة

الحمد لله الذي منَّ عليَّ بأن هيَّأ لي أسباب هذا البحث، وأعانني عليه، ويسَّر لي إتمامه والفراغ منه، ومما خلَصَ البحث إليه من النتائج:

• أن دعوى تأثُّر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات هي دعوى قديمة متجددة، وما من صِنف من أصناف المنحرفين الطاعنين في السُّنَّة إلا وقد قال بها، وردَّ بها الأحاديث الصحيحة، ما بين مكثرٍ ومقلٍّ في ذلك.

• بلغ عدد الأحاديث الصحيحة التي طعن فيها المعترضون بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات وهي في الصحيحين، أو أحدهما، أكثر من ستين حديثًا.

• بلغ عدد القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات الذين اطّلعتُ على أقوالهم ونقلتها عنهم وناقشتها في هذا البحث أكثر من خمسين كاتبًا على اختلاف أصنافهم ومذاهبهم ودرجاتهم من حيث الغلوّ في هذه الدعوى.

• أن أصحاب هذه الدعوى يختلفون كثيرًا في تحديد مفهوم الإسرائيليات؛ ولأجل ذلك طعنوا في كثير من الأحاديث التي لا علاقة لها بالإسرائيليات البتة.

• أن ما أخبَر به النبي ﷺ في الأحاديث الصحيحة من أخبار أهل الكتاب والأمم السابقة لا يُعَدُّ من الإسرائيليات؛ بل هو من الوحي الذي أوحاه الله إليه.

• من الأخطاء الشنيعة التي وقع فيها القائلون بدعوى تأثُّر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات: الخلطُ بين قضية مسلَّم بها عند العلماء ـ وهي وجود الإسرائيليات في بعض مصنَّفات المسلمين؛ ككتب التاريخ، وكتب التفسير، ونحوها ـ وبين قضية اختلاط هذه الإسرائيليات بالأحاديث النبوية الصحيحة، وجهلهم بالمنهج الصحيح المتبع لدى السلف منذ عهد الصحابة والتابعين ومَن بعدهم في التعامل مع أخبار أهل الكتاب.

• جُلُّ الطاعنين ينقُلُ بعضهم عن بعض، ويتأثر بعضهم ببعض، ويستند

المتأخر منهم إلى ما ذهب إليه المتقدم دون نظرٍ أو تمحيص؛ مما أوقَعَهم في التناقض والتخبط في كثير من المواطن؛ بل حتى الأحاديث التي يطعنون فيها تتكرَّرُ في مؤلَّفاتهم مع تكرار نفس الطعونات؛ مما ينبئ أن بعضهم ربما لم ينظر في صحيح البخاري، فضلًا عن غيره من دواوين السُّنة.

• الجهل بالأحاديث النبوية الصحيحة، وبمناهج المحدثين والنُّقاد وجهودهم في حفظ السُّنَّة النبوية: هو أبرز ما أوقع أصحابَ دعوى تأثر الأحاديث النبوية الصحيحة بالإسرائيليات فيما وقعوا فيه من الضلال.

• أكثر الصحابة تعرُّضًا للطعن فيهم بهذه الدعوى: أبو هريرة ﷺ، وابن عباس ﷺ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ.

• أكثر التابعين تعرضًا للطعن فيهم بهذه الدعوى: كعب الأحبار، ووهب بن منبه.

• يَغلِب على الكتابات في هذه الدعوى مجانَبةُ مناهج البحث العلمي الصحيحة، والجهل بأصول الاستدلال والمعرفة.

• يُعَدُّ جولد زيهر من أبرز المؤسسين لهذه الدعوى عند المستشرقين، وإن كان قد سبقه بعضهم للقول بها؛ ولذا فإن جُلَّ المستشرقين يستندون إلى أقواله في هذا الباب.

• أما في الكتابات العربية المتعلقة بهذه الدعوى: فإن أغلبها يستند إلى ما سوَّده أبو رية في كتابه «أضواء على السُّنَّة المحمدية».

• أكثر الشبهات المتعلقة بهذه الدعوى ظهورًا في كتابات القائلين بها: هي شبهةُ وجود التشابه بين نصوص الأحاديث النبوية ونصوص أسفار أهل الكتاب، وقد أفرطوا في الاعتماد على هذه الشبهة لتقرير الدعوى، فادَّعَوْا وجود التشابه اللفظي والتشابه المعنوي والتشابه الموضوعي؛ بل حتى أسماء رواة الحديث التمسوا وجود التشابه فيها! فكلُّ راوٍ يكون اسمه مطابقًا أو مشابهًا لأسماء أهل الكتاب، فإنه عندهم من المندسِّينَ الذين أدخلوا هذه الإسرائيليات في الأحاديث النبوية!

• أن مسألة إثبات وجود التشابه بين نصوص الأحاديث ونصوص الكتب المقدسة للاستدلال بها على تأثُّر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات: هي مقدِّمة فاسدة، فكانت نتيجتها خاطئة؛ ذلك أن وجود التشابه بين الديانات ليس أمرًا مستنكرًا؛ بل

إن دلَّ هذا على شيء، فإنما يدل على كونها حقًّا وصدقًا؛ لأن هذا دليلٌ على وَحْدةِ مصدرها، وليس نتيجة اقتراض ثقافي بينها كما يزعمون. وهذا الأمر ظاهرٌ، ولا يمكن للقائلين بهذه الدعوى إنكارُه.

• أن كثيرًا من المواطن التي ادَّعى فيها الطاعنون وجودَ التشابه بين الأحاديث وأسفار أهل الكتاب: يظهر فيها التكلُّفُ والتعسف لاستدعاء إثبات التشابه الذي يُنكِره مَن له أدنى معرفة بأساليب العربية، وتراكيبها وألفاظها.

• أن أكثر المواطن التي زعم أصحاب هذه الدعوى وجود التشابه فيها: لم يثبت فيها التشابهُ بين نصوص الأحاديث ومصادر أهل الكتاب، ومردُّ ذلك في الغالب: الجهل، وسوء الفهم.

• أن المواطن ـ القليلة جدًّا ـ التي ثبت فيها التشابه بين نصوص الأحاديث النبوية وبين نصوص مصادر أهل الكتاب: إما أن تكون مما اتفقت عليه الشرائع من الدعوة للأخلاق الفاضلة والأمور الحسنة، أو أن تكون من الأخبار التي لم يَنَلْها التحريفُ من كتبهم.

• أنه لا يصحُّ تعليلُ أحاديث الثقات بمجرد إثبات التشابه بين الأحاديث الصحيحة وما يُروى عن أهل الكتاب حتى تقوم الحجةُ على كون الحديث مما أخطأ فيه بعضُ الرواة، فنسَبه مرفوعًا إلى النبي ﷺ وهو من الإسرائيليات، وأن هذا الخطأَ من أشنع ما وقع فيه بعضُ المنتسبين للعلم الشرعي، فردُّوا بعضَ الأحاديث الصحيحة بهذه العلة، فضَلُّوا وأضَلُّوا مَن تأثر بهم وسار على طريقتهم.

• أولُ من طعَن في أحاديث المعجزات من القائلين بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات: هم المستشرقون، ثم تَبِعهم في ذلك بقية أصحاب هذه الدعوى.

• كثير من منكِري معجزات النبي ﷺ ينكرونها إما مكابرة وعنادًا؛ كما هو حال المستشرقين والملاحدة، وإما تقليدًا لمن سبقهم، وجهلًا بمقام النبوة وقدرةِ الله ﷻ، فاحتكَم كثيرٌ منهم إلى عقولهم القاصرة؛ مما اضطرهم إلى الطعن في الأحاديث الصحيحة المتواترة: إما بزعمهم مخالفتَها للقرآن في أنه المعجزة الوحيدة التي أتى بها النبي ﷺ، أو بزعمهم أنها من فعل الرواة جراءَ تأثُّرهم بمرويات أهل الكتاب، وما ورد في العهدين، وهم في الحقيقة جُهَّال، فلا لآيات

القرآن أحسنوا فهمًا، ولا لقدرة الله الذي يُجري ما شاء من المعجزات على أيدي أنبيائه قدَروا.

• أن اختصاص النبي ﷺ دون سائر الأنبياء بمعجزة القرآن الخالدة لا يعني عدم حصول غيرها من المعجزات له، وكون هذه الآيات الحسية من جنس الآيات المعتادة للأنبياء لا يَقدَح فيها ولا يضرها، ولا يُعَدُّ دليلًا على الاقتباس من نصوص العهدين.

• أن هذه المعجزات الحسية لم ينكرها أحد من أئمة الإسلام على مر العصور، وهي ثابتةٌ بالأحاديث الصحيحة التي بلغت حد التواتر.

• تكمُنُ خطورة شبهة الطعن في أحاديث الغيبيات في تعلُّقها بأصلٍ من أصول الدين، وركن من أركان الإيمان؛ لأن الغيب الذي لا يتحقق إيمانُ العبد الا بالإيمان به هو الغيب الذي جاء عن الله وعن رسوله ﷺ، فلا يصح التفريق بين ما جاء من ذلك في القرآن، أو ثبت بالأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ.

• لم يتعلم النبيُّ ﷺ من أحد من أهل الكتاب، ولم يأخذ عن أحد منهم، ولا عن أحدٍ من مُسلِمة أهل الكتاب، وما سمعه منهم وأقَرَّهم عليه فإنما هو مما عَلِم صدقَه بالوحي؛ ولذلك أقرَّهم عليه وصدَّقهم.

• تميم الداري صحابي جليل، أسلم وحسُنَ إسلامه، وما أخبر به النبيَّ ﷺ من خبر الدجال والجساسة لم يَقرأْهُ في كتاب، ولم ينقُلْه عن أحدٍ من الناس، وإنما شاهده بنفسه، وقد صدَّقه النبي ﷺ فيما قال، وأقر ما أخبره به؛ لأن تميمًا رضي الله عنه ثقة، والثقة يُقبَل خبره إذا لم توجد قرينة توجب عدمَ تصديقه، وخبرُ تميمٍ احتفت به أقوى قرينة للوثوق به؛ وهو أنه وافق ما أخبر النبيُّ ﷺ به أصحابَه قبلَ ذلك مما جاءه به الوحيُ.

• لم ينخدع الصحابة بكعب ولا بغيره من أهل الكتاب، وما ثبت عنهم من السماع منهم والرواية عنهم إنما هو مما أبيح لهم بالإذنِ النبوي الثابت في هذه المسألة.

• أن أخذ الصحابةِ عن بعض أهل الكتاب لا يُنكِره أحد، ولا إشكال فيه، ولكن الذي لم يقُلْ به أحد من أهل العلم، ولم يقُلْ به مسلمٌ يعرف للصحابة رضي الله عنهم قدرَهم: أن أبا هريرة أو ابن عباس أو عبد الله بن عمرو بن العاص أو غيرَهم من

الصحابة ﷺ يَروُون عن رسول الله ﷺ ما يأخذونه عن أهل الكتاب، وإنما الذي يقول به أهلُ العلم: إن الغلطَ أو الوهَمَ قد يصدُرُ من بعض الرواةِ عن الصحابة، وما حصل من هذا الباب فقد تنبَّهَ له المحدثون والنُّقاد، وبيَّنوه.

• لم يصحَّ أن التابعين تجنَّبوا الأخذ عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ؛ بل إن أحاديثَه مَرْوية في جميع مصنَّفات السُّنَّة.

• أن مُسلِمة أهل الكتاب من التابعين أسلموا وحسُنَ إسلامهم، ولم يظهر للصحابة ولا لمن بعدهم سوءٌ من أمرهم، وما كانوا يَروونه عن أسلافهم وعن صُحُف أهل الكتاب، فإنما كانوا يروونه ويحدِّثون به على هذه الصفة، لا على أنها من أحاديثِ النبي ﷺ، ومع هذا فقد تنبَّهَ المحدثون لهذه المرويات، ونقَدوها وميَّزوها مما يُروى عن النبي ﷺ، ولم تختلط بالأحاديثِ الصحيحة كما زعم المبطِلون.

• لا توجد أدلة صحيحة على وجود ترجمات عربية للكتاب المقدس قَبْلَ أو وَقْتَ البعثة النبوية.

• ما استدل به القائلون بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات على وجود ترجماتٍ متداولة للكتاب المقدس في عهد النبي ﷺ وعهد الصحابة: كلُّها أدلة لا ترقى للاستدلال بها على هذه الدعوى، وعلى فرضِ صحة وجود بعض النصوص أو الصُّحف المترجمة في ذلك الوقت، فإنه لا يمكن زعمُ انتشارها وتداولها، لا سيما مع ما أُثِر عن بعض الصحابة آنذاك من التشديد في كتابة الحديث؛ لخوفهم من اختلاطه بالقرآن، فلا شك أن كتابة أو تداوُلَ غيرِ الحديث من باب أولى.

• تقوم دعوى وجودِ الأثر السياسي في دخول الإسرائيليات في الأحاديث النبوية على اتهام كلٍّ من: أبي هريرة ﷺ؛ بتزلُّفه لحكام الدولة الأموية، ومعاويةَ بن أبي سفيان ﷺ؛ باستصفاءِ كعب الأحبار والتعاون معه لنشر إسرائيلياته فيما يؤيد حكمَ الدولةِ الأموية، وعبد الله بن عباس ﷺ؛ برواية الإسرائيليات عن كعب الأحبار فيما يؤيد حكمَ الدولةِ العباسية، ولم يثبت شيء من هذه التُّهَم الثلاث؛ فسقطت الدعوى.

• الأحاديث الصحيحة الواردة في ظهور الدجال ونزول عيسى ﷺ آخرَ الزمان: هي مما صح وثبت عن النبي ﷺ، ولا علاقة لها بالإسرائيليات، وورود ما

في هذا المعنى عن بعض أهل الكتاب ـ ككعب الأحبار وغيره ـ لا يؤثِّرُ فيما ثبت بالأخبار الصحيحة، لا سيما وقد أخبرنا النبي ﷺ أنه ما من نبي إلا وقد أنذر قومَه المسيحَ الدجال؛ وهذا مما يُثبِت وروده في أخبار السابقين مما أخبرهم به أنبياؤهم.

• من مسالك الطعن التي أسرف في طرقِها القائلون بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات: زعمُهم مخالفةَ الحديث للقرآن، أو زعمهم مجيءَ تفاصيلَ في الحديث لم يَرِدْ ذكرُها في القرآن، وعليه يعُدُّون هذا الحديث من الإسرائيليات، ومنشأ ذلك عندهم: هو الخلل الحاصل لديهم في معرفة أصول الاستدلال في الإسلام، وتفريقهم بين أدلةِ القرآن وأدلة السُّنة من حيث حجيتها، ولزوم الإيمان بها.

• وعليه فإن مجيء الحديث بأمور لم تَرِدْ في القرآن على وجه التفصيل: أمرٌ لا يقدح في صحة الحديث، وورود الحديث من طريق صحيح يوجب التصديقَ به، والإيمان بما جاء فيه، وأن سلوك هذا المسلك الخاطئ في رد الأحاديث الصحيحة يفضي إلى ردِّ كثير من أحكام الشرع التي ورد بيانها وتفصيلها في الأحاديث الصحيحة.

• درج أصحابُ دعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات على رد كل حديث تردُ فيه قصةٌ لمن كان قبلنا من الأمم، لا سيما إن كانت مما يُتعجَّبُ له، فيحكُمون بمخالفته للعقل، ويُلحقونه بالإسرائيليات، مع أن النبي ﷺ أخبر أن فيهم الأعاجيب، وما أخبَر به ﷺ من هذا الباب إنما هو من أعاجيبهم التي أطلَعه الله عليها بالوحي، فأخبر بها النبي ﷺ من جهة الوحي، كما أخبرنا القرآن بكثير من قصصهم العجيبة؛ لأخذِ العِظة والعبرة منها. وقد نص القرآنُ على هذا المقصد بعد سَوْقِهِ لكثير من قصصهم.

• جميع الأحاديث التي طعَن فيها القائلون بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات بدعوى مخالفتها للقرآن، أو للعقل، أو للعلم الحديث: لا يثبُتُ في حديث منها نوعُ مخالفة لِما ادَّعَوه من أنواع المخالفات، وأن الجهل بكلام الله تعالى وبأحاديث النبي ﷺ هو ما حدا بهؤلاء إلى ردِّ هذه الأحاديث، وإقحامها في سياق ادعائهم لوجود أثر الإسرائيليات في الأحاديث النبوية الصحيحة.

• تبرُزُ جهود المحدثين في الكشف عن الروايات الإسرائيلية في أنه ما من

رواية من روايات الذين يَروون الإسرائيليات ـ سواءٌ كانوا من الثقات أو من غيرهم ـ إلا وقد خضعت للفحص الدقيق بحسب معايير النُّقاد والمحدثين النقدية الدقيقة.

• إن مجرد موافقة الخبر لِما يروى عن أهل الكتاب، أو أن يوجد في سنده أحد الذين يروون الإسرائيليات: لا يصلح لأن يكون دليلًا على نسبته للإسرائيليات، ما لم يحتفَّ بذلك من القرائن التي تثبت إعلال الخبر في ذاته؛ وهذا هو الذي عليه عمل المحدثين.

• ثبَتَ مِن عمل المحدثين والنُّقاد الكشفُ عن الروايات الإسرائيلية بإعلالها بأوجه العلة المختلفة؛ كالإعلال بالوقف، والنكارة، والإرسال، والإدراج، والتفرد، والإعلال بالشَّبَه.



الفهارس العامة



فهرس الآيات القرآنية الكريمة

سورة هود

سورة يوسف

سورة الرعد

سورة إبراهيم



فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث | الصفحة

طرف الحديث | الصفحة

طرف الحديث — الصفحة

طرف الحديث | الصفحة

طرف الحديث | الصفحة

طرف الحديث | الصفحة

فهرس أحاديث الصحيحين التي استدل بها القائلون بدعوى تأثر الأحاديث النبوية بالإسرائيليات(١)

الحديث — الصفحة

---

(١) لم أعتمد الترتيب الأبجدي في هذا الفهرس، وإنما جعلت ترتيب الأحاديث بحسب ورودها في البحث تباعاً؛ لأني لم ألتزم بإيراد جزء من لفظ الحديث فيكون الترتيب أبجديًا بحسبه، وإنما أوردت كل حديث بما يدلُّ عليه سواء بجزء من اللفظ أو بعنوان له أو نحو ذلك مما يدل عليه، وجعلت قبله لفظ «حديث».

الحديث | الصفحة



فهرس الآثار



فهرس الفوائد العلمية

الفائدة | الصفحة

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

١ ـ الإبانة الكبرى، ابن بطة، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، د. ط، د. ت.

٢ ـ أبستمولوجية المعرفة الكونية، محمد أبو القاسم حاج محمد، دار الهادي، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٣ ـ الأبطال، كارليل، توماس، تعريب: محمد السباعي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن ـ عمان، ط: الأولى، ٢٠١٨م.

٤ ـ ابن تيمية بين وهم المرجعية وسطوة الدم، جرادات، محمد فارس، دار المحجة البيضاء، بيروت، ط: الأولى، ١٤٣٨هـ ـ ٢٠١٧م.

٥ ـ ابن خلدون حياته وتراثه الفكري، عنان، محمد عبد الله، مؤسسة مختار، القاهرة، د. ط، ١٩٩١م.

٦ ـ ابن عباس وتحريف منهج القرآن، الأطير، حسني يوسف، مكتبة النافذة، الجيزة، ط: الأولى، ٢٠٠٩م.

٧ ـ أبو هريرة وأحاديثه في الميزان، أبو لحية، نور الدين، دار الأنوار، ط: الأولى، ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٦م.

٨ ـ أبو هريرة، الموسوي، عبد الحسين، مؤسسة أنصاريان، قم، د. ط، د. ت.

٩ ـ الاتجاه العقلي في علوم الحديث، أبا الخيل، خالد، الجمعية العلمية السعودية للدراسات الفكرية المعاصرة، ط: الأولى، ١٤٣٥هـ.

١٠ ـ الاتجاهات العقلانية الحديثة، العقل، ناصر عبد الكريم، دار الفضيلة، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١١ ـ إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، البوصيري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٢ ـ **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية ـ المدينة المنورة، ط: الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

١٣ ـ **التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة**، القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، تحقيق: الصادق بن محمد بن إبراهيم، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ.

١٤ ـ **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ط، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

١٥ ـ **أثر التطور الفكري في التفسير في العصر العباسي**، آل جعفر، مساعد مسلم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

١٦ ـ **الأجوبة المستوعبة عن المسائل المستغربة من صحيح البخاري**، ابن عبد البر القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، تحقيق: عمر عبد المنعم سليم، دار ابن القيم، الرياض ـ دار ابن عفان، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

١٧ ـ **الآحاد والمثاني**، ابن أبي عاصم، أبو بكر بن أحمد بن عمرو بن الضحاك، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، السعودية ـ الرياض، ط: الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

١٨ ـ **الأحاديث المختارة**. المقدسي، ضياء الدين، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط: الأولى: الثالثة ١٤١٠/ ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٠/ ٢٠٠٠م.

١٩ ـ **الأحاديث المنتقدة في الصحيحين**، باحو، مصطفى، المكتبة الإسلامي، مصر ـ القاهرة، ط: الثانية، ١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م.

٢٠ ـ **أحاديث فضائل الشام**، الإدلبي، صلاح الدين، دار الفتح للدراسات، عمان، الأردن، ط: الأولى، ١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م.

٢١ ـ **أحكام القرآن**، الجصاص، أحمد بن علي، أبو بكر الرازي، تحقيق: عبد السلام شاهين، ط: الأولى، بيروت، ١٤١٥هـ.

٢٢ ـ **أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه**، الفاكهي، أبو عبد الله، محمد بن إسحاق بن العباس، تحقيق: عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر ـ بيروت، ط: الثانية، ١٤١٤هـ.

٢٣ ـ **الآداب الشرعية**، ابن مفلح المقدسي، أبو عبد الله محمد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ـ عمر القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الرابعة (دارة الملك عبد العزيز)، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

٢٤ ـ **الرسالة**، الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، ط: الأولى، ١٣٥٨هـ ـ ١٩٤٠م.

٢٥ ـ **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط: السابعة، ١٣٢٣هـ.

٢٦ ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٧ ـ **الاستذكار**، ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٨ ـ **الاستغاثة في الرد على البكري**، ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، تحقيق: عبد الله بن دجين السهلي، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ.

٢٩ ـ **الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى**، ابن عبد البر القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، تحقيق: عبد الله مرحول السوالمة، دار ابن تيمية للنشر والتوزيع، الرياض، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٠ ـ **أسد الغابة**، ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد، دار الفكر ـ بيروت، د. ط، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٣١ ـ **الإسرائيليات في التفسير والحديث**، الذهبي، محمد حسين، مكتبة وهبة، القاهرة، د.ط، د.ت.

٣٢ ـ **الإسرائيليات في تفسير ابن جرير الطبري**، الزهراني، نايف بن سعيد بن جمعان، تكوين للدراسات والأبحاث، لندن، ط: الأولى، ١٤٣٩هـ ـ ٢٠١٨م.

٣٣ ـ **الإسرائيليات في فتح الباري**، إدريس، محمد جلاء، المؤسسة المصرية للتسويق والتوزيع (إمدكو)، القاهرة، د. ط، ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م.

٣٤ ـ **الإسرائيليات مكونات أسطورية في المعرفة التاريخية العربية**، عصام سخنيني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠٤م.

٣٥ ـ **الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير**، نعناعة، رمزي، دار القلم، دمشق، دار الضياء، بيروت، ط: الأولى، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

٣٦ ـ **الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير**، أبو شهبة، محمد بن محمد بن سويلم، مكتبة السنة، القاهرة، ط: الرابعة، ١٤٠٨هـ.

٣٧ ـ **الأسفار المقدسة قبل الإسلام**، وافي، علي عبد الواحد، دار قتيبة، دمشق ـ سوريا، ط: الأولى، ١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م.

٣٨ ـ **الإسلام السني**، الجمل، بسام، رابطة العقلانيين العرب ودار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط: الأولى، ٢٠١١م.

٣٩ ـ **الإسلام خواطر وسوانح**، كاستري، الكونت هنري دي، تعريب: أحمد فتحي زغلول، دار طيبة للطباعة، مصر ـ الجيزة، ط: الأولى، ٢٠٠٨م.

٤٠ ـ **الإسلام دين خاص أم عام**، العطار، أحمد عبد الغفور، دار الأندلس، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٤١ ـ **إسلام المجددين**، محمد حمزة، دار الطليعة، بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠٧م.

٤٢ ـ **الإسلام والمسيحية ـ سوسيولوجيا العصور التأسيسية**، المخزومي، صادق، دار الرافدين، لبنان ـ بيروت، ط: الأولى، ٢٠١٦م.

٤٣ ـ **الإسلام ونقد العهد القديم**، يافيه، حافا لازاروس، ترجمة: محمد طه عبد الحميد، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط: الأولى، ٢٠١٨م.

٤٤ ـ **الإسلام**، ماسيه، هنري، ترجمة: بهيج شعبان، منشورات عويدات، بيروت، ط: الثالثة، ١٩٨٨م.

٤٥ ـ **أصول الإيمان بالغيب وآثاره**، فوز عبد اللطيف كردي، دار القاسم، جدة، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٤٦ ـ **أصول السرخسي**، السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٤٧ ـ **أصول في التفسير**، ابن عثيمين، محمد بن صالح بن محمد، المكتبة الإسلامية، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٤٨ ـ **أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية (عرض ونقد)**، ناصر بن عبد الله القفاري، بدون دار نشر، ط: الثانية، ١٤١٥هـ.

٤٩ ـ **الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية**، أبو بكر، صالح، شركة مطابع الحرم، د.ط، ١٩٧٤م.

٥٠ ـ **أضواء على السنة المحمدية**، أبو رية، محمود، دار المعارف، القاهرة، ط: السادسة، د.ت.

٥١ ـ **أضواء على الصحيحين**. النجمي، محمد صادق، ترجمة: يحيى كمالي البحراني، مؤسسة المعارف الإسلامية، قُم، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.

٥٢ ـ **أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني**، المقدسي، أبو الفضل محمد بن طاهر، دار التدمرية، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٥٣ ـ **الاعتصام**. الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد، محمد بن عبد الرحمن الشقير ـ سعد بن عبد الله آل حميد ـ هشام بن إسماعيل الصيني، دار ابن الجوزي، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٥٤ ـ **الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام**، القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، تحقيق: أحمد حجازي السقا، دار التراث العربي، القاهرة، د. ط، د.ت.

٥٥ ـ **أعلام الحديث**، الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد، تحقيق: محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

٥٦ ـ **الأفراد**، الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، تحقيق: جابر بن عبد الله السريع، د. دار نشر، ط: الأولى، ٢٠١٢م.

٥٧ ـ **الإفصاح عن معاني الصحاح**، ابن هبيرة، أبو المظفر يحيى بن هبيرة بن محمد، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن، د. ط، ١٤١٧هـ.

٥٨ ـ **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**، ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط: السابعة، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٥٩ ـ **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، السبتي، عياض بن موسى بن عياض، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط: الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٦٠ ـ **أكذوبة عذاب القبر والثعبان الأقرع**، منصور، أحمد صبحي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط: الأولى، ٢٠١٥م.

٦١ ـ **الإمام البخاري وصحيحه الجامع المختصر**، حسين الهرساوي، دليل ما، قُم، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ.

٦٢ ـ **الأناجيل الأربعة ـ دراسة نقدية**، اسليماني، حفيظ، دار صفحات، دمشق ـ سوريا، ط: الأولى، ٢٠١٥م.

٦٣ ـ **الأناجيل المنحولة**، سلسلة إصدارات الكنيسة في الشرق، ترجمة: إسكندر شديد، دير سيدة النصر، نسبية ـ غوسطا، د. ط، ٢٠٠٤م.

٦٤ ـ **الانتصار لأهل الأثر**، أحمد ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن قائد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط: الثانية، ١٤٣٩هـ.

٦٥ ـ **إنكار السنة ـ تاريخه وفرقه ودوافعه**، الغوري، سيد عبد الماجد، دار ابن كثير، بيروت، ط: الأولى، ١٤٣٩هـ ـ ٢٠١٨م.

٦٦ ـ **الأنوار الكاشفة**، المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط: الثانية، ١٤٣٤هـ.

٦٧ ـ **اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم**، السلفي، محمد لقمان، دار الداعي، الرياض، ط: الثانية، ١٤٢٠هـ.

٦٨ ـ **الإيمان**، ابن منده. أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد، تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ.

٦٩ ـ **بحوث في الملل والنحل**، السبحاني، جعفر، مؤسسة النشر الإسلامي، قُم، ط: الرابعة، د.ت.

٧٠ ـ **البدايات الأولى للإسرائيليات في الإسلام**، الأطير، حسني يوسف، مكتبة الزهراء، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

٧١ ـ **البداية والنهاية**. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٧٢ ـ **بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية**، ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، تحقيق: موسى الدويش، ط: الثالثة، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٥هـ.

٧٣ ـ **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**، ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ.

٧٤ ـ **التأثير المسيحي في تفسير القرآن**، بوهندي، مصطفى، دار الطليعة، بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠٤م.

٧٥ ـ **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٧٦ ـ **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثانية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٧٧ ـ **تاريخ الحديث النبوي بين سلطة النص ونص السلطة**، الحلو، محمد علي، دار الصفوة، بيروت، ط: الأولى، ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.

٧٨ ـ **تاريخ الرسل والملوك**، الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، دار التراث، بيروت، ط: الثانية، ١٣٨٧هـ.

٧٩ ـ **تاريخ الشعوب الإسلامية**، بروكلمان، كارل بروكلمان، ترجمة: نبيه أمين فارس ـ منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط: الخامسة، ١٩٦٨م.

٨٠ ـ **التاريخ الكبير**، البخاري، محمد بن إسماعيل، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ـ الدكن، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، د. ط، د. ت.

٨١ ـ **تاريخ المتون والكتب المقدسة**، البلتاجي، صابر عبد المنعم، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط: الأولى، ٢٠١٨م.

٨٢ ـ **تاريخ بغداد**، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٨٣ ـ **تاريخ دمشق**، ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٨٤ ـ **تأسيس الإسلام بين الكتابة والتاريخ**، ألفريد لويس دي بريمار، ترجمة عيسى محاسبي، دار الساقي، بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠٩م.

٨٥ ـ **تأويل مختلف الحديث**، ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: الثانية، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٨٦ ـ **تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم**، جمال البنا، الانتشار العربي، بيروت، ط: الأولى، ٢٠١١م.

٨٧ ـ **التجسد الإلهي عقيدة وحياة**، وديع، القمص بيشوي، مكتبة كاتدرائية، طنطا، ط: الأولى، ١٩٩٣م.

٨٨ ـ **تحرير علوم الحديث**، الجديع، عبد الله بن يوسف، دار الريان، بيروت، ط: الخامسة، ١٤٣٨هـ ـ ٢٠١٧م.

٨٩ ـ **تحريم النظر في كتب الكلام**، ابن قدامة المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد سعيد دمشقية، عالم الكتب، السعودية، الرياض، ط: الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٩٠ ـ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، المزّي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٩١ ـ **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، العراقي، أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، تحقيق: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد، الرياض، ط: الأولى، ١٩٩٩م.

٩٢ ـ **تحفة النبلاء من قصص الأنبياء**، ابن حجر، مكتبة الصحابة، جدة، مكتبة التابعين، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٩٣ ـ **تخجيل من حرف التوراة والإنجيل**، أبو البقاء الهاشمي، تحقيق: محمود عبد الرحمن قدح، مكتبة العبيكان، الرياض، ط: الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٩٤ ـ **تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق للربعي**، الألباني، محمد ناصر الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: الرابعة، ١٤٠٥هـ.

٩٥ ـ **التعريفات**، الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٩٦ ـ **تفسير القرآن العظيم**، ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط: الثالثة، ١٤١٩هـ.

٩٧ ـ **تفسير القرآن العظيم**، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تحقيق: محمود حسن، دار الفكر، د.ط، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٩٨ ـ **تفسير المنار**، محمد رشيد بن علي رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د. ط، ١٩٩٠م.

٩٩ ـ **التفسير والمفسرون**، الذهبي، محمد السيد حسين، مكتبة وهبة، القاهرة، د. ط، د. ت.

١٠٠ ـ **تقريب التهذيب**، العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد ـ سوريا، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٠١ ـ **تقييد العلم**، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، تحقيق: يوسف العش، إحياء السنة النبوية، بيروت، د. ط، د. ت.

١٠٢ ـ **تكوين العقل العربي**، الجابري، محمد عابد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط: العاشرة، ٢٠٠٩م.

١٠٣ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، ابن عبد البر القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، د.ط، ١٣٨٧هـ.

١٠٤ ـ **تميّز الأمة الإسلامية مع دراسة نقدية لموقف المستشرقين منه**، السعدي، إسحاق بن عبد الله، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

١٠٥ ـ **التمييز**، مسلم بن الحجاج، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط: الأولى، ٢٠٠٩م.

١٠٦ ـ **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**، ابن عراق الكناني، علي بن محمد بن علي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٣٩٩هـ.

١٠٧ ـ **تهذيب التهذيب**، العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط: الأولى، ١٣٢٦هـ.

١٠٨ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، المزّي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

١٠٩ ـ **التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ**، ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، ط: الخامسة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١١٠ ـ **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح، تحقيق: أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

١١١ ـ **توظيف المحرم**، حريتاني، سليمان، دار الحصاد، دمشق، ط: الأولى، ٢٠٠٠م.

١١٢ ـ **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

١١٣ ـ **الثقات**، ابن حبان البستي، محمد بن حبان بن أحمد، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ـ الهند، ط: الأولى، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

١١٤ ـ **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، الطبري، محمد بن جرير، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١١٥ ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، محمد بن جرير، تحقيق: محمود محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

١١٦ ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب ـ بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

١١٧ ـ جامع الترمذي، الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، د. ط، ١٩٩٨م.

١١٨ ـ جامع الرسائل، ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار العطاء، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١١٩ ـ جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الثانية، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

١٢٠ ـ جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، مكتبة الأسدي ـ مكة المكرمة، ط: الثالثة، ١٤٢٥هـ.

١٢١ ـ جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، أبو عمر يوسف، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الرياض، ط: الثانية عشرة، ١٤٤٠هـ.

١٢٢ ـ الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط: الثانية، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

١٢٣ ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، د.ط، د.ت.

١٢٤ ـ الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن ـ الهند، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط: الأولى، ١٢٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

١٢٥ ـ جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، شمس الدين، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ـ عبد القادر الأرناؤوط، دار العروبة ـ الكويت، ط: الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٢٦ ـ **الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح**، ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، تحقيق: علي بن حسن ـ عبد العزيز بن إبراهيم ـ حمدان بن محمد، دار العاصمة، السعودية، ط: الثانية، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

١٢٧ ـ **جولة في صحيح البخاري**، عبد الحسين عبد الهادي العبيدي، باقيات، قم، ط: الأولى، ٢٠٠٩م.

١٢٨ ـ **الحِجاج والمغالطة**، الراضي، رشيد، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا ـ بنغازي، ط: الأولى، ٢٠١٠م.

١٢٩ ـ **حجج فاسدة**، جوليان باجيني، ترجمة: عماد صبحي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط: الأولى، ٢٠١٠م.

١٣٠ ـ **الحداثة وموقفها من السنة**، عبد الله، الحارث فخري عيسى، دار السلام، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م.

١٣١ ـ **الحديث والقرآن**، ابن قرناس، منشورات الجمل، بغداد، ط: الأولى، ٢٠٠٨م.

١٣٢ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد، دار السعادة ـ مصر، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

١٣٣ ـ **حياة محمد**، بودلي، ترجمة: عبد الحميد جود، محمد محمد فرج، دار الكتاب العربي، مصر، د.ط، د.ت.

١٣٤ ـ **داء الفصام بين الديني والوطني**، الصالح، نضال عبد القادر، دار الطليعة، بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠٣م.

١٣٥ ـ **دائرة المعارف الكتابية**، بباوي، وليم وهبة، دار الثقافة، القاهرة، ط: الثانية، د.ت.

١٣٦ ـ **الدر الفريد في تفسير العهد الجديد**، ابن الصليبي، مارديونيسيوس يعقوب ابن الصليبي، عُني بتنقيحه وطبعه على نفقته: الراهب دلباني السرياني الأرثوذكسي، د.ط، د.ت.

١٣٧ ـ **درء تعارض العقل والنقل**، ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط: الثانية، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

١٣٨ ـ **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**، الأعظمي، محمد مصطفى، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، د. ط، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٣٩ ـ **دراسات محمدية**، جولدتسيهر، إجنتس، ترجمة: د. الصديق بشير نصر، مركز العالم الإسلامي لدراسة الاستشراق، ط: الثانية، ٢٠٠٩م.

١٤٠ ـ دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، أبو شهبة، محمد بن محمد بن سويلم، مكتبة السنة، ط: الأولى، ١٩٨٩هـ.

١٤١ ـ دفاع عن القرآن ضد منتقديه، بدوي، عبد الرحمن، ترجمة: كمال جاد الله، نيو بوك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط: الأولى، ٢٠١٧م.

١٤٢ ـ دفع دعوى المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد، النعمي، عيسى بن محسن بن عيسى، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط: الأولى، ١٤٣٥هـ.

١٤٣ ـ دلائل النبوة، البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٤٤ ـ دين السلطان، عز الدين، نيازي، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٧م.

١٤٥ ـ ديوان ابن زيدون، شرح: يوسف فرحات، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثانية، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

١٤٦ ـ ذيول العبر، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، د. ط، د. ت.

١٤٧ ـ الرد القويم على المجرم الأثيم، التويجري، حمود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرحمن، ط: الأولى، الرياض، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ١٤٠٣هـ.

١٤٨ ـ الرد على الشاذلي، ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ.

١٤٩ ـ رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق، تحقيق: عبد الله شاكر محمد الجنيدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة. د. ط، ١٤١٣هـ.

١٥٠ ـ زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٥١ ـ زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط: السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

١٥٢ ـ **سؤالات أبي إسحاق إبراهيم بن الجنيد للإمام يحيى بن معين**، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧ م.

١٥٣ ـ **سدنة هياكل الوهم**، عبد الرزاق عيد، دار الطليعة، بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠٣م.

١٥٤ ـ **سفر أخنوخ**، نسخة إلكترونية.

١٥٥ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط: الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٤١٦هـ، ١٤٢٢هـ.

١٥٦ ـ **سنة الأولين**، ابن قرناس، منشورات الجمل، بغداد، ط: الثانية، ٢٠٠٨م.

١٥٧ ـ **سنة الرسول المصطفى وأبجديات التحريف**، باسم الحلّي، دار الأثر، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

١٥٨ ـ **السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث**، الغزالي، محمد، دار الشروق، القاهرة، ط: الثالثة، مارس ١٩٨٩م.

١٥٩ ـ **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، السباعي، مصطفى، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٢هـ.

١٦٠ ـ **سنن الدارقطني**، الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

١٦١ ـ **سنن الدارمي**، الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، السعودية ـ الرياض، ط: الأولى، ١٤١٢هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٦٢ ـ **السنن الصغير**، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي ـ باكستان، ط: الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

١٦٣ ـ **السنن الكبرى**، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط: الثالثة، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

١٦٤ ـ **السنن الكبرى**، النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، لبنان ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

١٦٥ ـ **السنن**، ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد، ابن ماجه القزويني، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، مصر ـ القاهرة، ط: الأولى، ١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م.

١٦٦ ـ **السنن**، أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، مصر ـ القاهرة، ط: الأولى، ١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م.

١٦٧ ـ **السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات**، غرلوف فان فلوتن، ترجمة: حسن إبراهيم حسن ـ محمد زكي إبراهيم، دار الجمل، بغداد ـ بيروت، ط: الأولى، ٢٠١٣م.

١٦٨ ـ **سير أعلام النبلاء**. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط: الثالثة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٦٩ ـ **الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة**، المطعني، عبد العظيم إبراهيم، مكتبة وهبة، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٧٠ ـ **شبهات المستشرقين حول الصحابة**، محمد أحمد عيطة، وزارة الأوقاف، قطر، ط: الأولى، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

١٧١ ـ **الشخصية المحمدية أو حل اللغز المقدس**، معروف الرصافي. د. ط، د. ت. وكُتب في الصفحة الأولى (نسخة من الأصل، مع الوثائق الملحقة، محفوظة في إحدى مكتبات جامعة هارفارد، وجاءت هذه الطبعة مطابقة لها).

١٧٢ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٧٣ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، ط: الثامنة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

١٧٤ ـ **شرح حديث النزول**، ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: الخامسة، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

١٧٥ ـ **شرح رياض الصالحين**، ابن عثيمين، محمد بن صالح، مدار الوطن، الرياض، ط: الحادية عشرة، ١٤٣٣هـ.

١٧٦ ـ **شرح صحيح البخاري**، ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط: الثانية، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

١٧٧ ـ **شرح العقيدة الطحاوية**، ابن أبي العز الحنفي، محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد، تحقيق: جماعة من العلماء، تخريج: ناصر الدين الألباني، دار السلام للطباعة والنشر التوزيع والترجمة (عن مطبوعة المكتب الإسلامي)، الطبعة المصرية الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

١٧٨ ـ **شرح علل الترمذي**، ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، ط: السابعة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٧٩ ـ **شرح مشكل الآثار**، الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

١٨٠ ـ **شرح مصابيح السنة للإمام البغوي**، ابن الملك، محمد بن عزّ الدِّين عبد اللطيف بن عبد العزيز، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، إدارة الثقافة الإسلامية، أوقاف الكويت، ط: الأولى، ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.

١٨١ ـ **شرح معاني الآثار**، الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، تحقيق وتقديم: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، ط: الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٨٢ ـ **شرح نهج البلاغة**، ابن أبي الحديد، تحقيق: محمد إبراهيم، دار الكتاب العربي، بغداد، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

١٨٣ ـ **شرف أصحاب الحديث**، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تحقيق: محمد سعيد خطي أوغلي، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة، د. ط، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

١٨٤ ـ **الشريعة**، الآجُرِّي، أبو بكر محمد بن الحسين، تحقيق: عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن ـ الرياض، ط: الثانية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م

١٨٥ ـ **شعب الإيمان**، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

١٨٦ ـ **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، القاضي عياض، تحقيق: عبدة علي كوشك، جائزة دبي للقرآن الكريم، الإمارات العربية المتحدة، ط: الأولى، ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م.

١٨٧ ـ **شيخ المضيرة أبو هريرة**، أبو رية، محمود، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط: الرابعة، ١٤١٣هـ.

١٨٨ ـ **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط: الرابعة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٨٩ ـ **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البُستي، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، لبنان ـ بيروت، ط: الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

١٩٠ ـ **صحيح ابن خزيمة**، ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، لبنان ـ بيروت.

١٩١ ـ **صحيح البخاري تحت المجهر**، محمد جواد خليل، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط: الأولى، ٢٠١١م.

١٩٢ ـ **صحيح البخاري رؤية معاصرة في بعض نصوصه**، حسن الصباغ، دار الينابيع، دمشق، ط: الأولى، ٢٠٠٦م.

١٩٣ ـ **صحيح البخاري نهاية أسطورة**، رشيد أيلال، دار الوطن، ط: الأولى، ٢٠١٧م.

١٩٤ ـ **صحيح البخاري**، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، دار طوق النجاة ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٩٥ ـ **صحيح مسلم**، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار الجيل ـ بيروت، د. ط، د. ت، (مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في إستانبول سنة ١٣٣٤هـ).

١٩٦ ـ **الصفدية**، ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، تحقيق: محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ.

١٩٧ ـ **الضعفاء**، العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، دار التأصيل، جدة، ط: الأولى، ٢٠١٣م.

١٩٨ ـ **طبقات الحنابلة**، ابن أبي يعلى، أبو الحسين، محمد بن محمد، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، د. ط، ١٩٥٣م.

١٩٩ ـ **الطبقات الكبرى**، ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط: الأولى، ١٩٦٨م.

٢٠٠ ـ **طريق الهجرتين وباب السعادتين**، ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

٢٠١ ـ العبر في خبر من غبر، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، د. ط، ١٩٨٤م.

٢٠٢ ـ العجاب في بيان الأسباب، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد، تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي، الرياض، د. ط، د. ت.

٢٠٣ ـ عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب، دار ابن كثير، دمشق ـ مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، ط: الثالثة، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٢٠٤ ـ عروبة العلماء المنسوبين إلى البلدان الأعجمية، ناجي معروف، مركز البحوث والتواصل المعرفي، الرياض، ط: الأولى، ١٤٤٠هـ ـ ٢٠١٩م.

٢٠٥ ـ عقيدة الحافظ تقي الدين عبد الغني المقدسي، عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي، تحقيق: عبد الله بن محمد البصيري، مطابع الفردوس، الرياض، ط: الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٢٠٦ ـ عقيدة السلف وأصحاب الحديث، الصابوني، أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن، تحقيق: ناصر الجديع، دار العاصمة، الرياض، ط: الثانية، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٠٧ ـ عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن، التويجري، حمود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرحمن، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، ط: الثانية، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٢٠٨ ـ العقيدة والشريعة، أجناس جولدزيهر، ترجمة: محمد يوسف موسى، منشورات الجمل، ط: الأولى، ٢٠٠٩م.

٢٠٩ ـ علل أحاديث صحيح مسلم، الشهيد، أبو الفضل محمد بن عمار، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.

٢١٠ ـ العلل الكبير، الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢١١ ـ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢١٢ ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، مؤسسة الريان، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

٢١٣ ـ **العلل ومعرفة الرجال**، أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط: الثانية، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢١٤ ـ **العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها**، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، تحقيق: أبي محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط: الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٢١٥ ـ **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، بدر الدين العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مصورة الطبعة المنيرية، د. ط، د.ت.

٢١٦ ـ **العهد القديم والعهد الجديد (الكتاب المقدس)**، نسخة الفانديك.

٢١٧ ـ **غريب الحديث**، أبو عُبيد، القاسم بن سلَّام بن عبد الله، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ـ الدكن، ط: الأولى، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

٢١٨ ـ **فاطمة هي فاطمة**، شريعتي، علي، ترجمة: هاجر القحطاني، دار الأمير للثقافة والعلوم، بيروت، ط: الثانية، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٢١٩ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، دار المعرفة ـ بيروت، د. ط، ١٣٧٩هـ.

٢٢٠ ـ **فتح القدير**، الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٢١ ـ **الفتح المبين بشرح الأربعين**، ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي، دار المنهاج، جدة، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م.

٢٢٢ ـ **فتح المغيث بشرح ألفية العراقي**، السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط: الأولى، ٢٠٠٣م.

٢٢٣ ـ **فجر الإسلام**، أمين، أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: العاشرة، ١٩٩٦م.

٢٢٤ ـ **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، مكتبة السلام العالمية، د. ط، د. ت.

٢٢٥ ـ **فضائل البيت المقدس**، أبو بكر الواسطي، تحقيق: محمد زينهم محمد، دار المعارف، القاهرة، د. ط، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٢٦ ـ **الفكر الإسلامي في الرد على النصارى**، الشرفي، عبد المجيد، الدار التونسية للنشر، تونس، د. ط، د. ت.

٢٢٧ ـ في نقد البخاري بينه وبين الحق حجاب، خديجة البطار، منشورات الأحداث المغربية، ط: الأولى، ٢٠٠٣م.

٢٢٨ ـ القاموس المحيط، الفِيروزابادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط: الثامنة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٢٢٩ ـ قراءة في منهج البخاري ومسلم، محمد زهير الأدهمي، دار النفائس، بيروت، ط: الأولى، ١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م.

٢٣٠ ـ القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، بخش، خادم حسين إلهي، مكتبة الصديق، الطائف ـ المملكة العربية السعودية، ط: الثانية، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٣١ ـ قريش من القبيلة إلى الدولة، عبد الكريم، خليل، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط: الثانية، ١٩٩٧م.

٢٣٢ ـ قصص القرآن والقصص في الديانات الأخرى، صناديقي، خالد، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط: الأولى، ١٩٩٦م.

٢٣٣ ـ القول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع، شيخ الشريعة الأصبهاني، مؤسسة الإمام الصادق، قُم، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٣٤ ـ الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله، تحقيق: مازن محمد السرساوي، مكتبة الرشد، الرياض، ط: الأولى، ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م.

٢٣٥ ـ الكتابة العربية من النقوش إلى الكتاب المخطوط، الحسن، صالح بن إبراهيم، دار الفيصل الثقافية، الرياض، د. ط، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢٣٦ ـ كشف المشكل من حديث الصحيحين، ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد. تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن ـ الرياض، د. ط، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٣٧ ـ كعب الأحبار ـ مسلمة اليهود في الإسلام، أبو ذؤيب، إسرائيل ولفنسون، المركز الأكاديمي للأبحاث، بيروت، د. ط، ٢٠١٣م.

٢٣٨ ـ كعب الأحبار وأثره في التفسير، إلياس، خليل إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٢٣٩ ـ الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزي ـ الدمام، ط: الأولى، ١٤٣٢هـ.

٢٤٠ ـ الكنى، البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، مصورة من الطبعة الهندية ـ حيدر آباد، ط: الأولى، ١٩٨٦م.

٢٤١ ـ الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الكرماني، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الثانية، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٢٤٢ ـ لسان العرب، ابن منظور، أحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، دار صادر ـ بيروت، ط: الثالثة، ١٤١٤هـ.

٢٤٣ ـ لسان الميزان، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ـ لبنان، ط: الثانية، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م.

٢٤٤ ـ لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف، ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، دار ابن حزم، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢٤٥ ـ لفق المسلمون إذ قالوا، زكريا أوزون، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠٨م.

٢٤٦ ـ لمعة الاعتقاد، ابن قدامة المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ـ المملكة العربية السعودية، ط: الثانية، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٤٧ ـ مباحث في علوم القرآن، القطان، مناع بن خليل، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط: الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٤٨ ـ المجتبى (السنن الصغرى)، النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، مصر ـ القاهرة، ط: الأولى، ١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م.

٢٤٩ ـ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان البستي، محمد بن حبان بن أحمد، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٢٥٠ ـ مجلة المنار، رضا، محمد رشيد، د.ط، د.ت.

٢٥١ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، د. ط، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٥٢ ـ **مجموع الفتاوى**، ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٥٣ ـ **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط: الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ.

٢٥٤ ـ **محطات في سبيل الحكمة**، عدنان الرفاعي، دار الخير، دمشق، ط: الرابعة، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

٢٥٥ ـ **محمد في المدينة**، مونتجمري وات، تعريب: شعبان بركات، المكتبة العصرية، صيدا، د. ط، د.ت.

٢٥٦ ـ **محمد في مكة**، مونتجمري وات، ترجمة: عبد الرحمن الشيخ، مكتبة المهتدين، الإسكندرية، د.ط، د. ت.

٢٥٧ ـ **محمد النبي ورجل الدولة**، مونتغمري واط، ترجمة: حمّود حمّود، دار التكوين، دمشق، ط: الأولى، ٢٠١٤م.

٢٥٨ ـ **محمد والقرآن**، رودي باريت، ترجمة عن الألمانية: رضوان السيد، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ومؤسسة شرق غرب، دبي، ط: الأولى، ٢٠٠٩م.

٢٥٩ ـ **مختار الصحاح**. الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية ـ بيروت، الدار النموذجية ـ صيدا، ط: الخامسة، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٦٠ ـ **المخيال العربي في الأحاديث المنسوبة إلى الرسول**، منصف الجزار، الانتشار العربي، بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠٧م.

٢٦١ ـ **مدخل إلى العقيدة المسيحية**، بندلي، كوستي، منشورات النور، طرابلس، د. ط، ١٩٦٧م.

٢٦٢ ـ **المدخل إلى العهد القديم**، صموئيل يوسف، دار الثقافة، القاهرة، ط: الثانية، ٢٠٠٥م.

٢٦٣ ـ **المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن**، أجناتس جولد تسيهر، ترجمة: علي حسن عبد القادر، المركز الأكاديمي للأبحاث، ط: الثانية، ٢٠١٦م.

٢٦٤ ـ **مراجعات في الإسرائيليات**، نخبة من الباحثين، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، ط: الأولى، ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م.

٢٦٥ ـ **المرفوع حكمًا**، الصياصنة، عمار بن أحمد، دار اللباب، إسطنبول، ط: الأولى، ١٤٣٩هـ ـ ٢٠١٨م.

٢٦٦ ـ **المستدرك على الصحيحين**، الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٢٦٧ ـ **المستشرقون**، نجيب العقيقي، دار المعارف القاهرة، ط: الثالثة، ١٩٦٤م.

٢٦٨ ـ **مسند أبي داود الطيالسي**، الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر ـ مصر، ط: الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٦٩ ـ **مسند أبي يعلى الموصلي**، أبو يعلى، أحمد بن علي، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ط: الأولى، ١٤٠٤ : ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٤ : ١٩٩٠م.

٢٧٠ ـ **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٧١ ـ **مسند الحميدي**. الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله، تحقيق: حسن سليم أسد الدَّارَاني، دار السقا، دمشق ـ سوريا، ط: الأولى، ١٩٩٦م.

٢٧٢ ـ **المسيح عند اليهود والنصارى والمسلمين وحقيقة الثالوث**، جبري، عبد المنعم، دار صفحات، سوريا ـ دمشق، ط: الثالثة، ٢٠١٤م.

٢٧٣ ـ **المسيحية في الأحاديث النبوية**، الدغري، عبد الرزاق، مسكلياني للنشر، تونس، ط: الأولى، ٢٠١٢م.

٢٧٤ ـ **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، البستي، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط: الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٢٧٥ ـ **المصادر المقدسة عند اليهود ـ التلمود دراسة نقدية**، عياد، نظير محمد عياد، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط: الأولى، ٢٠١٧م.

٢٧٦ ـ **المصادر المقدسة عند اليهود عرض ونقد ـ نقد التوراة**، عياد، نظير محمد عياد، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط: الأولى، ٢٠١٧م.

٢٧٧ ـ **مصادر النصرانية**، ألارو، عبد الرزاق بن عبد المجيد، دار التوحيد، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٢٧٨ ـ **مصائب الإنسان من مكائد الشيطان**، المقدسي، تقي الدين أبو إسحاق إبراهيم ابن العلامة محمد بن مفلح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٢٧٩ ـ **المصباح المنير**، الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، دار المعارف، القاهرة، ط: الثانية، د. ت.

٢٨٠ ـ **مصنف عبد الرزاق**، الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط: الثانية، ١٣٩٠ ـ ١٤٠٣هـ/ ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣م.

٢٨١ ـ **المصنف في الأحاديث والآثار**، ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، السعودية ـ الرياض، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٨٢ ـ **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، دار العاصمة، دار الغيث ـ السعودية، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٨٣ ـ **مطالع السعد بكشف مواقع الحمد**، ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب، تحقيق: فهد بن عبد العزيز العسكر، دار ابن خزيمة، الرياض، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٨٤ ـ **المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين**، زريوح، محمد فريد، تكوين للدراسات والأبحاث، لندن، ط: الأولى، ١٤٤١هـ ـ ٢٠٢٠م.

٢٨٥ ـ **معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)**، أبو محمد الحسين بن مسعود، تحقيق: محمد عبد الله النمر ـ عثمان جمعة ضميرية ـ سليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الرياض، ط: الرابعة، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٨٦ ـ **معالم السنن**، الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، المطبعة العلمية، حلب، ط: الأولى، ١٣٥١هـ ـ ١٩٣٢م.

٢٨٧ ـ **المعجزة أو سبات العقل في الإسلام**، طرابيشي، جورج، دار الساقي، بيروت، ط: الثانية، ٢٠١١م.

٢٨٨ ـ **المعجم الأوسط**، الطبراني، سليمان بن أحمد، دار الحرمين، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٨٩ ـ **معجم البلدان**، الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، دار صادر، بيروت، ط: الثانية، ١٩٩٥م.

٢٩٠ ـ **المعجم الصغير**، الطبراني، سليمان بن أحمد، المكتب الإسلامي، بيروت ـ دار عمار، عمَّان، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٩١ ـ المعجم الفلسفي، إبراهيم مدكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٩٢ ـ المعجم الكبير، الطبراني، سليمان بن أحمد، مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة، الأجزاء: (١٣، ١٤، ٢١)، بتحقيق فريق من الباحثين، د. ط، د. ت.

٢٩٣ ـ معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٢٩٤ ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، عبد الباقي، محمد فؤاد، دار الحديث، القاهرة، د. ط، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٩٥ ـ معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٢٩٦ ـ معرفة السنن والآثار، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي ـ باكستان، دار قتيبة، دمشق ـ بيروت، دار الوعي، حلب ـ دمشق، دار الوفاء، المنصورة ـ القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

٢٩٧ ـ معرفة الصحابة، أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط: الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٩٨ ـ معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، تحقيق: عبد اللطيف الهميم ـ ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٩٩ ـ المعلم بفوائد مسلم، المازري، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي، تحقيق: محمد الشاذلي، المؤسسة الوطنية، الجزائر، ط: الثانية، ١٩٨٨م.

٣٠٠ ـ المغازي الأولى ومؤلفوها، هوروفنتس، يوسف، ترجمة: حسين نصار، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثانية، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٣٠١ ـ المغالطات المنطقية، مصطفى، عادل، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط: الخامسة عشرة، ٢٠١٩م.

٣٠٢ ـ مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٢٠هـ.

٣٠٣ ـ المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، علي، جواد، دار الساقي، بيروت، ط: الرابعة، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٣٠٤ ـ المفصل في شرح الموقظة، السعد، عبد الله بن عبد الرحمن، دار التوحيد، الرياض، ط: الأولى، ١٤٣٩هـ ـ ٢٠١٨م.

٣٠٥ ـ المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو، دار ابن كثير، دمشق، ط: الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٣٠٦ ـ مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، الجيزة، ط: السادسة، ٢٠١٢م.

٣٠٧ ـ مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، د. ط، ١٤٩٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٣٠٨ ـ مكانة السنة في التشريع الإسلامي، السلفي، محمد لقمان، دار الداعي، الرياض، ط: الثانية، ١٩٩٩م.

٣٠٩ ـ من النقل إلى العقل ـ علوم الحديث من نقد السند إلى نقد المتن (من نقد السند إلى نقد المتن)، حسن حنفي، دار الأمير، بيروت، ط: الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠١٠م.

٣١٠ ـ من مصادر التاريخ الإسلامي، أدهم، إسماعيل أحمد، مطبعة صلاح الدين الكبرى، الإسكندرية، ط: الأولى، د. ت.

٣١١ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، د. ط، د. ت.

٣١٢ ـ منارات ثقافية، سلسلة دراسات أكاديمية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الكتاب الثاني، ٢٠١٧م.

٣١٣ ـ مناهج الفكر العربي المعاصر في دراسة قضايا العقيدة والتراث، شاكير أحمد السحمودي، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، جدة، ط: الأولى، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

٣١٤ ـ مناهج المستشرقين ومواقفهم من النبي ﷺ، العمري، رياض بن حمد بن عبد الله، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، جدة، ط: الأولى، ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م.

٣١٥ ـ المنتخب من العلل للخلال، المقدسي، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله، دار الراية ـ الرياض، ط: الأولى، ١٩٩٨م.

٣١٦ ـ المنتخب من مسند عبد بن حميد، أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، مصر ـ القاهرة، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٣١٧ ـ المنتقى من السنن المسندة، ابن الجارود، أبو محمد عبد الله بن علي، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٣١٨ ـ منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣١٩ ـ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٢م.

٣٢٠ ـ منهج المحدثين في النقد، الحكمي، حافظ بن محمد، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: الثانية، ١٤٣٨هـ.

٣٢١ ـ منهج النقد في علوم الحديث، عتر، نور الدين، دار الفكر، دمشق، عن الطبعة الثالثة المعدلة، ١٩٩٧م.

٣٢٢ ـ موجز تاريخ الأديان، شالي، فيلسيان، ترجمة: حافظ الجمالي، مكتبة دار طلاس، دمشق، ط: الثالثة، ٢٠٠٧م.

٣٢٣ ـ موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوني، محمد علي، تحقيق: علي دحروج، ترجمة: عبد الله الخالدي ـ جورج زيناتي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٦م.

٣٢٤ ـ موسوعة المستشرقين، عبد الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط: الخامسة، ٢٠١٥م.

٣٢٥ ـ موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية ـ رؤية نقدية، المسيري، عبد الوهاب، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، د. ط، ١٩٧٥م.

٣٢٦ ـ الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الرابعة، ١٤٢٠هـ.

٣٢٧ ـ موسوعة نقد الإسلام الشامل، لؤي عشري، كتاب إلكتروني على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).

٣٢٨ ـ الموضوعات، ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط: الأولى، ١٣٨٦هـ ـ ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٦م ـ ١٩٦٨م.

٣٢٩ ـ **الموضوعات في الآثار والأخبار**، هاشم معروف الحسيني، دار التعارف، بيروت، د. ط، ١٤٠٧هـ.

٣٣٠ ـ **موقف الفكر الحداثي العربي من أصول الاستدلال في الإسلام**، القرني، محمد بن حجر، مجلة البيان، الرياض، ط: الأولى، ١٤٣٤هـ.

٣٣١ ـ **موقف الفكر الحداثي العربي من أصول الاستدلال في الإسلام**، محمد بن حجر القرني، مجلة البيان، الرياض، ط: الأولى، ١٤٣٤هـ.

٣٣٢ ـ **موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية**، الأمين، الصادق الأمين، مكتبة الرشد، الرياض، د. ط، د. ت.

٣٣٣ ـ **ميزان الاعتدال**، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي، ومحمد بركات، وعمار ريحاوي، وغياث الحاج أحمد، وفادي المغربي، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط: الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٣٣٤ ـ **النبوات**، ابن تيمية، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٣٣٥ ـ **نبي الإسلام غير نبي المسلمين**، إسلامبولي، سامر، ليفانت للدراسات الثقافية والنشر، الإسكندرية، ط: الأولى، ٢٠١٩م.

٣٣٦ ـ **النبي والترهب**، إسكندر، حنًّا، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ط: الأولى، ٢٠١٥م.

٣٣٧ ـ **نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث**، إسماعيل الكردي، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ط: الأولى، ٢٠٠٢م.

٣٣٨ ـ **نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين**، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد، تحقيق: طارق محمد العمودي، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط: الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٣٣٩ ـ **نصوص مختارة من مقدمة ابن خلدون**، محمد العبدة، مركز الرسالة للبحوث والدراسات الإنسانية، القاهرة، ط: الأولى، ٢٠٠٩م.

٣٤٠ ـ **نقد الفكر الديني**، العظم، صادق جلال، دار الطليعة، بيروت، ط: الحادية عشر، ٢٠١٨م.

٣٤١ ـ **نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله ﷻ من التوحيد**، الدارمي، أبو سعيد عثمان بن سعيد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، تحقيق: رشيد بن حسن الألمعي، ط: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٤٢ ـ النكت الوفية بما في شرح الألفية، البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٣٤٣ ـ النهاية في الفتن والملاحم، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٣٤٤ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ـ محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، د. ط، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٣٤٥ ـ هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب، تحقيق: عثمان ضميرية، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ.

٣٤٦ ـ هل القرآن الكريم مقتبس من كتب اليهود والنصارى، عامري، سامي، رواسخ، الكويت، ط: الأولى، ١٤٣٩هـ ـ ٢٠١٨م.

٣٤٧ ـ هل للقانون الرومي تأثير على الفقه الإسلامي. مجموعة دراسات لمجموعة من الباحثين، دار البحوث العلمية، ط: الأولى، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

٣٤٨ ـ الوحي القرآني في المنظور الاستشراقي ونقده، محمود ماضي، دار الدعوة، الإسكندرية، ط: الأولى، ١٩٩٦م.

٣٤٩ ـ ورقات في البحث والكتابة، الهرامة، عبد الحميد، دار الكتب الوطنية، بنغازي ـ ليبيا، ط: الثالثة، د. ت.

٣٥٠ ـ اليهودية والإسلام، جايجر، أبراهام جايجر، ترجمة: نبيل فياض، دار الرافدين، بيروت، ط: الأولى، ٢٠١٨م.

٣٥١ ـ اليهودية، شلبي، أحمد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط: الثامنة، ١٩٨٨م.

البحوث، والرسائل الجامعية، والمواقع الإلكترونية:

٣٥٢ ـ أحاديث المعجزات مزاعم وخرافات، عشري، وليد، وهو جزء من مشروع كبير له بعنوان: «موسوعة نقد الإسلام الشامل» كتاب إلكتروني على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).

٣٥٣ ـ أصول أساطير الإسلام من الأبوكريفا المسيحية والهرطقات، عشري، وليد، كتاب إلكتروني على شبكة المعلومات العنكبوتية (الإنترنت).

٣٥٤ ـ دعوى اشتمال الصحيحين على الإسرائيليات، رسالة دكتوراه للباحث مناف توفيق سليمان، من الجامعة الأردنية، ٢٠١٢م.

٣٥٥ ـ الحبة السوداء شفاء من كل داء، عبد الجواد الصاوي، بحث منشور على الموقع الإلكتروني لرابطة العالم الإسلامي: https://www.eajaz.org/index.php/Scientific-Miracles/Medicine-and-Life-Sciences/94-Black-bean.

٣٥٦ ـ الإعجاز العلمي للسنة في الحبة السوداء، رمضان مصري هلال، بحث منشور على موقع إعجاز القرآن والسنة: https://quran-m.com

٣٥٧ ـ العشاء الرباني، عوض سمعان، كتاب إلكتروني على شبكة المعلومات العنكبوتية (الإنترنت): www.arabicbible.com

٣٥٨ ـ موقف الصحابة من رواية الإسرائيليات في التفسير، رسالة ماجستير للباحثة نور بنت محمد باصمد، من قسم التفسير وعلوم القرآن بجامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ.

المراجع الأجنبية:

359- Alfred Guillaume. (1924), "The Traditions of Islam, - An Introduction to The Study of The Hadith Literature", Oxford, at the Clarendon press.

(الحديث في الإسلام ـ مقدمة لدراسة علم الحديث، ألفريد جيوم)

360- Danffer, Ahmad von, (1981) "Literature on hadith in European languages a bibliography, The Eslamic Foundation", London.

(الكتابات حول الحديث باللغات الأوروبية. أحمد فون دنفر)

361- Goldziher, I. (1971) "Muslim studies - The Hadith and The Newtestament" 1st. George Allen & Unwin Ltd. London.

(الحديث والعهد الجديد ـ ملحق بكتاب دراسات محمدية. جولد زيهر)

362- Kaleelul Iqbal Mohammed, (1997) "The Jewish and Christian influences of Eschatological Imagery of Sahih Muslim". A Theses in The Department of Religion for the Degree of Master from Concordia University, Motorial-Canada. National Library of Canada.

(التأثيرات اليهودية والمسيحية على تصورات نهاية العالم في صحيح مسلم، خليل إقبال محمد)

363- Robson, J. (1951) "The Material of Tradition I". The Muslim World. Vol 41. Issue 3. Pages 166- 180.

(مادة الأحاديث ١، جيمس روبسون)

364- Robson, J. (1951) "The Material of Tradition II". The Muslim World. Vol 41. Issue 4. Pages 257- 270.

(مادة الأحاديث ٢، جيمس روبسون)

365- Robson, J. "Ibn Ishag's uses of Isnad".

(استعمال ابن إسحاق للإسناد. جيمس روبسون)

https://www.manchesterhive.com/view/journals/bjrl/38/2/article-p449.xml

366- W.R. Taylor, (1943) "Al-Bukhari and the Aggadah" Moslem World, volume 3, issue 3, P. 191- 202.

(البخاري والهجادة. تايلور)

367- William A. Graham, (1977) "Divine Word and Prophetic Word in Early Islam", Mouton & Co, Netherlad.

(الأحاديث القدسية والأحاديث النبوية في الإسلام المبكر، وليام ألبرت جراهام)

368- William Goldsack, "Tradition and The Bible", an E. book.

http://study-islam.org/traditions-islam/4-tradition-and-bible.

(الحديث والكتاب المقدس. ويليام جولد ساك)

369- W. ST. Clair Tisdall, "The Original sources of The Quran". An online PDF copy.

http://onlinebooks.library.upenn.edu/webbin/book/lookupname?key=Tisdall%2C%20William%20St%2E%20Clair%2C%201859%2D1928.

(المصادر الأصلية للقرآن) كلير تسدال.



فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

2 - It is evident that the authors of this claim have no knowledge of hadiths, and are unaware of the curricula of critics and hadith narrators, the principles of reasoning and knowledge, and correct scientific research methods.

3 - For the most part, where the authors of this case claimed the existence of similarities between the texts of the hadiths and the sources of the People of the Book, in fact, no similarity of any kind was proven, due to ignorance and misunderstanding.

4 - There is very little similarity between the texts of the hadiths and the texts of the sources of the People of the Book, and they fall within what most religions agree upon, such as the encouragement of good morals and good deeds.

5 - It is true that some of the companions have taken some narrations from the people of the book (especially from those who converted to Islam), but they have never mixed those narrations with the prophet's saying (i.e., Hadiths). However, there are those who narrated stories about the Companions, by mistake, but these matters were addressed by hadith narrators and critics, and they have been explained.

6 - All the hadiths which were claimed to have been taken from the Isra'iliyyat, or were said to conflict with the Qur'an, reason, or empirical science, have not been proven to be contradictory to the types of violations they claimed.

7 - All the Isra'iliyyat narrations, whether narrated by authentic narrators or others, have been carefully examined according to the criteria of critics and hadith scholars.

8 - Narrations related to the prophet, which are somehow like the narrations found in Isra'iliyyat, or narrations related to the companions (who have taken some narration from Isra'iliyyat), should not, in any way, be considered to be taken from "Isra'iliyyat", unless there is concrete evidence which undoubtedly supports these false claims, which is something the narrators themselves have dedicated themselves to do.



The Influence of Isra'iliyyat on Prophetic Hadith
A Critical Analytical Study

Written by
Dr. Fatmah Saad Alsolamy
Assistant Professor at the University of Jeddah

The allegations that the hadiths were influenced by the Isra'iliyyat are one of the most serious allegations raised about Sunnah, as they are old and renewed. There are those who claim that the authentic hadiths were mixed with the sayings of the People of the Book, which resulted in the invalidation of inference, or most of it, by Sunnah. These claimers have varied in terms of their allegations, methods, purposes, and approaches.

In order to respond to these false allegations, this research will address these allegations with analysis and criticism.

In this research, the deductive approach and the analytical critical approach were used with the aim of investigating these claims as well as to respond to them with evidence. The study's objectives are as follows:

1. Collect the authentic hadiths that have been questioned and respond to those allegations.
2. Define the meaning of Isra'iliyyat, their types, and their sources.
3. Refute historical claims that the hadiths were influenced by the Isra'iliyyat, identifying the eminent individuals who supported these claims, and indicating their impact on Sunnah.
4. Discuss the suspicions on which these claims relied.
5. Prove the falsity of the claims against the credibility of the Prophet's companions and respond to them with evidence.
6. Identify the efforts of scholars of hadiths and their impact on distinguishing and criticizing narrations, as well as expose Isra'iliyyat.

The resulting significant conclusions are as follows:

1 - The authentic hadiths, which are related to Isra'iliyyat or previous nations, are from the sayings of the Prophet Muhammad, they are not in any way from Isra'iliyyat, but rather from Allah, who sent a revelation (Wăy) to the prophet.





The Influence of Isra'iliyyat on Prophetic Hadith

A Critical Analytical Study

Written by

Dr. Fatmah Saad Alsolamy

Assistant Professor at the University of Jeddah

Dar alMuhaddith

for Publishing and Distribution